زوائد
تاريخ بغداد
على الكتب الستة

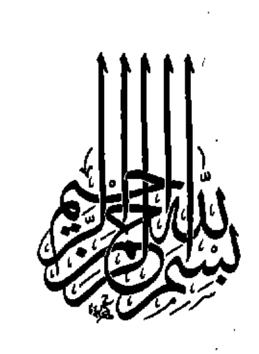
تأليف
الدكتور خلدون الأحدب
أستاذ الحديث وعلومه في جامعة الملك عبد العزيز
في جدة

المجلد الأول

الأحاديث

١ - ١٧٣

دار القلم
دمشق



بسم الله الرحمن الرحيم

المقـدّمة

الحمد لله حَمْدَاً يُوافي نعمه ويُكافىء مزيده. يا ربَّنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك ولعظيم سلطانك، لا نُحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نَفْسِك.

والصَّلاة والسَّلام على من بعثه ربُّنا جَلَّ ثناؤه لمنهج الهداية رسولاً، فأنزل عليه الفُرْقَانَ ليكون للعالَمينَ نذيراً، وأوحى إليه بالسُّنَّةِ المُطَهَّرة لتكون على الأحكام دليلاً.

صلوات ربِّي وسلامه عليه وعلى أبويه إبراهيم وإسماعيل، وعلى آله وصحبه وأتباعه وسلّم تسليماً كثيراً.

وبعد: «فإنَّ شرفَ العلوم يتفاوتُ بشَرَفِ مَدْلُولِهَا، وقَدْرَهَا يَعْظُمُ بعِظَمِ محصولها، ولا خلافَ عند ذوي البصائرِ: أنَّ أجلَّها ما كانت الفائدةُ فيه أعمَّ، والنَّفْعُ به أتمَّ، والسَّعَادةُ باقتنائه أدْوَمَ، والإنسانُ بتحصيله ألزمَ، كعِلْمِ الشَّريعةِ الذي هو طريقُ السُّعَداءِ إلى دار البَقَاءِ...

وعلوم الشَّريعةِ على اختلافها تنقسمُ إلى فَرْضٍ، ونَفْلٍ.

والفَرْضُ ينقسمُ إلى: فَرْضِ عَيْنٍ، وفَرْضِ كِفَايَةٍ.

ولكلٍّ واحدٍ منهما أقسامٌ وأنواعٌ، بعضها أُصولٌ، وبعضها فُروعٌ، وبعضها مقدِّماتٌ، وبعضها مُتَمِّمَاتٌ... إلاَّ أنَّ من أصول فروض الكِفَايَات، عِلْمَ أحاديث

رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم، وآثارَ أصحابه رضي الله عنهم، التي هي ثاني أدلَّةِ الأحكام.

ومعرفتها أمرٌ شريفٌ، وشأنٌ جليلٌ، لا يُحيطُ به إلاَّ من هَذَّبَ نَفْسَهُ بمتابعةِ أوامر الشَّرْعِ ونَواهيهِ، وأزالَ الزَّيْغَ عن قَلْبِهِ ولِسَانِه»[1].

وقد بَذَلَ السَّلَفُ والخَلَفُ في سبيل خدمة السُّنَّةِ المُطَهَّرَةِ، روايةً ودِرَايةً، حفظاً وصوناً، إعلاءً وتمكيناً، ما تنطق به رحلاتهم الواسعة، ومجالسهم العامرة، ومواقفهم العظيمة المسدَّدة، وتحققهم الصادق النيِّر، ومصنَّفاتهم الكثيرة المتنوعة.

فقد استفرغوا الوسع وزادوا، وصدقوا الله في نِيَّاتهم وأعمالهم، فصدقهم الله تعالى، فنضَّر وجوههم، وخلَّد ذكرهم، وأعلىٰ مقامهم، وبارك في آثارهم.

وما عملي هنا في هذا الكتاب إلاّ لَبِنَةً متواضعةً في بنائهم الراسخ الممتد في خدمة حديث النبيِّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم، يمكن أن يُضَمَّ إلى ما صنَّفوا في فَنِّ الزوائد من موسوعات جليلة، أسهمت في حفظ السُّنَّةِ المُطَهَّرَةِ، وتقريبها وتيسيرها.

وموضوع هذا الكتاب كنت أتلمس أهميته وضرورته كلَّما ازدادت صلتي بـ(تاريخ بغداد) استفادةً وتحصيلاً، مراجعةً وإحالةً؛ فكنت أقف متأملاً هذا العددَ الكبير من الحديث الشريف البالغ (٤٣٨٥) حديثاً على ما أحصيتُهُ، والمتفرقَ في ثنايا تراجم الكتاب البالغة (٧٨٣١) ترجمةً، ضمَّتها المجلَّدات الأربعة عشر منه، متسائلاً عن سبب عدم توجه علمائنا السابقينَ واللاحقينَ إلى هذا العدد الكبير من الحديث النبوي ــ الذي يزيد على عدد أحاديث بعض الكتب الستة: كسنن التِّرْمِذِيّ وابن مَاجَه ــ ، بالعناية والدراسة: جمعاً وتصنيفاً، تصحيحاً وتضعيفاً.

وكنت أرى أَنَّ مَرَدَّ هذا الإغفالِ، في غالب الرأي، يعود إلى هذا الذي ذُكِرَ

---

(١) من كلام الإمام ابن الأَثِير الجَزَري في مقدمته لكتابه «جامع الأصول» (١/ ٣٦ ــ ٣٧).

وانتشَر بين أهل العلم وطُلاَّبه، وهو أَنَّ مجرَّدَ عزو الحديث إلى الخطيب، مُعْلِمٌ بضَعْفِهِ، أو غَرَابَتِهِ، أو نكَارَتِهِ، أو وَضْعِهِ، فلا يحتاج معه إلى بيان درجته من حيث القبولُ والردُّ.

فلما تَقَرَّرَ هذا الاتجاهُ، أُغْمِضَتِ العيونُ عن أحاديثه وآثاره، فأُهملت وتُركت، وصُرفتِ الجهودُ إلى غيره بالعناية والدراسة.

بيد أنَّه لما ظهر لي أنَّ هذا الذي تَقَرَّرَ، ليس على الصورة التي قُرِّرَ بها ــ كما بَيَّنْتُهُ وفَصَّلْتُهُ في الدراسة الآتية ــ ، وجدت أنَّه من اللازم أن يُصارَ إلى العناية والاهتمام بما تضمنه (تاريخ بغداد) من حديث النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم: دراسةً وتصنيفاً، تصحيحاً وتضعيفاً.

ووجدتُ أن أجدىٰ الطرق وأَنْفَعَهَا في سبيل تحقيق ذلك، هو إفرادُ زوائد أحاديث (التاريخ) على الكتب الستة الأصول أولاً، فما كان منها فيها أو بَعْضَهَا، لم أُفْرِدْهُ، استغناءً بها، ولأنَّ العزو ساعتئذٍ لا يَصِحُّ للمصدر النازل، والمصدرُ الأعلى قائمٌ موجودٌ، فضلاً عن أنَّ هذه الأحاديثَ قد تكاملت العناية بها من كلِّ وجهٍ، ومن ثَمَّ فإنَّا لا نحتاجُ إلى أن تنصرف الجهود بدايةً إلى ما لم يكن من الزوائد.

وبعدَ إفراد هذه الزوائد تكون المرحلة الثانية من العناية والاهتمام، وذلك في التوجه صوب دراسة كُلِّ حديثٍ من تلك الأحاديث الزوائد، من جهة قبوله وردِّه، وبيانِ موجباتِ ذلكَ. ثم تخريجُهُ، وذكرُ متابعاته وشواهده، ومراتِبِهَا، خاصةً عند الاحتياج إليها في تعضيده إذا كان ضعيفاً، ثم بيانُ غريبه إنْ كان مشتملاً على غريب.

أمَّا المرحلة الثالثة: فهي في تصنيف هذه الزوائد ــ من خلال الفهارس ــ ، حَسْبَ المسانيدِ، والموضوعاتِ، والأطرافِ، لِيُنْتَفَعَ بها من أقرب طريقٍ، ويُستفادَ منها بأقل جهد ووقت.

وكانت مرحلةُ إفراد الزوائد من مجموع أحاديث (التاريخ) بعددها الكبير، من أَدَقِّ مراحل العمل، وأكثرها صعوبةً، لأنَّ هذا يتطلبُ عرض كلِّ حديث من أحاديث (التاريخ) البالغةِ (٤٣٨٥) حديثاً، على أحاديث الكتب الستة الأصول: «الصحيحينِ» للإمامين البُخَاريِّ ومُسْلِمٍ، و «السُّنَنِ» للأئمة: أبـي داودَ والتِّرْمِذِيِّ والنَّسَائيِّ وابن مَاجَه، بآلافها المؤلَّفة، وكتبها وأبوابها الكثيرة، وفِقْهِهَا الدَّقيقِ والمتنوعِ، والذي يحتاج إلى تأملٍ عميقٍ، ونظرٍ واسعٍ، خاصةً مع تقسيم بعضهم للحديث الواحد إلى أجزاءٍ متعددةٍ بحَسْبِ ما يدلُّ عليه من فِقْهٍ، وما يُسْتَنْبَطُ منه من أحكامٍ، وإلحاقِ كُلِّ جزءٍ بالباب الذي يناسبُهُ.

وهذا الأمر إذا كان متيسراً إلى حَدٍّ كبيرٍ للأئمة السابقينَ، لواسعِ حِفْظِهِمْ، وقُوَّةِ اسْتِحْضَارِهِمْ، وعظيمِ اطلاعهم، مع دِقَّةِ الأفهامِ، والفِقْهِ، وبالغِ النِّيَّاتِ والصِّدْقِ؛ فإنَّ فيه بالنسبةِ للمعاصرينَ، مشقَّةً وعَنَتاً، وذلك لما للسابقينَ من الصفات المذكورة التي تَقَاصَرَ عنها المعاصرونَ، مما يجعل عملهم أكثرَ صعوبةً، وأَجَلَّ خطورةً، ممّا يستتبعُ مزيداً من الدِّقةِ والنظرِ، والحَيْطَةِ والحَذَرِ.

هذا أمرٌ، والآخَرُ: أنَّه لا نجدُ بين أيدينا قواعدَ منظومةً محرَّرةً جامعةً في فَنِّ الزوائدِ، تُتَمَثَّلُ، ويُهْتَدَىٰ بها في مثل هذا العمل، إلاَّ بعضاً من الضوابط والشروطِ التي يقفُ عليها الباحث في مقدِّمات بعض مصنَّفات الزوائد للأئمةِ المتقدمينَ، أمثالِ: الهَيْثَمي وابنِ حَجَرٍ والبُوصِيري؛ مما جعل الأمر يحتاج إلى اهتداءٍ وتَلَمُّسٍ لبعضها من واقع عمل الأئمة في مصنَّفاتهم تلك، وتقعيدِهَا؛ وإلى إنشاءِ قواعدَ جديدةٍ تتفقُ وحَدَّ هذا العلمِ وموضوعَهُ، حتى يكون العمل عِلْمِيّاً منهجياً، ومُتَسَاوِقاً منضبطاً.

وهذا ما قمت به ابتداءً وأتيت عليه في الدراسة التي تلي هذه المقدِّمة.

وقد بلغ عدد الأحاديث الزوائد في (تاريخ بغداد)، بعد هذا العَرْضِ وتلك المقابلة: (٢٢٢٣) حديثاً، أي ما يزيد على نصف مجموع أحاديثِ (التاريخ) بشيءٍ يسيرٍ، وهو عدد ليس بالقليل.

أمّا ما يتعلقُ بالحكم على تلك الأحاديث الزوائد قبولاً وردّاً، وَفْقَ قواعد علم أصول الحديث وتطبيقاته، وذِكْرِ من خَرَّجَهَا من الأئمة في مصنَّفاتهم، وطرقهم والكلامِ عليها، فإنَّ المنهج الذي اتبعتُهُ في ذلك هو التالي:

أولاً: سوق الحديث بإسناده ومَتْنِهِ كما في (تاريخ بغداد)، وَوَفْق ترتيب تراجمه، والتي رُتِّبَتْ على حَسْبِ حروف المعجم، مع خللٍ في ذلك في نطاق تراجم الحرف الواحد، وكان ذلك مراعاةً ومحافظةً على منهج الحافظ الخطيب في كتابه، وللتيسير في الإحالة والعزو والمراجعة. ثم ذكرُ الجُزْءِ والصفحة واسم صاحب الترجمة الذي ساق الخطيب الحديث في ترجمته.

ثانياً: ذكر مرتبة الحديث، ويُسَجَّلُ ابتداءً خلاصة الدراسة حول مرتبته، تقريباً وتيسيراً. ثم يُشْرَعُ ببيان حال إسناده، فإن كان مقبولاً، ذُكِرَتْ أسبابُ قبوله إجمالاً، مع ترجمة من يُحْتَاجُ إلى ترجمته، دون التزامٍ بذكر تراجم جميع رجال الإسناد، حيث إنَّهم مقبولونَ بعد النظر والتدقيق فيهم، فإثقالُ الكتاب بذكر أقوال النُّقَّادِ فيهم، ليس فيه كبير فائدة.

أمّا عندما يكون الإسناد مردوداً، فإنَّ أسبابَ ردِّهِ تُذْكَرُ تفصيلاً، مع الترجمة للرواة المجروحين وحدهم، إلاّ إذا اقتضىٰ البحث غير ذلك. وكان الاعتمادُ في التراجم على المصادر الأصلية والأُولى في علم الجرح والتعديل استيعاباً ما دامت الكفاية فيها قائمةً. مع مراعاة ذكر الأقدم تصنيفاً أولاً، لمعرفة التطور الاجتهادي في الحكم على الرواة.

وكانت الغايةُ من هذا التقصِّي المقصودِ، الوقوفَ على جميع ما صدر بحقِّ الراوي المتكلَّم فيه من جَرْحٍ وتعديلٍ، ثم الموازنةَ بين تلك الأقوال وَفْقَ قواعد علم الجرح والتعديل وتطبيقات الأئمة النُّقَّاد لها، ليكون الحكم في المآل على الراوي حُكْمَاً عادلاً منصفاً، وكاشفاً مُفسَّرَاً.

والحكمُ ــ وإنْ كان متجهاً صوبَ إسناد الخطيب أولاً، احتياطاً وحَذَرَاً ــ إلاّ

أنَّه إذا كان ضعيفاً ضعفاً مُحْتَمَلاً، وَوُجِدَ له من المتابعاتِ أو الشواهد، أو كليهما، ما يعضُدُهُ ويقوِّيه، ويرفعُهُ من مرتبة الضعف إلى مرتبة القبول، ذكرتُهُ، وبيَّنْتُ حال تلك المتابعات والشواهد ومن خَرَّجَهَا.

أمّا إذا كان ضَعْفُهُ غيرَ مُحْتَمَلٍ، ولا يَقْبَلُ تعضيداً ـ بَيْدَ أَنَّ مَتْنَ الحديث قد رُوي من طُرقٍ مقبولةٍ أخرى، صحيحةٍ أو حسنةٍ، أو بمجموعها كانَ مقبولاً ـ بَيَّنْتُهُ أيضاً، أولاً: بذكره على سبيل الإجمال مقترناً مع درجة إسناد الحديث في أول البحث، وثانياً: بتفصيله عند الكلام عن التخريج.

وهذا المَسْلَكُ إنّما كان لرفع كُلِّ ظنٍ أو اشتباهٍ يمكن أَنْ يَحْصُلَ من جرَّاءِ ذِكْرِ الحُكْمِ على الإسناد وحْدَهُ، كما يفعلُهُ الكثير من الدَّارِسينَ والمخرِّجينَ.

ثالثاً: تخريجُ الحديث، بذكر من خَرَّجَهُ، من الأئمة في مصنَّفاتهم، وبيانُ طُرُقِهِمْ وحَصْرُها قَدْرَ الإمكان والحاجة، ثم الكلامُ عنها، وبيانُ ما فيها من عللٍ إن وجدت، مستهدياً في ذلك كلِّه بقواعدِ أصولِ التخريجِ وقواعدِ علومِ الحديثِ، وكلامِ أئمةِ هذا الفنِّ، وأحكامهم، وتَنْقِيداتِهِمْ، وتحقيقاتهمْ، مُتَابِعاً لهم على بَصيرةٍ وعِلْمٍ، مُخَالِفاً لبعض ما صَدَرَ عنهم عند وجودِ ما يوجبُهُ، مقترناً بالحجَّة والدليل. ومُنَبِّهاً على بعض ما يَلْزَمُ التنبيه عليه ممّا كان من بعض الباحثينَ والمشتغلينَ بهذا العلم من المُعَاصرين، مما له صلةٌ بالبحث، نُصْحاً وأَمَانَةً، دون تعسفٍ أو تجاوزٍ أو حَيْفٍ إن شاء الله تعالى، سائلاً المولى جَلَّ شأنه أَنْ أُرْزَقَ من يَدُلُّنِي على عِثَارٍ لي، مأجوراً مشكوراً، فالخطأُ مُلازِمٌ للعمل البشري مهما بلغ من الجودة والإتقان، لا يُعْصَمُ منه أحدٌ، إلاّ من عصمه مولاه سبحانه. وعَقِبَ التخريج أذكرُ غريبَ الحديث إنْ كان فيه غريبٌ، حتى يُعْلَمَ معناهُ، ويوقفَ على فوائده وأحكامه.

وقد قَدَّمْتُ لهذا العمل الذي ضمَّه ثالث أبواب الكتاب، وهو أُسُّها وقاعِدَتُهَا، بدراسةٍ لازمةٍ كاشفةٍ، ضمَّت بابين اثنين.

أولهما: يشتملُ على تعريفِ علم الزوائد، وثمرتِهِ، ومراتب الأحاديث الزوائد روايةً واستدلالاً، وذِكْرِ المصنَّفات في هذا الفَنِّ، وخصائِصِهَا، ومناهجِ أصحابِهَا فيها على سبيل الإجمال، ثم بيانِ قواعدِ علم الزوائد، التي ارتُسِمَتْ في هذا العمل.

ثانيهما: يتناول مبحثاً عن أهمية كتاب (تاريخ بغداد) باعتباره مصدراً من مصادر الحديثِ الشريف، وآخرَ في ترجمة موجزةٍ للحافظ الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى.

أمّا التعريف، فقد ذكرت في أول مبحثه أنه لم يُوقف على تعريفٍ مِنْ أَحَدِ المتقدِّمينَ له، وأنَّ ما ذَكَرَهُ بعض المعاصرين تَبَعَاً للعلاَّمة محمد بن جعفر الكتَّاني رحمه الله، إنما هو تعريف لكتب الزوائد، وليس تعريفاً للزوائد بوصفه عِلْمَاً.

وأنَّ تعريفه بتلك الصفة هو: «علمٌ يتناولُ إفرادَ الأحاديثِ الزائدةِ في مصنَّفٍ، رُويت فيه الأحاديثُ بأسانيدِ مُؤَلِّفِهِ، على أحاديثِ كُتُبِ الأصولِ الستةِ أو بعضِهَا، مِنْ حديثٍ بتمامهِ لا يُوجَدُ في الكتبِ المَزِيدِ عليها، أو هو فيها عن صحابي آخرَ، أو من حديثٍ شاركَ فيه أصحاب الكتب المزيد عليها أو بعضهم، وفيه زيادة مؤثِّرة عنده».

ثم شرحت التعريف شرحاً مُفَصَّلاً، أظهرتُ فيه كُلِّيَاتِهِ وأفرادَهُ وتطبيقاتِهِ، مبيناً فيه محترزاتِهِ وقيودَهُ.

وبعد ذلك ذكرت غاية هذا العلم وثمرتَهُ، التي تتمثل في تقريب السُّنَّةِ المُطَهَّرَةِ وتيسيرها، مع ذكرِ أربعةِ أوجهٍ لهذا التقريب والتيسير تفصيلاً، وأتبعتها ببيانِ مراتبِ الأحاديثِ الزوائدِ روايةً واستدلالاً.

ثم ذكرتُ المصنَّفاتِ في فَنِّ الزوائد، وترتِيبَهَا وَفْقَ وفَيَاتِ أصحابِهَا، وخصائِصَهَا ومناهجَ أصحابها فيها على سبيل الإجمال.

وآخر مباحث الباب الأول هو: القواعدُ التي ارْتُسِمَتْ في إفرادِ زوائد (تاريخ

بغداد) على الكتب الستة الأصول، وقد بلغ مجموعها (إحدىٰ عَشْرَةَ) قاعدةً ذُكرت مفصَّلةً مقترنةً بالتطبيقات اللازمة لها.

أمَّا الباب الثاني: فاشتمل أولاً على بيان أهمية (تاريخ بغداد) باعتباره مصدراً من مصادر الحديث الشريف، وذِكْرِ موضوعِهِ، وأهميتِهِ المتعددةِ المظاهرِ والجوانبِ، وأنَّ الأهميةَ العُظْمَىٰ له هي في نطاقِ الحديث الشريف، حيثُ اختصَّ رجالُ الحديث بخمسةِ آلافِ ترجمةٍ من مجموع تَرَاجِمِهِ البالغةِ (٧٨٣١) ترجمةً، وأنَّ عدد أحاديثه ــ كما أسلفتُ ــ (٤٣٨٥) حديثاً.

ثم بحثتُ فيما يتعلَّقُ بقيمة مروياته الكثيرةِ تلكَ مِنْ حيثُ القبولُ والرَّدُّ، ومناقشةِ أقوال العلماء في ذلك، والتعقيب عليها، وتوجيهها، والكشفِ عن أنَّ قُرَابَةَ نِصْفِ هذه الأحاديثِ، هو ممَّا خُرِّجَ في الكتب الستة الأصول، أو بعضها، وجلُّ هذا القسم من المقبول.

وبيانُ أنَّ الزوائدَ عليها، تدورُ بين الصِّحَةِ والحُسْنِ والضَّعْفِ والنَّكَارةِ والوَضْعِ، وأنَّ التَالِفَ والغريبَ والمُنْكَر والموضوعَ، هو الأصلُ في الأحاديث التي تَفَرَّدَ الخطيب بروايتها، ولم يشاركْهُ أحدٌ في روايتها ممن سبقه، مع ذكري لأسباب ذلك مقترناً بالإشارة إلى أنَّ هذه الأحاديثَ التي تَفَرَّدَ بها، قليلةٌ بالنسبةِ لمجموع أحاديث الزوائد.

وقد ذكرتُ النتيجة التي توصلت إليها في شأن قِيمَةِ مروياتِهِ، وهي أنَّ قِيمَةَ ما يرويه الخطيبُ قيمةُ سَنَدِهِ.

أما آخر مباحث الدراسة، فكان ترجمةً موجزةً للحافظ الخطيب البغدادي، أتت على ذكر الدراسات التي كُتِبَتْ فيه: اسمِهِ وكُنْيَتِهِ ومَوْلِدِهِ، ونشأتِهِ وطَلَبِهِ ورحلتِهِ في طلبِ العلم، ثم ثقافتِهِ وعلومِهِ، ثم صفاتِهِ ومناقبِهِ، وذِكْرِ أهمِّ شيوخِهِ وتلامذتِهِ، ثم توثيقِهِ وبيانِ مكانتِهِ وثنَاءِ العلماءِ عليه، وأخيراً ذِكْرِ عدد مصنَّفَاتِهِ وموضوعاتِهَا، وتسميةِ المطبوعِ منها.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنَّ النسخة المطبوعة من (تاريخ بغداد) ـ كما هو معروفٌ عند أهل العلم والباحثينَ ـ فيها من أنواع التصحيف والتحريف والسَّقْطِ والقَلْبِ، ما يُوجب الرجوعَ إلى النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ منه، لتقويمِ النصوصِ، واستدراكُ ما يكونُ فيها من سَقْطٍ.

وقد سافرتُ إلى كُلٍّ مِنْ تُونُسَ ومِصْرَ والمدينةِ المُنَوَّرَةِ، للوقوف على النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ من (تاريخ بغداد)، والاستفادةِ منها فيما قدَّمت، وتصويرِ ما يمكن تصويره منها.

وفي تونس عثرت في المكتبة الأحمدية على نسخة غير كاملة من (التاريخ)، وهي بمقدار نصفه، وتقابلُ الأجزاءَ السبعة الأخيرة من النسخة المطبوعة، مع سَقْطٍ كبيرٍ في مواطن عدّة منها كما لاحظته أثناء الاستفادة منها، وهي برقم (٤٩٢٧)، وعدد أوراقها (٤٣٦) ورقة من القطع الكبير، وخَطُّهَا مَشْرِقِي جميل، وقد نَسَخَهَا محمد أمين التوني عام (١١٢٩) للهجرة في مدينة (استانبول).

كما وجدت فيها مُجَلَّدَاً واحداً من نسخة أخرى، عدد أوراقه (١٢٥) ورقة، وخَطُّهُ مَشْرِقِي أيضاً، وهو برقم (١٦١١٩)، وهذا المجلّد يقابلُ من المطبوع من (١/ ١٥٠) إلى (٢/ ١٥)، وتاريخ نَسْخِهِ سنة (٥٩٥) للهجرة.

أمّا في مِصْر، فلم أُمَكَّن من الوقوف إلاَّ على (ميكروفيلم) يحمل رقم (٣٤٤٢)، في دار الكتب المِصْرِية، وهو لنسخة ناقصة من (التاريخ) لم يبق منها إلاّ أقلّها، وقد كُتبت عام (٦٠٧هـ) في دمشق. وقد استفدت منها في مواضع، سيأتي ذكرها في محلّه.

وأَقْدَمُ النُّسَخِ التي تمكَّنتُ من الوقوف عليها، نسخة غير كاملة أيضاً، ضمَّتها خِزَانَةُ المكتبة المحمودية في المدينة المُنَوَّرَةِ. وهي مشتملة على أربعة مجلداتٍ ضِخَامٍ، عدد أوراقها (٩٤٧) ورقة، وخطوطها قديمة مختلفة، وفي الأول منها سماع تاريخه عام (٥٥٦) للهجرة في دمشق، وعلى الأجزاء سماعات كثيرة

لمشاهير المُحَدِّثين. وهي فيها بأرقام (٢٥٢٦ و ٢٥٢٧ و ٢٥٢٨ و ٢٥٢٩).

ولم أقم بمقابلة جميع الأحاديث الزوائد على ما وقفت عليه من النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ، وإنما راجعتُ فيها ما اشتبه، أو أَشْكَلَ، أو تَعَيَّنَ لي فيه سَقْطٌ أو قَلْبٌ، ونحو ذلك.

وقد فاتتني مواضع قليلة، أبقيتها كما هي عليه في المطبوع، مع ما فيها من إشكال، لعدم عثوري عليها في النسخ المتقدِّم ذكرها.

وبعد: فلئن استغرق هذا العمل مني سنين سَبْعاً، بذلتُ فيها من الجهد والعناية ما أعانَ اللهُ عليه وَوَفَّقَ ويَسَّرَ، حتى تمَّ مع اتساعه على الوَجْهِ الذي أرجو أن يكون مرضياً إن شاء الله، مع الاشتغال في الوقت نفسه بالتدريس الجامعي وما يحتاج ويتطلب؛ فإنها لمن أحبِّ وآثر ما مضى من العمر، لما كان فيها من خدمةٍ للسُّنَّة المشرَّفة: تأصيلاً منهجياً لعلم زوائد الحديث، ودراسةً علميةً لهذا العدد الكبير من الحديث الشريف: إفراداً وتمييزاً، تصحيحاً وتضعيفاً، تبويباً وفهرسةً. فله وحده سبحانه وتعالى المِنَّة والفضل.

وهذا الكتاب في أصله، كان رسالةً علميةً، تقدَّمتُ بها لنيل درجة (الدكتوراه) في الحديث الشريف وعلومه، من جامعة أُمِّ دُرْمَان الإسلامية.

وقد أُجيزت بتقدير (الامتياز) من مرتبة الشرف الأولى. وقد تفضَّل بالإشراف عليها: أستاذنا فضيلة الدكتور أحمد نور سيف متَّع الله به، وأجزل له المثوبة في الدَّارَيْنِ.

وإنِّي لأُسْدِي الشكر خالصاً إلى زوجتي الكريمة، التي كانت خير عَوْنٍ لي بعد الله عزّ وجلّ، في إنجاز هذا العمل، فجزاها الله تعالى خير الجزاء وأوفاه.

وإنِّي لأسأل المولى سبحانه أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبَّله بما هو أهله، وأن ينفعني به وذُرِّيتي يوم العَرْضِ عليه.

﴿رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا واغْفِرْ لَنَا إِنَّكَ على كُلِّ شيءٍ قديرٌ﴾ [سورة التحريم: الآية ٨].

﴿ربَّنَا لا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إنَّك أَنْتَ الوَهَّابُ﴾ [سورة آل عمران: الآية ٨].

وصلَّى الله وبارك على سيدنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه الأخيار الأبرار، وآخرُ دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

جُدَّة في ٨ رجب ١٤١٢هـ
١٢ كانـون الثاني ١٩٩٢م

وكـتـبـه
الدكتور خلدون الأحدب

الباب الأول

في تعريف علم الزوائد، وثمرته، والمصنفات فيه، والقواعد التي يقوم عليها

تعريف علـم الزوائد

من نظر فيما قيل في تعريف علم الزوائد، يجد أَنَّ من عَرَّفَهُ من المعاصرين[1]، إنما اتجه صوب تعريف (كتب الزوائد) وليس (علم الزوائد)، وأَنَّ جميع من عرَّف (كتب الزوائد)، لم يخرج على ما ذكره المُحَدِّث محمد بن جعفر الكَتَّاني رحمه الله في ذلك، حيث يقول في «الرسالة المُسْتَطْرَفَة»[2]:

«ومنها ـ يعني كتب الحديث ـ كتب الزوائد: أي الأحاديث التي يزيد بها بعض كتب الحديث على بعض آخر معين».

وهذا الاقتصار المتوجه صوب تعريف (كتب الزوائد) وحدها، جعل من اللازم التوجه صوب تعريف (علم الزوائد) ذاته. وقد راعيت عند وضع التعريف، ما ذكره المصنِّفون في هذا الفنّ من ضوابط وشروط، مع ملاحظة المسلك التطبيقي لهم.

بعد تلك الملاحظة يمكن تعريف (علم الزوائد) بأنه:

«علم يتناول إفراد الأحاديث الزائدة في مصنَّفٍ رُويت فيه الأحاديث بأسانيد

---

(1) انظر على سبيل المثال: كتاب «ابن حَجَر العَسْقَلَاني ودراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتاب الإصابة» للدكتور شاكر عبد المنعم (١/ ٤١٩)، و «بحوث في تاريخ السُّنَّة المشرفة» للدكتور أكرم ضياء العُمَري ص ٢٤٨، و «أصول التخريج ودراسة الأسانيد» للدكتور محمود الطحَّان ص ١١٩.

(2) ص ١٧٠.

مُؤَلِّفِهِ، على أحاديث كُتُبِ الأصول الستة أو بَعْضِهَا، مِنْ حديثٍ بتمامه لا يوجدُ في الكتبِ المزيدِ عليها، أو هو فيها عن صحابـي آخرَ، أو من حديثٍ شاركَ فيه أصحاب الكتب المزيد عليها أو بعضهم، وفيه زيادة مؤثِّرة عنده».

شـرح التعريـف:

لا بد من شيء من التفصيل للتعريف المتقدِّم، حتى يوقف على حقيقة هذا العلم وموضوعه، ومن ثَمَّ تتضح معالمه، وتعرف ضوابطه وقيوده.

أولاً: القول في التعريف: «في مصنَّفٍ رُويت فيه الأحاديث بأسانيد مُؤَلِّفِهِ».

فإنه يشتمل على نقطتين اثنتين:

النقطـة الأولـى:

أنَّه ليس شرطاً أن يكون الكتاب الذي تُفْرَدُ زوائده، من كتب الرواية، كالمسانيد، والسنن، والجوامع، والمعاجم، وكتب الفوائد.

وإن كان جُلُّ المصنفات التي أفردت زوائدها، تناولت كتب الرواية، أمثال (مسانيد) الأئمة: أحمد وأبـي يَعْلَىٰ والبزَّار والطَّيَالِسِي والحُمَيْدي والحارث بن أبـي أُسامة وابن مَنِيع وسواهم، ومن مثل (معاجم) الطبراني الثلاثة، و (السنن الكبرى) للبيهقي.

حيث إنَّ هناك الكثير من المصنَّفات من غير كتب الرواية المتخصصة، قد ضمت نِسباً متفاوتة من الحديث النبوي، بلغ في بعضها آلافاً مؤلفةً، ولا يوجد كثير مما تضمنته من الحديث، في كتب الرواية، وهذه المصنَّفات جميعاً قد ساق أصحابها ما ذكروا من الحديث النبوي بأسانيدهم.

ويمكن أن نُدْرِجَ هذه المصنَّفات تحت الأقسام الكلِّية التالية ــ ويمكن الزيادة عليها ــ ، مقتصرين على ذكر بعض مصنَّفات كلٍّ قسم من تلك الأقسام.

أولاً ـــ كتب العقائد:

ككتاب «السُّنَّة»: للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، وابن أبي عاصم أحمد بن عمرو النَّبِيل (ت ٢٨٧هـ)، وأحمد بن محمد الخلَّال أبي بكر (ت ٣١١هـ)، والطبراني سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠هـ).

وكتاب «الإيمان»: للإمام أبي عُبَيْد القاسم بن سلَّام (ت ٢٢٤هـ)، وأبي عبد الله محمد بن يحيى العَدَني (ت ٢٤٣هـ)، وابن مَنْدَه محمد بن إسحاق (ت ٣٩٥هـ).

وكتاب «التوحيد وإثبات صفات الربّ عزّ وجلّ» للإمام ابن خُزَيْمَة محمد بن إسحاق (ت ٣١١هـ).

و«الإبانة الكبرى» للإمام ابن بَطَّة العُكْبَري عبيد الله بن محمد (ت ٣٨٧هـ).

و «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجَماعة» للَّالِكَائي هِبَة الله بن الحسن (ت ٤١٨هـ).

وكتاب «النزول» و «الصفات» و «الرؤية»، كلُّها للإمام الدَّارَقُطْنِيّ عليّ بن عمر (ت ٣٨٥هـ).

و «الردّ على الجَهْمِية» و «أفعال العِبَاد» كلاهما للإمام البُخاري محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ).

و «الردّ على الجَهْمِية» لعثمان بن سعيد الدَّارِمي (ت ٢٨٠هـ).

و «العَظَمَةُ» لأبي الشيخ بن حَيَّان الأَصْبَهَاني عبد الله بن محمد (ت ٣٦٩هـ).

و «الشريعة» لأبي بكر الآجُرِّيّ محمد بن الحسين (ت ٣٦٠هـ).

و «الأسماء والصفات» و «البعث والنشور» كلاهما للإمام البيهقي أحمد بن

الحسين (ت ٤٥٨هـ)، وغيرها كثير[١].

ثانياً ــ كتب التفسير والدراسات القرآنية:

كـ «تفسير» الإمام عبد الرزاق الصَّنْعَاني (ت ٢١١هـ)، ومحمد بن جَرِير الطبري (ت ٣١٠هـ)، وابن المنذر النَّيْسَابوري محمد بن إبراهيم (ت ٣١٨هـ)، وابن أبـي حاتم الرَّازي عبد الرحمن (ت ٣٢٧هـ). وتفسير الصنعاني والطبري قد طبعا، كما طبع بعض أجزاء من تفسير ابن أبـي حاتم.

وكتاب «المصاحف» لابن أبـي داود عبد الله بن سليمان السِّجِسْتَاني (ت ٣١٦هـ)، وهو مطبوع.

و «أسباب نزول القرآن» للواحِدِيّ عليّ بن أحمد (ت ٤٦٨هـ)، وهو مطبوع.

و «فضائل القرآن» لابن الضُّرَيْس محمد بن أيوب (ت ٢٩٥هـ)، والنَّسَائي أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ)، وهما مطبوعان[٢].

ثالثاً ــ كتب الفقه:

ومن أهمها في هذا الباب بعض كتب الإمام ابن المُنْذِر النَّيْسَابُوري محمد بن إبراهيم (ت ٣١٨هـ)، ككتاب: «الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف»، وقد طبع بعضه.

---

(١) انظر: «تاريخ التراث العربـي» للدكتور فؤاد سزكين، الجزء الرابع ــ قسم العقائد ــ، ومقدمة تحقيق كتاب «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للدكتور أحمد حمدان (١/ ٤٩ ــ ٥١)، و «الرسالة المستطرفة» ص ٣٧ ــ ٣٩ و ٤٥. وهذه المصادر المذكورة كلّها مطبوع، عدا كتاب الطبراني، وبعضها قد طبع بعضه فقط.

(٢) انظر: «تاريخ التراث العربـي» ــ الجزء الأول، قسم علوم القرآن ــ، و «الرسالة المستطرفة» ص ٧٦ ــ ٨٠.

و كتاب «المُحَلّىٰ» للإمام ابن حَزْم الأندلسي عليّ بن أحمد (ت ٤٥٦هـ)، وهو مطبوع.

و «الأموال» لأبي عُبَيْد القاسم بن سلاَّم (ت ٢٢٤هـ)، ومحمد بن زَنْجُوْيَه (ت ٢٥١هـ)، وكلاهما مطبوع.

و «أحكام العيدين» للفِرْيَابي جعفر بن محمد (ت ٣٠١هـ)، وهو مطبوع[1].

رابعاً ــ كتب السيرة النبوية والمغازي، والدلائل، والشمائل، ومعرفة الصحابة، وفضائلهم:

ككتاب «السِّيَر والمَغَازي» لمحمد بن إسحاق المُطَّلِبي (ت ١٥١هـ)، وقد طبع على ما عثر عليه منه.

و (السيرة النبوية) الموجودة في المجلدين الأولين من كتاب «الطبقات الكبرى» لمحمد بن سعد (ت٢٣٠هـ)، وهو مطبوع.

وكتاب «الشمائل» للإمام التِّرْمِذِيّ محمد بن عيسى (ت ٢٧٩هـ)، وهو مطبوع.

و «أخلاق النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم وآدابه» لأبي الشيخ بن حَيَّان الأصبهاني عبد الله بن محمد (ت ٣٦٩هـ)، وهو مطبوع.

و «دلائل النبوة» لأبي نُعَيْم الأصبهاني أحمد بن عبد الله (ت ٤٣٠هـ)، والبيهقي أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)، وكلاهما مطبوع.

و «معرفة الصحابة» لأبي نُعَيْم الأصبهاني، وقد طبع بعضه.

و «معجم الصحابة» للبَغَوي عبد الله بن محمد (ت ٣١٧هـ)، وهو مخطوط.

---

(١) انظر: «تاريخ التراث العربي» ــ الجزء الثالث ــ، و «الرسالة المستطرفة» ص ٤٦ ــ ٤٩.

و «فضائل الصحابة» للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، والنَّسَائي أحمد بن شُعَيْب (ت ٣٠٣هـ)، وكلاهما مطبوع[١].

خامساً ـ كتب الأخلاق، والزهد والرقائق، والأذكار، والترغيب والترهيب، والفِتَن والمَلاحِم:

ككتاب «الزهد والرقائق» للإمام عبد الله بن المبارك (ت ١٨١هـ)، وهو مطبوع.

و «الزهد»: للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، ووكيع بن الجرَّاح (ت ١٩٧هـ)، وهَنَّاد بن السَّرِي (ت ٢٤٣هـ)، وثلاثتها قد طبع.

و كتاب «مكارم الأخلاق» لابن أبي الدُّنْيَا عبد الله بن محمد (ت ٢٨١هـ)، والطبراني سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠هـ)، وكلاهما مطبوع. وكتب ابن أبي الدُّنْيَا، والخَرَائِطي محمد بن جعفر (ت ٣٢٧هـ) تتعلق بجانب الآداب والأخلاق الإسلامية.

و كتاب «الدُّعَاء» للطبراني، وهو مطبوع.

و «الدعوات الكبير» للبيهقي أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)، وقد طبع.

و «الترغيب والترهيب» لإسماعيل بن محمد التَّيْمي الأصبهاني (ت ٥٣٥هـ)، وهو مطبوع.

ولابن شاهين عمر بن أحمد (ت ٣٨٥هـ) وهو مطبوع، والبيهقي، وهو مخطوط.

وكتاب «الفِتَن والمَلاحِم» لنُعَيْم بن حمَّاد المَرْوَزي (ت ٣٢٨هـ)، وهو مطبوع[٢].

---

(١) انظر: «المغازي الأولى ومؤلفوها» للمستشرق يوسف هورفتش، و «مصادر السيرة النبوية وتقويمها» للدكتور فاروق حمّادة، و «تاريخ التراث العربي» ـ الجزء الثاني، التدوين التاريخي ـ ، و «الرسالة المستطرفة» ص ٥٨.

(٢) انظر: «الرسالة المستطرفة» ص ٤٩ ـ ٥٢.

سادساً ـ كتب تواريخ الرجال والبُلْدَان :

وهذا النَّوع من المصنَّفات تتنوع أسس تنظيمه، من تنظيم على الطبقات، وتنظيم على المدن، وتنظيم على حروف المعجم، وغير ذلك، وبعضها ضمّ رواة الحديث وحدهم، وبعضها ضمّ إليهم غيرهم من سائر الأعلام.

ومن تلك المصنَّفات :

«الطبقات الكبرى» للإمام محمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ)، وهو مطبوع.

و«طبقات المحدِّثين بأصبهان» لأبـي الشيخ بن حَيَّان الأصبهاني عبد الله بن محمد (ت ٣٦٩هـ)، وهو مطبوع.

و «حِلْيَة الأولياء وطبقات الأصفياء» لأبـي نُعَيْم الأصبهاني أحمد بن عبد الله (ت ٤٣٠هـ)، وهو مطبوع.

و «التاريخ الكبير» للإمام البُخَاري محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، وهو مطبوع.

و «المعرفة والتاريخ» ليعقوب بن سفيان الفَسَوي (ت ٢٧٧هـ)، وهو مطبوع.

و «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» لأبـي يَعْلَىٰ الخَلِيلي خليل بن عبد الله (ت ٤٤٦هـ)، وهو مطبوع.

و «تاريخ واسِط» لِبَحْشَل أسلم بن سهل (ت ٢٩٢هـ)، وهو مطبوع.

و «ذكر أخبار أصبهان» لأبـي نُعَيْم الأصبهاني، وهو مطبوع.

و «تاريخ جُرْجَان» للسَّهْمِيّ حمزة بن يوسف (ت ٤٢٧هـ)، وهو مطبوع.

و «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)، وهو مطبوع.

و «تاريخ نَيْسَابُور» للحاكم النَّيْسَابُوري محمد بن عبد الله (ت ٤٠٥هـ)، وهو مفقود.

و «تاريخ دمشق» لابن عساكر عليّ بن الحسن (ت ٥٧١هـ)، وقد طبع بعضه.

وكتاب «الكامل في ضعفاء الرجال» لعبد الله بن عدي الجُرْجَاني (ت ٣٦٥هـ)، وهو مطبوع.

و «الضعفاء الكبير» للعُقَيْلي محمد بن عمرو (ت ٣٢٢هـ)، وهو مطبوع، وغيرها كثير.

وهذا الذي تقدَّم من كون إفراد الزوائد ليس محصوراً في كتب الرواية، نراه عملياً فيما قام به الإمام السيوطي، عندما أفرد زوائد «نوادر الأصول» للحَكِيم التِّرْمِذِيّ[1].

ويجدر القول هنا، بأن إفراد الأحاديث الزوائد من هذه المصنفات الكثيرة من غير كتب الرواية، والمتنوعة في أغراضها، مما ذُكِرَ ومما لم يُذْكَرْ ـ وهو كثرة كاثرة ـ، على الكتب الستة الأصول، وتخريجها، وبيان مراتبها من حيث القبول والردّ، وضَمِّ النظير إلى نظيره، والشبيه إلى شبيهه، يحقق أغراضاً جليلة، ليس أولها تقريب السنة وتيسيرها عِلْماً وعَمَلاً، ولا آخرها حصر مرويات الحديث الشريف، وتمييز المقبول منه من المردود.

ولعل مراكز البحث العلمي، ومراكز السيرة والسُّنَّة النبوية ـ على وجه الخصوص ـ تتنبه إلى ذلك وتعمل على تحقيقه مشروعاً تلو مشروع.

كأن تتوجه أولاً إلى مصنفات العقيدة، فتجمع منها جميعاً ما فيها من الأحاديث الزوائد على الكتب الستة، مع حسن التبويب، والتخريج، وبيان مراتبها

---

(١) «فهرس الفهارس والأثبات» للعلاّمة عبد الحي الكتّاني (٢/١٠١٧)، و «الرسالة المستطرفة» ص ١٧٢.

من الصحة والضعف، وشرح ما يحتاج إلى شرح من غريب لفظ، ودقيق معنى. وهكذا مصنفات الفقه بَعْدُ، حتى يُؤتى على الأحاديث الزوائد في المصنفات كلّها على مختلف موضوعاتها، ثم تجمع كلّها في موسوعة واحدة وفق منهج دقيق جامع.

ثم تكون موسوعة أخرى، يتم التمهيد لها بإفراد زوائد كتب الرواية التي لم تُفْرَدْ بعد، ثم ضمها إلى الأحاديث الزوائد التي تم إفرادها من كتب الرواية قبل. فتنشأ موسوعة ثانية تضم الأحاديث الزوائد في كتب الرواية وحدها على الكتب الستة، ويتبع فيها ذات المنهج في الموسوعة المتقدمة.

ولا شك أنَّ تقديم هذه الموسوعة على الموسوعة الأُولى، أَوْلَىٰ.

وبعد ذلك يتم الجمع بين الموسوعتين، لتكون موسوعة واحدة للزوائد على الكتب الستة، يصار بعدها إلى إصدار موسوعة جامعة للسُّنَّة النبوية كلّها، تضم أحاديث الكتب الستة الأصول، والأحاديث الزوائد عليها في الكتب الأخرى جميعاً.

النقطـة الثانيـة:

هي أنه لا بد للمصنفات التي تُفرد زوائدها، من أن تكون أحاديثها قد رويت بأسانيد مُصَنِّفِيهَا، لأنَّ قيمة الخبر المروي قيمة سنده ابتداءً، فهي الأَزِمَّةُ والخُطُمُ، وإنَّ الحديث بلا إسناد ليس بشيء..

وكما قال الإمام عبد الله بن المبارك: «الإسنادُ مِنَ الدِّينِ، ولولا الإسنادُ لقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ»[1].

---

(١) رواه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١/ ١٥)، والتِّرْمِذِيُّ في «العلل الصغرى» ــ المطبوع في آخر «جامعه» ــ (٥/ ٧٤٠)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص ٦، والخطيب في «الكفاية» ص ٣٩٣. وقد رواه الرَّامَهُرْمُزِيّ في «المحدِّث الفَاصِل» ص ٢٠٩ عنه بلفظ: «لولا الإسناد لقال كلُّ من شاء، كلَّ ما شاء».

وقوله أيضاً: «بيننا وبينَ القَوْمِ، القوائمُ، يعني الإسنادَ»[1].

وقال الإمام شُعْبَة بن الحجَّاج: «كلّ حديث ليس فيه حدَّثَنَا وحدَّثَنَا، فهو مثل الرجل بالفَلاَة معه البَعير ليس له خِطَام»[2].

فبالإسناد أولاً يتميز صحيح الحديث من سقيمه، وعلى هذا التمييز يكون ما يكون من استنباطِ للأحكام، وإحْكَامِ للعمل، وتمثلٍ بالهدي النبوي في كل أمر وشأن.

وهذا القيد في التعريف ضروري، لما قدّمت أولاً، ولأنَّ علم الزوائد إنما يقوم في أساسه على اختلاف طرق الأحاديث ومخارجها، وما تؤدي إليه من زيادات في المتون أو بعضها، فضلاً عن عظيم الأثر لذلك من ناحية الصناعة الحديثية، مِنْ كشفٍ لعلل المتون والأسانيد، ووقوفٍ على متابعات وشواهد، يتغير معها الحكم على الأحاديث قبولاً ورداً.

ثانياً ــ القول في التعريف: «على أحاديث كتب الأصول الستة أو بعضها»:

من المعلوم أنَّ الأصول الستة والتي هي:

١ ــ «الصحيح»، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل الجُعْفِيّ البُخَارِيّ (ت ٢٥٦هـ).

٢ ــ «الصحيح»، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجّاج النَّيْسَابُورِيّ (ت ٢٦١هـ).

٣ ــ «السنن»، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتَانِيّ (ت ٢٧٥هـ).

---

(١) رواه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١/ ١٥).

(٢) رواه الخطيب البغدادي في «الكفاية» ص ٢٨٣.

٤ ــ «السنن»، للإمام أبـي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة التِّرمِذِيّ (ت ٢٧٩هـ).

٥ ــ «السنن»[1]، للإمام أبـي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسَائيّ (ت ٣٠٣هـ).

٦ ــ «السنن»، للإمام أبـي عبد الله محمد بن يزيد الرَّبَعِيّ القَزْوِينيّ ــ المعروف بابن مَاجَه ــ (ت ٢٧٣هـ).

«من أحسن كتب الحديث تصنيفاً، وأجودها تأليفاً، وأكثرها صواباً، وأقلها غلطاً، وأعمها نفعاً، وأعودها فائدة. ولم يحظ غيرها من دواوين كتب السُّنَّة ــ على سعة وأهمية ما خُدِمَتْ به ــ ، بما حظيت به هذه الأصول الستة من عناية واحتفال وخدمة لم تنقطع إلى يومنا هذا، حيث صُنِّفَتْ فيها تصانيف، وعُلِّقت عليها تعاليق، تناولت تاريخاً لرجال أسانيدها وما صدر فيهم من جرح أو تعديل، وكشفاً لعلل متونها وأسانيدها، وإزالة لمشكلها، وتحقيقاً لصحيحها مِنْ سقيمها، وبياناً لمعانيها ومقاصدها، واستنباطاً لفقهها وفوائدها، إلى غير ذلك»[2].

وكما قال الإمام ابن الأثير الجَزَري[3]: «هي أُمُّ كتب الحديث، وأشهرها في أيدي الناس، وبأحاديثها أخذ العلماء، واستدل الفقهاء، وأثبتوا الأحكام، وشادوا مباني الإسلام، ومصنِّفوها أشهر علماء الحديث، وأكثرهم حفظاً، وأعرفهم بمواضع الخطأ والصواب، وإليهم المنتهى، وعندهم الموقف».

---

(١) المسماة بـ(المُجْتَبَىٰ)، وهي (السنن الصغرى)، أما (السنن الكبرى) فإنها لا تدخل في شرط الزوائد كما صرّح به الهيثمي في مقدمة «المقصد العلي» ص ٨١، و«كشف الأستار» (٦/١)، و«مجمع البحرين في زوائد المعجمين» (١/ ٢ ــ مخطوط ــ)، وكما صرَّح به أيضاً البُوصيري في مقدمة «إتحاف الخيرة المهرة» (١/ ٣ ــ مخطوط ــ).

(٢) ص ٢٧ ــ ٢٨ من بحثنا: «السنن الكبرى للإمام النَّسَائي وحقيقة المُجْتَبَىٰ منه» والمنشور في مجلة «البصائر» العدد التاسع ١٩٨٧م.

(٣) في مقدمته لـ«جامع الأصول» (٤٩/١)، مع التنبيه على أن ابن الأثير جعل «الموطأ» لمالك، سادس الكتب، بدلاً من «السنن» لابن ماجه.

وإذا كانت دواوين السُّنَّة من غيرها قد اشتملت على حديث كثير مما هو ليس فيها، إلاَّ أَنَّه ممَّا لا شك فيه أَنَّ أصول كثير من هذه الزوائد التي فيها ــ وعلى وجه الخصوص مقبولها ــ ، قد خُرِّجَ في الكتب الستة أو بعضها.

ولهذه الأسباب المتقدِّمة مجتمعة، انصرف العلماء في إفراد زوائد غيرها، عليها، لأنها هي الأصول، وغيرها[١] تابع لها.

وجُلُّ الكتب التي أُفردت زوائدها، إنما أُفردت على تلك الأصول الستة المذكورة وحدها ــ كما سيأتي بيانه عند ذكر كتب الزوائد ــ ، إلاّ ما كان من الحافظ ابن حَجَر العَسْقَلاَني رحمه الله، حيث ضمّ إليها «المسند» للإمام أحمد بن حنبل، وذلك في كتبه: «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»[٢]، و «زوائد مسند البزَّار»[٣]، و «زوائد مسند الحارث بن أبي أُسَامة»[٤].

وقد صرَّح الحافظ ابن حَجَر نفسه رحمه الله بسبب ضَمِّ «مسند الإمام أحمد» إلى الكتب الستة الأصول، فقال[٥]: «لأنّ الحديث إذا كان في المُسْنَد الحَنْبَلِيّ، لم يحتج إلى عزوه إلى مصنف غيره لجلالته».

وهذا الذي قاله الحافظ عن جلالة (المسند)، وإن كان صحيحاً غير منازع فيه، إلاّ أنه لا يجعل (المسند) من حيث الجملة مقدَّماً على الأصول الستة باستثناء «سنن ابن ماجه» منها، فإنّه دونه. وفي ذلك يقول الإمام ابن الصلاح[٦]:

«كتب المسانيد غير ملتحقة بالكتب الخمسة التي هي: الصحيحان، وسنن

---

(١) باستثناء «الموطأ» للإمام مالك، فهو صنو «الصحيحين» على التحقيق. انظر: «حجَّة الله البالغة» للدِّهْلَوي (١/ ١٣٣)، وكتابنا: «أسباب اختلاف المحدِّثين» (٢/ ٦٤٣ ــ ٦٤٦).

(٢) انظر مقدمة الحافظ «للمطالب» (١/ ٣ ــ ٥).

(٣) انظر مقدمته (١/ ١).

(٤) انظر «فهرس الفهارس والأثبات» (١/ ٣٣٤).

(٥) في مقدمة كتابه «زوائد مسند البزَّار» (١/ ١).

(٦) في «علوم الحديث» ص ٣٤ ــ ٣٥.

أبـي داود، وسنن النَّسائي، وجامع التِّرْمِذِيّ، وما جرى مجراها في الاحتجاج بها والركون إلى ما يورد فيها مطلقاً!!، كمسند أبـي داود الطَّيالِسِي، ومسند عبيد الله بن موسى، ومسند أحمد بن حنبل، ومسند إسحاق بن رَاهُوْيَه، ومسند عَبْد بن حُمَيد، ومسند الدَّارمي، ومسند أبـي يَعْلَىٰ المَوْصِلي، ومسند الحسن بن سفيان، ومسند البزَّار أبـي بكر وأشباهها، فهذه عادتهم فيها أن يُخَرِّجوا في مسند كُلِّ صحابـي ما رووه مِنْ حديثه، غير متقيدين بأن يكون حديثاً محتجاً به. فلهذا تأخرت مرتبتها ــ وإن جلَّت لجلالة مؤلفيها ــ عن مرتبة الكتب الخمسة وما التحق بها من الكتب المصنفة على الأبواب والله أعلم».

وقال الإمام المحقق شاه ولي الله الدِّهْلَوي في كتابه «حجَّة الله البالغة»[1] عند ذكره لطبقات كتب الحديث:

«الطبقة الثانية: كتب لم تبلغ مبلغ «الموطأ» و «الصحيحين»، ولكنها تتلوها، كان مصنفوها معروفين بالوثوق، والعدالة، والحفظ، والتبحر في فنون الحديث، ولم يرضوا في كتبهم هذه بالتساهل فيما اشترطوا على أنفسهم، فتلقاها من بعدهم بالقبول، واعتنى بها المحدِّثون والفقهاء طبقة بعد طبقة، واشتهرت فيما بين الناس، وتعلَّق بها القوم شرحاً لغريبها، وفحصاً عن رجالها، واستنباطاً لفقهها، وعلى تلك الأحاديث بناء عامة العلوم، كـ «سنن» أبـي داود، و «جامع» التِّرْمِذِيّ، و «مُجْتَبَىٰ» النَّسَائي. . . وكاد «مسند أحمد» يكون من جملة هذه الطبقة».

ولذا كان الاقتصار على الأصول الستة هو الأصل عند من أفرد الزوائد، ولم أقف على إضافة «المسند» إلى الكتب الستة إلاّ عند الحافظ ابن حَجَر.

وليس هذا عنده في جميع الكتب التي أفرد زوائدها، حيث إنه أفرد زوائد «الأدب المفرد» للإمام البخاري على الأصول الستة وحدها[2].

---

(١) (١/ ١٣٤). وانظر في تحقيق القول في منزلة «مسند الإمام أحمد»، كتابنا «أسباب اختلاف المحدِّثين» (٢/ ٦٤٦ ــ ٦٥٦).

(٢) «ابن حَجَر العَسْقَلاني ودراسة مصنفاته» للدكتور شاكر عبد المنعم (١/ ٤٢٤).

وثمة نقطة أخرى هي: أنَّ جُلَّ الكتب التي أُفردت زوائدها إنما أُفردت على تلك الأصول الستة مجتمعة، إلاّ أنَّ بعضها تَمَّ إفراد زوائده على بعضها كـ «الصحيحين»، كما فعله الإمام نور الدين الهيثمي رحمه الله في كتابه «موارد الظمآن إلى زوائد ابن حِبَّان».

وقد قال في «مقدمته»[1]: «رأيتُ أَنْ أُفْرِدَ زوائد «صحيح» أبي حاتم محمد بن حِبَّان البُسْتِي رضي الله عنه على «صحيح البخاري ومسلم» رضي الله عنهما. . . فإنه لا فائدة في عزو الحديث إلى «صحيح ابن حِبَّان» مع كونه في شيء منهما».

وهذا الذي قاله يمكن أن يستشف منه سبب اقتصاره على «الصحيحين» فحسب دون «السنن الأربعة»، حيث إنَّ شرط هذه الكتب الثلاثة، هو ذكر ما صَحَّ من الحديث وحده، فناسب أَنْ تفرد زوائده عليهما دون ضَمِّ «السنن» إليهما، وذلك لاشتمالها على الصحيح وغيره، والله سبحانه وتعالى أعلم.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ الإمام شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البُوصيري (ت ٨٤٠هـ) قد أفرد زوائد «سنن ابن ماجه» على الكتب الخمسة: «الصحيحين»، و «السنن» لأبي داود والتِّرْمِذِيّ والنَّسَائي، مع أن «سنن ابن ماجه» أحد الأصول الستة المتقدمة كما استقر عليه الحال عند المتأخرين[2]، ومنهم البُوصيري نفسه.

ولم يذكر البُوصيري سبب إفراده لزوائد ابن ماجه بخصوصه، إلا أنَّه يمكن أن يعزى لكثرة زوائده التي تفرَّد بها على الكتب الخمسة، فإنها بلغت (١٣٣٩) حديثاً[3] من أصل (٤٣٤١) حديثاً هي مجموع ما وقع

---

(١) ص ٢٨.

(٢) انظر: «ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه» للشيخ محمد عبد الرشيد النُّعْمَاني ص ١٣٩ ــ ١٤٢.

(٣) بإحصاء الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله، وقد ذكر ذلك في كلمته عن «سنن ابن ماجه» بتحقيقه، وهي في آخره (٢/ ١٥١٩).

فيه[1].

وقد قام الحافظ ابن حَجَر رحمه الله بعمل متميز في صَنْعَةِ الزوائد، لا يدخل تحت ما عرف واشتهر في هذا الفن، وهو تصنيفه لـ «زيادات بعض الموطآت على بعض»[2].

وفي آخر الكلام على الفقرة الثانية من التعريف لا بد من التنبيه على أمر يتصل بالأحاديث (المعلَّقة) عند الإمام البخاري في «صحيحه»، حيث إنَّ الحديث المروي في مُصَنَّفٍ تُفْرَدُ زوائده، إذا كان مروياً تعليقاً عند البخاري، فإنه يعتبر من الزوائد، ولا عبرة لروايته معلَّقاً.

قال الإمام الهيثمي في مقدمة كتابه «المقصد العلي في زوائد أبـي يَعْلَىٰ المَوْصِلي»[3]: «وما كان من ذلك رواه البخاري تعليقاً . . ذكرته».

وقال الإمام البُوصيري في مقدمة كتابه «إتحاف الخِيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة»[4]: «وقد أوردت ما رواه البخاري تعليقاً».

ثالثاً ــ القول في التعريف: «من حديث بتمامه لا يوجد في الكتب المزيد عليها، أو هو فيها عن صحابـي آخر، أو من حديث شارك فيه أصحاب الكتب المزيد عليها أو بعضهم، وفيه زيادة مؤثِّرة عنده»:

هذا الجزء من التعريف يتضمن شروط الزوائد، وما يدخل تحتها وما لا يدخل.

---

(١) ذكر العلاّمة عبد الحي الكَتَّاني في «فهرس الفهارس والأثبات» (١/ ٣٣٦) عند عدِّه لكتب الحافظ ابن حَجَر التي شرع فيها وكتب منها الشيء اليسير ولم يتمها، كتاب «زوائد الكتب الأربعة مما هو صحيح» ولم يتكلَّم عليه بشيء يكشف حاله وموضوعه.

(٢) «فهرس الفهارس والأثبات» (١/ ٣٣٥). وانظر: «ابن حَجَر ودراسة مصنفاته» (١/ ٤٢٥).

(٣) ص ٨١. وقال نحوه في «كشف الأستار» (١/ ٦).

(٤) (١/ ٣ ــ مخطوط ــ).

ومن خلال التتبع لكلام وصنيع الأئمة الذين صنَّفوا في فن الزوائد، وجدتهم قد اتفقوا على ثلاثة شروط في اعتبار الحديث من الزوائد.

الأول: أن يكون متن هذا الحديث بلفظه أو بمعناه، لم يُخَرَّج في الكتب الستة أو بعضها، لا من حديث الصحابي الذي رواه، ولا من حديث غيره.

الثاني: أن يكون متن هذا الحديث بلفظه أو بمعناه، قد خُرِّجَ في الكتب الستة أو بعضها، ولكن ليس من حديث الصحابي الراوي له عند صاحب الكتاب الذي تُفْرَدُ زوائده، بل هو عن صحابي آخر.

الثالث: أن يكون متن هذا الحديث بلفظه أو بمعناه، قد خَرَّجَهُ أصحاب الكتب الستة أو بعضهم، والصحابي الراوي له واحدٌ، إلاّ أَنَّ السياق مختلف، أو فيه زيادة مؤثِّرة، كأن تضيف حُكْماً جديداً، أو تقييداً، أو تخصيصاً، أو تفصيلاً وبياناً مختلفاً في كلّية أو جزئية.

ويلتحق به أن يكون عندهم أو عند بعضهم مختصراً، وهو عند من تُفْرَدُ زوائده، مطوّلاً.

وهذه بعض نصوصهم التي ضمنوها بعض هذه الشروط إجمالاً:

قال الإمام الهيثمي رحمه الله في كتابه «المقصد العلي في زوائد أبي يَعْلَىٰ المَوْصِلي»[1] عند عرضه لمنهجه في إفراد زوائد «مسند أبي يعلى»: «فذكرت فيه ما تفرَّد به عن أهل الكتب الستة من حديث بتمامه، ومن حديث شاركهم فيه أو بعضهم وفيه زيادة».

وقال الحافظ ابن حَجَر في كتابه «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»[2]:

«وشرطي فيه ذكر كُلِّ حديث ورد عن صحابي لم يخرِّجه ــ [أصحاب] ــ

---

(١) ص ٨١. وذكر نحوه في «كشف الأستار» (١/ ٥).

(٢) (١/ ٥).

الأصول السبعة[1] من حديثه، ولو أخرجوه أو بعضهم من حديث غيره».

وقال الإمام البُوصيري في «إتحاف الخِيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة»[2]:

فإن كان الحديث في الكتب الستة أو أحدها من طريق صحابي واحد، لم أخرِّجه، إلاّ أن يكون الحديث فيه زيادة عند أحد المسانيد المذكورة تدل على حكم، فأخرجه بتمامه... وإن كان الحديث من طريق صحابيين فأكثر، وانفرد أحد المسانيد بإخراج طريق منه، أخرجته وإن كان المتن واحداً».

هذه مسألة، **وأخرى**: أنَّ إفراد الزوائد إنما كان يتجه صوب المتصل المرفوع[3] من الحديث، لأنَّ الحجِّية الشرعية إنما تقع فيه وحده اتفاقاً، أمَّا الأحاديث المُرْسَلَة[4]، والموقوفة[5]، والمقطوعة[6]، فحجِّية بعضها كالمراسيل والموقوفات، ليست محلَّ اتفاق[7]، ومن احتجَّ بها احتجَّ بها

---

(١) بزيادة «مسند الإمام أحمد» إلى الكتب الستة.

(٢) (١/ ٢ ــ مخطوط ــ).

(٣) والمرفوع من الحديث هو: ما أضيف إلى النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم من قول أو فعل أو تقرير أو وصف. انظر «تدريب الراوي» (١/ ١٨٣ ــ ١٨٤).

(٤) المرسل: هو ما أضافه التابعي إلى النبي صلَّى الله عليه وسلَّم ولم يذكر الواسطة. «الحديث المرسل مفهومه وحجيته» للمؤلف ص ١٩ ــ ٢٠.

(٥) الموقوف: هو ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير. «التدريب» (١/ ١٨٤).

(٦) المقطوع: هو ما أضيف إلى التابعي من قول أو فعل. «التدريب» (١/ ١٩٤).

(٧) يستثنى من ذلك الموقوفات التي لها حكم الرفع، وهي التي لا مجال للرأي والاجتهاد فيه، كالمواقيت والمقادير الشرعية وأحوال الآخرة ونحو ذلك، مع ملاحظة وجود اختلاف بين العلماء في بعض ما يندرج تحت ذلك وما لا يندرج، كحكم الصحابي على فعل من هذه الأفعال أنه طاعة لله ولرسوله أو معصية، فمن العلماء من يعطيها حكم الرفع، والبعض الآخر لا يعطيها. انظر: «شرح العراقي لألفيته» (١/ ١٢٣ ــ ١٢٤)، و «النُّكَت على كتاب ابن الصلاح» لابن حَجَر (٢/ ٥٢٩ ــ ٥٣٥)، و «فتح المغيث» (١/ ١٢٢ ــ ١٢٥)، و «تدريب الراوي» (١/ ١٨٣ ــ ١٨٤).

بشروط وضوابط ليس محلٌ تفصيلها هنا.

أمَّا المقطوعات فهي ليست محلاً للحجِّية عندهم.

ومن المعلوم أنَّ كتب الرواية وغيرها، تتضمن الحديث المرفوع وغيره من المراسيل والموقوفات والمقطوعات، فهل الزوائد تشملها كما تشمل المرفوع؟؟

لم أقف فيما رجعت إليه على كلام لأحد الأئمة تناول هذه المسألة أو أشار إليها، ولذا وجب تلمسها من واقع صنيعهم في كتب الزوائد.

وقد تبين لي من خلال النظر في جُلِّ كتب الزوائد أنهم أدرجوا فيها الزوائد من: المراسيل والموقوفات والمقطوعات، مما لم يُخَرَّج في الكتب المزيد عليها.

ففي مثل كتاب «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للإمام نور الدين الهيثمي رحمه الله، والذي جمع فيه زوائد «مسانيد»: أحمد، وأبي يَعْلَىٰ، والبزَّار، و «المعاجم الثلاثة» للطبراني، نجده قد ذكر الزوائد من المراسيل ممّا لم يُخَرَّجْ في الكتب الستة أو أحدها.

انظر فيه على سبيل المثال: مرسلاً لعطاء (٣/ ٢٦١)، وللبهي (٦/ ٨٣)، وبلال بن بُقْطُر (٥/ ٢٢٧)، وعَبَايَة بن رِفَاعَة (٤/ ٩٣)، والحسن البصري (٢/ ٨٥).

ولهذا نظائر عنده، إلاَّ أنَّ المراسيل فيه قليلة جدًّا، ومردُّه والله أعلم، لقلتها أساساً في الكتب التي أَفْرَدَ زوائدها.

أمّا الزوائد من الموقوفات عنده، فهي كثيرة فيه بالنسبة للمراسيل التي ذكرها، وهذه الموقوفات، منها ما يمكن أن يكون فيه مجال للاجتهاد والرأي، أو يمكن نقله عن أهل الكتاب، وهي لا تأخذ حكم الرفع؛ ومنها ما لا مجال فيه للرأي والاجتهاد، ولا يمكن أن تكون منقولة عن أهل الكتاب، فهذه تأخذ حكم الرفع، والحجِّيَّة تقع فيها.

ومن أمثلة النوع الأول من الموقوفات التي لا تأخذ حكم الرفع:

ما ذكره في «مجمع الزوائد» (٢/ ٢) عن ابن مسعود أنَّه قال: «ما أُحِبُّ أن يكون مؤذنوكم عميانكم. قال: وأحسبه قال: ولا قراؤكم».

وانظر فيه أمثلة من هذا النوع في (٢/ ٩٢) من قول ابن عبَّاس، و (١/ ١٢٨ ــ ١٢٩) من قول ابن مسعود، و (٩/ ٤٦) من قول عليّ بن أبي طالب، و (٣/ ١٨٢) من قول ابن عمر.

ونظائر هذا كثيرة لمن شاء أن يتتبعها.

أمَّا الموقوفات التي تأخذ حكم الرفع:

فقد ذكر في (١٠/ ٤٠٩) عن أبي أُمَامَة البَاهِلِي أنه قال: «تخرج يوم القيامة ثُلَّة غرّ محجَّلُون، فتسد الأفق، نورهم مثل نور الشمس، فينادي مناد النبيّ الأُميّ...».

وانظر فيه أمثلة من هذا النوع في (١٠/ ٣٧١) من قول سلمان، و (٣/ ٢٥٠) من قول ابن عمر، و (١٠/ ٣٣٦) من قول ابن مسعود، و (٢/ ٣٢٩) من قول ابن عمر أيضاً. ولهذا نظائر أيضاً.

أمَّا ذكر الهيثمي للمقطوعات في كتابه «مجمع الزوائد» ممَّا ليس في الكتب الستة أو بعضها؛

فانظر فيه على سبيل المثال: (١/ ٢١٥) من قول عِكْرِمَة، و (٣/ ٢٥٣) من قول عبد الرحمن بن يزيد، و (٩/ ٢٧٧) من قول عبد الملك بن مَيْسَرَة، و (٩/ ٣٨١) من قول هلال بن يِسَاف، و (١٠/ ٢١٤) من قول عروة. ولذلك نظائر كثيرة.

بل إنَّ الهيثمي رحمه الله ذكر أخباراً موقوفةً على مثل الزُّبَيْر بن بَكَّار المتوفى (٢٥٦هـ)، انظر (٩/ ٢١٧ و ٢٥٤) من «مجمع الزوائد». ولذلك نظائر قليلة.

بل إنَّه ذكر بعض البلاغات، انظر (٩/ ١٠٠) و (١٠/ ١١) في بلاغين عن الإمام أحمد بن حنبل، و (١/ ١٨٤) في بلاغ عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبـي حسين.

وهذا الذي قَدَّمْتُ من وجود المراسيل والموقوفات والمقطوعات عند الهيثمي في «مجمع الزوائد»، تجده كذلك عند الحافظ ابن حَجَر في كتابه «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»، وهي «مسانيد»: أبـي داود الطَّيَالِسِي، والحُمَيْدي، وابن أبـي عمر، ومسدَّد، وأحمد بن مَنِيع، وأبـي بكر بن أبـي شَيْبَة، وعبد بن حُمَيْد، والحارث بن أبـي أُسامة.

فبالنسبة للمراسيل، انظر فيه الأحاديث التي تحمل رقم: (٤١) و (١٥٣٣) و (٥٩٥) و (٤٣٠٩) و (٢٧٩٨).

أمَّا الموقوفات التي ليس لها حكم الرفع، فانظر فيه رقم: (١٠٦٧) و (١١١٤) و (١٤٨٨) و (١٤٨٥) و (٢٨٩١).

وأمَّا الموقوفات التي لها حكم الرفع، فانظر رقم: (١٠٤٦) و (٢٨٤٦) و (٢٨٥٥) و (٢٩٦٤) و (٢٩٩٣).

وأمَّا المقطوعات، فانظر الأرقام التالية: (١٧٤) و (١٠٦٩) و (٣٠٤٤) و (٣٢٢٨) و (٣٣٥٩).

وَلِكُلٍّ ذلك نظائر كثيرة.

وممَّا لا شك فيه أنَّ نسبة غير المرفوع المتصل من الحديث، مرسلاً كان أو موقوفاً أو مقطوعاً، في كتاب «المطالب العالية» أكثر منها في كتاب «مجمع الزوائد» بالنسبة لمجموع عدد ما فيهما من الحديث جملة.

وسبب هذه الزيادة عنده، أنّ المسانيد التي أَفْرَدَ زوائدها على الكتب الستة ومسند الإمام أحمد، مليئة بهذه الأنواع من الحديث، على عكس الكتب التي أَفْرَدَ زوائدها الهيثمي في «مجمع الزوائد»، والله أعلم.

أمَّا ما اشترط في التعريف من كون الزيادة مؤثِّرة، حتى يعتبر الحديث بها من الزوائد، فإني أذكر بعض الأمثلة من كتب الزوائد على ذلك بياناً وإيضاحاً.

المثال الأول: روى البزَّار في «مسنده» عن أبـي هريرة وحذيفة مرفوعاً: «أَضَلَّ الله تبارك وتعالى عن الجمعة من كان قبلنا، فلليهود السبت، وللنصارى الأحد، نحن الآخرون في الدنيا، الأولون يوم القيامة، المغفور لهم قبل الخلائق».

قال الإمام الهيثمي في «كشف الأستار عن زوائد البزَّار»[1] بعد أن ذكره: «قلت هو في «الصحيح»، خلا قوله: «المغفور لهم قبل الخلائق» ».

المثال الثاني: روى أبو يَعْلَىٰ في «مسنده» عن أنس مرفوعاً: «ألا إنَّ الدُّعاء لا يُرَدُّ بين الأذان والإقامة فادعوا».

قال الهيثمي في «المقصد العلي في زوائد أبـي يعلى المَوْصِلي»[2]: «رواه أبو داود وغيره خلا قوله: فادعوا».

المثال الثالث: روى أحمد في «مسنده» عن عبد الله بن زيد: «أَنَّ النبـيَّ ﷺ توضأ فغسل يديه مرتين، ووجهه ثلاثاً، ومسح برأسه مرتين».

قال الإمام الهيثمي في «مجمع الزوائد»[3]: «هو في «الصحيح»، خلا قوله: مسح برأسه مرتين. رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح».

المثال الرابع: روى ابن ماجه في «سننه» عن أبـي هريرة: «أَنَّ النبـيَّ ﷺ نام عن ركعتي الفجر فقضاهما بعدما طَلَعَتِ الشمسُ».

---

(١) (١/ ٢٩٥) رقم (٦١٧). وانظر فيه مثالاً آخر في (١/ ١١٤) رقم (٢٠٨)، وقد زاده بياناً في «مجمع الزوائد» (١/ ١٤٤).

(٢) ص ٢٨٩ رقم (٢١٣). وانظر فيه مثالاً آخر في ص ٣٢٥ رقم (٢٦٥)، وقد زاده بياناً في «مجمع الزوائد» (٢/ ١٠١).

(٣) (١/ ٢٢٩ ــ ٢٣٠).

قال الإمام البُوصيري في «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه»[1]: «هذا إسنادٌ رجاله ثقات، رواه التِّرْمِذِيّ أيضاً من حديث أبـي هريرة مرفوعاً بلفظ: «من لم يصلِّ ركعتي الفجر، فليصلهما بعدما تطلع الشمس». وقال: حديث لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه».

فما عند ابن ماجه حكاية فعل، وما عند التِّرْمِذِيّ حكاية قول، ومن ثم اعتبره البُوصيري من الزوائد.

المثال الخامس: روى ابن أبـي شَيْبَة في «مصنَّفه» عن عثمان بن أبـي العاص أنَّه قال: «آخر كلام كلَّمني به رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم حين استعملني على الطائف قال: خَفِّفِ الصلاة على النّاس، حتى وقَّت لي: اقرأ بسبح اسم ربك الأعلى الذي خلق، وأشباهها من القرآن».

قال الإمام البُوصيري في «إتحاف الخِيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة»[2]: «رواه مسلم في «صحيحه»... دون قوله: «حتى وقَّتَ لي» إلى آخره».

● ● ●

---

(١) (١/١٣٩).

(٢) (١/٤/٣٩١ ــ مخطوط ــ). وانظر منه (١/٣/٢٧٤) في مثال آخر.

علم الزوائد: غايته وثمرته

إذا أردنا الوقوف على غاية هذا العلم وفائدته، فخير وسيلة لذلك، أن نتلمس حقيقة تلك المصنفات التي أُفردت زوائدها، ومناهج أصحابها فيها.

وقد لخَّص الإمام الدِّهْلَويّ رحمه الله القول في ذلك عند ذكره للطبقة الثالثة من طبقات كتب الحديث في كتابه «حجّة الله البالغة»[1] فقال:

«**والطبقة الثالثة**: مسانيد وجوامع ومصنَّفات، صُنِّفَتْ قبل البخاري ومسلم، وفي زمانهما وبعدهما، جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف والمعروف والغريب والشاذ والمنكر والخطأ والصواب والثابت والمقلوب، ولم تشتهر في العلماء ذلك الاشتهار، وإن زال عنها اسم النكارة المطلقة، ولم يتداول ما تفردت به الفقهاء كثير تداول، ولم يَفْحَصْ عن صحتها وسَقَمِها المحدِّثُونَ كثير فحص، ومنه ما لم يخدمه لغوي لشرح غريب، ولا فقيه بتطبيقه بمذاهب السلف، ولا محدِّث ببيان مشكله، ولا مؤرِّخ بذكر أسماء رجاله.

ولا أريد المتأخرين المتعمقين، وإنما كلامي في الأئمة المتقدمين من أهل الحديث، فهي باقية على استتارها واختفائها وخمولها، كـ «مسند أبي يَعْلَىٰ»، و «مصنف عبد الرزاق»، و «مصنف أبي بكر بن أبي شَيْبَة»، و «مسند عبد بن حُمَيْد»، والطَّيَالِسِيّ، وكتب البيهقي، والطَّحَاوي، والطبراني.

---

(١) (١/١٣٤ ـ ١٣٥).

وكان قصدهم جمع ما وجدوه، لا تلخيصَهُ وتهذيبَهُ وتقريبَهُ من العمل»[1]. انتهى.

فمثل هذه الحال لتلك المصنفات هو الذي دفع بعض الأئمة المتأخرين للتوجه إليها بالخدمة والعناية. وأي خدمة ابتداءً أجدر بالتقديم من إفراد زوائدها على الكتب الستة، حيث إنَّ ما فيها مما هو في الكتب الستة، فائدته محصورة على الغالب ـ من حيث الصناعة الحديثية ـ في التعضيد والتقوية لطريق ضعيف في «السنن الأربعة» أو بعضها، أمّا «الصحيحان» فقد اتفقت الأُمَّة على صحة ما فيهما.

فالعناية أولاً لا بد من أن تتوجه صوب هذه الزوائد، لأنَّ القيمة التشريعية والتفسيرية والتوجيهية، وغيرها، إنما تحصل بها بعد حصولها بأحاديث الأصول الستة، فهي متممة مكملة لها.

بعد هذا الذي تقدَّم يمكن القول: إنَّ غاية علم الزوائد وفائدته هي: **تقريب السُّنَّة النبوية وتيسيرها للمسلمين بعامّة، ولعلمائهم بمختلف تخصصاتهم بخاصّة.**

حيث إنَّها مع القرآن الكريم ـ كما هو مقرر معلوم ـ المصدران الأوليان لهذا الدين في مجموع بنيته: عقيدةً وشريعةً وأخلاقاً. وأنت إذا قرأت كلام بعض من صنَّف في الزوائد وجدته ينصُّ أو يشير صوب هذه الغاية.

فهذا الإمام الهيثمي ـ وهو رائد علم الزوائد ـ يقول في مقدمة كتابه «كشف الأستار عن زوائد البزّار»[2]:

«فقد رأيت مسند الإمام أبي بكر البزَّار، المسمى بـ «البحر الزخَّار» قد حوى جملة من الفوائد الغزار، يصعب التوصل إليها على من التمسها، ويطول ذلك عليه

---

(١) أقول: كلام الإمام الدِّهْلَوِيّ هذا، على أهميته، لا ينسحب بهذا العموم على جميع مصنفات الأئمة الذين ذكرهم، كما لا يخفى على المتأمل.

(٢) (١/٥).

قبل أن يخرجها، فأردت أن أتتبع ما زاد فيه على الكتب الستة...».

ويقول رحمه الله في مقدمة «المقصد العلي في زوائد أبي يعلى المَوْصِلي»[1]:

«فقد نظرت مسند الإمام أبي يَعْلَىٰ أحمد بن عليّ بن المثنَّى رضي الله عنه، فرأيت فيه فوائد غزيرة لا يفطن لها كثير من الناس، فعزمت على جمعها على أبواب الفقه لكي يسهل الكشف عنها لنفسي ولمن أراد ذلك».

ويقول في مقدمة كتابه «مجمع البحرين في زوائد المُعْجَمَيْن»[2]:

«فقد رأيت «المعجم الأوسط»، و «المعجم الصغير»، لأبي القاسم الطبراني ذي العلم الغزير، قد حويا من العلم ما لا يحصل لطالبه إلا بعد كشف كبير، فأردت أن أجمع منهما كل شاردة إلى باب من الفقه يحسن أن تكون فيه واردة».

وهذا الحافظ ابن حَجَر رحمه الله يقول في مقدمة كتابه «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»[3]:

«إنَّ الاشتغال بالعلم خصوصاً بالحديث النبوي، من أفضل القربات. وقد جمع أئمتنا منه الشتات على المسانيد والأبواب المرتبات، فرأيت جَمْعَ جميع ما وقفت عليه من ذلك في كتاب واحد، ليسهل الكشف منه على أولي الرغبات، ثم عدلت إلى جمع الأحاديث الزائدة على الكتب المشهورات في الكتب المسندات.

وعنيت بالمشهورات: الأصول الستة، ومسند أحمد. وبالمسندات: ما رتب على مسانيد الصحابة... ورتبته على أبواب الأحكام الفقهية...».

وهذا التقريب والتيسير أخذ وجوهاً متعددة يمكن حصرها بالأوجه الرئيسة التالية:

---

(١) ص ٨١.
(٢) (١/٢ ـ مخطوط ـ).
(٣) (١/٣ ـ ٤).

الوجـه الأول:

حصر زوائد هذه المصنَّفات، وجعلها في متناول يد عامّة المسلمين وخاصتهم من العلماء والباحثين، والاستفادة منها كلّ في مجاله وتخصصه، حيث أَثْرَتْ اجتهاداتهم ودراساتهم وأعمالهم أيما إثراء، وكانت الاستفادة من تلك الدواوين التي أُفردت زوائدها، قبل أن تُفْرَدَ وتخدم، إمّا معدومةً أو متعذرةً عسرةً، لقلة نسخ كثير من تلك الدواوين التي أُفردت زوائدها، وعدم شهرتها وتداولها، ولصعوبة الوقوف على ما يراد منها.

الوجـه الثانـي:

ترتيب الأحاديث الزوائد تلك على الكتب الفقهية، مزيداً عليها غيرها مما تتطلبه موضوعات الأحاديث المدرجة في الكتاب، وتفريعها بعد ذلك إلى أبواب معنونة بدقة وبصيرة، بعد أن كانت في معظم أصولها مرتبة على حسب المسانيد. وهذا له من عظيم الأهمية: استدلالاً واجتهاداً واستنباطاً، وتوفيراً للجهود، واختصاراً للأوقات، وتيسيراً للبحث، ما لا يدركه إلاّ من عاناه واشتغل به. وحسبك في ذلك أن تعلم أن عدد الكتب في مثل كتاب الإمام البُوصيري «إتحاف الخِيرة المَهَرة بزوائد المسانيد العشرة»، قد بلغ مائة وأربعة كتاب، أتى على ذكرها كلها في مقدمته[1]، وكل كتاب أدرج تحته أبواباً مختلفة.

وحسبك في ذلك أيضاً أنْ تعلم أنَّ عدد أبواب كتاب العلم وحده في كتاب «مجمع الزوائد» للهيثمي، قد بلغ مائة باب، بمائة ترجمة، تنم عن دقة في فهم النصوص، وحسن تقسيم لها وعرض.

ولتلمس هذا الذي قدَّمت، أذكر بعض عناوين أبواب كتاب العلم مما أورده الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد»:

---

(١) (١/٣ ــ ٥). ويجدر التنبيه هنا إلى أنّ البُوصيري قال: «ورتبته على مائة كتاب»، إلا أنني عندما قمت بعدِّهَا وجدتها مائة وأربعة.

١ ــ باب في طلب العلم.

٢ ــ باب فضل العلم.

٣ ــ باب حثّ الشباب على طلب العلم.

٤ ــ باب في فضل العلماء ومجالستهم.

٥ ــ باب في أدب العالم.

٦ ــ باب في أدب الطالب.

٧ ــ باب في البكور في طلب العلم.

٨ ــ باب في الرحلة في طلب العلم.

٩ ــ باب أخذ كُلِّ عِلْمٍ من أهله.

١٠ ــ باب النصح في العلم، وهكذا.

الوجـه الثالـث:

بيان مراتب أسانيد تلك الأحاديث الزوائد في أهم موسوعات هذا الفن.

وهذا الوجه يكاد أن يكون أهم أوجه التقريب والتيسير، إن لم يكن أهمها فعلاً. والحكم على أسانيد تلك الأحاديث أو رجالها، وفي أحايين نادرة على الأحاديث نفسها، ليس مما يستسهل، وخاصة في مثل تلك المصنفات التي أُفردت زوائدها، بل هو أمر خطير جليل، ومسؤوليته غير منفكة. مع ملاحظة أن هذه الأحكام قد طالت آلافاً مؤلَّفةً من الحديث النبوي.

وممن تكلَّم على مراتب أسانيد الأحاديث الزوائد، أو رجالها فحسب، الإمام الهيثمي في «مجمع الزوائد»، والإمام البُوصيري في «إتحاف الخِيرة المَهَرة بزوائد المسانيد العشرة» وفي «مختصره»، وفي «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه».

كما تكلَّم الحافظ ابن حَجَر على الأسانيد في «المطالب العالية»، لكن في مواضع قليلة منه، وكان كلامه يتجه في بعض الأحايين نحو مرتبة الحديث ككل، وهذا لا تجده إلاّ نادراً جدّاً في كلام الهيثمي والبُوصيري.

وفي الوقت ذاته تجد الإمام البُوصيري رحمه الله، كان أوسع من الحَافِظَيْنِ الهيثمي وابن حَجَر في الكلام على سند الحديث، حيث إنَّه كثيراً ما يذكر متابعات له وشواهد، مع بيانٍ لمراتبها من حيث الجملة، وترى هذا على وجه الخصوص في كتابه «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه».

وسأذكر أمثلة من أحكامهم على أسانيد بعض الأحاديث، ليوقف على أهمية هذا الوجه من أوجه التقريب والتيسير في علم الزوائد.

فمما ورد في كتاب «مجمع الزوائد» للإمام الهيثمي في حكمه على أسانيد الأحاديث:

قوله: «رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه صَدَقَة بن عبد الله السَّمِين، وهو ضعيف منكر الحديث». (١/ ١٢٧).

وقوله: «رواه أحمد، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه، وبقية رجاله رجال الصحيح». (١/ ٢٨٨).

وقوله: «رواه الطبراني في «الأوسط»، وإسناده حسن». (٢/ ٢٢٩).

وقوله: «رواه الطبراني، وإسناده منقطع، وفيه ضعف». (٦/ ٢٦٥).

وقوله: «رواه أحمد، وفيه مسلم بن محمد بن زائدة، قال بعضهم: وصوابه صالح بن محمد بن زائدة، وقد وثَّقه أحمد وضعَّفه أكثر الناس، وبقية رجاله رجال الصحيح». (٧/ ٢١٠).

وممَّا ورد في «إتحاف الخِيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» للإمام البُوصيري ــ والكتاب مخطوط ــ :

قوله: «سَلِيط بن أيوب الأنصاري المَدَني ذكره ابن حِبَّان في «الثقات»، وباقي رجال الإسناد ثقات». (١/ ٢٥).

وقوله: «هذا إسناد صحيح». (١/ ٦٤).

وقوله: «هذا إسناد رجاله ثقات». (١/ ٢/ ٢١٩).

وقوله: «هذا حديث له شواهد في «الصحيحين» وغيرهما». (١/ ٣/ ٣٤٣).

وقوله: «هذا إسناد حسن». (١/ ٤/ ٣٨١).

وممَّا ورد في «مختصر إتحاف الخِيرة المهرة» ــ والكتاب مخطوط، وهو من اختصار البُوصيري نفسه ــ:

قوله: «رواه إسحاق بن رَاهُوْيَه بسند ضعيف. أبو مَطَر مجهول قاله أبو حاتم». (١٧/آ).

وقوله: «رواه مسدَّد ورواته ثقات». (٣٤/آ).

وقوله: «رواه إسحاق بن رَاهُوْيَه، وأحمد بن مَنِيع، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، بإسناد صحيح، واللفظ له». (٧٠/ ب).

وقوله: «رواه أبو بكر بن أبـي شَيْبَة، وعنه أبو يَعْلَىٰ، ورواه البزَّار. ومَدَارُ أسانيدهم على داود بن يزيد، وهو ضعيف». (١٥٠/آ).

وقوله: «رواه عَبْدُ بن حُمَيْد عن إبراهيم بن الأشعث، وهو ضعيف». (٢٣٣/ ب).

وممَّا ورد في «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه»:

قوله: «هذا إسناد ضعيف، لضعف أولاد سعد القَرَظْ: عمَّار وسعد وعبد الرحمن. رواه مسلم وأبو داود والنَّسَائي والتِّرْمِذِيّ من حديث أبـي جُحَيْفَة وقال: حسن صحيح». (١/ ٩٠) ــ مصحَّحاً ما وقع في المطبوع من تصحيف وتحريف ــ.

وقوله: «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات. رواه الإمام أحمد في «مسنده» من حديث أم هانىء أيضاً، ورواه أبو بكر بن أبـي شَيْبَة في «مسنده» هكذا، ورواه أبو يَعْلَىٰ في «مسنده» عن ابن نُمَيْر عن أبـي معاوية عن هشام فذكره». (٣/ ٤٠).

وقوله: «هذا إسناد رجاله ثقات، إلاّ أنه منقطع. إسحاق بن يحيى لم يدرك عُبَادَة، قاله البخاري والتِّرْمِذِيّ، وله شاهد من حديث الضحَّاك بن سفيان، رواه أصحاب «السنن الأربعة»، وقال التِّرْمِذِيّ: حسن صحيح». (٣/ ١٢٤ ــ ١٢٥).

وقوله: «هذا إسناد ضعيف لضعف ابن لَهِيعة، وتدليس الوليد بن مسلم. ورواه الحاكم من طريق يحيى بن إسحاق السَّيْلَحِيني عن ابن لَهِيعة. ورواه البيهقي عن الحاكم». (٢/ ٣٤) ــ مصحَّحاً ما وقع في المطبوع من تصحيف ــ.

وقوله: «هذا إسناد حسن. وله شاهد من حديث ابن عمر، رواه أحمد في «مسنده». ورواه الحاكم من حديث ابن عبَّاس، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد». (٤/ ٣٧).

وممَّا ورد في «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» للحافظ ابن حَجَر:

قوله: «إسناد صحيح». (١/ ٢٠٨).

وقوله: «حديث موضوع». (١/ ٢٥٨).

وقوله: «ثُمَامَة تكلَّم فيه عليّ بن المَدِيني وغيره، وسياق قِصَّة عمر في «الصحيحين» ليس فيها غالب هذا المذكور هنا». (٤/ ٤٧).

وقوله: «هذا حديث صحيح». (٤/ ١٤٤).

وقوله: «هذا إسناد حسن». (٤/ ٢٥٧).

الوجـه الرابـع:

التأكيد على منهج علمي في البحث والعزو، وتيسيره وضبطه.

لأنَّ إفراد الأحاديث الزوائد في تلك المصنفات، إنما تمَّ ــ كما تقدَّم ــ على أحاديث الكتب الستة الأصول، وأحاديث المصنفات التي أُفردت زوائدها تأتي في المرتبة بعد أحاديث الأصول الستة، بحيث لا يصحُّ في علم التخريج، عزو الحديث إلى «مسند أحمد»، وهو في «صحيح البخاري». أو عزوه إلى أحد

«معاجم الطبراني»، وهو في «السنن» لأبـي داود، وهكذا.

ومن ثمَّ فإنَّ وجود هذه الزوائد في مصنفات جامعة، والتي يتسم بعضها بالموسوعية كـ «مجمع الزوائد» و «إتحاف الخِيرة المَهَرَة» و «المطالب العالية»، جعل الباحث يعتمد أولاً على أحاديث الكتب الستة الأصول، ويصرف همَّته نحوها، فإن لم يجد بغيته فيها، عَرَّج صوب كتب الزوائد.

وحتى كتب الزوائد هذه، ليست في منزلة واحدة، حيث إنَّ ما ضمَّه «مجمع الزوائد» من الحديث، هو من حيث الجملة أعلى منزلة ممَّا ضمَّه كتاب «إتحاف الخِيرة المهرة» وكتاب «المطالب العالية» مع اتحاد موضوعهما.

وهناك فائدة لكتب الزوائد تتعلق بعصرنا هذا خاصة، وهي أنَّ من لطف الله تعالى ورحمته، أن ألهم هؤلاء الأئمة بإفراد زوائد هذه المصنفات بعينها، لأنَّ بعضاً منها لا يُعْلَمُ له وجود في عالم المخطوطات اليوم، أو يعلم وجوده ناقصاً، ولولا وجود تلك المصنفات في فنّ الزوائد، لضاع من بين أيدينا بعض قليل من حديث رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، وإن كان معلوماً لمن سبقنا، مستفاداً منه في اجتهاداتهم وكتاباتهم وتخاريجهم ونحوها.

● ● ●

مراتب الأحاديث الزوائد روايةً واستدلالاً

من خلال النظر في الأحاديث الزوائد، نجد أنَّها ليست جميعاً بمنزلة واحدة. فمن حيث الرواية، نجد أنَّ فيها المتصل المرفوع، والمرسل، والبلاغ، والموقوف، والمقطوع.

ومن حيث الاستدلال والاستنباط، نجد أنَّ منها ما هو محلُّ اتفاق في الاحتجاج والعمل، ومنها ما هو مختلف فيه، ومنها ما لا يُحْتَجُّ به.

وباعتبار هذين الأمرين يمكن ترتيبها على النحو التالي:

أولاً: الأحاديث الزوائد المتصلة المرفوعة التي لم تخرَّج في الأصول الستة أو بعضها، لا من حديث الصحابي الذي رواه صاحب المُصَنَّفِ المزيد منه، ولا من حديث غيره من الصحابة.

ثانياً: الأحاديث الزوائد المتصلة المرفوعة التي خرَّجها أصحاب الأصول الستة أو بعضهم، لكن عند صاحب المُصَنَّف المزيد منه، زيادة مؤثِّرة ليست عندهم.

ثالثاً: الأحاديث الزوائد الموقوفة التي لها حكم المرفوع والتي لم يُخَرِّجْهَا أصحاب الأصول الستة أو بعضهم.

رابعاً: الأحاديث الزوائد المتصلة المرفوعة التي خَرَّجَهَا أصحاب الأصول الستة أو بعضهم، لكن مع اختلاف الصحابي الراوي.

خامساً: الأحاديث الزوائد المُرْسَلَةُ والتي لم تُخَرَّجْ في الأصول الستة أو بعضها.

سادساً: الأحاديث الزوائد من البلاغات والموقوفات التي ليس لها حكم الرفع، والمقطوعات، ممَّا لم يُخَرَّجْ في الأصول الستة أو بعضها.

● ● ●

المصنفات في فنِّ الزوائد

سأذكر هنا ما وقفت عليه من مصنَّفات للأئمة في هذا الفنِّ، معرِّفاً بها، مراعياً في ترتيبها الأقدم وفاةً لمؤلفيها.

١ ــ «زوائد ابن حِبَّان على الصحيحين» للإمام مُغَلْطَاي بن قَلِيج البَكْجَري الحَنَفِي (ت ٧٦٢ هـ). وهو في مجلد كما قاله الحافظ تقي الدين بن فهد المَكِّي في «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحُفَّاظ»[١]. والظاهر أنَّ عمله هذا لم يُكْتَبْ له الذيوع والانتشار، ولم أقف على من ذكره أو أشاد به ممن صنَّف في هذا الفنّ من المتقدِّمين[٢].

---

(١) ص ١٣٩. وانظر «ذيل طبقات الحفاظ» للسيوطي ص ٣٦٦.

(٢) أقول: ذكر الإمام السيوطي في «ذيل طبقات الحفاظ» ص ٣٦١، عند ترجمته للإمام ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، أنه: «رَتَّبَ مسند أحمد على الحروف وضَمَّ إليه زوائد الطبراني وأبـي يعلى له». وقد اعتمد الدكتور نايف الدعيس على كلام السيوطي هذا في مقدمة تحقيقه لكتاب «المقصد العلي في زوائد أبـي يَعْلَىٰ المَوْصِلي» ص ٦٠ ــ ٦١، حيث عَدَّ كتاب ابن كثير هذا فيما صُنِّفَ في فَنِّ الزوائد، وقال: إنه ممن لم يكتب له البقاء ولا الذيوع، ولم يعرف حتى وقتنا الحاضر و. . . وهذا كلُّه موضع نظر.

فالكتاب موجود، واسمه «جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن»، وقد قام بتحقيق قسم منه الأستاذ صالح أحمد الوعيل، وقدَّمه إلى الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة عام (١٤٠٥هـ) كرسالة دكتوراه. ولا علاقة للكتاب في فن الزوائد، ينبيك عن ذلك ما جاء في مقدمة ابن كثير له (١/ ٢٣٩ ــ ٢٤١) حيث يقول: «الذي جمعته أيضاً من كتب الإسلام المعتمدة في الأحاديث الواردة عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم. ومن ذلك الكتب =

٢ ــ «غاية المقصد في زوائد المسند»[١] للإمام نور الدين عليّ بن أبـي بكر الهيثمي أبـي الحسن (ت ٨٠٧هـ).

وقد جمع فيه زوائد «مسند الإمام أحمد» على الكتب الستة، مرتباً له على الأبواب، ملتزماً بذكر أسانيدها.

وقد جاء في مقدمته (١/ب) ما يوضح طريقة المصنِّف الهيثمي فيه، حيث يقول:

«ذكرت فيه ما انفرد الإمام أحمد رضي الله عنه، من حديث بتمامه، ومن حديث شاركهم فيه أو بعضهم وفيه زيادة عنده. فربما فَصَّلْتُ الزيادة بأن تكون في أول الحديث وهو طويل، فأذكرها ثم أقول: فذكره.. وربما كانت في آخره وهو طويل أيضاً، فأذكر أول الحديث، ثم أقول: فذكره إلى أن قال كذا وكذا. وربما ذكرت الحديث ونبَّهت عليها، وربما سكت لوضوحها عندي...».

= الستة... ومن ذلك «مسند الإمام أحمد» و«مسند أبـي بكر البزَّار» و«مسند الحافظ أبـي يعلى المَوْصِلي» و«المعجم الكبير» للطبراني رحمهم الله. فهذه عشرة كاملة أذكر في كتابـي هذا مجموع ما في هذه العشرة، وربما زدت عليها من غيرها. وقَلَّ ما يَخْرُجُ عنها من الأحاديث ممَّا يُحْتَاج إليه في الدِّين، وهذه الكتب العشرة تشتمل على أربا من مائة ألف حديث بالمكررة... وشرطي فيه أن أترجم كُلَّ صحابـي له رواية عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، مرتباً على حروف المعجم، وأورد له جميع ما وقع له في الكتب وما تيسر لي من غيرها».

وقارن بين ما جاء في مقدمة ابن كثير هذه، وبين ما ذكره حول موضوع الكتاب وصفة ترتيبه، الحافظ ابن حَجَر في «إنْبَاء الغُمْر بأَنْبَاء العُمْر» (١/ ٤٧)، والمباركفوري في «مقدمة تحفة الأحوذي» (١/ ٨٥)، والشيخ أحمد شاكر في «عمدة التفسير» (١/ ٣٥ ــ ٣٦).

(١) الكتاب مخطوط لم يطبع بعد، ومنه نسخة في مكتبة الحرم المكي، وقفت على مصورتها في مكتبة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وهي فيها برقم (١٨٣٩)، وعدد أوراق هذه النسخة (٣٦٠) ورقة. وقد حُقِّقَ في جامعة أم القرى بمكة المكرمة في أربع رسائل للدكتوراه.

٣ ــ «كشف الأستار عن زوائد البزَّار»[١] للإمام الهيثمي.

وقد جمع فيه زوائد مسند البزّار، المسمى بـ «البحر الزخَّار» على الكتب الستة، وقد رَتَّبَ الكتاب على الأبواب، وساق الأحاديث بأسانيدها، وقد بلغ عدد أحاديثه (٣٦٩٨) حديثاً.

وقد قال في «مقدمته» (١/ ٥ ــ ٦):

«فقد رأيت مسند الإمام أبي بكر البزّار المسمى بـ «البحر الزخَّار» قد حوى جملةً من الفوائد الغزار، يصعب التوصل إليها على من التمسها، ويطول ذلك عليه قبل أن يخرجها، فأردت أن أتتبع ما زاد فيه على الكتب الستة، من حديث بتمامه، وحديث شاركهم[٢] . . . وفيه زيادة. مميزاً بقولي: قلت رواه فلان خلا كذا، أو لم أره بهذا اللفظ، أو لم أره بتمامه، اختصره فلان، أو نحو هذا، وربما ذَكَرَ الحديث بطريق فيكتفي بذكر سند الحديث الثاني، ثم يقول: فذكره، أو فذكر نحوه، وما أشبه ذلك. فأقول بعد ذكر السند: قال فذكره، أو قال فذكر نحوه. وربما ذكر السند والمتن فأقول: قلت فذكره، أو فذكر نحوه، وإذا تكلَّم على حديث بجرح لبعض رواته أو تعديل بحيث طوَّل: اختصرت كلامه من غير إخلال بمعنى، وربما ذكرته بتمامه إذا كان مختصراً، وقد ذكر فيه جرحاً وتعديلاً مستقلاً لا يتعلق بحديث بعده، وروى فيه أحاديث بسنده فرويت الأحاديث والكلام عليها إن كان تكلّم عليها، وتركت ما عداه».

٤ ــ «المقصد العلي في زوائد أبي يَعْلَىٰ المَوْصِلي»[٣] للإمام الهيثمي.

---

(١) طبع في أربعة مجلدات في مؤسسة الرسالة عام (١٣٩٩هـ) بتحقيق الشيخ العلاّمة حبيب الرحمن الأعظمي رحمه الله تعالى.

(٢) بياض في الأصل.

(٣) طبع الجزء الأول منه عام (١٤٠٢هـ) بتحقيق الدكتور نايف الدعيس، ونشرته مؤسسة تهامة في المملكة العربية السعودية.

وقد جمع فيه زوائد «مسند أبي يعلى» ــ الرواية المختصرة ــ ، على الكتب الستة، وأضاف إليه زوائد مسانيد العشرة المبشرين بالجنَّة من الرواية المطولة التي سمَّاها «المسند الكبير». ورتبه على الأبواب، مورداً الأحاديث بأسانيدها.

«وقد تبلغ أحاديثه مجموعة ما يقارب ألفين وأربعمائة حديثاً»[1].

أمَّا عن منهجه فيه، فإنَّه لا يختلف عن سائر مصنفاته في الزوائد، بإضافة ما جاء في «مقدمته» ص ٨١ من قوله: «وربما ذكر الإمام أبو يعلى بعض الحديث أحياناً ثم يقول: «فذكره أو فذكر نحوه»، فإذا ذكرت ذلك أقول: «قال فذكره» أو «قال فذكر». وما كان من ذلك ليس فيه قال، فهو من تصرفي».

٥ ــ «البدر المنير في زوائد المعجم الكبير» للإمام الهيثمي.

وقد جمع فيه زوائد «المعجم الكبير» للإمام الطبراني على الكتب الستة، وهو في ثلاثة مجلدات[2].

والظاهر أنَّ سيرته في كتابه هذا كسيرته في كتبه الأخرى في فن الزوائد.

٦ ــ «مجمع البحرين في زوائد المعجمين»[3] للإمام الهيثمي.

وقد جمع فيه زوائد «المعجمين»: «الأوسط» و «الصغير»، للإمام الطبراني، على الكتب الستة، مرتباً له على الأبواب مع ذكر الأسانيد.

ومنهجه فيه كمنهجه في كتبه الأخرى، بإضافة ما جاء في «مقدمته» (١/٢) من قوله: «فما كان من حديث على أوله (ق) فهو في «المعجم الصغير والأوسط»

---

(١) كما قاله محققه ص ٧٣. أقول: وعدد أحاديث «مسند أبي يعلى» ــ الرواية المختصرة ــ : (٧٥٥٥) حديثاً كما جاء في الطبعة التي حققها الأستاذ حسين الأسد.

(٢) انظر «لحظ الألحاظ» لابن فهد ص ٢٤٠، و «الرسالة المستطرفة» ص ١٧٢.

(٣) الكتاب مخطوط، توجد مصورته برقم (٧٦) في مكتبة الجامعة الإسلامية، عن النسخة المخطوطة في مكتبة أحمد الثالث في تركيا. وتبلغ صفحاته (٥٠٨) صفحة، وقد طبع أخيراً.

بإسناده سواء، ومتنه بنحوه أو مثله. وما كان على أوله (صّ) فهو ما انفرد به «الصغير»، وما كان من «الصغير» وله أسانيد في «الأوسط»، بدأت بإسناد «الصغير» وذكرت طرقه من «الأوسط» ».

٧ ــ «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»[١] للإمام الهيثمي.

وهو موسوعة حديثية قلَّ نظيرها بين موسوعات السُّنَّة النبوية، حيث جمع فيها الإمام الهيثمي بين كتبه الخمسة المتقدمة، بعد حذف أسانيدها، والكلام على مراتبها قبولاً وردّاً، مرتباً له على الأبواب.

وقد قال في «مقدمته» (٨/١): «وما تكلَّمت عليه من الحديث من تصحيح أو تضعيف وكان من حديث صحابـي واحد ثم ذكرت له متناً بنحوه، فإني أكتفي بالكلام عقب الحديث الأول إلَّا أن يكون المتن الثاني أصحّ من الأول. وإذا روى الحديث الإمام أحمد وغيره فالكلام على رجاله إلَّا أن يكون إسناد غيره أصح، وإذا كان للحديث سند واحد صحيح اكتفيت به من غير نظر إلى بقية الأسانيد وإن كانت ضعيفة، ومن كان من مشايخ الطبراني في «الميزان» نبَّهْتُ على ضعفه، ومن لم يكن في «الميزان» ألحقته بالثقات الذين بعده! والصحابة لا يشترط فيهم أن يُخَرِّجَ لهم أهل الصحيح فإنهم عدول، وكذلك شيوخ الطبراني الذين ليسوا في «الميزان»!».

٨ ــ «بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث»[٢] للإمام الهيثمي.

وقد جمع فيه زوائد «مسند الحارث بن أبـي أُسامة» المتوفى سنة (٢٨٢هـ)، على الكتب الستة. وقد رتَّبه على الأبواب، ذاكراً الأحاديث بأسانيدها، وعدد أحاديثه (١١١١) حديثاً.

وقد جاء في «مقدمته» (١/١) قوله: «إنَّ سيدي وشيخي شيخ الإسلام زين

---

(١) طبع في القاهرة عام (١٣٥٢هـ) في عشرة مجلدات، ونشرته مكتبة القدسي.
(٢) حققه الأستاذ حسين أحمد صالح الباكري، وقدَّمه إلى الجامعة الإسلامية كرسالة دكتوراه.

الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العِرَاقي أحسن الله إليه وأرضاه وجعل الجنَّة مثوانا ومثواه، أَهَّلني لإفراز كُتُبٍ فسررت بذلك، ثم أمرني بتخريج زوائد الحارث بن محمد بن أبـي أسامة. . . فجمعتها من نسخة من تجزئة سبعة وثلاثين جزءاً فوجدتها ناقصة الجزء الثالث عشر، ومقدار عشرة أوراق أو نحوها، وصفحة من أول الجزء الحادي عشر، وصفحة من أول الجزء الأخير. وأنا أتطلب ذلك إلى الآن لم أجدها، وعسى أن يسهلها الله بمنّه وفضله آمين».

٩ ــ «موارد الظمآن إلى زوائد ابن حِبَّان»[١] للإمام الهيثمي.

جمع فيه رحمه الله زوائد «صحيح ابن حِبَّان» على «الصحيحين» للإمامين البخاري ومسلم. وقد بلغت أحاديثه (٢٦٤٧) حديثاً.

وقد قال في «مقدمته» ص ٢٨: «رأيت أن أفرد زوائد «صحيح أبـي حاتم محمد بن حِبَّان البُسْتِيّ» رضي الله عنه على «صحيح» البخاري ومسلم رضي الله عنهما، مرتباً ذلك على كتب فقه أذكرها، لكي يسهل الكشف منها، فإنه لا فائدة في عزو الحديث إلى «صحيح ابن حِبَّان» مع كونه في شيء منهما. وأردت أن أذكر الصحابـي فقط وأسقط السند اعتماداً على تصحيحه، فأشار عليّ سيدي الشيخ الإمام العلاّمة الحافظ وليّ الدِّين أبو زُرْعَة. . . بأن أذكر الحديث بسنده، لأنَّ فيه أحاديث تكلَّم فيها بعض الحفَّاظ، فرأيت أنَّ ذلك هو الصواب، فجمعت زوائده ورتبتها على كتب أذكرها هي. . .».

١٠ ــ «إتحاف الخِيرة المَهَرة بزوائد المسانيد العشرة»[٢] للإمام شهاب الدين أحمد بن أبـي بكر الكِنَاني البُوصيري (ت ٨٤٠هـ).

---

(١) حققه الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة رحمه الله، ونشرته المكتبة السلفية في القاهرة.

(٢) الكتاب مخطوط لم يطبع بعد، وتوجد له مصورة كاملة في مكتبة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، تحمل رقم (٢٣٢). وقد شُرِعَ في تحقيقه كرسائل للدكتوراه، مقدَّمة إلى الجامعة ذاتها.

وقد جمع فيه زوائد عشرة «مسانيد» على الكتب الستة. وهذه «المسانيد» هي:

(١) مسند أبـي داود الطَّيَالِسِيّ سليمان بن أحمد (ت ٢٠٤ هـ).
(٢) مسند أبـي بكر عبد الله بن الزُّبَيْر الحُمَيدي (ت ٢١٩هـ).
(٣) مسند مُسَدَّد بن مُسَرْهَد الأَسَدي (ت ٢٢٨هـ).
(٤) مسند أبـي بكر عبد الله بن محمد بن أبـي شَيْبَة (ت ٢٣٥هـ).
(٥) مسند إسحاق بن رَاهُوْيَه (ت ٢٣٨هـ) ــ القسم الموجود منه ــ .
(٦) مسند محمد بن يحيـى بن أبـي عمر العَدَني (ت ٢٤٣هـ).
(٧) مسند أحمد بن مَنِيع البَغَوي الأَصَمّ (ت ٢٤٤هـ).
(٨) مسند عَبْد بن حُمَيْد الكَشِّيّ (ت ٢٤٩هـ).
(٩) مسند الحارث بن محمد بن أبـي أُسامة التَّمِيميّ (ت ٢٨٢هـ).
(١٠) «المسند الكبير» للإمام أبـي يَعْلَىٰ المَوْصِلي أحمد بن عليّ (ت ٣٠٧هـ).

وقد رَتَّبَ كتابه هذا على الأبواب في أربعة ومائة كتاب، وذكر الأحاديث بأسانيدها، وتكلَّم عليها ــ إلاَّ قليلاً منها ــ قبولاً ورداً.

وقد اختصره بعد أن جَرَّدَهُ من أسانيده بكتاب سمّاه: «مختصر إتحاف الخِيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة»[١].

وقد أبان رحمه الله عن منهجه وطريقته في كتابه «الإتحاف» بقوله في «مقدمته» (١/ ٢ ــ ٣):

«فإن كان الحديث في «الكتب الستة» أو أحدها من طريق صحابـي واحد لم أخرجه إلاَّ أن يكون الحديث فيه زيادة عند أحد المسانيد المذكورة تدل على حكم،

(١) وقفت على نسخة ناقصة منه في المكتبة المحمودية في المدينة المنورة.

فأخرجه بتمامه ثم أقول في آخره: «رووه أو بعضهم باختصار»، وربما بَيَّنْتُ الزيادة، مع ما أضمه إليه من «مسندي» أحمد بن حنبل، والبزّار، و «صحيح ابن حِبّان»، وغيرهم كما سَيُرىٰ إن شاء الله تعالى. وإن كان الحديث من طريق صحابيين فأكثر، وانفرد أحد المسانيد بإخراج طريق منه، أخرجته وإن كان المتن واحداً، وأنبه عقب الحديث أنه في «الكتب الستة» أو أحدها من طريق فلان مثلاً إن كان، لئلا يظن أن ذلك وهم، فإن لم يكن الحديث في «الكتب الستة» أو أحدها من طريق صحابي آخر، ورأيته في غير «الكتب الستة»، نبَّهت عليه للفائدة، وليُعْلَمَ أنّ الحديث ليس بفرد. وإن كان الحديث في «مسندين» فأكثر من طريق صحابي واحد أوردته بطرقه في موضع واحد إن اختلف الإسناد، وكذا إن اتحد الإسناد، بأن رواه بعض أصحاب المسانيد معنعناً، وبعضهم صرّح فيه بالتحديث، فإن اتفقت الأسانيد في إسناد واحد، ذكرت الأول منها، ثم أحيل عليه. وإن كان الحديث في «مسند» بطريقين فأكثر، ذكرت اسم صاحب المسند في أول الإسناد، ولم أذكره في الثاني، ولا ما بعده، بل أقول: قال، ما لم يحصل اشتباه. هذا كلّه في الإسناد.

وأمّا المَتْنُ: فإن اتفقت المسانيد على مَتْنٍ بلفظٍ واحدٍ، سقت متن المسند الأول حسب، ثم أحيل ما بعده عليه. وإن اختلفت، ذكرت من كل مسند، وإن اتفق بعض واختلف بعض، ذكرت المختلف فيه، ثم أقول في آخره: فذكره»[1] انتهى.

---

(١) قال الإمام السَّخَاويّ في «الضوء اللامع» (١/ ٢٥٢) في ترجمة الإمام البُوصيري: «والتقط من هذه الزوائد ومن «مسند الفردوس» كتاباً جعله ذيلاً على «الترغيب» للمُنْذِري، سمّاه: «تحفة الحبيب للحبيب بالزوائد في الترغيب والترهيب»، ومات قبل أن يهذبه ويبيضه، فبيضه من مسودته ولده، على خلل كثير فيه، فإنه ذكر في خطبته أنه يقتفي أثر الأصل في إصلاحه وسرده، ولم يوف بذلك، بل أكثر من إيراد الموضوعات وشبهها بدون بيان».

١١ ــ «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه»[١] للإمام البُوصيري:

جمع فيه زوائد «سنن ابن ماجه» على «الكتب الخمسة»: «الصحيحين»، و «السنن الثلاثة» لأبـي داود والتِّرْمِذِيّ والنَّسَائي.

وقد قال في «مقدمته» (١/ ٣ ــ ٤): «فإن كان الحديث في الكتب الخمسة أو أحدها من طريق صحابـي واحد، لم أخرجه، إلاَّ أن يكون فيه زيادة عند ابن ماجه تدل على حكم. وإن كان من طريق صحابيين فأكثر، وانفرد ابن ماجه بإخراج طريق منها، أخرجته ولو كان المتن واحداً، وأنبه عقب كل حديث أنه في الكتب الخمسة المذكورة أو أحدها عن طريق فلان مثلاً إن كان، فإن لم يكن ورأيت الحديث في غيرها، نَبَّهْتُ عليه لفائدةٍ، وَلِيُعْلَمَ أَنَّ الحديث ليس بفرد.

ثم أتكلم على كلِّ إسناد بما يليق بحاله صحةً أو حسناً أو ضعفاً وغير ذلك، وما سكت عليه ففيه نظر» انتهى.

وعدد أحاديثه (١٣٣٩) حديثاً.

١٢ ــ «فوائد المنتقي لزوائد البيهقي» للإمام البُوصيري.

جمع فيه زوائد «السنن الكبرى» للإمام البيهقي أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)، على الكتب الستة[٢].

١٣ ــ «زوائد مسند البزَّار»[٣] للإمام ابن حَجَر العَسْقَلانِي أحمد بن عليّ

---

(١) طبع في أربعة أجزاء في المكتبة العربية في بيروت عام (١٤٠٢هـ) بتحقيق محمد المنتقي الكشناوي، وهي طبعة سقيمة مشحونة بالسقط والتحريف والتصحيف، ثم طبع بعد في مصر وبيروت بتحقيقين مختلفين.

(٢) انظر: «الضوء اللامع» (١/ ٢٥١) وقال: «إنَّه في مجلدين أو ثلاثة»، و «ذيل طبقات الحفّاظ» ص ٣٧٩ ــ ٣٨٠، و «الرسالة المستطرفة» ص ١٧٠ ــ ١٧١.

(٣) حقَّق نصفه إلى كتاب الأطعمة، الأستاذ عبد الله مراد السلفي، وقدّمه رسالة دكتوراه إلى الجامعة الإسلامية عام (١٤٠٤هـ).

أبـو الـفـضـل (ت ٨٥٢ هـ).

ونترك للحافظ رحمه الله أن يبين لنا عن حقيقة عمله ومنهجه فيه، حيث يقول في «مقدمته» (١/١):

«أمّا بعد فإنني لمّا علّقت الأحاديث الزائدة على «الكتب الستة»، و «مسند الإمام أحمد»(١) رضي الله عنه، جَمْعَ شيخنا الإمام أبـي الحسن الهيثمي، وقفت على تخريج زوائد أبـي بكر البزّار رحمه الله، جَمْعَ أبـي الحسن المذكور على الكتب الستة أيضاً. فرأيت أَنْ أُفْرِدَ هنا من تصنيفه المذكور ما انفرد به أبو بكر عن الإمام أحمد، لأن الحديث إذا كان في المسند الحنبلي لم يحتج إلى عزوه إلى مصنف غيره لجلالته و . . .(٢) فإنني كنت عملت أطراف مسند أحمد في مجلدتين، وحاجتي ماسّة إلى الازدياد، فآثرت هذا المصنف على الاختصار الذي وضعت. وأضفت إليه كلام الشيخ أبـي الحسن على الأحاديث مجموعة، الذي عمله محذوف الأسانيد، لأنّ الكلام على بعض رجال السند عقب السند أولى بعدم الوهم، والله الموفق. وقد زدت جملة في الكلام على الأحاديث أقول في أولها: قلت. والله الموفق» انتهى.

وقد تكلّم الحافظ رحمه الله على بعض الأحاديث قبولاً وردّاً، ولم يلتزم في أحاديث الكتاب كُلِّه، وما ترك الكلام عليه أكثر بكثير ممّا تكلّم عليه.

وتعقَّب شيخه الهيثمي فيما أورده من أحكام على أسانيد البزّار في كتابه «مجمع الزوائد» في بعض الأحاديث، وفي أكثر تعقباته تلك فوائد غاليات.

١٤ ــ «زوائد مسند الحارث بن أبـي أُسَامة» للحافظ ابن حَجَر.

---

(١) أقول: هذا سبق ذهن من الحافظ ابن حَجَر رحمه الله المولى تعالى، فإنّ الحافظ الهيثمي قد أفرد الزوائد على الكتب الستة وحدها. ولم يتنبه محقق الكتاب لذلك.

(٢) بياض في الأصل.

جمع فيه زوائد «مسند الحارث بن أبـي أُسامة» على «الكتب الستة» و «مسند الإمام أحمد»[١].

١٥ ــ «زوائد مسند أحمد بن مَنِيع» للحافظ ابن حَجَر[٢].

١٦ ــ «زوائد الأدب المفرد للبخاري» للحافظ ابن حَجَر.

جمع فيه زوائد كتاب «الأدب المفرد» للإمام البخاري على الكتب الستة[٣].

١٧ ــ «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»[٤] للحافظ ابن حَجَر.

وقد جمع فيه الحافظ رحمه الله زوائد المسانيد العشرة المتقدِّمة عند الكلام على «إتحاف الخِيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» للإمام البُوصيري، على «الكتب الستة» و «مسند الإمام أحمد».

وإنما ذَكَرَ ثمانية مسانيد فقط، لأنَّ التاسع وهو «مسند إسحاق بن رَاهُوْيَه» لم يقف إلاّ على قدر نصفه فتتبع ما فيه، والعاشر هو «مسند أبـي يَعْلَى» ــ الرواية المطولة ــ ، جمع منه الزوائد التي لم يذكرها الهيثمي في «مجمع الزوائد».

فموضوع كتاب «الإتحاف» و «المطالب» واحدٌ لا يختلف إلاَّ في الكتب المزيد عليها، حيث أضاف الحافظ ابن حَجَر سابعاً هو «مسند الإمام أحمد».

قال الحافظ ابن حَجَر[٥] بعد أن ذكر الكتب العشرة المزيد منها: «ووقفت على قِطَعٍ من عِدَّة مسانيد، كـ «مسند الحسن بن سفيان»، ومحمد بن هشام

---

(١) انظر «فهرس الفهارس والأثبات» (١/ ٣٣٤).

(٢) ذكره الدكتور شاكر عبد المنعم في كتابه «ابن حَجَر العَسْقَلاني ودراسة مصنفاته» (١/ ٤٢٤) ولم يتكلّم عليه بشيء.

(٣) انظر «فهرس الفهارس والأثبات» (١/ ٣٣٤).

(٤) طبع بتحقيق الشيخ العلاّمة حبيب الرحمن الأعظمي رحمه الله تعالى في أربعة مجلدات، ونشرته وزارة الأوقاف الكويتية عام (١٣٩٠هـ).

(٥) في مقدمته «للمطالب العالية» (١/ ٤).

السَّدُوسِي، ومحمد بن هارون الرُّوياني، والهيثم بن كُلَيب، وغيرها، فلم أكتب منها شيئاً، لعلي إذا بيَّضت هذا التصنيف أن أرجع فأتتبع ما فيها من الزوائد، وأضيف إلى ذلك الأحاديث المتفرقة من الكتب التي على فوائد الشيوخ».

والنسخة المجردة خالية من إضافة ذلك.

لكن وجدت الحافظ رحمه الله يذكر بعض الأحاديث من غير المسانيد العشرة المتقدمة، بل من غير المسانيد التي أشار آنفاً إلى أنه وقف على قِطَعٍ منها.

فقد ذكر حديثاً وعزاه لعبد الرزاق الصَّنْعَاني، ورقمه (٧٥٢). كما ذكر حديثين آخرين، وعزاهما للفَاكِهي، وهما برقم (١٢٢٣) و (١٢٢٤). وحديثاً آخر عزاه للبيهقي، ورقمه (٧٤٧). كما ذكر حديثين، وعزاهما إلى أحمد في «الزهد»، وهما برقم (٢٤٩٤) و (٢٤٩٥).

وقد رتبه على الأبواب الفقهية، ذاكراً الأحاديث الزوائد بأسانيدها، متكلِّماً على بعضها القليل قبولاً وردّاً. ثم قام باختصاره، مُجَرِّداً إياه عمَّا فيه من الأسانيد، وحمل المختصر نفس اسم الأصل، والنسخة المجردة هي المطبوعة المحققة المتداولة.

١٨ ــ «زوائد شُعَب الإيمان للبيهقي» للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ).

والكتاب في مجلَّد[١].

١٩ ــ «زوائد نوادر الأصول للحَكِيم التِّرْمِذِيّ» للحافظ السيوطي[٢].

إدراج بعض الكتب في فَنِّ الزوائد خطأً:

---

(١) كما في «الرسالة المُسْتَطْرَفَة» ص ١٧٢، وقد ذكره أيضاً العلاَّمة عبد الحيّ الكَتَّاني في «فهرس الفهارس والأثبات» (٢/١٠١٦).

(٢) «فهرس الفهارس» (٢/١٠١٧) و «الرسالة المُسْتَطْرَفَة» ص ١٧٢.

نُسِبَ كتابُ «زوائد الحِلْية لأبـي نُعَيْم»، وكتاب «زوائد فوائد تمَّام» على الكتب الستة، للإمام الهيثمي، وهو وَهَمٌ ممن نسبه[1]. والذي ذكره مترجمو الإمام الهيثمي[2]، هو قيامه بترتيب أحاديث الكتابين المذكورين على الأبواب كما قام بترتيب أحاديث «الغَيْلانِيَّات»[3] و «الخِلَعِيَّات»[4] و «الأفراد» للدَّارَقُطْنِيّ، كلٌّ على حِدَة.

كما نُسِبَ كتاب «زوائد سنن الدَّارَقُطْنِيّ» لزين الدين القاسم بن قُطْلُوبُغَا[5] (ت ٨٧٩هـ)، وهو وَهَمٌ أيضاً، والذي قام به الإمام ابن قُطْلُوبُغَا، هو تخريج زوائد رجال «سنن الدَّارَقُطْنِيّ على الكتب الستة»[6].

كما نُسِبَ كتابُ «زوائد مسند الفردوس» للدَّيْلَمِيّ شَهْرَدَار بن شِيْرُوْيَه

(١) نسب الأول له، السيوطي في «ذيل طبقات الحفَّاظ» ص ٣٧٣ وتابعه الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» ص ١٧٢. ونسب الثاني له، الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» ص ١٧٢.

(٢) انظر: «الضوء اللامع» للسَّخَاوي (٥/ ٢٠١)، و «لحظ الألحاظ» لابن فهد ص ٢٤٠.

(٣) هي (أحد عشر) جزءاً حديثياً ــ والجزء على مصطلح المتقدمين يساوي (٢٠) ورقة، كما في «سِيَر أعلام النبلاء» للذَّهَبِيّ (٢٠/ ٥٥٨ ــ ٥٥٩) ــ للإمام الحجَّة مُسْنِدِ العراق: أبـي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشَّافِعِيّ البزَّاز (ت ٣٥٤هـ)، رواها عنه أبو طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن غَيْلان البزَّاز (ت ٤٠٤هـ)، وإليه نسبت لكونه آخر من رواها عن أبـي بكر الشَّافِعِيّ رحمه الله، وهي من أعلى الحديث وأحسنه كما قال المحدِّث الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» ص ٩٣. وقد حققها الأستاذ حلمي عبد الهادي لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى في مكة المكرمة عام ١٤٠٣هـ.

(٤) هي (عشرون) جزءاً حديثياً للإمام القاضي الفقيه مُسْنِد الدِّيَار المِصْرية أبـي الحسن عليّ بن الحسن بن الحسين الخِلَعِي (ت ٤٩٢هـ)، جمعها وخرَّجها له أبو نصر أحمد بن الحسين الشيرازي وسمّاها الخِلَعِيَّات. انظر «سِيَر أعلام النبلاء» (١٩/ ٧٤)، و «الرسالة المستطرفة» ص ٩١ ــ ٩٢.

(٥) نسبه له الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» ص ١٧٢.

(٦) كما في «الضوء اللامع» للسَّخَاوي (٦/ ١٨٧) و «فهرس الفهارس والأثبات» (٢/ ٩٧٢).

الهَمَذَانِيّ (ت ٥٥٨هـ)، للحافظ ابن حَجَر العَسْقَلاني، ولم أقف على من ذكره منسوباً إليه غير المحدِّث الكَتَّاني[١]. والذي قام به الحافظ رحمه الله هو اختصار «مسند الفِرْدَوس» للدَّيْلَمِيّ في كتاب سمّاه «تسديد القوس»[٢].

● ● ●

(١) في «الرسالة المستطرفة» ص ١٧١.

(٢) انظر كتاب «ابن حَجَر العَسْقَلاني ودراسة مصنفاته» للدكتور شاكر محمود عبد المنعم (١/ ٣٧٩ ـ ٣٨١) و «الرسالة المستطرفة» ص ٧٦.

القواعد التي ارتُسِمَت في إفراد
زوائد (تاريخ بغداد) على الكتب الستة

تقدَّم أنَّ الذين صنَّفوا في فَنِّ الزوائد اتفقوا على ثلاث قواعد في اعتبار الحديث من الزوائد، وهي:

أولاً: أن يكون مَتْنُ الحديث الزائد بلفظه أو بمعناه، لم يُخَرَّجْ البتة في الأصول الستة أو بعضها، لا من حديث الصحابي الذي رواه، ولا من حديث غيره.

ثانياً: أن يكون مَتْنُ الحديث الزائد بلفظه أو بمعناه، قد خُرِّجَ في الأصول الستة أو بعضها، ولكن عن صحابي آخر غير الذي رَوَى الحديث الزائد.

ثالثاً: أن يكون مَتْنُ الحديث الزائد بلفظه أو بمعناه، قد خُرِّجَ في الأصول الستة أو بعضها، لكن في متن الحديث الزائد، زيادة مؤثِّرة لم يُخَرِّجُوهَا.

وهذه القواعد الثلاث قد ارتسمتها بدوري في إفراد زوائد (تاريخ بغداد) على الكتب الستة، وأضفت إليها قواعد أخرى، هي في جملتها بمثابة البيان والضوابط لها[1].

(١) لا بد من الإشارة هنا ابتداءً، إلى أنَّ الأحاديث التي ذكرها الحافظ الخطيب في (تاريخه) ولم يسق لها إسناداً أصلاً، أو أنها ذُكرت عرضاً في سياق واقعةٍ أو خَبَرٍ، وليس لها إسناد متصل، أو الأحاديث التي ذكرها لبيان عللها، وساق الإسناد إلى مَنْ تَكَلَّم عليها، ونحو =

القاعدة الأولى:

أني لم أعتبر الموقوفات التي ليس لها حكم الرفع، ولا المقطوعات، من شَرْطِي في إفراد زوائدها على الكتب الستة، وذلك لعدم قيام الحُجِّيَّةِ بها[1]. وإنْ كان مثل الحَافِظَيْن الهيثمي وابن حَجَر قد اعتبروها كما تقدَّم عنهما.

ولا أرى اعتبارها في صنعة الزوائد، لأن المقصود الأول من إفراد الزوائد هو المرفوع من الحديث وما يأخذ حكمه، وما عداها فالأمر فيها ما تقدَّم.

وعلى كُلٍّ فإنَّ الموقوفات ــ على وجه الخصوص ــ عند الحافظ الخطيب في (تاريخه) قليلة جدّاً.

= ذلك مما ذكره ولم يقصد روايته بإسناده وإن ساق بعض الإسناد له؛ فإنها لا تدخل جميعاً في مقصودنا في هذا الكتاب، وإن كان بعضها لم يُخَرَّجْ في الأصول الستة أو بعضها. وقد بلغت هذه الأحاديث في (التاريخ) كلِّه (٢١٠) حديثاً على ما أحصيته.

(١) مع الإشارة إلى أن بعض الأئمة كمالك وأحمد في رواية عنه قد قالوا فيما يتعلق بالموقوفات التي ليس لها حكم الرفع: إذا ورد عن الصحابي قولٌ في حادثة لم تحتمل الاشتهار فيما بين الصحابة، بأن كانت مما لا تعم به البلوى، ولا مما تقع به الحاجة للكلِّ، ثم ظهر نقل هذا القول في التابعين ومن بعدهم من المجتهدين، ولم يرد عن غيره من الصحابة خلاف ذلك؛ فإنه حُجَّة. وجمهور العلماء على أنه ليس بحجَّة. انظر: «إرشاد الفحول» للشَّوْكَاني ص ٢٤٣ وما بعد، و «أصول التشريع الإسلامي» للعلاَّمة الشيخ علي حسب الله رحمه الله ص ٨٣ ــ ٨٦، و «أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي» للدكتور مصطفى البُغَا ص ٣٣٨ وما بعد. وللإمام المحقق صلاح الدين العلائي رحمه الله (ت ٧٦١هـ) رسالة جامعة في ذلك سمّاها «إجمال الإصابة في أقوال الصحابة» وقد طُبعت حديثاً في الكويت بتحقيق الدكتور محمد سليمان الأشقر. ولا بد من الإشارة هنا إلى أنَّ هذه الموقوفات التي لا تأخذ حكم الرفع، وإن كانت الحُجِّيَّةُ لا تقوم بها، إلاَّ أنَّ الأئمة المجتهدين في كلِّ وقت، قد اهتموا بها، وأولوها تمام عنايتهم، واستفادوا منها في استنباطاتهم واجتهاداتهم؛ وذلك لما لأقوالهم رضي الله عنهم، من عظيم الأهمية، ووافر المنزلة.

القاعـدة الثانيـة :

أني اعتبرت الأحاديث المُرْسَلَةَ التي رواها الخطيب في (تاريخه)، ولم يُخَرِّجْهَا أصحاب الأصول الستة أو بعضهم، من الزوائد. وذلك لحجيتها عند طوائف من العلماء، وأهميتها في الترجيح عند التعارض أو الاختلاف، ولاعتبارها أخيراً عند العلماء الذين صنَّفوا في الزوائد.

ومعلوم أنَّ المراسيل مرفوعة إلى النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم مع انقطاعها بنوع من الانقطاع خاص، بخلاف الموقوفات على الصحابة والتي ليس لها حكم الرفع، فإنها من أقوالهم، ولا حُجِّيَّةَ فيها كما تقدَّم.

لكنِّي لا أعتبر الحديث المُرْسَلَ عند الحافظ الخطيب من الزوائد، إذا رُوي موصولاً في الأصول الستة أو بعضها، بلفظه أو بمعناه، وكان مروياً من طريق التابعي المُرْسِلِ نَفْسِهِ. لأنَّ جعله من الزوائد لا فائدة منه من حيث الحجيَّة والترجيح. وذلك لوجوده متصلاً، مع اتحاد مَخْرجِهِ من جهة التابعي. وهذا بغض النظر عن أرجحية اتصاله على إرساله أو العكس.

أمَّا لو اختلف التابعي الراوي، فإنّه يعتبر من الزوائد، لما تقدَّم. فإنَّ اختلاف التابعي هنا بمنزلة اختلاف الصحابـي.

ومثال ذلك:

ما رواه الحافظ الخطيب في «تاريخه» (٢٧٨/٦ ــ ٢٧٩) من طرق عن إسماعيل بن أبـي خالد عن قيس بن أبـي حازم: «أنَّ رجلاً أتىٰ النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم، فلما قام بين يديه استقلته رعدة، فقال النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: «هَوِّنْ عليك فإنّي لستُ مَلِكاً، إنما أنا ابن امرأةٍ من قريش كانت تأكل القَدِيد»».

فهذا الحديث المرسل رواه ابن ماجه متصلاً في «سننه» في كتاب الأطعمة، باب القديد (١١٠١/٢) رقم (٣٣١٢)، من طريق إسماعيل بن أبـي خالد عن قيس بن أبـي حازم عن أبـي مسعود قال: «أتىٰ النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم رجلٌ،

فكلّمه فجعل تَرْعَدُ فرائِصُهُ، فقال له: «هَوِّنْ عليك، فإنّي لست بِمَلِكٍ، إنما أنا ابن امرأةٍ تأكلُ القَدِيدَ».

قال ابن ماجه عقبه: «إسماعيل وحده وصله».

القاعدة الثالثة:

أنّي لم أعتبر من الزوائد، الحديث الذي يرويه الخطيب تامّاً، وهو مروي في الأصول الستة أو بعضها متفرقاً عن ذات الصحابي. والتفرق: إمّا أن يكون عند ذات مَنْ خَرَّجَهُ من أصحاب الأصول الستة، وإمّا أن يروي بعضهم بعضه، ويروي غيرهم البعض الآخر.

كأن يروي مثلاً مسلم والتِّرمِذِيّ بعضه، ويروي النَّسَائي وابن ماجه البعض الآخر، سواء كان بلفظه أو بمعناه.

فالمقصود من الزوائد عدم وجود الحديث في الأصول الستة أو بعضها، وهذا قد وجد وإن كان متفرقاً.

ومثال النوع الأول:

ما رواه الحافظ الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/ ٥٧) عن ابن عمر مرفوعاً: «لا شُفْعَةَ لصغيرٍ، ولا لغائبٍ، ولا لشريكٍ، والشُّفْعَةُ كَحَلِّ العِقَالِ»[(١)].

فقوله صلَّى الله عليه وسلَّم: «لا شُفْعَةَ لصغيرٍ، ولا لغائبٍ، ولا لشريكٍ». رواه ابن ماجه في الشُّفْعَةِ باب طلب الشُّفْعَةِ (٢/ ٨٣٥) رقم (٢٥٠١) عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «لا شُفْعَةَ لشريكٍ على شريكٍ إذا سبقه بالشراء، ولا لصغيرٍ ولا لغائبٍ».

(١) قوله: «كَحَلِّ العِقَالِ»: «قال السُّبكِيّ في «شرح المنهاج»: المشهور أَنَّ معناه أنها تفوت إن لم يبتدر إليها، كالبعير الشرود يحل عقاله. وقيل معناه: حل البيع عن الشقيص، أي الشريك، وإيجابه لغيره. كذا ذكره السيوطي». حاشية سنن ابن ماجه (٢/ ٨٣٥). والحديث ضعيف جدّاً. انظر «مصباح الزجاجة» (٣/ ٩١ ــ ٩٢).

أمَّا قوله صلَّى الله عليه وسلَّم: «والشُّفْعَةُ كَحَلِّ العِقَالِ». فقد رواه بهذا اللفظ تماماً عن ابن عمر مرفوعاً، ابن ماجه أيضاً في الموضع السابق برقم (٢٥٠٠).

ومثال النوع الثاني:

ما رواه الحافظ الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٥١) عن أبـي هريرة مرفوعاً: «ويلٌ للعرب من شَرٍّ قد اقترب، يوشك أحدكم أن يسعى إلى قبر أخيه أو قبر رَحِمِهِ فيقول: ليتني مكانك ولا أُعاين ما أُعاين».

فالشطر الأول من الحديث: «ويلٌ للعرب من شَرٍّ قد اقترب». رواه أبو داود[1] في كتاب الفتن، باب ذكر الفتن ودلائلها (٤/ ٤٤٩) رقم (٤٢٤٩) عن أبـي هريرة مرفوعاً بلفظ: «ويلٌ للعرب من شَرٍّ قد اقترب، أفلح من كَفَّ يده».

أمَّا الشطر الثاني منه: «يوشك أحدكم أن يسعى إلى قبر أخيه...».

فقد رواه البخاري في كتاب الفتن، باب لا تقوم الساعة حتى يُغْبَطَ أهل القبور (١٣/ ٧٤ ــ ٧٥) رقم (٧١١٥) عن أبـي هريرة مرفوعاً بلفظ: «لا تقوم الساعة حتى يمرَّ الرَّجُلُ بقبر الرَّجُلِ فيقول: يا ليتني مكانه».

ورواه مسلم في كتاب الفتن، باب لا تقوم الساعة حتى يمرّ الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء (٤/ ٢٢٣١)، وابن ماجه في كتاب الفتن، باب شدّة الزمان (٢/ ١٣٤٠) رقم (٤٠٣٧)، عن أبـي هريرة مرفوعاً بلفظ: «والذي نفسي بيده لا تذهب الدُّنْيَا حتى يمرَّ الرَّجُلُ على القبر فيتمرغُ عليه ويقول: يا ليتني كنت مكان صاحب هذا القبر، وليس به الدِّينُ إلا البَلاءُ»[2].

---

(١) وإسناده صحيح. وقد رواه البخاري في الفتن، باب قول النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم: ويلٌ للعرب من شر قد اقترب (١٣/ ١١) رقم (٧٠٥٩)، ومسلم في أول كتاب الفتن (٤/ ٢٢٠٧) رقم (٢٨٨٠) مطوَّلاً، من حديث زينب بنت جحش رضي الله عنها مرفوعاً، دون قوله: «أفلح من كف يده».

(٢) أي إنَّ الحامل له على تمني الموت، ليس الدِّين والإيمان، بل لِمَا وقع له من المصائب في نفسه أو أهله أو دنياه. وانظر «فتح الباري» (١٣/ ٧٥).

القاعـدة الرابعـة :

اعتبار الحديث من الزوائد إذا رواه الخطيب بإسناده عن صحابيين معاً، أحدهما حديثه مُخَرَّجٌ في الأصول الستة أو بعضها، أمَّا الآخر فلم يُخَرِّجوا حديثه. فهو زائدٌ من جهته.

ومثـالـه :

ما رواه الحافظ الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/١٠٦ ــ ١٠٧) بإسناده عن عِمْران بن حُصَين وسَمُرَة بن جُنْدُب: «أنَّ رجلاً أعتق ستة أعبد له عند الموت لم يكن له مال غيرهم، فأَقْرَعَ النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم بينهم، فأعتق اثنين وَأَرَقَّ أربعةً».

فهذا الحديث الشريف، قد رواه عن عِمْرَان بن حُصَين وحده: مسلم في كتاب الإِيمان، باب من أعتق شركاً له في عبد (٣/١٢٨٨) رقم (١٦٦٨)، والتِّرْمِذِيّ في كتاب الأحكام، باب ما جاء فيمن يعتق ممالكيه عند موته وليس له مال غيرُهُم (٣/٦٣٦) رقم (١٣٦٤)، وأبو داود في كتاب العِتْق، باب فيمن أعتق عبيداً له لم يبلغهم الثلث (٤/٢٦٦ ــ ٢٧٠) رقم (٣٩٥٨ و ٣٩٥٩ و ٣٩٦١)، والنَّسَائي في كتاب الجنائز، باب الصلاة على من يحيف في وصيته (٤/٦٤).

ولم يُخَرِّجْهُ أحدٌ من أصحاب الأصول الستة من حديث سَمُرَة بن جُنْدُب، ولذا اعتبرته من الزوائد.

القاعـدة الخامسـة :

اعتبار الحديث من الزوائد إذا رواه الخطيب بإسناده عن صحابيين معاً، ولكن بالشك. رواية أحدهما في الأصول الستة أو بعضها، أمّا الآخر فلا توجد عندهم أو عند بعضهم.

واعتباره من الزوائد سببه: احتمال أن يكون الحديث عند الخطيب من رواية الصحابـي الذي لم يُخَرِّجُوا حديثه.

ومـثـالـه:

ما رواه في «تاريخ بغداد» (٣/ ٣٦٣) عن ابن عبَّاس أو أبـي سعيد مرفوعاً: «كيف أَنْعَمُ وصاحبُ الصُّورِ قد الْتَقَمَ الصُّورَ، وحَنَا جبهته واضعاً سَمْعَهُ نحو العَرْشِ متى يُؤْمَرُ».

فالحديث قد رواه عن أبـي سعيد الخُدْري دون شك، مطوَّلاً مرفوعاً: التِّرْمِذِيّ في كتاب صفة القيامة، باب ما جاء في شأن الصُّور (٤/ ٦٢٠) رقم (٢٤٣١)، وقال: «هذا حديث حسن».

ولم يُخَرِّجْهُ من حديث ابن عبَّاس، أحدٌ من أصحاب الأصول الستة.

القاعـدة السادسـة:

عدم اعتبار الحديث من الزوائد، إذا رواه الحافظ الخطيب موقوفاً على صحابـي، وكان مما يلتحق بالمرفوع حُكْمَاً، وقد رواه في الوقت نفسه أصحاب الأصول الستة أو بعضهم عن ذات الصحابـي مرفوعاً، بلفظه أو بمعناه. لأنه لا فائدة من اعتباره زائداً حينئذٍ.

ومـثـالـه:

ما رواه في «تاريخ بغداد» (٥/ ٢٢٤) عن سليمان بن يَسَار قال: «قدم علينا أنس بن مالك، فقلنا له: ما تنكر ممَّا كان على عهد رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم؟ فقال: ما أنكر شيئاً إلاَّ أنكم لا تقيمون صفوفكم».

فحديث أنس رضي الله عنه هذا يلتحق بالمرفوع، وقد روى البخاري في كتاب صلاة الجماعة، باب إلزاق المَنْكِبِ بالمنكب والقدم بالقدم في الصفِّ (٢/ ٢١١) رقم (٧٢٥) وغير موضع ـ واللفظ له ـ ، ومسلم في كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف وإقامتها (١/ ٣٢٤) رقم (٤٣٤)، وأبو داود في كتاب الصلاة، بـاب تسـويـة الصفـوف (١/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥) رقـم (٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١)، والنَّسَائي في الإمامة، باب كم مرة يقول: استووا (٢/ ٩١) وغير موضع،

وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة، باب إقامة الصفوف (١/ ٣١٧) رقم (٩٩٣)، عن أنس بن مالك مرفوعاً: «أقيموا صفوفكم، فإني أراكم من وراء ظهري». وكان أحدنا يُلْزِقُ مَنْكِبَهُ بِمَنْكِبِ صاحبه، وقَدَمَهُ بقَدَمِهِ».

القاعـدة السابعـة:

أنَّ الحديث الذي يرويه الحافظ الخطيب، وعنده فيه زيادة مؤكِّدة، وهو عند أصحاب الأصول الستة أو بعضهم بمعناه، من طريق الصحابـي ذاته، لكن بدون تلك الزيادة المؤكِّدة، لا يعتبر من الزوائد.

لأن الزيادة تلك مؤكِّدة، ولم تضف حكماً جديداً.

ومـثـالـه:

ما رواه في «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٦٩) عن السيدة عائشة مرفوعاً: «قليلُ ما كثيره مُسْكِرٌ حرام، وكثير ما قليله مسكر حرام».

فهذا الحديث الشريف رواه عن السيدة عائشة: البخاري في كتاب الوضوء، باب لا يجوز الوضوء بالنبيذ ولا المسكر (١/ ٣٥٤) رقم (٢٤٢)، ومسلم في كتاب الأشربة، باب بيان أن كل مسكر خمر وأنّ كلّ خمر حرام (٣/ ١٥٨٦)، والنَّسَائي في الأشربة، باب تحريم كل شراب أسكر (٨/ ٢٨٧ ــ ٢٩٨)، وابن ماجه في الأشربة، باب كلّ مسكر حرام (٣/ ١١٢٣) رقم (٣٣٨٦)، مرفوعاً بلفظ: «كلُّ شرابٍ أَسْكَرَ فهو حرام».

ورواه عنها أبو داود في كتاب الأشربة، باب النهي عن المسكر (٤/ ٩١) رقم (٣٦٨٧)، والتِّرْمِذِيّ في الأشربة، باب ما جاء ما أسكر كثيره فقليله حرام (٤/ ٢٩٣) رقم (١٨٦٦)، مرفوعاً بلفظ: «كلُّ مسكرٍ حرام، وما أسكر منه الفَرَقُ[١]، فملء الكَفِّ منه حرام».

---

(١) الفَرَقُ: «مكيلة تسع ستة عشر رطلاً، وفي هذا أبين البيان أنَّ الحرمة شاملة لجميع أجزاء الشراب المسكر». «معالم السنن» للخَطّابـي (٥/ ٢٦٩).

وقال أبو عيسى التِّرْمِذِيّ: «قال أحدهما[1] في حديثه: الحُسْوَةُ[2] منه حرام. هذ حديث حسن».

فالناظر في رواية البُخَاري ومسلم والنَّسَائي وابن ماجه، يجد أنها في مجملها بمعنى رواية الخطيب.

وأنَّ رواية أبـي داود والتِّرْمِذِيّ فيها زيادة قوله: «وما أسكر منه الفَرَقُ، فملء الكَفِّ منه حرام».

وهي بمعنى قوله صلَّى الله عليه وسلَّم في رواية الخطيب: «قليل ما كثيره مسكر حرام».

فبقي قوله صلَّى الله عليه وسلَّم في رواية الخطيب: «وكثير ما قليله مسكر حرام»، فهذه الزيادة بهذا اللفظ لم يُخَرِّجْهَا أحدٌ من أصحاب الأصول الستة عن السيدة عائشة، لكن معناها مُتَضَمَّنٌ في رواية البخاري ومن تابعه، فهي زيادة فيها مزيد تخصيص وتأكيد، لكنها لا تضيف حكماً جديداً. ولذا لم أعتبر حديث الخطيب هذا من الزوائد.

لكن ممَّا يتنبه له هنا أنَّ الزيادة يمكن أن تكون في ظاهرها مؤكِّدةً ليس إلاّ، لكن سَبْرَها في سياقها يوصل إلى أنها تضيف معنى زائداً مؤثِّراً إلى جانب كونها مؤكِّدة.

ومثال ذلك:

ما رواه الحافظ الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٨٥) عن أبـي هريرة قال: «إنَّ النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم سَجَدَ في إذا السماء انشقت، عشر مرات».

---

(١) الحديث رواه الترمذي من طريقين، أحدهما روي فيه هذا اللفظ.

(٢) الحُسْوَة: «بالضم، الجَرْعَةُ من الشراب بقدر ما يُحسى مرَّة واحدة. والحَسْوَة ـ بالفتح ـ: المَرَّة». «النهاية» (١/ ٣٨٧).

فحديث أبـي هريرة: رواه البخاري في كتاب سجود القرآن، باب سجدة (إذا السماء انشقت) (١/ ٥٥٦) رقم (١٠٧٤) وغير موضع، ومسلم في كتاب المساجد، باب سجود التلاوة (١/ ٤٠٦) رقم (٥٧٨)، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب السجود في (إذا السماء انشقت) و (اقرأ) (٢/ ٢٣) رقم (١٤٠٧ و ١٤٠٨)، والنَّسَائي في كتاب الافتتاح، باب السجود في (إذا السماء انشقت) (٢/ ١٦١)، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة، باب عدد سجود القرآن (٢/ ٣٣٦) رقم (١٠٥٨ و ١٠٥٩). لكن ليس عندهم جميعاً قوله: «عشر مرات».

فمن نظر إلى هذه الزيادة وجدها لأول وهلة، زيادة مؤكِّدة، لا تضيف معنى زائداً مؤثِّراً. والأمر على خلافه، حيث إنَّها تدل على مواظبة النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم على فعلها. فهي من هذا الوجه إذا ما ثبتت[١] يمكن أن تدل على الوجوب، خاصة عند من يقول من علماء الأصول بأن مداومة النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم على الفعل يفيد الوجوب[٢].

وسجدة سورة (الانشقاق) من السجدات المختلف فيها، حيث ذهب الجمهور ومنهم الأئمة الثلاثة: أبو حنيفة والشافعي وأحمد إلى اعتبارها من السجدات التي يُسْجَدُ عندها، واستدلوا بحديث أبـي هريرة السابق، بدون الزيادة المذكورة. وذهب المالكية إلى أنّه لا سجدة فيها[٣]، واستدلوا بحديث ابن عبَّاس:

---

(١) في إسناد الرواية عند الخطيب: (محمد بن عبد الرحمن بن أبـي ليلى) وهو ضعيف. وستأتي ترجمته في حديث رقم (١٠٤٨).

(٢) انظر: «فواتح الرحموت شرح مُسَلَّم الثبوت» (٢/ ١٨٠) وما بعد، و «أفعال الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم ودلالتها على الأحكام الشرعية» للدكتور محمد سليمان الأشقر (١/ ١٧٤ ـ ١٧٥).

(٣) انظر: «حاشية العدوي» (١/ ٣١٨ ـ ٣١٩)، و «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٥٩ ـ ٦٠ و ٦٢ ـ ٦٣)، و «المغني» (١/ ٦١٦ ـ ٦١٩)، و «ملتقى الأبحر» (١/ ١٣٧)، و «نيل الأوطار» (٣/ ١٠٩ ـ ١١١).

«أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم لم يسجد في شيء من المفصَّل منذ تَحَوَّلَ إلى المدينة»[1].

وسورة (الانشقاق) من المفصَّل، وإسلام أبي هريرة إنّما كان في المدينة. ولذا قال أبو داود في «سننه» (١٢٣/٢) عقب روايته لحديث أبي هريرة المتقدِّم: «أسلم أبو هريرة سنة ستٍ، عام خَيْبَر، وهذا السجود من رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم آخر فعله».

القاعـدة الثامنـة:

أنَّ الحديث الذي يرويه الحافظ الخطيب مختصراً، ويرويه أصحاب الكتب الستة أو بعضهم مطوَّلاً عن نفس الصحابي، لا يعتبر من الزوائد، لأنَّ المعنى حاصل فيه.

ومـثـالـه:

ما رواه في «تاريخ بغداد» (١١٨/٥) عن ابن عبَّاس قال: «دخل قبر رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم أربعة أنفس، وبُسِطَ تحته قَطِيفةٌ أُرْجُوَان»[2].

فالحديث رواه ابن ماجه في كتاب الجنائز، باب ذكر وفاته ودفنه صلَّى الله عليه وسلَّم (١/ ٥٢٠ ــ ٥٢١) رقم (١٦٢٨) عن ابن عبَّاس مطوَّلاً جداً. وممّا جاء فيه: «ونزل في حفرته عليّ بن أبي طالب، والفضل بن العبَّاس، وقُثَمُ أخوه، وشُقْرَانُ مولى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم».

كما جاء فيه: «وكان شُقْرَانُ مولاه، أخذ قَطِيفةً كان رسول الله صلَّى الله عليه

---

(١) رواه أبو داود في كتاب الصلاة، باب من لم ير السجود في المفصَّل (١٢١/٢) رقم (١٤٠٣). وإسناده ضعيف كما قال النووي في «المجموع» (٦٠/٤) وأضاف: «وضعَّفه البيهقي وغيره».

(٢) أي ذات لون أحمر. والأُرْجُوَانُ: «شجر من الفصيلة القرنية، له زهر شديد الحمرة، حسن المنظر، وليست له رائحة». «المعجم الوسيط» مادة (أرج) ص ١٣.

وسلَّم يَلْبَسُها، فدفنها في القبر وقال: والله لا يَلْبَسُهَا أحدٌ بعدك أبداً. فَدُفِنَتْ مع رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم».

كما روى مسلم في كتاب الجنائز، باب جعل القطيفة في القبر (٢/ ٦٦٥ ـ ٦٦٦) رقم (٩٦٧)، والتِّرْمِذِيّ في كتاب الجنائز، باب ما جاء في الثوب الواحد يُلْقَىٰ تحت الميِّت في القبر (٢/ ٣٥٦) رقم (١٠٤٨)، والنَّسَائي في كتاب الجنائز، باب وضع الثوب في اللحد (٤/ ٨١)، عن عبد الله بن عبَّاس رضي الله عنهما قال: «جُعِلَ في قبر رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قَطِيفةٌ حمراءُ».

• • •

الباب الثاني

أهمية كتاب (تاريخ بغداد) باعتباره مصدراً من مصادر الحديث الشريف، وترجمة موجزة للحافظ الخطيب البغدادي

أهمية كتاب (تاريخ بغداد)
باعتباره مصدراً من مصادر الحديث الشريف

من المعلوم أَنَّ كتاب (تاريخ بغداد) موضوعه: علم الرجال. وهذا العلم هو أحد فروع علم التاريخ[1].

فهذا الكتاب هو من كتب (تواريخ الرجال المَحَلِّيَّة) تحديداً، كـ «تاريخ أَصْبَهَان» لأبـي نُعَيْم الأصبهاني أحمد بن عبد الله (ت ٤٣٠هـ)، و «تاريخ نَيْسَابور» لأبـي عبد الله الحاكم النَّيْسَابُوريّ محمد بن عبد الله (ت ٤٠٥هـ)، و «تاريخ واسِط» لبَحْشَل أَسْلَم بن سهل (ت ٢٩٢هـ)، و «تاريخ دمشق» لابن عساكر عليّ بن الحسن (ت ٥٧١هـ)، و «تاريخ مَرْو» لأبـي صالح أحمد بن عبد الملك النَّيْسَابُوريّ المؤذِّن (ت ٤٧٠هـ)، وغيرها كثير جدًّا[2].

وأهمية (تاريخ بغداد) متعددة المظاهر والجوانب، وقد أتى عليها وجلّاها: الدكتور يوسف العِش رحمه الله في كتابه «الخطيب البغدادي مؤرِّخ بغداد ومحدِّثها»، ومن بعده بصورة أكثر تفصيلاً وشمولاً، الدكتور أكرم ضياء العُمَري في كتابه «موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد».

(١) انظر: «علم التاريخ عند المسلمين» للمستشرق فرانز روزنثال، ترجمة الدكتور صالح العلي ص ٢٦ ــ ٢٨ و ٢٠٦ وما بعد، و «الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ أهل التوريخ» للإمام السَّخَاوي ص ٣٨٥.

(٢) انظرها إن شئت في كتاب «الإعلان بالتوبيخ» السابق ص ٦١٣ ــ ٦٥٧.

«ولكن لا شك أنَّ الأهمية العظمى لـ (تاريخ بغداد) هي في نطاق الحديث، حيث اختص رجال الحديث بخمسة آلاف ترجمة من مجموع تراجمه وهي (٧٨٣١) ترجمة. وبذلك يظهر أنَّه وُضع لخدمة علم الحديث بالذات، فهو يُعْنَىٰ بالتعريف برجال الحديث وبيان حالهم من الجرح والتعديل، وهو وإن اعتمد على أقوال النُّقَّاد القُدَامىٰ خاصة في تراجم غير المعاصرين له، لكن طريقته في انتخاب الأقوال وعرضها تمكِّن القارىء من الحكم على صاحب الترجمة.

ولا يقتصر دوره على ذلك، فقد اهتم بالترجيح بين الأقوال المتعارضة ومناقشة بعضها ورفضه لها، كما أبدى رأيه في بعض العلماء خاصةً من طبقة شيوخه وأقرانه»[1].

أمّا في جانب رواية الحديث، فإنَّه يكفي لمعرفة مدى أهمية (تاريخ بغداد) باعتباره مصدراً من مصادر الحديث الشريف، أن نعلم أنَّه اشتمل على (أربعة آلاف وثلاثمائة وخمسة وثمانين) حديثاً على ما أحصيته، ساقها الحافظ الخطيب رحمه الله كلّها بأسانيده. وهو عدد يزيد على عدد أحاديث بعض الأصول الستة كـ «سنن التِّرْمِذِيّ»[2] و «سنن ابن ماجه»[3].

هذا من جانب مبلغ اتساع نطاق روايته فيه. أمّا من جانب قيمة هذه الروايات الكثيرة ومنزلتها من حيث القبول والردّ؛ فإنَّه لابد من التقديم بين يدي ذلك بملاحظة لها عظيم أهمية في تجلية ما نحن بصدده، وتكون مَدْخَلاً له.

وهي: أنَّه في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري، قد انقطعت رواية الحديث بالسند تخريجاً من المحدِّث إلى النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم مباشرةً، من دون واسطة كُتُبٍ أو نُسَخٍ أو أجزاء يرويها هذا المحدِّث.

---

(١) «موارد الخطيب البغدادي» ص ٨٩.

(٢) فآخر أرقام أحاديثه على ما في طبعة مصطفى البابي الحلبي هو (٣٩٥٦).

(٣) وآخر أرقام أحاديثه على ما في طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله هو (٤٣٤١).

فنجد مثلاً الحافظ البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، والحافظ ابن عبد البرّ الأندلسي (ت ٤٦٣هـ)، والحافظ الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، يروون أحاديث بأسانيدهم المستقلة يبلغون بها النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم، دون أن تكون هذه الأحاديث مرويةً في كتب الحديث التي قبلهم ــ وخاصة المشهورة منها ــ ، حيث إنهم يتفردون بها.

وقد وقع مثل هذا التفرد بعد ــ وباتساع نِسْبي ــ للحافظ ابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، في كتابه «تاريخ دمشق».

ومن هنا يتبين لنا جانب من جوانب أهمية كتاب (تاريخ بغداد) بوصفه مصدراً من مصادر الحديث الشريف.

بعد ذلك يمكن القول بأَنَّ بيان قيمة أحاديث (تاريخ بغداد) قبولاً ورداً، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع الكتاب، ومنهج صاحبه في روايته لتلك الأحاديث.

وقد تقدَّم آنفاً أنَّ موضوع الكتاب هو: (علم الرجال)، وتحديداً: (تواريخ الرجال المَحَلِّيَّة)، وقد أبان الحافظ الخطيب رحمه الله عن ذلك في مقدِّمة كتابه[1]، حيث يقول:

«وهذه تسمية الخُلَفَاء والأشراف والكُبَراء والقُضَاة والفقهاء والمَحَدِّثين والقُرَّاء والزُّهَّاد والصُّلَحاء والمُتَأَدِّبين والشُّعراء من أهل مدينة السَّلام، الذين وُلِدُوا بها أو بسواها من البُلْدَان ونزلوها، وذِكْرُ من انتقل منهم عنها ومات ببلدة غيرها، ومن كان بالنواحي القريبة منها، ومن قدمها من غير أهلها، وما انتهى إليَّ من معرفة كُنَاهم وأنسابهم، ومشهور مآثرهم وأحسابهم، ومستحسن أخبارهم، ومبلغ أعمارهم، وتاريخ وفاتهم، وبيان حالاتهم، وما حُفِظَ فيهم من الألفاظ عن أسلاف أئمتنا الحفّاظ، مِنْ ثَنَاءٍ ومَدْحٍ، وذَمٍّ وقَدْحٍ، وقبولٍ وطَرْحٍ، وتعديلٍ وجَرْحٍ».

---

(١) (١/٢١٢ ــ ٢١٣).

فالكتاب إذاً ليس من كتب الرواية المتخصصة كـ «المسانيد» و «الصِّحَاح» و «الجوامع» و «السنن» و «المُسْتَدْرَكَات» و «المعاجم» وسواها، والتي كان غرض مصنِّفيها جمع الحديث وروايته وتصنيفه وفق مناهج وضوابط محددة.

ومن ثم فإنّه لا يمكن أن نقارن بين قيمة مرويات كتابٍ في (علم الرجال) تَوَجَّهَ فيه مصنِّفه إلى ما يُتَوَجَّهُ به عادةً في التراجم مادةً وصياغةً، ووردت فيه الأحاديث تبعاً، لإثبات رواية المُتَرْجَمِ له، ووقوع حديثه للمُصَنِّفِ، فهو يرويه من طريقه تحديداً، بغض النظر عن أي اعتبار في أمر قيمة ما يرويه وطبيعته؛ وبين مرويات كتب السُّنَّة المُطَهَّرة التي قَصَدَ منها مصنِّفوها ما تقدَّم، وكان عنصر الانتقاء والتخير وفق ضوابط وضعوها، قائماً في جلّها بوجه أو بآخر.

وقد قدَّمت بذلك حتى نتمكن من أَنْ نُنَزِّلَ كلام بعض العلماء في مرتبة أحاديث الحافظ الخطيب وقيمتها، وجهه الصحيح، لتكون الأحكام مُسَدَّدَةً، والنظرات صائبة إن شاء الله، تتساوق مع واقع الحال لا تتجاوزه.

وممن عرض لقيمة مرويات الخطيب في جملة من كتب الأئمة الآخرين معه، الحافظ السيوطي (ت ٩١١هـ) في مقدِّمة كتابه «الجامع الكبير»[(١)] حيث يقول عند ذكر مصادر كتابه وما رمز لها:

«وللعُقَيْلي في «الضعفاء»: عق، ولابن عدي في «الكامل»: عد، وللخطيب: خط، فإن كان في «تاريخه» أطلقت، وإلاَّ بينته، ولابن عساكر في «تاريخه»: كر. وكل ما عُزي لهؤلاء الأربعة، أو للحَكِيم التِّرْمِذِيّ في «نوادر الأصول»، أو الحاكم في «تاريخه»، أو للدَّيْلَمِيّ في «مسند الفردوس»، فهو ضعيف. فليستغن بالعزو إليها أو إلى بعضها عن بيان ضعفه».

وعرض لها الإمام ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدِّهْلَوي (ت ١١٧٦هـ) في

---

(١) (١/١/ب).

كتابه «حجّة الله البالغة»[1]، حيث يقول عند ذكره لطبقات كتب الحديث:

«والطبقة الرابعة: كتبٌ قصد مصنفوها بعد قرون متطاولة، جمع ما لم يوجد في الطبقتين الأوليين: وكانت في المجاميع والمسانيد المختفية، فنوهوا بأمرها، وكانت على ألسنة من لم يكتب حديثه المحدِّثون، ككثير من الوعَّاظ المتشدِّقين وأهل الأهواء والضعفاء، أو كانت من آثار الصحابة والتابعين، أو من أخبار بني إسرائيل، أو من كلام الحكماء والوعّاظ، خَلَطَهَا الرواة بحديث النبـيّ صلّى الله عليه وسلّم سهواً أو عمداً، أو كانت من محتملات القرآن والحديث الصحيح، فرواها بالمعنى قوم صالحون لا يعرفون غوامض الرواية، فجعلوا المعاني أحاديث مرفوعة، أو كانت معاني مفهومةً من إشارات الكتاب والسُّنَّة، جعلوها أحاديث مستبدَّة ــ أي مستقلّة ــ برأسها عمداً، أو كانت جُمَلاً شتى في أحاديث مختلفةٍ جعلوها حديثاً واحداً بنسق واحد.

ومظنَّة هذه الأحاديث: كتاب «الضعفاء» لابن حِبَّان، و «كامل» ابن عدي، وكتب الخطيب، وأبـي نُعَيْم، والجُوْزَقَانيّ، وابن عساكر، وابن النَّجّار، والدَّيْلَمِيّ. وكاد «مسند الخُوَارِزْمِيّ[2]» أن يكون من هذه الطبقة.

وأصلح هذه الطبقة: ما كان ضعيفاً محتملاً، وأسوؤها ما كان موضوعاً، أو مقلوباً، أو شديد النَّكَارة.

وهذه الطبقة: مادة كتاب «الموضوعات» لابن الجَوْزي».

---

(١) (١/ ١٣٥).

(٢) هو أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد البَرْقاني (ت ٤٢٥هـ)، إمام حافظ ثَبْت فقيه، من أشهر شيوخ الحافظ الخطيب البغدادي. انظر ترجمته والكلام على «مسنده»: «تاريخ بغداد» (٤/ ٣٧٣ ــ ٣٧٦)، و «سِيَر أعلام النبلاء» (١٧/ ٤٦٤ ــ ٤٦٨)، و «تاريخ التراث العربـي» (١/ ١/ ٤٧٤). وفيما قاله الإمام الدِّهْلَوي عن «مسنده» نظر، كما يعلم من كلام الأئمة في وصف «مسنده».

ثم قال: «فالاشتغالُ بجمعها أو الاستنباطُ منها نوع تعمق من المتأخرين. وإنْ شئت الحقَّ فطوائف المبتدعين من الرافضة والمعتزلة وغيرهم يتمكنون بأدنى عنايةٍ أن يُلَخِّصُوا منها شواهد مذاهبهم، فالانتصار بها غير صحيح في معارك العلماء بالحديث والله أعلم».

وقد نَعَىٰ من قبل الإمام ابن تيمية على الحافظ الخطيب وغيره، ذكرهم الأحاديث الموضوعة في «مصنَّفاتهم» مع علمهم بها.

حيث يقول في كتابه: «الردّ على البَكْري»[1]: «وأبو نُعَيْم يروي في «الحِلْيَة» في فضائل الصحابة وفي الزُّهْدِ، أحاديث غرائب يعلم أنها موضوعة، وكذلك الخطيب وابن الجَوْزي وابن عساكر وابن ناصر وأمثالُهم».

والعجيب أن ترى مثل هذه الملاحظة على الحافظ الخطيب مِنْ قِبَلِ الإمام ابن الجَوْزي[2]!!

وهذا الذي ذكره بعض الأئمة بشأن مرويات الخطيب ـ وجلُّها في «تاريخ بغداد» ـ ، يحتاج إلى بيانٍ وتوجيهٍ مرتبطٍ بالملاحظة المتقدِّمة بشأن موضوع الكتاب وغرضه ومنهج صاحبه فيه.

وهذا البيان والتوجيه يتمثل في أمرين اثنين:

الأول:

أنَّ ما ذكره السيوطي من كون مجرد عزو الحديث إلى الحافظ الخطيب، يعني ضعفه، دون حاجة إلى بيان ذلك؛ وما ذكره الدِّهْلَوي من كون كتب الخطيب ـ وأكبرها «تاريخ بغداد» ـ هي مظنة الأحاديث الضعيفة والغريبة والمنكرة

---

(١) ص ١٨ ـ ١٩. والبَكْرِي هو: أبو الحسن عليّ بن يعقوب بن جبريل البَكْري المِصْري الشَّافِعِي المتوفىٰ عام (٧٢٤هـ). انظر ترجمته في «البداية والنهاية» (١٤/ ١١٤ ـ ١١٥).

(٢) انظر كتابه «المُنْتَظَم» (٨/ ٢٦٨).

والموضوعة، وأنَّ أصلح ما فيها، وأمثالها من الكتب التي ذكرها في الطبقة الرابعة، ما كان ضعيفاً محتملاً، وأسوؤها ما كان موضوعاً أو مقلوباً شديد النَّكَارَة. ينبغي أَنْ يُعْلَمَ بأنَّ ذلك إنّما وقع للحافظ الخطيب في الأحاديث التي تفرَّد بروايتها فحسب، ولم يشاركه أحد من الأئمة الذين سبقوه في روايتها، أو هو فيما شاركهم في روايته، ولكنه رواها بأسانيد معلولة، مردها في الأعمِّ الأغلب ــ كما تبين لي من خلال دراسة أحاديث (تاريخ بغداد) ــ هو حرصه على أن تقع هذه الأحاديث من طرق من تَرْجَمَ لهم بغض النظر عمَّا تمثله من قيمة، حيث إنَّ هذا هو مقصوده، دون النظر إلى أي اعتبار آخر.

وقد وجدت أنَّ أكثر هذه الأحاديث التي رواها بأسانيد ضعيفة أو تالفة، قد خَرَّجَهَا غيره من الأئمة بأسانيد صحيحة أو جياد أو ضعيفة ضعفاً محتملاً ــ كما سُيرىٰ في تخريج الزوائد ــ ، وهذا يعني من وجهٍ: وجود ذلك الملحظ الخاص الذي أشرت إليه، خاصةً وأنَّ الحافظ الخطيب ــ كما سيأتي في ترجمته ــ ليس بقليل الرواية ضَيِّقها، ولا هو من غير الراسخين في علم العلل وتمييز صحيح الحديث من سقيمه.

وممَّا يؤكِّد أنَّ ما قاله الأئمة في مرتبة أحاديثه، لا يمكن أن ينسحب في جملته على جملتها، وإنما هو يتجه صوب الصِّنْفَيْن المتقدِّمين من رواياته، أنَّ عدد أحاديث (التاريخ) كما قدَّمت هو (٤٣٨٥) حديثاً، منها (٢١٣٢) حديثاً رواه أصحاب الأصول الستة أو بعضهم، أي ما يعادل نصف عدد أحاديث (التاريخ) تقريباً، وهو عدد بكلِّ مقياس ليس بالهين.

وأنَّ الأحاديث التي تفرَّد بها ــ والتي غالبيتها من الموضوعات والمناكير والضعيفة ضعفاً شديداً ــ ولم أقف على من خرَّجها غيره قبله، قليلة بالنسبة لعدد ما خرَّجه.

وأنت لو نظرت في مجمل الأحاديث الموضوعة والمنكرة وماشاكلها، والتي تفرَّد الحافظ الخطيب رحمه الله في روايتها، أو ممَّا لم يتفرَّد به ولكنه على الصفة

المذكورة، وجدتَ أَنَّ أوديتها مرويات المناقب والمثالب، وهيئات وصفة المطاعم والمشارب والملابس، والرقائق والزهد، والفِتَن والمَلاحِم، وصفة الجنَّة والنَّار، وما شابهها. ونادرة هي أحاديث الأحكام فيها، حيث إنَّ المرتع الخصب لتلك الموضوعات والغرائب هي الأودية التي ذَكَرْتُ.

وهناك ملاحظة أخرى ممَّا يتصل بموضوعنا، أتى عليها العلاَّمة عبد العزيز الدِّهْلَوي رحمه الله، حيث يقول[1] تعليقاً على كلام والده الإمام ولي الدين أحمد، عند ذكره للطبقة الرابعة من كتب الحديث، والتي منها مصنفات الحافظ الخطيب: «وأحاديث هذه الطبقة التي لم يعلم في القرون الأولى اسمها ولا رسمها وتصدّىٰ المتأخرون لروايتها فهي لا تخلو عن أمرين:

إمَّا أنَّ السَّلَفَ تَفَحَّصُوا عنها ولم يجدوا لها أصلاً حتى يشتغلوا بروايتها. أو وجدوا لها أصلاً ولكن صادفوا فيها قَدْحَاً أو عِلَّةً موجبةً لترك روايتها فتركوها».

أقول: أو هي ممَّا وضعه الوضَّاعون أخيراً.

أمّاالأمر الثاني في بيان وتوجيه كلام الأئمة حول مرتبة أحاديث الخطيب:

فهو ما ذكره الإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى، ومن قبله الإمام ابن الجَوْزِيّ، من كون الحافظ الخطيب قد روى أحاديث موضوعة مع علمه بوضعها.

فهذا مع التسليم بصحته، إلاَّ أنَّه ممَّا يرد عليه، أنَّه من المعلوم المقرر: أَنَّ المحدِّث متى أورد الحديث بإسناده فقد برئت ذِمَّتُهُ من عُهْدَتِهِ، والتعويل ساعتئذٍ على النظر في الإسناد، ليعلم صحته من عدمها.

قال الحافظ ابن حَجَر في «لسان الميزان»[2] في ترجمة (الطَّبَرَاني سليمان بن

---

(١) كما في «الحِطَّة في ذكر الصحاح الستة» للعلاَّمة صِدِّيق حسن خان القِنَّوْجِي رحمه الله ص ١٢١.

(٢) (٣/ ٧٥).

أحمد): «وقد عاب عليه إسماعيل بن محمد بن الفضل التَّيْمِيّ جمعه الأحاديث الأفراد مع ما فيها من النَّكَارَة الشديدة والموضوعات وفي بعضها القدح في كثير من القدماء من الصحابة وغيرهم.

وهذا أمر لا يختص به الطَّبَرَاني، فلا معنى لإفراده باللوم، بل أكثر المحدِّثين في الأعصار الماضية من سنة مائتين وهلم جرا إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم برؤوا من عهدته والله أعلم».

وهذا هو الإمام ابن تيمية نفسه رحمه الله تعالى يقول[1] تعليقاً على الحديث الموضوع: «من سرّه أن يوعيه الله حفظ القرآن وحفظ أصناف العلم فليكتب هذا الدعاء. . .» مانصه:

«وقد رواه أبو موسى المَدِيني في «أماليه» وأبو عبد الله المَقْدِسي، على عادة أمثالهم في رواية ما يُرْوَىٰ في الباب سواء كان صحيحاً أو ضعيفاً، كما اعتاده أكثر المتأخرين من المحدِّثين أنهم يروون ما روي في الفضائل ويجعلون العهدة في ذلك على الناقل كما هي عادة المصنِّفين في فضائل الأوقات والأمكنة والأشخاص والعبادات.

كما يرويه أبو الشيخ الأَصْبَهَاني في فضائل الأعمال وغيره، حيث يجمع أحاديث كثيرة لكثرة روايته، وفيها أحاديث كثيرة قوية صحيحة وحسنة، وأحاديث كثيرة ضعيفة موضوعة وواهية.

وكذلك ما يرويه خَيْثَمَة بن سليمان في فضائل الصحابة، وما يرويه أبو نُعَيْم في فضائل الخلفاء. . . وأمثالهم من الشيوخ، وما يرويه أبو بكر الخطيب، وأبو الفضل بن ناصر، وأبو موسى المَدِيني، وأبو القاسم بن عساكر، والحافظ

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠).

عبد الغني، وأمثالهم ممن لهم معرفة بالحديث، فإنّهم كثيراً ما يروون في تصانيفهم، ما روي مطلقاً على عادتهم الجارية، ليعرف ما روي في ذلك الباب، لا ليحتجَّ بكلٍّ ما روى، وقد يتكلّم أحدهم على الحديث ويقول: غريب، ومنكر، وضعيف، وقد لا يتكلّم».

وقد ذكر ابن تيمية كذلك في كتابه «الردّ على البَكْري» ص ٢٠: أنَّ سكوت الحفَّاظ كأبـي نُعَيْم، والخطيب، وابن ناصر، وأبـي موسى، وابن الجَوْزي، وابن عساكر، ونحوهم «عن الإنكار في كثير ممَّا يروونه لا يدلُّ على الصحة عندهم باتفاق أهل الحديث».

أذكر هذا، مع القول بأنهم لو نزَّهوا مصنفاتهم عنها لكان هو الأَوْلَىٰ والأَجْدَىٰ، أو أنَّهم لو شاؤوا روايتها؛ أن يُنَبِّهُوا على وضعها أو نكارتها. وإذا كان في عصرهم كثرة ممن يستطيع التمييز بين الصحيح وغيره، فإنَّ الحال قد اختلف بعد.

ولابد من الإشارة هنا إلى أنَّ الحافظ الخطيب، له إضافات جليلة، وتنبيهات مهمة، أتى بها عقب بعض الأحاديث التي رواها، فأنت تجده إمَّا أنَّه يذكر «الطرق الأخرى التي وردت منها، أو بذكر من تفرّد بها من الرواة، وربما راجع أحد كتب الحديث لمعرفة طرق أخرى ورد منها الحديث، وأحياناً يكشف عن وجود متابعةٍ لحديث قيل إنه تفرّد به. وقد لا يكتفي الخطيب بسرد طرق الحديث بل يبين أيضاً الصواب منها أو أصحها، أو يبين الاختلافات بين هذه الطرق ويميز الطريق المحفوظ منها، أو يتعقب رجال أسانيدها ببيان حالهم من الجرح والتعديل، أو التعريف بهم، أو ذكر جهالتهم أو ينبه على ما يقع في أسانيدها من قلب وأخطاء ويصوبها، ويبين ما في بعضها من تدليس، ويذكر من تفرّد بها من الرواة وهذا كثير جداً، أو تفرد أهل بلد بروايتها.

ويحكم على بعض الأحاديث بالوضع، أو النكارة، أو الغرابة»[1]. وليس له في ذلك كلِّه قاعدة مطردة.

وجِمَاعُ القول في ذلك: أنَّ قيمة ما يرويه الخطيب وغيره من أمثاله، قيمة سنده. ولا يصحُّ التعميم بضعف ووضع ونكَارة ما يروونه بمجرد العزو إليهم، والله سبحانه أعلم.

● ● ●

(١) «موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد» للدكتور أكرم العُمَرِي ص ١١٤ ــ ١١٥. وقد ذكر مواطن أمثلة ما أشار إليه في «تاريخ بغداد».

ترجمة الإمام الحافظ الخطيب البغدادي
رحمه الله تعالى

لن أتوسع في ترجمة الحافظ الخطيب رحمه الله، لأنه قد تُرْجِمَ له ترجمات طوال في مثل: «معجم الأدباء» لياقوت الحَمَوي (٤/ ١٣ ــ ٤٥)، و «سِيَر أعلام النبلاء» للحافظ الذَّهَبِيّ (١٨/ ٢٧٠ ــ ٢٩٧)، و «طبقات الشافعية الكبرى» للإمام السُّبْكِي (٤/ ٢٩ ــ ٣٩)، وغيرها.

كما أنَّه قد دَرَسَ حياته مفصَّلاً من المعاصرين: الدكتور يوسف العش رحمه الله في كتابه «الخطيب البغدادي مؤرِّخ بغداد ومحدِّثها»، والدكتور محمود الطحَّان في كتابه «الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث»، والعلاَّمة عبد الرحمن المُعَلِّمِي اليَمَاني رحمه الله في كتابه «التنكيل لما ورد في تأنيب الكَوْثَرِي من الأباطيل» (١/ ١٣٢ ــ ١٥٤)، والدكتور أكرم ضياء العُمَرِي في كتابه «موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد» ص ١٣ ــ ٩٦. فمن شاء التوسع والاستفاضة فيمكنه أن يعود إليها.

اسمه وكنيته ومولده:

هو أحمد بن عليّ بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، يُكْنَىٰ أبا بكر، واشتهر بالخطيب البغدادي.

وكان أبوه أبو الحسن: إماماً وخطيباً بقرية دَرْزِيجان[1]، وكان له إلمام بالعلم، حافظاً للقرآن الكريم، وهو ممن قرأ على أبـي حفص الكَتَّاني[2]. وكانت وفاته في يوم الأحد للنصف من شوال سنة (٤١٢هـ)[3].

والظاهر أنّ لقب (الخطيب) التحق بوالده بسبب تولِّيه الخَطَابة نحواً من عشرين سنة[4]، ومن ثم انتقل إلى ولده.

ففي ترجمة الحافظ الخطيب البغدادي لأبيه في «تاريخه»[5] يقول: «عليّ بن ثابت بن أحمد بن مهدي، أبو الحسن الخطيب، والدي رضي الله عنه».

وقال السمعاني[6]: «الخطيب: ... هذه النسبة إلى الخَطَابة على المنابر، وفيهم كثرة من العلماء والمحدِّثين، والمشهور منهم أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت...».

وهو عربـي الأصل، فقد نقل الحافظ الخطيب عن أبيه في ترجمته له[7] قوله: «إنَّ أصله من العرب، وإنَّ له عشيرة يركبون الخيول، مسكنهم بالجصاصة من نواحي الفرات».

أمَّا مولد الحافظ أبـي بكر الخطيب فإنَّه كان في يوم الخميس لستٍ بقين من

---

(١) «قرية كبيرة تحت بغداد على دِجْلة بالجانب الغربـي، من عمل نهر المَلِك، قيل إنّها أحد المدن السبعة التي كانت للأكاسرة كان اسمها (درزبندان) وعُرِّبت على (دَرْزِيجان)». «مراصد الاطلاع» (٢/ ٥٢٢).

(٢) «طبقات الشافعية الكبرى» للسُّبْكي (٤/ ٢٩) و «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٥٩).

(٣) «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٥٩).

(٤) المرجع السابق نفس الموضع.

(٥) (١١/ ٣٥٩).

(٦) في «الأنساب» (٥/ ١٥١).

(٧) «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٥٩).

جُمَادَىٰ الآخرة سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة (٣٩٢هـ)[١].

نـشـأتـه:

نشأ رحمه الله في بغداد، وقرأ القراءات بالروايات، وحَضَّهُ والده على السماع وهو صغير، فسمع وله إحدى عشرة سنة، وقرأ الفقه على القاضي أبـي الطيِّب الطبري، وعلّق عنه شيئاً من الخلاف، وطَوَّفَ على العلماء في بغداد وقُرَاهَا يسمع منهم، فسمع من أبـي عمر بن مهدي الفارسي، وأبـي الحسن بن رِزْقُوْيَه، وأبـي سعد المَالِينيّ، وأبـي الفتح بن أبـي الفوارس، وأبـي بكر البَرْقَاني ــ وهو من أشهر شيوخه الذين استفاد منهم والتصق بهم ــ ، وسواهم[٢].

رحلته في طلب العلم:

أدرك أبو بكر الخطيب مبكراً عِظَمَ الرِّحْلَة في طلب العِلْم، وضرورتها في تكوين وتنمية وتمكين وصقل وتكامل طالب العلم، فارتحل أول ما ارتحل إلى البَصْرة وهو ابن عشرين سنة، وكان ذلك سنة (٤١٢هـ)، فسمع «سنن أبـي داود» من القاضي أبـي عمر القاسم بن جعفر الهاشمي، كما سمع من أبـي الحسن عليّ بن الحسن الشاهد، والحسن بن عليّ النَّيْسَابُوري، وسواهم. ولم تطل إقامته بالبَصْرة، فقد عاد إلى بغداد في نفس السنة، حيث بدأ اسمه بالظهور وعلمه بالاشتهار، حتى سمع منه أحد كبار شيوخه وهو أبو القاسم الأَزْهَرِي[٣].

وفي هذه السنة توفي والده رحمه الله كما تقدَّم.

---

(١) «المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» لابن النجَّار ص ١٥٤، و «معجم الأدباء» لياقوت الحَمَوي (٤/ ١٦)، و «المُنْتَظَم» لابن الجَوْزي (٨/ ٢٦٥).

(٢) انظر: «المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» ص ١٥٢ و ١٥٣، و «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢/ ١٣ ــ مخطوط ــ)، و «سِيَر أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٧١ ــ ٢٧٢).

(٣) انظر: «المستفاد» الموضع السابق، و «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١١٣٦)، و «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر ص ٢٧١، و «موارد الخطيب» ص ٣٥ ــ ٣٦.

وبعد أن أقام ببغداد ثلاث سنوات، استشار شيخه أبا بكر البَرْقَاني في رِحْلَةٍ أخرى بعيدة. بيد أنه تحيّر في اختيار الوجهة: أإلى نَيْسَابُور، أم إلى مِصْر. فأخرجه شيخه من حيرته قائلاً:

«إنّك إنْ خرجت إلى مِصْر، إنّما تخرج إلى رجلٍ واحدٍ، إنْ فاتك ضاعت رحلتك، وإنْ خرجت إلى نَيْسَابُور ففيها جماعة، إنْ فاتك واحدٌ أدركت من بقي»[(١)].

فخرج إلى نَيْسَابُور، وكان خروجه لها سنة (٤١٥هـ)، وقد وصلها في نفس العام في شهر رمضان[(٢)].

وقد التقى بجماعة من حُفَّاظ ومحدِّثي (نَيْسَابُور) وغيرها كـ (حَلْوان) و (أسد آباذ) و (هَمَذَان)، وتحمَّل عنهم[(٣)].

والظاهر أنَّ عودته إلى بغداد كانت سنة (٤١٧هـ)[(٤)].

ثم كانت رحلته الثالثة إلى (أَصْبَهَان)، وهي من بُلْدَان المشرق أيضاً، وقد زوّده شيخه البَرْقَاني برسالة ضافيةٍ إلى أبـي نُعَيْم الأصبهاني محدِّث (أَصْبَهَان) يوصيه به خيراً. وقد جاء في الرسالة:

«وقد نفذ إلى ما عندك عمداً متعمداً أخونا أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت أيدّه الله وسلَّمه، ليقتبس من علومك، ويستفيد من حديثك. وهو بحمد الله من له

---

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» (٤/ ٣٠).

(٢) «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٢٩).

(٣) انظر: «سِيَر أعلام النبلاء» (١٨/ ١٧٢ ــ ٢٧٣)، و «الموارد» ص ٣٧ ــ ٣٩.

(٤) «الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث» للدكتور محمود الطحَّان ص ٣٨. وعلَّل ذلك بقوله في الحاشية: «لأنه ذكر في ترجمة الحسن بن أحمد المؤدِّب من «تاريخ بغداد» (٧/ ٢٧٨) أنه كتب عنه سنة (٤١٧هـ) بقرية (بشلا)، وهي ضاحية من ضواحي بغداد تبعد عنها أربعة أميال أو خمسة». وقارن بما ذكره الدكتور العُمَرِي في «الموارد» ص ٤٠.

بهذا الشأن سابقة حسنة، وقدم ثابت، وفهم به حسن، وقد رحل فيه وفي طلبه، وحصل له منه ما لم يحصل لكثير من أمثاله الطالبين له. وسيظهر لك منه عند الاجتماع من ذلك، مع التورع والتحفظ، وصحة التحصيل، ما يحسن لديك موقعه، ويجمل عندك منزلته.

وأنا أرجو إذا صحّت لديك منه هذه الصفة، أن تلين له جانبك، وأن تتوفر له، وتحتمل منه ما عساه يورده من تثقيل في الاستكثار، وزيادة في الاصطبار. فقديماً حمل السلف عن الخلف ما ربما ثقل، وتوفروا على المستحق منهم بالتخصيص والتقديم والتفضيل ما لم ينله الكلّ منهم»[١].

وقد كان في (أصبهان) سنة (٤٢١هـ) في ذي القعدة[٢]، و (٤٢٢هـ) في ربيع الأول[٣].

والتقى هناك بالإمام أبي نُعَيْم الحافظ، وأبي عبد الله الجمَّال، ومحمد بن عبد الله بن شَهْرَيَار، وسواهم[٤].

وقد ذهب الدكتور محمود الطحّان في كتابه «الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث»[٥] إلى أنَّ الحافظ الخطيب لم يرحل بعد عودته إلى بغداد من نَيْسَابور سنة (٤١٧هـ)، حتى كانت رحلته إلى الحجّ سنة (٤٤٤هـ). والأمر على خلافه كما تقدَّم.

عودته إلى بغداد واستقراره فيها:

بعد رحلة (أَصْبَهَان)، مكث الحافظ الخطيب في بغداد ما بين سنتي (٤٢٣ ــ

(١) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢/١٦ ــ مخطوط ــ).

(٢) «تاريخ بغداد» (٢/١٥٩).

(٣) المصدر السابق (٣/٩٤). وانظر «موارد الخطيب» ص ٤٠ ــ ٤١.

(٤) انظر: «موارد الخطيب» الموضع السابق.

(٥) انظر منه ص ٣٨ ــ ٤١.

٤٤٠هـ). والظاهر أنه في هذه الفترة عكف على تأليف كتابه «تاريخ بغداد» وما يحتاجه من تفرغ وانقطاع عن الحياة العامّة بقدر.

ولا تَذْكُرُ المصادر التي ترجمت له عن هذه الفترة إلاَّ النَّزْرَ اليسير. وممَّا ذَكَرَتْهُ: أنّه التقى بـ(إسماعيل بن أحمد الضَّرير الحِيْري النَّيْسَابُوري) عندما ورد بغداد قاصداً مكَّة المكرّمة للحجِّ والمُجَاوَرَة سنة (٤٢٣هـ)، فطلب إليه الخطيب أن يقرأ عليه صحيح الإمام البخاري، وكان إسناده فيه عالياً، فأجابه إلى ذلك، فقرأه عليه جميعه في ثلاثة مجالس، اثنان منها في ليلتين من وقت صلاة المغرب إلى صلاة الفجر، والثالث: من ضحوة النهار إلى المغرب[١].

وممّا ذَكَرَتْهُ أنَّه في عام (٤٢٨هـ) أَمَّ النَّاس في الصَّلاة على القاضي محمد بن أحمد الهاشمي ــ وكان أحد فقهاء الحنابلة المصنِّفين الثقات ــ وكان الجمع وافراً جدًّا[٢].

وهذا يدلُّ على مكانة الحافظ الخطيب ومنزلته في المجتمع في عاصمة الخِلاَفة وهو ابن (٣٦) عاماً.

رحلته إلى الشَّام والحجِّ:

«زار الخطيب دمشق مراراً، وقد سَجَّلَ وجوده فيها سنة (٤٤٠هـ)، ومرَّ بها ثانيةً عند سفره إلى الحجّ سنة (٤٤٤هـ)، حيث ذكر وجوده في برية السماوة قاصداً دمشق في طريقه إلى الحجِّ في شهر رمضان سنة (٤٤٥هـ)»[٣].

قال الإمام السُّبْكي[٤]: «وقَدِمَ دمشق سنة خمس وأربعين حَاجًّاً، فسمع خَلْقَاً كثيراً، وتوجه إلى الحجّ».

---

(١) «تاريخ بغداد» (٦/ ٣١٤). وقد علَّق الحافظ الذَّهَبِيّ على ذلك في «سِيَر أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٨٠) فقال: «هذه والله القراءة التي لم يُسْمَعْ قَطُّ بأسرع منها».

(٢) «تاريخ بغداد» (١/ ٣٥٤).

(٣) «موارد الخطيب البغدادي» ص ٤٣.

(٤) في «طبقات الشافعية الكبرى» (٤/ ٢٩).

وكان في مكّة المكرمة في ذي الحجّة عام (٤٤٥هـ)[١] والتقى في رحلته هذه إلى مكّة بعدد من الشيوخ، منهم: أبو عبد الله محمد بن سلامة القُضَاعي، كما أنَّه سمع «صحيح البخاري» من (كريمة بنت أحمد المَرْوَزِيَّة) في خمسة أيام، وذلك لعلو إسنادها وقِدَمِ سماعها[٢].

قال الحافظ ابن عساكر[٣]: «سمعت أبا عبد الله الحسين بن محمد البَلْخي يحكي عن بعض شيوخه ــ وأظنه أبا الفضل بن خَيْرُون ــ: أنَّ أبا بكر الخطيب كان يذكر أنه لما حَجَّ شرب من ماء زمزم ثلاث شربات، وسأل الله عزّ وجلّ ثلاث حاجات، أخذاً بقول رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «ماءُ زَمْزَمَ لما شُرِبَ له»[٤].

فالحاجة الأولى: أن يحدِّث بـ (تاريخ بغداد) ببغداد.

والثانية: أن يُمْلي الحديث بجامع المنصور.

والثالثة: أن يُدْفَنَ إذا مات عند قبر بِشْر الحَافي.

---

(١) «تاريخ بغداد» (٦/ ١٣٩).

(٢) انظر: «المُنْتَظَم» لابن الجَوْزي (٨/ ٢٦٥)، و «المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» ص ١٥٢، و «الحافظ الخطيب البغدادي» ص ٤٣.

(٣) في «تاريخ دمشق» (٢/ ١٤ ــ ١٥ ــ مخطوط ــ).

(٤) رواه أحمد في «المسند» (٣/ ٣٥٧ و ٣٧٢)، وابن ماجه في المناسك، باب الشرب من زمزم (٢/ ١٠١٨) رقم (٣٠٦٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٤٨)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ١٧٩) و (١٠/ ١٦٦)، عن جابر بن عبد الله مرفوعاً. ورواه مطوَّلاً الحاكم في «المستدرك» (١/ ٤٧٣)، والدَّارَقُطْنِيّ في «سننه» (٢/ ٢٨٩)، عن عبد الله بن عبَّاس مرفوعاً. والحديث صحيح، وقد صحَّحه ابن عُيَيْنَة والحاكم والمُنْذري والدِّمْيَاطي والسُّيُوطي، وحَسَّنه ابن القَيِّم وابن حَجَر، وضعَّفه النووي. انظر: «المتجر الرابح» للحافظ الدِّمْيَاطي ص ٣١٧ ــ ٣١٨، و «زاد المَعَاد» لابن القَيِّم (٤/ ٣٩٢ ــ ٣٩٣)، و «فتح الباري» في كتاب الحج باب ما جاء في زمزم (٣/ ٤٩٣)، و «الترغيب والترهيب» (٢/ ٢١٠ ــ ٢١١)، و «المقاصد الحسنة» للسَّخَاوي ص ٣٥٧ ــ ٣٥٨، و «الدُّرر المنتثرة» للسُّيُوطي ص ١٥٦ رقم (٣٥٧)، و «مصباح الزجاجة» للبُوصيري (٣/ ٢٠٨ ــ ٢٠٩).

فلما عاد إلى بغداد، حدَّث بـ (التاريخ) بها. ووقع إليه جزء من سماع الخليفة القائم بأمر الله، فحمل الجزء ومضى إلى باب حُجْرَةِ الخليفة وسأل أن يُؤْذَنَ له في قراءة الجزء. فقال الخليفة: هذا رجل كبير في الحديث، وليس له إلى السماع مني حاجة، ولعل له حاجة أراد أن يتوصل إليها بذلك، فسلوه ما حاجته؟ فَسُئل، فقال: حاجتي أن يُؤْذَنَ لي أن أُمْلِي بجامع المنصور. فتقدَّم الخليفةُ إلى نقيب النقباء بأن يؤذن له في ذلك. فحضر النقيب، وأَمْلَىٰ الخطيب في جامع المنصور. ولمَّا مات أرادوا دفنه عند قبر بِشْر. ــ يجري في ذلك ما ذكر شيخنا أبو البركات إسماعيل بن أبـي سعد الصوفي المعروف بـ (شيخ الشيوخ) ــ قال: «لمَّا توفي أبو بكر الخطيب الحافظ، أوصىٰ أَنْ يُدْفَنَ إلى جانب بِشْرِ بن الحارث رحمه الله، وكان الموضع الذي بجانب (بِشْر) قد حَفَرَ فيه أبو بكر أحمد بن عليّ الطُّرَيْثِيثيّ قبراً لنفسه، وكان يمضي إلى ذلك الموضع، ويختم فيه القرآن ويدعو. ومضى على ذلك عِدَّة سنين، فلمَّا مات الخطيب سألوه أن يدفنوه فامتنع. وقال: هذا قبر حفرته وختمت فيه عدَّة ختمات، لا أُمَكِّنُ أحداً من الدَّفْنِ فيه، وهذا ممَّا لا يتصور. فانتهى الخبر إلى والدي رحمه الله فقال له: يا شيخ، لو كان بِشْر الحافي في الأحياء ودخلت أنت والخطيب عليه أيكما كان يقعد إلى جانبه أنت أو الخطيب؟ قال: لا بل الخطيب. فقال: كذا ينبغي أن يكون في حالة الممات فإنَّه أحق به منك. فطاب قلبه، ورضي بأن يُدْفَنَ الخطيب في ذلك الموضع فَدُفِنَ فيه».

وكان الحافظ الخطيب رحمه الله على أَتَمِّ الحرص في طريقه إلى الحجِّ أن يعمر وقته بالطاعة والذكر والتلاوة والعلم؛ حيث يروي الحافظ ابن عساكر(١) عن أبـي الفرج الإِسْفَرَايِيني قوله: «كان الشيخ أبو بكر الخطيب معنا في طريق الحجِّ، فكان يختم كل يوم ختمة إلى قرب الغياب قراءةً بترتيل، ثم يجتمع عليه النَّاس وهو راكب يقولون: حَدِّثْنَا، فيحدِّثهم».

---

(١) في «تبيين كذب المفتري» ص ٢٦٨.

ثم قَفَلَ راجعاً إلى بغداد سالكاً طريق الشام، مارًّاً ببيت المقدس وصُور، وكان فيها (٤٤٦هـ)، والتقى فيهما ببعض الشيوخ وتحمَّل عنهم[١].

ثم دخل بغداد ومكث فيها خمس سنوات، أمضاها في التصنيف والإفادة، وصار له قُرْبٌ من رفيقه في الطلب: رئيس الرؤساء الوزير أبـي القاسم عليّ بن الحسن بن المُسْلِمَة، وكان وزيراً للخليفة العبَّاسي: القائم بأمر الله.

وفي عام (٤٤٧هـ) وقعت له حادثة مهمة مع رئيس الرؤساء هذا، أخبرنا عنها ابن الجَوْزي في كتابه «المُنْتَظَم»[٢] فقال: «ورجع ــ يعني الخطيب ــ إلى بغداد، فقرب من أبـي القاسم بن المُسْلِمَة الوزير، وكان قد أظهر بعض اليهود كتاباً، وادَّعى أنَّه كتاب رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم بإسقاط الجِزْيَة عن أهل خَيْبَر، وفيه شهادات الصحابة، وأنَّ خَطَّ عليّ بن أبـي طالب فيه. فعرضه رئيس الرؤساء ابن المُسْلِمَة على أبـي بكر الخطيب، فقال: هذا مُزَوَّرٌ. قيل من أين لك؟ قال: في الكتاب شهادة معاوية بن أبـي سفيان، ومعاوية أسلم يوم الفتح، وخَيْبَر كانت في سنة سبع. وفيه شهادة سعد بن معاذ، وكان قد مات يوم الخندق[٣]، فاستحسن ذلك منه».

وبعد هذه الواقعة، ارتفعت منزلة الحافظ الخطيب كثيراً عند الوزير أبـي القاسم بن المُسْلِمَة، وبلغت ثقته به وبعلمه واطلاعه أن «تقدَّم إلى القُصَّاص والوعَّاظ، ألّا يورد أحد منهم حديثاً عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم حتى

---

(١) انظر «تاريخ بغداد» (١٣/ ٢٢١) و (١١/ ٣٤).

(٢) (٨/ ٢٦٥ ــ ٢٦٦).

(٣) في «السِّيَر» للذَّهَبِـيّ (١٨/ ٢٨٠): «وفيه شهادة سعد بن معاذ، ومات يوم بني قُرَيْظَة قبل خيبر بسنتين». وهو الصواب. لأنّ سعداً أصيب بسهم في أكحله يوم الخَنْدَق وحُمِلَ منها جريحاً، ثم حكَّمه رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم في بني قُرَيْظَة، وبعدها توفي رضي الله عنه. انظر خبر ذلك في ترجمته من «السِّيَر» (١/ ٢٨٢) وما بعد.

يعرضه على أبي بكر الخطيب، فما أمرهم بإيراده أوردوه، وما منعهم منه ألغوه»[1].

وهذا يدلُّ على عظيم ما بلغه الحافظ أبو بكر الخطيب من المنزلة والشهرة والتمكن والوثوق به، كما يدلُّ في الوقت نفسه على اهتمام أُولي الأمر بالحفاظ على الدِّين والسُّنَّةِ نقيين من كل شائبةٍ ودَخِيلٍ.

إلاّ أنَّ الاستقرار وطيب المقام لم يدم لحافظنا أبي بكر، حيث حدثت فتنة (أرسلان البساسيري)، وهو أحد القوّاد الأتراك الذين عظم أمرهم، ولم يكن الخليفة القائم بالله يقطع أمراً دونه، وكان يسعى إلى تقويض الخلافة الإسلامية الشرعية، لِيُحِلَّ مَحَلَّهَا خلافةً باطنيةً فاطميةً بالاتفاق مع صاحب مِصْر الفاطمي. وجرت في هذه الفتنة أحداث ووقائع انتهت بقتل صديقه الوزير ابن المُسْلِمَة وصَلْبه، وبنفي الخليفة وحبسه[2].

فما كان من الحافظ الخطيب رحمه الله في هذه الأجواء الموحشة، والفتنة الدَّاهمة، وتَمَكُّنِ الباطنيين من الحكم، وفتكهم بالنَّاس، إلاَّ أَنْ عزم على الخروج مستتراً إلى الشَّام، حاملاً معه كتبه ومصنفاته. وقد ذكر الخطيب أَنَّه خرج من بغداد يوم النصف من صفر سنة (٤٥١هـ)، وأنّه كان بدمشق في يوم الأضحى من نفس السنة[3].

وطاب له المقام في دمشق، واتخذ المنارة الشرقية للمسجد الأُمَوي مسكناً، وشَرَعَ يُحَدِّثُ فيه بمصنَّفاته ومصنَّفات غيره من مسموعاته، فأفاد رحمه الله واستفاد[4].

---

(١) «معجم الأدباء» (٤/ ١٩).

(٢) انظر خبر هذه الفتنة وتفاصيلها في: «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٩٩ ـ ٤٠٤)، و «البداية والنهاية» لابن كثير (١٢/ ٧٦ ـ ٧٩ و ٨٠ ـ ٨٤).

(٣) «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٠٣) و (١٤/ ٤٤٧).

(٤) انظر: «البداية والنهاية» (١٢/ ١٠٢)، و «الحافظ الخطيب البغدادي» ص ٥٠.

وقد بلغه وهو هناك، انتهاء الفتنة ومقتل البساسيري، وكان ذلك في شهر ذي الحجّة عام (٤٥١هـ)[١].

«وقد استمر الخطيب يحدِّث بدمشق رغم سيطرة الفاطميين عليها، وعدم ارتياحهم من نشاطه العلمي، خاصةً بعد أن بلغهم أنه يحدِّث بكتاب «فضائل الصحابة الأربعة» لأحمد بن حنبل، و «فضائل العبَّاس» لأبـي الحسن بن رِزْقُوْيَه. فقامت السعاية ضده، وكادوا أن يقتلوه لولا أن أجاره الشريف أبو القاسم بن أبـي الجنّ العَلَوي، واحتال في خلاصه، ثم سَهَّلَ له الخروج إلى (صُوْر) في صفر سنة (٤٥٩هـ)... فمكث فيها من سنة (٤٥٩هـ) إلى سنة (٤٦٢هـ)»[٢].

وكان رحمه الله خلال وجوده في صُوْر يزور بيت المَقْدِس ثم يعود إليها[٣].

عودته إلى بغداد ووفاته فيها:

عاد الحافظ الخطيب إلى بغداد بعد غياب امتد أحد عشر عاماً، فخرج من صُوْر متجهاً إلى طرابلس أولاً، ثم إلى حَلَب، ثم إلى الرَّحْبَة، ومنها إلى بغداد. حيث دخلها في ذي الحجة سنة (٤٦٢هـ). وحدَّث بحَلَب وغيرها[٤].

وكان شأنه في طريقه إلى بغداد من تلاوةٍ وذِكْرٍ، كشأنه في طريقه إلى الحجّ، فكان له في كل يوم وليلة ختمة[٥].

وقد مرض الحافظ أبو بكر بعد عودته إلى بغداد في شهر رمضان (٤٦٣هـ)، فأوصىٰ بتفريق ما يملك من مال وثياب على المحدِّثين، فإنَّه لا عَقِبَ له ولا

---

(١) «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٩٢) و «البداية والنهاية» (١٢/ ٨٣ ــ ٨٤).

(٢) «موارد الخطيب البغدادي» ص ٤٤ ــ ٤٥. وانظر خبر خروجه مفصَّلاً في «سِيَر أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٨١ ــ ٢٨٢).

(٣) «السِّيَر» (١٨/ ٢٧٧).

(٤) انظر: المصدر السابق نفس الموطن، و «الحافظ الخطيب البغدادي» ص ٥٢ ــ ٥٣.

(٥) «تذكرة الحُفَّاظ» (٣/ ١١٣٩).

وارث. ووقف كتبه ومصنفاته على المسلمين، وسلَّمها إلى أبي الفضل بن خَيْرون ليُعِيرها لمن يطلبها. وقد احترق بعضها في دار ابنه الفضل بعد أن آلت إليه.

وكانت وفاته رضي الله عنه في ضحى يوم الاثنين سابع ذي الحجّة سنة ثلاث وستين وأربعمائة. وحَمَلَ جنازته الإمام الجليل أبو إسحاق الشِّيرَازي، وحُمِلَ إلى جامع المنصور، وحضر الأماثل والفقهاء والخَلْقُ العظيم، وصلّى عليه أبو الحسين بن المهتدي. وكان بين يدي الجنازة جماعة ينادون: هذا الذي كان يَذُبُّ عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم الكذب، هذا الذي كان يحفظ حديث رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم.

وَدُفِنَ في مقبرة (باب حرب) بجوار الإمام الزاهد العابد بِشْر الحَافي رحمهما المولى تعالى، وخُتِمَ على قبره عدَّة ختمات[1].

ثقافة الحافظ الخطيب وعلومه:

كان شأن أبي بكر الخطيب رحمه الله في تنوع معارفه وشمولها، وسعة اطلاعه، وتوزع اهتماماته، شأن من سبقه ولحقه من أئمة المسلمين.

فكان فقيهاً أصولياً، محدِّثاً ناقداً، قارئاً مجوِّداً، أديباً مؤرِّخاً، شاعراً محسناً. غلب عليه علم الحديث بفنونه المختلفة، فبرز فيه وجَلّىٰ، حتى صار إمام وقته في هذا العلم.

ولإدراك ما ذكرت من شمولية ثقافته واتساعها، يكفي أن أشير إلى ما ذكره مترجموه[2] مِنْ حَمْلِهِ عند خروجه من بغداد إلى دمشق سنة (٤٥١هـ): (٤٧٤)

---

(١) انظر: «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢/ ١٧ ـ ١٨ مخطوط)، و «المُنْتَظَم» لابن الجَوْزي (٨/ ٢٦٩)، و «المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» ص ٥٦، و «تبيين كذب المفتري» ص ٢٦٩ ـ ٢٧٠، و «سِيَر أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٨٥ ـ ٢٨٧).

(٢) انظر: «الخطيب البغدادي مؤرِّخ بغداد ومحدِّثها» للدكتور يوسف العش ص ٧٧ و ١٤٤ ـ ١٤٥، و «موارد الخطيب البغدادي» ص ٥٠ ـ ٥١، و «المُنْتَظَم» (٨/ ٢٦٧) وقد ذكر بعض =

كتاباً، تتناول أهم العلوم الإسلامية من علوم القرآن، والفقه، والحديث، والتاريخ، والرجال، والأدب، وعلوم اللغة العربية.

فضلاً عن كونه قد صنَّف في أكثر تلك العلوم مصنَّفات احتلت مكاناً عظيماً بين مثيلاتها، بل إنّه كان رائداً في بعضها.

عقيدته ومذهبه:

كان الإمام أبو بكر الخطيب رحمه الله على مذهب أهل السُّنَّة والجماعة في الأصول[1]، وعلى مذهب الإمام الشَّافِعِي في الفروع.

وذكر البعض أنَّه كان حَنْبَلِي المذهب ثم تحوَّل عنه إلى مذهب الإمام الشَّافعي رضي الله عنهم أجمعين؛ ولم يرتض بعض المصنِّفين ما ذُكِرَ من أمر تحوله، وأنَّه تفقَّه على مذهب الشَّافِعية منذ نشأته، وبقي عليه[2].

صفاته ومناقبه:

قال الإمام السَّمْعَاني فيما نقله عنه ياقوت الحَمَوي[3]: «اكتسى به هذا الشأن غضارةً وبهجةً ونضارةً، وكان مهيباً وقوراً، نبيلاً خطيراً، وثقةً صدوقاً، مُتَحَرِّيَاً، حُجَّةً فيما يصنِّفُهُ ويقولُهُ، وينقُلُهُ ويجمَعُهُ.

حَسَنَ النَّقْلِ والخَطِّ، كثير الشَّكْلِ والضَّبْطِ، قارئاً للحديث فَصيحاً، وكان في

= أشعاره، وانظر بعضاً منها في «تاريخ دمشق» (٢/١٦ ـ ١٧) ـ مخطوط ـ، و «معجم الأدباء» (٤/ ٣٦ ـ ٤١).

(١) انظر: «مختصر العلّو للعلي الغفَّار» ص ٢٧٢، و «تذكرة الحفَّاظ» (٣/ ١١٤٢ ـ ١١٤٣)، و «التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل» للعلاّمة اليَمَاني (١/ ١٣٢ ـ ١٣٣)، و «طبقات الشافعية الكبرى» (٤/ ٣٢ ـ ٣٣).

(٢) انظر: «سِيَر أعلام النبلاء» للذَّهَبِيّ (١٨/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥)، و «التنكيل» (١/ ١٣٤)، و «الخطيب البغدادي» للعش ص ٢١٩، و «الحافظ الخطيب» للطحّان ص ٥٩ ـ ٦٠.

(٣) في «معجم الأدباء» (٤/ ٣٠).

درجة الكمال والرُّتْبَةِ العُلْيَا خَلْقَاً وخُلُقَاً، وهيئةً ومنظراً، انتهى إليه معرفة علم الحديث وحِفْظِهِ، وخُتِمَ به الحُفَّاظُ».

وكان رحمه الله من أهل التعبد وكثرة التلاوة للقرآن الكريم، وقد مَرَّ قبل خبر ختمه للقرآن ترتيلاً في كُلِّ يوم خلال رحلته إلى الحجِّ، وخلال عودته من دمشق إلى بغداد.

كما أنه كان سخي اليد عفيفها، منفقاً على طلبة العلم، محبَّاً لهم، متفقداً لأحوالهم، صاحب مروءة ظاهرة.

قال الإمام السُّبْكِي[1]: «وكانت للخطيب ثروة ظاهرة، وصدقات على طُلَّاب العلم دارَّة، يهبُ الذهب الكثير للطلبة».

وقال الإمام الخطيب التِّبْرِيزي[2]: «كنت أقرأ على الخطيب بحلقته بجامع دمشق كتب الأدب المسموعة له، وكنت أسكن منارة الجامع، فصعد إليَّ وقال: أحببت أن أزورك. فتحدثنا ساعة، ثم أخرج ورقة وقال: الهدية مستحبة، اشتر بهذه أقلاماً، وقام، فإذا خمسة دنانير.

ثم صَعِدَ نَوْبَةً أخرى ووضع نحواً من ذلك. وكان إذا قرأ الحديث يُسْمَعُ صوته في آخر الجامع، كان يقرأ مُعْرَبَاً فصيحاً».

أمَّـا عِفَّتـه:

فقد ذكر السَّمْعَاني[3] عن الفضل بن عمر النَّسَوي: «كنت بجامع (صُوْر) عند أبـي بكر الخطيب، فدخل عَلَوِيٌّ وفي كُمِّه دنانير، فقال: هذا الذهب تصرفُهُ في مُهِمَّاتك. فقطَّب في وجهه، وقال: لا حاجة لي فيه، فقال: كأنك تستقلُّهُ، وأرسله من كُمِّه على سَجَّادَةِ الخطيب. وقال: هذه ثلاث مئة دينار.

فقام الخطيب خجلاً مُحْمَرَّاً وجهه. وأخذ سَجَّادَتَهُ، ورمى الدنانير، وراح.

---

(١) في «طبقاته» (٤/ ٣٤).

(٢) كما نقله عنه الذَّهَبِـيّ في «تذكرة الحفَّاظ» (٣/ ١١٣٨). وانظر خبراً آخر يدل على محبته لطلبة العلم وإنفاقه عليهم: «السِّيَر» (١٨/ ٢٨٥ ــ ٢٨٦).

(٣) كما في «سِيَر أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٧٧ ــ ٢٧٨).

فما أنى عِزَّه. وذُلَّ العَلَوِيُّ وهو يلتقط الدنانير من شقوق الحصير».

وأمّا حِفْظُهُ لوقته:

فإنَّ ابن الجَوْزي يقول[1]: «كان حريصاً على علم الحديث، وكان يمشي في الطريق وفي يده جزء يطالعه».

وقد سبق كيف أنه رحمه الله كان حريصاً على وقته حتى في طريق سفره، فكان يقضيه بين تلاوة وتحديث.

كما كان رحمه الله ورعاً متحفظاً متواضعاً:

وقد تقدَّم أنَّ شيخه البَرْقَاني عندما زوَّده بكتاب توصية إلى أبي نُعَيْم الأَصْبَهاني عند رحلته إليه، قد ذكره فيه بالورع والتحفظ وحسن التحصيل.

أمَّا تواضعه فقد ذكر الحافظ الذَّهَبِيّ[2] عن سعيد المؤدِّب قوله: «قلت للخطيب عند لقائي له: أنت الحافظ أبو بكر؟ فقال: أنا أحمد بن عليّ الخطيب، انتهى الحفظ إلى الدَّارَقُطْنِيّ».

وقال الذَّهَبِيُّ[3]: «بل نزل إلى أن روىٰ عن تلامذته كنصر المَقْدِسي، وابن مَاكُولا، والحُمَيْدي، وهذا شأن كُلِّ حافظ يروي عن الكبار والصغار».

شيوخه وتلامذته[4]:

تقدَّم معنا أَنَّ الحافظ الخطيب رحمه الله كان أول سماعه ولمَّا يتجاوز من

---

(١) في «المُنْتَظَم» (٨/ ٢٦٧).

(٢) في «تذكرة الحُفَّاظ» (٣/ ١١٤١).

(٣) في «السِّيَر» (١٨/ ٢٧٢).

(٤) انظر: «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢/ ١٣) ـ مخطوط ـ، و «السِّيَر» (١٨/ ٢٧١ ـ ٢٧٤)، و «موارد الخطيب» ص ٤٣٢ ـ ٤٩٣، و «الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث» ص ٦٨ ـ ١٠٢.

العمر إحدى عشرة سنة، وأنّه قد طوّف على الشيوخ في بغداد وما التحق بها، كما أنه ارتحل في سِنٍّ مُبَكِّرَةٍ إلى البَصْرة، ثم إلى بلاد المشرق، ودخل فيها مدناً كبيرة: كـ (نَيْسَابُور) و (أَصْبَهَان) و (الدِّينَور) و (هَمَذَان) وغيرها، والتقى فيها بعدد كبير من أئمتها ومحدِّثيها، كما أنَّه رحل إلى دمشق، والحَرَمَيْن، والقُدْس، وصُور، وغيرها. وفي كلِّ بلد كان ينزل بها يحمل عن علمائها ويروي عنهم، فتحصّل له من الشيوخ كثرة كاثرة لا تتحصل إلاَّ لأمثاله مِنَ المُبَكِّرِينَ في الطلب، المجدِّين في التحصيل، الرُّحْلَةِ من المحدِّثين.

ولذا قال الإمام السَّمْعَاني[1]: «وشيوخه أكثر من أن يذكروا، وأدركت من أصحابه قريباً من خمسة عشر نَفْسَاً».

ومن أشهر شيوخه:

١ ــ أبو الحسن ابن رِزْقُوْيَه محمد بن أحمد (ت ٤١٢هـ).

٢ ــ أبو الحسن القَطَّان الأَزْرَق محمد بن الحسين (ت ٤١٥هـ).

٣ ــ أبو بكر أحمد بن محمد البَرْقَاني (ت ٤٢٥هـ).

٤ ــ أبو نُعَيْم الأَصْبَهَاني أحمد بن عبد الله (ت ٤٣٠هـ).

٥ ــ ابن دُومَا النِّعَالي الحسن بن الحسين (ت ٤٣١هـ).

٦ ــ أبو عبد الله الحسين بن علي الصَّيْمَري القاضي (ت ٤٣٦هـ).

٧ ــ أبو الفرج الطَّنَاجِيري الحسين بن عليّ (ت ٤٣٩هـ).

٨ ــ أبو الحسن العَتِيقي أحمد بن محمد (ت ٤٤١هـ).

٩ ــ أبو عبد الله محمد بن علي الصُّوري (ت ٤٤١هـ).

١٠ ــ أبو الطيِّب طاهر بن عبد الله الطَّبَري القاضي (ت ٤٥٠هـ).

أمَّا تلامذته: فهم كثيرون كذلك.

قال الحافظ الذَّهَبِـيّ[2] بعد أن ذكر بعض تلامذته: «وعددٌ يطولُ ذكرهم».

---

(١) في «الأنساب» (٥/ ١٥١).

(٢) في «السِّيَر» (١٨/ ٢٧٤).

فهو دَارَقُطْنِـيُّ عصره حفظاً ونقداً، واسع الرحلة، كثير الشيوخ من الأئمة، مكثر التصنيف، متنوع العلوم والمعارف متقنها، مشهور الاسم، عظيم المنزلة والجاه، وهذا كلّه ممّا يُرَغِّب في القدوم عليه، والرِّحلة له، والسماع منه.

ولإدراك كثرة تلامذته يكفي ذكر ما قاله السُّبْكي[1]: «حدَّث الحافظ أبو القاسم ابن عساكر عن أربعة وعشرين شيخاً، حدَّثوه عن الخطيب»[2].

ومن أبرز تلامذته:

١ ــ أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الكَتَّاني (ت ٤٦٦هـ)، وهو ممن رَوَىٰ عنهم الخطيب ورووا عنه.

٢ ــ أبو نصر ابن مَاكُولا عليّ بن هِبة الله (ت ٤٧٥هـ).

٣ ــ أبو الفضل ابن خَيْرون أحمد بن الحسن (ت ٤٨٨هـ).

٤ ــ أبو عبد الله الحُمَيْدي محمد بن فَتُّوح الأندلسي (ت ٤٨٨هـ).

٥ ــ أبو الفتح المَقْدِسي نصر بن إبراهيم (ت ٤٩٠هـ).

٦ ــ أبو الحسين ابن الطُّيوري مبارك بن عبد الجبار (ت ٥٠٠هـ).

٧ ــ أبو زكريا الخطيب التِّبْرِيزي يحيـى بن عليّ (ت ٥٠٢هـ).

٨ ــ أبو نصر السَّاجي المؤْتَمَن بن أحمد (ت ٥٠٧هـ).

٩ ــ أبو محمد ابن الأَكْفَاني هِبَة الله بن أحمد (ت ٥٢٤هـ).

١٠ ــ أبو القاسم الوَاسِطي الشُّرُوطي هِبَة الله بن عبد الله (ت ٥٢٨هـ).

توثيقه ومكانته وثناء الأئمة عليه:

من المعلوم أنَّ المرء وبالأخص إذا كان معروفاً مشهوراً مُبَرِّزاً، لا يخلو من

---

(١) في «طبقاته» (٤/ ٣٠).

(٢) انظر أسماءهم في كتابه «تاريخ دمشق» (٢/ ١٣ ــ مخطوط ــ) في أول ترجمته للخطيب، وكان سماعه من بعضهم في دمشق، ومن البعض الآخر في بغداد، كما سمع من أحدهم في مَرْو.

حاسدين له أو طاعنين عليه، فَيُرْمَىٰ بما يُرْمَىٰ به تشنيعاً وحَسَدَاً وتشهيراً، أو يُضَخَّم خطؤه إذا ما أخطأ كما يكون من بني الإنسان، حتى يُرىٰ كأعظم ما يكون.

ولم يسلم حافظنا أبو بكر الخطيب رحمه الله من ذلك، فرماه خصومه مرَّةً بالعصبية الشديدة لمذهبه والحطّ من بعض أئمة المذاهب الأخرىٰ وخاصة من الإمام أبـي حَنِيفة النُّعْمَان رحمه الله؛ وأخرى بأنَّ أكثر كتبه ــ سوى التاريخ ــ مستفاد من كتب شيخه الصُّوري، إلى غير ذلك ممَّا أتى على دراسته وتفنيده وردّه بعض مترجميه[1]، ممّا لا تتسع له هذه الترجمة الموجزة، فينظر في المصادر المشار إليها في الحاشية.

والحافظ الخطيب رحمه الله قد وثّقه معاصروه ومن أتىٰ بعدهم وأشادوا ــ كما يلحظ القارىء لكلامهم بأمور عدة ــ : بإمامته وسعة علمه وتنوع معارفه، بحفظه المقترن بالضبط ومعرفة العلل والصحيح من السقيم، بكثرة مصنفاته المحررة المجودة، إلى غير تلك الخِلال.

ومن أقوال الأئمة فيه:

قول الإمام الحافظ أبـي نصر عليّ بن هِبَة الله المعروف بابن مَاكُولا[2] (ت ٤٧٥هـ): «كان أحد الأعيان ممن شاهدناه: معرفةً وإتقاناً، وحفظاً وضبطاً لحديث رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، وتفنناً في علله وأسانيده، وخبرةً برواته وناقليه، وعِلْمَاً بصحيحه وغريبه وفَرْدِهِ ومنكره وسَقِيمه ومطروحه. ولم يكن للبغداديين بعد أبـي الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطْنِيّ من يجري مجراه، ولا قام بعده

(١) انظر: «سِيَر أعلام النبلاء» (١٨/٢٨٣)، و«التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل» للعلاّمة اليَمَاني (١/١٣٢ ــ ١٥٠)، و«الخطيب البغدادي مؤرِّخ بغداد ومحدِّثها» للدكتور العش ص (٦٤ ــ ٧٣)، و«الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث» للدكتور الطحَّان ص ١٠٥ ــ ١٠٨ و٣٠٣ وما بعد، و«موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد» للدكتور العُمَرِي ص ٤٩ ــ ٥٠.

(٢) رواه عنه الحافظ ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» ص ٢٦٨.

منهم بهذا الشأن سواه. وقد استفدنا كثيراً من هذا اليسير الذي نحسنه به وعنه، وتعلّمنا شطراً من هذا القليل الذي نعرفه بتنبيهه ومنه، فجزاهُ الله تعالى عنّا الخير، ولقّاه الحُسنىٰ ولجميع مشايخنا وأئمتنا ولجميع المسلمين».

وقال الإمام أبو إسحاق الشِّيرازي إبراهيم بن عليّ[1] (ت ٤٧٦هـ):

«أبو بكر الخطيب يشبَّه بالدَّارَقُطْنِيّ ونظرائه في معرفة الحديث وحفظه».

وقال الإمام أبو محمد هِبة الله بن أحمد المعروف بابن الأَكْفَاني[2] (ت ٥٢٤هـ):

«كان مكثراً من الحديث، عانياً بجمعه، ثقةً حافظاً متقناً متيقظاً متحمداً مصنِّفاً رحمه الله ورضي عنه».

وقال الإمام أبو سعد عبد الكريم بن محمد السَّمْعَاني[3] (ت ٥٦٢هـ):

«كان إمام عصره بلا مدافعة، وحافظ وقته بلا منازعة، صنَّف قريباً من مائة مصنَّف صارت عمدة لأصحاب الحديث».

ويقول عنه أيضاً[4]: «والخطيب في درجة القدماء من الحفَّاظ والأئمة الكبار، كيحيى بن مَعِين، وعليّ بن المَدِيني، وأحمد بن أبي خَيْثَمة، وطبقتِهِم».

كما تقدَّم عنه قوله[5]: «كان ثقةً صدوقاً مُتَحَرِّيَاً حُجَّةً فيما يصنِّفه ويقوله وينقله ويجمعه».

---

(١) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢/١٦) ــ مخطوط ــ . وفي «المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» ص ١٥٦، نقل عن أبي إسحاق الشِّيرازي قوله: «هو دارقُطْنِيُّ عهدنا».

(٢) «تبيين كذب المفتري» ص ٢٧١.

(٣) في «الأنساب» (٥/١٥١).

(٤) كما في «معجم الأدباء» (٤/٣٠).

(٥) المصدر السابق نفس الموضع.

وقال الإمام ابن عساكر الدِّمَشْقِي عليّ بن الحسن[1] (ت ٥٧١هـ):

«أحد الأئمة المشهورين، والمصنِّفين المكثرين، والحفَّاظ المُبَرِّزين، ومن خُتِمَ به ديوان المحدِّثين».

وقال الإمام أبو بكر بن نُقْطَة الحَنْبَلي محمد بن عبد الغني[2] (ت ٦٢٩هـ):

«وله مصنَّفات في علوم الحديث لم يُسْبَق إلى مثلها. ولا شُبْهةَ عند كل لَبِيب أنَّ المتأخِّرينَ من أصحاب الحديث عِيَالٌ على أبـي بكر الخطيب».

وقال الإمام مُحِبُّ الدِّين بن النَّجَّار[3] (ت ٦٤٣هـ):

«إمام هذه الصَّنْعة، ومن انتهت إليه الرئاسة في الحفظ والإتقان، والقيام بعلوم الحديث».

وقال الإمام الذَّهَبِـيّ شمس الدين محمد بن أحمد[4] (ت ٧٤٨هـ):

«الإمام الأوحد، العلاّمة المُفتي، الحافظ الناقد، محدِّث الوقت... صاحب التصانيف وخاتمة الحفَّاظ... كتب الكثير، وتقدَّم في هذا الشأن، وبَذَّ الأقران، وجمع وصنَّف، وصَحَّحَ وعَلَّلَ، وجرَّح وعدَّل، وأرَّخ وأوضح، وصار أحفظ أهل عصره على الإطلاق».

وقال الإمام السُّبْكي تاج الدين عبد الوهاب[5] (ت ٧٧١هـ):

«الحافظ الكبير، أحد أعلام الحفَّاظ ومهرة الحديث، وصاحب التصانيف المنتشرة».

---

(١) في «تاريخ دمشق» (٢/١٣) ـ مخطوط ـ.

(٢) في كتابه «تكملة الإكمال» (١/١٠٣). وقد ورد قول أبـي بكر بن نُقْطَة هذا عند الحافظ ابن حَجَر في «نزهة النظر شرح نخبة الفِكَر» ص ١٦ بلفظ «كلُّ من أنصف عَلِمَ أنَّ المحدِّثينَ بعد الخطيب عِيَالٌ على كُتُبِهِ».

(٣) في «المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» ص ١٥٢.

(٤) في «سِيَر أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٧٠ ـ ٢٧١).

(٥) في «طبقات الشافعية الكبرى» (٤/ ٢٩).

مصـنـفـاتـه:

كـان الحـافـظ الخطيـب رحمـه الله مـن المصنِّفيـن المكثـريـن، والمجلِّيـن المبدعين، فانتشرت مصنفاته، وسمعها منه خلائق، وأكبَّ عليها أهل العلم وطلابه بالدَّرْس والاستفادة والرواية.

صنَّف قريباً من مائة مصنَّفٍ صارت عمدةً لأصحاب الحديث كما قال السَّمْعَاني[1].

وقد أحصى الدكتور يوسف العش رحمه الله مصنَّفاته فبلغت (تسعة وسبعين) مصنَّفاً، ذكرها في كتابه «الخطيب البغدادي مؤرِّخ بغداد ومحدِّثها»[2]، وقام بترتيبها على حروف المعجم، وعيّن أماكن وجودها في المكتبات العالمية مما عرف، مع إشارة إلى ما طُبِعَ منها.

ويقول الدكتور أكرم العُمَري[3] في تحديد موضوعات مصنَّفاته وعدد كل منها، ومقدار ما وقف عليه:

«وقد شملت مصنَّفاته الميادين التي أولاها اهتمامه وجمع مصنَّفاتها، وهي: الحديث وعلومه، والتاريخ وعلم الرجال، والفقه وأصوله، والرقائق، والأدب. ويبلغ مجموع مصنَّفاته (ستة وثمانين) مصنَّفاً.

منها (سبعة وثلاثون) مصنَّفاً في الحديث وعلومه ــ سوى علم الرجال ــ.

و (٢٥) مصنَّفاً في الفقه وأصوله.

و (٣) مصنَّفات في الرقائق.

و (مصنَّفان) في العقائد.

و (٣) مصنَّفات في الأدب.

---

(١) في «الأنساب» (١٥/ ١٥١).

(٢) ص ١٢٠ ــ ١٣٤.

(٣) في كتابه «موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد» ص ٥٥.

و (مصنَّفان) أحدهما مجهول الموضوع، والآخر قد لا تصح نسبته إليه، وهو في الرقائق.

وقد ألف الخطيب (٥٦) مصنَّفاً قبل سنة (٤٥٣هـ)، حيث أحصاها المالكي في فهرست خاص».

ثم ذكرها جميعاً مع التعريف بها، وما عَلِمَ من أماكن وجودها.

وفي هذه الترجمة الموجزة سأقتصر على ذكر ما طبع من مصنَّفاته:

١ ــ «تاريخ بغداد، أو مدينة السَّلَام». وقد طبع في مطبعة السعادة في مصر عام (١٣٤٩هـ = ١٩٣١م) في أربعة عشر مجلداً.

٢ ــ «الكفاية في علم الرِّواية». وقد طبع في الهند أولاً عام (١٣٥٧هـ)، ثم طبع في مِصْرَ في مطبعة السعادة عام (١٩٧٢م) بعناية الأستاذين عبد الحليم محمد عبد الحليم، وعبد الرحمن حسن محمود.

٣ ــ «السَّابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد». نشرته دار طيبة في الرياض عام (١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م) بتحقيق ودراسة الأستاذ محمد بن مطر الزهراني.

٤ ــ «الرِّحْلَةُ في طلب الحديث». وقد طُبِعَ أولاً في القاهرة عام (١٣٨٩هـ) ضمن مجموعة رسائل بعناية الشيخ صبحي السامرائي. ثم قام الدكتور نور الدين عِتْر بتحقيقه ودراسته ونشره في دمشق عام (١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م).

٥ ــ «تقييد العِلْم». طبع بتحقيق الدكتور يوسف العش رحمه الله، ونشره المعهد الفرنسي بدمشق عام (١٩٤٩م).

٦ ــ «الأسماء المُبْهَمَة في الأنباء المُحْكَمَة». طبع في مطبعة المدني في مصر عام (١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م) بتحقيق الدكتور عز الدين علي السيد. وهو من منشورات مكتبة الخانجي.

٧ ــ «الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع». طبع أولاً بتحقيق الدكتور محمد رأفت سعيد، ونشرته مكتبة الفلاح بالكويت عام (١٤٠١هـ = ١٩٨١م). ثم طبع ثانية بتحقيق الدكتور محمود الطحَّان، ونشرته مكتبة المعارف في الرياض عام (١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م). ثم طبع ثالثة بتحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، ونشرته مؤسسة الرسالة في بيروت عام (١٤١٢هـ = ١٩٩١م). وكان أستاذنا الخطيب قد أطلعني عليه مُحَقَّقاً عنده منذ أكثر من عشرين عاماً.

٨ ــ «المُوَضِّحُ لأوهام الجَمْعِ والتَّفْرِيق» طبع في حيدر آباد الدكن بالهند عام (١٣٧٨هـ = ١٩٥٩م) بتحقيق الشيخ عبد الرحمن المُعَلِّمي اليَمَاني رحمه الله تعالى.

٩ ــ «تلخيص المُتَشَابِهِ في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التَّصحيف والوهم». طبع في دار طلاس في دمشق عام (١٩٨٥م) في مجلَّدين كبيرين، بتحقيق الأستاذة سُكَيْنة الشِّهَابـي.

١٠ ــ «النصيحة لأهل الحديث». وقد طبعت طبعات عدة، هي و (مختصرها)، وآخر طبعاتها الجيدة عام (١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م) بتحقيق الأستاذ عبد الكريم أحمد الوريكات، وهي من منشورات مكتبة المنار في الأردن.

١١ ــ «الفقيه والمُتَفَقِّه». طبع بمطابع القصيم بالرياض عام (١٣٨٩هـ) بعناية الشيخ إسماعيل الأنصاري.

١٢ ــ «اقتضاء العِلْم العمل». طبع في دمشق عام (١٣٨٥هـ) بتحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

١٣ ــ «البخلاء». وقد طبع في مطبعة العاني ببغداد سنة (١٩٦٤م) بتحقيق الأساتذة: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي وأحمد ناجي القيسي.

١٤ ــ «التَّطْفِيل وحكاية الطُّفَيْلِيين وأخبارهم ونوادر كلامهم وأشعارهم». وقد نشره الأستاذ حسام الدين القدسي رحمه الله في دمشق عام (١٣٤٦هـ)، وقد

طبع في مطبعة التوفيق. كما طُبع بعناية كاظم المظفَّر في المطبعة الحيدرية بالنجف عام (١٩١٦م). ثم حققه تحقيقاً علمياً الدكتور عبد الله عسيلان، ونشرته دار المدني في جُدَّة عام (١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م).

١٥ ــ «الإجازة للمعدوم والمجهول». وهي رسالة صغيرة، طبعت مع عدة رسائل بعناية الشيخ صبحي السامرائي في مطابع المجد بالقاهرة عام (١٣٨٩هـ).

● ● ●

الباب الثالث

زوائد الحافظ الخطيب البغدادي
في (تاريخ بغداد)
وتخريجها

١ ــ أخبرنا أبو بكر محمد بن عمر بن بُكَيْر المِصْريّ قال: حَدَّثني أحمد بن محمد بن إبراهيم الأَنْبَاري قال: نبأنا أبو عمر محمد بن أحمد الحَلِيْمي[1] قال: نبأنا آدم بن أبـي إياس، عن ابن أبـي ذِئْب، عن معن بن الوليد، عن خالد بن مَعْدَان،

عن معاذ بن جَبَل قال: قال النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: «**اللَّهُمَّ بارك لنا في صَاعِنَا ومُدِّنَا، وفي شَامِنَا، وفي يَمَنِنَا، وفي حِجَازِنَا**». قال: فقام إليه رجل فقال: يا رسول الله وفي عِرَاقِنَا؟ فأمسك النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم، فلما كان في اليوم الثاني قال مثل ذلك، فقام إليه الرجل فقال: يا رسول الله وفي عِرَاقِنَا؟ فأمسك النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم، فلمَّا كان في اليوم الثالث قام إليه الرجل فقال: يا رسول الله وفي عِرَاقِنَا؟ فأمسك النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم، فولّى الرجل وهو يبكي، فدعاه النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم فقال: «**أَمِنَ العراقِ أَنْتَ**»؟ قال: نعم. قال: «**إنّ أبـي إبراهيم عليه السلام هَمَّ أن يدعو عليهم فأوحى الله تعالى إليه لا تفعل، فإنِّي جعلتُ خزائنَ عِلْمِي فيهم، وأسكنتُ الرَّحْمَةَ قلوبهم**».

(١/ ٢٤ ــ ٢٥) في «ذكر تعريب اسم العراق ومعناه...».

مرتبـة الحديـث:

مـوضـوع.

وقد صَحَّ قوله صلَّى الله عليه وسلَّم: «اللَّهُمَّ بارك لنا في صَاعِنَا ومُدِّنَا وفي شَامِنَا وفي يَمَنِنَا» من وجوهٍ أُخْرَىٰ.

---

(١) ضبطه مصحح «تاريخ بغداد» بضم الحاء وفتح اللام، وهو خطأ. والتصويب من «الأنساب» (٤/ ١٩٧).

ففي إسناده: (محمد بن أحمد الحَلِيْمي أبو عمر) وقد ترجم له في:

١ ــ «الإكمال» لابن مَاكُولا (٣/ ٨٠) وقال: «محمد ولد حَلِيمة ظِئْر النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم، كان بالأنبار، روىٰ عن آدم بن أبـي إياس أربعة أحاديث منكرة، روى عنه أبو عبد الله أحمد بن محمد بن إبراهيم بن موسى الأنباري، الحَمْلُ فيها على الحَلِيْمي».

٢ ــ «الأنساب» (٤/ ١٩٧) وقال: «حدَّث عن آدم بن أبـي إياس أربعة أحاديث مناكير بإسناد واحد، والحَمْلُ عليه فيها لا على الراوي لها عنه».

٣ ــ «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٦٥) وقال: «روىٰ عن آدم بن أبـي إياس أحاديث منكرة، بل باطلة».

٤ ــ «لسان الميزان» (٥/ ٥٩) وفيه عن ابن عساكر: «منكر الحديث».

وفي «الجامع الكبير» للسيوطي (١/ ٢١٨) نقلاً عن ابن عساكر: «منكر الحديث مُقِلٌّ».

كما أنَّ في إسناده (أحمد بن محمد بن إبراهيم الحَمْزِي الأَنْبَاري المُقْرِىء أبو عبد الله) وقد ترجم له الخطيب في «تاريخه» (٤/ ٣٨٦ ــ ٣٨٧)، وفيه عن محمد بن العبّاس بن الفُرَات: «لم يكن في الرواية بذاك، كتبت عنه وكانت معه كتب طرية غير أصول، وكان مكفوفاً، وأرجو أن لا يكون ممَّن يُتَّهَمُ بالكذب». وقال محمد بن أبـي الفوارس: «لم يكن ممـن يصلح للصحيح، وأرجو أن لا يكون ممَّن يتعمد الكذب».

وفيه انقطاع أيضاً بين (خالد بن مَعْدان الحِمْصي) و (معاذ بن جَبَل)، فإنَّه لم يسمع منه، وربما كان بينهما اثنان كما قال أبو حاتم. انظر: «المراسيل» لابن أبـي حاتم ص ٤٩ ــ ٥٠، و «تهذيب الكمال» (٨/ ١٦٨).

و (ابن أبـي ذِئْب) هو (محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن

أبـي ذِئْب القُرَشي العَامِرِي المَدَني أبو الحارث) وهو إمام ثقة فقيه، وكان من أوعية العلم، قَوَّالاً بالحقِّ مَهِيباً. وقد أخرج له الستة، وتوفي عام (١٥٨هـ). انظر: «سِيَر أعلام النبلاء» للذَّهَبِـيّ (٧/ ١٣٩ ـ ١٤٩)، و «التهذيب» (٩/ ٣٠٣ ـ ٣٠٧)، و «التقريب» (٢/ ١٨٤).

وباقي رجال الإسناد ثقات.

التـخـريـج:

رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٦٢ ـ مخطوط ـ) عن الخطيب من طريقه المتقدِّم.

وقوله صلَّى الله عليه وسلَّم: «اللهم بارك لنا في صَاعِنَا ومُدِّنَا، وفي شَامِنَا وفي يَمَنِنَا»، صَحَّ من حديث جماعة من الصحابة. انظر: «جامع الأصول» (٩/ ٣٢٤ ـ ٣٢٧) و (١٠/ ٦٢ ـ ٦٣)، و «مجمع الزوائد» (٣/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥) و (١٠/ ٥٧)، و «الترغيب والترهيب» (٢/ ٢٢٥ ـ ٢٢٧) و (٤/ ٥٩).

ومن ذلك ما رواه البخاري في البيوع، باب بركة صَاعِ النبـيّ صلَّى الله عليه وسلَّم ومُدِّه (٤/ ٣٤٧) رقم (٢١٣٠) ـ واللفظ له ـ، ومسلم في الحج، باب فضل المدينة. . . (٢/ ٩٩٤) رقم (١٣٦٨)، وغيرهما، عن أنس بن مالك مرفوعاً: «اللهم بارك لهم في مِكْيَالِهِمْ، وبارك لهم في صَاعِهِمْ ومُدِّهِمْ ـ يعني أهل المدينة ـ».

كما روى البخاري في الفتن، باب قول النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم «الفتنة من قبل المشرق» (١٣/ ٤٥) رقم (٧٠٩٤)، وغيره، عن ابن عمر مرفوعاً: «اللهم بارك لنا في شَامِنَا، اللهم بارك لنا في يَمَنِنَا، قالوا: يا رسول الله وفي نَجْدِنا؟ قال: اللهم بارك لنا في شَامِنَا، اللهم بارك لنا في يَمَنِنَا. قالوا: يا رسول الله وفي نَجْدِنا؟ فأظنه قال في الثالثة: هناك الزلازل والفتن وبها يطلع قَرْنُ الشيطان».

وقد روى الطبراني في «الكبير» (١٢/ ٨٤ ــ ٨٥) رقم (١٢٥٥٣) من طريق إسحاق بن عبد الله بن كَيْسَان، عن أبيه، عن سعيد بن جُبَيْر، عن ابن عبَّاس مرفوعاً: «اللَّهمَّ بارك لنا في صَاعِنَا ومُدِّنَا، وبارك لنا في مَكَّتِنَا ومَدِينَتِنَا، وبارك لنا في شَامِنَا ويَمَنِنَا. فقال رجلٌ من القوم: يا نبيَّ الله وعِرَاقِنَا؟ فقال: «إنَّ بها قَرْنَ الشيطانِ، وتَهَيُّجَ[1] الفِتَنِ، وإنَّ الجَفَاءَ بالمَشْرِقِ».

أقول: إسناده ضعيف، ففيه (إسحاق بن عبد الله بن كَيْسَان المَرْوَزِيّ): ليَّنَهُ أبو أحمد الحاكم. وقال الصَّدْر اليَّاسُوفي عنه وعن أبيه: «فيهما الضعف الشديد». «اللسان» (١/ ٣٦٥ ــ ٣٦٦). وقال ابن حِبَّان في «الثقات» (٧/ ٣٣) في ترجمة أبيه (عبد الله): «وابنه إسحاق بن عبد الله بن كَيْسَان، يُتَّقَى[2] حديثه من رواية ابنه عنه».

وأبوه (عبد الله بن كَيْسَان المَرْوَزِيّ) قال عنه في «التقريب» (١/ ٤٤٣): «صدوق يخطىء كثيراً». وانظر: «التهذيب» (٥/ ٣٧١).

فقول المنذري في «الترغيب والترهيب» (٢/ ٢٢٧)، ومتابعة الهيثمي له في «مجمع الزوائد» (٣/ ٣٠٥): «رواته ثقات»، موضع نظر. مع التنبيه على أَنَّ الهيثمي رحمه الله قد ناقض نفسه حيث يقول في «المجمع» (٣/ ٢٨٧): «وفيه إسحاق بن عبد الله بن كَيْسَان وهو ضعيف».

* * *

٢ ــ أخبرنا أبو القاسم عليّ بن محمد بن عيسى بن موسى البزَّار قال: أنبأنا أبو الحسن عليّ بن محمد بن أحمد المِصْريّ قال: حَدَّثَنَا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق قال: حَدَّثَنَا إبراهيم بن زياد قال: حَدَّثَنَا خَلَف بن تَمِيم قال: حَدَّثَنَا

---

(١) في «المعجم الكبير»: «ونبح». والتصويب من «الترغيب والترهيب» (٢/ ٢٢٧)، و «مجمع الزوائد» (٣/ ٣٠٥).

(٢) صُحِّفَ في «الثقات» إلى «يبقى». والتصويب من «اللسان» (١/ ٣٦٥).

عمَّار بن سيف قال: سمعت سفيان الثَّوْري يسأل عاصماً الأَحْول عن هذا الحديث، فحدَّثه عاصم وأنا حاضر، عن أبـي عثمان،

عن جَرِير قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: **«تُبْنَىٰ مدينةٌ بين دِجْلَةَ ودُجَيْل، وقُطْرَبُّلَ والصَّرَاة، تُجْبَىٰ إليها خزائنُ الأرض وجبابرتها، لهي أسرعُ ذهاباً في الأرض من الوتد الحديد في الأرض الرَّخْوةِ»**.

(١/ ٢٧ ــ ٢٨) في (باب ذكر أحاديث رويت في الثلب لبغداد والطعن على أهليها. . .).

مرتبـة الحديـث:

مـوضـوع.

وقد أبان الحافظ الخطيب رحمه الله في «تاريخه» **(١/ ٣٤ ــ ٤٣)** عن علل هذا الحديث عقب روايته له من طرق كثيرة ستأتي تباعاً عقب هذا الطريق.

وممَّا رواه عن الأئمة في بيان حاله:

قول الإمام أحمد بن حنبل: «ما حدَّث به إنسان ثقة».

وقوله: «ليس لهذا الحديث أصل».

وقوله: «كلُّ من حَدَّثَ هذا الحديث عن سفيان الثَّوْري، فهو كذَّابٌ».

وقوله: «هذا الحديث ليس بصحيح ــ أو قال ــ: كذب».

وقال الإمام يحيى بن مَعِين: «ما أصاب عمّار هذا الحديث إلاّ على ظهر كتاب».

وقوله أيضاً: «ليس للحديث أصل».

وقوله: «حديث عاصم عن أبـي عثمان عن جَرِير ما رواه أحد إلاّ عمّار بن سيف».

وقال الحافظ الخطيب في آخر كلامه عن علله (١/ ٤٢): «وكلُّ هذه الأحاديث التي ذكرناها، واهية الأسانيد عند أهل العلم والمعرفة بالنقل، لا يثبت بأمثالها حجّة، وأمّا متونها فإنها غير محفوظة، إلاّ عن هذه الطرق الفاسدة».

أقول: وممّا قاله الأئمة من غير ما تقدَّم:

قول الإمام البخاري في «التاريخ الصغير» (٢/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦) بعد أن ساق الحديث من طريق عمّار بن سيف المتقدِّم: «لا يُتَابَعُ عليه، مُنْكَرٌ، ذَاهِبٌ».

وقال الإمام ابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٧٢٦) في ترجمة (عمّار بن سيف الضَّبِّيّ): «هذا حديث منكر».

وقال في (٤/ ١٣٨٤) في ترجمة (صالح بن بيّان السِّيْرافيّ): «هذا حديث منكر».

وقال الإمام ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (٢/ ٦٨): «هذا حديث لا يصحُّ عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، ولا أصل له».

وقال الإمام الذَّهَبِيُّ في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٩٠) في ترجمة (صالح بن بيان السِّيْرَافيّ): «هذا حديث باطل». وأَقَرَّهُ الحافظ ابن حَجَر في «اللسان» (٣/ ١٦٦ ـ ١٦٧).

وقال الذَّهَبِيُّ في «الميزان» (٣/ ١٦٥) في ترجمة (عمّار بن سيف الضَّبِّيّ): «له حديث منكر جدًّا». ثم ساق حديثه هذا.

وقال الإمام الشَّوْكَانِيُّ في «الفوائد المجموعة» ص ٤٣٥: «والحديث منكر».

أقول: في إسناده (عمّار بن سيف الضَّبِّي الكوفي أبو عبد الرحمن) وقد ترجم له في:

١ ـ «تاريخ الدَّارِمي عن يحيى بن مَعِين» ص ١٨٦ رقم (٦٧٥) وقال: «ثقة».

٢ ــ «التاريخ الصغير» للبخاري (٢/ ٢٢٥ ــ ٢٢٦) وقال بعد أن ذكر حديثه السابق: «لا يُتَابَعُ عليه، منكر، ذاهب».

٣ ــ «تاريخ الثقات» للعِجْلِي ص ٣٥٢ رقم (١٢٠٥) وقال: «ثقة ثَبْتٌ مُتَعَبِّدٌ، وكان صاحب سُنَّة».

٤ ــ «سؤالات الآجُرِّي لأبـي داود السِّجِسْتَاني» ص ١٢٤ رقم (٦٥) وقال: «كان مُغَفَّلاً».

٥ ــ «الضعفاء الكبير» للعُقَيْلي (٣/ ٣٢٤ ــ ٣٢٥) وذكر حديثه المتقدِّم ونقل عن يحيى بن آدم قوله: «إنما أصاب عمّار بن سيف هذا الحديث على ظهر كتاب فرواه».

٦ ــ «الجرح والتعديل» لابن أبـي حاتم (٦/ ٣٩٣) وفيه أنَّ عبد الله بن المبارك أثنى عليه خيراً. وقال ابن مَعِين: «ليس حديثه بشيء». وقال أبو حاتم: «كان شيخاً صالحاً وكان ضعيف الحديث منكر الحديث». وقال أبو زُرْعَة: «ضعيف».

٧ ــ «المجروحين» لابن حِبَّان (٢/ ١٩٥) وقال: «كان ممَّن يروي المناكير عن المشاهير، حتى ربما سبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها، فبطل الاحتجاج به لما أتى من المعضلات عن الثقات. روى عن إسماعيل بن أبـي خالد عن ابن أبـي أوفى عن النبـيّ عليه الصلاة والسلام أحاديث بواطيل لا أصول لها يطول الكتاب بذكرها».

٨ ــ «الكامل» لابن عدي (٥/ ١٧٢٦ ــ ١٧٢٧) وقال: «منكر الحديث». وقال أيضاً: «الضعف بيِّنٌ على حديثه».

٩ ــ وذكره الخطيب في «تاريخه» (١/ ٣٤) ونقل عن الدَّارَقُطْنِيّ قوله فيه: «كوفي متروك».

١٠ ــ «الضعفاء» لأبـي نُعَيْم الأَصْبَهَاني ص ١٢١ رقم (١٧٢) وقال: «روى عن إسماعيل بن أبـي خالد والثَّوْري المناكير، لا شيء».

١١ ــ «التهذيب» (٧/ ٤٠٢ ــ ٤٠٣) وفيه عن عبيد بن إسحاق: «شيخ صدوق». وقال الحاكم: «يروي عن إسماعيل بن أبـي خالد والثوري المناكير». وقال البزَّار: «ضعيف». وقال في موضع آخر: «صالح ــ يعني في نفسه ــ».

١٢ ــ «تقريب التهذيب» (٢/ ٤٧) وقال: «ضعيف الحديث، وكان عابداً، من الثامنة، إلاَّ أنه قديم الموت، مات بعد الستين ــ يعني ومائة ــ». /ت ق.

و (أبو عثمان) هو (النَّهْدِيُّ): (عبد الرحمن بن مُلّ بن عمرو بن عدي البصري)، وهو إمام حجّة ثقة ثَبْتٌ عابد، مُخَضْرَمٌ مُعَمَّرٌ، مشهور بكنيته. انظر ترجمته في: «سِيَر أعلام النبلاء» (٤/ ١٧٥ ــ ١٧٨)، و «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٧٧ ــ ٢٧٨)، و «التقريب» (١/ ٤٩٩). وقد توفي عام (٩٥) للهجرة، وعاش مائة وثلاثين سنة.

و (جَرِير) هو (ابن عبد الله بن جابر البَجَلي)، وهو من أعيان الصحابة رضوان الله عليهم، وكان بديع الحُسْنِ، كامل الجمال. توفي عام (٥١هـ)، وحديثه في الكتب الستة. انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (١/ ١٨٧ ــ ١٨٩)، و «تهذيب الكمال» للمِزِّيّ (٤/ ٥٣٣ ــ ٥٤٠)، و «السِّيَر» (٢/ ٥٣٠ ــ ٥٣٧)، و «الإصابة» (١/ ٢٣٢).

التخريج:

روي هذا الحديث من طريق: جَرِير بن عبد الله البَجَلي، وأنس بن مالك، وبنحوه من حديث حُذَيْفة بن اليَمَان، وعليّ بن أبـي طالب، وعبد الله بن عمر.

وسيرويه الخطيب في «تاريخه» من حديثهم جميعاً، عدا (ابن عمر).

أمَّا حديث (جَرِير بن عبد الله البَجَلي)، فقد رُوي عنه من أحد عشر طريقاً.

الطريق الأول: عن عمَّار بن سيف الضَّبِّيّ، عن عاصم الأَحْول، عن أبـي عثمان النَّهْدِيّ، عنه، به.

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٧٢٦) في ترجمة (عمَّار بن سيف)، والخطيب في «تاريخه» (١/ ٢٨ ــ ٢٩) من طرق، عن عمّار بن سيف، به ــ وسيأتي برقم (٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦) ــ .

وعن الخطيب رواه ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (٢/ ٦٣ ــ ٦٤ و ٦٨).

قال ابن عدي عقبه: «هذا حديث منكر، لا يروىٰ إلاّ عن عمَّار بن سيف هذا».

وقد تقدَّم القول في (عمَّار بن سيف)، وأنَّه أصاب الحديث على ظهر كتاب فرواه كما قال يحيـى بن آدم ويحيـى بن مَعِين.

الطريق الثاني: عن عمَّار بن سيف، عن سفيان الثَّوْري، عن عاصم الأَحْول، عن أبـي عثمان النَّهْدِي، عنه، به.

أخرجه العُقَيْلي في «الضعفاء» (٣/ ٣٢٤ ــ ٣٢٥)، والخطيب في «تاريخه» (١/ ٢٧ ــ ٢٨ و ٣١) ــ والحديث رقم (٢) من هذا الطريق، وسيأتي أيضاً برقم (١٠ و ١١) ــ ، وعنه ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (٢/ ٦٣ ــ ٦٤ و ٦٥ ــ ٦٦).

وفيه (عمّار بن سيف) وقد تقدَّم القول فيه.

وفي «سؤالات ابن الجُنَيْد ليحيـى بن مَعِين» ص ٣٥٠ ــ ٣٥١ رقم (٣٢٠) أنّ ابن مَعِين قال: «قال لي يحيـى بن آدم: إنَّ حديث عاصم عن أبـي عثمان عن جَرِير، ما رواه أحد إلاّ عمّار بن سيف». وقال ابن الجُنَيْد: «ثم قال لي يحيـى بن مَعِين: ومنهم من يرويه عنه عن سفيان عن عاصم، ومنهم من يرويه عنه عن عاصم. وليس للحديث أصل».

الطريق الثالث: عن سيف بن محمد الكوفي ـ ابن أخت سفيان الثَّوْري ـ، عن عاصم الأَحْول، عن أبـي عثمان النَّهْدِي، عنه، به.

أخرجه العُقَيْلي في «الضعفاء» (٢/ ١٧٢)، والخطيب في «تاريخه» (١/ ٣٠) ـ وسيأتي برقم (٧) ـ، وعنه ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (٢/ ٦٤ ـ ٦٥).

وقد أشار إلى هذا الطريق البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٤/ ١٧٢) في ترجمة (سيف بن محمد) وقال: «لا يُتَابَعُ عليه».

أقول: فيه (سيف بن محمد) كذَّبه أحمد بن حنبل ويحيـى بن مَعِين وأبو داود وغيرهم. وستأتي ترجمته في حديث (١٤٤).

الطريق الرابع: عن لُوَيْن ـ محمد بن سليمان الأَسَدِي ـ، عن محمد بن جابر الحَنَفِي، عن عاصم الأَحْول، عن أبـي عثمان النَّهْدِي، عنه، به.

أخرجه أبو الشيخ ابن حَيَّان في «الفتن» ـ كما في «اللآلىء المصنوعة» (١/ ٤٧٣) ـ، والخطيب في «تاريخه» (١/ ٣٠) ـ وسيأتي برقم (٨) ـ، وعنه ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (٢/ ٦٥).

أقول: فيه (محمد بن جابر بن سَيَّار الحَنَفي اليَمَامِي) وهو ضعيف، ذهبت كتبه في آخر عمره، وساء حفظه، وعَمِيَ فصار يُلَقَّنُ ويُلْحِقُ في كتبه ما ليس من حديثه. وستأتي ترجمته في حديث (٩٨٠).

وروى الخطيب في «تاريخه» (١/ ٣٥ ـ ٣٦) عن عبد الله بن أحمد بن حنبل أنَّه قال لأبيه: «إنَّ لُوَيْناً حدَّثناه عن محمد بن جابر الحَنَفي. فقال: كان محمد بن جابر ربما أُلْحِقَ في كتابه الحديث. ثم قال أبـي: إنَّ هذا الحديث ليس بصحيح. أو قال: كذب».

الطريق الخامس: عن أبـي شهاب الحنَّاط ـ عبد ربِّه بن نافع الكِنَاني ـ، عن عاصم الأَحْول، عن أبـي عثمان النَّهْدِي، عنه، به.

أخرجه الخطيب في «تاريخه» (١/ ٣٠ ـ ٣١) ـ وسيأتي برقم (٩) ـ ، وعنه ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (٢/ ٦٥).

قال الحافظ الخطيب في «تاريخه» (١/ ٣٦) في بيان عِلَّةِ هذا الطريق: «وأمّا أبو شهاب الحَنَّاط فقد كان صدوقاً، إلاّ أنَّ يحيى بن سعيد القَطَّان لم يكن يَرْضَىٰ أمره، وكان يقول: لم يكن بالحافظ، وأحسب أنه وقع إليه حديث عاصم من جهة عمّار بن سيف، أو سيف بن محمد، أو محمد بن جابر، فرواه عن عاصم مُرْسَلاً، لأنَّ الحسن بن الربيع لم يذكر عنه الخبر فيه والله أعلم».

أقول: (أبو شهاب الحنَّاط) هو (الأصغر)، واسمه «عبد رَبِّه بن نافع الكِنَاني) وهو «صدوق يهم» كما قال الحافظ ابن حَجَر في «التقريب» (١/ ٤٧١). وستأتي ترجمته في حديث (٢٤٨).

الطريق السادس: عن إسماعيل بن أَبَان الغَنَوي الخيَّاط، عن سفيان الثَّوْري، عن عاصم الأَحْول، عن أبي عثمان النَّهْدي، عنه، به.

أخرجه الخطيب في «تاريخه» (١/ ٣١) ـ وسيأتي برقم (١٢) ـ ، وعنه ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (٢/ ٦٦).

أقول: فيه (إسماعيل بن أَبَان الغَنَوي الكوفي الخيَّاط) وهو متروك، وكذَّبه ابن مَعِين وأبو حاتم وابن حِبَّان. وستأتي ترجمته في حديث (١٠٨٥).

الطريق السابع: عن عبد العزيز بن أَبَان الأُمَوي، عن سفيان الثَّوْري، عن عاصم الأَحْول، عن أبي عثمان النَّهْدِي، عنه، به.

أخرجه الخطيب في «تاريخه» (١/ ٣١ ـ ٣٢) ـ وسيأتي برقم (١٣) ـ ، وعنه ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (٢/ ٦٦).

أقول: فيه (عبد العزيز بن أَبَان الأُمَوي القُرَشي السَّعِيدي) وهو متروك، كذَّبه أحمد وابن مَعِين وقال: «وضع أحاديث عن سفيان الثَّوْري لم تكن». وستأتي ترجمته في حديث (٥١٨).

الطريق الثامن: عن إسماعيل بن نَجِيح، عن سفيان الثَّوْري، عن عاصم الأَحْول، عن أبـي عثمان النَّهْدِي، عنه، به.

أخرجه الخطيب في «تاريخه» (١/ ٣٢) ـ وسيأتي برقم (١٤) ـ، وعنه ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (٢/ ٦٦ ـ ٦٧).

أقول: فيه (إسماعيل بن عمرو بن نَجِيح البَجَلي الكوفي ثم الأصبهاني أبو إسحاق) وقد ترجم له في:

١ ـ «الضعفاء» للعُقَيْلي (١/ ٨٦ ـ ٨٧) وقال: «في حديثه مناكير، ويحيل على من لا يحتمل».

٢ ـ «الجرح والتعديل» (٢/ ١٩٠) وفيه عن أبـي حاتم: «ضعيف الحديث».

٣ ـ «الثقات» لابن حِبَّان (٨/ ١٠٠) وقال: «يُغْرِبُ كثيراً».

٤ ـ «الكامل» (١/ ٣١٦ ـ ٣١٧) وقال: «حَدَّث عن مِسْعَر والثَّوْري والحسن بن صالح وغيرهم بأحاديث لا يُتَابَعُ عليها».

وقال بشأن مروياته: «عامَّتها ممَّا لا يتابع إسماعيل أحد عليها، وهو ضعيف. وله عن مِسْعَر غير حديث منكر ولا يتابع عليه».

٥ ـ «الضعفاء» للدَّارَقُطْنِيّ ص ١٤٠ رقم (٨٧) وقال: «ضعيف». وصُحِّف فيه «عمرو» إلى «عمر».

٦ ـ «طبقات المحدِّثين في أصبهان» لأبـي الشيخ ابن حَيَّان الأصبهاني (٢/ ٧١ ـ ٧٤)، وفيه عن عَبْدَان الأَهْوَازِيّ: «غرائب حديث إسماعيل تكثر». ثم ساق له أبو الشيخ بعض غرائبه. وذكر أنَّ وفاته كانت سنة (٢٢٧هـ).

٧ ـ وذكره الحافظ الخطيب في «تاريخه» (١/ ٣٧) وقال: «إسماعيل بن نَجِيح، هو إسماعيل بن عمرو بن نَجِيح البَجَلي نُسِبَ في الرواية إلى جَدِّه. وهو

صاحب غرائب ومناكير عن سفيان الثَّوْري وعن غيره». ونقل عن الحافظ ابن عُقْدَة أحمد بن محمد بن سعيد قوله فيه: «ضعيف ذاهب».

الطريق التاسع: عن عبيد الله بن سفيان الغُدَانِي، عن سفيان الثَّوْري، عن عاصم الأَحْول، عن أبـي عثمان النَّهْدي، عنه، به.

أخرجه الخطيب في «تاريخه» (١/ ٣٢) ــ وسيأتي برقم (١٥) ــ ، وعنه ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (٢/ ٦٧).

أقول: فيه (أبو سفيان عبيد الله بن سفيان بن عبيد الله بن رَوَاحَة الأَسَدي الغُدَاني الصوفي البَصْري الصَّواف) وقد ترجم له في:

١ ــ «تاريخ ابن مَعِين» (٢/ ٣٨٢) وقال: «كان كذَّاباً».

٢ ــ «الجرح والتعديل» (٥/ ٣١٨) وفيه عن أبـي حاتم: «شيخ ليس بالقويّ».

٣ ــ «المجروحين» (٢/ ٦٦) وقال: «كان ممن ينفرد بالمقلوبات عن الأثبات ويأتي عن الثقات بالمعضلات».

٤ ــ «الكامل» (٤/ ١٦٣٨ ــ ١٦٣٩) وقال: «في بعض أحاديثه بعض النُّكْرَة».

٥ ــ «الأنساب» للسَّمْعَاني (٩/ ١٢٧ ــ ١٢٨) ونقل قول ابن مَعِين وابن حِبَّان السابقين.

الطريق العاشر: عن أحمد بن محمد بن عمر اليَمَامي، عن عبد الرزاق الصَّنعاني، عن سفيان الثَّوري، عن عاصم الأَحْول، عن أبـي عثمان النَّهْدي، عنه، به.

أخرجه الخطيب في «تاريخه» (١/ ٣٢ ــ ٣٣) ــ وسيأتي برقم (١٦) ــ ، وعنه ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (٢/ ٦٧ ــ ٦٨).

أقول: فيه (أحمد بن محمد بن عمر بن يونس اليَمَامي الحَنَفي أبو سهل) وقد ترجم له في:

١ ــ «الجرح والتعديل» (٢/ ٧١) وفيه عن أبـي حاتم: «قدم علينا وكان كذَّاباً وكتبتُ عنه ولا أُحَدِّثُ عنه».

٢ ــ «المجروحين» (١/ ١٤٣ ــ ١٤٤) وقال: «يروي عن عبد الرزاق وعمر ابن يونس وغيرهما أشياء مقلوبة، لا يعجبنا الاحتجاج بخبره إذا انفرد».

٣ ــ «الكامل» (١/ ١٨٢ ــ ١٨٣) وقال: «حدَّث بأحاديث مناكير عن الثقات، وجدته ينسخ عن الثقات العجائب».

وفيه عن إسحاق بن إبراهيم قال: ذكرتُ اليَمَامي هذا لعبيد الكِشْوَري[1] فقال: «هو فينا كالواقدي فيكم».

وقال ابن عدي أيضاً: «هو مُقَارَبُ الحَالِ، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق».

٤ ــ «الضعفاء» للدَّارقُطْنِيّ ص ١١٨ رقم (٤٩).

٥ ــ «تاريخ بغداد» (٥/ ٦٥ ــ ٦٦) وقال: «كان غير ثقة». وفيه أنَّ سَلَمَة بن شَبِيب كان يكذِّبه. وأنَّ يحيـى بن محمد بن صَاعِد كان يرميه بالكذب. وفيه عن الدَّارقُطْنِيّ: «متروك الحديث».

الطريق الحادي عشر: عن عبد الرحمن بن محمد المُحَارِبـي، عن عاصم الأَحْول، عن أبـي عثمان النَّهْدِي، عنه، به.

رواه الخطيب في «تاريخه» (١/ ٣٥) بإسناده إلى عبد الله بن أحمد بن حنبل

---

(١) هو (عبد الله بن محمد الصنعاني أبو محمد)، ترجم له الحافظ الذَّهَبِـيُّ في «السِّيَر» (١٣/ ٣٤٩ ــ ٣٥٠) وقال: «المحدِّثُ العَالِمُ المُصَنِّفُ». و (الكِشْوَري) نسبة إلى (كَشْوَر): «وهي قرية من قرى صنعاء اليمن». «الأنساب» (١٠/ ٤٣٨).

قال «ذكر أبي حديث عبد الرحمن بن محمد المُحَارِبي عن عاصم الأحْول...».
وعنه ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (٢/ ٦٨).

قال الخطيب في «تاريخه» (١/ ٣٥) نقلاً عن الإمام أحمد بن حنبل: «كان المُحَارِبي جليساً لسيف بن محمد ابن أخت سفيان الثَّوْري، وكان سيف كذَّاباً فأظن المُحَارِبي سمعه منه».

أقول: (عبد الرحمن بن محمد المُحَارِبي الكوفي أبو محمد) قال الحافظ الذَّهَبِيُّ عنه في «الكاشف» (٢/ ١٦٣): «ثقة يُغْرِبُ».

وقال الحافظ ابن حَجَر في «التقريب» (١/ ٤٩٧): «لا بأس به، وكان يدلِّس، قاله أحمد». وانظر: «التهذيب»: (٦/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦).

أمَّا حديث أنس بن مالك، وحُذَيْفَة، وعليّ، فسيأتي الكلام عليها تباعاً بأرقام (١٧ و ١٨ و ١٩).

أمَّا حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

فقد رواه الدَّارقُطْنيُّ في «غرائب مالك» ـ كما في «اللسان» (٢/ ١٢٢) في ترجمة (جعفر بن محمد الخُرَاسَاني) ـ، والخطيب البغدادي في «رواة مالك» ـ كما في «اللآلىء المصنوعة» (١/ ٤٧٧)، وصُحِّف فيه «رواة مالك» إلى «رواية مالك». والتصويب من «تنزيه الشريعة» لابن عَرَّاق (٢/ ٥٢) ـ، من طريق ابن عُقْدَة أحمد بن محمد بن سعيد، حدَّثنا أحمد بن يحيى الصَّدَفي، حدَّثنا جعفر بن محمد الخُرَاسَاني، حدَّثنا أبو ضَمْرَة أنس بن عياض اللَّيْثِي، عن مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «تُبْنَىٰ مدينة بين جَدْوَلَيْن عظيمين، لهي أسرع انكفاءً بأهلها من القِدْرِ بما في أسفلها».

ومن هذا الطريق ذكره الحافظ الذَّهَبِيُّ في «الميزان» (١/ ٤١٥) في ترجمة (جعفر بن محمد الخُرَاساني) وقال: «هذا باطل. قال أبو بكر الخطيب: الحَمْلُ فيه على جعفر. وهو مجهول».

قال الحافظ ابن حَجَر في «اللسان» (٢/ ١٢٢): «وبقية كلام الخطيب: هذا حديث منكر». ونقل عن الإمام الدَّارَقُطْنِيِّ قوله: «هذا باطلٌ موضوعٌ، والحَمْلُ فيه على جعفر بن محمد، وهو مجهول».

غريـب الحديـث:

قوله: «تبنىٰ مدينة بين دِجْلَةَ ودُجَيْل، وقُطْرَبُّل والصَّرَاة»:

(دِجْلَة): «النهر العظيم المشهور الذي يشق بغداد...» (مراصد الاطلاع) (٢/ ٥١٥ ــ ٥١٦) وقد توسع في الكلام عنه.

و (دُجَيْل): «اسم نهر في موضعين أحدهما: مخرجه من أعلى بغداد... ودُجَيْل الآخر: نهر بالأهواز...». «مراصد الاطلاع» (٢/ ٥١٦). وفي حاشية محقق «المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف» (٢/ ٩٨٤): «مدينة الدُّجَيْل ما تزال إلى الآن في شمال بغداد، جنوب مدينة سَامَرَّاء».

و (قُطْرَبُّل): قال صفي الدين البغدادي في «مراصد الاطلاع» (٣/ ١١٠٦): «بالضم، ثم السكون، وفتح الراء، وباء مشددة مضمومة، ولام. وقد روي بفتح أوله وثانيه، والباء مشددة مضمومة في الروايتين».

وقال السَّمْعَاني في «الأنساب» (١٠/ ١٩٠): «بضم القاف وسكون الطاء المهملة وضم الراء والباء الموحدة، وفي آخرها اللام... وهي قرية من قرى بغداد، مذكورة في الأشعار...».

و «الصَّرَاة»: «نهران ببغداد: الصَّرَاةُ الكبرى، والصَّرَاةُ الصغرى...» مراصد الاطلاع» (٢/ ٨٣٦ ــ ٨٣٧).

* * *

٣ ــ أخبرنا أبو الحسين أحمد بن عمر بن رَوْح النَّهْرَوانيّ قال: أنبأنا طلحة بن أحمد بن الحسن الصُّوفي قال: أنبأنا محمد بن أحمد بن صفوة قال:

حدَّثنا يوسف بن سعيد قال: حدَّثنا خَلَف بن تَمِيم قال: حدَّثني عمَّار بن سيف، عن عاصم، عن أبـي عثمان قال:

مَرَّ جَرِير بن عبد الله بقنطرةِ الصَّرَاةِ، فقيل: يا صاحب رسول الله ألا تنزل فتصيب من الغذاء؟ قال: فضرب خاصرة فرسه بسوطه، وقال: سمعت رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يقول: «**تُبْنَى مدينة بين دِجْلَة ودُجَيْل، وقُطْرَبُّل والصَّرَاة، يُجْبَىٰ إليها خزائن الأمصار وجبابرتها، يُخسف بها وبمن فيها، فلهي أسرعُ ذهاباً في الأرض من الوتد الحديد في الأرض الرَّخْوَة**».

(٢٨/١) في (باب ذكر أحاديث رويت في الثلب لبغداد. . .).

مرتبـة الحديـث:

مـوضـوع.

التـخـريـج:

تقدَّم تخريجه والكلام على طرقه وعللها في حديث رقم (٢).

* * *

٤ ــ أخبرنا عليّ بن أبـي عليّ المُعَدِّل، والحسن بن عليّ الجَوْهَري، قالا: حدَّثنا عليّ بن محمد بن أحمد بن لؤلؤ الورَّاق قال: حدَّثنا أبو عبيد محمد بن أحمد بن المُؤَمَّل الصَّيْرَفِي قال: حدَّثنا محمد بن عليّ بن خَلَف قال: حدَّثنا حسين الأشقر، عن عمّار بن سيف الضَّبِّـيّ، عن عاصم، عن أبـي عثمان النَّهْدِيّ قال:

سمعت جَرِير بن عبد الله يقول: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**تُبْنَى مدينة بين دِجْلَةَ ودُجَيْل، وقُطْرَبُّل والصَّرَاة، يُجبـى إليها خَرَاجُ أهل الدُّنيا وجبابرتها، لهي أسرع انقلاباً بأهلها من الوتد الحديد في الأرض الرَّخْوَةِ**».

(٢٨/١) في (باب ذكر أحاديث رويت في الثلب لبغداد. . .).

مرتبـة الحديـث:

مـوضـوع.

التـخـريـج:

تقدَّم تخريجه والكلام على طرقه وعللها في حديث رقم (٢).

* * *

٥ ـ أخبرنا أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بِشْرَان الواعظ قال: أنبأنا أحمد بن إسحاق بن نِيْخَاب[1] الطِّيْبِـيّ قال: حدَّثنا بشر بن موسى قال: حدَّثنا الحسن بن حمَّاد قال: حدَّثنا إسحاق بن منصور السَّلُولي، عن عمَّار بن سيف قال: سمعت عاصماً الأَحْول وسأله سفيان عن أبـي عثمان،

عن جَرِير، عن النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال: **«تُبْنَى مدينة بين قُطْرَبُّل والصَّرَاة، ودِجْلَة ودُجَيْل، يخرج بها جبابرة أهل الأرض، ويُجْبَى إليهم الخَرَاجُ، يخسف الله بها، فلهي أسرعُ ذهاباً في الأرض من المِعْوَلِ في الأرض النَّخِرَة أو الخورة[2]»**.

(٢٨/١ ـ ٢٩) في (باب ذكر أحاديث رويت في الثلب لبغداد...).

مرتبـة الحديـث:

مـوضـوع.

التـخـريـج:

تقدَّم تخريجه والكلام على طرقه وعللها في حديث رقم (٢).

* * *

(١) تَصَحَّف في المطبوع إلى «نيمخاب». والتصويب من «الأنساب» (٨/ ٢٨٩)، و «السِّيَر» (١٥/ ٥٣٠).

(٢) هكذا في المطبوع. وفيما تقدم من روايات هذا الحديث وفيما سيأتي: «الرِّخْوَة»، إلاّ أنه سيأتي في حديث رقم (٨)، بلفظ «الخَوَّارَة»: أي الضعيفة.

٦ ــ أخبرني الحسن بن عليّ بن عبد الله المُقْرِىء قال: حدَّثنا إسماعيل بن الحسن قال: حدَّثنا الحسين بن إسماعيل المَحَامِليّ قال: حدَّثنا محمد بن إشْكَاب قال: حدَّثنا أبو غسان مالك بن إسماعيل قال: حدَّثنا عمَّار بن سيف الضَّبِّيّ، عن عاصم الأَحْول، عن أبـي عثمان النَّهْدِيّ،

عن جَرِير ــ قال: كُنَّا معه بقُطْرَبُّل ــ فقال: ما هذه؟ قال: قُطْرَبُّل. قال: فضرب بطن فرسه حتى وقف خارجاً منها. ثم قال: إني سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلَّم يقول: «**تُبنى مدينةٌ بين دِجْلَةَ ودُجَيْل، والصَّرَاة وقُطْرَبُّل، يُجْبَىٰ إليها خزائن الأرض وجبابرتها، يخسف بأهلها، فلهي أسرع هوياً في الأرض من وتد الحديد في الأرض الرَّخْوَة**».

«قال عمّار: سمعته يحدِّث به رجلاً. قال أبو غسَّان: فقلت له أنا: سفيان[1]؟ فقال: قد أخذ عليّ أن لا أسميه، ولم يقل لي. قال عمَّار: فشككت في بعضه فقوّمني فيه وقد حفظت إسناده من عاصم والحديث إلاّ الشيء».

(١/ ٢٩) في (باب ذكر أحاديث رويت في الثلب لبغداد. . .).

مرتبـة الحديـث:

موضـوع.

وقد روى الخطيب عقبه عن أحمد بن يعقوب المسعودي قال: «قلت لعمَّار بن سيف: سمعت هذا الحديث من عاصم؟ قال: لا. قلت: من حدَّثك عن عاصم؟ قال: رجل ثقة كأنك تسمعه منه ــ يعني حديث جَرِير تبنى مدينة ــ.

قال الشيخ أبو بكر ــ يعني الخطيب ــ: هذا خلاف الحديث الذي بدأنا به[2]، لأنَّ عمّاراً ذكر في تلك الرواية أنَّه حضر الثَّوْري يسأل عاصماً عنه، وفي هذه الرواية أنكر أن يكون سمعه من عاصم، والله أعلم».

---

(١) تَصَحَّف في المطبوع إلى: «فقلت له: أبا سفيان». والتصويب من «الموضوعات» لابن الجَوْزي (٢/ ٢٩).

(٢) يعني حديث رقم (٢) المتقدم.

التـخـريـج :

تقدَّم تخريجه والكلام على طرقه وعللها في حديث رقم (٢).

* * *

٧ ــ أخبرنا عبيد الله بن أحمد بن محمد الحَرْبي القزَّاز قال: حدَّثنا أحمد بن سلمان الفقيه قال: حدَّثنا إدريس بن عبد الكريم قال: حدَّثنا أبو إبراهيم التَّرْجُمَاني.

وأخبرنا عليّ بن أبي عليّ قال: أنبأنا طلحة بن محمد بن جعفر المعدَّل قال: حدَّثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البَغَوي، وعمر بن إسماعيل بن أبي غَيْلان، قالا: حدَّثنا إسماعيل بن إبراهيم التَّرْجُمَاني قال: حدَّثنا سيف بن محمد، عن عاصم الأَحْول، عن أبي عثمان النَّهْدِيّ قال:

كنت مع جَرِير بن عبد الله، بقُطْرَبُّل. فقال: ما اسم هذه القرية؟ قال قلت: قُطْرَبُّل. قال: ثم أومأ إلى الدُّجَيْل. قال قلت: دُجَيْل. قال: ثم أومأ إلى دِجْلَة. قال قلت: دِجْلَة. قال: ثم أومأ إلى الصَّرَاة. قال قلت: ذاك يسمّىٰ الصَّرَاة.

قال: سمعت رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يقول: **«تُبنى مدينةٌ بين دِجْلَة ودُجَيْل، وقُطْرَبُّل والصَّرَاة، يُجْبَىٰ إليها خزائن الأرض وكنوز الأرض وجبابرتها، تخسف بأهلها، فلهي أسرع ذهاباً في الأرض من الوتد الحديد في الأرض الرِّخْوَةِ»**.

«لفظ حديث إدريس».

(١/ ٣٠) في (باب ذكر أحاديث رويت في الثلب لبغداد...).

مرتبـة الحديـث :

مـوضـوع.

وقد سبق الكلام عليه في حديث رقم (٢).

و (أبو إبراهيم التَّرْجُمَاني) هو (إسماعيل بن إبراهيم بن بسام): لا بأس به. وستأتي ترجمته في حديث (١٣٢٩).

وشيخ الخطيب في الطريق الثاني (عليّ بن أبـي عليّ) هو (عليّ بن المُحَسِّن بن عليّ التَّنُوخِيّ المُعَدَّل أبو القاسم) وهو صدوق. وستأتي ترجمته في حديث (١١١٥).

التـخـريـج:

تقدَّم تخريجه والكلام على طرقه وعلله في حديث رقم (٢).

* * *

٨ ـ أخبرنا أبو الحسن عليّ بن حمزة بن أحمد ـ المؤذِّن بجامع البَصْرة ـ قال: نبأنا أبو القاسم عمر بن محمد بن سيف قال: نبأنا عمر بن الحسن[1] الحَلَبِي القاضي قال: نبأنا محمد بن سليمان لُوَيْن قال: نبأنا محمد بن جابر، عن عاصم، عن أبـي عثمان،

عن جَرِير بن عبد الله قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**تُبنىٰ مدينةٌ بين دِجْلَة والدُّجَيْل، وقُطْرَبُّل والصَّرَاة، يُجْبَـى إليها خَرَاجُ الأرض، وهي أسرع خسفاً من السِّكَّةِ في الأرض الخَوَّارَةِ**».

(١/ ٢٠) في (باب ذكر أحاديث رويت في الثلب لبغداد. . .).

مرتبـة الحديـث:

مـوضـوع.

و (محمد بن جابر) هو (الحَنَفي اليَمَامي) وهو ضعيف، عَمِيَ فصار يُلَقَّنُ ويُلْحِق في كتبه ما ليس من حديثه. وستأتي ترجمته في حديث (٩٨٠).

التـخـريـج:

تقدَّم تخريجه والكلام على طرقه وعللها في حديث رقم (٢).

---

(١) صُحِّفَ في المطبوع إلى (الحسين). والتصويب من «سِيَر أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٥٤)، و «تاريخ بغداد» (١١/ ٢٢١).

غريـب الحديـث:

قوله: «السِّكَّة»: هي حديدة المِحْرَاث التي يحرث بها. انظر مادة (سك) في «القاموس المحيط» ص ١٢١٧ و «المعجم الأوسط» ص ٤٤٠.

قوله: «الخَوَّارَة»: أي الضعيفة. انظر مادة (خور) في «القاموس المحيط» ص ٤٩٧.

* * *

٩ ــ أخبرنا الحسن بن أحمد بن إبراهيم قال: أنبأنا محمد بن أحمد بن عليّ بن مَخْلَد الجَوْهَري قال: نبأنا أحمد بن موسى الشَّطَوِيّ قال: نبأنا الحسن بن الربيع قال: نبأنا أبو شِهَاب، عن عاصم، عن أبـي عثمان،

عن جَرِير يرفعه: «**تُبنىٰ مدينةٌ بين دِجْلَةَ ودُجَيْل، وقُطْرَبُّل والصَّرَاة، لأَهْلُهَا أسرعُ هلاكاً في الأرض من السِّكَّةِ الحديد في الأرض الرِّخْوَةِ**».

(١/ ٣٠ ــ ٣١) في (باب ذكر أحاديث رويت في الثلب لبغداد...).

مرتبـة الحديـث:

مـوضـوع.

و (أبو شهاب) هو (الحنَّاط الأصغر، عبد رَبِّه بن نافع الكِنَاني) وهو صدوق يَهِم. وستأتي ترجمته في حديث (٢٤٨).

التـخـريـج:

تقدَّم تخريجه والكلام على طرقه وعللها في حديث رقم (٢).

* * *

١٠ ــ أخبرنا أبـو القاسم إبراهيم بـن عبد الواحد بـن الخبَّاب الدَّلَّال، والحسن بن أبـي بكر، قالا: أنبأنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشَّافِعِي قال: حدَّثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: حدَّثنا يحيـى بن مَعِين قال: حدَّثنا

يحيـى بن أبـي بُـكَيْر قال: حدَّثنا عمَّار بن سيف قال: حدَّثنا سفيان الثَّوْري، عن عاصم، عن أبـي عثمان،

عن جَرِير قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: **«تُبنىٰ مدينةٌ بين دِجْلَةَ ودُجَيْل، والصَّرَاة وقُطْرَبُّل، يجتمع فيها خزائن الأرض يخسف بها، فلهي أسرعُ ذهاباً في الأرض من الحديد ــ أو الحديدة ــ في الأرض الخَوَّارَةِ».**

(١/ ٣١) في (باب ذكر أحاديث رويت في الثلب لبغداد...).

مرتبـة الحديـث:

مـوضـوع.

قال الحافظ الخطيب في «تاريخه» (١/٣٦) عند كلامه على علل هذا الحديث: «وقد رواه عمّار بن سيف الضَّبِّي عن سفيان الثَّوْري، ورواه عن عمَّار جماعة نفر، منهم يحيـى بن أبـي بُكَيْر[1] الكَرْمَاني، وإسحاق بن بشر الكَاهِلي. وقد رواه عن يحيـى بن أبـي بُكَيْر: يحيـى بن مَعِين، إلاّ أنه لم يروه على أنَّه صحيح، وإنما رواه على المذاكرة، ثم عَرَّف محلَّه من الوهي. فقال: ليس بشيء».

التـخـريـج:

تقدَّم تخريجه والكلام على طرقه وعللها في حديث رقم (٢).

* * *

١١ ــ أخبرنا أحمد بن محمد بن غالب أبو بكر الخُوَارِزْمِي البَرْقَاني قال: أنبأنا أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي قال: أخبرني الحسن بن سفيان، وحدَّثنا عِمْرَان بن موسى، قالا: حدَّثنا محمد بن الحسن الأَعْيَن أبو بكر قال: حدَّثنا

(١) في المطبوع: «يحيـى بن بُكَيْر». والتصويب من «السِّيَر» (٩/٤٩٧)، و«التهذيب» (١١/١٩٠).

يحيى بن مَعِين قال: حدَّثنا يحيى بن أبي بُكَيْر، عن عمَّار بن سيف، عن سفيان الثَّوْري، عن عاصم، عن أبي عثمان،

عن جَرِير قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**يكون خَسْفٌ بين دِجْلَةَ ودُجَيْل، وقُطْرَبُّل والصَّرَاة، بأمراء جبابرة، يخسف الله بهم الأرض، ولهي أسرع بهم هوياً من الوتد اليابس في الأرض الرطبة**».

(١/ ٣١) في (باب ذكر أحاديث رويت في الثلب لبغداد. . .).

مرتبة الحديث:

موضوع.

وانظر الحديث السابق رقم (١٠).

التخريج:

تقدَّم تخريجه والكلام على طرقه وعللها في حديث رقم (٢).

* * *

١٢ ــ أخبرنا عليّ بن محمد بن عيسى بن موسى البزَّار قال: أنبأنا عليّ بن محمد بن أحمد المِصْرِيّ قال: نبأنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق قال: سمعت إبراهيم بن سعيد الجَوْهَري يقول: نبأنا إسماعيل بن أَبَان قال: نبأنا سفيان الثَّوْري، عن عاصم الأَحْول، عن أبي عثمان،

عن جَرِير، عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم بنحوه ــ يعني بنحو الحديث السابق برقم ١١ ــ .

(١/ ٣١) في (باب ذكر أحاديث رويت في الثلب لبغداد. . .).

مرتبة الحديث:

موضوع.

التـخـريـج:

تقدَّم تخريجه والكلام على طرقه وعللها في حديث رقم (٢).

* * *

١٣ ــ حدَّثني الحسن بن أبـي طالب قال: نبأنا أبـو بكر أحمد بن إبراهيم بن الحسن قال: نبأنا صالح بن أبـي مُقَاتِل الحافظ قال: نبأنا محمد بن إشْكَاب قال: نبأنا عبد العزيز بن أَبَان قال: نبأنا سفيان، عن عاصم الأَحْول، عن أبـي عثمان،

عن جَرِير بن عبد الله قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: **«تُبْنَىٰ مدينةٌ بين دِجْلَةَ والدُّجَيْل، لهي أسرعُ خَرَاباً من السِّكَّةِ في الأرض الرَّخْوَةِ»**.

(١/ ٣١ ــ ٣٢) في (باب ذكر أحاديث رويت في الثلب لبغداد...).

مرتبـة الحديـث:

مـوضـوع.

التـخـريـج:

تقدَّم تخريجه والكلام على طرقه وعللها في حديث رقم (٢).

* * *

١٤ ــ أخبرني أبو الفرج الحسين بن علّي الطَّنَاجِيريّ قال: أنبأنا عمر بن أبـي الطيِّب الورَّاق قال: حدَّثنا عليّ بن أحمد بن نوح التُّسْتَرِيّ قال: حدَّثنا عِمْرَان بن عبد الرحمن شَاذَان قال: حدَّثنا إسماعيل بن نَجِيح قال: أنبأنا سفيان الثَّوْري، عن عاصم، عن أبـي عثمان قال:

كنت مع جَرِير بالتَّلِ والتَّلُول، فقال: أين الدِّجْلَةَ؟ فقلت: هذه. فقال: أين الدُّجَيْل؟ فقلت: هذه. فقال: أين قُطْرَبُّل؟ قال قلت: هذه. فقال لي: النَّجَا النَّجَا، ارْتَحِلْ ارْتَحِلْ، فإنِّي سمعت رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يقول: **«تُبنى مدينةٌ بين**

دِجْلَةَ ودُجَيْل، وقُطْرَبُّل والصَّرَاة، يُجْبَىٰ إليها خزائن الأرض، لهي أشدُّ خَرَاباً من المِرْوَدِ في الأرض الرَّخْوَةِ».

(١/ ٣٢) في (باب ذكر أحاديث رويت في الثلب لبغداد. . .).

مرتبـة الحديـث:

مـوضـوع.

التـخـريـج:

تقدَّم تخريجه والكلام على طرقه وعللها في حديث رقم (٢).

غريـب الحديـث:

قوله: «المِرْوَد»: «المِيلُ، وحَدِيدةٌ تدورُ في اللِّجامِ». «القاموس المحيط» مادة (رود) ص ٣٦٢.

* * *

١٥ ــ أخبرنا الحسن بن أبـي بكر قال: أنبأنا عبد الله بن إسحاق بن إبراهيم البَغَوي قال: نبأنا عمر بن إبراهيم أبو بكر الحافظ قال: حدَّثنا محمد بن عثمان بن مَخْلَد الوَاسِطي قال: حدَّثنا أبو سفيان عبيد الله بن سفيان الغُدَانِيّ قال: نبأنا سفيان، عن عاصم الأَحْول، عن أبـي عثمان النَّهْدِيّ،

عن جَرِير بن عبد الله قال: سمعت رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يقول: «**تُبنىٰ مدينةٌ بين نهرٍ يقال له: دِجْلَة، ونهرٍ يقال له: دُجَيْل، ونهرٍ يقال له: الصَّرَاة، يجتمع فيها ملوك أهل الأرض، وجبابرة أهل الأرض، وخزائن أهل الأرض، لهي أشدّ رسوخاً في الأرض من السِّكَّةِ الحديد**».

(١/ ٣٢) في (باب ذكر أحاديث رويت في الثلب لبغداد. . .).

مرتبـة الحديـث:

مـوضـوع.

التـخـريـج :

تقدَّم تخريجه والكلام على طرقه وعللها في حديث رقم (٢).

* * *

١٦ ــ أخبرني أبــو الحسين محمــد بــن أبــي عليّ الأَصْبَهَــاني قــال: نبــأنــا محمد بــن إسحاق القاضي، وعليّ بــن محمد بــن سعيد الأَهْوَازيان، قالا: نبأنا أبو الحسن أحمد بن الحسن القُرَشي قال: نبأنا أحمد بن محمد بن عمر بن يونس قال: قلت لعبد الرزاق: أَحَدَّثَكَ سفيانُ الثَّوْري هذا الحديث؟ قال: نعم! عن عاصم الأَحْول، عن أبـي عثمان النَّهْدِيّ قال:

نزل جَرِير بن عبد الله البَجَلي صاحب رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، قُطْرَبُّل، فقال: أي نهرٍ هذا؟ قالوا: دِجْلَةَ ودُجَيْل. قال: هاهنا نهر سوى هذا؟ قالوا: نعم، نهر يقال له: الصَّرَاة، أسفل منه بفرسخ. فقال: الرَّحيل، الرَّحيل. سمعت رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يقول: **«تُبْنَىٰ مدينةٌ بين نهرين، يقال لهما: دِجْلَة ودُجَيْل، والآخر يقال له: الصَّرَاة، يجتمع فيها جبابرة الأرض، وملوك الأرض، وكنوز الأرض، لهي بهم أسرع رسوخاً في الأرض من سِكَّةِ حديد»**.

(١/ ٣٢ ــ ٣٣) في (باب ذكر أحاديث رويت في الثلب لبغداد. . .).

مرتبـة الحديـث :

مـوضـوع.

التـخـريـج :

تقدَّم تخريجه والكلام على طرقه وعللها في حديث رقم (٢).

* * *

١٧ ــ أخبرنا أبو الحسن عليّ بــن يحيى بــن جعفر بــن عَبْدَكُوْيَه الإمام ــ بأَصْبَهَان ــ قال: حدَّثنا سليمان بــن أحمد بــن أيوب الطبراني قــال: حدَّثنا

عَلّان بن عبد الصمد الطَّيَالِسِيّ قال: حدَّثنا أحمد بن مُطَهَّر المِصِّيْصِيّ قال: حدَّثنا صالح بن بَيَان الثَّقَفِيّ.

قال الطبراني: وحدَّثنا إبراهيم بن محمد التُّسْتَرِيّ الدَّسْتُوَائِيّ قال: حدَّثنا سليمان بن الربيع النَّهْدِيّ قال: حدَّثنا هَمَّام بن مُسْلِم قال: حدَّثنا سفيان، عن أبـي عبيدة.

وحدَّثني[1] الحسن بن أبـي طالب ــ واللفظُ له ــ قال: حدَّثنا أبو بكر أحمد بن إبراهيم قال: حدَّثنا جعفر بن أحمد بن يحيى المَرْوَزِيّ المؤذِّن قال: حدَّثنا سليمان بن الربيع قال: حدَّثنا هَمَّام بن مُسْلِم قال: سمعتُ سفيانَ قال: حدَّثنا أبو عبيدة،

عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: **«تُبْنَىٰ مدينةٌ بين دِجْلَة ودُجَيْل، لهي أسرعُ ذهاباً في الأرض، مِنْ وَتَدِ الحديد في الأرض الرِّخْوَةِ»**.

(١/ ٣٣) في (باب ذكر أحاديث رويت في الثلب لبغداد...).

مرتبـة الحديـث:

موضـوع.

ففي طريقه الأول: (صالح بن بَيَان الثَّقَفِيّ السِّيرَافِيّ العَبْدِيّ السَّاحِلِيّ) وهو متروك. وستأتي ترجمته في حديث (١٣٩٣).

وفي طريقه الثاني: (همَّام بن مُسْلِم الزَّاهد) وهو متروك أيضاً. وستأتي ترجمته في حديث (١٣٢٣).

قال الحافظ الخطيب عقبه: «أبو عبيدة، هو: حُمَيْد الطويل. وهذا الإسناد ليس بمحفوظ، وصالح بن بَيَان: ضعيف. وهمَّام بن مُسْلِم: مجهول. والمحفوظ: حديث عاصم الأَحْول، عن أبـي عثمان، عن جَرِير».

---

(١) القائل هو الحافظ الخطيب. و (الحسن بن أبـي طالب =الحسن بن محمد بن الحسن الخلاّل)، وهو أحد شيوخ الخطيب الثقات، وقد ترجم له في «تاريخه» (٧/ ٤٢٥).

التخريج:

رواه ابن عدي في «الكامل» (٤/١٣٨٤) ـ في ترجمة (صالح بن بَيَان السِّيرَافِيّ) ـ من طريق أحمد[1] بن مُطَهَّر المِصِّيْصيّ، عن صالح بن بَيَان، عن أبـي عبيدة، عن أنس، به. وقال: «أبو عبيدة هذا، أظنه (حُمَيْد الطويل). وقد روي عن الثَّوْري هذا بإسناد آخر». وقال: هذا حديث منكر.

ورواه ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (٢/ ٦٢) عن الخطيب وابن عدي من طرقهما السابقة.

وذكره الحافظ الذَّهَبِيُّ في «الميزان» (٢/ ٢٩٠) في ترجمة (صالح بن بَيَان السِّيرَافِيّ) وقال: «هذا حديث باطل».

وأقرّه الحافظ ابن حَجَر في «اللسان» (٣/ ١٦٦ ـ ١٦٧).

والحديث معروف من رواية جَرِير بن عبد الله البَجَلي، وقد تقدَّم تخريجه والكلام على طرقه وعللها في حديث رقم (٢).

* * *

١٨ ـ حدَّثنا أبو بكر البَرْقَاني ـ من كتابه ـ قال: قُرِىء على: الحسين بن عليّ التَّمِيمي ـ وأنا أسمع ـ، حدَّثَكُمْ زَنْجُوْيَه بن محمد اللبَّاد قال: حدَّثنا سهل بن محمد بن يَعِيش الخُتَّلِيّ العَسْكَرِيّ أبو السَّرِيّ قال: حدَّثنا عمر بن يحيى قال: حدَّثنا سفيان، عن قيس بن مسلم، عن رِبْعِيّ بن حِرَاش[2]،

عن حُذَيْفَةَ قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: **«تكونُ وقعة بين زوراء»**. قالوا: وما الزوراء يا رسول الله؟ قال: **«مدينة بين أنهار في أرض**

---

(١) صُحِّفَ في «الكامل» المطبوع، و «اللآلىء المصنوعة» (١/ ٤٦٩)، و «الموضوعات» لابن الجَوْزي (٢/ ٦٢) إلى: «محمد». والتصويب من «تاريخ بغداد» (٥/ ١٦٧).

(٢) صُحِّفَ في المطبوع إلى «خراش» بالخاء المعجمة. والتصويب من «السِّيَر» (٤/ ٣٥٩)، و «التقريب» (١/ ٢٤٣).

جُوخي[1]، يسكنها جبابرة أمتي، تُعَذَّبُ بأربعة أصناف، بخسف ومسخ وقذف».

قال البَرْقَاني: «ولم يذكر الرابع».

(١/٣٨) في (بقية الأخبار التابعة لحديث أبي عثمان عن جَرِير لكونها في معناه).

مرتبة الحديث:

موضوع.

ففي إسناده (عمر بن يحيى). وقد أعلَّ ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (٢/٦٩) الحديث به، وقال: «قال أبو نُعَيْم الأصبهاني هو متروك الحديث».

وقد ترجم له الذَّهَبِيُّ في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٣٠) ونقل قول أبي نُعَيْم السابق، وقال: «أتى بحديث شبه موضوع عن شُعْبَة...» ثم ساقه، وهو حديث معاذ بن جَبَلٍ مرفوعاً: «قلوب بني آدم تلينُ في الشتاء...»!.

وقال الحافظ ابن حَجَر في «اللسان» (٤/ ٣٣٧ ــ ٣٣٨): «وأظنه (عمر بن يحيى بن عمر بن أبي لممة بن عبد الرحمن) فقد رَوَىٰ له الدَّارَقُطْنِيّ في حديث مالك من روايته عن مالك وضعَّفه». ثم ساق بعض حديثه ونقل عن الدَّارَقُطْنِيِّ قوله: «هذه الأحاديث لا تصحُّ عن مالك ومن دونه فيها ضعيف».

ولم أقف له على ترجمة في «الضعفاء» لأبي نُعَيْم الأصبهاني.

وشيخ الخطيب (أبو بكر البَرْقَاني) هو (أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب)، وهو ثقة من أشهر شيوخ الخطيب. وستأتي ترجمته في حديث (٣١٢).

---

(١) هكذا في المطبوع. وقد ضبطها المصحح بضم الجيم. وفي «اللسان» مادة (جوخ) (٣/١٣): «جاخ السيل الوادي يجوخُهُ جَوْخاً: جَلَخَهُ وقلع أجرافه». وفي «القاموس» ص ٣١٩: «الجُوخَة بالضم: الحفرة».

وقال الحافظ الخطيب في «تاريخ بغداد» (١/ ٤٢) عقب روايته له ولأحاديث من جنسه: «وكلُّ هذه الأحاديث التي ذكرناها، واهية الأسانيد عند أهل العلم والمعرفة بالنقل لا يثبت بأمثالها حجّة. وأمَّا متونها فإنَّها غير محفوظة إلاّ عن هذه الطرق الفاسدة».

التـخـريـج:

رواه ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (٢/ ٦١ ــ ٦٢) عن الخطيب من طريقه المتقدِّم.

وعزاه في «كنز العُمَّال» (١٤/ ٢٧٩) رقم (٣٨٧٢٦) إلى الخطيب وحده.

وقد تقدَّم تخريجه موسعاً في حديث رقم (٢) عن جَرِير بن عبد الله مرفوعاً بنحوه.

* * *

١٩ ــ أخبرنا الحسن بن أبـي بكر قال: أنبأنا شُجَاع بن جعفر الأنصاري قال: حدَّثنا محمد بن زكريا الغَلَابـي قال: حدَّثنا محمد بن عبد الرحمن بن القاسم التَّيْمِي قال: حدَّثنا أبـي، عن يحيـى بن عبد الله بن حسن، عن أبيه، عن حسن بن حسن، عن محمد بن الحَنَفِيَّة.

قال[1]: وحَدَّثني عثمان بن عِمْران الحَنَفِي[2]، عن نَايِل بن نَجِيح، عن عمرو بن شِمْر[3]، عن أبـي حَرْب بن أبـي الأسود الدُّؤَلي، عن أبيه، قالا:

قال عليّ بن أبـي طالب: سمعت حبيبـي محمَّداً صلَّى الله عليه وسلَّم يقول:

---

(١) القائل هو (الغَلَابـي) كما في «الموضوعات» (٢/ ٦١) لابن الجَوْزي.

(٢) تَصَحَّفَ في المطبوع إلى «العجيفي». والتصويب من «الثقات» لابن حِبَّان (٨/ ٤٥٣)، و «اللسان» (٤/ ١٤٩).

(٣) تَصَحَّفَ في المطبوع إلى «سمر» بالسين المهملة. والتصويب من «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٣٩)، و «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٤٤)، وغيرهما.

«سيكون لِبَني عَمِّي مدينة من قبل المشرق، بين دِجْلَة ودُجَيْل، وقُطْرَبُّل والصَّرَاة، يشيد فيهـا بالخَشَبِ والآجُرِّ والجَصِّ والذَّهَبِ، يسكنها شرار خلق الله وجبابرة أُمَّتي، أما إنَّ هلاكها على يَدِ السُّفْيَانِيِّ، كأنِّي بها والله قد صارت خاوية على عروشها».

(١/٣٨) في (بقية الأخبار التابعة لحديث أبـي عثمان عن جَرِير لكونها في معناه).

مرتبـة الحديـث:

مـوضـوع.

ففي إسناده (محمد بن زكريا الغَلاَبـي) كذَّبه يحيـى بن مَعِين والدَّارَقُطْنِيّ. وستأتي ترجمته في حديث (٢٩٨).

قـال السيـوطـي فـي «الـلآلـىء المصنـوعـة» (١/٤٧٧): «مـوضـوع: آفتـه الغَلاَبـي».

كما أنَّ فيه (عمرو بن شِمْر الجُعْفي الكوفي أبو عبد الله) وهو متروك، وكذَّبه الجُوزَجَاني. وستأتي ترجمته في حديث (٦٦٩).

وفيه أيضاً: (نائِل بن نَجِيح الحَنَفي أو الثَّقَفِي البَصْري أبو سهل) وهو ضعيف. وستأتي ترجمته في حديث (٣٠١).

التـخـريـج:

رواه ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (٢/ ٦٠ ــ ٦١) عن الخطيب من طريقه السابق.

وقد تقدَّم تخريجه موسعاً في حديث رقم (٢) عن جَرِير بن عبد الله البَجَلي مرفوعاً بنحوه.

* * *

٢٠ ــ أخبرنا أبو نُعَيْم الحافظ قال: حدَّثنا سليمان بن أحمد الطبراني قال: حدَّثنا عبد الرحمن بن حاتم أبو زيد المُرَادي قال: حدَّثنا نُعَيْم بن حمَّاد قال: حدَّثنا أبو عمر ــ صاحب لنا من أهل البَصْرة ــ، عن ابن لَهِيعَة، عن عبد الوهاب بن حسين، عن محمد بن ثابت، عن أبيه، عن الحارث،

عن ابن مسعود عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال: **«إذا عَبَرَ السُّفْيَانيُّ الفُرَاتَ، وبلغ موضعاً يقال له: عاقَرْ قُوْفَا، مَحَا الله الإيمان من قلبه، فيقتل بها إلى نهرٍ يقال له الدُّجَيْل سبعين ألفاً متقلدين سيوفاً محلاّة، وما سواهم أكثر منهم، فيظهرون على بيت الذَّهَبِ، فيقتلون المقاتلة والأبطال، ويبقرون بطون النِّسَاءِ، يقولون لعلّها حُبْلَىٰ بغلام، وتستغيث نِسْوةٌ من قُرَيْش على شاطىء دِجْلَة إلى المارَّة من أهل السفن، يطلبن إليهم أن يحملوهنَّ حتى يلقوهنَّ إلى النَّاس، فلا يحملوهنَّ بُغْضَاً ببني هاشم، فلا تُبغضوا بني هاشم، فإنَّ منهم نبيَّ الرَّحمة، ومنهم الطيَّارُ في الجنَّة. فأمَّا النِّسَاء فإذا جنهنَّ الليل، أوين إلى أغْوَرِهَا مكاناً مخافة الفُسَّاق، ثم يأتيهم المدد من البَصْرة حتى يستنقذوا ما مع السُّفْيَانِيِّ من الذَّرَارِي والنِّساء من بغداد والكوفة»**.

(٣٩/١) في (بقية الأخبار التابعة لحديث أبـي عثمان عن جَرِير لكونها في معناه).

مرتبـة الحديـث:

مـوضـوع.

ففي إسناده: (محمد بن ثابت بن أَسْلَم البُنَاني البَصْري) وقد ترجم له في:

١ ــ «تاريخ ابن مَعِين» (٥٠٧/٢) وقال: «ليس بشيء». وقال مَرَّةً: «صالح الحديث».

٢ ــ «التاريخ الكبير» (١/ ٥٠) وقال: «فيه نظر».

٣ ــ «الضعفاء» للنَّسَائي ص ٢١٣ رقم (٥٤٥) وقال: «ضعيف».

٤ ـ «الجرح والتعديل» (٧/ ٢١٧) وفيه عن ابن مَعِين: «ليس بقوي». وقال عَفَّان: «ضعيف الحديث». وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتجُّ به، منكر الحديث». وقال أبو زُرْعَة: «لَيِّنٌ».

٥ ـ «المجروحين» (٢/ ٢٥٢) وقال: «يروي عن أبيه ومحمد بن المُنْكَدِر. . . يروي عن أبيه ما ليس من حديثه، كأنه ثابت آخر، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه على قلَّته».

٦ ـ «الكامل» (٦/ ٢١٤٧ ـ ٢١٤٨) وقال بعد أن ذكر بعض حديثه: «وهذه الأحاديث مع غيرها ممَّا لم أذكره عامّتها ممَّا لا يتابع محمد بن ثابت عليه».

٧ ـ «التهذيب» (٩/ ٨٢ ـ ٨٣) وفيه عن أبي داود والدَّارَقُطْنِيّ: «ضعيف». وقال يعقوب بن سفيان: «ليس بالقويّ». وقال الحاكم: «هو عزيز الحديث ولم يأت بمتن منكر»!!! وقال الأَزْدِيّ: «ساقط».

٨ ـ «التقريب» (٢/ ١٤٨): «ضعيف، من السابعة »/ ت .

كما أنَّ فيه (عبد الوهاب بن حسين) وقد ترجم له في «اللسان» (٤/ ٨٧) وقال: «عن محمد بن ثابت، وعنه ابن لَهِيعة. أخرج له الحاكم في كتاب الأهوال من «المستدرك» حديثاً، وقال: «أخرجته تعجباً. وعبد الوهاب: مجهول. قال الذَّهَبِيّ في «تلخيصه»: «قلت ذا الخبر موضوع».

أقول: ولم أقف على حديثه في «المستدرك» المطبوع في كتاب الأهوال، والله أعلم.

كما أنَّ فيه (عبد الله بن لَهِيعة بن عُقْبة الحَضْرَمي المِصْري)، قال الحافظ الذَّهَبِيُّ عنه في «الكاشف» (٢/ ١٠٩): «العمل على تضعيف حديثه». وستأتي ترجمته في حديث (١٩٦).

كما أنَّ فيه (نُعَيْم بن حمَّاد بن معاوية الخُزَاعي)، قال الحافظ الذَّهَبِيّ عنه في

«سِيَر أعلام النبلاء» (١٠/ ٦٠٩): «لا يجوز لأحدٍ أن يحتجَّ به. وقد صنَّف كتاب «الفتن» فأتى فيه بعجائب ومناكير». وقال في (١٠/ ٦٠٠) منه: «نُعَيْمٌ من كبار أوعية العلم، لكنَّه لا تَرْكَنُ النَّفْسُ إلى رواياته». وستأتي ترجمته في حديث (٣٤٦).

كما أَنَّ فيه جهالة (أبو عمر) الذي روى عنه نُعَيْم بن حمَّاد.

و (عبد الرحمن بن حاتم المُرَادِيّ أبو زيد) شيخ الطبراني، لم أقف له على ترجمة.

و (الحارث) لم يتعين لي من هو.

التـخـريـج:

رواه نُعَيْمَ بن حمَّاد في كتاب «الفتن» (١/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥) رقم (٨٨٥)، من الطريق التي رواها الخطيب عنه.

ولم أقف على من ذكره غير ابن عرَّاق في «تنزيه الشريعة» في الفصل الثالث (٢/ ٣٥٠) ـ وهو الفصل الذي ضمنه ابن عرّاق ما زاده السيوطي على ابن الجَوْزي في كتابه «الموضوعات» ـ، وقال بعد عزوه له لـ (نُعَيْم بن حمَّاد): «وفيه مجهولون وضعفاء. قلت ـ القائل ابن عرَّاق ـ: هذا لا يقتضي الحكم عليه بالوضع، لكنه فيه رَكَّة ظاهرة والله تعالى أعلم».

أقول: ما تقدَّم في بيان حال رجال إسناده، والرَّكَّةُ الظاهرة في لفظه، كفاية في عَدِّه من جملة الموضوعات.

والحافظ السيوطي مع تساهله المعروف اعتبره من الموضوعات، والله أعلم.

غريـب الحديـث:

قوله: «السُّفْيَانِيّ»: هو (أبو الحسن علي بن عبد الله بن خالد بن يزيد بن معاوية بن أبـي سفيان القُرَشيّ الأُمَويّ الدِّمَشْقِيّ، ويعرف بأبـي العَمَيْطَر). قال ابن

كثير في «البداية والنهاية» (١٠/ ٢٢٧) ــ في حوادث (سنة خمس وتسعين ومائة) ــ : «وفي ذي الحِجّة من هذه السنة ظهر أمر السُّفْيَانِيّ بالشام... فعزل نائب الشام عنها، ودعا إلى نفسه، فبعث إليه الأمين جيشاً فلم يقدموا عليه بل أقاموا بالرَّقَّة».

وقال الحافظ ابن حَجَر في «تبصير المنتبه» (٢/ ٧٣٥): «والسُّفْيَانيُّ الذي كاد أن يتملَّك بعد مَقْتَلِ الأمين هو: أبو العَمَيْطَر عليّ بن عبد الله، من ولد أبي سفيان بن حَرْب. قلت ــ القائل ابن حَجَر ــ : والسُّفْيَانيُّ المذكور في كتب الملاحم والفتن أنَّه يخرجُ في آخر الزمان، يقال: إنَّ بعض آل أبي سفيان وضع خبره لمَّا زالت دولتهم».

وانظر الآثار الواردة في السُّفْيَاني وأخباره: «الفتن» للحافظ أبي عبد الله نُعَيْم بن حمَّاد المَرْوَزِيّ (١/ ٢٧٨ ــ ٣٥٤) ــ وهو من أوسع المصادر في ذلك ــ ، و «المستدرك» للحاكم (٤/ ٤٦٨ ــ ٤٦٩)، و «سِيَر أعلام النبلاء» للذَّهَبِيِّ (٩/ ٢٨٤ ــ ٢٨٦).

وانظر الحديث التالي رقم (٢١).

* * *

٢١ ــ أخبرنا أبو القاسم عليّ بن محمد بن عيسى البزَّار[1] قال: أنبأنا عليّ بن محمد بن أحمد المِصْري قال: نبأنا عبد الملك بن يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر أبو الوليد قال: نبأنا يحيى[2] بن عبد الله بن بُكَيْر قال: حدَّثني الهِقْل بن زياد قال: حدَّثني الأَوْزَاعِيّ قال: حدَّث أبو أسماء الرَّحَبِي أنَّه سمع

(١) هكذا في المطبوع: «البزَّار» بالراء المهملة. وفي ترجمته في «تاريخ بغداد»: «البزاز» بالزاي المعجمة في الموضعين معاً.

(٢) تَصَحَّفَ في المطبوع إلى: «نبأنا أبو يحيى». والتصويب من ترجمته في «التهذيب» (١١/ ٢٣٧). وكنية (يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر): «أبو زكريا».

ثَوْبَانَ يُحَدِّثُ قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**يخرج السُّفْيَانِيُّ حتى ينزل دمشق، فيبعث جيشين: جيشاً إلى المدينة خمسة عشر ألفاً، ينتهبون المدينة ثلاثة أيام ولياليهن، ثم يسيرون متوجهين إلى مكَّة**». (وذكر الحديث)

وقال: «**ثم يسير جيشه الآخر في ثلاثين ألفاً، وعليهم رَجُلٌ من كَلْبٍ، حتى يأتوا بغداد، فيقتلون بها ثلاثمائة كبش من ولد العبَّاس، ويبقرون بها ثلاثمائة امرأة**».

قال ثَوْبَان: فسمعت رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يقول: «**وذلك بما قدّمت أيديهم، وما الله بظلّامٍ للعبيد. فيقتلون ببغداد أكثر من خمسمائة ألف**».

«وذكر حديثاً في الملاحم طويلاً كتبنا منه هذا».

(١/ ٣٩ ــ ٤٠) في (بقية الأخبار التابعة لحديث أبـي عثمان عن جَرِير لكونها في معناه).

مرتبـة الحديـث:

في إسناده انقطاع بين الأَوْزَاعِيّ وبين أبـي أسماء الرَّحَبِـي عمرو بن مَرْثَد. فـ (أبو أسماء الرَّحَبِـي) توفي في خلافة (عبد الملك بن مروان) كما في «التقريب» (٢/ ٧٨)، ووفاة الخليفة (عبد الملك بن مروان) كانت سنة (٨٦هـ) كما في «السِّيَر» (٤/ ٢٤٩). وولادة الأَوْزَاعِيّ كانت سنة (٨٨هـ) كما ذكره الذَّهَبِـيُّ في «السِّيَر» (٧/ ١٠٩) عن أبـي مُسْهِر وطائفة. فيكون مولده بعد وفاة (أبـي أسماء الرَّحَبِـي). ولذا نجد الأَوْزَاعِيّ رحمه الله يقول في الإسناد: «حدَّث أبو أسماء الرَّحَبِـي».

كما أنَّ فيه (عبد الملك بن يحيـى بن عبد الله بن بُكَيْر) لم أقف له على ترجمة. وذكروا في ترجمة أبيه أنه روى عنه.

وبقية رجال الإسناد ثقات عدا (يحيـى بن عبد الله بن بُكَيْر) فإنّه صدوق. وستأتي ترجمته في حديث (٥٤٣).

و (الأَوْزَاعِيُّ) هو (عبد الرحمن بن عمرو بن يُحْمِد أبو عمرو): شيخ الإسلام وعالم أهل الشام، فقيهٌ ثقةٌ جليلٌ، وحديثه مُخَرَّجٌ في الكتب الستة. توفي عام (١٥٧هـ). انظر ترجمته في: «السِّيَر» (٧/ ١٠٧ ــ ١٣٤)، و «التهذيب» (٦/ ٢٣٨ ــ ٢٤٢).

و (أبو أسماء الرَّحَبِي) هو (عمرو بن مَرْثَد الدِّمَشْقِي): تابعي ثقة. انظر: «التهذيب» (٨/ ٩٩)، و «التقريب» (٢/ ٧٨).

التـخـريـج:

لم أقف عليه في كُلِّ ما رجعت إليه.

لكن روى الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٥٢٠) من طريق الوليد بن مُسْلِم، حدَّثنا الأَوْزَاعِيّ، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمَة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: «يخرج رجل يقال له السُّفْيَانِيّ في عمق دمشق، وعامَّة من يتبعه من كلب، فيقتل حتى يبقر بطون النساء، ويقتل الصبيان، فتجمع لهم قيس، فيقتلها حتى لا يمنع ذَنَب تَلْعَةٍ[1]، ويخرج رجلٌ من أهل بيتي في الحرّة، فيبلغ السُّفْيَانِيّ، فيبعث إليه جنداً من جنده فيهزمهم، فيسير إليه السُّفْيَانِيّ بمن معه، حتى إذا صار ببيداء من الأرض خُسِفَ بهم فلا ينجو منهم إلاّ المخبرُ عنهم».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرِّجاه». ووافقه الذَّهَبِيُّ.

أقول: في إسناده (يحيى بن أبي كثير اليَمَامي) قال الحافظ عنه في «التقريب» (٢/ ٣٥٦): «ثقة ثَبْت لكنه يدلِّس ويُرْسِل».

وانظر الحديث السابق رقم (٢٠).

* * *

---

(١) قال ابن الأثير في «النهاية» (١/ ١٩٤) في مادة (تلع): «ومنه الحديث «فيجيء مطر لا يُمْنَعُ منه ذَنَبُ تَلْعَةَ» يريد كثرته وأنه لا يخلو منه موضع. والحديث الآخر: «لَيَضْرِبنهم المؤمنون حتى لا يمنعوا ذَنَبَ تَلْعَة».».

٢٢ ــ أخبرنا أبو طالب محمد بن عليّ بن إبراهيم البيضاوي قال: أنبأنا محمد بن العبَّاس الخزَّاز قال: أنبأنا ابن المُجَدَّر قال: حدَّثنا داود بن رُشَيْد قال: حدَّثنا عبد الله بن جعفر قال: أنبأنا عبيد الله بن عمر، عن خُبَيْب[1] بن عبد الرحمن، عن حفص بن عاصم،

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**النِّيلُ، والفُرَاتُ، ودِجْلَةُ، وسَيْحَانُ، وجَيْحَانُ، مِنْ أنهارِ الجَنَّةِ**».

(١/ ٥٤ ــ ٥٥) في (ذكر نهري بغداد دِجْلَة والفرات وما جعل الله فيهما من المنافع والبركات).

مرتبة الحديث:

منكر من هذا الطريق لزيادة ذكر نهر «دِجْلَةَ» مع الأنهار الأربعة، وهو صحيح من دونها.

ففي إسناده (عبد الله بن جعفر بن نَجِيح السَّعْدِي المَدَني أبو جعفر ــ والد الإمام عليّ بن المَدِيني ــ) وهو ضعيف. وستأتي ترجمته في حديث (١٣٢٨).

وقد خالفَ الثقات الذين رووه عن (عبيد الله بن عمر العُمَري) من دون ذكر نهر «دِجْلَة» مع الأنهار الأربعة الأخرى؛ رواه أبو أسامة حمّاد بن أسامة القرشي، وعبد الله بن نُمَيْر، وعلي بن مُسْهِر، ومحمد بن بشر ــ كما في «صحيح مسلم» في كتاب الجنة، باب ما في الدنيا من أنهار الجنة (٤/ ٢١٨٣) رقم (٢٨٣٩) ــ عن عبيد الله بن عمر، عن خُبَيْب، به، دون ذكر نهر «دِجْلَة».

و (ابن المُجَدَّر) هو (محمد بن هارون بن حُمَيْد بن المُجَدَّر): وثَّقه الحافظ الخطيب. وقال الذَّهَبِيُّ: «صدوق مشهور، لكن فيه نَصْبٌ وانحراف». وستأتي ترجمته في حديث (٤٨٣).

---

(١) صُحِّفَ في المطبوع إلى «حبيب» بالحاء المهملة. والتصويب من «تهذيب الكمال» (٨/ ٢٢٨)، وغيره.

التـخـريـج :

رواه مسلم في الجنَّة، باب ما في الدنيا من أنهار الجنة (٤/٢١٨٣) رقم (٢٨٣٩)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٨٩ و ٤٤٠) من طريق عبيد الله بن عمر العُمَري، عن خُبَيْب، به. دون ذكر نهر (دِجْلَة) مع الأنهار الأربعة الأخرى.

ورواه أحمد في «المسند» (٢/ ٢٦١)، وأبو يَعْلَىٰ في «مسنده» (١٠/ ٣٢٧) رقم (٥٩٢١)، والخطيب في «تاريخه» (١/ ٥٤) من طريق محمد بن عمرو، عن أبي سَلَمَة، عن أبي هريرة مرفوعاً، بدون ذكر (دِجْلَة) أيضاً.

وعزاه في «الجامع الكبير» (١/ ٤٥٢) بزيادة ذكر (دِجْلَة) إلى الخطيب وحده.

* * *

٢٣ ــ أخبرنا إبراهيم بن عبد الواحد بن محمد بن الحُبَاب الدَّلَّال قال: أنبأنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشَّافِعِي قال: نبأنا محمد بن أحمد بن بَرْد قال: نبأنا محمد بن عيسى بن الطبَّاع.

وأخبرنا أبو منصور محمد بن عيسى بن عبد العزيز البزَّار ــ بهَمَذَان، واللفظ له ــ قال: حدَّثنا أبو العبَّاس أحمد بن محمد بن الحسن الرَّازِيّ قال: حدَّثنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن طَرْخَان البَلْخي قال: حدَّثنا أُحَيد بن الحسين ــ قرأت عليه ــ ، أنَّ محمد بن حفص حدَّثهم قال: نبأنا الربيع بن بَدْر، عن الأَعْمَش، عن شَقِيق،

عن عبد اللَّه بن مسعود قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**ينزلُ في الفُرَاتِ كُلَّ يومٍ مثاقيلُ مِنْ بَرَكَةِ الجَنَّةِ**».

(١/ ٥٥) في (ذكر نهري دِجْلَة والفرات وما جعل الله فيهما من المنافع والبركات).

مرتبـة الحديـث :

إسناده ضعيف جدّاً.

ففيه: (الربيع بن بَدْر التَّمِيمي السَّعْدي البَصْري) وهو متروك. وستأتي ترجمته في حديث (٥٣١).

و (شَقِيق) هو (ابن سَلَمَة الأَسَدِيّ الكوفي أبو وائل): ثقةٌ مُخَضْرَمٌ. وستأتي ترجمته في حديث (١١٧٧).

و (الأَعْمَش) هو (سليمان بن مِهْران الأَسَدي الكَاهِلي): إمام ثقة حافظ، شيخ المقرئين والمحدِّثين. وستأتي ترجمته في حديث (١٩٠).

التـخـريـج:

رواه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٩٨٨ ـ ٩٨٩) في ترجمة (الربيع بن بدر)، من طريق محمد بن عيسى، عن الربيع بن بدر، به، بلفظ: «ما من يوم إلاَّ ينزل مثاقيل من بركات الجنَّة في الفُرَات».

وقال: «هذا أعرفه من حديث الربيع بن بدر عن الأَعْمَش».

وعن ابن عدي من طريقه هذا، رواه ابن الجَوْزي في «العلل» (١/ ٤١) وقال: «هذا حديث لا يصحُّ». وأعلّه بـ (الربيع بن بدر) وذكر بعض أقوال العلماء فيه.

وعزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (١/ ١٠١٧) باللفظ المتقدِّم إلى الخطيب وحده. وعزاه في (١/ ٧٣٢) بلفظ ابن عدي السابق إلى (ابن مَرْدُوْيَه) فقط!!.

* * *

٢٤ ـ أخبرنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي ـ بالبَصْرة ـ قال: حدَّثنا عبد الرحمن بن أحمد الخُتُّلي قال: حدَّثني عبد الله بن محمد بن علي البَلْخي قال: حدَّثنا محمد بن أَبَان قال: حدَّثنا أبو معاوية، عن الحسن بن سالم بن أبـي الجَعْد، عن أبيه،

عن أبـي هريرة قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: **«ليس في الأرض من الجَنَّةِ إلاَّ ثلاثة أشياءٍ: غَرْسُ العَجْوَةِ، وأَوَاقٌ تَنْزِلُ في الفُرَاتِ كُلَّ يومٍ مِنْ بَرَكَةِ الجَنَّةِ، والحَجَرُ»**.

(١/ ٥٥) في (ذكر نهري دِجْلَة والفرات وما جعل الله فيهما من المنافع والبركات).

مرتبـة الحديـث:

إسناده ضعيف. وفي مَتْنِهِ نَكَارَةٌ.

وقد صَحَّ عنه صلَّى الله عليه وسلَّم أنَّ: العَجْوَةَ والحَجَرَ الأسود من الجنَّة.

ففي إسناده (الحسن بن سالم بن أبـي الجَعْد) ترجم له ابن أبـي حاتم في «الجرح» (٣/ ١٥) وذكر فيه قول ابن مَعِين: «صالح»، ولم يذكر غيره.

و (أبو معاوية) هو (الضَّرير، محمد بن خَازِم الكوفي) وهو ثقة. وستأتي ترجمته في حديث (٤٢٤).

و (محمد بن أَبَان) يغلب عندي أنه (محمد بن أبان بن وزير البَلْخي أبو بكر المُسْتَمْلِي)، فقد ذكر المِزِّيّ في «تهذيب الكمال» (٣/ ١١٥٦ ــ مخطوط ــ) في ترجمته، روايته عن أبـي معاوية الضرير. وهو «ثقة حافظ» كما قال الحافظ ابن حَجَر في «التقريب» (٢/ ١٤٠). وانظر: «التهذيب» (٩/ ٣ ــ ٤). وهناك من طبقته راو آخر اسمه (محمد بن أَبَان) وهو (محمد بن أَبَان بن عليّ بن أبان البَلْخي) ترجم له في «التهذيب» (٩/ ٤ ــ ٥) ــ تمييزاً ــ وقال: «هو في طبقة الذي قبله ــ يعني محمد بن أَبَان بن وزير أبو بكر المُسْتَمْلي ــ». ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً. وذكره في «التقريب» (٢/ ١٤٠) وقال: «مستور». وقد ذكره الحافظ المِزِّيّ من قبل في «تهذيب الكمال» (٣/ ١١٥٦ ــ مخطوط ــ) ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً، ولم يذكر له رواية عن أبـي معاوية الضَّرير، بعكس الأول، والله أعلم.

وبقية رجال الإسناد ثقات.

لكن في المتن نكارة، وذلك في قوله: «ليس في الأرض من الجَنَّة إلاّ ثلاثة أشياء» وذكرها. وفي هذا نفي لما عَدَاهَا، وقد تقدَّم في حديث رقم (٢٢) أنّ مُسْلِمَاً وأحمد وأبا يَعْلَىٰ رووا من حديث أبـي هريرة مرفوعاً: «سَيْحَانُ وجَيْحَانُ، والفُرَاتُ والنِّيلُ، كُلٌّ مِنْ أنهارِ الجَنَّةِ»، والله تبارك وتعالى أعلم.

التـخـريـج :

عزاه في «الجامع الكبير» (١/ ٦١٠) إلى ابن مَرْدُوْيَه، والخطيب، والدَّيْلَمي، بلفظ: «ليس من الجنَّة في الأرض شيء إلاَّ ثلاثةَ أشياءٍ: غَرْسُ العَجْوَةِ، والحَجَرُ، وأَوَاقٍ تَنْزِلُ في الفُرَاتِ كُلَّ يومٍ بَرَكَةً مِنَ الجَنَّةِ».

وبهذا اللفظ ذكره في «الجامع الصغير» (٥/ ٣٨١) بشرح «فيض القدير»، وعزاه إلى الخطيب ورمز له بالضعف، ولم يتكلَّم المُنَاوي في «فيض القدير» عليه بشيء. بينما قال في «التيسير بشرح الجامع الصغير» (٢/ ٣٢٨): «إسناده ضعيف».

وما ذُكِرَ في الحديث من كون (العَجْوَة) و (الحَجَر الأسود) من الجنَّة، قد صحَّ عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم. انظر في «العجوة»: «جامع الأصول» (٧/ ٥٢٢ ــ ٥٢٣)، و «مجمع الزوائد» (٥/ ٨٧ ــ ٨٩). وانظر حديث (٢٢٢١) من هذا الكتاب.

وانظر في «الحَجَر الأسود»: «جامع الأصول» (٩/ ٢٧٥)، و «مجمع الزوائد» (٣/ ٢٤٢ ــ ٢٤٣)، و «الترغيب والترهيب» (٢/ ١٩٤ ــ ١٩٥)، و «المقاصد الحسنة» ص ١٨٤.

* * *

٢٥ ــ أخبرنا أبو القاسم الحسن بن الحسن بن عليّ بن المُنْذِر القاضي، وأبو القاسم عليّ بن محمد بن عليّ بن يعقوب الإِيَادي، وأبو عليّ الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن شَاذَان البزَّاز[1] ــ قال الإِيَادي: حدَّثنا. وقالا: أخبرنا ــ محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشَّافِعِي قال: نبأنا محمد بن إسماعيل السُّلَمي قال: نبأنا سعيد بن سَابِق ــ زاد ابن المنذر وابن شَاذَان: أبو عثمان من أهل رشيد. ثم اتفقوا ــ قال: حدَّثني مَسْلَمَة بن عليّ، عن مُقَاتِل بن

(١) صُحِّفَ في المطبوع إلى «الحسن بن أحمد وإبراهيم بن شاذان البزار». والصواب ما ذكرت. انظر: «السِّيَر» (١٧/ ٤١٥)، و «المُنْتَظَم» (٨/ ٨٦).

حَيَّان[1]، عن عِكْرِمَة،

عن ابن عبَّاس، عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «**أنزل الله من الجنَّة إلى الأرض خمسة أنهار: سَيْحُون وهو نهر الهند، وجَيْحُون وهو نهر بَلْخ، ودِجْلَة والفُرَات وهما نهرا العراق، والنِّيل وهو نهر مِصْر. أنزلها الله تعالى من عين واحدة من عيون الجنَّة من أسفل درجة من درجاتها، على جناحي جبريل، فاستودعها الجبال وأجراها في الأرض، وجعل فيها منافع للنَّاس في أصناف معايشهم، فذلك قوله تعالى: ﴿وأنزلنا من السماء ماءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ في الأرض﴾** [سورة المؤمنون: الآية ١٨]، **فإذا كان عند خروج يأجوج ومأجوج: أرسل الله تعالى جبريل فرفع من الأرض القرآن** ـ زاد ابن المنذر وشاذان: **والعلم كُلَّه**. ثم اتفقوا ـ ، **والحَجَر من رُكْنِ البيت، ومَقَام إبراهيم، وتابوت موسى بما فيه، وهذه الأنهار الخمسة، فيرفع كل ذلك إلى السماء. فذلك قوله تعالى: ﴿وإنَّا على ذَهَابٍ به لقَادِرُون﴾** [سورة المؤمنون: الآية ١٨]. **فإذا رُفِعَت هذه الأشياء من الأرض، فَقَدَ أهلها خَيْرَ الدِّين وخير الدُّنْيَا** ـ وقال الإيَادي: **خير الدنيا والآخرة** ـ ».

(١/ ٥٧ ـ ٥٨) في (ذكر نهري دِجْلَة والفرات وما جعل الله فيهما من المنافع والبركات).

مرتبـة الحديـث:

إسناده تالف. ومَتْنُهُ مُنْكَرٌ.

ففيه (مَسْلَمَة بن عليّ الخُشَنيّ الدِّمَشْقِيّ البَلَاطيّ أبو سعيد) وهو متروك. قال الحاكم: «روىٰ عن الأَوْزَاعِي والزُّبَيْدي المناكير والموضوعات». وستأتي ترجمته في حديث (١٦٨٩).

و (سعيد بن سَابِق) ترجم له في «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٠ ـ ٣١)، وفيه

(١) تَصَحَّفَ في المطبوع إلى «حبان» بالباء الموحدة. والتصويب من «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٥٣)، و «السِّيَر» (٦/ ٣٤٠).

عن أبي حاتم: «كان حسن الفهم بالفقه وكان مُحَدِّثاً». ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً. كما ترجم له البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٠) ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً أيضاً. وذكره ابن حِبَّان في «الثقات» (٦/ ٣٦١).

وبقية رجال الإسناد كلُّهم ثقات، عدا شيخ الخطيب الأول (الحسن بن الحسن بن عليّ بن المنذر القاضي أبو القاسم) فقد ترجم له في «تاريخه» (٧/ ٣٠٤ ـ ٣١٥) وقال: «كان صدوقاً ضابطاً، صحيح النقل، كثير الكتاب، حسن الفهم».

التخريج:

رواه ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٣١٦)، وابن حِبَّان في «المجروحين» (٣/ ٣٤ ـ ٣٥) ـ كلاهما في ترجمة (مَسْلَمَة بن عليّ الخُشَني) ـ، من طريق سعيد بن سَابِق، عن مَسْلَمَة، به.

لكن وقع لفظ أوله عند ابن حِبَّان: «أنزل الله من الجنَّة إلى الأرض خمسة أنهار: سَيْحُون وجَيْحُون وهو نهر بَلْخ...».

قال ابن عدي عقبه: هذا حديث غير محفوظ، وهو منكر المتن.

وذكره أبو الفضل المَقْدِسي المعروف بابن القَيْسَراني في كتابه «معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة» ص ١٢٨ وقال: «فيه مَسْلَمة[١] بن عليّ ليس بشيء».

وقال السيوطي في «الدُّر المنثور» (٦/ ٩٥): أخرجه ابن مَرْدُوْيَه، والخطيب، بإسناد ضعيف.

* * *

(١) صُحِّفَ في «المعرفة» إلى «سلمة». والتصويب من مصادر التخريج، والمصادر التي ترجمت له وستأتي في حديث (١٦٨٩).

٢٦ ـ أخبرنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي قال: نبأنا أبو الحسن عليّ بن إسحاق بن محمد بن البَخْتَرِيّ المَادَرَائِيّ قال: نبأنا أبو قِلَابة الرَّقَاشيّ.

وأخبرنا أبو الحسن عليّ بن أحمد بن محمد بن داود الرَّزَّاز قال: أنبأنا أحمد بن سلمان النَّجَّاد قال: أنبأنا أبو قِلَابة الرَّقَاشيّ ـ قراءةً عليه ـ قال: نبأنا أبو ربيعة قال: نبأنا أبو عَوَانَة، عن الأَعْمَش، عن الضَّحَّاك،

عن ابن عبَّاس قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**مِنَّا السَّفَّاحُ، ومِنَّا المنصورُ، ومِنَّا المَهْدِيُّ**».

«قال النَّجَّادُ: هكذا قرأهُ علينا أبو قِلَابة مرفوعاً».

(١/ ٦٢ ـ ٦٣) في (باب من أخبار أمير المؤمنين أبي جعفر المنصور).

مرتبة الحديث:

إسناده ضعيف جدّاً. ومَتْنُهُ مُنْكَرٌ.

فهو منقطع أولاً بين (الضَّحَّاك بن مُزَاحِم الهِلالي الخُرَاساني) وبين (عبد الله بن عبَّاس) فإنّه لم يسمع منه. وقد صرَّح الضَّحَّاك نفسه بعدم رؤيته لابن عبّاس وسماعه منه. انظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم ص ٨٥ ـ ٨٧.

كما أَنَّ فيه (أبو ربيعة) وهو (زيد بن عَوْف القُطَعِيّ البَصْريّ، ولقبه: فهد) وقد ترجم له في:

١ ـ «تاريخ الدَّارِمي عن ابن مَعِين» ص ٢٤٨ رقم (٩٦٥) وقال: «ليس لي به علم، لا أعرفه، لم أكتب عنه».

٢ ـ «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٧٠ ـ ٥٧١) وفيه عن عمرو بن علي الفلَّاس: «متروك الحديث». وقال أبو حاتم: «كان عليّ بن المَدِيني يتكلَّم فيه». وقال أبو حاتم: «تَعْرِفُ وتُنْكِرُ ـ وحرَّك يَدَهُ ـ».

٣ ــ «الكامل» (٣/ ١٠٦٦) وفيه عن البخاري: «تركه عليٌّ وغيره». وقال ابن عدي: «أكثر رواياته عن أبـي عَوَانَة، وهو مشهور في البصريين، وينفرد عن أبـي عَوَانة بغير شيء، وعن غيره، ولم أر في حديثه منكراً لا يشبه حديث أهل الصدق»!!.

٤ ــ «ميزان الاعتدال» (٢/ ١٠٥) وقال: «تركوه. وقال الدَّارَقُطْنِيّ: ضعيف... وذكره أبو زُرْعَة واتهمه بسرقة حديثين».

لكن تابعه (يحيـى بن غَيْلان الخُزَاعي الأَسْلَمِي) ــ وهو ثقة. انظر: «التهذيب» (١١/ ٢٦٣ ــ ٢٦٤) ــ عند البيهقي كما سيأتي.

كما أنَّ فيه (أبو قِلَابة الرَّقَاشيّ) وهو (عبد الملك بن محمد البَصْري) وهو صدوق يخطىء. وستأتي ترجمته في حديث (٣٨١).

و (أبو عَوَانَة) هو (وضَّاح بن عبد الله اليَشْكُري): ثقة ثَبْت. وستأتي ترجمته في حديث (٣٥٣).

التـخـريـج:

رواه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٥١٤) من طريق محمد بن الفرج الأَزْرَق، حدَّثنا يحيـى بن غَيْلان، حدَّثنا أبو عَوَانَة، به.

ومن هذا الطريق سيرويه الخطيب في الحديث التالي رقم (٢٧).

وعن الخطيب من طريقَيْه، رواه ابن الجَوْزي في «العلل المتناهية» (١/ ٢٨٩ ــ ٢٩٠) وقال: «هذا حديث لا يصحُّ عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم. ففي طريقه الأول: أبو قِلَابة عبد الملك بن محمد، قال الدَّارَقُطْنِيّ: هو كثير الخطأ ويحدِّث من حفظه فكثر خطؤه. وفيه أبو ربيعة، واسمه زيد بن عوف، وقد سبق آنفاً القدح فيه. وفي طريقه الثاني: محمد بن الفرج، قال الدَّارَقُطْنِيّ: هو ضعيف ويُطْعَنُ عليه في اعتقاده. ثم في الطريقين: الضحّاك، وقد ضعَّفه يحيـى بن سعيد، وكان لا يحدِّث عنه».

أقول: (محمد بن الفرج الأَزْرَق أبو بكر) قال الذَّهَبِـيُّ عنه في «الميزان» (٤/ ٤): «صدوق». وقال الحافظ ابن حَجَر في «التقريب» (٢/ ٢٠٠): «صدوق ربما وهم». وستأتي ترجمته في حديث (١٥١٦).

أمَّا (الضَّحَّاك بن مُزَاحِم) فقد وثَّقه أحمد وابن مَعِين وأبو زُرْعَة وغيرهم. وقال الحافظ ابن حَجَر في «التقريب» (١/ ٣٧٣): «صدوق كثير الإرسال». وستأتي ترجمته في حديث (٦٨٨).

والحديث ذكره ابن كثير في «البداية والنهاية» (٦/ ٢٤٦) عن البيهقي من طريقه المتقدِّم، وقال: «هذا إسناد ضعيف، والضحَّاك لم يسمع من ابن عبَّاس شيئاً على الصحيح، فهو منقطع».

وقال الذَّهَبِـيُّ في «الميزان» (٤/ ٤) في ترجمة (محمد بن الفرج الأَزْرَق): «وجدت[1] له حديثاً منكراً، مَتْنُهُ: «مِنَّا السفَّاح، ومِنَّا المنصور» رواه عن يحيـى بن غَيْلان، حدَّثنا أبو عَوَانة، عن الأَعْمَش، عن الضَّحَّاك، عن ابن عبَّاس مرفوعاً. وهذا في أول (تاريخ) الخطيب».

قال الحافظ ابن حَجَر في «التهذيب» (٩/ ٣٩٩) في ترجمته، بعد أن ذكر كلام الذَّهَبِـيّ المتقدِّم: «أخطأ في رفعه، والحديث مروي من طرق إلى ابن عبَّاس موقوفاً».

ورواه الخطيب في «تاريخه» (١/ ٦٣ ــ ٦٤) مطوَّلاً من طريق حَنْظَلَة، عن طاووس، عن ابن عبَّاس مرفوعاً. وهو موضوع. وسيأتي برقم (٢٨).

وقال ابن الجَوْزي في «العلل» (١/ ٢٩١) بعد أن رواه من هذا الطريق: «وهذا الحديث لا يصحُّ». ثم أشار إلى الرواية الآتية من طريق المِنْهَال بن عمرو، عن سعيد بن جُبَيْر، عن ابن عبَّاس موقوفاً. وقال: «وكُلُّ هذه الأشياء لا تثبت لا موقوفةً ولا مرفوعةً».

---

(١) في «الميزان»: «وحدّث». وما هو مثبت من «التهذيب» (٩/ ٣٩٩).

وعزاه في «كنز العُمَّال» (١٤/ ٢٧٠) رقم (٣٨٦٨٧) إلى أبي نُعَيم، والبيهقي، كلاهما في «دلائل النبوة» عن ابن عبَّاس مرفوعاً.

ورواه الدُّولابي في «الكُنَىٰ» (١/ ١٤١)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٥١٤)، والخطيب في «تاريخه» (١/ ٦٤)، من طريق أبي خَيْثَمة زهير بن معاوية، عن مَيْسَرة بن حَبيب، عن المِنْهَال بن عمرو، عن سعيد بن جُبَيْر، عن ابن عبَّاس موقوفاً عليه من قوله.

قال الحافظ الذَّهَبِيُّ في «سِيَر أعلام النبلاء» (٧/ ٨٤) في ترجمة الخليفة أبي جعفر المنصور، بعد أن ذكر هذا الطريق الموقوف: «إسناده جيِّد». وعلَّق عليه محققه بقوله: «هو كما قال المؤلف، لكن في مَتْنِهِ نكَارة».

ورواه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٥١٤) مطوَّلاً، من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن المُهَاجِر، عن أبيه، عن مجاهد، عن ابن عبَّاس موقوفاً عليه من قوله، وأوله: «مِنَّا أهل البيت أربعة: مِنَّا السفّاحُ، ومِنَّا المُنْذِرُ، ومِنَّا المنصورُ، ومِنَّا المَهْدِيُّ...». ثم بين ابن عبَّاس رضي الله عنه حال كلّ واحد من هؤلاء الأربعة.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرِّجاه». وتعقَّبه الذَّهَبِيُّ بقوله: «أين منه الصِّحَّة؟! وإسماعيل: مُجْمَعٌ على ضعفه. وأبوه ليس بذاك».

ورواه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٥١٣ ـ ٥١٤) مطوَّلاً، من طريق يعقوب بن سفيان، حدَّثني إبراهيم بن أيوب، حدَّثنا الوليد، حدَّثنا عبد الملك بن حُمَيْد بن أبي غَنِيَّة، عن المِنْهَال بن عمرو، عن سعيد بن جُبَيْر، عن ابن عبَّاس موقوفاً عليه من قوله.

أقول: في إسناده (إبراهيم بن أيوب الحَوْرَانيّ) وهو ضعيف كما قال أبو الطاهر أحمد بن محمد المَقْدِسي. انظر «اللسان» (١/ ٣٦).

وقد رواه الخطيب وابن عساكر مطوَّلاً من حديث أبي سعيد الخُدْري مرفوعاً بإسناد ضعيف. وسيأتي برقم (١٤٣٥).

قال الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (٦/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨): «وقد نطقت الأحاديث التي أوردناها آنفاً بالسفَّاح والمنصور والمهديّ، ولا شك أنَّ المهديّ الذي هو ابن المنصور ثالث خلفاء بني العبَّاس، ليس هو المهديّ الذي وردت الأحاديث المستفيضة بذكره، وأنّه يكون في آخر الزمان... وأمَّا السفّاح فقد تقدَّم أنَّه يكون في آخر الزمان، فيبعد أن يكون هو الذي بويع أول خلفاء بني العبَّاس، فقد يكون خليفة آخر، وهذا هو الظاهر... هذا كلُّه تفريع على صحّة هذه الأحاديث، وإلاَّ فلا يخلو سَنَدٌ منها عن كلام، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب».

وقال ابن قَيِّم الجَوْزِيّة في «المَنَار المُنِيف» ص ١١٧: «كلُّ حديث في مَدْحِ المنصور والسَّفَّاح والرشيد فهو كذب».

* * *

٢٧ ـ أخبرنا الحسن بن أبي بكر قال: نبأنا أبو سهل أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد القَطَّان قال: نبأنا محمد بن الفرج الأَزْرَق قال: نبأنا يحيى بن غَيْلان قال: نبأنا أبو عَوَانَة، عن الأَعْمَش، عن الضَّحَّاك بن مُزَاحِم،

عن عبد الله بن عبَّاس، عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ قال: «**مِنَّا السَّفَّاحُ والمنصورُ والمَهْدِيُّ**».

مرتبة الحديث:

إسناده ضعيف. ومَتْنُهُ مُنْكَرٌ.

وقد سبق الكلام عليه في الحديث السابق رقم (٢٦).

التخريج:

تقدَّم تخريجه في الحديث السابق رقم (٢٦).

* * *

٢٨ ـ حدَّثني الحسن بن أبي طالب قال: حدَّثنا عمر بن أحمد الواعظ قال: نبأنا عبد الله بن سليمان الأشعث، ومحمد بن عليّ بن سهل الزَّعْفَرَاني، .ومحمد بن الحسين بن حُمَيْد بن الربيع الخزَّاز.

وأخبرنا أبو القاسم الأَزْهَرِي قال: نبأنا محمد بن المُظَفَّر الحافظ قال: نبأنا أبو سهل محمد بن عليّ الزَّعْفراني، قالوا: نبأنا أحمد بن راشد الهِلالي قال: نبأنا سعيد بن خُثَيْم[1]، عن حَنْظَلة، عن طاووس،

عن ابن عبَّاس قال: حدَّثتني أُمُّ الفضل بنت الحارث الهِلالية قالت: مررتُ بالنبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم وهو في الحِجْر، فقال: «**يا أُمَّ الفضل إنَّك حَامِلٌ بغلام**». قالت: يا رسول الله وكيف وقد تحالف الفريقان أن لا يأتوا النِّسَاءَ؟ قال: «**هو ما أقول لك. فإذا وضعتيه فائتني به**». قالت: فلمَّا وضعته أتيت به رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، فَأَذَّنَ في أُذُنِهِ اليُمْنَىٰ، وأَقَامَ في أُذُنِهِ اليُسْرَىٰ. وقال: «**اذهبي بأبي الخُلَفَاءِ**». قالت: فأتيت العبّاس فأعلمته، وكان[2] رجلاً جميلاً لبّاساً، فأتى النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم، فلما رآه رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قام إليه، فَقَبَّلَ بين عينيه، ثم أقعده عن يمينه. ثم قال: «**هذا عَمِّي فمن شاء فَلْيُبَاهِ بعمِّهِ**». قال[3]: يا رسول الله بعض هذا القول؟ فقال: «**يا عبّاس لم لا أقول هذا القول وأنت عمِّي وصنو أبي، وخير من أُخَلِّف بعدي من أهلي**». فقلت: يا رسول الله ما شيءٌ أخبرتني به أُمُّ الفضل عن مولودنا هذا؟ قال: «**نعم يا عبَّاس، إذا كانت سنة خمس وثلاثين ومائة فهي لك ولولدك، منهم السَّفَّاحُ، ومنهم المنصورُ، ومنهم المَهْدِيُّ**». «لفظ حديث الحسن».

(١/ ٦٣ ـ ٦٤) في (باب من أخبار أمير المؤمنين أبي جعفر المنصور).

---

(١) صُحِّفَ في المطبوع إلى: «خيثم». والتصويب من «المعجم الكبير» للطبراني (١٠/ ٢٩٠)، و «تاريخ دمشق» لابن عساكر ص (١٧٨)، و «تهذيب الكمال» (١٠/ ٤١٣).

(٢) في المطبوع: «فكان». والتصويب من «المعجم الكبير»، و «تاريخ دمشق».

(٣) في المطبوع: «قالت». والتصويب من «المعجم الكبير»، و «مجمع الزوائد» (٩/ ٢٧٥).

مرتبـة الحديـث:

مـوضـوع.

ففي إسناده (أحمد بن راشد بن خُثَيْم الهِلالي) وقد ترجم له في:

١ ــ «الجرح والتعديل» (٢/ ٥١) وسمّاه (أحمد بن رشد) وقال: «روى عن عمِّه سعيد بن خُثَيْم». ولم يَذْكُرْ فيه جرحاً أو تعديلاً.

٢ ــ «الثقات» لابن حِبَّان (٨/ ٤٠).

٣ ــ «ميزان الاعتدال» (١/ ٩٧) وقال: «عن سعيد بن خُثَيْم بخبر باطل في ذكر بني العبَّاس». ثم ساق الحديث المتقدِّم ببعضه وقال: «فسرد حديثاً ركيكاً فيه: «إذا كانت سنة خمس وثلاثين ومائة فهي لك ولولدك، منهم السَّفَّاح». رواه أبو بكر بن أبي داود وجماعة عن أحمد بن راشد، فهو الذي اخْتَلَقَهُ بِجَهْلٍ».

وأقرَّه الحافظ ابن حَجَر في «اللسان» (١/ ١٧١ ــ ١٧٢).

و (حَنْظَلَة) هو (ابن أبي سفيان بن عبد الرحمن القُرَشِيّ الجُمَحِيّ المَكِّيّ) وهو ثقة حجَّة، أخرج له الستة، توفي سنة (١٥١هـ). انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٧/ ٤٤٣ ــ ٤٤٧)، و «السِّيَر» (٦/ ٣٣٦ ــ ٣٣٨).

التـخـريـج:

رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٢٨٩ ــ ٢٩٠) رقم (١٠٥٨٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ص ١٧٨ ــ ١٧٩، من طريق أحمد بن رشد بن خُثَيْم الهِلالي، عن عَمِّه سعيد بن خُثَيْم، به.

لكن ليس عند الطبراني قوله في آخر الحديث: «نعم يا عبَّاس، إذا كانت سنة خمس وثلاثين ومائة فهي لك ولولدك، منهم السَّفَّاحُ، ومنهم المنصورُ، ومنهم المَهْدِيُّ».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٢٧٦): «رواه الطبراني وإسناده حسن»!!!.

وقوله منتقد بما تقدَّم، وسيأتي أنَّ الهيثمي قد ناقض نفسه في الحُكْم عليه.

ورواه ابن الجَوْزي في «العلل المتناهية» (١/ ٢٩١) عن الخطيب من طريقه المتقدِّم، وقال: «وهذا الحديث لا يصحُّ. في إسناده حنظلة، قال يحيى بن سعيد: كان قد اختلط. وقال يحيى بن مَعِين: ليس بشيء. وقال أحمد: منكر الحديث يأتي بأعاجيب...».

أقول: إعلال ابن الجَوْزي له بـ (حَنْظَلَة) خطأ من وجهين:

الأول: أنَّ (حَنْظَلَة) في إسناد الخطيب، ليس هو (حَنْظَلَة السَّدُوسي) الذي نقل ابن الجَوْزي تضعيفه عن يحيى بن سعيد، ويحيى بن مَعِين، وأحمد. فإنّه لم يرو عن طاووس، كما أنَّ سعيد بن خُثَيْم لم يرو عنه. انظر «تهذيب الكمال» (٧/ ٤٤٧ ـ ٤٥١)، و «التهذيب» (٣/ ٦٢).

والذي في إسناد الخطيب هو (حَنْظَلَة بن أبي سفيان القُرَشِي الجُمَحِي المَكِّي) وهو ثقة ثَبْت. فإنَّه هو الذي يروي عن طاووس، ويروي عنه سعيد بن خُثَيْم. انظر «تهذيب الكمال» (٧/ ٤٤٣ ـ ٤٤٧).

الثاني: أنَّ علَّة الحديث هو (أحمد بن راشد بن خُثَيْم الهِلالي) كما قاله الإمام الذَّهَبِيُّ فيما تقدَّم عنه.

ولم يتنبه محقق «العلل المتناهية» لذلك كلِّه.

والحديث ذكره ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ٢٥) ـ في الفصل الثالث وهو مما زاده السيوطي على ابن الجَوْزي ـ وعزاه للخطيب، وذكر قول الذَّهَبِيّ السابق، وأضاف: «وقال ـ يعني الذَّهَبِيّ ـ في «تلخيص الواهيات»: باطل بيقين، والآفة فيه من أحمد بن راشد، إذ رواته معروفون ثقات سواه، والله أعلم».

ورواه الطبراني في «المعجم الأوسط» بتمامه الذي عند الخطيب، وبزيادة في آخره هي: «وهي في أولادهم حتى يكون آخرهم الذي يصلِّي بالمسيح عيسى ابن مريم».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ١٨٧) بعد أن ذكره عن ابن عبَّاس بطوله: «رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه أحمد بن راشد الهِلالي وقد اتُّهِمَ بهذا الحديث».

وهذا من الهيثمي خلاف قوله المتقدِّم بتحسين إسناده، مع أنه من رواية (أحمد بن راشد الهلالي)!!!.

وقد ذكر الشيخ محمد ناصر الدين الألباني حفظه المولى في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٣/ ٣٤ ــ ٣٥) رواية الطبراني في «المعجم الكبير» المتقدمة، وقال: «هذا إسناد فيه ضعف، أحمد بن رشد قال ابن أبـي حاتم (١/ ١/ ٥١): «روى عنه أبـي، وسمع منه أيام عبيد الله بن موسى أحاديث أربعة» ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً».

وكلامه هذا منتقد بما تقدَّم من أنَّ الحديث موضوع، وأَنَّ آفته (أحمد بن رشد) هذا كما قال الإمام الذَّهَبِـيُّ.

وانظر حديث رقم (٢٦) في قوله: «مِنَّا السَّفَّاحُ ومِنَّا المنصورُ ومِنَّا المَهْدِيّ».

* * *

٢٩ ــ قرأت على الحسن بن أبـي بكر، عن أحمد بن كامل القاضي قال: حدَّثني محمد بن موسى، عن محمد بن أبـي السَّرِيّ، عن الهيثم بن عدي قال: لما بُني للمهدي قصره بالرُّصَافة، دخل يطوف فيه ومعه أبو البَخْتَري وَهْب بن وَهْب قال فقال له: هل تروي في هذا شيئاً؟ قال: نعم. حدَّثني جعفر بن محمد، عن أبيه أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «**خير صحونكم ما سافرت فيه أبصاركم**».

(١/ ٨٢) في (خبر بناء الرُّصَافة).

مرتبة الحديث:

موضوع.

وآفته (أبو البَخْتَري وَهْب بن وَهْب القُرَشي القاضي)، وهو أحد الكذَّابين المشهورين بالوضع. وستأتي ترجمته في حديث (٩٧٠).

و (جعفر بن محمد) هو (ابن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب الهاشمي أبو عبد الله، المعروف بالصَّادق) وهو إمام ثقة. وستأتي ترجمته في حديث (٤١٨).

وأبوه هو (محمد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب، أبو جعفر البَاقِر) وهو إمام تابعي ثقة فقيه. وستأتي ترجمته في حديث (٤١٨).

وعلى ذلك فالحديث مرسل أيضاً.

التخريج:

لم يروه غير الخطيب فيما وقفت عليه. ولم يظهر لي معناه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

* * *

٣٠ ــ أخبرنا أبو نُعَيْم أحمد بن عبد الله الحافظ بأَصْبَهان قال: نبأنا محمد بن أحمد بن الحسن، نبأنا إسحاق بن الحسن الحَرْبي، نبأنا هَوْذَة بن خَلِيفة قال: نبأنا عَوْف، عن ميمون قال:

حدَّثني البَرَاء بن عازب قال: لمّا كان حين أَمَرَنَا رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم بحفر الخندق، عرضت لنا في بعض الخندق صخرة عظيمة شديدة، لا تأخذ فيها المَعَاولُ. قال: فاشتكينا ذلك إلى النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، فجاء رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم فلمَّا رآها ألقىٰ ثوبه، وأخذ المِعْوَلَ، فقال: «**بسم الله**»، ثم ضرب ضربة فكسر ثلثها، وقال: «**الله أكبر أُعْطِيتُ مفاتيح الشّام، والله إنيّ لأُبْصِرُ قصورها الحُمْر السَّاعة**».

ثم ضرب الثانية فقطع ثلثاً آخر، فقال: «**الله أكبر، أُعْطِيتُ مفاتيح فارس، والله إنّي لأُبْصِرُ قصر المدائن الأبيض**».

ثـم ضـرب الثالـثة، وقـال: «بسـم الله» فقطـع بقيــة الحَجَـرِ، وقـال: «الله أكبر، **أُعْطِيتُ مفاتيح اليمن، والله إنّي لأُبْصِرُ أبواب صَنْعَاء من مكاني هذا السَّاعة»**.

(١/ ١٣١ ــ ١٣٢) في (ذكر بشارة النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم أصحابه أنَّ الله يفتح المدائن على أُمَّته).

مرتبــة الحديــث:

حســن بشواهــده.

ورجال إسناده كلّهم ثقات، عدا (ميمون أبـي عبد الله البَصْري الكِنْدي، مولى عبد الرحمن بن سَمُرَة، قيل اسم أبيه أَسْتَاذ) وقد ترجم له في:

١ ــ «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد بن حنبل (١/ ٣٥٩) وقال: «ميمون أبو عبد الله: فَسْلٌ»[١]. وفي (٢/ ١٦٥) عن شُعْبَة بن الحجَّاج: «كان فَسْلاً»[١].

٢ ــ «التاريخ الكبير» للبخاري (٧/ ٣٣٩) وفيه عن عليّ بن المَدِيني: «كان يحيـى ــ يعني ابن سعيد القطَّان ــ لا يحدِّث عنه».

٣ ــ «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٣٤ ــ ٢٣٥) وفيه أنَّ ابن المَدِيني سأل يحيـى بن سعيد القطَّان عنه، فَحَمَّضَ وجهه. وفيه عن أحمد بن حنبل: «أحاديثه مناكير». وقال ابن أبـي حاتم: «ذكر أبـي عن إسحاق بن منصور عن يحيـى بن مَعِين أنه قال: ميمـون أبو عبد الله: لا شيء»[٢].

---

(١) الفَسْلُ: «هو الرَّذْلُ النَّذْلُ الذي لا مُروءة له ولا جلد. والجمع: أَفْسُلٌ وفُسُولٌ وفِسَالٌ وفُسْلٌ». «لسان العرب» مادة (فسل) (١١/ ٥١٩). وهذا من الإمام شُعْبَة وأحمد تضعيف له.

(٢) أقول: ورد هذا النص عن ابن مَعِين ومن هذا الطريق في «البداية والنهاية» لابن كثير (٤/ ١٠١) أنه قال: «ثقة»!!!

٤ ــ «الثقات» لابن حِبَّان (٥/ ٤١٨) وقال: «كان يحيى القطَّان يُسيء الرأي فيه».

٥ ــ «التهذيب» (١٠/ ٣٩٣ ــ ٣٩٤) وفيه عن أبي داود: «تُكُلِّمَ فيه». وفيه عن النَّسَائي في «الكُنَىٰ»: «ليس بالقويّ». وقال الحاكم أبو أحمد: «ليس بالقويّ عندهم».

٦ ــ «التقريب» (٢/ ٢٩٢) وقال: «ضعيف... من الرابعة»/ ت س ق.

وعدا (هَوْذَة بن خَلِيفة الثَّقَفِي البَكْرَاوي) فإنَّه صدوق. وستأتي ترجمته في حديث (١٣٧).

و (عَوْف) هو (ابن أبي جَمِيلة الأَعْرَابي العَبْدي البَصْري)، وهو ثقة أخرج له الستة. انظر ترجمته في: «السِّيَر» (٦/ ٣٨٣ ــ ٣٨٤)، و «التهذيب» (٨/ ١٦٦ ــ ١٦٧)، و «التقريب» (٢/ ٨٩).

و (محمد بن أحمد بن الحسن) هو (البغدادي ابن الصَّوَّاف أبو عليّ)، وهو إمام ثقة حجَّة، توفي عام (٣٥٩هـ). انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (١/ ٢٨٩)، و «سِيَر أعلام النبلاء» (١٦/ ١٨٤ ــ ١٨٥).

ومع ضعف (ميمون أبي عبد الله البَصْري)، فإنَّ الحافظ ابن حَجَر في «فتح الباري» (٧/ ٣٩٧) في المغازي باب غزوة الخندق: حَسَّنَ إسناده! وقال الإمام محمد بن يوسف الصَّالحي الشَّامي في «سبل الهدىٰ والرشاد» (٤/ ٥١٨): إسناده جيِّد!

والحديث له شواهد يحسن بمجموعها، والله سبحانه وتعالى أعلم.

التخريج:

رواه أحمد في «المسند» (٤/ ٣٠٣)، وأبو بكر بن أبي شَيْبَة في «مصنَّفه» (١٤/ ٤٢١ ــ ٤٢٢)، والنَّسَائي في «السنن الكبرىٰ» في كتاب السِّيَر ــ كما في

«تحفة الأشراف» للمِزِّيّ (٢/ ٦٥) رقم (١٩١٨) ــ ، وأبو نُعَيْم في «دلائل النبوة» (٢/ ٦٣٩) رقم (٤٣٠)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣/ ٤٢١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ١٨٠ ــ ١٨١) ــ مخطوط ــ ، من طريق عَوْف بن أبي جَميلة، عن ميمون، عنه، به.

قال الإمام ابن كثير في «البداية والنهاية» (٤/ ١٠١): «هذا حديث غريب... تفرَّد به ميمون بن أَسْتَاذ». وذَكَرَ بعض ما ذُكِرَ فيه ممَّا تقدَّم.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٦/ ١٣١): «رواه أحمد وفيه ميمون أبو عبد الله، وثَّقه ابن حِبَّان، وضعَّفه جماعة، وبقية رجاله ثقات».

قال الإمام الحافظ ابن حَجَر في «فتح الباري» (٧/ ٣٩٧) ــ عند شرحه لحديث جابر الذي رواه البخاري في المغازي، باب غزوة الخندق (٧/ ٣٩٥) رقم (٤١٠١): «إنَّا يومَ الخَنْدَقِ نَحْفِرُ فَعَرَضَتْ كَيْدَةٌ[1] شديدةٌ، فجاؤوا النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم، فقالوا: هذه كُدْيَةٌ عَرَضَتْ في الخَنْدَقِ، فقال: أنا نَازِلٌ، ثم قام وبطنُهُ معصوبٌ بحَجَرٍ، ولبثنا ثلاثة أيام لا نذوقُ ذَوَاقاً، فأخذ النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم المِعْوَلَ فضربَ في الكُدْيَةِ فعاد كَثيباً أَهْيَلَ...» ــ قال: «وقع عند أحمد والنَّسائي في هذه القِصَّة زيادة بإسناد حسن من حديث البراء بن عازب» ثم ذكر هذه الزيادة في إبصار النبيّ ــ صلى الله عليه وسلم ــ لقصور الشام وفارس وأبواب صنعاء. وقال: «وللطبراني من حديث عبد الله بن عمرو نحوه. وأخرجه البيهقي مطوَّلاً من طريق كثير بن عبد الرحمن بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جَدِّه... وأخرجه الطبراني من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص نحوه».

وذكر الإمام محمد بن يوسف الصَّالحي الشَّامي في «سبل الهُدَىٰ والرشاد» (٤/ ٥١٨ ــ ٥١٩) شواهده أيضاً. فعزاه إلى: ابن سعد، وابن جرير، وابن

---

(١) وفي بعض روايات «الصحيح»: «كُدْيَة». وهي القطعة الغليظة الصلبة من الأرض التي لا تعمل فيها الفأس. انظر «فتح الباري» (٧/ ٣٩٦)، و «النهاية» (٤/ ١٥٦).

أبـي حاتم، عن عمرو بن عوف. وأبـي نُعَيْم عن أنس. والحارث والطبراني عن ابن عمر. والطبراني بإسناد جيِّد عن ابن عبَّاس. والبيهقي وأبـي نُعَيْم من طريقين عن ابن شِهَاب ومحمد بن عمر عن شيوخه. وابن إسحاق عن شيوخه.

وانظر في شواهده أيضاً: «جامع الأصول» (١١/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦)، و «مجمع الـزوائـد» (٦/ ١٣١ ـ ١٣٢)، و «دلائـل النبـوة» للبيهقـي (٣/ ٤١٥ ـ ٤٢١)، و «دلائل النبوة» لأبـي نُعَيْم الأصبهاني (٢/ ٦٣٨ ـ ٦٣٩)، و «البداية والنهاية» (٤/ ٩٩ ـ ١٠٢)، و «الخصائص الكبرى» للسُّيُوطيّ (١/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩).

* * *

٣١ ـ أخبرنا محمد بن الحسين القطَّان، أنبأنا أحمد بن كامل القاضي قال: حدَّثني داود بن محمد بـن أبـي مَعْشَر قال: نبأنا أبـي قال: نبأنا أبو مَعْشَر،

عن بعض المشيخة قال: كتب رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم إلى كِسْرَىٰ عظيم فارس: **«أَنْ أَسْلِمْ تَسْلَمْ. مَنْ شَهِدَ شَهَادَتَنَا، واستقبل قِبْلَتَنَا، وأكل ذَبِيحتنا، فله ذِمَّةُ الله ورسوله»**.

فلما قرأ الكتاب، قال: عجز صاحبكم أن يكتب إليَّ إلاَّ في كُرَاع.

قال: فدعا بالجَلَمين فقطعه، ثم دعا بالنَّار فأحرقه، ثم ندم، فقال: لا بد أن أُهدي له هَدِيَّةً. قال فكلَّمه عبد الله بن حُذَافة كلاماً شديداً. قال فأدرج له شققاً من ديباج وحرير، فأهداها لرسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم.

قال: فبلغنا أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال: **«مَزَّقَ كِسْرَىٰ كتابـي! ليُمَزِّقَنَّ اللهُ مُلْكَهُ كُلَّ مُمَزَّقٍ، ثم لَيَهْلِكَنَّ كِسْرَىٰ ثم لا يكونُ كِسْرَىٰ بَعْدَهُ، وَلَيَهْلِكَنَّ قَيْصَرُ ثم لا يكونُ قَيْصَرُ بَعْدَهُ، ولَتُنْفِقُنَّ كنوزَهُمَا في سبيل الله»**.

(١/ ١٣٢) في (ذكر بشارة النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم أصحابه أنَّ الله يفتح المدائن على أُمَّته).

مرتبـة الحديـث:

إسنـاده ضعيـف.

وقد صحَّ عنه صلَّى الله عليه وسلَّم أنَّه أرسل كتاباً إلى كسرى وأنَّه قام بتمزيقه. كما صحَّ عنه صلَّى الله عليه وسلَّم أنَّه قال: «ليهلكن كسرى ثم لا يكون كسرى بعده» إلى آخر الحديث.

وفي الإِسناد جهالة من روى عنه (أبو مَعْشَر).

كما أنَّ (أبا مَعْشَر) وهو (نَجِيح بن عبد الرحمن السِّنْدِيّ)، نفسه ضعيف، وقد تفرَّد بأحاديث، وأَسَنَّ واختلط اختلاطاً شديداً. وستأتي ترجمته في حديث (٧٨٩).

وفيـه حفيـده (داود بـن محمـد بـن أبـي مَعْشَـر نَجِيـح بـن عبـد الـرحمـن أبو سليمان)، ترجم له الخطيب في «تاريخه» (٨/ ٣٧٦) ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً، ولم أقف على من ذكره بذلك.

و (أحمد بن كامل بن خلف القاضي): لَيَّنَهُ الدَّارَقُطْنِيّ وقال: كان متساهلاً. ومشّاه غيره كما قال الذَّهَبِيُّ. وستأتي ترجمته في حديث (٥٠٠).

و (محمد بن أبـي مَعْشَر نَجِيح بن عبد الرحمن السِّنْدِيّ) قال الحافظ ابن حَجَر عنه في «التقريب» (٢/ ٢٦٣): «صدوق، من العاشرة»/ ت. وانظر: «التهذيب» (٩/ ٤٨٧ ـ ٤٨٨).

وشيخ الخطيب (محمد بن الحسين القطَّان الأَزْرَق): مُجْمَعٌ على ثقته. وستأتي ترجمته في حديث (١٧٦).

التـخـريـج:

لم يروه بهذا السياق غير الخطيب فيما وقفت عليه.

وقد عزاه في «الجامع الكبير» (١/ ٧٤٢ ــ ٧٤٣ و ٨٤٨) إلى الخطيب وحده.

وقد روى البخاري في المغازي، باب كتاب النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم إلى كسرى وقيصر (٨/ ١٢٦) رقم (٤٤٢٤)، وغير موضع، وأحمد في «المسند» (١/ ٢٤٣ ــ ٤٤٠ و ٣٠٥)، وابن سعد في «الطبقات» (٤/ ١٨٩)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٤/ ٣٨٧)، عن ابن عبّاس: «أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم بعث بكتابهِ إلى كِسْرَىٰ مع عبد الله بنِ حُذَافَةَ السَّهْمِيِّ، فأمره أن يَدْفَعَهُ إلى عظيم البَحْرَيْنِ، فدفعهُ عظيمُ البحرين إلى كسرى، فلمَّا قرأَهُ مَزَّقَهُ ــ فَحَسِبْتُ أنَّ ابنَ المسيَّبِ قال ــ : فَدَعَا عليهم رسولُ الله ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ أَنْ يُمَزَّقُوا كُلَّ مُمَزَّقٍ».

قال الحافظ ابن حَجَر في «الفتح» (٨/ ١٢٧): «قوله (فَحَسِبْتُ أَنَّ ابنَ المسيَّبِ): القائل هو: الزُّهْرِيّ[١]. وهو موصول بالإسناد المذكور، ووقع في جميع الطرق مرسلاً. ويحتمل أن يكون ابن المسيَّب سمعه من عبد الله بن حُذَافَة صاحب القصَّة، فإنَّ ابن سعد ذكر في حديثه أنه قال: «فقرأ عليه كتاب رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم فأخذه فمزَّقه».

وقد روى ابن سعد في «الطبقات» (١/ ٢٥٩ ــ ٢٦٠) من حديث جماعة من الصحابة بأسانيد كلّها من طريق محمد بن عمر الأَسْلَمي الوَاقِدِي ــ وهو متروك، وقد دخل حديث بعضهم في حديث بعض ــ أنَّهم قالوا: «وبعث رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، عبد الله بن حُذَافَة السَّهْمِيّ ــ وهو أحد الستة[٢] ــ إلى كسرى يدعوه إلى الإسلام وكتب معه كتاباً، قال عبد الله: فدفعت إليه كتاب رسول الله

(١) ورد في رواية أحمد في «المسند» (١/ ٢٤٣) التصريح بأن القائل هو ابن شهاب الزُّهْرِيّ.
(٢) الرسل الذين أرسلهم الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم إلى الملوك يدعوهم إلى الإسلام. انظر «الطبقات» لابن سعد (١/ ٢٥٨).

صلَّى الله عليه وسلَّم، فَقُرِىء عليه، ثم أخذه فمَزَّقَهُ، فلمّا بلغ ذلك رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «اللَّهُمَّ مَزِّقْ مُلْكَهُ».

وقد رواه ابن أبـي شَيْبَة في «مصنَّفه» (١٤/ ٣٣٧ ـ ٣٣٨) عن سعيد بن المسيَّب مرسلاً. وفيه أنَّ سعيداً قال: «فمَزَّقَ كسرى الكتاب ولم ينظر فيه. قال نبـيُّ الله: مُزِّقَ ومُزِّقَتْ أُمَّته».

ورواه الإمام البيهقي في «دلائل النبوة» (٤/ ٣٨٧ ـ ٣٨٨) من حديث عبد الرحمن بن القارىء مرسلاً.

وذكره الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (٤/ ٢٦٩) عن محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن أبـي بكر، عن أبـي سَلَمَة مُرْسَلاً أيضاً.

أمَّا قوله صلَّى الله عليه وسلَّم: «لَيَهْلِكَنَّ كِسرىٰ ثم لا يكونُ كِسرىٰ بعده، ولَيَهْلِكَنَّ قيصرُ ثم لا يكونُ قيصرُ بعده. ولَتُنْفِقُنَّ كنوزَهما في سبيل الله عزّ وجلّ». فقد رواه البخاري في المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام (٦/ ٦٢٥) رقم (٣٦١٨) و (٣٦١٩)، ومسلم في الفتن، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت (٤/ ٢٢٣٦ ـ ٢٢٣٧) رقم (٢٩١٨) و (٢٩١٩)، وغيرهما، من حديث أبـي هريرة، ومن حديث جابر بن سَمُرَة. وسيأتي برقم (٦٦٢) من حديث أبـي سعيد الخُدْري أيضاً.

غريب الحديث:

قوله: «الجَلَمين»: «الجَلَمُ: ما يُجَزُّ به». «القاموس المحيط» مادة (جلم) ص ١٤٠٧.

* * *

٣٢ ـ أخبرنا عليّ بن القاسم البَصْري قال: نبأنا عليّ بن إسحاق المَادَرَائي قال: أنبأنا الصَّنْعَاني محمد بن إسحاق قال: نبأنا إسماعيل بن أبَان الوَرَّاق قال: حدَّثنا أبو عبد الله المُحَلِّمِيّ، عن سِمَاك،

عن جابر بن سَمُرَة قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم لعليٍّ: «من أَشْقَىٰ الأولين»؟ قال: عاقر النَّاقة. قال: «فمن أَشْقَىٰ الآخرين»؟ قال: الله ورسوله أعلم. قال: «قاتلك».

(١/ ١٣٥) في ترجمة (أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب).

مرتبة الحديث:

إسناده ضعيف. والحديث صحيح بشواهده.

ففي إسناده (أبو عبد الله المُحَلِّمِيّ) وهو (ناصح بن عبد الله التَّمِيمي الحَائِك) وهو ضعيف. وستأتي ترجمته في حديث (٧٣٢).

كما أنَّ في إسناده (سِمَاك) وهو (ابن حَرْب بن أَوْس الذُّهْلِيّ) وهو ثقة تغيّر بأَخَرَةٍ، فكان ربما يُلَقَّن. وستأتي ترجمته في حديث (١٣١٢)..

وبقية رجال الإسناد ثقات.

التخريج:

رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ٢٧٦) رقم (٢٠٣٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/ ٤١٣) ـ مخطوط ـ، من طريق يوسف بن موسى، عن إسماعيل بن أَبَان، به. وأوله عندهما: «مَنْ أشقىٰ ثمود».

ورواه ابن عساكر عقبه عن الخطيب من طريقه.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١٣٦) بعد أن عزاه للطبراني: «فيه ناصح أبو عبد الله وهو متروك».

لكن للحديث شواهد من حديث عليّ، وعمَّار بن ياسر، وصهيب الرُّومي، يصحُّ بمجموعها. انظر: «خصائص عليّ» للنَّسَائي، مع حاشية المحقق ص ١٦٢ ـ ١٦٤، و «تاريخ دمشق» لابن عساكر (١٢/ ٤١٠ ـ ٤١٣ ـ مخطوط ـ)، و «مجمع الزوائد» (٩/ ١٣٦ ـ ١٣٧).

وسيأتي برقم (١٧٩٥) من حديث عليّ بن أبـي طالب، وصحَّحه الحاكم وأقرَّه الذَّهَبِـيُّ. وقال الهيثمي: «إسناده حسن».

* * *

٣٣ ــ أخبرنا محمد بن أحمد بن رِزْق قال: حدَّثنا عبد الصمد بن عليّ بن محمد قال: حدَّثنا الحسين بن سعيد بن أزهر السُّلَمِي قال: حدَّثني قاسم بن يحيـى بن زيد بن عليّ قال: نبأنا أبو حفص الأَعْشَىٰ، عن أَبَان بن تَغْلِب، عن أبـي جعفر، عن عليّ بن الحسين، عن الحسين بن عليّ،

عن عليّ قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**الحسنُ والحسينُ سَيِّدَا شَبَابِ أهلِ الجَنَّةِ. وأبوهُمَا خَيْرٌ منهما**».

(١/ ١٤٠) في ترجمة (الحسن بن عليّ بن أبـي طالب).

مرتبـة الحديـث:

في إسناده (الحسين بن سعيد بن أَزْهَر السُّلَمِي) و (القاسم بن يحيـى بن الحسن بن زيد بن عليّ)، لم أقف على من ترجم لهما.

كما أنَّ فيه (أبو حفص الأَعْشَىٰ)، لم أقف على من ذكره غير الذَّهَبِـيّ في «المُقْتَنَىٰ في سَرْد الكُنَىٰ» (١/ ١٩٥) فيمن لم يقف على أسمائهم وقال: «أبو حفص الأعشى عن ياسين بن معاذ».

و (أبـو جعفـر) هـو (محمـد بـن عليّ بـن الحسين بـن عليّ بـن أبـي طالـب أبو جعفر البَاقِر): إمام ثقة. وستأتي ترجمته في حديث (٤١٨).

وبقية رجال الإسناد ثقات.

والحديث صحيح من طرق أخرى.

والشطر الأول منه (الحسن والحسين سَيِّدَا شباب أهل الجنّة) عُدَّ من المتواتر. انظر: «الأزهار المتناثرة» للسُّيُوطيّ ص ٢٨٦ ــ ٢٨٧، و «لقط اللآلىء المتناثرة» للزَّبِيدي ص ١٤٩، و «نظم المتناثر» للكَتَّاني ص ١٢٥.

التـخـريـج:

رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٠٨/٤) ـ مخطوط ـ عن الخطيب من طريقه المتقدِّم. ووقع في المخطوط خَلْط غير واضح في أول الإسناد من جهة الصحابـي والراوي عنه.

وعزاه في «الجامع الكبير» (٤٠٦/١) إلى الخطيب وابن عساكر فقط.

وقد رواه الطبراني في «الكبير» (٢٥/٣) رقم (٢٦٠١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٠٨/٤) ـ مخطوط ـ، من طريق الشَّعْبِيّ، عن الحارث، عن عليّ مرفوعاً، دون قوله: «وأبوهما خير منهما».

أقول: في إسناده (الحارث بن عبد الله الهَمْدَانِيّ الأعور) وهو ضعيف، والجمهور على توهين أمره. وستأتي ترجمته في حديث (٩٣٧).

كما رواه في «الكبير» (٢٥/٣) رقم (٢٦٠٢)، والخطيب في «تاريخه» (١٨٥/٢)، من طريق أبـي جَنَاب، عن الشَّعْبِـيّ، عن زيد بن يُثَيْع، عن علي مرفوعاً، دون الزيادة المذكورة.

وإسناده ضعيف. وسيأتي برقم (١٧٥).

ورواه الخطيب في «تاريخه» (٤/١٢) من طريق علي بن عبد الله بن معاوية بن مَيْسَرة بن شُرَيْح، عن أبيه عبد الله بن معاوية بن مَيْسَرَة، عن أبيه معاوية، عن أبيه مَيْسَرة بن شُرَيْح، عن شُرَيْح، عن علي مرفوعاً، دون الزيادة المذكورة، وإسناده ضعيف. وسيأتي برقم (١٧٧٠).

وقد رواه أبو نُعَيْم في «الحِلْيَة» (١٤٠/٤ ـ ١٤١) من هذا الطريق مطوَّلاً في قصّة ذكرها، ومن دون الزيادة المذكورة أيضاً.

وهذه الزيادة: «وأبوهما خيرٌ منهما» زيادة صحيحة. فقد قال الحاكم في «المستدرك» (١٦٧/٣) بعد أن روى الحديث عن ابن عبَّاس مرفوعاً بلفظ

الخطيب: «هذا حديث صحيح بهذه الزيادة». ووافقه الذَّهَبِيُّ. وهي عنده كذلك في (٣/ ١٦٧) من حديث ابن عمر مرفوعاً.

وهي عند الطبراني في «الكبير» (٣/ ٣٠) رقم (٢٦١٧) من حديث قُرَّة بن إياس.

وهي عند الخطيب في «تاريخه» (١٠/ ٢٣١) من حديث حُذَيْفَة. وسيأتي برقم (١٥١٨).

* * *

٣٤ ــ أخبرنا أحمد بن عثمان بن مَيَّاح السُّكَّرِيّ قال: حدَّثنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشَّافِعِيّ قال: حدَّثنا محمد بن شَدَّاد المِسْمَعِيّ قال: حدَّثنا أبو نُعَيْم قال: حدَّثنا عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت، عن أبيه، عن سعيد بن جُبَيْر،

عن ابن عبَّاس قال: أوحىٰ الله تعالى إلى محمد صلَّى الله عليه وسلَّم: **«إنِّي قد قَتَلْتُ بيحيى بن زكريا سبعين ألفاً، وإنِّي قاتلٌ بابن ابنتكَ سبعينَ أَلْفاً وسبعين أَلْفاً»**.

(١/ ١٤٢) في ترجمة (الحسين بن عليّ بن أبي طالب).

مرتبة الحديث:

إسناده ضعيف جدّاً. وقال الحافظ الذَّهَبِيُّ: مَتْنُهُ مُنْكَرٌ جدّاً. وقال ابن الجَوْزِي: «لا يصحُّ».

ففيه (محمد بن شَدَّاد بن عيسى المِسْمَعي أبو يعلىٰ، ويعرف بِزُرْقَان) وقد ترجم له في:

١ ــ «سؤالات الحاكم للدَّارَقُطْنِيّ» ص ١٥٠ رقم (٢١٢) وقال: «ضعيف».

٢ ــ «تاريخ بغداد» (٥/ ٣٥٣) وقال: «كان أحد المتكلِّمين على مذاهب

المعتزلة». وقال البَرْقَاني: «ضعيف جدًّا». وقال مرّة: «لا يحتجُّ به». وقال الدَّارَقُطْنِيّ: «لا يُكْتَبُ حديثُه».

٣ ــ «اللسان» (٥/ ١٩٩) ونقل ما فيهما.

و (أبو نُعَيم) هو (الفَضْلُ بن دُكَيْن): ثقة ثَبْت. وستأتي ترجمته في حديث (٤٣٧).

وشيخ الخطيب (أحمد بن عثمان بن مَيَّاح السُّكَّري أبو الحسن)، ترجم له في «تاريخه» (٤/ ٣٠٠) وقال: «كتبت عنه وكان صدوقاً».

وبقية رجال الإسناد ثقات.

التخريج:

رواه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٢٩٠ ــ ٢٩١ و ٥٩٢) عن أبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشَّافِعِي، عن محمد بن شدّاد المِسْمَعِي، به.

وقال: «وقد كنت أحسب دهراً أنَّ (المِسْمَعِيَّ) ينفرد بهذا الحديث عن أبي نُعَيْم حتى حدّثناه أبو محمد السَّبِيعي الحافظ، حدَّثنا عبد الله بن محمد بن نَاجِيَة، حدَّثنا حُمَيد بن الربيع، حدَّثنا أبو نُعَيْم، فذكره بإسناد نحوه».

ولم يتكلَّم عليه الحاكم بغير ما تقدَّم، لكن الذَّهَبِيَّ في «تلخيص المستدرك» قال: «عبد الله: ثقة. ولكن المتن منكر جدًّا. فأمَّا محمد بن شدّاد فقال الدَّارَقُطْنِيُّ: لا يُكْتَبُ حديثه. وأمَّا حُمَيْد فقال ابن عدي: كان يسرق الحديث».

ثم رواه الحاكم في (٣/ ١٧٨) من طرق عن: محمد بن شدّاد المِسْمَعي، وحمَيْد بن الربيع، ومحمد بن يزيد الأَدَمي، والحسين بن عمر العَنْقَزِيّ، والقاسم بن دينار، والقاسم بن إسماعيل العزرمي[1]، وكثير بن محمد أبو أنس الكوفي، سبعتهم عن أبي نُعَيْم، عن عبد الله بن حبيب، به.

---

(١) هكذا في «المستدرك»: «العزرمي» بتقديم الزاي على الراء المهملة، والمشهور المثبت: تقديم الراء على الزاي (العَرْزَمِيّ). انظر «الأنساب» (٨/ ٤٢٧). ولم أقف على نسبة (العزرمي) بتقديم الزاي على الراء المهملة فيما رجعت إليه.

وقال: «صحيح الإسناد». ووافقه الذَّهَبِيُّ وقال: «على شرط مسلم»!!! وهو موضع نظر كما سيأتي.

ورواه أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشَّافِعِي في «فوائده» ــ المشهورة باسم «الغَيْلانِيَّات» ــ (١/ ٣١٢) رقم (٣٨٧) عن محمد بن شدَّاد، عن أبـي نُعَيْم، به.

ورواه ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (١/ ٤٠٨) عن الخطيب من طريقه المتقدِّم، وقال: «هذا حديث لا يصحُّ. قال الدَّارَقُطْنِيُّ: محمد بن شدّاد لا يُكْتَبُ حديثه. وقال البَرْقَاني: ضعيف جدّاً. وقد رواه القاسم بن إبراهيم الكوفي عن أبـي نُعَيْم، وهو منكر الحديث...».

ورواه ابن حِبَّان في «المجروحين» (٢/ ٢١٥) في ترجمة (القاسم بن إبراهيم بن عمّار الهاشمي الكوفي)، عن وَصِيف بن عبد الله، عن القاسم بن إبراهيم الهاشمي، عن أبـي نُعَيْم الفضل بن دُكَيْن، به.

وقال: «هذا لا أصل له».

وقال عن (القاسم بن إبراهيم): «منكر الحديث».

وقال الذَّهَبِيُّ في «الميزان» (٣/ ٣٦٨) في ترجمة (القاسم بن إبراهيم الهاشمي) بعد أن أورد الحديث عن ابن حِبَّان من طريقه المتقدِّم، ونقل قوله السابق، وبعد ذكره لرواية الحاكم له، قال: «فالثلاثة الراوون له عن أبـي نُعَيْم مَقْدُوحٌ فيهم».

أقول: يعني بالثلاثة ــ كما يفهم من كلامه السابق في «تلخيص المستدرك»، ومن كلامه هنا ــ: القاسم بن إبراهيم الهاشمي، ومحمد بن شدَّاد المِسْمَعِي، وحُمَيْد بن الربيع، والله أعلم.

وقال الحافظ ابن حَجَر في «اللسان» (٤/ ٤٥٧) في ترجمة (القاسم بن إبراهيم الهاشمي) بعد أن نقل قول الذَّهَبِيّ السابق: «وقد أخرجه الحاكم في

«المستدرك» من طريق ستة أَنْفُس[1] عن أبـي نُعَيْم، وقال: صحيح، ووافقه المُصَنِّفُ ـ يعني الذَّهَبِـيّ في «تلخيصه» ـ ».

ولم يرتض السيوطي في «اللآلىء المصنوعة» (١/ ٣٩١) حُكْمَ ابن الجَوْزِي عليه بالوضع، فتعقَّبه بإخراج الحاكم له في الطرق المتقدِّمة، وبتصحيحه له وموافقه الذَّهَبِـيّ للحاكم في ذلك.

وقد لخَّص ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٤١٧) تعقُّبه وارتضاه.

أقول: ممَّا تقدَّم يتحصَّلُ أنَّ لهذا الحديث ثمانية رواة عن أبـي نُعَيْم الفضل بن دُكَيْن.

أربعة منهم ضعفاء:

الأول: (محمد بن شَدَّاد المِسْمَعِيّ) وقد تقدَّم القول فيه.

والثاني: (حُمَيْد بن الربيع اللَّخْمِيّ الخزَّاز) وهو ضعيف، وكذَّبه ابن مَعِين وبالغ في ذلك، واتَّهَمَهُ ابن عدي بسرقة الحديث. وستأتي ترجمته في حديث (٤١٨).

والثالث: (الحسين بن عمرو بن محمد العَنْقَزِيّ) وقد ترجم له في «الجرح والتعديل» (٣/ ٦١ ـ ٦٢) وفيه عن أبـي حاتم: «لَيِّنٌ يتكلَّمونَ فيه». وقال أبو زُرْعَة: «كان لا يصدق».

كما ترجم له في «اللسان» (٢/ ٣٠٧) ونقل عن أبـي داود قوله فيه: «كتبت عنه ولا أُحَدِّثُ عنه».

والرابع: (القاسم بن إبراهيم بن عمَّار الهاشمي) وتقدَّم قول ابن حِبَّان فيه: «منكر الحديث».

أمَّا الخامس: فهو (كثير بن محمد بن عبد الله التَّميمي الحِزَامِيّ الكوفي

---

(١) أقول: الصواب: «سبعة أنفس».

أبو أنس) فقد ترجم له الخطيب في «تاريخه» (١٢/ ٤٨٤) ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً. ولم أقف على من ذكره بذلك.

والسادس: (القاسم بن إسماعيل العزرمي) لم أقف له على ترجمة في كُلِّ ما رجعت إليه.

وأمَّا السابع: فهو (محمد بن يزيد الأَدَمي الخرَّاز البغدادي أبو جعفر) ترجم له الخطيب في «تاريخه» (٣/ ٣٧٤) وفيه عن الدَّارَقُطْنِيّ: «ثقة». وفيه عن محمد بن إسحاق الثقفي: «كان زاهداً من خيار المسلمين». وترجم له ابن حِبَّان في «الثقات» (٩/ ١٢٠). وقال ابن حَجَر عنه في «التقريب» (٢/ ٢٢٠): «ثقة عابد»/ س. وترجم له في «التهذيب» (٩/ ٥٣٠) ونقل عن النَّسَائي ومَسْلَمَة قولهما فيه: «ثقة».

أقول: و (محمد بن يزيد الأَدَمي) وإن كان ثقة، إلاَّ أنَّ حديثه قد ورد من طريق (أبـي محمد الحسن بن محمد بن يحيـى العَقِيقي العَلَوي)، وهو مُتَّهَمٌ. وستأتي ترجمته في حديث (١١١٦).

والثامن: (القاسم بن دينار القُرَشي الطحَّان) وهو (القاسم بن زكريا بن دينار القُرَشي الطحَّان الكوفي أبو محمد) وكان ينسب أحياناً إلى جَدِّه. وقد ترجم له ابن حِبَّان في «الثقات» (٩/ ١٨)، وابن حَجَر في «التهذيب» (٨/ ٤١٣ ــ ٣١٤) ونقل عن النَّسائي قوله فيه: «ثقة». وقال ابن حَجَر في «التقريب» (٢/ ١١٦): «ثقة من الحادية عشرة »/ م ت س ق.

أقول: (القاسم بن زكريا بن دينار القرشي الطحَّان) وإن كان ثقة، إلاَّ أنَّ حديثه قد ورد من طريق (الحسين بن حُمَيْد بن الربيع الخَزَّاز) وهو كذَّاب. وستأتي ترجمته في حديث (١١٤٦).

وبعد الذي تقدَّم من التفصيل فإنَّ في بعض قول العلاَّمة عبد الرحمن المُعَلِّمي اليَمَاني فيما علَّقه على «الفوائد المجموعة» للشَّوْكَاني ص ٣٣٨، نظراً، حيث يقول: «الثمانية كلّهم ما بين كذَّاب ومتروك ومجهول، أو في السند إليه من

هو كذلك. وأبو نُعَيْم بغاية الشهرة فكيف يكون هذا الخبر عنه ولا يوجد له سند واحد صحيح؟ وقول الذَّهَبِي: «على شرط مسلم» أراد على فرض صحته عن أبي نُعَيْم».

* * *

٣٥ ــ أخبرنا محمد بن الحسين الأَزْرَق قال: أنبأنا جعفر بن محمد الخُلْدِيّ قال: حدَّثنا محمد بن عبد الله بن سليمان قال: حدَّثنا أحمد بن يحيى بن زكريا قال: حدَّثنا إسماعيل بن أَبَان قال: أخبرني حِبَّان بن عليّ، عن سعد بن طَرِيف، عن أبي جعفر،

عن أُمِّ سَلَمَة قالت: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**يُقْتَلُ حسينٌ على رأس ستين من مُهَاجَرِي**».

(١٤٢/١) في ترجمة (الحسين بن عليّ بن أبي طالب أبو عبد الله).

مرتبة الحديث:

موضوع.

ففيه (سعد بن طريف الإسْكَاف الحَنْظَلي الكوفي)، كذَّبه الدَّارَقُطْنِيّ، وقال ابن حِبَّان: «كان يضع على الفور». وستأتي ترجمته في حديث (٦٨).

كما أنَّ فيه (إسماعيل بن أَبَان الغَنَوِي الكوفي الخيَّاط) وهو كذَّاب أيضاً، كذَّبه ابن مَعِين وأبو حاتم وغيرهما. وستأتي ترجمته في حديث (١٠٨٤).

وفيه انقطاع بين (أبي جعفر: محمد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب) وبين (أُمّ سَلَمَة)، ففي «المراسيل» لابن أبي حاتم ص ١٤٩ عن أبيه أبي حاتم الرَّازِي قوله: «أبو جعفر بن عليّ لم يلق أُمَّ سَلَمَة». وفيه أيضاً أنَّ أحمد بن حُمَيد قد سَأَلَ الإمامَ أحمد بن حنبل عن سماع أبي جعفر من أُمّ سَلَمَة؟ فقال: «لا يصحُّ أنَّه سمع». فقال له: من عائشة؟ فقال: «لا ماتت عائشة قبل أُمّ سَلَمَة».

التـخـريـج:

رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ١١٠) رقم (٢٨٠٧)، من طريق إسماعيل بن أَبَان، عن حِبَّان بن عليّ، به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١٩٠): «رواه الطبراني، وفيه سعد بن طَريف وهو متروك».

ورواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٥٩) ــ مخطوط ــ، وابن الجَوْزي في «الموضوعات» (١/ ٤٠٨)، عن الخطيب من طريقه المتقدِّم.

قال ابن الجَوْزي: «هذا حديث موضوع، وسعد بن طَريف قد سبق أنه من رؤوس الكذَّابين الوضَّاعين».

وأقرَّه السيوطي في «اللآلىء المصنوعة» (١/ ٣٩٠ ــ ٣٩١)، وتابعه ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٤٠٨).

* * *

٣٦ ــ أخبرنا عليّ بن القاسم البَصْري قال: نبأنا عليّ بن إسحاق المَادَرَائي قال: حدَّثنا أحمد بن خالد قال: نبأنا داود بن سليمان أبو المُطَرِّف قال: نبأنا سفيان، عن عليّ بن زيد، عن سعيد بن المسيَّب،

عن سعد قال: قلت يا رسول الله من أنا؟ قال: **«أنت سعدُ بن مالك بن وُهَيْب بن عبد مناف بن زُهْرة. مَنْ قال غير ذلك فعليه لَعْنَةُ الله»**.

(١/ ١٤٤) في ترجمة (سعد بن أبـي وقّاص).

مرتبـة الحديـث:

إسنـاده ضعيـف.

ففيه (عليّ بن زيد بن جُدْعَان التَّيْمِيّ) وهو ضعيف. وستأتي ترجمته في حديث (٢٤١).

و (سفيان) هو (ابن عُيَيْنَة) كما صُرِّح به عند غير واحد ممّن أخرجه.

و (داود بن سليمان أبو المُطَرِّف) هو (داود بن سليمان بن مُطَرِّف الخزَّاز الدُّهْلِي)، ترجم له ابن أبـي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٤١٤) ونقل عن أبيه قوله فيه: «ثقة».

و (أحمد بن خالد) لم أتبينه.

وبقية رجال الإسناد ثقات.

التـخـريـج:

رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ٩٨) رقم (٢٨٩)، والبزّار في «مسنده» ـ المسمّى بـ «البحر الزخّار» ـ (٣/ ٢٨١ ـ ٢٨٢) رقم (١٠٧٣)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٤٩٥) وفي «معرفة علوم الحديث» ص ١٦٩، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ١٣٧)، والفَسَوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ١٦٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧/ ١٣٥) ـ مخطوط ـ، والدُّولابـي في «الكُنَىٰ والأسماء» (١/ ١١)، وأبو عبد الله الدَّوْرَقي في «مسند سعد بن أبـي وقّاص» ص ١٧٨ رقم (١٠٣)، وأبو نُعَيْم في «معرفة الصحابة» (١/ ٣٩٨) رقم (٤٩٨)، من طريق سفيان بن عُيَيْنَة، عن عليّ بن زيد، به.

ولم يتكلَّم الحاكم أو الذَّهَبِيّ في «تلخيص المستدرك» عليه بشيء.

وقال الإمام البزّار: «هذا الحديث لا نعلمه يُرْوَىٰ عن النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم إلاَّ عن سعد، ولا نعلمُ له إسناداً عن سعد غير هذا الإسناد، ولا نعلم رواه عن عليّ بن زيد إلاَّ ابن عُيَيْنَة».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١٥٣): «رواه الطبراني والبزَّار مسنداً ومرسلاً. ورجال المسند وثُقوا».

والحديث ذكره الإمام الدَّارَقُطْنِيُّ في «العلل» (٤/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦) وقال:

«يرويه ابن عُيَيْنَة عن عليّ بن زيد. واختلف عنه، فرواه أبو مَعْمَر وابن وكيع وإبراهيم بن بشار، عن ابن عُيَيْنَة، عن عليّ بن زيد، عن سعيد بن المسيَّب، عن سعد متصلاً. ورواه الحُمَيْدي عن ابن عُيَيْنَة مرسلاً، ثم شكّ فيه، فقال: أُراه عن سعد».

أقول: رواية الشكّ هذه، أخرجها ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣٥/٧) ــ مخطوط ــ عن طريق الحُمَيْدي.

وقد عزاهُ الحافظ ابن حَجَر في «المطالب العالية» (٦٧/٢) رقم (١٦٧٢) لإسحاق بن رَاهُوْيَه في «مسنده» عن سعد.

* * *

٣٧ ــ أخبرنا محمد بن الحسين بن محمد الأَزْرَق، حدَّثنا أبو بكر أحمد بن سليمان[١] بن الحسن النَّجَّاد قال: قُرِىء على أبـي قِلاَبة الرَّقَاشي قال: حدَّثنا أبو عتَّاب الدَّلاَّل، حدَّثنا شُعْبَة، عن معاوية بن قُرَّة،

عن أبيه: أنَّ ابن مسعود كان يجني لهم نَخْلَةً، فهبَّت الرِّيحُ فكشفت عن ساقيه. قال فضحكوا من دِقَّة ساقَيْه. فقال النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: **«أتضحكون مِنْ دِقَّةِ سَاقَيْه؟ والذي نفسي بيده لهما أثقلُ في الميزان من جَبَلِ أُحُدٍ»**.

(١٤٨/١) في ترجمة (عبد الله بن مسعود).

مرتبـة الحديـث:

صحيـح بشـواهده.

وفي إسناد الخطيب (أبو قِلاَبَة الرَّقَاشي عبد الملك بن محمد البَصْري) وهو صدوق يُخطىء لا يحتجُّ بما ينفرد به. وستأتي ترجمته في حديث (٣٨١).

---

(١) هكذا في المطبوع «سليمان». وفي ترجمته في «تاريخ بغداد» (١٨٩/٥): «سلمان». وهو موافق لأكثر المصادر التي ترجمت له.

ولم ينفرد به: فقد تابعه عليّ بن المَدِيني عند الطبراني، ومحمد بن مثنّى وعمرو بن عليّ عند البزّار، ومحمد بن بشّار عند الفَسَوي.

و (أبو بكر أحمد بن سلمان بن الحسن النَّجَّاد أبو بكر): إمام صدوق. وستأتي ترجمته في حديث (١٥٨٦).

و (أبو عتَّاب الدَّلّال) هو(سهل بن حمَّاد العَنْقَزِيّ البَصْري) وهو صدوق كما قال الحافظ الذَّهَبِيُّ في «الكاشف» (١/ ٣٢٥)، والحافظ ابن حَجَر في «التقريب» (١/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦). وانظر ترجمته مفصَّلاً في: «تهذيب الكمال» (١٢/ ١٧٩ ـ ١٨١) و «التهذيب» (٤/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠).

(وقُرَّة) هو (ابن إياس بن هلال المُزَني أبو معاوية) رضي الله عنه، توفي عام (٦٤هـ). انظر: «الإصابة» (٣/ ٢٣٢).

وباقي رجال الإسناد ثقات.

وللحديث شواهد يصحُّ بها ستأتي في التخريج.

التـخـريـج:

رواه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٣١٧)، والبزّار في «مسنده» (٣/ ٢٤٨) رقم (٢٦٧٧) ـ من كشف الأستار ـ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/ ٢٨) رقم (٥٩)، والفَسَوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٥٤٦)، من طريق أبي عتَّاب الدَّلّال، عن شُعْبَة، به.

قال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرِّجاه». ووافقه الذَّهَبِيُّ.

وقال البزّار: «لا نعلم رواه عن شعبة إلّا سهل».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٩/ ٢٨٩): «رواه البزّار والطبراني، ورجالهما رجال الصحيح».

وللحديث شاهد صحيح من حديث عليّ بن أبـي طالب وسيأتي برقم (١٠٣٣).

ومن حديث ابن مسعود: رواه أحمد في «المسند» (١/ ٤٢١) وفي «فضائل الصحابة» (٢/ ٨٤٣) رقم (١٥٥٢)، وأبو يَعْلَىٰ في «مسنده» (٩/ ٢٠٩ ــ ٢١٠) رقم (٥٣١٠)، وأبو نُعَيْم في «الحِلْية» (١/ ١٢٧)، والطبراني في «الكبير» (٩/ ٧٥) رقم (٨٤٥٢)، وابن سعد في «الطبقات» (٣/ ١٥٥)، والفَسَوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٥٤٥ ــ ٥٤٦).

قال في «المجمع» (٩/ ٢٨٩): «رواه أحمد وأبو يَعْلَىٰ والبزَّار والطبراني من طرق... وأمثل طرقها فيه عاصم بن أبـي النَّجُود وهو حسن الحديث على ضعفه، وبقية رجال أحمد وأبـي يَعْلَىٰ رجال الصحيح».

وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على «المسند» (٦/ ٣٩) رقم (٣٩٩١): «إسناده صحيح».

أقول: بل هو حسن، من أجل (عاصم بن بَهْدَلة، وهو عاصم بن أبـي النَّجُود) فإنَّه صدوق، وله أوهام. ولذا قال الإمام المُنْذِري في «الترغيب والترهيب» (٤/ ٥٧٢): «وحديثه حسن». وستأتي ترجمته في حديثه (٥٩٢).

* * *

٣٨ ــ أخبرنا القاضي أبو عمر الهاشمي قال: نبأنا عليّ بن إسحاق المَادَرَائي قال: نبأنا عليّ بن حَرْب قال: نبأنا أبو عبد الله الأغَرّ محمد بن صَبِيح قال: نبأنا حاتم بن عبيد الله قال: نبأنا جَرِير بن حازم، عن الحسن،

عن عثمان بن أبـي العاص قال: رجلان مات رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وهو يحبُّهما: عبد الله بن مسعود، وعمَّار بن ياسر.

(١/ ١٥١ ــ ١٥٢) في ترجمة (عمَّار بن ياسر).

مرتبة الحديث:

في إسناده (حاتم بن عبيد الله النَّمَري البَصْري أبو عبيدة)، ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٦٠ ـ ٢٦١)، وفيه عن أبي حاتم: «لم أر في حديثه مناكير». وترجم له ابن حِبَّان في «ثقاته» (٨/ ٢١١) وسمّاه (حاتم بن عبد الله النَّمَري) وقال: «يخطىء». وترجم له ابن حَجَر في «اللسان» (٢/ ١٤٥) وذكر ما تقدَّم عن ابن حِبَّان.

وفيه أيضاً (محمد بن صَبِيح الأَغَرّ أبو عبد الله)، ويغلب على ظني أنه (محمد بن صَبِيح البغدادي أبو عبد الله)، وقد ترجم له الخطيب في «تاريخه» (٥/ ٣٧٤) ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً. وترجم له ابن حَجَر في «اللسان» (٥/ ٢٠٥) وقال: «فيه مناكير قاله ابن مَنْدَه».

و (أبو عمر الهاشمي) هو (القاسم بن جعفر بن عبد الواحد): ثقة. وستأتي ترجمته في حديث (٧٤١).

وباقي رجال الإسناد حديثهم حسن.

التخريج:

لم أقف عليه من حديث عثمان بن أبي العاص في كُلِّ ما رجعت إليه. وأخشى أن يكون قد صُحِّفَ في المطبوع عن (عمرو بن العاص).

فالحديث رواه أحمد في «المسند» (٤/ ٢٠٣) عن أسود بن عامر، حدَّثنا جرير بن حازم قال: سمعت الحسن قال: قال رجل لعمرو بن العاص أرأيت رجلاً مات رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وهو يحبُّه أليس رجلاً صالحاً؟ قال: بلى. قال: قد مات رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وهو يحبُّك، وقد استعملك. فقال: قد استعملني، فوالله ما أدري أحبّاً كان لي منه أو استعانةً بي، ولكن سأحدِّثك برجلين مات رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وهو يحبُّهما: عبد الله بن مسعود وعمَّار بن ياسر.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٢٩٠): «رواه أحمد والطبراني إلاَّ أنه قال: مات رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وهو عنهما راض. ورجال أحمد رجال الصحيح».

* * *

٣٩ ـ أخبرنا أبو عمرو عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن مهدي قال: أنبأنا أبو بكر محمد بن أحمد بن يعقوب بـن شَيْبَة قال: نبأنا جَدِّي قال: نبأنا يزيد بن هارون قال: نبأنا العوَّام بن حَوْشَب، عن سَلَمَة بن كُهَيْل، عن[1] عَلْقَمة،

عن خالد بن الوليد قال: كان بيني وبين عمَّار شيء، فانطلق عمَّار يشكو خالداً إلى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، فجعل لا يزيده إلاَّ غلظاً، ورسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ساكت، فبكى عمَّار. وقال: يا رسول الله ألا تراه؟ فرفع رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم رأسه، فقال: «**من أَبْغَضَ عمّاراً أَبْغَضَهُ اللَّهُ، ومَنْ عَادَىٰ عمَّاراً عَادَاهُ اللهُ**».

قال خالد: فخرجت وليس شيء أحبَّ إليَّ من رضى عمَّار، فلقيته فاسترضيته حتى رضي عنِّي.

(١/ ١٥٢) في ترجمة (عمّار بن ياسر).

مرتبـة الحديـث:

صـحـيـح.

و (عَلْقَمة) هو (ابن قيس بن عبد الله النَّخَعي): تابعي كبير ثقة ثَبْتٌ فقيه. وستأتي ترجمته في حديث (٢٣١).

التـخـريـج:

رواه أحمد في «المسند» (٤/ ٨٩)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٣٩٠ ـ

---

(١) تَصَحَّفَ في المطبوع إلى: «سلمة بن كهيل بن علقمة». والتصويب من مصادر تخريجه التي روته من هذا الطريق، والمذكورة في تخريج الحديث.

٣٩١)، والنَّسَائي في كتابه «فضائل الصحابة» ص ١٥١ ــ ١٥٢ رقم (١٦٤)، وابن أبـي شَيْبَة في «مصنَّفه» (١٢/ ١٢٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤/ ١٣٤) رقم (٣٨٣٥)، من طريق العوَّام بن حَوْشَب، عن سَلَمَة بن كُهَيْل، به.

قال الهيثمي في «المجمع» (٩/ ٩٣): «رواه أحمد والطبراني، ورجاله رجال الصحيح».

وقال الحاكم: «حديث العوَّام بن حَوْشب هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين لاتفاقهما على العوَّام بن حَوْشب وعَلْقَمة.

على أن شعبة أحفظ منه. حيث قال: عن سَلَمَة بن كُهَيْل، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد، عن أبيه عن الأَشْتَر. والإسنادان صحيحان». ووافقه الذَّهَبِـيُّ.

أقول: رواية شعبة هذه، أخرجها بنحو رواية العوَّام بن حَوْشب: أحمد في «المسند» (٤/ ٩٠)، وفي «فضائل الصحابة» (٢/ ٨٦٠) رقم (١٦٠٤)، والطَّيَالِسِي فـي «مسنـده» ص ١٥٨ رقـم (١١٥٦)، والحـاكـم فـي «المستـدرك» (٣/ ٣٨٩ و ٣٩٠)، والنَّسَائي في «فضائل الصحابة» ص ١٥٢ رقم (١٦٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤/ ١٣٢) رقم (٣٨٣١).

وقال الحاكم في الموطن الأول: «صحيح الإسناد ولم يخرِّجاه». ووافقه الذَّهَبِـيُّ.

وقال في الموطن الثاني: «رواه العوَّام بن حَوْشب، عن سَلَمَة بن كُهَيْل، وخالف شُعْبَة في إسناده، فإنه قال: عن سَلَمَة، عن عَلْقَمة، عن خالد بن الوليد».

أقول: ظاهر رواية أحمد ــ في «المسند» و «الفضائل» ــ والطَّيَالِسِي، والطبراني؛ الإرسال، حيث لم يذكر الأَشْتَر ــ وهو مالك بن الحارث النَّخَعِي ــ سماعه من خالد بن الوليد، لكن الحاكم والنَّسَائي وصَلاَهُ من طرقٍ عن الأشتر عن خالد بن الوليد.

كما أنَّه وقع في رواية شُعْبَة هذه عند الحاكم والطبراني أنَّ الشاكي لرسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم هو خالد بن الوليد، بينما في رواية أحمد أنَّ الشاكي هو عمَّار بن ياسر.

ورواه بنحو مطوَّلاً، النَّسائي في «فضائل الصحابة» ص ١٥٢ ـ ١٥٣ رقم (١٦٦)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤/ ١٣١ ـ ١٣٢) رقم (٣٨٣٠)، من طريق محمد بن شدَّاد، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن الأشْتَر، عنه، به.

وقال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرِّجاه» ووافقه الذَّهَبِيُّ.

* * *

٤٠ ـ أخبرنا ولَّاد بن عليّ الكوفي قال: أنبأنا محمد بن عليّ بن دُحَيْم الشَّيْبَانيّ قال: نبأنا أحمد بن حازم[1] قال: نبأنا يحيى ـ يعني الحِمَّاني ـ قال: نبأنا خالد بن عبد الله الوَاسِطِي، عن عطاء بن السَّائِب،

عن أبي البَخْتَري ومَيْسَرَة: أَنَّ عمَّار بن ياسر يوم صِفِّين، أُتي بلبنٍ فشربه ثم قال: إنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال لي: «**هذه آخِرُ شَرْبَةٍ تَشْرَبُهَا مِنَ الدُّنْيَا**».

(١/ ١٥٢) في ترجمة (عمَّار بن ياسر).

مرتبـة الحديـث:

إسناده ضعيف. وَمَتْنُهُ مروي من طرق عِدَّةٍ يصحُّ بمجموعها.

ففيه (يحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني) قال عنه الإمام الذَّهَبِيُّ في «المغني» (٢/ ٧٣٩): «حافظ، منكر الحديث». وقال الحافظ ابن حَجَر في «التقريب» (٢/ ٣٥٢): «حافظ، إلاّ أنهم اتَّهموه بسرقة الحديث». وستأتي ترجمته في حديث (٢٩٧).

---

(١) تَصَحَّفَ في المطبوع إلى «خازم» بالخاء المعجمة. والتصويب من «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٨)، وغيره.

كما أنَّ فيه (عطاء بن السَّائب الثقفي أبو السائب) وهو ثقة اختلط بأَخَرَةٍ، وسماعُ خالد بن عبد الله الواسطي منه كان بعد اختلاطه. انظر: «الكواكب النَّيِّرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات» لابن الكيَّال ص ٣٢٢ و ٣٢٧ و ٣٣٠، و «التهذيب» (٧/ ٢٠٣ ـ ٢٠٧).

كما أنّ فيه (أبو البَخْتَري) واسمه (سعيد بن فيروز الطائي الكوفي) وهو ثقة كثير الإرسال، وممن أرسل عنهم من الصحابة ولم يدركهم: (عليّ بن أبـي طالب) و (عائشة) كما قال أبو حاتم الرَّازي. وهما ممن تأخرت وفاتهما عن وفاة عمَّار، فالظاهر أنَّه لم يدرك عمَّاراً، والله أعلم. وستأتي ترجمة (سعيد بن فيروز أبو البَخْتَري) في حديث (٣٩٢).

و (مَيْسَرة) هو إمّا (ابن يعقوب الطُّهَوي الكوفي أبو جَميلة)، وإمّا أن يكون (الكِنْدِي أبو صالح)، فكلاهما روى عن عليّ بن أبـي طالب، وروى عنهما عطاء بن السَّائب، وكلاهما تفرّد ابن حِبَّان في توثيقهما، وكلاهما قال فيه الحافظ ابن حَجَر: «مقبول». انظر: «التهذيب» (١٠/ ٣٨٧) و (التقريب) (٢/ ٢٩١). ولم يذكر في «التهذيب» روايةً لهما عن عمَّار بن ياسر، والله أعلم.

و (محمد بن عليّ بن دُحَيْم الشَّيْبَانيّ الكوفي أبو جعفر)، ترجم له الذَّهَبِـيُّ في «سِيَر أعلام النبلاء» (١٦/ ٣٦ ـ ٣٧) وقال: «الشيخ الثقة المُسْنِدُ الفاضل محدِّث الكوفة».

و (أحمد بن حازم) هو (أحمد بن حازم بن محمد بن يونس بن قيس بن أبـي غَرَزَة الغِفَاري أبو عمرو) وقد ترجم له في:

١ ـ «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٨) ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً.

٢ ـ «الثقات» لابن حِبَّان (٨/ ٤٤) وقال: «كان مُتْقِناً».

٣ ـ «السِّيَر» (١٣/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠) وقال: «الإمام الحافظ الصدوق.. صاحب المسند». وقال: «له مسند كبير، وقع لنا منه جزء». وكانت وفاته سنة (٢٧٦هـ).

وباقي رجال الإسناد ثقات.

التـخـريـج:

رواه أبو يَعْلَىٰ في «مسنده» (٣/ ١٩٦) رقم (١٦٢٦)، وأبو نُعَيْم في «الحِلْيَة» (١/ ١٤١)، من طريق خالد بن عبد الله الوَاسِطي، عن عطاء، به.

لكن ليس عند أبـي يَعْلَىٰ رفع قوله: «هذه آخر شربة تشربها من الدنيا» إلى النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، بل هي عنده من قول عمَّار نفسه.

وقد ذكره الهيثمي في «المجمع» (٩/ ٢٩٧) عن أبـي البَخْتَري ومَيْسَرة مرفوعاً إلى النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم. وقال: «رواه الطبراني وأبو يَعْلَىٰ بأسانيد، وفي بعضها عطاء بن السائب وقد تغيَّر، وبقية رجاله ثقات، وبقية الأسانيد ضعيفة».

وقد رواه أحمد في «المسند» (٤/ ٣١٩)، وأبو يَعْلَىٰ في «المسند» (٣/ ١٨٨) رقم (١٦١٣)، وابن أبـي شَيْبَة في «المصنَّف» (١٥/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣) رقم (١٩٧٢٣)، وابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٢٥٧)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٣٨٩)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٥٥٢ ـ ٥٥٣) و (٦/ ٤٢١)، من طريق سفيان، عن حبيب بن أبـي ثابت، عن أبـي البَخْتَري، عن عمَّار مرفوعاً بنحوه.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين». ووافقه الذَّهَبِـيُّ.

أقول: وقد تقدَّم أنَّ في سماع أبـي البَخْتَري من عمَّار توقّفاً.

ورواه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٣٨٩)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٥٥٢) من طريق حَرْمَلة بن يحيى، حدَّثنا عبد الله بن وَهْب، أخبرني إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن جَدِّه، سمعت عمّار بن ياسر بصِفِّين في اليوم الذي قُتِلَ فيه وهو ينادي: «أزلفت الجنّة، وزوجت الحور العين. اليوم نلقى حبيبنا محمّداً صلى الله عليه وآله وسلم، عهد إليّ: أنّ آخر زادك من الدُّنيا

ضَيْحٌ[1] من لَبَن».

قال الحاكم: «صحيح على شرطهما ولم يخرِّجاه». ووافقه الذَّهَبِيُّ.

أقول: بل هو صحيح على شرط مسلم، حيث إنّ (حَرْمَلَة بن يحيى بن عبد الله التَّجِيبِي) خرَّج له مسلم دون البخاري. انظر «تهذيب الكمال» (٥/٥٤٨ ــ ٥٥٢)، و «الكاشف» (١/ ١٥٤)، و «التقريب» (١/ ١٥٨).

وقد اتفق الذَّهَبِيُّ وابن حَجَر فيهما على أنه صدوق.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٩/٢٩٦) بعد أن ذكره: «رواه الطبراني في «الأوسط»، وأحمد باختصار، ورجالهما رجال الصحيح، ورواه البزَّار بنحوه بإسناد ضعيف».

ولم أهتد إلى محلّ الرواية المختصرة هذه في «المسند».

ورواية البزَّار، انظرها في «كشف الأستار» (٣/٢٥٣) رقم (٢٦٩١)، وفيها (أبو داود الأعمى عيسى بن مسلم الطُّهَوي) قال عنه في «التقريب» (٢/ ١٠١): «ليِّن الحديث». وانظر «التهذيب» (٨/ ٢٣٠).

وللحديث شواهد عِدَّة، انظرها في: «مجمع الزوائد» (٩/ ٢٩٥ ــ ٢٩٨) ــ وقد حَسَّنَ الهيثمي بعضاً من أسانيد هذه الشواهد ــ ، و «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٣/ ٢٥٧ ــ ٢٥٨)، و «دلائل النبوة» للبيهقي (٦/ ٤٢١). وسيأتي من حديث حُذَيْفَة برقم (١٢٣١).

* * *

٤١ ــ أخبرنا عليّ بن يحيى بن جعفر الإمام ــ بأَصْبَهَان ــ قال: أنبأنا أبو الحسن أحمد بن القاسم بن الرَّيَّان المِصْرِي ــ بالبَصْرة ــ قال: نبأنا أحمد بن

---

(١) قال ابن الأثير في «النهاية» (٣/ ١٧): «الضَّيَاحُ والضَّيْحُ بالفتح: اللبن الخاثرُ يُصَبُّ فيه الماء ثم يخلط».

إسحاق بن إبراهيم بن نُبَيْط بن شَرِيط الأَشْجَعي ــ بمِصْر ــ قال: حدَّثني أبـي، عن أبيه،

عن جَدِّه قال: «لمّا فَرَغَ عليّ بن أبـي طالب من قتال أهل النَّهْرَوَان، قَفَل أبو قَتَادة الأنصاري ومعه ستون أو سبعون من الأنصار. قال: فبدأ بعائشة. قال أبو قتادة فلمّا دخلت عليها قالت: ما وراءك؟ فأخبرتها أنه لما تفرّقت المُحَكِّمَةُ من عسكر أمير المؤمنين لحقناهم فقتلناهم. فقالت: ما كان معك من الوفد غيرك؟ قلت: بلى ستون أو سبعون. قالت: أفكلّهم يقول مثال الذي تقول؟ قلت: نعم! قالت: قُصّ عليَّ القصّة. فقلت: يا أمّ المؤمنين تفرّقت الفرقة وهم نحو من اثني عشر ألفاً، ينادون: لا حُكْمَ إلاّ لله. فقال عليٌّ: كلمةُ حقٍّ يُرَادُ بها باطل. فقاتلناهم بعد أن ناشدناهم الله وكتابه. فقالوا: كَفَرَ عثمان وعليّ وعائشة ومعاوية. فلم نزل نحاربهم، وهم يتلون القرآن، فقاتلناهم وقتلونا، وولّىٰ منهم من ولّىٰ. فقال عليٌّ: لا تتبعوا مولّياً. فأقمنا ندور على القتلى حتى وَقَفَتْ بغلة رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وعليٌّ راكبها. فقال: اقلبوا القتلى، فأتيناه وهو على نهر فيه القتلىٰ فقلبناهم، حتى خرج في آخرهم رجل أسود على كتفه مثل حَلَمَة الثَّدْي. فقال عليٌّ: الله أكبر! والله ما كَذَبْتُ ولا كُذِّبْتُ، كنت مع النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم وقد قسم فيئاً فجاء هذا، فقال: يا محمد اعْدِلْ! فوالله ما عدلت منذ اليوم. فقال النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: «**ثكلتكَ أُمُّكَ ومَنْ يَعْدِلُ عليك إذا لم أَعْدِلْ**»! فقال عمر بن الخطَّاب: يا رسول الله ألا أقتله؟ فقال النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: «**لا، دَعْهُ فإنَّ له من يقتله**». وقال: صدق الله ورسوله.

قال: فقالت عائشة: ما يمنعني ما بيني وبين عليٍّ أن أقول الحقّ، سمعتُ النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم يقول: «**تفترقُ أُمّتي على فرقتين، تمرق بينهما فرقة مُحَلِّقونَ رؤوسهم، مُحْفُون شواربهم، أُزُرُهُم إلى أنصاف سُوقهم، يقرأون القرآن لا يتجاوز تَرَاقِيهم، يقتلهم أحبُّهم إليَّ وأحبُّهم إلى الله تعالى**».

قال فقلت: يا أمّ المؤمنين فأنت تعلمين هذا، فلم كان الذي منك؟ قالت: يا أبا قَتَادة وكان أمر الله قدراً مقدوراً، وللقدر أسباب. وذكر بقية الحديث».

(١/ ١٥٩ ـ ١٦٠) في ترجمة (أبي قَتَادة الأنصاري ـ الحارث بن رِبْعِي ـ).

مرتبة الحديث:

إسناده تالف. وقد صَحَّ أكثر ما جاء فيه من طرق أخرى كما سيأتي.

ففيه (أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نُبَيْط بن شَرِيط) وقد ترجم له في:

١ ـ «الميزان» (١/ ٨٢ ـ ٨٣) وقال: «عن أبيه عن جَدِّه بنسخة فيها بلايا... سمعناها من طريق أبي نُعَيْم عن اللُّكِّيِّ[1] عنه. لا يحلُّ الاحتجاج به، فإنه كذّاب».

٢ ـ «اللسان» (١/ ١٣٦) وقال: «روى عنه أيضاً أبو القاسم الطبراني وأحمد بن محمد بن عبد الله بن عبد السلام البَيْرُوني».

وأبوه (إسحاق)، وجدّه (إبراهيم)، لم أقف على من ترجم لهما.

كما أنَّ في إسناده (أحمد بن القاسم بن الرَّيَّان المِصْرِي اللُّكِّيّ أبو الحسن) وقد ترجم له في:

١ ـ «سؤالات السَّهْمِي للدَّارَقُطْنِيّ» ص ١٤٩ رقم (١٥٢) وقال: «ليس بالمرضي». وانظر ص ١٦١ ـ ١٦٢ رقم (١٦٩) منه.

٢ ـ «المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف» للدَّارَقُطْنِيّ (٢/ ١٠٧٣) وقال: «ضعيف».

---

(١) هو (أحمد بن القاسم بن كثير بن صدقة بن الرَّيَّان المِصْري). وانظر ترجمته في الكلام على مرتبة الحديث. وقد صُحِّفَت كلمة «اللُّكِّيّ» في «اللسان» إلى «العكي».

٣ ــ «الإكمال» لابن مَاكُولا (٤/ ١١٢) وقال: «فيه ضعف».

٤ ــ «سِيَر أعلام النبلاء» (١٦/ ١١٣) وقال: «المعمَّر... له جزء سمعناه، فيه ما يُنكر».

٥ ــ «الميزان» (١/ ١٢٨) وقال: «له جزء عالٍ، رواه عنه أبو نُعَيْم الحافظ». وقال: «قال الحسن بن عليّ بن عمرو الزُّهْرِي: ليس بالمرضي».

و (عليّ بن يحيى بن جعفر) هو (ابن عَبْدَكُوْيَه الأصبهاني أبو الحسن)، ترجم له الحافظ الذَّهَبِيّ في «السِّيَر» (١٧/ ٤٧٨ ــ ٤٧٩) وقال: «الشيخ الإمام المحدِّث الرحَّالُ الثقة». وكانت وفاته سنة (٤٢٢هـ).

التــخــريــج:

لم أقف عليه بهذا التمام عند غير الخطيب.

وقد ذكر بعضه في «الكنز» (١١/ ٣١٨ ــ ٣١٩) رقم (٣١٦١٥) وعزاهُ إلى الخطيب وحده.

وقد روى البخاري في استتابة المرتدين، باب من ترك قتال الخوارج ... (١٢/ ٢٩٠) رقم (٦٩٣٣) ــ واللفظ له ــ، ومسلم في الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم (٢/ ٧٤٤)، وغيرهما، عن أبي سعيد الخُدْري قال: «بينا النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ يَقْسِمُ جاء عبد الله بنُ ذِي الخُوَيْصِرَةِ التَّمِيميُّ فقال: اعْدِلْ يا رسول الله، فقال: ويلك، ومن يَعْدِلُ إذا لم أَعْدِلْ؟ قال عمر بنُ الخطّاب: دعني أضرب عُنُقَهُ. قال: دَعْهُ فإنّ له أصحاباً يَحْقِرُ أحدُكُمْ صَلاتَهُ مع صلاته، وصيامَهُ مع صِيَامِهِ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كما يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّة، يُنْظَرُ في قُذَذِهِ فلا يوجد فيه شيءٌ، ثم يُنْظَرُ إلى نَصْلِهِ فلا يوجدُ فيه شيء، ثم يُنْظَرُ إلى رِصَافِهِ فلا يوجدُ فيه شيء، ثم يُنْظَرُ في نَضِيِّهِ فلا يوجدُ فيه شيء، قد سَبَقَ الفَرْثَ والدَّمَ. آيَتُهُمْ رجلٌ إحدى يَدَيْه ــ أو قال ثَدْيَيْهِ ــ مثلُ ثَدْيِ المرأةِ، أو قال: مثلُ البَضْعَةِ تَدَرْدَرُ.

يَخْرُجُونَ على حين فُرْقَةٍ من النَّاس. قال أبو سعيد: أشهدُ سمعتُ من النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم، وأشهدُ أَنَّ علياً قَتَلَهُمْ وأنا معه، جيءَ بالرَّجُلِ على النَّعْتِ الذي نَعَتَهُ النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم. قال: فَنَزَلَتْ فيه ﴿ومنهم من يَلْمِزُكَ في الصَّدَقَاتِ﴾ [سورة التوبة: الآية ٥٨] »[1].

قال الحافظ ابن حَجَر في «الإصابة» (١/ ٣٢٠) في ترجمة (حُرْقوص بن زهير السَّعْدِيّ): «زعم أبو عمر ــ (يعني ابن عبد البرّ) ــ أنه ذو الخُوَيْصِرَة التَّميميّ رأس الخوارج المقتول بالنَّهْروان».

وقال في (١/ ٤٨٤) منه في ترجمة (ذو الثُّدَيَّة): «ويقال هو ذو الخُوَيصِرَة».

---

(١) قوله في الحديث: «يُنْظَرُ في قُذَذِهِ»: «القُذَذُ ريش السَّهْم، واحدتها قُذَّة». «النهاية» (٤/ ٢٨).
قوله: «ثم يُنْظَرُ إلى نَصْلِهِ»: النصل هو حديدة السَّهم والرُّمح. «القاموس المحيط» مادة (نصل) ص ١٣٧٣.
قوله: «ثم يُنْظَرُ إلى رِصَافِهِ»: الرِّصافُ: «عَقَب يُلْوَى على مدخل النصل فيه». «النهاية» (٢/ ٢٢٧).
قوله: «ثم يُنْظَرُ إلى نَضِيِّه»: النَّضِيُّ: «السَّهْمُ بلا نَصْلٍ ولا ريش». «القاموس المحيط» مادة (نضا) ص ١٧٢٦. وانظر «النهاية» (٥/ ٧٣).
قوله: «قد سبق الفَرْثَ والدَّمَ»: أي إنَّ السَّهْمَ قد جاوزهما ولم يعلق فيه منهما شيء. والفَرْثُ: اسم ما في الكَرِش. انظر «لسان العرب» مادة (فرث) (٢/ ٧٦).
قوله: «مثل البَضْعَةِ تَدَرْدَرُ»: البَضْعة: القطعة من اللحم. وتَدَرْدَرُ: التدَرْدُر: التحرك والترجرج ماراً وجائياً. انظر: «النهاية» (١/ ١٣٣) و (٢/ ١١٢).
ومعنى الحديث على ما ذكره الحافظ ابن حَجَر في «الفتح» (١٢/ ٢٩٤): «أي يخرجون من الإسلام بغتة كخروج السهم إذا رماه رامٍ قوي الساعد فأصاب ما رماه فنفذ منه بسرعة بحيث لا يعلق بالسهم ولا بشيء منه من المرمي شيء، فإذا التمس الرامي سهمه وجده ولم يجد الذي رماه، فينظر في السهم ليعرف هل أصاب أو أخطأ فإذا لم يره علق فيه شيء من الدم ولا غيره، ظن أنه لم يصبه، والفرض أنه أصابه، وإلى ذلك أشار بقوله «سبق الفَرْثَ والدَّمَ» أي جاوزهما، ولم يتعلق فيه منهما بشيء، بل خرجا بعده».

وقال في «فتح الباري» (١٢/ ٢٩٢) ــ في كتاب استتابة المرتدين، باب قتال الخوارج للتألف. . . «وقد جاء أن (حُرْقوصاً) اسم (ذي الثُّدَيَّة) كما سيأتي. قلت ــ القائل ابن حَجَر ــ : وقد ذكر (حُرْقوص بن زهير) في الصحابة، أبو جعفر الطبري، وذكر أنه كان له في فتوح العراق أثر، وأنه الذي افتتح سوق الأهواز، ثم كان مع عليّ في حروبه، ثم صار مع الخوارج فَقُتِل معهم. وزعم بعضهم أنه ذو الثُّدَيَّة الآتي ذكره، وليس كذلك».

أقول: ولخبر (ذي الخُوَيْصِرَة) و (ذي الثُّدَيَّة) طرق كثيرة جدّاً، وبألفاظ مختلفة. انظرها في: «السُّنَّة» لابن أبي عاصم (٢/ ٤٤١ ــ ٤٥٣)، و «خصائص عليّ» للنَّسَائي ص ١٨١ ــ ١٩٤، و «المصنَّف» لابن أبي شَيْبَة (١٥/ ٣٠٣) وما بعد، و «السنن» لابن ماجه (١/ ٥٩ ــ ٦٢)، و «دلائل النبوة» للبيهقي (٦/ ٤٢٦ ــ ٤٣٦)، و «جامع الأصول» (١٠/ ٧٦ ــ ٩٣)، و «مجمع الزوائد» (٦/ ٧٦) وما بعد، و (٦/ ٢٣٤) وما بعد، و «المطالب العالية» (٤/ ٣١٣ ــ ٣١٥)، و «فتح الباري» (١٢/ ٢٩٢ ــ ٣٠٣)، و «كنز العُمَّال» (١١/ ٢٨٦) وما بعد.

وستأتي بعض هذه الطرق في حديث (٢٠٣٢) و (٢١٩٨) و (٢١٩٩).

وأمّا ما ورد في حديث (نُبَيْط بن شَرِيط) عن عائشة مرفوعاً في ذكر سِمَةِ التحليق لأولئك الخوارج، فقد صحَّ من حديث أبي سعيد الخُدْري، رواه البخاري في التوحيد باب قراءة الفاجر والمنافق. . . (١٣/ ٥٣٥ ــ ٥٣٦) رقم (٧٥٦٢).

كما ورد من حديث أنس، عند أبي داود في «سننه» (٥/ ١٢٣ ــ ١٢٤) رقم (٤٧٦٦) ــ في كتاب السنة، باب في قتال الخوارج ــ ، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ١٤٧)، وغيرهما. وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين» ووافقه الذَّهَبِيُّ.

كما رواه الحاكم في الموطن ذاته من حديث أبي بَرْزَة وقال: «حديث صحيح على شرط مسلم» ووافقه الذَّهَبِيُّ.

ورواه في (٢/١٤٨) من حديث قتادة عن أنس وأبي سعيد معاً. وقال الحاكم: «لم يسمع هذا الحديث قتادة من أبي سعيد الخُدْري...». وانظر «فتح الباري» (١٢/٢٩٥).

* * *

٤٢ ــ أخبرنا القاضي أبو بكر أحمد[١] بن الحسن بن أحمد الحَرَشي قال: نبأنا أبو العبَّاس محمد بن يعقوب الأَصَمّ قال: نبأنا أبو عمر أحمد بن عبد الجبار العُطَارِديّ قال: نبأنا يونس بن بُكَيْر، عن محمد بن إسحاق.

وأخبرنا أحمد بن عثمان بن مَيَّاح السُّكَّرِي، وعليّ بن محمد بن عليّ الإِيَادي[٢] ــ قال أحمد: أخبرنا. وقال عليٌّ: حدَّثنا ــ أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي قال: حدَّثنا أبو يعلى محمد بن شَدَّاد المِسْمَعي قال: حدَّثنا عبد الله بن هارون بن أبي عيسى قال: حدَّثنا أبي، عن محمد بن إسحاق.

وأخبرني عليّ بن محمد الإِيَادي[٢] أيضاً قال: نبأنا أبو بكر الشافعي ــ إملاءً ــ قال: نبأنا إسماعيل بن محمد بن أبي كثير القاضي الفارسي قال: نبأنا شِهَاب بن مُعَمَّر البَلْخي قال: نبأنا أبو يحيى بكر بن سليمان الأَسْوَاري، عن ابن إسحاق.

وأخبرنا محمد بن أحمد بن رِزْق البزَّاز[٣] قال: أنبأنا عثمان بن أحمد الدَّقَّاق قال: أنبأنا محمد بن أحمد البراء[٤].

وأخبرني عليّ بن محمد المالكي قال: حدَّثنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم

---

(١) صُحِّفَ في المطبوع إلى: «أبو بكر بن أحمد». والتصويب من «الأنساب» (٤/١٠٨)، و «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٧/٣٩٤) ــ مخطوط ــ.

(٢) في المطبوع: «الأيادي» بفتح الألف. والتصويب من «الأنساب» (١/٣٩٤).

(٣) صُحِّفَ في المطبوع إلى: «البزار» بالراء المهملة. والتصويب من «تاريخ بغداد» (١/٣٥١)، و «السِّيَر» (١٧/٢٥٨).

(٤) صوابه «محمد بن أحمد بن البراء» كما في ترجمته في «تاريخ بغداد» (١/٢٨١).

قال: نبأنا محمد بن محمد الشَّطَويّ أبو أحمد، قالا: نبأنا الفضل ــ زاد الشَّطَويّ: ابن غانم ــ قال[1]: نبأنا سلمة ــ قال الشَّطَويّ: وقال ابن الفضل: حدَّثني ــ محمد بن إسحاق ــ ولفظ الحديث وسياقه ليونس بن بُكَيْر، عن ابن إسحاق ــ قال: حدَّثني عاصم بن عمر بن قَتَادة، عن محمود بن لَبِيد، عن ابن عبّاس قال:

حدَّثني سلمان الفارسيُّ قال: كنتُ رجلاً من أهل فارس من أهل أصبهان من قرية يقال لها (جَيّ)، وكان أبي دِهْقَان قريته، وكان يحبني حُبّاً شديداً لم يحبّه شيئاً من ماله ولا ولده، فما زال به حبّه إياي حتى حبسني في البيت كما تحبس الجارية، واجتهدتُ في المجوسية حتى كنت قَطِنَ النّار الذي يوقدها فلا يتركها تخبو ساعة، وكنتُ كذلك لا أعلم من أمر النّاس شيئاً إلاَّ ما أنا فيه، حتى بنىٰ أبي بنياناً له وكانت له ضَيْعَة فيها بعض العمل. فدعاني فقال: أي بني إنه قد شغلني ما ترى من بنياني هذا عن ضيعتي هذه، ولا بد لي من اطلاعها، فانطلق إليهم فمرهم بكذا وكذا ولا تحتبس عني فإنك إن احتبست عني شغلتني عن كلّ شيء، فخرجت أريد ضيعته، فمررت بكنيسة النصارى فسمعت أصواتهم فيها، فقلت: ما هذا؟ فقالوا: هؤلاء النصارى يصلُّون، فدخلت أنظر فأعجبني ما رأيت من حالهم، فوالله ما زلت جالساً عندهم حتى غربت الشمس وبعث أبي في طلبي في كُلِّ وجه حتى جئته حين أمسيت، ولم أذهب إلى ضيعته. فقال أبي: أين كنت؟ ألم أكن قلت لك؟ فقلت: يا أبتاه مررت بناس يقال لهم: النصارى، فأعجبني صلاتهم ودعاؤهم فجلست أنظر كيف يفعلون. فقال: أي بني دينك ودين آبائك خير من دينهم. فقلت: لا والله ما هو خير من دينهم. هؤلاء قوم يعبدون الله ويدعونه ويصلُّون له، ونحن نعبدُ ناراً نوقدها بأيدينا إذا تركناها ماتت، فخافني فجعل في رِجْلي حديداً وحبسني في بيت عنده، فَبَعَثْتُ إلى النصارى فقلت لهم: أين أَصْلُ هذا الدِّين الذي أراكم عليه؟ فقالوا: بالشام. فقلت لهم: إذا قدم عليكم من هناك ناس فآذنوني.

(١) في المطبوع: «وقال». والصواب حذف الواو. وفي «تاريخ دمشق» (٧/ ٣٩٥) ــ مخطوط ــ : «حدثنا سلمة». وهو عنده عن الخطيب.

قالوا: نفعل! فقدم عليهم ناس من تجّارهم فبعثوا إليّ أنه قد قدم علينا تجّار من تجّارنا، فبعثت إليهم إذا قضوا حوائجهم وأرادوا الخروج فآذنوني بهم. قالوا: نفعل! فلما قضوا حوائجهم وأرادوا الرحيل بعثوا إليّ بذلك، فطرحت الحديد الذي في رِجْلي ولحقت بهم، فانطلقت معهم حتى قَدِمْتُ الشام. فلمَّا قَدِمْتُهَا، قلت: من أفضل أهل هذا الدِّين؟ قالوا: الأُسْقُفُ صاحب الكنيسة فجئته فقلت له: إني قد أحببت أن أكون معك في كنيستك، وأعبد الله فيها معك، وأتعلم منك الخير. قال: فكن معي. قال: فكنت معه، وكان رجل سوءٍ، كان يأمرهم بالصدقة ويرغِّبهم فيها، فإذا جمعوها إليه اكتنزها ولم يعط المساكين منها شيئاً، فأبغضته بغضاً شديداً لما رأيت من حاله، فلم ينشب أن مات، فلما جاؤوا ليدفنوه، فقلت لهم: إنَّ هذا رجل سوء، كان يأمركم بالصدقة ويرغِّبكم فيها، حتى إذا جمعتموها إليه اكتنزها إليه، ولم يعطها المساكين. فقالوا: وما علامة ذلك؟ فقلت: أنا أُخرج إليكم كنزه، فقالوا: فهاته، فأخرجت لهم سبع قِلال مملوءة ذهباً وَوَرِقاً، فلمّا رأوا ذلك قالوا: والله لا يدفن أبداً. فصلبوه على خشبة ورموه بالحجارة، وجاؤوا برجل آخر فجعلوه مكانه، فلا والله يا ابن عبَّاس! ما رأيت رجلاً قطّ لا يصلِّي الخمس أرى أنه أفضل منه، ولا أشد اجتهاداً، ولا أزهد في الدنيا، ولا أدأب ليلاً ونهاراً منه. ما أَعْلَمُني أحببت شيئاً قطّ قبله حبّه، فلم أزل معه حتى حضرته الوفاة، فقلت: يا فلان قد حضرك ما ترى من أمر الله، وإني والله ما أحببت شيئاً قطّ حبِّي لك فماذا تأمرني؟ وإلى من توصيني؟ فقال لي: أي بني والله ما أعلمه إلاَّ رجلاً بالمَوْصِل فأته، فإنك ستجده عل مثل حالي، فلمَّا مات وغُيِّبَ لحقت بالمَوْصِل، فأتيت صاحبها، فوجدته على مثل حاله من الاجتهاد والزَّهَادة في الدنيا، فقلت له: إنَّ فلاناً أوصاني إليك أن آتيك وأكون معك. قال: فأقم أي بني، فأقمت عنده على مثل أمر صاحبه حتى حضرته الوفاة، فقلت له: إنَّ فلاناً أوصاني إليك، وقد حضرك من أمر الله ما ترى، فإلى من[1]؟ فقال: والله ما أعلمه أي بني إلاّ رجلاً

---

(١) هكذا في المطبوع. وفي «مسند أحمد» (٥/ ٤٤٢)، وغيره: «فإلى من توصي بـي؟».

بنَصِيبِين، وهو على مثل ما نحن عليه فالحق به. فلما دفناه لحقتُ بالآخر، فقلت له: يا فلان إنَّ فلاناً أوصى بـي إلى فلان، وفلان أوصى بـي إليك. قال: فأقم أي بني. قال: فأقمت عندهم على مثل حالهم حتى حضرته الوفاة، فقلت له: يا فلان إنه قد حضرك من أمر الله ما ترى، وقد كان فلان أوصى بـي إلى فلان، وأوصى بـي فلان إليك. فإلى من؟ قال: أي بني والله ما أعلم أحداً على مثل ما كنّا عليه، إلاّ رجلاً بعَمُّورِيَّة من أرض الروم، فأته فإنك ستجده على مثل ما كنّا عليه. فلما واريته، خرجت حتى قدمت على صاحب عَمُّوريّة فوجدته على مثل حالهم، فأقمت عنده واكتسبت حتى كانت لي غنيْمة وبقرات. ثم حضرته الوفاة، فقلت: يا فلان إنَّ فلاناً كان أوصىٰ بـي إلى فلان، وفلان إلى فلان، وفلان إليك، وقد حضرك ما ترى من أمر الله عزّ وجلّ فإلى من توصيني، قال: أي بني والله ما أعلمه بقي أحد على مثل ما كنّا عليه آمرك أن تأتيه، ولكنه قد أظلّك زمان نبـيٍّ يُبْعَثُ من الحَرَم، مهاجره بين حرَّتين إلى أرض سَبْخَةٍ ذاتِ نخل، وإنَّ فيه علامات لا تخفى، بين كتفيه خاتمُ النبوة، يأكلُ الهَدِيَّةَ ولا يأكلُ الصَّدَقَةَ، فإن استطعت أن تخلص إلى تلك البلاد فافعل، فإنه قد أظلك زمانه. فلمَّا واريناه أقمت حتى مرّ رجال من تجّار العرب من كَلْب، فقلت لهم: تحملوني معكم حتى تقدموا بـي إلى أرض العرب، وأُعطيكم غنيمتي هذه وبقراتي، قالوا: نعم. فأعطيتهم إياها وحملوني حتى إذا جاؤوا بـي وادي القرى، ظلموني، فباعوني عبداً من رجل من يهود بوادي القرى، فوالله لقد رأيت النخل وطمعت أن تكون البلد الذي نَعَتَ لي صاحبـي، وما حقَّت عندي حتى قدم رجل من بني قُرَيْظَة من يهود وادي القرى، فابتاعني من صاحبـي الذي كنت عنده، فخرج بـي حتى قدم بـي المدينة. فوالله ما هو إلاّ أن رأيتها، فعرفت نَعْتَهُ. فأقمت في رِقِّي مع صاحبـي، وبعث الله رسوله صلَّى الله عليه وسلَّم بمكة لا يذكر لي شيء من أمره مع ما أنا فيه من الرِّقّ، حتى قَدِمَ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قُبَا، وأنا أعمل في نخلة له، فوالله إني لفيها إذ جاء ابن عَمٍّ له، فقال: يا فلان قاتل الله بني قَيْلَة، والله إنهم الآن لفي قُبَا مجتمعون على رجل جاء

من مكة يزعمون أنه نبي. فوالله ما هو إلاّ أن سمعتها فأخذتني العُرَوَىٰ ــ يقول: الرِّعدة ــ حتى ظننت لأسقطن على صاحبي. ونزلت أقول: ما هذا الخبر؟ ما هو؟ فرفع مولاي يده فلكمني لَكْمَةً شديدة، وقال: مالك وهذا؟ أقبل على عملك. فقلت: لأي شيء[1] إنما سمعت خبراً فأحببت أن أعلمه. قال: فلما أمسيت وكان عندي شيء من طعام فحملته وذهبت إلى رسول الله وهو بقُبَا، فقلتُ: إنه بلغني أنك رجل صالح، وأنَّ معك أصحاباً لك غرباء، وقد كان عندي شيء للصدقة فرأيتكم أحقَّ مَنْ بهذه البلاد، فها هو، فَكُلْ منه. فأمسك رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم بيده، وقال لأصحابه: «كُلُوا»، ولم يأكل. فقلت في نفسي: هذه خَلَّةٌ ممَّا وصف لي صاحبي. ثم رجعت وتحوَّل رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم إلى المدينة، فجمعتُ شيئاً كان عندي ثم جئته به، فقلت: إني رأيتك لا تأكل الصدقة وهذه هدية وكرامة ليست بالصدقة. فأكَلَ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وأكل أصحابه. فقلت: هاتان خَلَّتَان. ثم جئتُ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وهو يتبع جنازة وعليَّ شَمْلتانِ لي وهو في أصحابه، فاستدرت به لأنظر إلى الخاتم في ظهره، فلما رآني رسول الله استدبرته، عرف أني أستثبت شيئاً قد وُصِفَ لي، فرفع رداءه عن ظهره فنظرت إلى الخاتم بين كتفيه كما وَصَف لي صاحبي، فأكببتُ عليه أقبِّله وأبكي. فقال: «تحوَّل يا سلمان هكذا». فتحوَّلت، فجلست بين يديه، وأحبَّ أَنْ يَسْمَعَ أصحابه حديثي عنه. فحدّثته يا ابن عبّاس كما حدّثتك. فلما فرغت قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «كاتِبْ يا سلمان». فكاتبتُ صاحبي على ثلاثمئة نخلة أُحييها، وأربعين أُوقيّة. فأعانني أصحاب رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم بالنخل ثلاثين وَدِيَّة، وعشرين وَدِيَّة، وعشراً، كلُّ رجل منهم على قدر ما عنده. فقال لي رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**فَقِّرْ لها، فإذا فرغت فآذني، حتى أكون أنا الذي أضَعُها بيدي**». ففقَّرتها وأعانني أصحابي ــ يقول: حفرت لها حيث توضع ــ حتى فرغنا منها، فخرج معي حتى جاءها، فكنّا نحمل إليه الوَدِيّ فيضعه

(١) هكذا في المطبوع. وفي «مسند أحمد» (٥/ ٤٤٣): «لا شيء» وهو الصواب.

بيده ويُسَوِّي عليها. فوالذي بعثه بالحق ما ماتت منها وَدِية واحدة. وبقيت عليّ الدراهم. فأتاه رجل من بعض المغازي[1] بمثل البيضة من الذهب. فقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**أين الفارسي المسلم المُكَاتَبُ**»؟ فَدُعيتُ له، فقال: «**خذ يا سلمان، فأدِّ بها ما عليك**». فقلت: يا رسول الله وأين تقع هذه ممَّا عليّ؟ قال: «**فإن الله سيؤدي بها عنك**». فوالذي نفس سلمان بيده لَوَزَنْتُ لهم منها أربعين أُوقيّة فأديتها إليهم وعتق سلمان. وكان الرِّقُّ قد حبسني حتى فاتني مع رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم بدر وأُحد، ثم عتقت فشهدت الخندق ثم لم يفتني معه مشهد.

(١/ ١٦٤ ــ ١٦٩) في ترجمة (سلمان الفارسي).

مرتبة الحديث:

صحيح بمجموع طرقه.

وقد رواه الحافظ الخطيب من خمسة طرق:

الأول: عن أبي بكر أحمد بن الحسن الحَرَشي، عن العبَّاس الأَصَمّ، عن أحمد بن عبد الجبار العُطَارِدِيّ، عن يونس بن بُكَيْر، عن محمد بن إسحاق قال: حدَّثني عاصم بن عمر بن قتَادة، عن محمود بن لَبِيد، عن ابن عبَّاس، عن سلمان، به.

أقول: رجال إسناد هذا الطريق حديثهم حسن، عدا (أحمد بن عبد الجبَّار العُطَارِديّ) فإنه «ضعيف، وسماعه للسيرة صحيح» كما قال الحافظ ابن حَجَر في «التقريب» (١/ ١٩). وستأتي ترجمته في حديث (١٨٨). لكنه قد توبع كما سيأتي. وقد صرَّح ابن إسحاق بالتحديث.

الطريق الثاني: عن أحمد بن عثمان السُّكَّرِيّ، وعليّ بن محمد الإِيَادي، عن أبي بكر محمد بن عبد الله الشَّافِعِي، عن محمد بن شَدَّاد المِسْمَعِيّ، عن

(١) صُحِّفَ في المطبوع إلى «المعادن»!! والتصويب من «مسند أحمد» (٥/ ٤٤٤).

عبد الله بن هارون بن أبي عيسى، عن أبيه، عن محمد بن إسحاق، به.

أقول: في إسناد هذا الطريق (محمد بن شَدَّاد المِسْمَعيّ أبو يعلى) وهو ضعيف جدّاً. وتقدَّمت ترجمته في حديث (٣٤).

كما أنَّ فيه (هارون بن أبي عيسى الشَّامي) وقد ترجم له في:

١ ــ «التاريخ الكبير» (٨/ ٢٢٤) ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً. وقال: «كاتب محمد بن إسحاق، روى عنه ابنه عبد الله».

٢ ــ «الضعفاء» للعُقَيْلي (٤/ ٣٥٨ ــ ٣٥٩) وقال: «صاحب السيرة، ولا يُتَابَعُ على حديثه». وفيه عن البخاري: «يخطىء في حديثه عن غير ابن إسحاق».

٣ ــ «الثقات» لابن حِبَّان (٩/ ٢٣٨).

٤ ــ «الكاشف» (٣/ ١٨٩) وقال: «ثقة»!

٥ ــ «التقريب» (٢/ ٣١٢) وقال: «مقبول، من الثامنة» / س.

وباقي رجال الإسناد حديثهم حسن.

الطريق الثالث: عن عليّ بن محمد الإيادي، عن أبي بكر الشَّافعي، عن إسماعيل بن محمد بن أبي كثير القاضي الفارسي، عن شِهَاب بن معمَّر البَلْخِي، عن بكر بن سليمان الأَسْوَاري عن ابن إسحاق، به.

أقول: وهذا الطريق إسناده حسن إن شاء الله، رجاله كلُّهم ثقات عدا (بكر بن سليمان الأَسْوَاري البَصْري أبو يحيى) فقد ترجم له في:

١ ــ «التاريخ الكبير» (٢/ ٩٠) ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً.

٢ ــ «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٨٧) وفيه عن أبي حاتم: «مجهول».

٣ ــ «الثقات» لابن حِبَّان (٨/ ١٤٨) وقال: «روى عنه شهاب بن معمَّر، ومحمد بن عبّاد بن آدم».

٤ ــ «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٤٥) وقال بعد أن ذكر تجهيل أبـي حاتم له: «روى عنه شهاب بن معمَّر وخليفة بن خيَّاط. ولا بأس به إن شاء الله تعالى». وتابعه في «اللسان» (٢/ ٥١).

الطريق الرابع: عن محمد بن أحمد بن رِزْق البزَّاز، عن عثمان بن أحمد الدَّقَّاق، عن محمد بن أحمد بن البراء، عن الفضل بن غانم، عن سَلَمة بن الفضل، عن محمد بن إسحاق، به.

أقول: في إسناد هذا الطريق (الفضل بن غانم الخُزَاعي أبو عليّ) وهو ليس بالقويِّ. وستأتي ترجمته في حديث (١٨٩٩).

كما أنَّ في إسناده (سَلَمَة بن الفضل الأَبْرَش الأنصاري أبو عبد الله الأَزْرَق) وقد ترجم له في:

١ ــ «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٨/ ٢٨١) وقال: «كان ثقةً صدوقاً، وهو صاحب محمد بن إسحاق، روى عنه المغازي والمبتدأ».

٢ ــ «تاريخ ابن مَعِين» (٢/ ٢٢٦) وقال: «كان يتشيع، وقد كتبتُ عنه، وليس به بأس».

٣ ــ «التاريخ الكبير» (٤/ ٥٤) وقال: «عنده مناكير... وهَّنَهُ عليٌّ ــ يعني ابن المَدِيني ــ».

٤ ــ «الضعفاء» لأبـي زُرْعة الرَّازِيّ (٢/ ٣٦٢) وقال: «كان من أهل الرأي لا يرغبون فيه لِمَعَانٍ فيه من سوء رأيه، وظلم فيه. وأما إبراهيم بن موسى فسمعته غير مرة ــ وأشار أبو زُرْعة إلى لسانه يريد الكذب ــ».

٥ ــ «الضعفاء» للنَّسَائي ص ١١٨ رقم (٢٥٣) وقال: «ضعيف، يروي عن ابن إسحاق المغازي».

٦ ــ «الجرح والتعديل» (٤/ ١٦٨ ــ ١٧٠) وفيه عن ابن مَعِين: «ثقة، قد كتبنا عنه، كان كَيِّساً، مغازيه أتمّ، ليس في الكتب أتمّ من كتابه». وقال أبو حاتم:

«صالح، محلّه الصدق، في حديثه إنكار، ليس بالقويّ، لا يمكن أن أطلق لساني فيه بأكثر من هذا. يُكْتَبُ حديثه ولا يحتجُّ به». وقال جَرِير: «ليس من لدن بغداد إلى أن تبلغ خُرَاسان أثبت في ابن إسحاق من سلمة بن الفضل».

٧ ــ «المجروحين» لابن حِبَّان (١/ ٣٣٧ ــ ٣٣٨)، وذكر ما سيأتي عن ابن عدي.

٨ ــ «الثقات» لابن حِبَّان (٨/ ٢٨٧) وقال: «يخالف ويخطىء».

٩ ــ «التراجم الساقطة من «الكامل» ــ المطبوع ــ لابن عدي» ص ١٠٩ ــ ١١٢، وقال: «وعنده عن ابن إسحاق وغيره إفرادات وغرائب، ولم نر من حديثه حديثاً قد جاوز الحدَّ في الإنكار، وأحاديثه متقاربة محتملة». وفيه أنَّ إسحاق بن إبراهيم ــ يعني ابن رَاهُوْيَه ــ قد ضعَّفه.

١٠ ــ «التهذيب» (٤/ ١٥٣ ــ ١٥٤) وفيه عن التِّرْمِذِيّ: «كان إسحاق يتكلَّم فيه». وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقويّ عندهم». وقال أبو داود: «ثقة». وقال أحمد وقد سئل عنه: «لا أعلم إلَّا خيراً».

١١ ــ «التقريب» (١/ ٣٠٨) وقال: «صدوق كثير الخطأ، من التاسعة»/ د ت فق.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

الطريق الخامس: عن عليّ بن محمد المالكي، عن محمد بن عبد الله الشَّافِعِي أبو بكر، عن محمد بن محمد الشَّطَويّ، عن الفضل بن غانم، عن سَلَمة بن الفضل، عن محمد بن إسحاق، به.

أقول: فيه (الفضل بن غانم) و (سَلَمة بن الفضل الأَبْرَش) وقد سبق الكلام عليهما في الطريق الرابع.

وشيخ الخطيب (عليّ بن محمد المالكي) هو (عليّ بن محمد بن عليّ بن يعقوب الإيادي أبو القاسم)، ترجم له في «تاريخه» (١٢/ ٩٧ ــ ٩٨) وقال: «كتبنا عنه وكان ثقةً ديّناً يتفقه على مذهب مالك». وكانت وفاته سنة (٤١٤هـ).

وبقية رجال الإسناد ثقات.

التخريج:

رواه محمد بن إسحاق في «السِّيَر والمَغَازي» ص ٨٧ ــ ٩١، قال: حدَّثني عاصم بن عمر بن قَتَادَة، عن محمود بن لَبِيد، عن ابن عبَّاس عنه، به.

ومن طريقه: رواه أحمد في «المسند» (٥/ ٤٤١ ــ ٤٤٤)، وابن هشام في «السيرة» (١/ ٢١٤ ــ ٢٢١)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٤/ ٧٥ ــ ٨٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦/ ٢٧٣ ــ ٢٧٧) رقم (٦٠٦٥)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٩٢ ــ ٩٧)، وأبو الشيخ بن حَيَّان الأصبهاني في «طبقات المحدِّثين بأصبهان» (١/ ٢٠٩ ــ ٢١٧)، وأبو نُعَيْم في «دلائل النبوة» (١/ ٣٣٩ ــ ٣٤٧)، وفي «تاريخ أصبهان» (١/ ٤٩) ــ وساق بعضه ــ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧/ ٣٩٤ ــ ٣٩٧) ــ مخطوط ــ.

وقد صرَّح ابن إسحاق في «سيرته» بالتحديث. وهو كذلك عند أحمد وابن هشام وأبي نُعَيْم والبيهقي وابن عساكر.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٣٣٦): «رواه أحمد كلّه، والطبراني في «الكبير» بنحوه بأسانيد، وإسناد الرواية الأولى عند أحمد والطبراني رجالها رجال الصحيح، غير محمد بن إسحاق، وقد صرَّح بالسماع».

وبنحو الرواية السابقة وبأخصر منها، رواه ابن حِبَّان في «صحيحه» (٩/ ١٢٧ ــ ١٢٨) رقم (٧٩٧٩)، وابن أبي شَيْبَة في «مصنَّفه» (١٤/ ٣٢١ ــ ٣٢٤)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٤/ ٨١ ــ ٨٢)، من طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق السَّبِيعي، عن أبي قُرَّة الكِنْدي، عن سلمان.

ومن هذا الطريق مختصراً عمّا عندهم رواه أحمد في «المسند» (٥/ ٤٣٨).

وروى الجزء الأخير منه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦/ ٣١٧ ــ ٣١٨) رقم (٦١٥٥) من الطريق ذاته.

أقول: رجال إسناد هـذا الطريق ثقات، إلاَّ أنَّ (أبا قُرَّة الكِنْدي) لم يوثِّقه غير ابن حِبَّان، حيث ذكره في «ثقاته» (٦/ ١٤٨) وقال: «كان قاضياً بالكوفة، واسمه فلان بن سَلَمة. روى عن عمر بن الخطَّاب وسلمان وحُذَيْفة بن اليَمَان. وكان معروفاً قليل الحديث».

ولم يذكره الحافظ في «تعجيل المنفعة» مع أنَّه على شَرْطِهِ.

ورواه بسياق مختلف: الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٥٩٩ ــ ٦٠٢)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٨٢ ــ ٩٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧/ ٤٠١ ــ ٤٠٦) ــ مخطوط ــ، من طريق عليّ بن عاصم، حدَّثنا حاتم بن أبي صَغِيرة، عن سِمَاك بن حَرْب، عن زيد بن صُوْحَان، عن سلمان.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح عال في ذكر إسلام سلمان الفارسي رضي الله عنه ولم يخرِّجاه».

ولم يوافقه الذَّهَبِيُّ في «تلخيص المستدرك» (٣/ ٦٠٠) فقال: «بل مجمعٌ على ضعفه».

أقول: العجيب من الحافظ الذَّهَبِيِّ أنَّه قال في «تلخيص المستدرك»: «بل مجمعٌ على ضعفه»؛ بينما يقول في «سِيَر أعلام النبلاء» (١/ ٥٣٢): «هذا حديث جيِّد الإسناد، حكم الحاكم بصحته». ويعود في «تاريخ الإسلام» ــ السيرة النبوية ــ ص ١١٣ ليقول: إنَّه منقطع، فسِمَاك بن حَرْب لم يدرك زيد بن صُوْحَان. وعليّ بن عاصم: ضعيف كثير الوَهَم.

أقول: والصواب أنَّ إسناده ضعيف. فـ (سِمَاك بن حَرْب الذُّهْلي): صدوق، تغيَّر بأَخَرَةٍ فكان ربما يُلَقَّن. وستأتي ترجمته في حديث (١٣١٢).

كما أنَّ فيه (عليّ بن عاصم الوَاسِطي) وهو ضعيف. وستأتي ترجمته في حديث (٥٥٦).

وقد قال الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢/ ٣١٦) بعد أن ساقه من هذا الطريق: «في هذا السياق غرابة كثيرة، وفيه بعض المخالفة لسياق محمد بن إسحاق. وطريق محمد بن إسحاق أقوى إسناداً وأحسن اقتصاصاً وأقرب إلى ما رواه البخاري في «صحيحه» من حديث مُعْتَمِر بن سليمان بن طَرْخَان التَّيْمي، عن أبيه، عن أبـي عثمان النَّهْدِيّ، عن سلمان الفارسي أنه تداوله بضعة عشر، من رب إلى رب، أي من معلِّم إلى معلِّم، ومرب إلى مثله».

ولم يَتَنَبَّه مخرِّج أحاديث «السِّيَر»، ولا محقق «تاريخ الإسلام»، لاضطراب الذَّهَبِيّ في الحكم عليه، بل العجيب أنهما لم يذكرا عدم موافقة الذَّهَبِيّ للحاكم في «تلخيص المستدرك». فضلاً على أنَّ مخرِّج أحاديث «السِّيَر» الشيخ المحقق شعيب الأرنؤوط قد سكت على قول الذَّهَبِيّ فيه: «هذا حديث جيِّد الإسناد حكم الحاكم بصحته»!!.

ثم وقفت بَعْدُ على قول الحافظ ابن حَجَر في «تغليق التعليق» (٢/ ٢٦٦) بعد أن ذكره من طريق سِمَاك بن حَرْب عن زيد بن صُوْحَان المتقدِّم: «وإسناده صحيح». وهو موضع نظر كما بينت. وقد عزاه لابن حِبَّان أيضاً.

ورواه الفَسَوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٢٧٢ ـ ٢٧٤) عن زكريا بن الأُرْسُوفي، حدَّثنا السَّرِي بن يحيى، عن سليمان التَّيْمي، عن أبـي عثمان النَّهْدِيّ، عن سلمان مختصراً مع اختلاف في السياق.

وقال الذَّهَبِيُّ في «تاريخ الإسلام» (٢/ ١٥٨): «إسناده جيِّد، وزكريا الأُرْسُوفي صدوق إن شاء الله».

ورواه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٦٠٣ ـ ٦٠٤)، وأبو نُعَيْم في «الحِلْية» (١/ ١٩٠ ـ ١٩٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦/ ٢٨٠ ـ ٢٨٣) رقم

(٦٠٧٥)، من طريق عبد الله بن عبد القدوس، حدَّثنا عبيد المُكْتِب، حدَّثني أبو الطُّفَيْل عامر بن واثِلَة، عن سلمان .مع اختلاف في السياق.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد» وتعقَّبه الذَّهَبِيُّ بقوله: «ابن عبد القدوس: ساقط».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٩/ ٣٣٩): «رواه الطبراني، وفيه عبد الله بن عبد القدوس التَّيْمِيّ ضعَّفه أحمد والجمهور، ووثَّقه ابن حِبَّان وقال: ربما أغرب. وبقية رجاله ثقات».

وقال الذَّهَبِيُّ في «السِّيَر» (١/ ٥٣٤): «هذا حديث منكر غير صحيح، وعبد الله بن عبد القدوس متروك».

وسيأتي برقم (١٣٦٨) من طريق سِمَاك بن حَرْب، عن سَلَّامة العِجْلي، عن سلمان مطوَّلاً، وسياقه فيه اختلاف أيضاً، وسنده ضعيف كما بينته هناك.

وقال الحافظ ابن حَجَر في «الإصابة» (٢/ ٦٢) في ترجمة (سلمان الفارسي): «ورويت قصته من طرق كثيرة من أصحها ما أخرجه أحمد من حديثه نفسه، وأخرجها الحاكم من وجه آخر عنه أيضاً، وأخرجه الحاكم من حديث بُرَيْدة. وعلَّق البخاري طَرَفاً منها. وفي سياق قصته في إسلامه اختلاف يتعسر الجمع فيه».

أقول: يُرَجَّحُ سياق ابن إسحاق المتقدِّم والذي رواه الخطيب عنه، وقد تقدَّم قول الحافظ ابن كثير: «وطريقُ ابن إسحاق أقوىٰ إسناداً وأحسن اقتصاصاً. . .». والله أعلم.

أمَّا ما علَّقه البخاري، فإنَّه في «صحيحه» في كتاب البيوع، باب شراء المملوك من الحربي وهبته وعتقه (٤/ ٤١٠). وقد علَّقه بصيغة الجزم، فقال: «وقال النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم لسلمان: كَاتِبْ. وكان حُرّاً فظلموه وباعوه».

وقوله: «كان حُرَّاً فظلموه وباعوه» هو من كلام البخاري لخَّصه من قصَّته في الحديث الذي عَلَّقَهُ كما قال الحافظ في «الفتح» (٤/ ٤١٢).

أمَّا حديث بُرَيْدة، فقد رواه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ١٦) مختصراً جدًّاً، وفيه ما يتعلق بأمر الصدقة والهدية والمُكَاتَبَة فحسب، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم». ووافقه الذَّهَبِيُّ.

وقال الحافظ ابن حَجَر في «تغليق التعليق» (٢/ ٢٦٦) بعد أن رواه من طريق الحاكم: «هو صحيح بشواهده». وقد عزا في «فتح الباري» (١٢/ ٤١٢) حديث بُرَيْدة إلى أحمد وأبـي يَعْلَىٰ أيضاً.

أقول: حديث بُرَيْدة لا يوجد في «مسند أبـي يَعْلَىٰ» ــ الرواية المختصرة المطبوعة ــ .

غريـب الحديـث:

١ ــ قوله: « من قرية يقال لها (جَيّ) »: هي مدينة ناحية أصبهان القديمة. «معجم البلدان» (٢/ ٢٠٢).

٢ ــ قوله: «وكان أبـي دِهْقَان قريته»: الدِّهْقَان ــ بكسر الدال وضمها ــ: هو رئيس القرية، العارف بالفِلاحة وما يصلح بالأرض من الشجر، يُلْجَأُ إليه في معرفة ذلك. وهو مُعَرَّبٌ ونونه أصلية. انظر: «شرح السيرة النبوية» لأبـي ذر الخُشَني (١/ ٢٧٤)، و «النهاية» (٢/ ١٤٥)، و «المُغْرِب» ص ١٧١ ــ ١٧٢.

٣ ــ قوله: «كنت قَطِنَ النَّار» قال ابن الأثير في «النهاية» (٤/ ٨٥): «أي خَازِنَهَا وخَادِمَهَا. أراد أنه كان لازماً لها لا يفارقها، من قطن في المكان إذا لزمه».

٤ ــ قوله: «بِنَصِيبِين»: «مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على جادَّة القوافل من مَوْصِل إلى الشام. . .». «مراصد الاطلاع» (٣/ ١٣٧٤).

٥ ــ قوله: «بني قَيْلَة»: يعني الأنصار بقبيلتيها الأَوْس والخَزْرَج. وقَيْلَة: اسم أمٍّ لهم قديمة، وهي قَيْلَةُ بنت كاهل. انظر «النهاية» (٤/ ١٣٤).

٦ ـ قوله: «وَدِيَّة»: الـوَدِيّ: «صِغَـارُ النخل. الواحدة: وَدِيَّة». «النهـاية» (٥/ ١٧٠).

* * *

٤٣ ـ أخبرنـا أبـو نُعَيْم الحـافظ قـال: نبأنا أبـو أحـمد الغِطْرِيفي قال: نبأنـا عبـد الرحمـن بـن أحمـد بـن عَـبْـدُوس الهَـمَـذَاني[١]، حـدَّثنـا قَـطَـن بـن إبراهيم[٢].

قـال أبـو نُعَيْـم: ونبـأنـا أبـو محمـد بـن حَيَّـان ـ والسيـاق له ـ قال: نبأنا عبـد الله بـن محمـد بـن الحجَّاج، وأبو بكر محمد بن عبد الله المُؤَدِّب، قالا: نبأنا عبد الرحمن بن أحمد بن عَبْدُوس[٣] قال: نبأنا قَطَن بن إبراهيم قال: نبأنا وَهْب بن كثير بن عبد الرحمن بن عبـد الله بن سلمان الفارسي قال: حدَّثتني أُمِّي، عن أبـي: كثير بن عبد الرحمن بن عبد الله[٤] بن سلمان الفارسي، عن أبيه،

عن جَدِّه: أنَّ النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم أملىٰ الكِتَابَ على عليّ بن أبـي طالب: **«هذا ما فادى محمد بن عبد الله رسول الله. فَدَىٰ سلمان الفارسي من عثمان بن الأشهل اليهودي ثم القُرَظي، بغرس ثلثمائة نخلة، وأربعين أُوقية ذَهَباً، وقد بريء محمد بن عبد الله رسول الله لثمن سلمان الفارسي، وولاؤه لمحمد بن عبد الله رسول الله وأهل بيته، فليس لأحد على سلمان سبيل.**

---

(١) في المطبوع: «الهمداني» بالدال المهملة. والتصويب من «تاريخ أصبهان» (١/ ٥١)، و «السِّيَر» (١٤/ ٤٣٨). كما أنه ورد في «تاريخ أصبهان» ـ وعنه رواه الخطيب ـ باسم: «عبد الرحمن بن أحمد بن عبّاد الهَمَذاني عَبْدُوس».

(٢) قوله: «حدثنا قَطَنَ بن إبراهيم» سقط من المطبوع. والاستدراك من «تاريخ أصبهان» (١/ ٥١)، و «تاريخ دمشق» (٧/ ٤٠٦) ـ مخطوط ـ.

(٣) هكذا في المطبوع. وفي «تاريخ أصبهان» (١/ ٥٢): «عبد الرحمن بن أحمد عَبْدُوس».

(٤) في المطبوع: «كثير بن عبد الله» وهو خطأ. والتصويب من «تاريخ أصبهان» (١/ ٥٢)، و «تاريخ دمشق» (٧/ ٤٠٦) ـ مخطوط ـ.

شهد على ذلك: أبو بكر الصِّدِّيق، وعمر بن الخطَّاب، وعليّ بن أبي طالب، وحُذَيْفة بن سعد بن اليَمَان[1]، وأبو ذَرٍّ الغِفَاري، والمِقْدَاد بن الأسود، وبلال مولى أبي بكر، وعبد الرحمن بن عوف.

وكتب عليّ بن أبي طالب يوم الاثنين في جُمَادىٰ الأولى من سنة مُهَاجَر محمد بن عبد الله رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم».

(١/ ١٧٠) في ترجمة (سلمان الفارسي).

مرتبة الحديث:

إسناده ضعيف. وَمَتْنُهُ مُنْكَرٌ.

قال الحافظ الخطيب عقبه: «في هذا الحديث نظر، وذلك: أنَّ أوَّل مشاهد سلمان مع رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم غزوة الخندق، وكانت في السنة الخامسة من الهجرة، ولو كان يخلص سلمان من الرِّق في السنة الأولى من الهجرة لم يفته شيء من المغازي مع رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم. وأيضاً: فإن التاريخ بالهجرة لم يكن في عهد رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، وأوَّل من أَرَّخَ بها عمر بن الخطَّاب في خلافته والله أعلم».

أقول: في إسناده: (وَهْب بن كثير بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سلمان الفارسي) ولا يعرف هو، ولا أبوه، ولا جدّه.

وقد ترجم في «اللسان» (٣/ ٤٢١) لـ(عبد الرحمن بن عبد الله بن سلمان الفارسي) ــ وهو من زوائده على «الميزان» ــ وقال: «عن أبيه عن جدّه بقصَّة إسلامه مختصرة. وعنه ولده كثير بن عبد الرحمن. أورده ابن مَرْدُويَه في «تاريخ

---

(١) هكذا في المطبوع: «حذيفة بن سعد بن اليمان». وهو موافق للنسخة الخطية من «طبقات المحدِّثين بأصبهان» لأبي الشيخ بن حَيَّان، كما أشار محققه. انظر (١/ ٢٢٦) منه. وفي «تاريخ أصبهان» (١/ ٥٢): «حذيفة بن اليَمَان». وهو المشهور الموافق لما في «الإصابة» (١/ ٣١٧). واسم والد حذيفة: (حُسَيْل). انظر «الإصابة» (١/ ٣٣١).

أصبهان». قال العَلائي في (الوشي)[1]: لا أعرفه».

كما ذكر في «اللسان» (٣/ ٤٨٣) ترجمة (كثير بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سلمان الفارسي) وأحال إلى ترجمة أبيه (عبد الرحمن) السابقة.

كما أنَّ في إسناده جهالة أُمِّ وَهْب بـن كثير.

وفيه كذلك (قَطَن بن إبراهيم بن عيسى القُشَيْريّ النَّيْسَابُورِيّ أبو سعيد)، وفيه مقال. وستأتي ترجمته في حديث (١٩٣٨).

و (أبو أحمد الغِطْرِيفيّ) هو (محمد بن أحمد بن حسين العَبْديّ الجُرْجَانيّ)، ترجم له الذَّهَبِيُّ في «السِّيَر» (١٦/ ٣٥٤ ــ ٣٥٦) وقال: «الإمام الحافظ المجوِّد الرحَّال، مسند وقته... وكان مع علمه وحفظه صوّاماً قوّاماً متعبِّداً، صنّف الصحيح على المسانيد، وعُمِّرَ دَهْراً». توفي سنة (٣٧٧هـ).

و (عبد الرحمن بن أحمد بن عبّاد، عَبْدُوس الهَمَذَاني أبو محمد)، ترجم له في «السِّير» (١٤/ ٤٣٨ ــ ٤٣٩) وقال: «الإمام الحافظ الأوحد... قال شِيرُويَه الدَّيْلَميّ في «تاريخه»: روىٰ عنه عامَّة أهل الحديث ببلدنا، وكان ثقةً متقناً يُحْسِنُ هذا الشأن». توفي عام (٣١٢هـ).

وشيخ أبـي نُعَيْم: (أبو محمد بن حَيَّان) هو (عبد الله بن محمد بن جعفر بن حَيَّان المعروف بأبـي الشيخ الأنصاري الأصبهاني)، وقد ترجم له الذَّهَبِـيُّ في «السِّيَر» (١٦/ ٢٧٦ ــ ٢٨٠) وقال: «الإمام الحافظ الصادق محدِّث أصبهان... قال ابن مَرْدُويَه: ثقة مأمون... وقال أبو بكر الخطيب: كان أبو الشيخ حافظاً ثَبْتَاً متقناً». توفي عام (٣٦٩هـ).

---

(١) واسم الكتاب بتمامه: «الوشي المعلَّم في الحديث فيمن روى عن أبيه عن جدّه عن النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم». قال المحدِّث محمد بن جعفر الكَتَّاني رحمه الله في «الرسالة المستطرفة» ص ١٦٣ ــ ١٦٤ بعد أن ذكره: «وهو أجمع مصنَّف في هذا ــ أعني من روى عن أبيه عن جدِّه ــ ، وهو في مجلد كبير، قسَّمَه أقساماً، وخرَّج في كل ترجمة حديثاً من مَرْوِيِّه، وقد لَخَّصَه الحافظ ابن حَجَر وزاد عليه تراجم كثيرة جدّاً».

و (عبد الله بن محمد بن الحجَّاج بن يوسف)، ترجم له أبو نُعَيْم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ٨١) وقال: «فقيه مقبول القول، ثقة كتب عن المِصْريين والشَّاميين».

و (أبو بكر محمد بن عبد الله المؤَدِّب) هكذا سمَّاه الخطيب، وهو كذلك في «تاريخ أصبهان» (١/ ٥٢). لكن في «طبقات المحدِّثين بأصبهان» لأبي محمد عبد الله أبو الشيخ بن حَيَّان الأصبهاني (١/ ٢٢٧): «حدَّثني أبو بكر بن أحمد المؤَدِّب. وكان ممن يختلف ويجالسني».

التخريج:

رواه أبو محمد عبد الله أبو الشيخ بن حَيَّان الأصبهاني في «طبقات المحدِّثين بأصبهان» (١/ ٢٢٤ ــ ٢٢٧) رقم (١٣ و ١٤)، من طريق عبد الله بن محمد بن الحجَّاج، وأبي بكر المُؤَدِّب، عن عَبْدُوس، به.

وعنه أبو نُعَيْم في «تاريخ أصبهان» (١/ ٥١ ــ ٥٢).

ورواه أبو نُعَيْم في «تاريخ أصبهان » (١/ ٥١ ــ ٥٢) عن أبي أحمد الغِطْرِيفيّ، عن عَبْدُوس، به.

ورواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧/ ٤٠٦ ــ ٤٠٧) ــ مخطوط ــ عن الخطيب من طريقه المتقدِّم.

* * *

٤٤ ــ أخبرنا الجَوْهري قال: أنبأنا عيسى بن عليّ قال: نبأنا عبد الله بن محمد البَغَوي قال: نبأنا الزبير بن بَكَّار قال: حدَّثني سَاعِدَة بن عبيد الله المُزَني، عن داود بن عطاء، عن زيد بن أَسْلَم،

عن ابن عمر أنَّه قال: إنَّ عمر كان يدعو عبد الله بن عبَّاس فيقرِّبه، ويقول: إني رأيت رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم دعاك يوماً فمسح رأسَكَ، وتَفَلَ في فِيكَ

وقال: «اللَّهُمَّ فَهِّمْهُ[1] في الدِّينِ وعلِّمْهُ التأويل».

(١/ ١٧٤) في ترجمة (عبد الله بن عبَّاس).

مرتبــة الحديــث:

إسناده ضعيف. والحديث صحيح من طرق أخرى.

ففيه (داود بن عطاء المُزَني المَدَني أبو سليمان) وقد ترجم له في:

١ ــ «العلل» لأحمد (١/ ٢٥٠) وقد سأله ولده عبد الله عنه فقال: «لا تحدِّث عنه، ليس بشيء، قد رأيته».

٢ ــ «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٤٣ ــ ٢٤٤) وقال: «منكر الحديث».

٣ ــ «الضعفاء» لأبي زُرْعَة الرَّازي (٢/ ٦١٤) وقال: «منكر الحديث».

٤ ــ «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٢٠ ــ ٤٢١) وفيه عن أبي حاتم: «ليس بالقويّ، ضعيف الحديث، منكر الحديث»؛ فسأله ولده عبد الرحمن: يُكْتَبُ حديثه؟ فقال: «من شاء كتب حديثه زَحْفاً».

٥ ــ «المجروحين» (١/ ٢٨٩) وقال: «كثير الوهم في الأخبار لا يحتجّ به بحال لكثرة خطئه وغلبته على صوابه».

٦ ــ «الكامل» (٣/ ٩٥٣ ــ ٩٥٤) وقال: «ليس حديثه بالكثير وفي حديثه بعض النُّكْرَةِ».

٧ ــ «تهذيب الكمال» (٨/ ٤١٩ ــ ٤٢٠) وفيه عن النَّسَائي: «ضعيف».

٨ ــ «الكاشف» (١/ ٢٢٣) وقال: «ضعيف».

---

(١) هكذا في المطبوع: «فَهِّمْهُ». وفي «أنساب الأشراف» (٣/ ٣٧) و «فتح الباري» (١/ ١٧٠): «فَقِّهْهُ». والحديث عندهما من نفس طريق الخطيب. وما فيهما يوافق رواية الحديث من الطرق الأخرى.

٩ ــ «التهذيب» (٣/ ١٩٣ ــ ١٩٤) وفيه عن الدَّارَقُطْنِيّ: «متروك».

١٠ ــ «التقريب» (١/ ٢٣٣) وقال: «ضعيف، من الثامنة »/ ق .

و (سَاعِدَة بن عبيد الله المُزَني) لم أقف على من ترجم له.

وشيخ الخطيب (الجَوْهَرِيُّ) هو (الحسن بن عليّ بن محمد أبو محمد)، ترجم له في «تاريخه» (٧/ ٣٩٣) وقال: «كان ثقةً أميناً كثير السماع». توفي عام (٤٥٤هـ). وانظر في ترجمته كذلك «السِّيَر» (١٨/ ٦٨ ــ ٧١).

و (عيسى بن عليّ) هو (عيسى بن عليّ بن عيسى بن داود بن الجرَّاح أبو القاسم)، ترجم له الخطيب في «تاريخه» (١١/ ١٧٩ ــ ١٨٠) وقال: «كان ثَبْتَ السماع، صحيح الكتاب». وفيه عن محمد بن أبـي الفَوَارس: «كان يُرْمَىٰ بشيء من مذهب الفلاسفة». وردَّ ذلك عنه الذَّهَبِـيُّ في «الميزان» (٣/ ٣١٨) فقال: «لم يصح ذا عنه».

وقد ترجم له في «السِّيَر» (١٦/ ٥٤٩ ــ ٥٥١) وقال: «الشيخ الجليل العالِمُ المُسْنِدُ». وكانت وفاته سنة (٣٩١هـ).

وباقي رجال الإسناد ثقات.

التـخـريـج:

رواه البَلاذُرِيّ في «أنساب الأشراف» (٣/ ٣٧)، وأبو القاسم عبد الله بن محمد البَغَوي في «معجم الصحابة» ــ كما في «فتح الباري» (١/ ١٧٠) في كتاب العلم، باب قول النبـيّ صلَّى الله عليه وسلَّم: اللَّهُمَّ علّمه الكِتَاب ــ ، من طريق الزُّبَيْر بن بَكَّار، عن سَاعِدَة بن عبيد الله المُزَني، به.

ورواه من ذات الطريق: ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٩٥٣) في ترجمة (داود بن عطاء)، وأبو نُعَيْم في «الحِلْية» (١/ ٣١٥)، مقتصرين على ذكر المرفوع فحسب، ولفظ المرفوع عندهما: «اللَّهُمَّ بارك فيه وانشر منه».

وقال ابن عدي: «هذا يرويه عن زيد: داود، وعن داود يروي: سَاعِدَة. ولا أعرفه إلاَّ عن الزُّبَيْر بن بَكَّار عن سَاعِدَة».

وقال أبو نُعَيْم: «تفرَّد به داود بن عطاء المَدَني».

وذكرهما باللفظين المتقدِّمين ومن نفس الطريق، ابن كثير في «البداية والنهاية» (٨/ ٢٩٦) ولم يتكلَّم عليهما بشيء.

وقوله صلَّى الله عليه وسلَّم: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ في الدِّينِ وعَلِّمْهُ التأويل». رواه أحمد في «المسند» (١/ ٢٦٦ و ٣١٤ و ٣٢٨ و ٣٣٥)، وابن أبي شَيْبَة في «مصنَّفه» (١٢/ ١١١ ــ ١١٢)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٥٣٥)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢/ ٣٦٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٢٩٣) رقم (١٠٥٨٧)، والفَسَويّ في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٤٩٤)، والبَلاَذُرِيّ في «أنساب الأشراف» (٣/ ٢٨)، عن ابن عبَّاس مرفوعاً، به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرِّجاه». ووافقه الذَّهَبِيُّ.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٩/ ٢٧٦): «ولأحمد طريقان رجالهما رجال الصحيح».

وصحّحه ابن عبد البرّ في «الاستيعاب» (٢/ ٣٥٢).

ورواه البخاري في الوضوء، باب وضع الماء عند الخلاء (١/ ٢٤٤) رقم (١٤٣) عن ابن عبّاس مرفوعاً مقتصراً على الشطر الأول: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ في الدِّينِ».

ورواه مسلم في فضائل الصحابة، باب فضائل عبد الله بن عبَّاس (٤/ ١٩٢٧) رقم (٢٤٧٧) عن ابن عبَّاس مرفوعاً بلفظ: «اللّهم فَقِّهْهُ» دون قوله: «في الدِّين».

وقد ورد الحديث من طرق وبألفاظ مختلفة، انظرها مع الكلام عليها في: «فتح الباري» (١/ ١٦٩ ــ ١٧٠) ــ في كتاب العلم، باب قول النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم: «اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ الكتاب» ــ ، وفي (٧/ ١٠٠) ــ في فضائل الصحابة، باب

ذكر ابن عبَّاس رضي الله عنهما ـ ، و «جامع الأصول» (٩/ ٦٣ ـ ٦٤)، و «مجمع الزوائد» (٩/ ٢٧٦)، و «سِيَر أعلام النبلاء» (٣/ ٣٣٤ و ٣٣٦ ـ ٣٣٩)، و «البداية والنهاية» لابن كثير (٨/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧). وانظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٢/ ٣٦٥)، و «فضائل الصحابة» لأحمد بن حنبل (٢/ ٨٤٦)، و «فضائل الصحابة» للنَّسَائي ص (٩٤ ـ ٩٦)، أيضاً.

* * *

٤٥ ـ أخبرنا أبو نُعَيْم الحافظ قال: حدَّثنا عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس قال: حدَّثنا إسماعيل بن عبد الله بن مسعود العَبْدي قال: نبأنا عبد الله بن صالح قال: حدَّثني الليث، عن زيد بن جَبِيرة، عن أبي طُوَالَة،

عن أبي سعيد الخُدْري: أنَّ حُذَيْفَة بن اليَمَان أتاهم بالمَدَائن، فقام يصلِّي على دُكَّانٍ، فَجَذَبَهُ سلمان. ثم قال: لا أدري أطال العهد أم نسيت؟ ما سمعتَ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يقول: «**لا يُصلِّي الإمامُ على أنشز ممّا عليه أصحابه**».

(١/ ١٨٠) في ترجمة (أبي سعيد الخُدْري: سعد بن مالك بن سِنَان).

مرتبة الحديث:

إسناده ضعيف جدّاً. وقد صَحَّ نحوه من حديث أبي مسعود البَدْري.

ففيه (زيد بن جَبِيرة بن محمود الأنصاري المَدَني أبو جَبِيرة) وقد ترجم له في:

١ ـ «سؤالات ابن الجُنَيْد لابن مَعِين» ص ٢٧٩ رقم (٢٧) وقال: «شيخ يحدِّث عنه البَصْريون، ليس بشيء».

٢ ـ «التاريخ الكبير» للبخاري (٣/ ٣٩٠) وقال: «منكر الحديث».

٣ ـ «الضعفاء» لأبي زُرْعَة الرَّازي (٢/ ٦١٧).

٤ ـ «الضعفاء» للعُقَيْلي (٢/ ٧١ ـ ٧٢).

٥ ــ «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٥٩) وفيه عن أبي حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث جدًّا، متروك الحديث، لا يُكْتَبُ حديثه».

٦ ــ «المجروحين» (١/ ٣٠٩ ــ ٣١٠) وقال: «منكر الحديث، يروي المناكير عن المشاهير، فاستحق التنكب عن روايته».

٧ ــ «الكامل» (٣/ ١٠٥٨ ــ ١٠٦٠) وقال: «عامَّة ما يرويه عن من يروي عنهم لا يتابعه عليه أحد».

٨ ــ «الضعفاء» للدَّارقُطْنيّ ص ٢١٥ رقم (٢٣٢).

٩ ــ «تهذيب الكمال» (١٠/ ٣٤ ــ ٣٥) وفيه عن النَّسَائي: «ليس ثقة».

١٠ ــ «الكاشف» (١/ ٢٦٤) وقال: «تُرِكَ».

١١ ــ «التهذيب» (٣/ ٤٠٠ ــ ٤٠١) وفيه عن ابن عبد البَرّ: «أجمعوا على أنَّه ضعيف». وقال الفَسَويّ: «ضعيف منكر الحديث». وقال الأَزْدِيّ: «متروك».

١٢ ــ «التقريب» (١/ ٢٧٣) وقال: «متروك، من السابعة »/ ت ق .

و (أبو طُوَالَة) هو (عبد الله بن عبد الرحمن بن مَعْمَر بن حَزْم الأنصاري): ثقة. وكان قاضي المدينة في زمن عمر بن عبد العزيز، وكان يسرد الصوم. توفي عام (١٣٤هـ)، وروى له الستة. انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (١٥/ ٢١٧ ــ ٢٢٠)، و «التهذيب» (٥/ ٢٩٧)، و «تقريب التهذيب» (١/ ٤٢٩).

و (الليث) هو (ابن سعد بن عبد الرحمن الفَهْمِيّ المِصْرِيّ أبو الحارث): إمام مشهور، ثقة ثَبْتٌ، فقيه، عَالِمُ الدِّيار المِصْرِية. توفي عام (١٧٥هـ)، وروى له الستة. انظر ترجمته في: «سِيَر أعلام النبلاء» (٨/ ١٢٢ ــ ١٤٥)، و «التهذيب» (٨/ ٤٥٩ ــ ٤٦٥)، و «التقريب» (٢/ ١٣٨).

و (أبو نُعَيْم الحافظ) هو (أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني): إمام حافظ، ثقة، مصنِّفٌ مشهور. وستأتي ترجمته في حديث (١٣٠٢).

التخريج:

رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ١٠٩)، من طريق يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر، حدَّثني الليث، به.

وقال: «كذا قال: سلمان. بدل أبي مسعود».

وعزاه في «الجامع الكبير» (١/ ٨٨) إلى سَمُّوْيَه[1] أيضاً.

وقد روى أبو داود في الصَّلاة، باب الإمام يقوم مكاناً أرفع من مكان القوم (١/ ٣٩٩) رقم (٥٩٧) ـ واللفظ له ـ، والشَّافِعِي في «مسنده» (١/ ١١٩ ـ ١٢٠)، وابن أبي شَيْبَة في «مصنَّفه» (٢/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣)، وابن خُزَيْمَة في «صحيحه» (٣/ ١٣) رقم (١٥٢٣)، وابن حِبَّان في «صحيحه» (٣/ ٢٩٠) رقم (٢١٤٠)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٢١٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ١٠٨)، والبَغَوي في «شرح السُّنَّة» (٣/ ٣٩٢) رقم (٨٣١)، من طريق الأَعْمَش، عن إبراهيم، عن هَمَّام بن الحارث: «أن حُذَيْفَة أَمَّ النّاس بالمَدَائِنِ على دُكَّان، فأخذ أبو مسعود بقميصه فَجَبَذَهُ، فلمّا فرغ من صلاته قال: ألم تعلم أنهم كانوا يُنْهَوْنَ عن ذلك؟ قال: بلى، قد ذكرت حين مددتني».

وفي رواية الشَّافِعِي وبعضهم: «قال أبو مسعود: أليس قد نُهي عن هذا؟».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرِّجاه». ووافقه الذَّهَبِيُّ.

وروى أبو داود في الموضع السابق برقم (٥٩٨)، وعنه البيهقي في «السنن

---

(١) هو (إسماعيل بن عبد الله بن مسعود العَبْدِي أبو بِشْر) الذي في إسناد الخطيب المتقدِّم، وهو (ثقة صدوق) كما قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٨٢). وترجم له الذَّهَبِيُّ في «السِّيَر» (١٣/ ١٠ ـ ١٢) وقال: «الإمام، الحافظ، الرَّحَّال... صاحب تلك الأجزاء والفوائد التي تنبىء بحفظه وسَعَة علمه. ولد في حدود التسعين ومئة... مات سنة سبع وستين ومائتين». وقد تَصَحَّفَ (عبد الله) في إسناد الخطيب إلى «عبيد الله».

الكبرى» (٣/ ١٠٩)، والبَغَوي في «شرح السُّنَّة» (٣/ ٣٩١) رقم (٨٣٠)، عن أبي خالد، عن عدي بن ثابت، حدَّثني رجل: «أنه كان مع عمَّار بن ياسر بالمدائن، فأقيمت الصلاة، فتقدَّم عمّار، وقام على دُكَّانٍ يُصلِّي والنَّاس أسفل منه، فتقدَّم حُذَيْفَة فأخذ على يديه، فاتبعه عمَّار حتى أنزله حُذَيْفَة، فلمَّا فرغ عمَّار من صلاته، قال له حذيفة: ألم تسمع رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يقول: «إذا أمَّ الرجل القوم فلا يَقُمْ في مكانٍ أرفع من مقامهم»، أو نحو ذلك. قال عمَّار: لذلك اتبعتك حين أخذت على يدي».

قال الإمام ابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق» (٢/ ١١٣٦): «في إسناد هذا الحديث رجل مبهم. وأبو خالد ليس بمعروف، ويحتمل أن يكون الدَّالانيّ وفيه كلام».

قال الحافظ في «التقريب» (٢/ ٤١٦): «أبو خالد الدَّالانيّ الأَسَدي الكوفي اسمه يزيد بن عبد الرحمن: صدوق يخطىء كثيراً، وكان يدلِّس، من السابعة »/ عم.

غريب الحديث:

قوله: «أنشز»: «هو من النَّشَزِ: المرتفعُ من الأرض». «النهاية» (٥/ ٥٥).

* * *

٤٦ ــ أنبأنا إبراهيم بن مَخْلَد قال: أنبأنا أبو سعيد أحمد بن محمد بن رُمَيْح النَّسَوي قال: سمعت أحمد بن محمد بن عمر بن بِسْطَام المَرْوَزِيّ يقول: سمعت أحمد بن سيَّار يقول: حدَّثنا الشَّاه بن عمَّار قال: حدَّثني أبو صالح سليمان بن صالح اللَّيْثي قال: نبأنا النَّضْر بن المُنْذِر بن ثعلبة العَبْدي، عن حمَّاد بن سَلَمَة،

عن قَتَادة: أن أبا بَرْزَة الأَسْلَمِي كان يُحَدِّثُ: أنّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم مرَّ على قبر، وصاحبه يعذَّب. فأخذ جَرِيدةً فغرسها إلى القبر، وقال: «عسى أن يُرَفَّهَ عنه مادامت رَطْبَةً».

فكان أبو بَرْزة يُوصي: إذا متّ فضعوا في قبري معي جَرِيدتين. قال: فمات في مَفَازة بين كَرْمَان[1] وقُومِس[2]. فقالوا: كان يوصينا أن نضع في قبره جَرِيدتين وهذا موضع لا نصيبهما فيه. فبينما هم كذلك طلع عليهم ركب من قبل سِجِسْتَان فأصابوا معهم سَعَفاً فأخذوا منه جَرِيدتين، فوضعوهما في قبره.

(١/ ١٨٢ ــ ١٨٣) في ترجمة (أبـي بَرْزَة الأَسْلَمِي: نَضْلَة بن عُبَيْد).

مرتبــة الحديــث:

إسناده ضعيف. وقد صَحَّ المرفوع منه من طرق أخرى.

ففيه انقطاع بين (قَتَادة بن دِعَامة السَّدُوسيّ) وبين (أبـي بَرْزَة الأَسْلَمِيّ) رضي الله عنه.

ففي «المراسيل» لابن أبـي حاتم ص ١٣٩ نقلاً عن الإمام أحمد: «ما أعلم قَتَادة روىٰ عن أحد من أصحاب النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، إلاَّ عن أنس رضي الله عنه». وانظر: «التهذيب» (٨/ ٣٥١ و ٣٥٥ ــ ٣٥٦).

وكانت ولادة (قَتَادة) سنة (ستين) من الهجرة كما في ترجمته في «سِيَر أعلام النبلاء» (٥/ ٢٧١)، ووفاة (أبـي بَرْزَة الأَسْلَمي) كانت سنة (خمس وستين) من الهجرة على الصحيح، كما يقول الحافظ ابن حَجَر في ترجمته من «التقريب» (٢/ ٣٠٣).

كما أن فيه (الشاه بن عمَّار)، و (النَّضْر بن المنذر بن ثَعْلَبَة العَبْدي)، و (أحمد بن محمد بن عمر بن بِسْطَام المَرْوَزِيّ)، لم أقف على من ترجم لهم.

وفيه أيضاً (أبو سعيد أحمد بن محمد بن رُمَيْح النَّخَعِيّ النَّسَويّ)، وثَّقه ابن

---

(١) «ولاية مشهورة، وناحية معمورة ذات بلادٍ وقُرى ومدن واسعة، بين فارس ومُكْران وسجستان وخُرَاسان...». «مراصد الاطلاع» (٣/ ١١٦٠ ــ ١١٦١).

(٢) «كُورَةٌ كبيرة واسعة، بها مُدن وقرى ومزارع في ذيل جبل طبرستان، قصبتها دَامَغَان، بين الريّ ونَيْسَابُور، وبِسْطَام من مُدُنها». «مراصد الاطلاع» (٣/ ١١٣٤).

أبي الفَوَارس والحاكم والخطيب، وضعَّفه أبو زُرْعَة الكَشِّي وأبو نُعَيْم والدَّارقُطْنِيّ في قول. ورجَّحَ الخطيب توثيقه. وقال الذَّهَبِيّ: «وثِّق، وقد لُيِّن». وستأتي ترجمته في حديث (٦٥١).

وبقية رجال الإسناد حديثهم حسن.

التخريج:

رواه الحافظ ابن حَجَر في «تغليق التعليق» (٢/ ٤٩٢) عن الخطيب من طريقه هذا، ولم يتكلّم عليه بشيء. ولم أقف على من رواه غيره.

وللمرفوع من الحديث شواهد عِدَّة انظرها في: «جامع الأصول» (١١/ ١٦٧ ــ ١٦٨)، و «فتح الباري» (١/ ٣١٩ ــ ٣٢٠)، و «مجمع الزوائد» (١/ ٢٠٧ ــ ٢٠٩)، «الترغيب والترهيب» (١/ ١٣٩ ــ ١٤١).

ومن هذه الشواهد، ما رواه البخاري في الوضوء، باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله (١/ ٣١٧) رقم (٢١٦)، وغير موضع ــ واللفظ له ــ ، ومسلم في الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه (١/ ٢٤٠ ــ ٢٤١) رقم (٢٩٢)، وغيرهما، عن عبد الله بن عبَّاس قال: مَرَّ النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم بحائط من حِيطان المدينة ــ أو مكَّة ــ فسمع صوت إنسانين يُعذَّبَانِ في قبورهما، فقال النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: «يُعَذَّبَانِ، وما يعذَّبان في كبير ــ ثم قال ــ بلى، كان أحدُهما لا يستترُ من بوله، وكان الآخر يمشي بالنميمة». ثم دعا بجريدةٍ فكسرها كِسْرتين، فوضع على كلّ قبر منهما كِسْرَةً. فقيل له: يا رسول الله لم فعلت هذا؟ قال: «لعله أن يُخَفَّفَ عنهما ما لم تَيْبَسَا ــ أو: إلى أن يَيْبَسَا ــ ».

غريب الحديث:

قوله: «جَرِيدة»: الجريدة: السَّعَفَةُ من النخل. انظر «القاموس المحيط» مادة (جرد) ص ٣٤٧.

قوله: «يُرَفَّه»: أي يخفف. انظر «النهاية» (٢/ ٢٤٧).

* * *

٤٧ ــ أخبرنا عليّ بن أحمد الرَّزَّاز، نبأنا محمد بن أحمد بن عبد الرحمن التَّمِيمي المُؤَدِّبُ، نبأنا محمد بن عبد الله بن سليمان الحَضْرَمي، نبأنا أحمد بن أبـي خَلَف البغدادي، نبأنا حُصَيْن بن عمر، عن إسماعيل، عن قيس،

عن جَرِير قال: لما بُعِثَ النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم أتيته لأبايعه، فبسط لي كِسَاءً له، وقال: «**إذا أتاكم كريمُ قومٍ فأكرموه**».

(١/ ١٨٥) في ترجمة (جَرِير بن عبد الله البَجَلي).

مرتبـة الحديـث:

إسناده ضعيف جدًّا. ومَتْنُهُ مروي من طرقٍ كثيرةٍ، هو بمجموعها حسن.

ففيه (حُصَيْن بن عمر الأَحْمَسيّ الكوفي أبو عمر) وقد ترجم له في:

١ ــ «سؤالات ابن الجُنَيْد لابن مَعِين» ص ٢٧٦ رقم (١٨) وقال: «ليس بشيء».

٢ ــ «التاريخ الكبير» (٣/ ١٠) وقال: «منكر الحديث ضعَّفه أحمد».

٣ ــ «الضعفاء» للنَّسَائي ص ٨٢ رقم (١٣٤) وقال: «ضعيف».

٤ ــ «الجرح والتعديل» (٣/ ١٩٤) وفيه عن أحمد: «كان يكذب». وقال ابن مَعِين: «ليس بشيء». وقال أبو حاتم: «هو واهي الحديث جدّاً لا أعلم يروي حديثاً يُتَابَعُ عليه، هو متروك الحديث». وقال أبو زُرْعَة: «منكر الحديث».

٥ ــ «المجروحين» (١/ ٢٧٠ ــ ٢٧١) وقال: «يروي الموضوعات عن الأثبات».

٦ ــ «الكامل» (٢/ ٨٠٣ ــ ٨٠٤) وقال: «عامّة أحاديثه معاضيل، ينفرد عن كُلٍّ من يروي عنه». وقال: «هو متماسك لا بأس به».

٧ ـ «التقريب» (١/ ١٨٣) وقال: «متروك، من الثامنة»/ ت .

و (إسماعيل) هو (ابن أبـي خالد الأَحْمَسِي البَجَلي الكوفي): ثقةٌ ثَبْتٌ. وستأتي ترجمته في حديث (١٩٩).

و (قيس) هو (ابن أبـي حازم البَجَلي الكوفي): ثقة مُخَضْرَم من قدماء التابعين. وستأتي ترجمته في حديث (٤٠٦).

التـخـريـج:

أقول: لحديث جَرِير رضي الله عنه أربعة طرق:

الأول:

عن حُصَيْن بن عمر الأَحْمَسِي، عن إسماعيل بن أبـي خالد، عن قيس بن أبـي حازم، عنه، به.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤) رقم (٢٢٦٦)، و «المعجم الأوسط» ـ كما في «مجمع البحرين في زوائد المعجمين» للهيثمي (٥/ ٢٣٠) رقم (٢٩٧٠) ـ ، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١٦٨)، و «المَدْخَل إلى السنن الكبرى» ص ٣٩٨ ـ ٣٩٩ رقم (٧١٢)، و «دلائل النبوة»[1] (٥/ ٣٤٧)، والقُضَاعي في «مسند الشِّهَاب» (١/ ٤٤٤ ـ ٤٤٥) رقم (٥٠٤)، وأبو الشيخ بن حَيَّان الأصبهاني في «الأمثال» ص ٨٥ رقم (١٤٢)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٨٠٣ ـ ٨٠٤) في ترجمة (حُصَيْن بن عمر الأَحْمَسِيّ).

قال البيهقي في «المَدْخَل»: «حُصَيْن بن عمر الأَحْمَسِيّ: منكر الحديث».

وقال ابن عدي: «لا يرويه عن ابن أبـي خالد غير حُصَيْن بن عمر».

أقول: هذا الطريق ضعيف جداً لأنَّ فيه (حُصَيْن بن عمر الأَحْمَسي) وهو متروك كما تقدَّم، لكنه لم يتفرَّد به كما سيأتي.

---

(١) وقد تَصَحَّفَ فيه «حصين» إلى: «حسين».

الثانـي:

عـن أبـي أُمَيَّة بـن فَرْقَد، عن يحيـى بـن سعيد القطَّان، عن إسماعيل بن أبـي خالد، به.

أخـرجـه الخطيـب فـي «تـاريخـه» (٧/ ٩٤)، وقـال: «قـرأت فـي كتـاب أبـي الحسن الدَّارَقُطْنِيّ ــ بخطِّه ــ : لم يروه عن يحيى بن القطَّان غير أبـي أُميَّة هذا، ولم يكن بالقويّ، وهذا إنما يُعرف من رواية حُصَيْن بن عمر الأَحْمَسِيّ عن إسماعيل. ورواه كَادِح عن إسماعيل».

أقول: هذا الطريق فيه ضعف، فإنَّ فيه (أبو أُمَيَّة بن فَرْقَد) وهو (بكر بن محمد بن فَرْقَد التَّميمي) وقد ترجم له في:

١ ــ «الثقات» لابن حِبَّان (٨/ ١٥٠).

٢ ــ «تاريخ بغداد» (٧/ ٩٤) وفيه عن الدَّارَقُطْنِيّ: «لم يكن بالقويّ». وقال محمد بن مَخْلَد: «كان أبو أُمَيَّة هذا الشيخ حافظاً».

٣ ــ «اللسان» (٢/ ٥٨) وفيه عن مَسْلَمَة بن قاسم: «ثقة».

الثالـث:

عن عُوَيْن بن عمرو القَيْسِي، عن سعيد بن إياس الجُرَيْرِي، عن عبد الله بن بُرَيْدة، عن يحيـى بن يَعْمَر، عن جَرِير، به.

أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (٢/ ٤٢)، و«المعجم الأوسط» ــ كما في «مجمع البحرين» (٥/ ٢٢٩ ــ ٢٣٠) رقم (٢٩٦٩) ــ ، وأبو نُعَيْم في «الحِلْية» (٦/ ٢٠٥ ــ ٢٠٦).

قال الطبراني: «لم يروه عن يحيـى إلاّ ابن بُرَيْدة، ولا عنه إلاّ الجُرَيري، تفرَّد به عُوَيْن بن عمرو، وأخوه رياح[1] بن عمرو».

---

(١) في الأصل: «رباح» بالباء الموحدة. والتصويب من «الجرح والتعديل» (٣/ ٥١١)، و «تبصير المنتبه» لابن حَجَر (٢/ ٥٨٨).

وقال أبو نُعَيْم: «غريب من حديث الجُرَيري لم نكتبه إلاَّ من حديث عُوَيْن».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ١٥): «رواه الطبراني في «الصغير» و «الأوسط» وفيه عون بن عمرو القَيْسي وهو ضعيف».

أقول: وهذا طريق ضعيف، فإنَّ فيه (عون ــ ويقال: عُوَيْن ــ بن عمرو القَيْسِي البَصْري) وقد ترجم له في:

١ ــ «الضعفاء» للعُقَيْلي (٣/ ٤٢٢) وقال: «عن الجُرَيري وغيره ولا يُتَابَعُ عليه».

٢ ــ «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٨٦ ــ ٣٨٧) وفيه عن ابن مَعِين: «لا شيء». وقال أبو حاتم: «شيخ».

٣ ــ «الميزان» (٣/ ٣٠٦ ــ ٣٠٧) وفيه عن البخاري: «منكر الحديث، مجهول».

الرابع:

عن الحسن بن عُمَارة، عن فراس بن يحيى، عن الشَّعْبِيّ، عن جَرِير، به.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ٣٧٠) رقم (٢٣٥٨).

قلت: وهذا طريق ضعيف جدّاً، ففيه (الحسن بن عُمَارة البَجَلي) وهو متروك. وقال السَّاجِيُّ: أجمع أهل الحديث على ترك حديثه. وستأتي ترجمته في حديث (١٠٦٨).

أقول: وللحديث شواهد عِدّة من طريق ابن عمر، وأبي هريرة، ومعاذ، وأبي قَتَادة، وجابر، وابن عبَّاس، وأنس بن مالك، وغيرهم. يرقىٰ بمجموعها إلى مرتبة الحسن.

قال الحافظ السَّخاوي في «المقاصد الحسنة» ص ٣٤ بعد أن ذكر كثيراً من طرقه: «وبهذه الطرق يقوىٰ الحديث، وإن كانت مفرداتها كما أشرنا إليه ضعيفة».

وانظر هذه الشواهد وتخريجها والكلام عليها في: «الأمثال» لأبـي الشيخ بن حَيَّان الأصبهاني ص ٨٥ ــ ٨٩، و «المقاصد الحسنة» ص ٣٣ ــ ٣٥، و «اللآلىء المصنوعة» (٢/ ٢٩٩ ــ ٣٠٠)، و «مسند الشِّهَاب» (١/ ٤٤٣ ــ ٤٤٦)، و «مجمع الزوائد» (٨/ ١٥ ــ ١٦).

* * *

٤٨ ــ أخبرني أبو الحسين أحمد بن عمر بن عليّ القاضي ــ بدَرْزِيجان[1] ــ، أنبأنا أحمد بن أبـي طالب الكاتب، نبأنا محمد بن جَرِير الطبري، نبأنا ابن حُمَيْد، نبأنا يحيى بن الضُّرَيْس، عن أَبَان بن عبد الله البَجَلي، عن إبراهيم بن جَرِير بن عبد الله،

عن عليّ بن أبـي طالب قال: سمعت رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يقول: **«لا تسبُّوا جَرِير بن عبد الله، إنَّ جَرِيراً مِنَّا أَهْلَ البيت»**.

(١/ ١٨٨) في ترجمة (جَرِير بن عبد الله البَجَلي).

مرتبـة الحديـث:

إسناده ضعيف.

فهو منقطع أولاً بين (إبراهيم بن جَرِير بن عبد الله البَجَلي) وبين (عليّ بن أبـي طالب) رضي الله عنه. ففي «المراسيل» لابن أبـي حاتم ص ١٩: «قال أبو زُرْعَة: إبراهيم بن جَرِير عن عليّ مرسل».

وثانياً: في إسناده (ابن حُمَيْد) وهو (محمد بن حُمَيْد بن حَيَّان الرَّازي): ضعيف. وقد كذَّبه أبو زُرْعَة وصالح جَزَرة وغيرهما. ووثَّقه ابن مَعِين وغيره. قال الحافظ الذَّهَبِيُّ في «الكاشف» (٣/ ٣٢): «وثَّقه جماعة، والأَوْلَى تركه». وقال الحافظ ابن حَجَر في «التقريب» (٢/ ١٥٦): «حافظ ضعيف، وكان ابن مَعِين حسن الرأي فيه». وستأتي ترجمته في حديث (٤٥٥).

---

(١) «قرية كبيرة تحت بغداد على دِجْلَة بالجانب الغربـي، من عمل نهر المَلِك..». «مراصد الاطلاع» (٢/ ٥٢٢).

وثالثاً: أنّ في إسناده كذلك (أَبَان بن عبد الله بن أبي حازم البَجَلي الأَحْمَسيّ) وقد ترجم له في:

١ ــ «العلل» لأحمد بن حنبل (١/ ٣٥٢) وقال: «صالح الحديث».

٢ ــ «تاريخ الثقات» للعِجْلي ص ٥١ رقم (١٥) وقال: «ثقة».

٣ ــ «الضعفاء» للعُقَيْلي (١/ ٤٢).

٤ ــ «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٩٦) وفيه عن ابن مَعِين: «ثقة».

٥ ــ «المجروحين» (١/ ٩٩) وقال: «كان ممن فحش خطؤه وانفرد بالمناكير».

٦ ــ «الكامل» (١/ ٣٧٨ ــ ٣٧٩) وقال: «عزيز الحديث، عزيز الروايات، ولم أجد له حديثاً منكر المتن فأذكره، وأرجو أنه لا بأس به».

٧ ــ «الكاشف»[1] (١/ ٣١) وقال: «وثَّقه ابن مَعِين وليَّنه غيره».

٨ ــ «التهذيب» (١/ ٩٦ ــ ٩٧) وفيه أَنَّ ابن نُمَيْر وثَّقه. وقال النَّسَائي في «الجرح والتعديل»: «ليس بالقويّ». وقال ابن حَجَر: «وأخرج له ابن خُزَيْمَة والحاكم في «صحيحيهما». ».

٩ ــ «التقريب» (١/ ٣١) وقال: «صدوق في حفظه لِيْنٌ، من السابعة» / عم.

التـخـريـج:

عزاه في «الجامع الكبير» (١/ ٨٩١) إلى تمَّام والخطيب وابن عساكر.

ولم أجده في «فوائد تمام». وهو في «مختصر تاريخ دمشق» لابن منظور (٦/ ٣٥).

وقد رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ٣٢٨) رقم (٢٢١١)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٣٧٨) في ترجمة (أَبَان بن عبد الله البَجَلي)، من طريق سليمان بن إبراهيم بن جَرِير، عن أَبَان بن عبد الله البَجَليّ، عن أبي بكر بن حفص، عن

---

(١) تَصَحَّفَ فيه (أَبَان عبد الله) إلى (أَبَان بن عبيد الله).

عليّ بن أبـي طالب مرفوعاً بلفظ: «جَرِيرٌ مِنَّا أَهْلَ البيتِ ظَهْرَاً لبطن ــ قالها ثلاثاً ــ ».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٣٧٣): «رواه الطبراني، وأبو بكر بن حفص لم يُدْرِكْ عليّاً. وسليمان بن إبراهيم بن جَرِير لم أجد من وثَّقه، وبقية رجاله ثقات».

وقال الإمام الذَّهَبِـيُّ في «السِّيَر» (٢/ ٥٣٤) بعد أن أورده من الطريق السابق: «هذا منكر صوابه من قول عليٍّ».

* * *

٤٩ ــ أخبرني أبو بكر محمد بن عبد الله بن أَبَان التَّغْلِبـي الهِيْتِـي قال: حدَّثنا أبو القاسم الحسن بن عليّ بن الحسن بن عمر بن الدَّقْم ــ بالرَّقَّة ــ قال: حدَّثنا محمد بن عبد الله بن سليمان قال: نبأنا جُبَارة بن مُغَلِّس قال: حدَّثنا قيس بن الرَّبيع قال: حدَّثني جَبَلَة بن سُحَيْم، عن مُؤْثِر بن عَفَازَة،

عن بشير بن الخَصَاصِيَة قال: أتيتُ النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم لأُبَايِعَهُ. فقلت: عَلامَ تبايعني يا رسول الله؟ فمدَّ يده، ثم قال: «تشهدُ أن لا إلهَ إلاّ اللهُ وحده لا شريكَ له، وأنَّ محمداً عبدُهُ ورسولُهُ، وتصلِّي الصلوات الخمس المكتوبة لوقتها، وتؤدِّي الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان، وتحجّ البيت، وتجاهد في سبيل الله».

فقلت: يا رسول الله كُلاًّ أُطيق إلا اثنتين: أمَّا الزكاة فما لي إلاّ حَمُولة أهلي وما يقوون به. وأمّا الجهاد فإني رجل جَبَانٌ فأخاف أن تَجْشَعَ نَفْسي فأبوء بغضبٍ من الله.

فقبض رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يده، ثم قال: «يا بشير: لا جهاد ولا صدقة! فبم تَدْخُلُ الجنَّةَ إذاً»؟

قلت: يا رسول الله ابسط يدك أبايعك. فبايعته عليهنَّ.

(١/ ١٩٥) في ترجمة (بشير بن الخَصَاصِيَة السَّدُوسِيّ).

مرتبـة الحديـث:

إسناده ضعيف.

ففيه (جُبَارة بن المُغَلِّس الحِمَّاني الكوفي) وهو ضعيف، وستأتي ترجمته في حديث (٣٢٧). وقد توبع كما سيأتي.

كما أنَّ فيه (مُؤَثِر بن عَفَازَة الشَّيْبَاني العَبْدي الكوفي أبو المثَنَّى) لم يوثِّقه غير ابن حِبَّان. وقد تُرجم له في:

١ ـ «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٢٩) ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً.

٢ ـ «الثقات» لابن حِبَّان (٥/ ٤٦٣).

٣ ـ «الكاشف» (٣/ ١٥٩) وقال: «وثِّق».

٤ ـ «التهذيب» (١٠/ ٣٣١) وفيه عن الحاكم: «روى عنه جماعة من التابعين».

٥ ـ «التقريب» (٢/ ٢٨٠) وقال: «مقبول، من الثالثة »/ ق .

كما أن فيه شيخ الخطيب: (محمد بن عبد الله بن أَبَان الهِيْتِي التَّغْلِبِي أبو بكر، ويعرف بابن أبي عَبَاية) وقد ترجم له الخطيب في «تاريخه» (٥/ ٤٧٥ ـ ٤٧٦) وقال: «كانت أصول أبي بكر الهِيْتي سقيمة، كثيرة الخطأ، إلاّ أنه كان شيخاً مستوراً صالحاً، فقيراً مُقِلاًّ، معروفاً بالخير، وكان مغفَّلاً مع خلوِّه من علم الحديث. وحدَّثنا عن شيخ شيخه وهو لا يعلم». وكانت وفاته سنة (٤١٠هـ).

كما أنَّ فيه (قيس بن الربيع الأَسَدي الكوفي) وهو صدوق سيء الحفظ، تغيّر لما كبر. وستأتي ترجمته في حديث (١٤١). وقد توبع كما سيأتي.

و (أبو القاسم الحسن بن عليّ بن الحسن بن عمر بن الدَّقْم) لم أقف له على ترجمة فيما رجعت إليه.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

التخريج:

رواه أحمد في «المسند» (٥/ ٢٢٤)، والطبراني في «الكبير» (٢/ ٣٢) رقم (١٢٣٣)، و «الأوسط» (٢/ ٧٦) رقم (١١٤٨)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٧٩ ـ ٨٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٢٠)، وأبو نُعَيْم في «معرفة الصحابة» (٢/ ١٠٥ ـ ١٠٦) رقم (١١٧٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣/ ٣٨١ ـ ٣٨٢ ـ مخطوط ـ)، من طريق عبيد الله بن عمرو الرَّقِّي، عن زيد بن أبي أُنَيْسَة، عن جَبَلَة بن سُحَيْم، به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرِّجاه». ووافقه الذَّهَبِيُّ.

وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ٤٢): «رواه أحمد والطبراني في «الكبير» و «الأوسط». . ورجال أحمد موثقون».

أقول: هذا الطريق صحيح إلاّ أنَّ فيه (أبو المثنى العَبْدي مُؤْثِر بن عَفَازَة) لم يوثِّقه غير ابن حِبَّان.

ورواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣/ ٣٨٢ ـ مخطوط ـ)، من طريق الحسن بن سفيان، حدَّثنا جُبَارة بن المُغَلِّس، حدَّثنا قيس بن الربيع، عن جَبَلَة بن سُحَيْم، به.

غريب الحديث:

قوله: «أن تجشع نفسي»: أي تجزع. قال في «النهاية» (١/ ٢٧٤): «والجَشَعُ: الجَزَعُ لفراق الإِلف». ثم قال: «ومنه حديث ابن الخَصَاصِيَة: «أخاف إذا حضر قتال جَشِعَت نفسي فكرهت الموت». ».

* * *

٥٠ ــ أخبرنا محمد بن عليّ بن الفتح قال: أنبأنا عمر بن أحمد الواعظ قال: حدَّثنا أحمد بن محمد بن سعيد قال: حدَّثنا محمد بن أحمد بن الحسن القَطَوَانيّ قال: حدَّثنا جعفر بن عبد الله بن عمرو بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن خَبَّاب بن الأَرَتّ قال: حدَّثنا أبي قال: سمعت أبي يُحَدِّث عن أبيه، عن جَدِّه محمد بن عبد الله بن خَبَّاب،

عن عبد الله بن خَبَّاب أَنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم سمَّاه عبد الله. وقال لخَبَّاب: **أبو عبد الله**.

(١/ ٢٠٥) في ترجمة (عبد الله بن خَبَّاب بن الأَرَتّ).

مرتبة الحديث:

إسناده ضعيف.

ففيه (أحمد بن محمد بن سعيد أبو العبَّاس بن عُقْدَة الكوفي) قال الذَّهَبِيُّ عنه في «الميزان» (١/ ١٣٦ ــ ١٣٨): «محدِّث الكوفة، شيعي، متوسط، ضَعَّفَهُ غير واحد، وقوَّاه آخرون». وقال في «المغني» (١/ ٥٥): «شيعي، وضَعَّفَهُ غير واحد». وستأتي ترجمته في حديث (١٢٣٢).

و (جعفر بن عبد الله) و (آباؤه) لم أعرفهم.

التخريج:

لم يروه غير الخطيب فيما وقفت عليه.

وقد ذكره الحافظ ابن حَجَر في «الإصابة» (٢/ ٣٠٢) عن ابن عُقْدَة من طريقه المتقدِّم.

* * *

٥١ ــ أخبرني الحسن بن محمد الخَلَّال قال: نبأنا عبد العزيز بن أبي صابر الدَّلَّال قال: نبأنا يحيى بن محمد بن صَاعِد قال: نبأنا أبو خَيْثَمة

عليّ بن عمرو بن خالد الحَرَّاني ــ بمِصْر ــ قال: حدَّثني أبـي قال: نبأنا الحَكَم بن عَبْدة الشَّيْبَاني البَصْري ــ وهو جَدُّ الجَرَوِيّ لأُمّه ــ ، عن أيوب، عن حُمَيْد بن هلال،

عن أبـي الأَحْوص قال: كنّا مع عليٍّ يوم النَّهْرَوان، فجاءت الحَرُورِيَّة فكانت من وراء النهر، قال: والله لا يقتل اليوم رجل من وراء النهر. ثم نزلوا فقالوا لعليّ: قد نزلوا. قال: والله لا يقتل اليوم رجل من وراء النهر. فأعادوا هذه المقالة عليه ثلاثاً، كلّ ذلك يقول لهم عليّ مثل قوله الأول. قال: فقـالت الحَرُورِيَّة بعضهم لبعض: يرى عليّ أنّا نخافه. فأجازوا، فقال عليّ لأصحابه: لا تحركوهم حتى يُحْدِثُوا حَدَثاً. فذهبوا إلى منزل عبد الله بن خَبَّاب، وكان منزله على شطِّ النهر، فأخرجوه من منزله، وقالوا: حَدِّثْنَا بحديث حدثكه أبوك سمعه من رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، فقال:

حدَّثني أبـي أنه سمع رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يقول: «**تكونُ فِتْنَةٌ القاعدُ فيها خيرٌ من القائم، والقائمُ فيها خيرٌ من السَّاعي**».

فقدَّموه إلى الماء فذبحوه كما تُذْبَحُ الشّاة، فسال دمه في الماء مثل الشراك ما أَمْذَقَرَّ ــ قال الحاكم: فسألت أيوب: ما أَمْذَقَرَّ؟ قال: ما اختلط ــ . قال: وأخرجوا أُمَّ ولده فَشَقُّوا عمّا في بطنها. فأُخْبِرَ عليٌّ بما صنعوا، فقال: الله أكبر نادوهم: أَخْرِجُوا لنا قاتل عبد الله بن خَبَّاب. قالوا: كلّنا قتله. فناداهم ثلاثاً، كلّ ذلك يقولون هذا القول. فقال عليٌّ لأصحابه: دونكم القوم. قال: فما لبثوا أن قتلوهم جميعاً. فقال عليٌّ: اطلبوا في القوم رجلاً يده كثدي المرأة. فطلبوا ثم رجعوا إليه فقالوا: ما وجدنا. فقال: والله ما كَذَبْتُ ولا كُذِّبْتُ، وإنّه لفي القوم. ثلاث مرات يجيئونه فيقول لهم في هذا القول. ثم قام هو بنفسه فجعل لا يمر بقتلى جميعاً إلاّ بحثهم فلا يجده فيهم، حتى انتهى إلى حفرة من الأرض فيها قتلى كثير، فأمر بهم فبحثوا فَوُجِدَ فيهم، فقال لأصحابه: لولا أن تنتظروا لأخبرتكم بما أَعدَّ الله تعالى لمن قتل هؤلاء.

(١/ ٢٠٥ ــ ٢٠٦) في ترجمة (عبد الله بن خَبَّاب بن الأَرَتّ).

مرتبـة الحديـث:

حسن لغيره.

فإن في إسناده (الحَكَم بن عَبْدَة الشَّيْبَاني ــ ويقال: الرُّعَيْني ــ البَصْري أبو عَبْدَة) وقد ترجم له في:

١ ــ «الكاشف» (١/ ١٨٣) ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً.

٢ ــ «التهذيب» (٢/ ٤٣٢) وفيه عن أبـي داود: «ما عندي من علمه شيء». وقال أبو الفتح الأَزْدِي: «ضعيف».

٣ ــ «التقريب» (١/ ١٩١) وقال: «مستور، من السابعة »/ ق.

وقد تابعه (إسماعيل بن إبراهيم الأَسَدي ابن عُلَيَّة) ــ وهو ثقة. انظر «تهذيب الكمال» (٣/ ٢٣ ــ ٣٣) ــ عند أحمد وأبـي يَعْلَىٰ. كما تابعه غيره.

كما أنَّ فيه (عليّ بن عمرو بن خالد الحَرَّاني أبو خَيْثَمَة) لم أقف له على ترجمة فيما عدت إليه.

و (أبو الأَحْوَص) هو (عَوْف بن مالك بن نَضْلَة الجُشَمِيّ): تابعي ثقة. وستأتي ترجمته في حديث (٣٠٥).

وفي ترجمته في «التهذيب» (٨/ ١٦٩) قال: «روى عن أبيه وله صحبة، وعن عليّ، وقيل: إنه لم يسمع منه». ثم ذكر في آخر ترجمته ما نصه: «وذكر الخطيب في «تاريخه» أنه شهد مع عليٍّ قتال الخوارج بالنَّهْرَوان، فإنْ ثبت ذلك فلا يدفع سماعه منه والله أعلم».

أقول: إسناد الخبر ضعيف كما تقدَّم.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

وقوله صلَّى الله عليه وسلَّم: «تكون فتنةٌ القاعدُ فيها خيرٌ من القائم، والقائمُ فيها خيرٌ من السَّاعي»، قد صحَّ من طرق أخرى، وكذا خبر ذي الثُّدَيَّة فإنَّه ورد من طرق صحيحة أيضاً.

التخريج:

رواه مختصراً بنحوه دون ذكر خبر ذي الثُّدَيَّة، مع ذكر المرفوع مطوَّلاً: أحمد في «المسند» (٥/ ١١٠)، وأبو يَعْلَىٰ في «مسنده» (١٣/ ١٧٦ ـ ١٧٧) رقم (٧٢١٥)، والطبراني في «الكبير» (٤/ ٦٨ ـ ٦٩) رقم (٣٦٢٩ و ٣٦٣٠ و ٣٦٣١)، من طريق حُميد بن هلال، عن رجل من عبد القيس ـ كان من الخوارج ثم فارقهم ـ، به.

قال الهيثمي في «المجمع» (٧/ ٣٠٣): «رواه أحمد وأبو يَعْلَىٰ والطبراني... ولم أعرف الرجل الذي من عبد القيس، وبقية رجاله رجال الصحيح».

والمرفوع من الحديث: «تكون فتنة القاعد فيها...»، له شواهد عِدَّة، انظرها في: «جامع الأصول» (١٠/ ٩ ـ ١٢)، و «مجمع الزوائد» (٧/ ٣٠٠) وما بعد.

ومن هذه الشواهد ما رواه البخاري في الفتن، بابٌ تكونُ فِتْنَةٌ القاعدُ فيها خير من القائم (١٣/ ٢٩ ـ ٣٠) رقم (٧٠٨١ و ٧٠٨٢)، ومسلم في الفتن، باب نزول الفتن كمواقع القَطْرِ (٤/ ٢٢١١ ـ ٢٢١٢) رقم (٢٨٨٦)، عن أبي هريرة مرفوعاً: «ستكون فتنٌ القاعدُ فيها خيرٌ من القائم، والقائمُ فيها خيرٌ من المَاشي، والماشي فيها خيرٌ من السَّاعي، مَنْ تَشَرَّفَ لها تَسْتَشْرِفْهُ، فمن وجدَ منها مَلْجَأً أو مَعَاذاً فليَعُذْ به».

وأما خبر ذي الثُّدَيَّة فقد تقدَّم الكلام عليه في حديث (٤١).

غريب الحديث:

قوله: «الحَرُورِيَّة»: «طائفة من الخوارج نُسبوا إلى حَرُوراء بالمد والقصر، وهو موضع قريب من الكوفة، كان أوّل مجتمعهم وتحكيمهم فيها، وهم أحد الخوارج الذين قاتلهم عليٌّ كرَّم اللَّهُ وجهه». «النهاية» (١/ ٣٦٦).

قوله: «ما أَمْذَقَرَّ»: أي ما امتزج بالماء. ورواه بعضهم بالباء: «ما أَبْذَقَرَّ». وهو بمعناه. انظر «النهاية» (٤/ ٣١٢).

* * *

٥٢ ــ أخبرنا الحسن بن أبي بكر، ومحمد بن عمر بن القاسم النَّرْسِيّ، قالا: أنبأنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشَّافِعِي قال: حدَّثنا الحسين بن عمر الثَّقَفِي قال: حدَّثنا محمد بن إسحاق البَلْخي قال: حدَّثنا يعقوب بن سَوَادة الطَّائي ثم النَّبْهَاني قال: حدَّثني أبي، عن أبيه قال:

سمعت عَدِيّ بن حَاتِم قال: قدمنا على رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم في آخر الجاهلية وأول الإسلام، فاستقدم زيد الخَيْل، وهو زيد بن مُهَلْهِل الطَّائي، فسلّم على رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ثم وقف. فقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «تقدَّم يا زيد، فما رأيتكَ حتى أحببتُ أَنْ أراك». فتقدَّم زيد فشهد شهادة أن لا إله إلاّ الله وأنَّ محمداً رسول الله.

ثم تكلَّم، فقال له عمر بن الخطَّاب: يا زيد ما أظن في طَيء أفضل منك؟ قال: بلى والله، إنَّ فينا حَاتِماً، القَارِي للأضياف، والطويل العفاف. قال: فما تركت لمن بقي خيراً. قال: إنَّ مِنَّا لمقروم بن حومة، الشجاع صدراً، النافذ فينا أمراً. قال: فما تركت لمن بقي خيراً. قال: بلى والله. وذكر الحديث.

(١/ ٢٣٤) في ترجمة (محمد بن إسحاق بن حَرْب اللؤلؤي السَّهْمِيّ البَلْخِيّ، يعرف بابن أبي يعقوب).

مرتبة الحديث:

موضوع.

ففي إسناده صاحب الترجمة (محمد بن إسحاق بن حَرْب اللؤلؤي البَلْخِيّ أبو عبد الله) وقد ترجم له في:

١ ـ «الكامل» (٦/ ٢٢٨٢) وقال: «أرى حديثه لا يشبه حديث أهل الصدق».

٢ ـ «تاريخ بغداد» (١/ ٢٣٤ ـ ٢٣٦) وقال: «لم يكن يوثق في عِلْمِه».

٣ ـ «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٧٥ ـ ٤٧٦) وقال: «كان أحد الحفّاظ إلاّ أنَّ صالح بن محمد جَزَرة قال: كذّابٌ».

٤ ـ «المغني» (٢/ ٥٥٢) وقال: «قال صالح جَزَرة: كذّابٌ».

٥ ـ «السِّيَر» (١١/ ٤٤٩) وقال: «الإمام الحافظ البارع... ذكره الخطيب وأشار إلى تضعيفه».

٦ ـ «اللسان» (٥/ ٦٦ ـ ٦٧) وفيه أن سعيد بن قتيبة ذكره بأسوأ الذكر. وقال أبو حاتم الجُوْزَجَاني: «إنه كان عند المناظرة يضع في الحال». وقال صالح جَزَرة: «كان يضع للكلام إسناداً، وكان كذّاباً، يروي أحاديث مناكير». وكانت وفاته سنة (٢٤٤هـ).

و (يعقوب بن سَوَادة الطّائي) و (والده) و (جدّه)، لم أقف على من ترجم لهم في كُلِّ ما رجعت إليه.

وباقي رجال الإسناد حديثهم حسن.

التخريج:

رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦/ ٦٧٥ ـ ٦٧٦) ـ مخطوط ـ عن الخطيب من طريقه هذا.

* * *

٥٣ ــ أخبرنا عليّ بن أبي عليّ المعدَّل قال: نبأنا عبيد الله بن محمد بن أحمد الحَوْشَبي قال: نبأنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن إسماعيل السُّكَّرِيّ ــ بعسكر مُكْرَم[١] ــ قال: نبأنا سهل بن بَحْر قال: نبأنا محمد بن إسحاق السُّلَمي ــ ببغداد ــ قال: نبأنا ابن المُبَارَك، عن سفيان الثَّوْري، عن أبي الزِّنَاد، عن أبي حازم[٢]،

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: **«خِيَارُ أُمَّتي علماؤها، وخيارُ علمائها رُحَمَاؤها، ألا وإنَّ الله يَغْفِرُ للجاهل أربعين ذنباً قبل أن يَغْفِرَ للعالِمِ ذنباً واحداً، ألا وإنَّ العالِمَ الرحيم يجيء يومَ القيامة وإنَّ نوره قد أضاءَ يمشي فيه ما بين المشرقِ والمغربِ كما يَسْرِي الكوكبُ الدُّرِّيُّ»**.

(١/ ٢٣٧ ــ ٢٣٨) في ترجمة (محمد بن إسحاق السُّلَمي).

مرتبة الحديث:

باطل.

ففيه صاحب الترجمة (محمد بن إسحاق السُّلَمي المَرْوَزِيّ) وقد ترجم له في:

١ ــ «تاريخ بغداد» (١/ ٢٣٧ ــ ٢٣٨) وقال: «أحد الغُرَباء المجهولين، حَدَّث عن عبد الله بن المبارك حديثاً منكراً، رواه عنه سهل بن بحر، وذكر أنَّه سمعه منه ببغداد». ثم ساق الحديث المتقدِّم.

---

(١) «بضم الميم وسكون الكاف وفتح الراء، بلدة مشهورة من نواحي خوزستان». «مراصد الاطلاع» (٢/ ٩٤١). وقد ضبطه محقق كتاب «ذم من لا يعمل بعلمه» لابن عساكر، بفتح الميم وهو خطأ.

(٢) تَصَحَّفَ في المطبوع، وفي «ذَمّ من لا يعمل بعلمه» لابن عساكر، إلى: «أبي خازم» بالخاء المعجمة. كما صُحِّفَ في «الأمالي» لأبي الحسين الشجري (١/ ٥٢) إلى: «أبي حاتم». والتصويب من «مُوَضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ١١٥)، و«العلل» لابن الجَوْزي (١/ ١٣٢)، وغيرهما.

٢ ــ «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٧٧) وقال: «فيه جَهَالة، وأتىٰ بخبر باطل». ثم ساق له الحديث المتقدِّم من ذات الطريق.

٣ ــ «اللسان» (٥/ ٦٨) وأقرَّ ما في «الميزان».

و (أبو الزِّنَاد) هو (عبد الله بن ذَكْوان القُرَشِي أبو عبد الرحمن المَدَني): إمام ثقة فقيه حافظ، خرّج له الستة، وتوفي عام (١٣٠هـ). انظر في ترجمته: «السِّيَر» (٥/ ٤٤٥ ــ ٥٤١)، و «التهذيب» (٥/ ٢٠٣ ــ ٢٠٥)، و «التقريب» (١/ ٤١٣).

و (أبو حازم) الغالب عندي أنَّه (الأعرج، عبد الرحمن بن هُرْمُز المَدَني): وهو إمام حافظ حجَّة مُقْرِىء، خرَّج له الستة، وتوفي عام (١١٧هـ). قال ابن حِبَّان في «الثقات» (٥/ ١٠٧): «كنيته أبو داود، وقد قيل: أبو حازم». ويرجِّح كونه (الأعرج) عندي، أَنَّ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦/ ٥٥ ــ مخطوط ــ) يرويه من الطريق المتقدِّم ويصرِّح بأنَّه عن أبـي الزِّنَاد عن الأعرج. ويستبعد أن يكون المراد بـ (أبـي حازم): (سلمان الأشجعي)، لأنَّه وإنْ روىٰ عن أبـي هريرة، إلاَّ أنَّه لا تُعرف لـ (أبـي الزِّنَاد) رواية عنه. انظر «تهذيب الكمال» (١١/ ٢٥٩ ــ ٢٦٠).

وانظر في ترجمة (الأعرج): «السِّيَر» (٥/ ٦٩ ــ ٧٠)، و «التهذيب» (٦/ ٢٩٠ ــ ٢٩١)، و «التقريب» (١/ ٥٠١).

التخريج:

رواه أبو نُعَيم في «الحِلْية» (٨/ ١٨٨)، والخطيب في «مُوَضِّح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ١١٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦/ ٥٥ ــ مخطوط ــ)، وفي «ذَمّ من لا يعمل بعلمه» ص ٥٩ ــ ٦١، وأبو الحسين الشَّجَرِي في «الأمالي» (١/ ٥٢ و ٦٢)، وابن الجَوْزِي في «العلل المتناهية» (١/ ١٣٢)، من طريق سهل بن بَحْر، عن محمد بن إسحاق السُّلَمي، به.

قال أبو نُعَيْم: «غريب من حديث الثَّوْري وابن المبارك لم نكتبه إلاَّ من هذا الوجه».

وقال ابن عساكر في «ذَمّ من لا يعمل بعلمه»: «غريب».

وقال ابن الجَوْزي: «هذا حديث أنكره الخطيب، وكأنَّه لم يَتَّهِمْ فيه إلاَّ السُّلَمي».

وليس عند الخطيب في «مُوَضِّح أوهام الجمع والتفريق»، ولا عند ابن عساكر في «تاريخ دمشق»، ولا عند الشَّجَري في «الأمالي» (١/ ٦٢)، قوله في آخر الحديث: «كما يسري الكوكب الدُّرِّيُّ».

وللحديث شاهد من حديث ابن عمر مرفوعاً، رواه القُضَاعي في «مسند الشِّهَاب» (٢/ ٢٤١ ــ ٢٤٢) رقم (٧٩٢)، وعنه الحافظ ابن حَجَر في «اللسان» (١/ ١٦٦)، من طريق أحمد بن خالد القُومِسي[1]، حدَّثنا نوح بن حبيب، حدَّثنا مَسْلَمة، عن مالك، عن نافع، عنه، به.

وهو من هذا الطريق باطل أيضاً. قال الحافظ الذَّهَبِيُّ في «الميزان» (١/ ٩٥) في ترجمة (أحمد بن خالد القُرَشي): «لا يُعْرَفُ، وأتىٰ بخبر باطل». ثم ساق حديث ابن عمر عن القُضَاعي من الطريق المتقدِّم.

وأقرَّه الحافظ ابن حَجَر في «اللسان» (١/ ١٦٦)، والسُّيُوطيّ في «اللآلىء المصنوعة» (١/ ٢٢٥ ــ ٢٢٦)، وقد ذكره من حديث أبي هريرة وابن عمر، وأقرَّ قول الذَّهَبِيِّ ببطلانهما معاً.

* * *

٥٤ ــ أخبرني أبو القاسم الأَزْهَريّ قال: حدَّثنا محمد بن المُظَفَّر الحافظ قال: حدَّثنا عبد الرحمن بن محمد بن الحجَّاج بن رِشْدِين قال: حدَّثنا محمد بن إسحاق بن يزيد البغدادي قال: حدَّثنا عمَّار أبو ياسر البَصْري قال: حدَّثنا فَضَالة بن دينار الشَّحَّام البَصْري قال: حدَّثنا ثابت،

---

(١) هكذا في المطبوع. وفي «الميزان» (١/ ٩٥)، و «اللسان» (١/ ١٦٦)، و «اللآلىء» (١/ ٢٢٦): «القرشي».

عـن أنس قـال: قـال رسول الله صلَّى الله عليـه وسلَّم: «**إذا بُـويِـعَ لخليفتين فاقتلوا الآخَرَ منهما**».

(١/ ٢٣٩) في ترجمة (محمد بن إسحاق بن يزيد الصِّينيّ أبو عبد الله).

مرتبـة الحديـث:

إسناده تالف. وقد صَحَّ من حديث أبـي سعيد الخُدْري.

ففي إسناده صاحب الترجمة (محمد بن إسحاق بن يزيد البغدادي المعروف بالصِّيني)[١] وقد ترجم له في:

١ ـ «الجرح والتعديل» (١٩٦/٧) وقال: «سألت أبا عَوْن ابن عمرو بن عون عنه فتكلَّم فيه وقال: هو كذَّابٌ.. فتركت حديثه».

٢ ـ «تاريخ بغداد» (١/ ٢٣٨ ـ ٢٤٠) ونقل ما تقدَّم عن ابن أبـي حاتم.

٣ ـ «لسان الميزان» (٥/ ٦٧ـ ٦٨) ونقل عن ابن الجَوْزي في «المُنْتَظَم» أنَّه توفي سنة (٢٣٦هـ)[٢].

كما أنَّ في إسناده (فَضَالة بن دينار الشَّحَّام البَصْري) وقد ترجم له في:

١ ـ «الضعفاء» للعُقَيْلي (٣/ ٤٥٧) وقال: «منكر الحديث».

٢ ـ «الجرح والتعديل» (٧/ ٧٨) ـ وقد ورد فيه باسم: (فَضَالة بن عبد الملك الشَّحَّام) ـ وفيه عن أبـي حاتم: «شيخ».

٣ ـ «المجروحين» (٢/ ٣٠٥) باسم (فَضَالة الشَّحَّام) وقال: «عداده من أهل البَصْرة، روىٰ عن أهلها، كان ممن يروي المناكير عن المشاهير، لا يعجبني الاحتجاج به إلاّ فيما وافق الثقات».

---

(١) وقد تَصَحَّف في «الميزان» (٣/ ٤٧٧)، و «اللسان» (٥/ ٦٧) إلى: «الضبـي». والتصويب من «الأنساب» (٨/ ١٣١)، و «الجرح والتعديل» (٧/ ١٩٦).

(٢) أقول: ما طبع من «المُنْتَظَم» يبدأ من وفيات سنة (٢٥٧هـ). ثم وقفت أخيراً على طبعة كاملة لـه.

٤ ــ «اللسان» (٤/ ٤٣٥) باسم (فَضَالة بن دينار) ونقل قول العُقَيْلي. وفي (٤/ ٤٣٦) باسم (فَضَالة الشَّحَّام) ونقل قول ابن حِبَّان السابق. وفيه عن الأَزْدِيّ: «لم يكن يعقل ما يحدِّث به».

وقال الحافظ ابن حَجَر: «وقد جَمَعَ العُقَيْلي بينه وبين (ابن دينار) فجعلهما واحداً. والصواب معه. وقرأت بخطِّ الحسين: هو ابن عبد الملك الشَّحَّام».

التخريج:

رواه العُقَيْلي في «الضعفاء» (٣/ ٤٥٧) ــ في ترجمة (فَضَالة بن دينار الشَّحَّام) ــ عن أحمد بن محمد بن عاصم الرَّازي، حدَّثنا عمَّار بن هارون، حدثنا فَضَالة بن دينار الشَّحَّام، به.

وقال: «والرواية في هذا الباب غير ثابتة».

وذكره الذَّهَبِيُّ في «الميزان» (٣/ ٣٤٨) في ترجمة (فَضَالة بن دينار) فقال: «قال العُقَيْلي: منكر الحديث. روىٰ عن ثابت عن أنس حديث: إذا بُويع لخليفتين.. ولم يصحّ في هذا حديث».

وتعقَّبه الحافظ ابن حَجَر في «اللسان» (٤/ ٤٣٥) فقال عقب ذكره لكلام الذَّهَبِيّ المتقدِّم: «وهذا هو العجب العجاب، كيف يقول المؤلف ــ يعني الذَّهَبِيّ ــ هذا، ويُقرأ عليه، والحديث في «صحيح مسلم»، وإن كان من غير هذا الوجه. وقد راجعت كلام العُقَيْلي فلم أر هذا الكلام فيه. وقال فيه: فَضَالة بن دينار الشَّحَّام».

أقول: بل هو فيه بمعناه، وقد تقدَّم قول العُقَيْلي: «والرواية في هذا الباب غير ثابتة»!! وقد أكَّد العُقَيْلي ذلك في «الضعفاء» (١/ ٢٥٩) في ترجمة (الحكم بن ظُهَيْر الفَزَاري) فإنَّه بعد أن ذكر أنَّه روىٰ عن عاصم عن ذَرٍّ عن عبد الله مرفوعاً: «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما»، مع أحاديث أخرى ذكرها، قال: «ولا يصحُّ من هذه المتون عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم شيء من وجه ثابت»!!.

والحديث عزاه في «الجامع الكبير» (١/ ٤٨) من حديث أنس إلى الخطيب فقط!!.

وقد صَحَّ الحديث من غير هذا الوجه، فقد رواه مسلم في الإمارة، باب إذا بويع لخليفتين (٣/ ١٤٨٠) رقم (١٨٥٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١٤٤)، من طريق وهب بن بقيَّة الوَاسِطي، عن خالد بن عبد الله، عن الجُرَيْرِيّ، عن أبي نَضْرَة، عن أبي سعيد الخُدْري مرفوعاً بلفظ حديث أنس.

ورواه البزَّار في «مسنده» (٢/ ٢٣٥) رقم (١٥٩٥) ــ من كشف الأستار ــ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/ ٣٥٨) رقم (٢٧٦٤)، من طريق أبي هلال، عن قَتَادة، عن سعيد بن المسيَّب، عن أبي هريرة مرفوعاً به.

قال البزَّار: «تفرَّد بهذا مرفوعاً أبو هلال، وأرسله غيره».

وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن قَتَادة إلاّ أبو هلال». وعنده: «فاقتلوا الأَحْدَث منهما».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٥/ ١٩٨): «رواه البزَّار. وفيه أبو هلال، وهو ثقة. والطبراني في الأوسط».

أقول: (أبو هلال) هو (محمد بن سُلَيْم الرَّاسِبِيّ البَصْري) وهو «صدوق فيه لين» كما قال الحافظ ابن حَجَر في «التقريب» (٢/ ١٦٦). وستأتي ترجمته في حديث (٩١٦).

وقد رواه ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٢٤٩) في ترجمة (محمد بن سُلَيْم أبو هلال الرَّاسِبِيّ)، من طريق أبي موسى محمد بن المثنَّى، حدَّثنا أبو الوليد، عن همَّام، عن قَتَادَة، عن سعيد بن المسيَّب مُرْسَلاً.

قال ابن عدي: «قال أبو موسى: قلت لأبي الوليد، فإن أبا هلال حدَّث عن قَتَادة عن سعيد بن المسيَّب عن أبي هريرة عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم. قال لي أبو الوليد: يا أبا موسى إنّ أبا هلال لا يَحْتَمِلُ هذا».

ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/ ٣١٤) رقم (٧١٠)، من طريق زيد بن يحيى بن عبيد، عن سعيد بن بشير، عن أبي بشر، عن سعيد بن جُبَيْر أنّ عبد الله بن الزُّبَيْر قال لمعاوية في الكلام الذي جرى بينهما في بيعة يزيد: وأنت يا معاوية أخبرتني أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «إذا كان في الأرض خليفتان فاقتلوا أحدهما».

قال الهيثمي في «المجمع» (٥/ ١٩٨): «رواه الطبراني في «الكبير» و «الأوسط» ورجاله ثقات»!!.

أقول: إسناده ضعيف، فإنَّ فيه (سعيد بن بشير) وهو (الأَزْدِيُّ أبو عبد الرحمن): ليس بالقويّ. وستأتي ترجمته في حديث (١١٦٨).

* * *

٥٥ ــ أخبرنا أبو نُعَيْم الحافظ قال: حدَّثنا سليمان بن أحمد الطبراني قال: نبأنا محمد بن حَنِيْفة الوَاسِطي، وبكر بن مُقْبِل البَصْري، قالا: نبأنا محمد بن إسحاق الصِّينيّ.

وأخبرنا أحمد بن محمد بن غالب ــ واللفظ له ــ قال: قرأنا على أبي الحسين ابن مُظَفَّر، حدَّثكم أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن الحجَّاج بن رِشْدِين قال: حدَّثنا أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن يزيد البغدادي قال: حدَّثنا نصر بن حمَّاد قال: حدثنا شُعْبَة، عن السُّدِّيّ، عن مِقْسَم،

عن ابن عبَّاس: أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم وقف على قتلى بَدْر، فقال: «**جزاكم الله من عِصَابة شرّاً، فقد خَوَّنْتُموني أميناً، وكَذَّبْتُموني صادقاً**». ثم التفت إلى أبي جهل بن هشام فقال: «**هذا أعتىٰ على الله من فرعون، لمَّا أيقن بالموت وَحَّدَ الله، وإنَّ هذا لمَّا أيقن بالموت دعا باللاَّت والعُزَّىٰ**».

(١/ ٢٣٩) في ترجمة (محمد بن إسحاق بن يزيد البغدادي المعروف بالصِّيني أبو عبد الله).

مرتبة الحديث:

إسناده تالف.

ففيه (نصر بن حمَّاد بن عَجْلان البَجَلي الورَّاق) وهو «حافظ مُتَّهم» كما قال الذَّهَبِيُّ في «الكاشف» (٣/ ١٧٦). وستأتي ترجمته في حديث (٧٢٩).

كما أنَّ فيه صاحب الترجمة (محمد بن إسحاق بن يزيد البغدادي الصِّيني أبو عبد الله) وهو كذَّاب. وقد تقدَّمت ترجمته في الحديث السابق رقم (٥٤). لكنه لم يتفرَّد به كما سيأتي.

وقال الخطيب عقبه: «قال ابن غالب: قال لنا أبو الحسن الدَّارَقُطْنِيّ: تفرَّد به نصر بن حمَّاد عن شُعْبَة، وتفرَّد به محمد بن إسحاق الصِّيني عنه. قال الشيخ أبو بكر ــ يعني الخطيب ــ: وقد رُوي لنا عن نصر بن حمَّاد من غير طريق الصِّيني».

ثم ساقه من طريق عَبْدَان بن الجُنَيْد، عن نصر بن حمَّاد، به. وهو الحديث التالي.

و (السُدِّيّ) هو (إسماعيل بن عبد الرحمن أبو محمد الكوفي): حسن الحديث. وستأتي ترجمته في حديث (١١٠٦).

و (مِقْسَم) هو (ابن بُجْرَة أبو القاسم مولى عبد الله بن عبَّاس)، قال عنه في «التقريب» (٢/ ٢٧٣): «صدوق. وكان يرسل، من الرابعة، مات سنة إحدى ومائة، وما له في البخاري سوى حديث واحد »/ خ عم. وانظر «التهذيب» (١٠/ ٢٨٨ ــ ٢٨٩).

التخريج:

رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٣٨٢) رقم (١٢٠٦٧)، عن محمد بن حَنِيْفَة الوَاسِطي، حدَّثنا محمد بن إسحاق الصِّيني، عن نصر بن حمَّاد، به.

وعن الخطيب رواه ابن الجَوْزي في «العلل المتناهية» (١/ ٣٠١)، وقال: «هذا حديث لا يصحُّ». ثم نقل بعض أقوال النُّقَّاد في (نصر بن حمَّاد) وقال: «وكذَّبوا محمد بن إسحاق البغدادي».

ورواه ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٥٠٣) في ترجمة (نصر بن حمَّاد الورَّاق) بإسناده إليه عن شُعْبَة، به. وقال: إنَّه عن شُعْبَة بهذا الإسناد، يرويه عنه نصر بن حمَّاد.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٦/ ٩١): «رواه الطبراني وفيه نصر بن حمَّاد الورَّاق، وهو متروك».

* * *

٥٦ ــ أخبرنا عليّ بن المُحَسِّن القاضي قال: نبأنا أبو القاسم عبد الملك بن إبراهيم بن أحمد بن الحسن القِرْمِيسِيني[١] قال: نبأنا أبو الحسن عليّ بن الحسين بن أحمد الحَرَّاني قال: نبأنا عَبْدَان بن الجُنَيْد قال: نبأنا نصر بن حمَّاد الورّاق قال: نبأنا شُعْبَة، عن السُّدِّيّ، عن مِقْسَم،
عن ابن عبَّاس قال: وقف النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم على قتلى بَدْر فقال: **«جزاكم الله من عِصَابة شرّاً، فقد خَوَّنْتُمُوني أميناً، وكذَّبْتُموني صادقاً»**. ثم ساق الحديث.

(١/ ٢٣٩ ــ ٢٤٠) في ترجمة (محمد بن إسحاق بن يزيد البغدادي المعروف بالصِّيني أبو عبد الله).

مرتبة الحديث:

إسناده تالف.

وقد تقدَّم الكلام عليه في الحديث السابق رقم (٥٥).

---

(١) «هذه النسبة إلى (قِرْمِيسين) وهي بلدة بجبال العراق على ثلاثين فرسخاً من هَمَذَان عند دِينَوَر». «الأنساب» (١٠/ ١١٠).

التـخـريـج :

تقدَّم تخريجه في الحديث السابق رقم (٥٥).

* * *

٥٧ ــ أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن موسى بن هارون بن الصَّلْت الأَهْوَازي قال: حدَّثنا القاضي أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل المَحَامِليّ ــ إملاءً ــ قال: حدَّثنا الصَّاغَانِيّ قال: حدَّثنا أبو همَّام قال: حدَّثنا القاسم بن مالك، عن لَيْث، عن مجاهد،

عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**لا تدعوا الركعتين قبل الفجر فإنَّ فيهما الرَّغَائِبَ**».

(١/ ٢٤٠ ــ ٢٤١) في ترجمة (محمد بن إسحاق بن جعفر الصَّاغَانِيّ أبو بكر).

مرتبـة الحديـث :

حسـن لغيره.

ففي إسناده شيخ الخطيب (أحمد بن محمد بن أحمد الأَهْوَازي أبو الحسن).

وقد ترجم له في:

١ ــ «تاريخ بغداد» (٤/ ٣٧٠) وقال: «كتبت عنه وكان صدوقاً صالحاً». ولم يذكر فيه عن أحدٍ شيئاً.

٢ ــ «المغني» (١/ ٥٥) وقال: «شيخ الخطيب، لَيَّنَهُ البَرْقَاني».

٣ ــ «السِّيَر» (١٧/ ١٨٧ ــ ١٨٨) ونقل فيه قول الخطيب السابق في «تاريخه» ولم يزد.

٤ ــ «الميزان» (١/ ١٣٢) ونقل عن البَرْقَاني قوله فيه: ضعيف.

٥ ــ «اللسان» (١/ ٢٥٥ ــ ٢٥٦) وفيه عن أبـي ذَرٍّ الهَرَوي: لا بأس به إذا حدَّث من أصوله.

كما أنَّ فيه (لَيْث بن أبـي سُلَيم) وهو ضعيف. وستأتي ترجمته في حديث (١٢٤). وقد توبع كما سيأتي.

و (الصَّاغَانِيّ) هو صاحب الترجمة (محمد بن إسحاق بن جعفر الصَّاغَانِيّ أبو بكر): إمام حافظ حجَّة، خرَّج له مسلم والأربعة، وتوفي عام (٢٧٠ هـ). انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (١/ ٢٤٠ ـ ٢٤١)، و «السِّيَر» (١٢/ ٥٩٢ ـ ٥٩٤)، و «التهذيب» (٩/ ٣٥ ـ ٣٧)، و «التقريب» (٢/ ١٤٤).

و (أبو همَّام) هو (الوليد بن شُجَاع السَّكُوني)، قال ابن حَجَر عنه في «التقريب» (٢/ ٣٣٣): «ثقة، من العاشرة»/ م د ت ق. وانظر ترجمته مفصَّلاً في «السِّيَر» (١٢/ ٢٣ ـ ٢٤)، و «التهذيب» (١١/ ١٣٥ ـ ١٣٦).

و (مجاهد) هو (ابن جَبْر المَكِّي المَخْزُومي أبو الحجَّاج): إمام ثقة شيخ القُرَّاء والمفسرين. وستأتي ترجمته في حديث (٣٩٩).

وباقي رجال الإسناد ثقات.

التخريج:

رواه الطبراني في «الكبير» (١٢/ ٤٠٧ ـ ٤٠٨) رقم (١٣٥٠٢)، من طريق عبد الرحيم بن يحيى الدَّبِيْلي، حدَّثنا عبد الرحمن بن مَغْراء، أخبرنا جابر بن يحيى الحَضْرَمي، عن ليث بن أبـي سُلَيْم، به.

ورواه أحمد في «المسند» (٢/ ٨٢) مطَوّلاً، عن محمد بن الحسن بن أَتَش، أخبرني النُّعْمَان بن الزُّبَيْر، عن أيوب بن سليمان ـ رجل من أهل صنعاء ـ ، عن ابن عمر مرفوعاً. وفيه في آخره: «وركعتا الفجر حافظوا عليهما، فإنَّهما من الفضائل».

وذكره الهيثمي في «المجمع» (٢/ ٢١٧ ـ ٢١٨) وقال: «رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه عبد الرحيم بن يحيى، وهو ضعيف. وروى أحمد[1] منه: «وركعتي الفجر حافظوا عليهما، فإنّ فيهما الرغائب» وفيه رجل لم يسمّ».

أقول: هذا الذي قاله الهيثمي موضع نظر. فإنَّ الإمام أحمد قد سمّىٰ الرجل من أهل صنعاء، وهو (أيوب بن سليمان) كما تقدَّم عنه. كما أنَّ الذي عند أحمد: «فإنهما من الفضائل»، لا كما ذكر الهيثمي من أنه عنده بلفظ: «فإنَّ فيهما الرغائب».

كما ذكر الهيثمي في «المجمع» (٢/ ٢١٨) عقبه، حديثاً عن رجل من أهل صنعاء عن ابن عمر مرفوعاً، جاء فيه: «وركعتي الفجر حافظوا عليهما فإنَّ فيهما الرغائب». وقال: «رواه أحمد في حديث طويل. رواه أبو داود وفيه رجل لم يُسَمّ».

وهذا كذلك موضع نظر، حيث يفهم منه أنَّ (أبا داود) قد رواه بلفظ أحمد بتمامه الذي ساقه. وليس كذلك فإنَّ أبا داود قد أخرج في الأقضية، باب فيمن يعين على خصومة من غير أن يعلم أمرها (٤/ ٢٣) رقم (٣٥٩٧) حديث ابن عمر وليس فيه شيء من لفظ الرواية التي ذكرها في «المجمع» معزوة إلى الإمام أحمد. ورواية أبي داود هي عند أحمد في «المسند» (٢/ ٧٠) وليس فيها أيضاً ذكر فضل الركعتين قبل الفجر!!!

---

(١) أقول: الإمام الطبراني روى حديث ابن عمر مطوّلاً مشتملاً على عدة أحاديث فرّقها، ومنها حديث فضل الركعتين قبل الفجر. فقول الهيثمي: «روى أحمد منه: وركعتي الفجر...» موضع نظر، فإنَّ الإمام أحمد قد روى معه جزءاً آخر من رواية الطبراني المطوّلة التي فرّقها. وانظر تعليق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله على «مسند أحمد» (٧/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦).
أقول: وهذا الوَهَم عند الهيثمي قد سبقه إليه الإمام المنذري في «الترغيب والترهيب» (١/ ٣٩٨).

وقد طوَّل العلاَّمة الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على «المسند» (٧/ ٢٥٥ ــ ٢٥٦) في مناقشة الهيثمي من وجوه عِدَّة فانظره.

أقول: الحديث من طريق الطبراني فيه (ليث بن أبي سُلَيْم) وهو ضعيف كما تقدَّم.

أمَّا من طريق الإمام أحمد، فإنَّ فيه (أيوب بن سليمان) وقد ترجم له الحافظ ابن حَجَر في «تعجيل المنفعة» ص ٣٥ وقال: «فيه جهالة».

وقد صحَّح الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على «المسند» (٧/ ٢٥٤ ــ ٢٥٥) هذا الطريق. وقال بعد أن ذكر ما في «تعجيل المنفعة»: «وإنما صحَّحت حديثه بأنه تابعي مستور، لم يُذْكَرْ بجرح، فحديثه حسن على الأقل. ثم لم يأت فيه بشيء منكر انفرد به، كما سيأتي، فيكون حديثه هذا صحيحاً».

و (أيوب بن سليمان) لم يتفرَّد به، فقد تابعه (مجاهد بن جَبْر) كما تقدَّم، وهو إمام ثقة.

وقد رواه الخطيب في «تاريخه» (١٢/ ٣٩٣)، من طريق فضيل بن عبد الوهاب، حدَّثنا أبو وكيع، عن عبد الله بن مُجَالِد، عن مجاهد، عنه، به.

ورجال إسناده حديثهم حسن عدا (أبا وكيع) وهو (الجرَّاح بن مَلِيح الكوفي) وهو «صدوق يهم» كما قال الحافظ ابن حَجَر في «التقريب» (١/ ١٢٦). وستأتي ترجمته في حديث (١٩١٧).

أقول: فالحديث بمجموع هذه الطرق يكون حسناً لغيره، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وقد ذكره الدَّيْلَمِيُّ في «الفردوس» (٢/ ٢٦٦) رقم (٢٢٣٩) عن ابن عمر أيضاً.

غريب الحديث:

قوله: «فإنَّ فيهما الرغائب» «أي ما يُرْغَبُ فيه من الثواب العظيم. وبه سُمِّيت صلاة الرَّغائب، واحدتها رَغِيبة». «النهاية» (٢/ ٢٣٨).

* * *

٥٨ ــ أخبرنا محمد بن أحمد بن رِزْق قال: نبأنا عبد الصمد بن عليّ الطَّسْتِيّ قال: نبأنا محمد بن إسحاق البَغَويّ قال: نبأنا خالد بن خِدَاش قال: نبأنا سُكَيْن بن عبد العزيز، عن أبيه،

عن ابن عبَّاس: أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال للفضل بن عبَّاس يوم عَرَفَة، يوم جُمُعَة: **«يا ابن أخي إنَّ هذا يومٌ، مَنْ مَلَكَ فيه سَمْعَهُ وبَصَرَهُ، غَفَرَ اللَّهُ له ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»**.

(١/ ٢٤٢) في ترجمة (محمد بن إسحاق البَغَويّ).

مرتبة الحديث:

إسناده حسن.

ورجاله الثلاثة الأُول: ثقات.

و (خالد بن خِدَاش بن عَجْلان المُهَلَّبِيّ أبو الهيثم): ثقة ربما وهم. وستأتي ترجمته في حديث (٩٢١).

وقد تابعه (عفَّان بن مُسْلِم) ــ وهو ثقة ثَبْتٌ ــ عند ابن سعد. كما تابعه غيره من الثقات.

و (سُكَيْن بن عبد العزيز بن قيس العَبْدِي العَطَّار البَصْري) ترجم له في:

١ ــ «تاريخ الدَّارِميّ عن ابن مَعِين» ص ١١٦ رقم (٣٥٦) وقال: «ثقة».

٢ ــ «التاريخ الكبير» (٤/ ١٩٩) ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً.

٣ ــ «تاريخ الثقات» للعِجْلي ص ١٩٦ رقم (٥٨٢) وقال: «ثقة».

٤ ــ «الضعفاء» للنَّسَائي ص ١٣١ رقم (٣٠٢) وقال: «ليس بالقويّ».

٥ ــ «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٠٧) وفيه عن أبـي حاتم: «لا بأس به». وقال وكيع: «ثقة».

٦ ــ «الثقات» لابن حِبَّان (٦/ ٤٣٢).

٧ ــ «الكامل» (٣/ ١٣٠١ ــ ١٣٠٢) وقال: «فيما يرويه بعض النُّكْرَةِ، وأرجو أنَّ بعضها يحمل بعضاً وأنه لا بأس به، لأنه يروي عن قوم ضعفاء، وليس هم بمعروفين، ولعل البلاء منهم ليس منه».

٨ ــ «الضعفاء» للدَّارَقُطْنِيّ ص ٢٣٩ رقم (٢٧٧).

٩ ــ «تهذيب الكمال» (١١/ ٢٠٩ ــ ٢١١) وفيه أنّ أبا داود ضعَّفه.

١٠ ــ «التقريب» (١/ ٣١٣) وقال: «صدوق يروي عن الضعفاء، من السابعة »/ د .

و (عبد العزيز بن قيس العَبْدِي البَصْري) ترجم له في:

١ ــ «التاريخ الكبير» (٦/ ١٠) ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً.

٢ ــ «تاريخ الثقات» للعِجْلي ص ٣٠٥ رقم (١٠١٥) وقال: «ثقة».

٣ ــ «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٩٢) وفيه عن أبـي حاتم: «مجهول».

٤ ــ «الثقات» لابن حِبَّان (٥/ ١٢٤).

٥ ــ «التقريب» (١/ ٥١٢) وقال: «مقبول، من الرابعة »/ ذ .

التخريج:

رواه أحمد في «المسند» (١/ ٣٢٩)، وابن خُزَيْمة في «صحيحه» (٤/ ٢٦١) رقم (٢٨٣٣)، وابن سعد في «الطبقات» (٤/ ٥٤)، والطبراني في «الكبير» (١٢/ ٢٣٢) رقم (١٢٩٧٤)، وأبو يَعْلَىٰ في «مسنده» (٤/ ٣٣٠) رقم (٢٤٤١)، وابن أبـي الدُّنْيَا في «الصَّمْتِ» ص ٢٩٤ رقم (٦٦٤)، والبيهقي في كتابه «فضائل الأوقات» ص ٣٥٦ ــ ٣٥٧ رقم (١٨٣)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ١٣٠٢) ــ في ترجمة (سُكَيْن بن عبد العزيز) ــ ، رووه من طُرق، عن سُكَيْن بن عبد العزيز، عن أبيه، عنه، به.

وعندهم جميعاً زيادة قوله: «ولسانه» بعد قوله: «سمعه وبصره».

وليس عندهم جميعاً قوله: «ما تقدَّم من ذنبه».

قال ابن خُزَيْمَة عند سوقه لإسناده بعد ذكره لـ (سُكَيْن بن عبد العزيز): «وأنا بريء من عهدته وعهدة أبيه».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٣/ ٢٥١): «رواه أحمد وأبو يَعْلَىٰ والطبراني في «الكبير»... ورجال أحمد ثقات»!

وقال المُنْذِري في «الترغيب والترهيب» (٢/ ٢٠٤): «رواه أحمد بإسناد صحيح! والطبراني...».

وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على «المسند» لأحمد (٥/ ١٧) رقم (٣٠٤٢): «إسناده صحيح»!.

وقال الشيخ الألباني في تعليقه على «صحيح ابن خُزَيْمَة» (٤/ ٢٦١): «إسناده ضعيف، بل منكر»!.

* * *

٥٩ ــ أخبرنا أبو الفرج محمد بن عبد الله بن أحمد بن شَهْرَيَار التاجر ــ بأَصْبَهَان ــ قال: أنبأنا سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني قال: نبأنا محمد بن إسحاق بن إسماعيل البغدادي قال: نبأنا منصور بن أبي مُزَاحِم قال: نبأنا أبو إسماعيل المُؤَدِّب، عن يعقوب بن عطاء، عن أبيه،

عن زيد بن خالد الجُهَني قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**مَنْ جَهَّزَ غازياً، أو فَطَّرَ صائماً، أو جَهَّزَ حاجّاً، فإنَّ له مِثْلَ أَجْرِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجْرِهِ شيئاً**».

(١/ ٢٤٣) في ترجمة (محمد بن إسحاق بن إسماعيل البغدادي).

مرتبة الحديث:

إسناده ضعيف. وقد صَحَّ بعضه من غير هذا الطريق كما سيأتي في التخريج.

ففيه (يعقوب بن عطاء بن أبـي رَبَاح المَكِّي) وهو ضعيف. وستأتي ترجمته في حديث (٧٨٦). وقد تابعه (ابن أبـي ليلى) كما سيأتي، وهو ضعيف.

كما أنَّ فيه صاحب الترجمة (محمد بن إسحاق بن إسماعيل البغدادي) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً، ولم أقف على من ذكره بذلك.

و (عطاء بن أبـي رَبَاح) لم يسمع من (زيد بن خالد) كما قال الإمام عليّ بن المَدِيني، ونقله عنه ابن أبـي حاتم في «المراسيل» ص ١٢٩. لكن سيأتي بعد أنَّ التِّرمِذِيَّ وابن حِبَّان وابن خُزَيْمَة والبَغَوي قد صحَّحوا روايته عن زيد بن خالد. فالله سبحانه وتعالى أعلم.

و (أبو إسماعيل المُؤدِّب) هو (إبراهيم بن سليمان بن رَزِين الأُرْدُنِيّ): صدوق. وستأتي ترجمته في حديث (١١٩٤).

وبقية رجال الإسناد ثقات.

التـخـريـج:

رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (٢/ ٢٥) من الطريق التي رواها الخطيب عنه، وقال: «لم يروه عن يعقوب بن عطاء إلاّ أبو إسماعيل المؤدِّب».

ورواه ابن خُزَيْمَة في «صحيحه» (٣/ ٢٧٧) رقم (٢٠٦٤)، والنَّسَائي في «السنن الكبرى» في الصوم ــ كما في «تحفة الأشراف» (٣/ ٢٤٠) رقم (٣٧٦١) ــ ، وابن أبـي شَيْبَةَ في «مصنَّفه» (٥/ ٣٥١)، والطبراني في «الكبير» (٥/ ٢٩٥ ــ ٢٩٦) رقم (٥٢٦٧) و (٥٢٦٨) و (٥٢٧٠) و (٥٢٧١)، وأبو نُعَيْم في «الحِلْيَة» (٧/ ٩٨)، والبيهقي في «شُعَب الإيمان» (٨/ ٦٢) رقم (٣٨٢٦)، وأبو الحسين الشَّجَرِي في «الأمالي» (١/ ٢٦٥) و (٢/ ٤٣)، من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبـي ليلى، عن عطاء بن أبـي رَبَاح، عنه، به.

أقول: (ابن أبـي ليلى): ضعيف. وستأتي ترجمته في حديث (١٠٤٨). فتصحيح محقق «صحيح ابن خُزَيْمَة» لإسناده، موضع نظر.

وكذلك قول محقق «شُعَب الإيمان»: «إسناده رجاله موثقون».

ورواه الطبراني في «الكبير» (٥/ ٢٩٧) رقم (٥٢٧٧)، من طريق سُرَيْج بن يونس، حدَّثنا أبو إسماعيل المُؤَدِّب، عن يعقوب بن عطاء، به.

وعزاه في «التلخيص الحَبير» (٤/ ١٠١) إلى ابن قَانع.

والحديث رواه البخاري في الجهاد، باب فضل من جهّز غازياً (٦/ ٤٩) رقم (٢٨٤٣)، ومسلم في الإمارة، باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله.. (٣/ ١٥٠٧) رقم (١٨٩٥)، وأبو داود في الجهاد، باب ما يجزىء من الغزو (٣/ ٢٥ ـ ٢٦) رقم (٢٥٠٩)، والتِّرْمِذِيّ في فضائل الجهاد، باب ما جاء في فضل من جهّز غازياً (٤/ ١٦٩ ـ ١٧٠) رقم (١٦٢٨ و ١٦٣١)، والنَّسَائي في الجهاد، باب فضل من جهّز غازياً (٦/ ٤٦)، وابن حِبَّان في «صحيحه» (٧/ ٧١) رقم (٤٦١٢)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ١٦٠) رقم (٢٣٢٥)، والطيالسي في «مسنده» ص ١٢٩ رقم (٩٥٦)، من طريق بُسْر بن سعيد قال: حدَّثني زيد بن خالد مرفوعاً: «من جهّز غازياً في سبيل الله فقد غَزَا، ومن خَلَفَ غازياً في سبيل الله بخير فقد غَزَا».

ورواه ابن حِبَّان في «صحيحه» (٧/ ٧١) رقم (٤٦١١)، وابن ماجه في الجهاد، باب من جهّز غازياً (٢/ ٩٢٢) رقم (٢٧٥٩)، والدَّارِمي في «سننه» (٢/ ٢٠٩)، من طريق عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن زيد بن خالد الجُهَني مرفوعاً بلفظ: «من جَهَّزَ غازياً في سبيل الله أو خَلَفَهُ في أَهْلِهِ كُتِبَ له مِثْلُ أَجْرِهِ حتى إنَّه لا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِ الغَازِي شيءٌ».

وليس عند ابن ماجه قوله: «أو خَلَفَهُ في أهله».

وروى التِّرْمِذِيّ في الصيام، باب ما جاء في فضل من فطَّر صائماً (٣/ ١٦٢) رقم (٨٠٧)، وابن ماجه في الصيام، باب في ثواب من فطَّر صائماً (١/ ٥٥٥) رقم (١٧٤٦)، والبَغَوي في «شرح السُّنَّة» (٦/ ٣٧٧) رقم (١٨١٨)، من طريق عطاء بن

أبـي رَبَاح، عن زيد بن خالد مرفوعاً بلفظ: «من فَطَّرَ صَائماً كان له مِثْلُ أَجْرِهِ، غيرَ أنّه لا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِ الصَّائمِ شيئاً».

وقال التِّرْمِذِيُّ: «هذا حديث حسن صحيح».

وروى أحمد في «المسند» (٤/ ١١٤ ــ ١١٥ و ١١٦) و (٥/ ١٩٢)، وابن حِبَّان في «صحيحه» (٧/ ٧٢) رقم (٤٦١٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٢٤٠)، والبَغَوي في «شرح السُّنَّة»، (٦/ ٣٧٧) رقم (١٨١٩)، من طريق عطاء بن أبـي رَبَاح، عن زيد بن خالد مرفوعاً، بذكر فضل من فَطَّرَ صائماً ومن جَهَّزَ غازياً معاً. وبزيادة الخَلَف في أهل الغازي عند ابن حِبَّان والبيهقي.

وقال البَغَوي: «صحيح».

* * *

٦٠ ــ أخبرنا أبو عمر محمد بن عليّ بن حُبَيْش التَّمَّار، وأبو الحسن محمد بن الحسين بن الفضل القطَّان، قالا: نبأنا أبو عليّ إسماعيل بن محمد الصَّفَّار ــ إملاءً ــ قال: حدَّثني محمد بن إسحاق أبو العبَّاس بن أبـي إسحاق الصَّفَّار.

وأخبرنا محمد بن أحمد بن رِزْق قال: حدَّثنا عبد الباقي بن قَانع القاضي قال: حدَّثنا أبو العبَّاس محمد بن إسحاق الصَّفَّار المُعَدَّل.

وأخبرنا الحسن بن أبـي بكر قال: أنبأنا أبو سهل أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد القطَّان قال: نبأنا محمد بن إسحاق الصَّفَّار قال: نبأنا الحسن بن مكِّي قال: نبأنا ابن عُيَيْنَة، عن أبـي الزِّنَاد، عن الأعرج،

عن أبـي هريرة قال: خَرَجَ النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم متكئاً على عليّ بن أبـي طالب، فاستقبله أبو بكر وعمر، فقال له: **«يا عليُّ أتحبُّ هذين الشيخين»؟** قال: نعم يا رسول الله. قال: **«أَحِبَّهُمَا تدخل الجنّة»**.

(١/ ٢٤٦) في ترجمة (محمد بن إسحاق بن أبـي إسحاق ــ إبراهيم ــ الصَّفَّار المُعَدَّل أبو العبَّاس).

مرتبة الحديث:

موضوع.

ففيه (الحسن بن مَكِّي) وقد ترجم له في:

١ ــ «الموضوعات» لابن الجَوْزي (١/ ٣٢٤) وقال: «مجهول غير معروف».

٢ ــ «ميزان الاعتدال» (١/ ٥٢٤) وقال: «ذكر حديثاً باطلاً بسند الصحيح في «تاريخ بغداد». ». ثم ذكر الحديث المتقدِّم وقال: «رواه عنه محمد بن إسحاق الصَّفَّار. صدوق».

٣ ــ «اللسان» (٢/ ٢٥٧) وقال: «وفي «التحقيق» لابن الجَوْزي: الحسن بن مَكِّي مجهول غير معروف».

وقال ابن حَجَر: «وأورده الخطيب ــ يعني الحديث ــ في ترجمة محمد بن إسحاق الصَّفَّار وقال: إنَّ الدَّارَقُطْنِيّ وثَّقه[١]. فانحصر الأمر في ابن مكِّي».

وقال الخطيب عقب روايته له: «هذا حديث غريب من حديث أبـي الزِّنَاد، عن الأعرج، عن أبـي هريرة. ومن حديث سفيان بن عُيَيْنَة عن أبـي الزِّنَاد، تفرَّد بروايته الحسن بن مَكِّي عن ابن عُيَيْنَة، ولم نكتبه إلاّ من حديث محمد بن إسحاق الصَّفَّار عنه».

التخريج:

رواه ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (١/ ٣٢٤) عن الخطيب من طريقه المتقدِّم، وقال: «هذا حديث غريب من حديث أبـي الزِّنَاد، وغريبٌ من حديث

---

(١) أقول: لا يوجد توثيقٌ للدَّارَقُطْنِيّ لـ (محمد بن إسحاق الصَّفَّار) في النسخة المطبوعة من «تاريخ بغداد»، فلعله سقط منه. وقد عزاه السيوطي للخطيب في «اللآلىء» (١/ ٣٠٦) أيضاً.

سفيان، تَفَرَّدَ به مَكِّي وهو مجهول غير معروف».

وتعقَّبه السيوطي في «اللآلىء» (١/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦)، ولخَّص تعقّبه ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٣٤٧) فقال: «قال السيوطي وقد وجدتُ له ـ يعني الحسن بن مَكِّي ـ مُتَابِعاً، وهو عمر بن حفص البَصْري، أخرجه ابن عساكر. قلت ـ القائل ابن عَرَّاق ـ: راويه عن عمر بن حفص، محمد بن أحمد بن سعيد بن فَرْقَد مؤذِّن (مسجد)[1] جدِّه أبي عمرو المخزومي. قال الذَّهَبِيُّ: له مناكير. يُتأمل حاله. انتهى والله أعلم».

وعزاه في «الجامع الكبير» (١/ ٩٦٩) إلى الخطيب وحده.

وقد روي من حديث عبد الله بن أبي أَوْفَىٰ، ومن حديث ابن عمر، وفي إسنادهما: (محمد بن عبد الله بن إبراهيم الأُشْنَاني) وهو كذَّاب. وسيأتيان برقم (٨٢٧) و (٨٢٨).

* * *

٦١ ـ أخبرنا أبو الفرج محمد بن عبد الله بن شَهْرَيَار الأصبهاني قال: أنبأنا سليمان بن أحمد الطبراني قال: حدَّثنا محمد بن إسحاق بن موسى المَرْوَزِيّ ـ ببغداد ـ قال: حدَّثنا محمود بن العَبَّاس ـ صاحب ابن المبَارَك ـ قال: حدَّثنا هُشَيْم، عن الأَعْمَش، عن إبراهيم النَّخَعِي، عن عَلْقَمَة،

عن ابن مسعود قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم:

«من أَعْطَىٰ الذِّكْرَ، ذَكَرَهُ اللهُ تعالى، لأنَّ الله يقول: ﴿اذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [سورة البقرة: الآية ١٥٢].

ومن أَعْطَىٰ الدُّعَاءَ أُعْطِي الإجابةَ، لأنّ الله تعالى يقول: ﴿ادعُوني أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [سورة غافر: الآية ٦٠].

---

(١) إضافة من «اللآلىء» (١/ ٣٠٦).

ومن أَعْطَىٰ الشُّكْرَ، أُعْطِي الزيادةَ، لأنّ الله تعالى يقول: ﴿لئن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [سورة إبراهيم: الآية ٧].

ومن أَعْطَىٰ الاستغفارَ، أُعْطِي المغفرةَ، لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إنّه كانَ غَفَّاراً﴾ [سورة نوح: الآية ١٠] ».

(١/ ٢٤٧ ــ ٢٤٨) في ترجمة (محمد بن إسحاق بن موسى المَرْوَزِيّ).

مرتبـة الحديـث:

مـنـكـر.

ففي إسناده (محمود بن العبَّاس) وقد ترجم له في:

١ ــ «العلل المتناهية» (٢/ ٣٥٥) وقال: «مجهول».

٢ ــ «الميـزان» (٤/ ٧٧ ــ ٧٨) وقـال: «عـن هُشَيْـم بخبـر كَـذِبٍ، لعلـه واضعه. وله خبر آخر منكر». ثم ساق الحديث المتقدِّم عن الطبراني.

٣ ــ «اللسان» (٦/ ٣) وأقرَّ ما في «الميزان». ولم يذكرا قول ابن الجَوْزي المتقدِّم.

كما أنَّ فيه صاحب الترجمة (محمد بن إسحاق بن موسى المَرْوَزِيّ) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً. ولم أقف على من ذكره بذلك.

و (هُشَيْم) هو (ابن بَشِير السُّلَمِيّ الوَاسِطِي): ثقة ثَبْتٌ كثير التدليس والإرسال الخفي. وستأتي ترجمته في حديث (٣٤٨).

و (الأَعْمَش) هو (سليمان بن مِهْران): إمام ثقة مدلِّس. وستأتي ترجمته في حديث (١٩٠).

و (عَلْقَمَة) هو (ابن قيس بن عبد الله النَّخَعِيّ): إمام ثقة فقيه. وستأتي ترجمته في حديث (٢٣١).

وباقي رجال الإسناد ثقات.

التـخـريـج :

رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (٢/ ٩٢)، و «المعجم الأوسط» ـ كما في «مجمع البحرين في زوائد المعجمين» للهيثمي (٨/ ١٣) رقم (٤٦٢٨) ـ ، من الطريق التي رواها الخطيب عنه، وقال: «لم يروه عن الأَعْمَش إلاّ هُشَيْم، تفرّد به محمود بن العبَّاس».

لكن أوله عنده: «من أَعْطَىٰ أربعاً أُعْطِي أربعاً، وتفسير ذلك في كتاب الله عَزّ وجَلَّ: من أعطى الذكر. . .».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٤٩): «رواه الطبراني في «الصغير» و «الأوسط»، وفيه محمود بن العبَّاس، وهو ضعيف».

ورواه ابن الجَوْزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٣٥٥) عن الخطيب من طريقه المتقدِّم، وقال: «هذا حديث لا يصحُّ عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم. تفرَّد به محمود بن العبَّاس وهو مجهول».

ومن طريق عبد الباقي بن قَانع، عن محمد بن إسحاق بن موسى المَرْوَزي، به، وبلفظ الطبراني، رواه البيهقي في «شُعَب الإيمان» (٨/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥) رقم (٤٢١١).

وقال البيهقي عن هذا الطريق: ضعيف.

ورواه البيهقي في «الشُّعَب» (٨/ ٤٣٣ ـ ٤٣٤) رقم (٤٢١٠)، من طريق عبد العزيز بن أَبَان، عن الثَّوْري، عن منصور، عن إبراهيم، عن عَلْقَمَة والأسود، عن ابن مسعود مرفوعاً بنحوه، لكن بزيادة قوله: «ومن أعطىٰ التوبة لم يُحْرَم التَقَبُّل، لأنَّ الله يقول: ﴿وهو الذي يَقْبَلُ التَّوبةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [سورة الشورى: الآية ٢٥] ». بدلاً من قوله: «من أعطى الذكر. . .».

وقال البيهقي: «عبد العزيز بن أَبَان: متروك».

* * *

٦٢ ــ أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن عمر بن بَرْهَان[1] الغَزَّال قال: نبأنا محمد بن إسحاق السَّرَّاج قال: نبأنا عمرو بن زُرَارَة النَّيْسَابُورِيّ، ويعقوب بن مَاهَان،قالا: نبأنا القاسم بن مالك المُزَني، عن عاصم الأَحْول، عن ابن سِيرين،

عن ابن عبَّاس قال: قال لي عمر: ما حبسك عن الصَّلاة؟ قلت: لما أن سمعت الأذان توضأت ثم أقبلت. قال عمر: الوضوء أيضاً؟ ما بهذا أُمِرْنَا. قال: فما تركت الغُسْلَ يوم الجُمُعَةِ بعد.

(٢٤٨/١ ــ ٢٤٩) في ترجمة (محمد بن إسحاق بن إبراهيم السَّرَّاج أبو العبَّاس).

مرتبة الحديث:

رجال إسناده حديثهم حسن، إلاّ أنَّ (القاسم بن مالك المُزَني) قال ابن حَجَر عنه في «التقريب» (٢/ ١١٩): «صدوق فيه لين، من صغار الثامنة»/ خ م ت س ق . وانظر ترجمته في «التهذيب» (٧/ ٣٣٢ ــ ٣٣٣).

التخريج:

لم أقف عليه في كُلِّ ما رجعت إليه. والله سبحانه وتعالى أعلم.

لكن قد روى البخاري في الجمعة، باب فضل الغسل يوم الجمعة... (٢/ ٣٥٦) رقم (٨٧٨)، وغيره، عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أنَّ عمر بن الخطَّاب بينما هو قائم في الخُطْبَةِ يومَ الجمعة إذ دخل رجل من المهاجرين الأولين من أصحاب النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم فناداه عمر: أَيَّةُ ساعةٍ هذه؟ قال: إني شُغِلْتُ فلم أنقلب إلى أهلي حتى سمعت التَّأْذِينَ، فلم أَزِدْ أن توضأت. فقال: والوضوء أيضاً؟ وقد علمتَ أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم كان يأمر بالغُسْلِ».

(١) تَصَحَّف في المطبوع إلى: «بزهان» بالزاي المعجمة. والتصويب من ترجمته في «تاريخ بغداد» (٨/ ٨٢)، و «السِّيَر» (١٧/ ٢٦٥).

قـال ابـن حَجَر في «الفتح» (٢/ ٣٥٩): «وقد سمّىٰ ابن وَهْب وابن القاسم في روايتهما عـن مـالك في «الموطأ» الرجل المذكور: عثمان بن عفَّان. وكذا سمّاه مَعْمَر في روايته عن الزُّهْرِيّ عند الشَّافِعِي وغيره. وكذا وقع في رواية ابن وَهْب عن أسامة بن زيد عن نافع عن ابن عمر. قال ابن عبد البَرّ: لا أعلم خلافاً في ذلك».

* * *

٦٣ ــ أخبـرني أبـو الفـرج الحسيـن بـن علـيّ الطَّنَـاجِيـري قـال: حـدَّثني أبـو محمد عبـد الله بـن الحسين بـن عبـد الله بن هارون بن البزَّاز الأَنْبَاري ــ بها ــ قـال: حـدَّثتني مُنيَـة الكاتبة ــ جارية خـلاّفة، أم ولد المُعْتَمِد، إملاءً من لفظها ــ قالت: حدَّثني أستاذي محمد بن إسحاق بن يحيـى النَّحْوي ــ المعروف بالوَشَّاء ــ قـال: حـدَّثني عبـد الله بـن عمـرو الـورَّاق قـال: حدَّثنا عمر بن شَبَّة قـال: حدَّثنا أبـو غسّـان محمـد بـن يحيـى قـال: أخبرني عبد العزيز بن عِمْرَان، عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبـي حَبِيبة، عن داود بن الحُصَين، عن الأعرج،

عن أبـي هريرة قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**السَّخَاءُ شجرة في الجنَّة، فمن كان سخياً أخذ بغُصْنٍ منها، فلم يتركه الغصن حتى يدخله الجنَّة، والشُّحُّ شجرة في النَّار، فمن كان شحيحاً، أخذ بغصن من أغصانها، فلم يتركه الغصن حتى يدخله النَّار**».

أخبرنا أبو الفرج أحمد بن عمر بن عثمان الغَضَاري قال: حدَّثنا جعفر بن محمـد بـن نُصَيْر الخُلْـدِيّ قـال: حـدَّثنـا أحمـد بـن محمـد بـن مسروق قـال: حـدَّثنـا أبو محمد عبد الله بن أبـي سعد قال: حدَّثنا عمر بن شَبَّة قال: حدَّثني أبو غسان محمد بن يحيـى بإسناده مثله سواء.

(١/ ٢٥٣ ــ ٢٥٤) في ترجمة (محمد بن إسحاق النَّحْوِيّ أبو الطَّيِّب، يعرف بابن الوَشَّاء).

مرتبة الحديث:

إسناده ضعيف جداً. وقال الدَّارَقُطْنِيّ وابن الجَوْزي: «موضوع». وقال الخطيب: «منكر». وقال البيهقي: «ضعيف»!!

ففي إسناده (عبد العزيز بن عِمْران الزُّهْري المَدَني الأعرج، ويعرف بابن أبي ثابت) وقد ترجم له في:

١ ـ «تاريخ الدَّارِمي عن ابن مَعِين» ص ١٦٩ رقم (٦٠٧) وقال: «ليس بثقة، وإنما كان صاحب شِعْرٍ».

٢ ـ «الضعفاء الصغير» للبخاري ص ١٥١ رقم (٢٢٣) وقال: «منكر الحديث لا يُكْتَبُ حديثه».

٣ ـ «الضعفاء» للنَّسَائي ص ١٦٨ رقم (٤١٤) وقال: «متروك الحديث».

٤ ـ «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٩٠ ـ ٣٩١) وفيه عن أبي حاتم: «متروك الحديث، ضعيف الحديث، منكر الحديث جدًا». وسأله ولده: يُكْتَبُ حديثه؟ فقال: «على الاعتبار».

٥ ـ «المجروحين» (٢/ ١٣٩ ـ ١٤٠) وقال: «ممن يروي المناكير عن المشاهير، فلما أكثر ممَّا لا يشبه حديث الأثبات لم يستحق الدخول في جملة الثقات».

٦ ـ «الكامل» (٥/ ١٩٢٤) وقال: «حدَّث عنه جماعة من الثقات أحاديث غير محفوظة».

٧ ـ «المغني» (٢/ ٣٩٩) وقال: «تركوه».

٨ ـ «التهذيب» (٦/ ٣٥٠ ـ ٣٥١) وفيه عن التِّرْمِذِيّ والدَّارَقُطْنِيّ: «ضعيف». وفيه أقوال أخرى ولم يذكر فيه تعديلاً عن أحد.

٩ ــ «التقريب» (١/ ٥١١) وقال: «متروك، احترقت كتبه فحدَّث من حفظه، فاشتد غلطه، وكان عارفاً بالأنساب، من الثامنة »/ ت .

كما أنَّ فيه (إبراهيم بن إسماعيل بن أبـي حَبِيبة) وقد ترجم له في:

١ ــ «تاريخ الدَّارِمي عن ابن مَعِين» ص ٧١ رقم (١٤٨) وقال: «صالح».

٢ ــ «الضعفاء الصغير» للبخاري ص ٢٥ رقم (٢) وقال: «منكر الحديث».

٣ ــ «تاريخ الثقات» للعِجْلي ص ٥١ رقم (١٩) وقال: «ثقة».

٤ ــ «الضعفاء» للنَّسَائي ص ٣٩ رقم (٢) وقال: «ضعيف، مَدَني».

٥ ــ «الجرح والتعديل» (٢/ ٨٣ ــ ٨٤) وفيه عن أحمد: «ثقة». وقال أبو حاتم: «شيخ ليس بقويٍّ، يُكْتَبُ حديثه ولا يُحْتَجُّ به، منكر الحديث».

٦ ــ «المجروحين» (١/ ١٠٩ ــ ١١٠) وقال: «كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل».

٧ ــ «الكامل» (١/ ٢٣٤ ــ ٢٣٦) وقال: «هو صالح في باب الرواية كما حكي عن يحيى بن مَعِين، ويُكْتَبُ حديثه مع ضعفه».

٨ ــ «الضعفاء» للدَّارَقُطْني ص ١١٢ رقم (٣٢) وقال: «متروك».

٩ ــ «التقريب» (١/ ٣١) وقال: «ضعيف، من السابعة »/ د ت س .

و (الأعرج) هو (عبد الرحمن بن هُرْمُز المَدَني): إمام حافظ حجَّة. وقد تقدَّمت ترجمته في حديث (٥٣).

التـخـريـج:

رواه البيهقـي فـي «شُعَـب الإيمـان» (٧/ ٤٣٥) رقـم (١٠٨٧٧) ــ ط بيروت ــ ، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٣٦) في ترجمة (إبراهيم بن إسماعيل بن أبـي حَبِيبة)، من طريق عمر بن شَبَّة، عن أبـي غسان محمد بن يحيى، به.

ونقل السُّيُوطيُّ في «اللآلىء المصنوعة» (٢/ ٩٤) عن البيهقي قوله فيه بعد إخراجه له: «ضعيف». وهو ليس في المطبوع.

ورواه ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (٢/ ١٨٢) عن ابن عدي وعن الخطيب من طريقه الثاني.

كما رواه من حديث الحسين، وأبي سعيد، وجابر، وعائشة، وقال في (٢/ ١٨٤) منه: «هذه الأحاديث من جميع وجوهها لا تصحُّ».

وأعلَّ حديث أبي هريرة بـ (عبد العزيز بن عِمْرَان) و (إبراهيم بن إسماعيل)، ونقل بعض أقوال النُّقَّاد فيهما، وقال: «قال الدَّارَقُطْنِيّ: حديث الأعرج موضوع. رواه رجلان عن يحيى بن سعد عن الأعرج وهما: عمرو بن جُمَيع وسعيد بن محمد الورَّاق، وهما ضعيفان. وقال يحيى: عمرو بن جُمَيْع: ليس بثقة ولا مأمون، كان كذَّاباً خبيثاً، وسعيد بن محمد: ليس بشيء».

وعزاه العراقي في «تخريج أحاديث إحياء علوم الدين» (٣/ ٢٤٤) إلى الدَّارَقُطْنِيّ في كتابه «المُسْتَجَاد من الحديث»، وقال: «فيه عبد العزيز بن عِمْرَان الزُّهْرِيّ، ضعيف جدّاً».

وتعقَّب السُّيُوطيُّ في «اللآلىء المصنوعة» (٢/ ٩٣ ــ ٩٥) ابن الجَوْزي في حكمه على الحديث بالوضع، وتابعه ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ١٣٩ ــ ١٤٠).

وقد ناقشت تعقبه في حديث رقم (٣٨٧) فانظره، وقد ذكرت في الموضع المذكور تخريجه عمّن رواه من الصحابة.

وقال الخطيب في «تاريخه» (٣/ ٣٠٧) عقب روايته له من حديث أبي سعيد الخُدْرِي: «منكر».

* * *

٦٤ ــ حدَّثنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن رِزْق ــ إملاءً، في سنة ست وأربعمائة ــ قال: نبأنا محمد بن إسحاق بن يعقوب أبو بكر الطبري قال: حدَّثنا محمد بن الفضل بن حاتم أبو بكر الطبري قال: نبأنا إسماعيل بن بَهْرام قال: نبأنا إسماعيل بن محمد الطَّلْحِي، عن سَلِيم ــ يعني المكِّي ــ ، عن طلحة بن عمرو، عن عطاء،

عن أبـي هريرة قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**من لم تكن عنده صَدَقَةٌ فليلعن اليهودَ، فإنَّها صدقة له**».

(٢٥٨/١) في ترجمة (محمد بن إسحاق بن يعقوب الشَّيْبَانيّ الطَّبَرِيّ أبو بكر).

مرتبـة الحديـث:

مـوضـوع.

ففيه (طلحة بن عمرو بن عثمان الحَضْرَمي المَكِّي) وقد ضعَّفه بعضهم وتركه آخرون. وقال ابن عدي: «عامَّة ما يُروىٰ عنه لا يُتَابِعُونَهُ عليه». وستأتي ترجمته في حديث (٢٢٦).

كما أنَّ فيه (سَلِيم بن مُسْلِم الخَشَّاب المَكِّي الكاتب أبو مسلم) وقد ترجم له في:

١ ــ «العلل» لأحمد بن حنبل (٣٠٧/٢) وقال: «رأيته بمكَّة، ليس يسوىٰ حديثه شيئاً، ليس بشيء. وكان يُتَّهم برأي جَهْم».

٢ ــ «تاريخ ابن مَعِين» (٢٣٨/٢) وقال: «كان ينزل مكَّة. وكان جَهمِيَّاً خبيثاً».

٣ ــ «الضعفاء» للنَّسَائي ص ٧٩ رقم (٢٥٦) وقال: «متروك الحديث».

٤ ــ «الجرح والتعديل» (٣١٤/٤) وفيه عن ابن مَعِين: «ليس بثقة». وقال أبو حاتم: «منكر الحديث». وقال أبو زُرْعَة: «ليس بقوي».

٥ ــ «المجروحين» (١/ ٣٥٤) وقال: «يروي عن الثقات الموضوعات الذي يتخايل إلى المستمع لها ــ وإن لم يكن الحديث صناعته ــ أنها موضوعة».

٦ ــ «الكامل» (٣/ ١١٦٥ ــ ١١٦٧) وقال: «عامّة ما يرويه غير محفوظ».

٧ ــ «الضعفاء» لابن الجَوْزي (٢/ ١٤).

٨ ــ «الميزان» (٢/ ٢٣٢) وقال إنه بفتح السين في (سَلِيم).

٩ ــ «اللسان» (٣/ ١١٣) وقال: «واختلف في سين (سليم) فقيل بفتحها، وقيل بالتصغير». وفيه عن ابن مَعِين: «ليس بقوي». وقال مَرَّةً: «متروك».

كما أنَّ فيه صاحب الترجمة (محمد بن إسحاق الشَّيْبَانيّ الطَّبَرِيّ) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً، ولم أقف على من ذكره بذلك.

التـخـريـج:

رواه ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (٢/ ١٥٦ ــ ١٥٧) عن الخطيب من طريقه المتقدِّم، وقال: «هذا الحديث من جميع طرقه لا يصحُّ».

وأعلَّ الحديث بـ (طلحة بن عمرو) و (سَلِيم المَكِّي) و (إسماعيل الطَّلْحي)، ونقل أقوال بعض النُّقَّاد فيهم.

ورواه ابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٥١٧) ــ في ترجمة (عبد الله بن محمد بن زَاذَان) ــ عنه، عن أبيه، عن هشام بن عُرْوة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً بلفظ: «إذا لم يكن عند أحدكم ما يتصدق به فليلعن اليهود».

وعنه السَّهْمِيّ في «تاريخ جُرْجَان» ص ٣٢٣.

وقال ابن عدي (عن عبد الله بن محمد بن زَاذَان): «له حديث غير محفوظ».

ورواه في «الكامل» (٦/ ٢٣٠٤) ــ في ترجمة (محمد بن أحمد بن سهل البَاهِلي أبو الحسن المُؤَدِّب) ــ عنه، عن وَهْب بن بقيَّة، حدَّثنا سفيان بن عُيَيْنَة،

عـن الزُّهْرِيّ، عـن أبيه، عن عائشة مرفوعاً: «من لم تكن له صدقة فليلعن اليهود».

قال ابن عدي: هذا الحديث باطل بإسناده، ولم يرو ابن عُيَيْنَة عن الزُّهْرِيّ عن أبيه حرفاً. وابن سهل هذا أتانا بهذا الحديث وأبطل فيه.

وقد قال عنه في أول ترجمته: «هو ممن يضع الحديث متناً وإسناداً، وهو يسرق حديث الضِّعَاف يلزقها على قوم ثقات».

وقال الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٧٠) في ترجمة (يعقوب بن محمد الزُهْرِيّ): «قال أبو زكريا ــ يعني يحيى بن مَعِين ــ: يعقوب بن محمد الزُّهْرِيّ صدوق، ولكن لا يبالي عمّن حدَّث. حدَّث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنَّ النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «من لم يكن عنده صدقة فليلعن اليهود». هذا كذب وباطل، لا يحدِّث بهذا أحدٌ يَعْقِل».

وقد رواه ابن الجَوْزي في «الموضوعات (٢/ ١٥٧) عن ابن عدي من طريقه الأول.

وقد تعقَّب السُّيُوطيُّ في «اللآلىء» (٢/ ٧٥ ــ ٧٦) ابن الجَوْزيَّ في الحكم عليه بالوضع، وتابعه ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ١٣٢). وأساس التعقب يقوم على أنَّ (إسماعيل الطَّلْحي) قد روى له ابن ماجه ووثَّقه مُطَيَّن وذكره ابن حِبَّان في «الثقات». وأن (يعقوب بن محمد الزُّهْرِيّ) وثَّقه بعضهم وقال عنه في «الميزان» (٤/ ٤٥٤): «مشهور مكثر». وأنَّ ابن حَجَر قال عنه في «التقريب» (٢/ ٣٧٧): «صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء».

أقول: وهذا التعقيب موضع نظر، فإنَّ علَّة الحديث ليست من قِبَلِ (إسماعيل بن محمد الطَّلْحِي)، فإنَّه «صدوق يهم» كما قال الحافظ في «التقريب» (١/ ٧٣)، ولكن علَّته هو (سَلِيم المَكِّي) و (طلحة الحَضْرَمي) كما تقدَّم تفصيله قبل.

أمَّا (يعقوب بن محمد الزُّهْرِيّ) فإنَّه صدوق كثير الوهم. وفي «الميزان» (٤/ ٤٥٤) عن أحمد: «ليس بشيء». وقال أبو حاتم: «هو على يَدَيْ عَدْلٍ». وقال السَّاجي: «منكر الحديث». وقد تقدَّم عن ابن مَعِين قوله فيه: «لا يبالي عمّن حدَّث». فضلاً عن أنَّ (يعقوب) لم يلحق (هشام بن عروة). قال في «الميزان» (٤/ ٤٥٤): «وأخطأ من قال: أنه روى عن هشام بن عروة، لم يلحقه ولا كأنه ولد إلاَّ بعد موت هشام».

* * *

٦٥ ــ أخبرنا أبو الفتح هلال بن محمد بن جعفر الحَفَّار قال: حدَّثني أبو الحسن عليّ بن أحمد بن حَمُّوْيَه الحُلْواني المؤدِّب قال: حدَّثني محمد بن إسحاق المُقْرِىء قال: حدَّثنا عليّ بن حمَّاد الخَشَّاب قال: حدَّثنا عليّ بن المَدِيني قال: حدَّثنا وكيع بن الجرَّاح قال: حدَّثنا سليمان بن مِهْران قال: حدَّثنا جابر، عن مجاهد،

عن ابن عبَّاس قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: **«لَيْلَةَ عُرِجَ بـي إلى السماءِ، رأيتُ على بابِ الجَنَّة مكتوباً: لا إله إلاّ اللَّهُ محمدٌ رسولُ اللَّهِ، عليٌّ حِبُّ اللَّهِ، والحسنُ والحسينُ صفوةُ اللَّهِ، فاطمةُ خِيرةُ[1] اللَّهِ، على باغضهم لعنةُ اللَّهِ»**.

(١/ ٢٥٩) في ترجمة (محمد بن إسحاق بن مِهْران المُقْرِىء أبو بكر، يعرف بشَامُوخ).

مرتبـة الحديـث:

مـوضـوع.

ففيه صاحب الترجمة (محمد بن إسحاق بن مِهْران المُقرىء أبو بكر،

---

(١) هكذا في المطبوع: «خيرة». وفي «العلل» و«الميزان» و«اللسان»: «أَمَةُ». وهو عندهم عن الخطيب.

شَامُوْخ) قال الخطيب عنه: «حديثه كثير المناكير». وكانت وفاته عام (٣٥٢هـ). ونقله عنه الذَّهَبِيُّ في «الميزان» (٣/ ٤٧٨) و «المغني» (٢/ ٥٥٤)، وابن حَجَر في «اللسان» (٥/ ٧٠) ولم يذكرا غيره.

كما أنَّ فيه (جابر) وهو (ابن يزيد الجُعْفِي): ضعيف. وقد كَذَّبَهُ ابن مَعِين وغيره. وستأتي ترجمته في حديث (١١٣).

وقال الخطيب عقبه: «هذا حديث منكر بهذا الإسناد، وعليّ بن حمَّاد: مستقيم الروايات لا يحتَمِلُ مثل هذا».

وقال الذَّهَبِيُّ في «الميزان» (٣/ ٤٧٨) بعد أن ذكر الحديث عن الخطيب من الطريق المتقدِّم: «وهو موضوع».

وأقرَّه ابن حَجَر في «اللسان» (٥/ ٧٠).

و (مجاهد) هو (ابن جَبْر المَكِّي): إمام ثقة شيخ القرّاء والمفسرين. وستأتي ترجمته في حديث (٣٩٩).

التخريج:

رواه ابن الجَوْزي في «العلل المتناهية» (١/ ٢٥٧) عن الخطيب من الطريق المتقدِّم. ونقل قوله السابق في الحديث وراويه.

* * *

٦٦ ـ حدَّثني الحسن بن محمد الخلَّال قال: حدَّثنا يوسف بن أبي حفص الزَّاهِد قال: حدَّثنا محمد بن إسحاق الفقيه ـ إملاءً ـ قال: حدَّثني أبو النَّضْر الغَازِي قال: حدَّثنا الحسن بن كثير قال: حدَّثنا بكر بن أَعْيَن القَيْسي قال: حدَّثنا عامر بن يحيى الصَّريميّ قال: حدَّثنا أبو الزُّبَيْر،

عن جابر قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**إذا رأيتم معاوية يخطب على مِنْبَرِي فاقبلوه، فإنَّه أمين مأمون**».

(١/ ٢٥٩) في ترجمة (محمد بن إسحاق بن مِهْران المُقرىء أبو بكر، يعرف بشَامُوْخ).

مرتبـة الحديـث:

مـوضـوع.

في إسناده صاحب الترجمة (محمد بن إسحاق بن مِهْران المُقرىء الفقيه) وقد تقدّم قول الخطيب في ترجمته في الحديث السابق رقم (٦٥): «حديثه كثير المناكير».

وقال الخطيب عقبه: «لم أكتب هذا الحديث إلاّ من هذا الوجه، ورجال إسناده ما بين (محمد بن إسحاق) و (أبـي الزُّبَيْر): كلُّهم مجهولون».

و (أبو الزُّبَيْر) هو (محمد بن مُسْلِم بن تَدْرُس الأَسَدِي): ثقة مدلِّس. وستأتي ترجمته في حديث (٣٠٩).

التـخـريـج:

رواه الجُورْقَاني في «الأباطيل والمناكير» (٥/ ١/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥) رقم (١٩١)، وابن الجَوْزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٦ ـ ٢٧) كلاهما عن الخطيب من طريقه المتقدِّم.

وقال الجُورْقَاني: «هذا حديث غريب لم أكتبه إلاّ من هذا الوجه».

ونقل ابن الجَوزي كلام الخطيب السابق.

وقال الإمام الذَّهَبِـيُّ في «أحاديث مختارة من موضوعات الجُورْقَاني وابن الجَوْزي» ص ٩٣ رقم (٦٦) بعد أن أَورده من الطريق المتقدِّم: «وسنده ظلمات».

وذكره السيوطي في «اللآلىء» (١/ ٤٢٥ ـ ٤٢٦) وأقرَّ ابن الجَوْزي في حكمه عليه بالوضع. ونقل عن ابن عدي قوله: «هذا اللفظ مع بطلانه ـ يعني روايته باللفظ المشهور: «إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه» ـ، قد قُرِىء أيضاً

بالباء الموحدة، ولا يصحّ أيضاً. وهو أقرب إلى العقل، فإنَّ الأُمَّة رأوه يخطب على منبر رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ولم ينكروا ذلك عليه، ولا يجوز أن يقال: إنَّ الصحابة ارتدت بعد نبيها صلَّى الله عليه وسلَّم وخالفت أمره، نعوذ بالله من الخذلان والكذب على نبيه».

وقد روي من حديث ابن مسعود أيضاً، أخرجه الحاكم في «تاريخه» من طريق الحكم بن ظُهَيْر، عن عاصم، عن ذَرٍّ، عن ابن مسعود مرفوعاً بلفظ حديث جابر.

وفيه (الحَكَم بن ظُهَيْر الفَزَارِيّ) وهو متروك، وكذَّبه ابن مَعِين وصالح جَزَرة. وستأتي ترجمته في حديث (٦٦٤).

* * *

٦٧ ــ كتب إليَّ أبو الفرج محمد بن إدريس بن محمد المَوْصِلي يَذْكُرُ: أنَّ أبا منصور المُظَفَّر بن محمد الطُّوسي حدَّثهم قال: حدَّثنا أبو زكريا يزيد بن محمد بن إياس الأَزْدِيّ قال: حدَّثنا موسى بن هارون الحَمَّال قال: حدَّثنا محمد بن أحمد بن إبراهيم المَوْصِلِي قال: رأيتُ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم في النوم، فقلت: يا رسول الله، إنَّ يحيى الحِمَّاني، حدَّثنا عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه،

عن ابن عمر، عنك صلَّى الله عليك أنَّك قلت: «**ليس على أَهْلِ لا إله إلاّ اللهُ وحْشَةٌ في قبورِهِمْ ولا في مَنْشَرِهِمْ. وكأنِّي بأهلِ لا إله إلاّ اللهُ يَنْفُضُونَ الترابَ عن رؤوسهم، ويقولونَ: ﴿الحمدُ للهِ الذي أَذْهَبَ عَنَّا الحَزَنَ﴾** [سورة فاطر: الآية ٣٤] » فقال: «**صَدَقَ ابن الحِمَّانِيّ**».

(١/ ٢٦٦) في ترجمة (محمد بن أحمد بن إبراهيم المَوْصِلي).

مرتبة الحديث:

إسناده ضعيف جداً.

ففيه (يحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني) وهو حافظ منكر الحديث، واتُّهِمَ بسرقة الحديث. وستأتي ترجمته في حديث (٢٩٧).

كما أنَّ فيه (عبد الرحمن بن زيد بن أَسْلَم العَدَوي) وقد ترجم له في:

١ ــ «العلل» لأحمد بن حنبل (٢/ ٢٤٣). قال عبد الله بن أحمد: «كان أبي يضعِّف عبد الرحمن بن زيد بن أسلم».

٢ ــ «سؤالات ابن الجُنَيْد لابن مَعِين» ص ٣٨١ رقم (٤٣٧) وقال: «ضعيف». وص ٤٠٣ رقم (٥٤٥) وقال: «ليس بشيء».

٣ ــ «الضعفاء الصغير» للبخاري ص ١٤٣ رقم (٢٠٨) وقال: «ضَعَّفَهُ عليٌّ ــ يعني ابن المَدِيني ــ جدًّا».

٤ ــ «الضعفاء» للنَّسَائي ص ١٥٨ رقم (٣٧٧) وقال: «ضعيف».

٥ ــ «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٣٣ ــ ٢٣٤) وفيه عن أبي حاتم: «ليس بقوي الحديث، كان في نَفْسِهِ صالحاً وفي الحديث واهياً». وقال أبو زُرْعَة: «ضعيف الحديث».

٦ ــ «المجروحين» (٢/ ٥٧ ــ ٥٩) وقال: «كان ممن يقلب الأخبار وهو لا يعلم، حتى كثر ذلك في روايته من رفع المراسيل وإسناد الموقوف، فاستحق الترك».

٧ ــ «الكامل» (٤/ ١٥٨١ ــ ١٥٨٥) وقال: «هو ممَّن احتمله النَّاس وصدَّقه بعضهم، وهو ممَّن يُكْتَبُ حديثه».

٨ ــ «الضعفاء» للدَّارَقُطْنِيّ ص ٢٧٠ رقم (٣٣١).

٩ ــ «الضعفاء» لأبي نُعَيْم ص ١٠٢ رقم (١٢٢) وقال: «حدَّث عن أبيه، لا شيء».

١٠ ــ «الكاشف» (٢/ ١٤٦) وقال: «ضَعَّفُوه».

١١ ــ «التهذيب» (٦/ ١٧٧ ــ ١٧٩) وفيه عن الحاكم وأبـي نُعَيْم: «روى عن أبيه أحاديث موضوعة». وقال ابن الجَوْزي: «أجمعوا على ضعفه».

١٢ ــ «التقريب» (١/ ٤٨٠) وقال: «ضعيف، من الثامنة»/ ت ق.

وقد توبع كما سيأتي.

كما أنَّه يُنَبِّهُ على أَنَّ صِحَّةَ الأحاديث لا تثبت بتصحيحه صلَّى الله عليه وسلَّم في المنام، ولا بالكشف والإلهام. كما أنَّه لا حُجِّيَّةَ في الحديث المسموع من النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم في المنام، إذ يشترط في الاستدلال به أن يكون الراوي ضابطاً عند السماع، والنوم ليس حال الضبط. وقد بيَّنت زيف ذلك وفساده في كتابـي «أسباب اختلاف المحدِّثين» (٢/ ٦١٣ ــ ٦١٦). وانظر «مقدِّمة تحفة الأحوذي» للعلاّمة المباركفوري (١/ ٣٠٩ ــ ٣١٠).

التـخـريـج:

رواه البيهقي في «شُعَبِ الإيمان» (١/ ٢٧٠ ــ ٢٧٢) رقم (٩٩)، والطبراني في «المعجم الأوسط» ــ كما في «مجمع البحرين» (٧/ ٣٢٤ ــ ٣٢٥) رقم (٤٥٣١) ــ ، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٥٨٢) ــ في ترجمة (عبد الرحمن بن زيد بن أسلم) ــ ، والسَّهْمِيّ في «تاريخ جُرْجَان» ص ٣٢٥، من طريق يحيـى الحِمَّاني، عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، به.

وقال البيهقي: «تفرَّد به عبد الرحمن بن زيد بن أسلم».

ورواه الخطيب في «تاريخه» (١٠/ ٢٦٥) من طريق عبد الرحمن بن واقِد الوَاقِدي أبو مسلم، عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، به.

و (عبد الرحمن بن واقِد الوَاقِدي): صدوق يغلط. وقال ابن عدي: «حدَّث بالمناكير عن الثقات. وسَرَقَ الحديث». وستأتي ترجمته في حديث (٧٤٠).

ورواه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٤٩٨) ــ في ترجمة (بُهْلُول بن عبيد

الكِنْدي) ــ ، وعنه البيهقي في «البعث والنشور» ص ٩٢ رقم (٨٢)، من طريق بُهْلُول بن عبيد قال: سمعت سَلَمَة بن كُهَيْل، عنه، به مرفوعاً.

قال البيهقي: «هذا مرسل عن سَلَمَة بن كُهَيْل وابن عمر، وبُهْلُول بن عبيد تفرَّد به وليس بالقويّ».

أقول: (بُهْلُول بن عبيد الكِنْديّ) ضعيف جدّاً. وستأتي ترجمته في حديث (١٧٠٥).

وقد رواه ابن الجَوْزي في «العلل» (٢/ ٤٣١ ــ ٤٣٢) عن ابن عدي من طريقه هذا، إلاّ أنَّه أدخل (نافعاً) بين (سَلَمَة) و (ابن عمر)!! وهو الطريق التالي.

ورواه ابن حِبَّان في «المجروحين» (١/ ٢٠٢) في ترجمة (بُهْلُول بن عبيد)، والبيهقي في «البعث والنشور» ص ٩٢ ــ ٩٣ رقم (٨٣)، من طريق بُهْلُول بن عبيد، عن سلمة بن كُهَيْل، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.

وقال ابن حِبَّان: «هذا حديث ليس يعرف إلاّ من حديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر، حدَّثناه أبو يَعْلَى، حدَّثنا الحِمَّاني، حدَّثنا عبد الرحمن بن زيد. وعبد الرحمن ليس بشيء في الحديث».

والحديث ذكره ابن حَجَر في «المطالب العالية» (٣/ ٢٤٥) وعزاه لأبـي يعلى عنه.

ورواه الطبراني في «المعجم الأوسط» ــ كما في «مجمع البحرين» (٧/ ٣٢٥) رقم (٤٥٣٢) ــ من طريق مُجَاشِع بن عمرو، عن داود بن أبـي هند، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «ليس على أهل لا إله إلاَّ الله وحشة عند الموت، ولا عند القبر».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٨٢ ــ ٨٣): «رواه الطبراني في «الأوسط»، وفي رواية: «ليس على أهل لا إله إلاّ الله وحشة عند الموت ولا عند

القبر». وفي الرواية الأولى: يحيى الحِمَّاني. وفي الأخرى: مُجَاشِع بن عمرو، وكلاهما ضعيف».

وقال في (١٠/ ٣٣٣): «رواه الطبراني وفيه جماعة لم أعرفهم».

أقول: لم أقف عليه في «المعجم الكبير» المطبوع، لفقدان جزء كبير من مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

وقال الحافظ العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ٢٩٧): «أخرجه أبو يعلىٰ والطبراني والبيهقي في «الشُّعَبِ» من حديث ابن عمر بسند ضعيف».

أقول: وسيأتي برقم (٧٧٧) من حديث ابن عبَّاس مرفوعاً من طريق ضعيف جدًّا، بل حكم ابن حِبَّان وأبو نُعَيْم بوضعه.

* * *

٦٨ ــ أخبرنا محمد بن أحمد بن رِزْق قال: حدَّثنا أبو الحسين عبد الصمد بن عليّ بن محمد الوكيل ــ إملاءً ــ قال: حدَّثنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن إبراهيم بن داود النَّيْسَابُوريّ السَّرَّاج قال: حدَّثنا أبو إبراهيم التَّرْجُمَانِيّ إسماعيل بن إبراهيم قال: حدَّثنا محمد بن مروان الكوفي، عن سعد بن طريف، عن زيد بن عليّ، عن أبيه،

عن عليّ بن أبي طالب قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: **«إنَّ في الجنَّة لشجرة تخرج من أعلاها الحُلَلُ، ومن أسفلها خيل بُلْقٌ من ذهب مسرَّجة ملجمة بالدُّرِّ والياقوت، لا تروثُ ولا تبولُ ذوات أجنحة، فيجلس عليها أولياء الله فتطير بهم حيث شاؤوا. فيقول الذين أسفل منهم: يا أهل الجنّة ناصفونا. يا ربّ ما بلغ بهؤلاء هذه الكرامة؟ فقال الله تعالى: إنهم كانوا يصومون وكنتم تُفْطِرون، وكانوا يقومون الليل وكنتم تنامون، وكانوا ينفقون وكنتم تبخلون، وكانوا يجاهدون العدو وكنتم تجبنون»**.

(١/ ٢٦٦ ــ ٢٦٧) في ترجمة (محمد بن أحمد بن إبراهيم السَّرَّاج النَّيْسَابُورِيّ أبو جعفر).

مرتبـة الحديـث:

مـوضـوع.

ففيه (سعد بن طريف الإسْكَافي الحَنْظَلي الكوفي) وقد ترجم له في:

١ ـ «تاريخ ابن مَعِين» (٢/ ١٩١ ـ ١٩٢) وقال: «ليس بشيء».

٢ ـ «التاريخ الصغير» للبخاري (٢/ ٦٠) وقال: «ليس بالقويّ عندهم».

٣ ـ «أحوال الرجال» للجُوْزَجَانِيّ ص ٥٨ رقم (٥١) وقال: «مذموم».

٤ ـ «الضعفاء» للنَّسَائي ص ١٣٠ رقم (٢٩٦) وقال: «متروك الحديث».

٥ ـ «الضعفاء» للعُقَيْلي (٢/ ١٢٠) وفيه عن ابن مَعِين: «ليس يحلُّ لأحدٍ أن يروي عنه».

٦ ـ «الجرح والتعديل» (٤/ ٨٧) وفيه عن عمرو بن عليّ الفَلَّاس: «ضعيف الحديث». وقال أبو حاتم: «منكر الحديث، ضعيف الحديث، متروك الحديث». وقال أبو زُرْعَة: «كوفي ليِّن».

٧ ـ «المجروحين» (١/ ٣٥٧) وقال: «كان يضع على الفور».

٨ ـ «الكامل» (٣/ ١١٨٦ ـ ١١٨٨) وقال: «هو ضعيف جدًّا».

٩ ـ «الضعفاء» للدَّارَقُطْني ص ٢٣٤ رقم (٢٦٦). وفي حاشية محققه أنَّه في «سؤالات البَرْقَاني للدَّارَقُطْنِيّ» قد قال فيه: «كذَّابٌ».

١٠ ـ «المغني» (١/ ٢٥٥) وقال: «مُجْمَعٌ على ضعفه، واتَّهَمَهُ ابن حِبَّان».

١١ ـ «التهذيب» (٣/ ٤٧٣ ـ ٤٧٤) وفيه عن أحمد بن حنبل وأبي داود: «ضعيف الحديث». وقال التِّرْمِذِيّ: «يُضَعَّف». وقال العِجْلِيّ: «ضعيف». وقال السَّاجِيُّ: «عنده مناكير يطول ذكرها». وقال الأَزْدِيُّ والدَّارَقُطْنِيُّ: «متروك الحديث».

١٢ ــ «التقريب» (١/ ٢٨٧) وقال: «متروك. ورماه ابن حِبَّان بالوضع، وكان رافضياً، من السادسة»/ ت ق .

كما أنَّ فيه (محمد بن مروان بن عبد الله السُّدِّيّ الصغير) وهو مُتَّهَمٌ بالكذب. وستأتي ترجمته في حديث (٣٧٩).

كما أنَّ فيه انقطاعاً بين (عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبـي طالب) وبين (عليّ بن أبـي طالب). ففي «المراسيل» لابن أبـي حاتم الرَّازي ص ١١٨ قال أبو زُرْعَة: «عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبـي طالب لم يدرك عليّاً».

وقال الحافظ ابن حَجَر في ترجمته من «التهذيب» (٧/ ٣٠٤): «وَأَرْسَلَ عن جَدِّه عليّ بن أبـي طالب».

التـخـريـج :

رواه أبو الشيخ بن حَيَّان الأصبهاني في كتاب «العَظَمَة» (٢/ ١٠٨٨ ــ ١٠٩٠) رقم (٥٨٨)، من طريق عبد المجيد بن أبـي رَوَّاد، عن أبيه قال: حدَّثني من أصدق، عن زيد بن عليّ، غن أبيه، عن عليّ بن أبـي طالب مرفوعاً به.

أقول: في إسناده أولاً الانقطاع بين (عليّ بن الحسين) وبين جَدِّه (عليّ بن أبـي طالب).

وثانياً: فيه راو مبهم. ولعلَّه (سعد بن طريف الإسْكَافي) الذي في إسناد الخطيب، وهو متروك كذَّبه الدَّارَقُطْنِيّ وابن حِبَّان كما تقدَّم.

وثالثاً: فيه (عبد العزيز بن أبـي رَوَّاد) وهو «صدوق عابد ربما وهم» كما قال الحافظ في «التقريب» (١/ ٥٠٩). وقال ابن عدي: «في بعض رواياته ما لا يُتَابَعُ عليه». وستأتي ترجمته في حديث (٥١١).

ورابعاً: فيه (عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبـي رَوَّاد) قال الحافظ عنه في «التقريب» (١/ ٥١٧): «صدوق يخطىء، وكان مرجئاً، وقد أفرط ابن حِبَّان فقال: متروك». وستأتي ترجمته في حديث (١٠٥٥).

ورواه ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (٣/ ٢٥٥) عن الخطيب من طريقه المتقدِّم، وقال: «هذا حديث موضوع على رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، وفيه ثلاث آفات». ثم ذكر الآفات الثلاثة التي تقدَّمت.

وأقرَّه السيوطي في «اللآلىء» (٢/ ٤٥٣ ــ ٤٥٤)، وتابعه ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ٣٧٨).

وللحديث شاهد موضوع من حديث أبـي سعيد الخُدْرِي، وسيأتي برقم (٧٠٥).

غريـب الحديـث:

قوله: «تخرج من أعلاها الحُلَلَ» قال ابن الأثير في «النهاية» (١/ ٤٣٢): «الحُلَّة: واحدة الحُلَل، وهي برود اليمن، ولا تسمّى حُلَّة إلاّ أن تكون ثوبين من جنس واحد».

قوله: «خيل بُلْقٌ»: «البَلَقُ، محركةً: سوادٌ وبياضٌ، كالبُلْقَةِ، بالضم. وارتفاع التحجيل إلى الفخذين». «القاموس المحيط» مادة «بَلَق» ص ١١٢٢.

* * *

٦٩ ــ أخبرنا القاضي أبو العلاء محمد بن عليّ الوَاسِطي، وأبو القاسم الأَزْهَرِيّ، وعليّ بن أبـي عليّ المُعَدَّل، وأبو طاهر محمد بن الحسين بن سعدون البزَّار، قالوا: حدَّثنا أحمد بن إبراهيم بن شَاذَان قال: حدَّثنا أبو عيسى محمد بن أحمد البَصْري الشُّلاَثَائيّ[1] قال: حدَّثنا بُنْدَار محمد بن بشار قال: حدَّثنا يحيى بن سعيد، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع،

---

(١) قال السَّمْعَاني في «الأنساب» (٧/ ٤٢٩): «الشُّلاَثَايـيّ: بضم الشين المعجمة، وفتح اللام ألف، وبعدها الثاء المثلثة وألف، ويـاء آخر الحـروف. هذه النسبة إلى «شُلاثا» وهي قرية من نواحي البصرة». وفي حاشيته أنَّ قوله: «الشُّلاَثايـيّ» هو كما ورد في نسخة (كوبرلي) و «اللباب». وأنه في سائر الأصول: بنون وياء. وأنه في «تاريخ بغداد» (١/ ٢٦٧ و ٤٠٢) بهمزة وياء. وأنّ ياقوت ضبط الشين بالفتح.

عن ابن عمر قال: قَضَىٰ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**أنَّ أُمَّهات الأولاد لا يُبَعْنَ ولا يُوهَبْنَ ولا يُورَثْنَ، فإذا ماتَ صاحبها فهي حُرَّةٌ**».

(٢٦٧/١) في ترجمة (محمد بن أحمد بن إبراهيم الشُّلَاثَائيّ البَصْري أبو عيسى).

مرتبـة الحديـث:

اخْتُلِفَ في رَفْعِهِ وَوَقْفِهِ، والأكثر على صحته موقوفاً على عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه.

وفي إسناده صاحب الترجمة (محمد بن أحمد بن إبراهيم الشُّلَاثَائيّ) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً، ولم أقف على من ذكره بذلك.

و (يحيى بن سعيد) هو (القَطَّان البَصْري أبو سعيد): إمام ثقة متقن، أمير المؤمنين في الحديث، خَرَّجَ له الستة، وتوفي عام (١٩٨هـ). انظر ترجمته في: «السِّيَر» (١٧٥/٩ ــ ١٨٨)، و «التهذيب» (٢١٦/١١ ــ ٢٢٠)، و «التقريب» (٣٤٨/٢).

وشيوخ الخطيب الأربعة:

١ ــ (أبو العلاء محمد بن عليّ الوَاسِطي): ضعيف مخلِّط. وستأتي ترجمته في حديث (٤٣٠).

٢ ــ و (أبو القاسم الأَزْهَري) هو (عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصَّيْرَفي): ثقة. وستأتي ترجمته في حديث (٦٧٦).

٣ ــ و (عليّ بن أبي عليّ المُعَدَّل) هو (عليّ بن المُحَسِّن بن عليّ التَّنُوخِيّ): صدوق. وستأتي ترجمته في حديث (١١١٥).

٤ ــ و (أبو طاهر محمد بن الحسين بن محمد بن سعدون البزَّار المَوْصِلي): صدوق. وستأتي ترجمته في حديث (٦٠٦).

وبقية رجال الإسناد ثقات.

قال الحافظ الخطيب عقب روايته له: «لم أكتبه إلاّ بهذا الإسناد، والمحفوظ عن ابن عمر قال: قَضَىٰ عمر أنَّ أُمَّهات الأولاد...».

التـخـريـج:

رواه الدَّارَقُطْنِيُّ في «سننه» (٤/ ١٣٤)، من طريق يونس بن محمد، عن عبد العزيز بن مسلم، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم نهىٰ عن بيع أُمّهات الأولاد، وقال: «لا يُبَعْنَ، ولا يُوهبن، ولا يُورثن، يستمتع بها سيِّدُهَا ما دام حيًّا، فإذا مات فهي حُرَّةٌ».

كما رواه في (٤/ ١٣٥) من «سننه»، من طريق عبد الله بن جعفر المَخْرَمِيّ، حدَّثنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر مرفوعاً بمثل الرواية السابقة.

أقول: رجال إسناد الدَّارَقُطْنِيّ الأول ثقات.

وإسناده الثاني حسن، من أجل (عبد الله بن جعفر المَخْرَمِيّ) فإنَّه صدوق. انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (١٤/ ٣٧٢ ـ ٣٧٦)، و «الكاشف» (٢/ ٦٩)، و «التقريب» (١/ ٤٠٦) وقال: «ليس به بأس».

لكن الإمام ابن عدي قد رواه في «الكامل» (٤/ ٤٩٤) ـ في ترجمة (عبد الله بن جعفر بن نَجِيح المَدَني) ـ عن القاسم بن يحيى، حدَّثنا عبد الله بن مطيع، حدَّثنا عبد الله بن جعفر، عن عبد الله بن دينار، به مرفوعاً.

و (عبد الله بن جعفر بن نَجِيح المَدَني ـ والد الإمام عليّ بن المَدِيني ـ): ضعيف. وستأتي ترجمته في حديث (١٣٢٨).

أقول: إنَّ الإمام ابن عدي ذكره في ترجمة (عبد الله بن جعفر بن نَجِيح المَدَني)، لكن عند سوقه لإسناده لم ينسبه. ونسبه الإمام الدَّارَقُطْنِيّ في «سننه» (٤/ ١٣٥) حيث صرَّح بأنه (المَخْرَمِيّ)، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وقد ذكر الإمام الزَّيْلَعِيُّ في «نصب الراية» (٣/ ٢٨٨ ــ ٢٨٩) بعد ذكره لهذا الطريق ما نصّه: «وهذا أعلَّه ابن عدي بعبد الله بن جعفر بن نَجِيح المَدِيني. وأسند تضعيفه عن النَّسَائي. . .». ولم يُنَبِّه على أنَّ الدَّارَقُطْنِيّ قد صرَّح بأنه (المَخْرَمِيّ). وتنَبَّه له العلاَّمة أبو الطيِّب العظيم آبادي في «التعليق المغني على الدَّارَقُطْنِيّ» (٤/ ١٣٥).

ورواه مالك في «الموطأ» (٢/ ٧٧٦)، عن نافع، عن ابن عمر، أنَّ عمر بن الخطَّاب قال: «أَيُّمَا وَلِيدَةٍ وَلَدَتْ من سَيِّدِهَا، فإنّه لا يَبِيعُهَا ولا يَهَبُهَا ولا يُوَرِّثُهَا، وهو يَسْتَمْتِعُ بها، فإذا ماتَ فهي حُرَّةٌ».

ورواه موقوفاً كذلك الدَّارَقُطْنِيُّ في «سننه» (٤/ ١٣٤)، من طريق مُعْتَمِر، عن عبد الله ــ يعني ابن عمر ــ ، عن نافع، عن ابن عمر، عن غمر موقوفاً عليه.

ورواه الدَّارَقُطْنِيُّ في «سننه» (٤/ ١٣٤)، من طريق يحيـى بن إسحاق، عن عبد العزيز بن مسلم. ومن طريق محمد بن بكَّار، عن فُلَيْح بن سليمان، كلاهما عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر، عن عمر موقوفاً عليه من قوله.

وتَابَعَ (عبد العزيز) و (فُلَيْح): سفيان الثَّوْري. حيث رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٣٤٨) من طريق زكريا بن يحيـى بن أسد، حدَّثنا سفيان، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع قال: لقي رجلان ابن عمر في بعض طرق المدينة فقالا له: تَرَكْنَا هذا الرجل ــ يعنون ابن الزُّبَيْر ــ يبيع أُمَّهَات الأولاد. فقال لهم: لكن أبا حفص عمر أتعرفانه؟ قالا: نعم. قال: قَضَىٰ في أُمَّهات الأولاد أن لا يُبعن ولا يُوهبن ولا يُورثن، يَسْتَمْتِعُ بها صاحبها ما عاش، فإذا ماتَ فهي حُرَّةٌ.

ثم رواه البيهقي عقبه من طريق قَبِيصة، عن سفيان، عن عبد الله بن دينار قال: لقي ابن عمر رضي الله عنه ركباً. . . وذكر نحو الخبر الأول.

وقد اختلف النُّقَّاد من علماء الحديث في رفعه ووقفه، والأكثر على وقفه.

ففي «نصب الراية» (٣/ ٢٨٩): «قال ابن القَطَّان: هذا حديث يرويه

عبد العزيز بن مسلم القَسْمَلي، وهو ثقة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر. واختلف فيه، فقال عنه: يونس بن محمد، وهو ثقة، وهو الذي رفعه، وقال عنه يحيى بن إسحاق، وفُلَيْح بن سليمان عن عمر لم يتجاوزوه، وكلّهم ثقات، وهذا كلّه عند الدَّارَقُطْنِيّ. وعندي أنَّ الذي أسنده خيرٌ ممن وقفه».

وقال ابن المُلَقِّن في «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» (٢/ ٦٠٦): رواه الدَّارَقُطْنِيّ، وقال في «علله»: وَقْفُهُ هو الصحيحُ. والبيهقي وقال: رَفْعُهُ غَلَطٌ. وقال ابن القَطَّان: رواته كلُّهم ثقات. قال: هو عندي حسن أو صحيح».

كما رَجَّحَ وَقْفَهُ الإمام عبد الحق الإشبيلي كما في «التلخيص الحَبِير» (٤/ ٢١٧) لابن حَجَر. ونقل أيضاً عن الإمام ابن دقيق العيد قوله: «المعروف فيه الوقف، والذي رفعه ثقة. قيل: ولا يصحُّ مُسْنَدَاً».

* * *

٧٠ ــ أخبرنا إبراهيم بن مَخْلَد قال: حدَّثنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم الحَكِيْمِيّ قال: حدَّثنا محمد بن إسحاق الصَّاغَاني قال: أخبرني يحيى بن مَعِين قال: حدَّثنا هشام بن يوسف، عن أُمَيَّة بن شِبْل قال: أخبرني الحَكَم بن أَبَان، عن عِكْرِمَة،

عن أبي هريرة قال: سمعتُ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يحكي موسى على المنبر قال: «**وقع في نَفْسِ موسى هَلْ ينامُ اللهُ عزَّ وجلَّ؟ فبعثَ اللهُ إليه مَلَكاً فَأَرَّقَهُ ثلاثاً، ثم أعطاه قارُورتين وأمره أن يحتفظ بهما، فجعل ينامُ وتكادُ يَدَاهُ تلتقيان، ثم يستيقظ فيُنَحِّي إحداهما عن الأخرى، حتى نامَ نَوْمَةً فاصْطَفَقَتْ يداهُ فانكفأت القارورتانِ. قال** [ضرب][1] **اللهُ له مثلاً: إنَّ اللهَ لو كانَ ينامُ لم تَسْتَمْسِك السمواتُ والأرضُ**».

---

(١) كلمة «ضرب» ليست في المطبوع. وقد زدتها من «العلل المتناهية» لابن الجَوْزي (١/ ٢٧) حيث إنه يروي الحديث عن الخطيب.

(١/ ٢٦٨) في ترجمة (محمد بن أحمد بن إبراهيم الكاتب أبو عبد الله، يعرف بالحَكِيْمِيّ).

مرتبـة الحديـث:

مـنكـر.

ففي إسناده (أُميَّة بن شِبْل الصَّنْعَاني اليَمَاني) وقد ترجم له في:

١ ــ «التاريخ الكبير» (٢/ ١١) ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً.

٢ ــ «الجرح والتعديل» وفيه عن ابن مَعِين: «ثقة».

٣ ــ «الثقات» لابن حِبَّان (٨/ ١٢٣).

٤ ــ «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين ص ٤٤ رقم (١٠٩) ونقل توثيق ابن مَعِين له.

٥ ــ «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٧٦) وقال: «يَمَاني، له حديث منكر». وذكر الحديث المتقدِّم.

٦ ــ «تعجيل المنفعة» ص ٣١ وقال: «قال ابن المَدِيني: ما بحديثه بأس. قلت ــ القائل ابن حَجَر ــ: لم يذكر البخاري ولا ابن أبـي حاتم فيه جرحاً، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات»، وذكر له الذَّهَبِيُّ في «الميزان» حديثاً استنكره، خولف في وصله». ولم يذكر الحافظ توثيق ابن مَعِين له.

و (الحَكَم بن أَبَان) هو (العَدَني أبو عيسى)، قال عنه الذَّهَبِيُّ في «الكاشف» (١/ ١٨١): «ثقة صاحب سنَّة». وقال ابن حَجَر في «التقريب» (١/ ١٩٠): «صدوق عابد وله أوهام». وستأتي ترجمته في حديث (٨٨١).

و (هشام بن يوسف) هو (الصَّنْعَاني أبو عبد الرحمن): إمام ثَبْتٌ فقيه، توفي سنة (١٩٧) للهجرة، وخرَّج له البخاري وأصحاب السنن الأربعة. انظر ترجمته في: «السِّيَر» (٩/ ٥٨٠ ــ ٥٨٢)، و «التهذيب» (١١/ ٥٧ ــ ٥٨)، و «التقريب» (٢/ ٣٢٠).

وصاحب الترجمة (محمد بن أحمد بن إبراهيم الحَكِيميّ أبو عبد الله) نقل الخطيب عن البَرْقَاني قوله فيه: «ثقة إلاّ أنَّه يروي مناكير». وتعقَّبه تلميذه الخطيب بقوله: «وقد اعتبرت أنا حديثه فقلّما رأيت فيه مُنْكَراً».

وشيخ الخطيب (إبراهيم بن مَخْلَد بن جعفر البَاقَرْحِيّ) قال عنه: «صدوق». وستأتي ترجمته في حديث (١٢٤٣).

وبقية رجال الإسناد ثقات.

التخريج:

رواه أبو يَعْلَىٰ في «مسنده» (١٢/ ٢١) رقم (٦٦٦٩)، والطَّبَرِيّ في «تفسيره» (٥/ ٣٩٤) رقم (٥٧٨٠)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/ ٩٤)، وابن الجَوْزي في «العلل المتناهية» (١/ ٢٦ ـ ٢٧) ـ من طريقين أولاهما عن الدَّارَقُطْنِيّ، والثاني عن الخطيب ـ، من طريق هشام بن يوسف، عن أُمَيَّة بن شِبْل، به.

ورواه بنحوه ابن جَرِير الطَّبَري في «تفسيره» (٥/ ٣٩٣ ـ ٣٩٤) رقم (٥٧٧٩)، والخطيب في «تاريخه» (١/ ٢٦٨ ـ ٢٦٩)، من طريق عبد الرزاق الصَّنْعَاني، عن الحَكَم بن أَبَان، عن عِكْرِمة من قوله.

وقد ذكر الحافظ ابن حَجَر في «الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشَّاف» ص ٢٢، أَنَّ عبد الرزاق قد رواه في «تفسيره» عن الحكم بن أَبَان، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس موقوفاً عليه.

أقول: وهذا الذي ذكره الحافظ مخالِفٌ لكلّ من ذكره عن عبد الرزاق، فإنَّهم وقَفُوا به عند عِكْرِمَة، وذكروه من قوله.

وقد عزاه ابن كثير في «تفسيره» (١/ ٣١٦) إلى عبد الرزاق، وذكر روايته كما عند ابن جَرِير والخطيب.

وبعد أن كتبت ما تقدَّم، طُبع «تفسير عبد الرزاق»، فرجعت إليه، فإذا الخبر فيه (١/ ١٠٢) عن عِكْرِمَةَ من قوله. فالحمد لله على توفيقه.

ورواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (١/ ٩٤)، من طريق المَسْعُودي، عن سعيد بن أبـي بُرْدَة، عن أبيه قال: «إنَّ موسى عليه السلام قال له قومه أينام ربنا؟ قال: اتقوا الله إن كنتم مؤمنين. فأوحى الله عزّ وجلّ إلى موسى أن خذ قارورتين واملأْهُما ماء ففعل، فنعس فنام، فسقطتا من يده فانكسرتا. فأوحى الله عزّ وجلّ إلى موسى عليه السلام: إنّي أُمْسِكُ السموات والأرض أن تزولا، ولو نمت لزالتا».

وبنحو هذه الرواية، رواه ابن أبـي حاتم من طريق جعفر بن أبـي المغيرة، عن سعيد بن جُبَيْر، عن ابن عبّاس موقوفاً عليه أيضاً. كما في «تفسير ابن كثير» (١/ ٣١٦).

قال الحافظ الخطيب عقب روايته له من حديث أبـي هريرة: «هكذا رواه أُميّة بن شِبْل، عن الحكم بن أَبَان موصولاً مرفوعاً، وخالفه مَعْمَر بن راشد، فرواه عن الحكم، عن عِكْرِمَة قوله، لم يذكر فيه النبـيّ صلَّى الله عليه وسلَّم ولا أبا هريرة».

وقال البيهقي: «متن الإسناد الأول ــ يعني حديث أبـي موسى الأشعري موقوفاً عليه ــ أشبه أن يكون هو المحفوظ».

وقال ابن الجَوْزي: «قال الدَّارَقُطْنِيُّ: يقول به الحكم بن أَبَان عن عِكْرِمَةَ، وتفرَّد به أُميّة عن الحكم، وتفرَّد هشام عن أُمَيَّة».

وقال ابن الجَوْزي أيضاً: «لا يثبت هذا الحديث عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، وغلط من رفعه. والظاهر أنّ عِكْرِمَة رأى هذا في كتب اليهود فرواه، فما يزالُ عِكْرِمَة يذكر عنهم أشياء، لا يجوز أن يخفى هذا على نبـيٍّ الله عزّ وجلّ. وقد

روى عبد الله بن أحمد بن حنبل في «كتاب السُّنَّة» عن سعيد بن جُبَيْر قال: إنَّ بني إسرائيل قالوا لموسى عليه السلام: هل ينام ربنا. وهذا هو الصحيح، فإنَّ القوم كانوا جُهَّالاً بالله عزّ وجلّ».

وقال الإمام ابن كثير في «تفسيره» (١/٣١٦): «هو من أخبار بني إسرائيل، وهو ممّا يُعْلَمُ أنّ موسى عليه السلام لا يخفى عليه مثل هذا من أمر الله عزّ وجلّ، وأنه منزّه عنه».

وقال عقب ذكره لحديث أبـي هريرة المرفوع: «وهذا حديث غريب جدّاً، والأظهرُ أنَّه إسرائيلي لا مرفوع، والله أعلم».

وقال في «البداية والنهاية» (١/ ٢٩٣): «هذا حديث غريب رفعه. والأشبه أن يكون موقوفاً، وأن يكون أصله إسرائيلياً».

وقال الحافظ الذَّهَبِيُّ في «الميزان» (١/ ٢٧٦) في ترجمة (أُمَيَّة بن شِبْل) عقب ذكره للحديث عن أبـي هريرة مرفوعاً: «رواه عنه ــ يعني عن أُمَيَّة بن شِبْل ــ هشام بن يوسف. وخالفه مَعْمَر، عن الحكم، عن عِكْرِمة قوله. وهو أقرب. ولا يسوغ أن يكون هذا وقع في نَفْسِ موسى، وإنما روي أنَّ بني إسرائيل سألوا موسى عن ذلك».

وتابعه الحافظ ابن حَجَر في «اللسان» (١/ ٤٦٧).

وحديث أبـي هريرة مرفوعاً، ذكره ابن حَجَر في «الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشّاف» ص ٢٢، وعزاه إلى الدَّارَقُطْنِيّ في «الأفراد»، وابن مَرْدُوْيَه أيضاً.

* * *

٧١ ــ أخبرنا محمد بن عليّ بن يعقوب قال: حدَّثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن إبراهيم بن عبد الله البَلْخِي ــ ببغداد ــ قال: نبأنا أبو جعفر محمد بن عمرو العُقَيْلي قال: حدَّثنا محمد بن إسماعيل، وعليّ بن عبد العزيز، قالا: حدَّثنا أبو غسان مالك بن إسماعيل قال: حدَّثنا عبد السلام بن حَرْب.

وأخبرنا أبو الحسن عليّ بن القاسم بن الحسن الشاهد ــ بالبَصْرة ــ قال: حدَّثنا عليّ بن إسحاق المَادَرَائيّ قال: حدَّثنا عبَّاس بن محمد قال: حدَّثنا إسحاق بن منصور السَّلُوليّ قال: حدَّثنا عبد السلام بن حَرْب، عن عبد الله بن بِشْر، عن الزُّهْرِيّ، عن سعيد بن المسيَّب،

عن عثمان بن عفَّان قال: لما قُبِضَ النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم، وُسْوِسَ ناسٌ من أصحابه، وكنتُ فيمن وُسْوِسَ، فَمَرَّ عليَّ عُمَرُ فسلَّمَ عليَّ فلم أَرُدَّ عليه، فأتى أبا بكر فشكاني إليه، فقال: سَلَّمَ عليك أخوكَ فلم تُسَلِّم عليه! فقلت: ما علمتُ بتسليمه وإنِّي عن ذلك لفي شُغُلٍ، فقال أبو بكر: ولم؟ فقلت: قُبِضَ النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم ولم أَسْأَلْهُ عن نجاةِ هذا الأمرِ، فقال: قد سأَلْتُهُ عن ذلك، فقمتُ إليه فاعتَنَقْتُهُ، فقلت: بأبي أنت وأُمِّي، أنت أَحَقُّ بذلك.

فقال: «**مَنْ قَبِلَ الكَلِمَةَ التي عَرَضْتُهَا على عَمِّي فهي له نَجَاةٌ**».

«لفظ حديث البَلْخي، والآخر بنحوه».

(١/ ٢٧٢) في ترجمة (محمد بن أحمد بن إبراهيم البَلْخي أبو بكر).

مرتبة الحديث:

إسناده ضعيف.

ففي إسناده (عبد الله بن بِشْر بن النَّبْهان الرَّقِّيُّ القاضي) وقد ترجم له في:

١ ــ «تاريخ ابن مَعِين» (٢/ ٢٩٨) وقال: «ثقة».

٢ ــ «تاريخ الدَّارِمي عن ابن مَعِين» ص ١٦٠ رقم (٥٦٤) فإنه بعد أن نقل توثيق ابن مَعِين له، قال الدَّارِمي: «ليس بذاك».

٣ ــ «التاريخ الكبير» (٥/ ٤٩) ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً.

٤ ــ «الجرح والتعديل» (٥/ ١٤) وفيه عن أبي زُرْعَة: «لا بأس به».

٥ ــ «الثقات» لابن حِبَّان (٧/ ٥٦).

٦ ــ «المجروحين» لابن حِبَّان (٢/ ٣٢) وقال: «كان ممن يروي عن الثقات ما لا يُشْبِهُ حديث الأثبات، وينفرد بأشياء يشهد المستمع لها ــ إذا كان الحديث صناعته ــ أنها مقلوبة».

٧ ــ «الكامل» (٤/ ١٥٥٨ ــ ١٥٥٩) وقال: «أحاديثه عندي مستقيمة».

٨ ــ «العلل» للدَّارَقُطْنِيّ (١/ ١٧٢) وقال: «ليس بالحافظ».

٩ ــ «تهذيب الكمال» (١٤/ ٣٣٦ ــ ٣٣٨) وفيه عن النَّسَائي: «ليس به بأس».

١٠ ــ «التهذيب» (٥/ ١٦٠ ــ ١٦١) وقال: «ذكر السَّاجي عن ابن مَعِين أنه قال: كذّاب لم يبق حديث منكر رواه أحد من المسلمين إلاّ وقد رواه عن الأَعْمَش. وقال الحاكم: يحدِّثُ عن الأَعْمَش مناكير. ثم غفل فأخرج له في «المستدرك»، وزعم أَنَّ مُسْلِمَاً خرَّج له، وليس كما قال. وقال ابن خَلْفُون في «الثقات»: كان عابداً زاهداً إلاّ أنّه ليس بالقويّ في الزُّهْرِيّ».

١١ ــ «الكاشف» (٢/ ٦٧) وقال: «ثقة». وصُحِّفَ فيه «بِشْر» إلى «بسر» بالسين المهملة.

١٢ ــ «التقريب» (١/ ٤٠٤) وقال: «اختلف فيه قول ابن مَعِين وابن حِبَّان. وقال أبو زُرْعَة والنَّسَائي: لا بأس به. وحكىٰ البزَّار: أنَّه ضعيف في الزُّهْرِيّ خاصة. من السابعة»/ س ق .

و (عبد السلام بن حَرْب النَّهْدِيّ المُلاَئيّ) قال الحافظ ابن حَجَر عنه في «التقريب» (١/ ٥٠٥): «ثقة حافظ، له مناكير. من صغار الثامنة»/ ع . وانظر: «التهذيب» (٦/ ٣١٦ ــ ٣١٧).

وفي طريقه الأول، صاحب الترجمة (محمد بن أحمد البَلْخي) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً.

كما أنَّ فيه شيخ الخطيب (محمد بن عليّ بن أحمد بن يعقوب الوَاسِطي

أبو العلاء) وهو ضعيفٌ مُخَلِّطٌ. وستأتي ترجمته في حديث (٤٣٠).

وباقي رجال الإسناد الأول حديثهم حسن.

ورجال الإسناد الثاني كلُّهم ثقات، عدا (عبد الله بن بِشْر) كما تقدَّم.

التـخـريـج:

رواه أبو يَعْلَىٰ في «مسنده» (١/ ٢٠ ـ ٢١) رقم (٩)، وأبو بكر المَرْوَزِيّ في «مسند أبـي بكر الصِّدِّيق» ص ٤٠ ـ ٤١ رقم (٧)، والبزَّار في «مسنده» ـ المسمّى بـ «البحر الزخَّار» ـ (١/ ٥٨) رقم (٥)، والبيهقي في «شُعَب الإيمان» (١/ ٢٦١ ـ ٢٦٢) رقم (٩١)، من طريق عبد السلام بن حَرْب، عن عبد الله بن بِشْر، به.

ورواه أبو بكر المَرْوَزِيّ في «مسند أبـي بكر الصِّدِّيق» ص ٤١ رقم (٨)، والبيهقي في «شُعَب الإيمان» (١/ ٢٦٣) رقم (٩٢)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٥٥٨) ـ في ترجمة (عبد الله بن بِشْر) ـ، من الطريق السابق مختصراً، بزيادة قوله: «فردَّها» بعد قوله: «من قَبِلَ الكلمة التي عرضتها على عَمِّي».

وقد تابعَ (عبد الله بن بِشْر): (محمد بن عبد الله، ابن أخي الزُّهْرِيّ)، رواه ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٣١٢ ـ ٣١٣) عن الواقدي محمد بن عمر، عن محمد بن عبد الله، عن الزُّهْرِيّ، به.

أقول: وهذه المتابعة لا قيمة لها لأنها وردت من طريق الوَاقِدِي، وهو متروك. وستأتي ترجمته في حديث (١٤٥).

ورواه ابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٧١٧) مختصراً من طريق عمر بن سعيد التَّنُوخيّ، عن الزُّهْرِيّ، عن سعيد بن المسيَّب، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن عثمان بن عفَّان، عن أبـي بكر الصِّدِّيق قال قلت: يا رسول الله فيم نجاة هذه الأُمَّة؟ قال: «في الكلمة التي أردت عَمِّي عليها فأبـى، شهادة أن لا إله إلاّ الله وأني رسول الله».

قال ابن عدي عقبه: «هذا الحديث لم يجوِّد إسناده عن الزُّهْرِيّ غير عمر بن

سعيد هذا، وأتى في إسناده ثلاثة من أصحاب النبـيّ صلَّى الله عليه وسلَّم بعضهم عن بعض. وغيره يرويه عن الزُّهْرِيّ، وسقط منه بعضهم».

أقول: (عمر بن سعيد بن سُرَيْج التَّنُوخيّ) قال عنه ابن عدي: «عن الزُّهْرِيِّ أحاديثه عنه ليست بمستقيمة». وقال: «في بعض رواياته يخالف الثقات». وقال عنه الذَّهَبِـيّ: «ليِّن». وضعَّفه الدَّارَقُطْنِيُّ. انظر: «لسان الميزان» (٤/ ٣٠٩ ــ ٣١٠).

ورواه أحمد في «المسند» (١/ ٦)، وأبو يَعْلَىٰ في «مسنده» (١/ ٢١ ــ ٢٢) رقم (١٠)، والبزَّار في «مسنده» ــ المسمَّى بـ «البحر الزخَّار» ــ (١/ ٥٦ ــ ٥٧) رقم (٤)، وأبو بكر المَرْوَزِيّ في «مسند أبـي بكر الصِّدِّيق» ص ٤٦ ــ ٤٨ رقم (١٤)، من طريق صالح بن كَيْسَان، عن ابن شهاب الزُّهْرِيّ، عن رجل من أهل الفقه[1] غير مُتَّهم، عن عثمان، عن أبـي بكر، به.

وعند جميعهم زيادة قوله: «فردّها» عدا البزَّار.

قال الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٤ ــ ١٥): «رواه أحمد والطبراني في «الأوسط» باختصار، وأبو يَعْلَىٰ بتمامه، والبزَّار بنحوه، وفيه رجل لم يسمّ، ولكن الزُّهْرِيّ وثَّقه وأبهمه».

أقول: الذي قاله الزُّهْرِيّ: «حدَّثني رجل من الأنصار من أهل الفقه غير مُتَّهَم».

وقد قال العلاَّمة الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على «المسند» (١/ ١٦٥) رقم (٢٠): «إسناده ضعيف لجهالة الرجل من الأنصار الذي روى عنه الزُّهْرِيّ».

وقال الإمام البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ١٦٩) بعد ذكره له عن

(١) صُحِّفَ في «مجمع الزوائد» (١/ ١٤) إلى: «أهل الثقة». كما صُحِّفَ في «كشف الأستار» (١/ ٨) إلى: «أهل العقبة». وقد خَطَّأ محققه العلاّمة الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ما في «مسند أحمد»، وجعل الصواب ما في «كشف الأستار»!! مع أن الذي في «مسند البزار» وهو أصل «كشف الأستار»، يوافق ما في «مسند أحمد». وهو كذلك عند من رواه أو ذكره.

عبد الله بن بِشْر، عن الزُّهْرِيّ، عن سعيد، عن عثمان، عن أبـي بكر، به: «ولا يصحُّ فيه سعيد».

وقال الإمام ابن أبـي حاتم في «علل الحديث» (٢/ ١٥٢) بعد أن ذكره من طريق عبد السلام بن حَرْب، عن عبد الله بن بِشْر، عن الزُّهْرِيّ، عن ابن المسيَّب، عن عثمان، عن أبـي بكر، به. سألت أبـي عنه فقال: «رواه عُقَيْل عن الزُّهْرِيّ قال: أخبرني رجل من الأنصار، أنّ عثمان مَرَّ على أبـي بكر. قال أبـي: فحديث عُقَيْل أشبه».

وقال الإمام البزَّار عقب روايته له من هذا الطريق: «هكذا رواه مَعْمَر وصالح بن كَيْسَان، وقد تابعهما غير واحد على هذه الرواية عن الزُّهْرِيّ عن رجل من الأنصار. وقد روى هذا الحديث عبد الله بن بِشْر عن الزُّهْرِيّ عن سعيد بن المسيَّب عن عثمان عن أبـي بكر. . . ولا أحسب إلاّ أنّ عبد الله بن بِشْر هو الذي أخطأ، والحديث حديث مَعْمَر وصالح بن كَيْسَان مع من تابعهما. وقد رواه محمد بن عمر الوَاقِدِي عن ابن أخي الزُّهْرِيّ عن الزُّهْرِيّ عن سعيد بن المسيَّب عن عبد الله بن عمرو عن عثمان عن أبـي بكر. . . وهذا الحديث ممّا لم يُتَابَع محمد بن عمر على روايته، وإنما أردنا أن نذكره ليعلم أنَّه قد رواه هكذا».

وذكره الإمام الدَّارَقُطْنِيُّ في «علله» (١/ ١٧١ ـ ١٧٥) وقال: «هو حديث رواه الزُّهْرِيّ، واخْتُلِفَ عنه في إسناده، فرواه ابن أخي الزُّهْرِيّ من رواية الوَاقِدِي عنه. وعمر بن سعيد بن سَرْجَة[1] السرجي، وعيسى بن المطلب، وأبو هارون المَدَني ــ وكلّهم ضعفاء ــ، فاتفقوا على قول واحد، رووه عن الزُّهْرِيّ عن سعيد بن المسيَّب، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن عثمان، عن أبـي بكر الصِّدِّيق.

(١) هكذا بالجيم المعجمة، وسيأتي بعد قليل عند الخطيب بالحاء المهملة. وقد اختلف ضبط الحافظ ابن حَجَر له، فهو في «اللسان» (٤/ ٣١٠) يقول: «والتحقيق في ضبط جَدِّه أنه بالجيم في (سريج) وفي (سَرْجَة)». بينما يقول في: «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» (٢/ ٦٧٨): «سَرْحَةُ، بمهملات: عمر بن سعيد بن سَرْحَة، عن الزُّهْري».

ورواه عبد الله بن بِشْر الرَّقِّيّ ـ وليس بالحافظ ـ عن الزُّهْرِيّ عن سعيد بن المسيَّب، عن عثمان، عن أبـي بكر. أسقط من الإسناد عبد الله بن عمرو.

وكذلك روي عن مالك بن أنس، وعن ابن أبـي ذِئْب، عن الزُّهْرِيّ، عن سعيد بن المسيَّب، عن عثمان، عن أبـي بكر. حدَّث به محمد بن عبد الله الجهيد ـ وكان ضعيفاً ـ عن حمَّاد بن خالد، عن مالك، وعن أبـي قَطَن، عن ابن أبـي ذئب، ولا يصحُّ عنهما، وكل ذلك وهم.

والصواب عن الزُّهْرِيّ قال: حدَّثني رجال من الأنصار ـ لم يسمهم ـ أنَّ عثمان بن عفَّان دخل على أبـي بكر. كذلك رواه أصحاب الزُّهْرِيّ والحفَّاظ عنه جماعة، منهم: عُقَيْل بن خالد، ويونس بن يزيد، وغيرهما» انتهى كلام الدَّارَقُطْنِيّ.

وقد ذكر له الدَّارَقُطْنِيُّ طُرُقَاً أخرى وأعلَّها جميعاً.

وقال الحافظ الخطيب عقب روايته له: «هكذا روى هذا الحديث عبد الله بن بِشْر الرَّقِّيّ عن الزُّهْرِيّ. وقيل عن مالك بن أنس وعن ابن أبـي ذئب جميعاً عن الزُّهْرِيّ مثله. ورواه ابن أخي الزُّهْرِيّ ـ واسمه محمد بن عبد الله بن مسلم ـ وعمر بن سعيد بن سَرْحَة التَّنُوخيّ، وعيسى بن المطلب المَدِيني[١]، ثلاثتهم عن الزُّهْرِيّ، عن ابن المسيَّب، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن عثمان. وكلا القولين وهم. والصواب: عن الزُّهْرِيّ قال: حدَّثني رجالٌ من الأنصار ـ لم يُسمهم ـ أنَّ عثمان دخل على أبـي بكر. رواه كذلك عن الزُّهْرِيّ: الحفَّاظ من أصحابه، منهم: يونس بن يزيد، وعُقَيْل بن خالد، وغيرهما».

أقول: أمّا ما نقله الحافظ ابن حَجَر في «التهذيب» (٥/ ١٦٠ ـ ١٦١) في ترجمة (عبد الله بن بِشْر) عن أبـي عليّ محمد بن سعيد القُشَيْرِي من قوله: بأنّ عبد الله بن بِشْر قد تفرَّد به عن الزُّهْرِيّ عن سعيد عن عثمان. فهو مردود بما تقدَّم. ولم يبن الحافظ عن خطئه.

* * *

(١) أقول: حديثه عن الزُّهْرِيّ سيأتي برقم (١٠٤)، وإسناده تالف.

٧٢ ــ أخبرنا ابن رِزْق قال: نبأنا أبو عليّ محمد بن أحمد بن إسحاق السَّرْخَسِيّ ــ قدم حَاجّاً ــ قال: نبأني أبـي قال: حدَّثنا عصام بن الوضّاح، عن سليمان بن عمرو، عن أبـي حازم،

عن سهل بن سعد قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: **«من صام يوماً تَطَوُّعَاً لم يَطَّلِـعْ عليه أحدٌ، لم يَرْضَ اللَّهُ له بثوابٍ دونَ الجَنَّةِ»**.

وقال عصام بن الوضّاح: حدَّثنا سليمان ــ يعني ابن عمرو ــ ، عن يزيد بن أبـي حبيب، عن أبـي الخير البَرْقي، عن أبـي هريرة، عن النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم بمثله.

(١/ ٢٧٨) في ترجمة (محمد بن أحمد بن إسحاق السَّرْخَسِيّ أبو عليّ).

مرتبـة الحديـث:

مـوضـوع.

وآفته (سليمان بن عمرو بن عبد الله النَّخَعي الكوفي أبو داود) وقد كان أَكْذَبَ النَّاس كما قال الإمام ابن مَعِين. وقال الإمام ابن عدي: «اجتمعوا على أنَّه يضع الحديث». وستأتي ترجمته في حديث (٥٢٩).

وفيه (عصام بن الوضَّاح الزُّبَيْدِيّ)، ترجم له ابن حِبَّان في «المجروحين» (٢/ ١٧٤) وقال: «يروي عن مالك وفُلَيْح بن سليمان وعبد الحميد بن بَهْرام المناكير الكثيرة، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، لم يظهر له كثير حديث إنما كتب عنه جماعة من أهل بلده فقط». ونقله عنه في «الميزان» (٣/ ٦٧) و «اللسان» (٤/ ١٦٨)، وفيهما: «عصام بن الوضّاح السَّرْخَسِيّ».

و (أبو حازم) هو (سَلَمَة بن دينار الأعرج المَدَني): تابعي ثقة عابد زاهد حكيم. وستأتي ترجمته في حديث (١٣٧٩).

وشيخ الخطيب (ابن رِزْق) هو (محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رِزْق البزَّاز، ويعرف بابن رِزْقُوْيَه) ترجم له في «تاريخ بغداد» (١/ ٣٥١ ــ ٣٥٢) وقال:

«كان ثقة صدوقاً كثير السماع والكتابة، حسن الاعتقاد، جميل المذهب، مديماً لقراءة القرآن، شديداً على أهل البدع... وهو أول شيخ كتبت عنه. وأول ما سمعت منه في سنة ثلاث وأربعمائة».

ونقل عن شيخه البَرْقَاني قوله فيه: «ثقة». وكانت وفاته عام (٤١٢هـ).

وترجم له الحافظ الذَّهَبِيُّ في «السِّيَر» (١٧/٢٥٨ ـ ٢٥٩)، ونَعَتَهُ بقوله: «الإمام المحدِّثُ، المتقن، المُعَمَّر، شيخ بغداد». وقد ضُبِطَ فيه (رِزْق) و (رِزْقُوْيَه)، بفتح الراء فيهما، وهو خطأ. صوابه بالكسر كما في «تبصير المنتبه» لابن حَجَر (٢/ ٦١٤)، وغيره.

التخريج:

لم يروه غير الخطيب فيما وقفت عليه.

وعزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (١/ ٧٩١) إليه وحده.

وكذلك فعل في «الجامع الصغير» (٦/ ١٦٢) بشرح «فيض القدير».

والعجيب أنَّ المُنَاوِي في «فيض القدير» أعلَّ الحديث بـ (عصام بن الوضَّاح)، وغفل عن آفته: (سليمان بن عمرو النَّخَعِي)!!.

ولم أقف عليه في «الموضوعات» لابن الجَوْزي، ولا «اللآلىء المصنوعة» للسيوطي، ولا «تنزيه الشريعة» لابن عَرَّاق، والله سبحانه وتعالى أعلم.

* * *

٧٣ ـ أخبرنا أبو نُعَيْم الأصبهاني قال: نبأنا أبو عليّ محمد بن أحمد بن بَالُوْيَه النَّيْسَابُورِيّ ـ ببغداد ـ قال: نبأنا عليّ بن سعيد العَسْكَرِي قال: نبأنا إسحاق بن وَهْب قال: نبأنا موسى بن مسعود[1] بن مُشْكَان الوَاسِطي قال: نبأنا إسماعيل بن مسلم السَّكُوني قال: نبأنا أبو عَوْن، عن ابن سِيرين،

---

(١) هكذا في المطبوع: «موسى بن مسعود»، وكذا في «الموضوعات» لابن الجَوْزي (٢/ ٢٨٦) من طريق الخطيب. وفي «الضعفاء» للعُقَيْلي (١/ ٩٣)، و «تهذيب الكمال» (٣/ ٢٠٧)، و «اللسان» (٦/ ٢٧): «مسعود بن موسى...».

عن أبـي هريرة قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: **«لكم في العِنَبِ أشياء: تأكلونه عِنَباً، وتشربونَهُ عصيراً ما لم يَنِشَّ، وتتخذون منه زَبيباً ورُبّاً»**.

(٢٨٢/١) في ترجمة (محمد بن أحمد بن بَالُوْيَه النَّيْسَابُورِيّ المُعَدَّل أبو عليّ).

مرتبـة الحديـث:

مـوضـوع.

ففيه (إسماعيل بن مسلم السَّكُوني، وقيل: اليَشْكُرِيّ) وقد ترجم له في:

١ ــ «الضعفـاء الكبيـر» للعُقَيْلـي (٩٣/١) وفيـه: «اليَشْكُـرِيّ» بـدلاً مـن «السَّكُوني». وقال: «عن ابن عون، لا يُعْرَفُ بنقل الحديث، وحديثه منكر غير محفوظ، بصري». وساق الحديث المتقدِّم.

٢ ــ «الضعفـاء» للـدَّارَقُطْنِيّ ص ١٣٩ رقـم (٨٥) وقـال: «إسمـاعيـل بـن أبـي زياد، وهو إسماعيل بن مسلم السَّكُوني، ويقال: الشَّعِيري، كوفي، عن داود بن أبـي هند، وابن عون، يَضَعُ الحديثَ، كذَّابٌ، متروك».

٣ ــ «الميزان» (٢٥٠/١) وقال: «مُتَّهَمٌ».

و (إسماعيل بن أبـي زياد ــ أو ابن مسلم ــ السَّكُوني) هو غير (إسماعيل بن زياد، وقيل: ابن أبـي زياد السَّكُوني قاضي المَوْصِل) الذي روى عنه ابن ماجه. انظر «تهذيب التهذيب» (٢٩٨/١ ــ ٣٠١)، وحاشية محقق «الضعفاء» للدَّارَقُطْنِيّ ص ١٣٩.

كما أَنَّ فيه (مسعود بن موسى بن مُشْكَان الوَاسِطي) ذكره العُقَيْلي في «الضعفاء» (٩٣/١) في ترجمة (إسماعيل بن مسلم اليَشْكُري) الذي قال فيه: «لا يُعْرَفُ بنقل الحديث، وحديثه منكر غير محفوظ». قال: «مسعود أيضاً نحواً منه».

وترجم له في «اللسان» (٢٧/٦) ونقل قول العُقَيْلي السابق فحسب.

و (أبو عَوْن) هو (عبد الله بن عَوْن بن أَرْطَبان البَصْري): ثقةٌ ثَبْتٌ. وستأتي ترجمته في حديث (١٣٣٦).

التخريج:

رواه العُقَيْلي في «الضعفاء الكبير» (١/ ٩٣) ـ في ترجمة (إسماعيل بن مسلم اليَشْكُرِي) ـ ، عن إسحاق بن عبد الله الكوفي، عن إسحاق بن وَهْب العلاَّف، عن مسعود بن موسى بن مُشْكَان، به، بلفظ: «لكم في العنب خمسة أشياء حلال: تأكلونه عنباً، وعصيراً ما لم يَنِشَّ[1]، وتتخذون منه زَبيباً، ورُبًّا، وخَلاًّ».

ورواه ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧) عن الخطيب من طريقه المتقدِّم، وقال: «هذا حديث لا يصحُّ عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم. قال الدَّارَقُطْنِيُّ: إسحاق بن وَهْب كذَّاب متروك يُحَدِّثُ بالأباطيل. وقال ابن حِبَّان: يضع الحديث».

وذكره السيوطي في «اللآلىء المصنوعة» (٢/ ٢١٠) عن العُقَيْلي من طريقه المتقدِّم، وقال: «لا يصحُّ. إسحاق بن وَهْب: كذَّابٌ». ثم نقل عن العُقَيْلي قوله في (إسماعيل بن مسلم اليَشْكُرِي)، وأتبعه بقول الدَّارَقُطْنِيّ فيه.

وتابعه ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ٢٢٥) وقال: «لا يصحُّ، فيه إسحاق بن وَهْب وإسماعيل بن مسلم السَّكُوني».

أقول: إعلالُ ابن الجَوْزي الحديث بـ (إسحاق بن وَهْب) ومتابعة السيوطي وابن عَرَّاق له، خطأ. فإنَّ ما نقله ابن الجَوْزي من تكذيب الدَّارَقُطْني وابن حِبَّان له، إنما قالاه في (إسحاق بن وهب الطُّهُرْمُسِيّ) ـ انظر: «المجروحين» لابن حِبَّان (١/ ١٣٩)، و «الضعفاء» للدَّارَقُطْنِيّ ص ١٤٧ رقم (١٠١) ـ ، والذي في إسناد الخطيب هو (إسحاق بن وَهْب العلاَّف) كما صرَّح به العُقَيْلي، وهو (إسحاق بن وَهْب بن زياد العلاَّف الوَاسِطي أبو يعقوب)، وقد ترجم له ابن حَجَر في «التهذيب»

---

(١) صُحِّفَ في المطبوع إلى «يغش». والتصويب من «تهذيب الكمال» (٣/ ٢٠٧)، و «اللآلىء» (٢/ ٢١٠)، و «تنزيه الشريعة» (٢/ ٢٣٥).

(١/ ٢٥٣ ــ ٢٥٤) ونقل عن أبـي حاتم قوله فيه: «صدوق». كما ذكر أنَّ ابن حِبَّان ذكره في «الثقات». وقد روى عنه البخاري في «صحيحه». وقال عنه في «التقريب» (١/ ٦٢): «صدوق، من الحادية عشرة »/ خ ق.

* * *

٧٤ ــ أخبرنا محمد بن أحمد بن رِزْق قال: نبأنا أبو نصر محمد بن أحمد بن تَمِيم السَّرْخَسِيّ ــ قدم علينا للحجِّ ــ قال: نبأنا أبو الحسن أحمد بن إسحاق السَّرْخَسِيّ، قال: نبأنا أبي قال: نبأنا عصام بن الوضَّاح الزُّبَيْدِيّ، عن المسيَّب، عن مُطَرِّف، عن أَبَان، عن سعيد بن جُبَيْر،

عن ابن عبَّاس، عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال: **«إذا كان أَوَّلُ ليلةٍ من رمضان فُتِّحَتْ أبوابُ الجِنَان كلّها فلم يُغْلَقْ منها باب واحد الشَّهْرَ كُلَّهُ، وغُلِّقَتْ أبوابُ النّار فلا يُفْتَحُ منها بابٌ واحد الشهرَ كُلَّهُ، وغُلَّتْ عُتَاةُ الجِنّ، ونَادَىٰ مُنادٍ في السماءِ كُلَّ ليلةٍ إلى انْفِجَارِ الصُّبْحِ: يا بَاغِيَ الخيرِ هَلُمَّ، ويا بَاغِيَ الشَّرِ انته، هل من مُسْتَغْفِرٍ يُغْفَرُ له؟ هل من تائبٍ يُتَابُ عليه؟ هل من سائلٍ فَيُعْطَى؟ هل من دَاعٍ فَيُسْتَجَابُ له؟.**

ولله عند كلّ وقت كلّ ليلة فطر من رمضان عتقاء يعتقهم من النّار».

(١/ ٢٨٤) في ترجمة (محمد بن أحمد بن تَمِيم السَّرْخَسِيّ أبو نصر).

مرتبـة الحديـث:

إسناده ضعيف جدًّا. وقد روي من حديث ابن مسعود بإسناد ضعيف، وقد صحَّ بعضه من طرق أخرى كما سيأتي.

ففيه (أَبَان) وهو (ابن أبـي عيّاش البَصْري العَبْدي أبو إسماعيل) وهو متروك. وستأتي ترجمته في حديث (٥٣١).

كما أنَّ فيه (المسيَّب) وهو (ابن شَرِيك التَّمِيمِيّ أبو سعيد) وهو متروك أيضاً. وستأتي ترجمته في حديث (٩٣٧).

كما أنّ فيه (عصام بن الوضَّاح الزُّبَيْدِيّ السَّرْخَسِيّ) وهو ممن روى المناكير

الكثيرة، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد كما قال ابن حِبَّان. وسبقت ترجمته في حديث (٧٢).

و (مُطَرِّف) الظاهر أنه (ابن طريف الحارثي الكوفي) وهو ثقة. وستأتي ترجمته في حديث (٣٦٩).

التخريج:

لم يروه غير الخطيب فيما وقفت عليه.

وعزاه في «الجامع الكبير» (١/ ٨٤) إلى الخطيب وحده.

لكنه روي من حديث ابن مسعود مرفوعاً بزيادة في آخره هي: «ولله عزّ وجلّ عند كل فطر من شهر رمضان كلّ ليلة عتقاء من النار ستون ألفاً، فإذا كان يومُ الفِطْرِ، أَعْتَقَ مثل ما أَعْتَقَ في جميع الشهر ثلاثينَ مرّةً ستينَ ألفاً ستينَ ألفاً». رواه البيهقي في «شُعَب الإيمان» (٧/ ٢١٣ ـ ٢١٤) رقم (٣٣٣٤)، وفي «فضائل الأوقات» ص ١٦٨ ـ ١٧٠ رقم (٥١)، من طريق حُمَيْد بن زَنْجُوْيَه، حدَّثنا أبو أيوب الدِّمَشْقِي، حدَّثنا نَاشِب بن عمرو، حدَّثنا مُقَاتِل بن حَيَّان، عن رِبْعي بن حِرَاش، عنه، به.

وإسناده ضعيف لضعف (نَاشِب بن عمرو الشَّيْبَاني). قال الدَّارَقُطْنِيّ عنه في «سننه» (١/ ٣٤٨): «ضعيف». وقال البخاري ـ كما في «اللسان» (٦/ ١٤٣) ـ: «منكر الحديث».

وقد ذكره المُنْذِري في «الترغيب والترهيب» (٢/ ١٠٤) وقال: «رواه البيهقي، وهو حديث حسن لا بأس به في المتابعات، في إسناده نَاشِب بن عمرو الشَّيْبَاني وُثِّق، وتكلَّم فيه الدَّارَقُطْنِيّ».

أقول: قال الحافظ في «اللسان» (٦/ ١٤٣ ـ ١٤٤) ـ في ترجمة (ناشب بن عمرو) ـ: «وروىٰ له البيهقي في «شُعَب الإيمان» في حديث في فضل شهر

رمضان فيه زيادات منكرة وهو من طريق حُمَيْد بن زَنْجُوْيَه[1] في كتاب «الترغيب» له. قال: حدَّثنا أبو أيوب الدِّمَشْقِي قال حدَّثنا نَاشِب بن عمرو الشَّيْبَاني ــ قال: وكان ثقةً[2] صائماً قائماً ــ حدَّثنا مُقَاتِل بن حَيَّان، عن رِبْعِي، عن ابن مسعود رضي الله عنه فذكره. وفيه: لله عند كل فطر من شهر رمضان...». وذكر الزيادة المنكرة المتقدِّمة.

وقد روي مختصراً من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «إذا كان أَوّلُ ليلةٍ من شهر رمضان صُفِّدَتِ الشياطينُ ومَرَدَةُ الجِنِّ، وغُلِّقَتْ أبوابُ النّار فلم يُفْتَحْ منها بابٌ، وفُتِّحَتْ أبوابُ الجنَّة فلم يُغْلَقْ منها بابٌ، ويُنَادي مُنَادٍ: يا بَاغِيَ الخيرِ أَقْبِلْ، ويَا بَاغِيَ الشّرِّ أَقْصِرْ. وللّهِ عُتَقَاءُ مِنَ النَّار، وذلك كُلَّ ليلةٍ». رواه التِّرْمِذِيّ في الصوم، باب ما جاء في فضل شهر رمضان (٣/ ٥٧ ــ ٥٨) رقم (٦٨٢) ــ واللفظ له ــ ، وابن ماجه في الصيام، باب ما جاء في فضل شهر رمضان (١/ ٥٦) رقم (١٦٤٢)، وابن خُزَيْمَة في «صحيحه» (٣/ ١٨٨) رقم (١٨٨٣)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٤٢١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٣٠٣)، وفي «فضائل الأوقات» ص ١٣٩ ــ ١٤١ رقم (٣٣)، والبَغَوي في «شرح السُّنَّة» (٦/ ٢١٥) رقم (١٧٠٥).

قال التِّرْمِذِيّ: «حديث غريب».

---

(١) صُحِّفَ في «اللسان» إلى: «حيد بن زرعونة»!!! والتصويب من «شُعَبِ الإيمان» (٧/ ٢١٣)، و «فضائل الأوقات» للبيهقي ص ١٦٨.

(٢) صُحِّفَ في كتاب «فضائل الأوقات» للبيهقي ص ١٦٩ إلى: «وكان نَفْسُهُ صائماً قائماً»!!. وما هو مثبت في «اللسان» موافق لما في «شُعِبَ الإيمان» (٧/ ٢١٣). والعجيب أن محقق كتاب «فضائل الأوقات» قد رجع إلى كلا المصدرين السابقين ومع ذلك أثبت رسم الكلمة بصورة التصحيف السابقة مع ضبطها بالحركات المناسبة!! ويؤكد صحة ما في «شُعَبِ الإيمان»، و «اللسان»، قول المنذري السابق: «وقد وثِّق»، إشارة إلى توثيق أبي أيوب سليمان بن عبد الرحمن الدِّمشقي هذا. فإنّه لم يذكر توثيقه إلاّ عنه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يُخَرِّجَاهُ بهذه السياقة». ووافقه الذَّهَبِيُّ.

أقول: وأصل حديث أبي هريرة، رواه البخاري في الصوم، باب هل يقال رمضانُ أو شهر رمضانَ... (٤/ ١١٢) رقم (١٨٩٩)، ومسلم في الصيام، باب فضل شهر رمضان (٢/ ٧٥٨) رقم (١٠٧٩)، مرفوعاً بلفظ: «إذا جاء رمضانُ فُتِّحَتْ أبوابُ الجنَّةِ، وغُلِّقَتْ أبوابُ النَّار، وصُفِّدَتِ الشياطينُ».

* * *

٧٥ ــ أخبرنا ابن بُكَيْر قال: حدَّثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن الحسين بن يوسف المعروف بابن زُرَيْق قال: حدَّثنا يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن بُهْلُول التَّنُوخيّ قال: حدَّثنا جَدِّي قال: حدَّثنا أبي قال: حدَّثنا شُعْبَة، عن قَتَادة، عن سالم بن أبي الجَعْد،

عن ثَوْبَان، عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم أنَّه قال: «**مَنْ قَرَأَ العَشْرَ الأَواخِرَ مِنْ سُورَةِ الكَهْفِ عُصِمَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ**».

(١/ ٢٩٠) في ترجمة (محمد بن أحمد بن الحسين الورَّاق أبو بكر، المعروف بابن زُرَيْق).

مرتبـة الحديـث:

إسناده ضعيف. والحديث صحيح من طرق أخرى بلفظ: «**مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آياتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورةِ الكَهْفِ عُصِمَ مِنَ الدَّجَّالِ**».

ففيه انقطاع بين (سالم بن أبي الجَعْد الغَطَفاني الأَشْجَعِي) وبين (ثَوْبَان مولى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم)، فإنَّه لم يسمع منه كما قال الإمام أحمد والبخاري وأبو حاتم والفَسَويّ. انظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم ص ٧٠ ــ ٧١، و «العلل الكبير» للتِّرمِذِيّ (٢/ ٩٦٣)، و «السنن» له (٥/ ٢٧٨) رقم (٣٠٩٤)، و «المعرفة والتاريخ» للفَسَويّ (٣/ ٢٣٦). وقال أحمد وأبو حاتم: بينهما مَعْدَان بن أبي طلحة.

وفيه (بُهْلُول بن حسّان بن سِنَان التَّنُوخيّ أبو الهيثم) ترجم له الخطيب في «تاريخه» (٧/١٠٨ ـ ١٠٩) ولـم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً.

كما أن فيه صاحب الترجمة (محمد بن أحمد الورَّاق المعروف بابن زُرَيْق) قال الخطيب في ترجمته: «بلغني أنَّ ابن زُرَيْق هذا كان حافظاً فهماً، وليس بمشهور..». ولـم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً.

وشيخ الخطيب (ابن بُكَيْر) هو (محمد بن عمر بن بُكَيْر النَّجَّار): ثقة. وستأتي ترجمته في حديث (٦٦٥).

وباقي رجال الإسناد ثقات.

التخريج:

رواه النَّسائي في «عمل اليوم والليلة» ص ٥٢٧ رقم (٩٤٨)، من طريق خالد بن الحارث الهُجَيْمي، عن شُعْبَة، عن قَتَادة، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن مَعْدَان بن أبي طلحة، عن ثَوْبَان، به. ولفظ آخره عنده: «فإنَّه عصمة له من الدَّجَّال». ورجاله ثقات.

ورواه ابن الضُّرَيْس في «فضائل القرآن» ص ١٦١ ـ ١٦٢ رقم (٢٠٦)، من طريق موسى بن إسماعيل المِنقَرِي، عن همَّام، عن قَتَادة، عن سالم، عن مَعْدَان، عن ثَوْبَان، به. لكن وقع عنده بلفظ: «من حفظ عشر آيات من أول الكهف...». ورجاله ثقات أيضاً.

وعزاه في «الجامع الكبير» (١/ ٨٢٠) إلى أبي يَعْلَىٰ، والرُّويَاني، عن ثَوْبَان أيضاً. ولـم أقف عليه في «مسند أبي يَعْلَىٰ»، ولـم يذكره في «مجمع الزوائد»، ولا في «المطالب العالية».

والحديث رواه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي (١/٥٥٦)، وأحمد في «المسند» (٥/١٩٦)، وأبو داود في

الملاحم، باب خروج الدجال (٤/ ٤٩٧ ــ ٤٩٨) رقم (٤٣٢٣)، والنَّسَائي في «عمل اليوم والليلة» ص ٥٢٨ رقم (٩٥١)، وابن الضُّرَيْس في «فضائل القرآن» ص ١٦١ ــ ١٦٢ رقم (٢٠٦)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣٦٨)، والبيهقي في «شُعَب الإيمان» (٥/ ٣٧٧) رقم (٢٢١٩)، والبَغَوي في «شرح السُّنَّة» (٤/ ٤٦٩) رقم (١٢٠٤)، من طريق همّام بن يحيى، عن قتَادة، عن سالم، عن مَعْدَان بن أبي طَلْحَة، عن أبي الدَّرْدَاء مرفوعاً بلفظ: «مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آياتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الكَهْفِ عُصِمَ مِنَ الدَّجَّالِ».

ورواه مسلم في الموضع السابق (١/ ٥٥٥) رقم (٨٠٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٢٤٩)، من طريق معاذ بن هشام الدَّسْتَوائي، عن أبيه، عن قتَادة، عن سالم، عن مَعْدَان، عن أبي الدَّرْدَاء مرفوعاً بلفظ الطريق السابق.

وقد تَابَعَ هَمَّاماً وهشاماً على روايتهما للحديث بلفظ: «مِنْ أَوَّل الكهف»: سعيد بن أبي عَرُوبة عند الإمام أحمد في «المسند» (٦/ ٤٤٩)، وعند ابن السُّنِّيّ في «عمل اليوم والليلة» ص ٣١٨ ــ ٣١٩ رقم (٦٧٦).

كما تابعهما: (شَيْبَان بن عبد الرحمن التَّمِيميّ) عند الإمام أحمد في «المسند» (٦/ ٤٤٩).

ورواه مسلم في الموضع السابق، وأحمد في «المسند» (٦/ ٤٤٦)، والنَّسَائي في «عمل اليوم والليلة» ص ٥٢٧ رقم (٩٥٠)، من طريق شُعْبَة، عن قتَادة، عن سالم، عن مَعْدَان، عن أبي الدَّرْدَاء مرفوعاً بلفظ: «مَنْ قَرَأَ العَشْرَ الأواخِرَ مِنَ الكَهْفِ عُصِمَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ».

ورواه النَّسَائي في كتابه «فضائل القرآن» ص ٨٠ رقم (٥٠)، وفي «عمل اليوم والليلة» ص ٥٢٧ رقم (٩٤٩)، من طريق شُعْبَة، عن قتَادة، عن سالم، عن مَعْدَان، عن أبي الدَّرْدَاء مرفوعاً بلفظ: «مَنْ قَرَأَ عَشْرَ آياتٍ مِنَ الكَهْفِ عُصِمَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ».

ورواه التِّرْمِذِيُّ في فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل سورة الكهف (٥/ ١٦٢) رقم (٢٨٨٦)، من طريق شُعْبَة، عن قتَادة، عن سالم، عن مَعْدَان، عن أبـي الدَّرْدَاء مرفوعاً بلفظ: «مَنْ قَرَأَ ثلاثَ آياتٍ مِنْ أَوَّلِ الكَهْفِ عُصِمَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ». وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

أقول: الظاهر أنَّ رواية همّام بن يحيـى، عن قتَادة بذكر: «مِنْ أَوَّلِ الكَهْفِ»، هي الرواية المحفوظة، لمتابعة من تقدَّم ذكرهم من الثقات له على لفظه، بخلاف رواية شُعْبَة فقد اخْتُلِفَ عليه في ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ أبا داود في «سننه» (٤/ ٤٩٨) وعقب روايته للطريق المتقدِّم عن همَّام عن قتَادة، قد قال: «وكذا قال هشام الدَّسْتَوائي عن قتَادة، إلاّ أنَّه قال: «مَنْ حَفِظَ مِنْ خَواتيمِ سُورَةِ الكَهْفِ». ».

أقول: قد تقدَّم أنَّ مُسْلِماً والبيهقي قد روياه من طريق هشام عن قتَادَة بلفظ: «مِنْ أَوَّلِ سورةِ الكَهْفِ». فالله سبحانه وتعالى أعلم.

هذا ويؤكِّد رجحان رواية من رواه بلفظ: «مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الكَهْفِ»، ما رواه مسلم في الفتن، باب ذكر الدَّجَّال وصفته وما معه (٤/ ٢٢٥٠ ـ ٢٢٥٥) رقم (٢٩٣٧)، والتِّرْمِذِيّ في الفتن، باب ما جاء في فتنة الدجال (٤/ ٥١٠ ـ ٥١٣) رقم (٢٢٤٠)، وابن ماجه في الفتن، باب طلوع الشمس من مغربها (٢/ ١٣٥٦ ـ ١٣٥٩) رقم (٤٠٧٥)، عن النَّوَّاس بن سَمْعَان الكِلاَبـي مرفوعاً مطوّلاً، وفيه: «فمن أدركه منكم فليقرأ عليه فواتحَ سورةِ الكَهْفِ».

ورواه أبو داود في الملاحم، باب خروج الدجال (٤/ ٤٩٦ ـ ٤٩٧) رقم (٤٣٢١)، بإسناد صحيح عن النَّوَّاس أيضاً بأخصر ممَّا عندهم، ولفظه عنده: «فمن أدركه منكم فليقرأ عليه فواتحَ سورةِ الكهفِ فإنَّها جِوَارُكُمْ مِنْ فِتْنَتِهِ».

* * *

٧٦ ــ أخبرنا أحمد بن محمد بن غالب قال: قُرِىء على أبـي الحسين بن مُظَفَّر وأنا أسمع، حَدَّثَكُم أبو بكر محمد بن أحمد بن خالد القاضي قال: حدَّثنا سعيد بن محمد قال: حدَّثنا سَلْم بن قتيبة قال: حدَّثنا شُعْبَة، عن أبـي إسحاق، عن عبد الله بن خَلِيفة،

عن عمر بن الخطَّاب، عن النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم في قوله تعالى: ﴿على العَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ ــ [سورة طه: الآية ٥] ــ قال: «حتى يُسْمَعَ أَطِيطٌ كَأَطِيطِ الرَّحْلِ».

(١/ ٢٩٥) في ترجمة (محمد بن أحمد بن خالد البُورَاني أبو بكر).

مرتبـة الحديـث:

إسناده ضعيف.

ففيه (عبد الله بن خَلِيفة الهَمْدَاني)، قال الذَّهَبِـيُّ: «لا يكاد يُعْرَفُ».

وقال ابن كثير: «ليس بذاك المشهور، وفي سماعه من عمر نظر». وستأتي ترجمته في حديث (١١٥٤).

و (سعيد بن محمد) لم أتبينه. لكنّ الدَّارَقُطْنِيَّ قال كما في «تاريخ بغداد» (١/ ٢٩٥) في ترجمة الراوي عنه (محمد بن أحمد البُورَاني القاضي): «لا بأس به، ولكنه يحدِّثُ عن شيوخ ضعفاء».

و (أبو إسحاق) هو (السَّبِيعي، عمرو بن عبد الله الهَمْدَاني): ثقة اختلط بأَخَرَةٍ، ورواية شُعْبَة عنه كانت قبل اختلاطه كما هو ظاهر كلام النُّقَّاد، وقد خرَّج البخاري ومسلم في «صحيحيهما» حديث شُعْبَة عنه. انظر: «الكواكب النَّيِّرات» ص ٣٥١ ــ ٣٥٢. وستأتي ترجمته في حديث (١٧٤).

وباقي رجال الإسناد حديثهم حسن.

التـخـريـج :

رواه البزَّار في «مسنده» ــ المسمَّى بـ «البحر الزَّخّار» ــ (١/ ٤٥٧ ــ ٤٥٨) رقم (٣٢٥)، والدَّارَقُطْنِيّ في كتاب «الصفات» ص ٤٨ ــ ٤٩ رقم (٣٥)، وابن خُزَيْمَة في «التوحيد» ص ١٠٦ ــ على الشك بذكر عمر فيه ــ ، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١/ ٢٥١ ــ ٢٥٢) رقم (٥٧٤)، والضياء المقدسي في «المختارة» (١/ ٢٦٣ ــ ٢٦٤) رقم (١٥١) و (١٥٢) و (١٥٣)، من طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن خَلِيفة، عنه، به. بزيادة قوله في آخره: «كأطيط الرَّحْلِ الجديد إذا رُكِبَ من ثِقْلِهِ».

وعزاه ابن كثير في «تفسيره» (١/ ٣١٧) إلى أبي يَعْلَى في «مسنده» ــ والظاهر أنَّه في «مسنده» الكبير، حيث لم أقف عليه في «الصغير» ــ ، وعبد بن حُمَيْد في «تفسيره»، والطبراني في كتاب «السُّنَّة».

وقد رواه الطبري في «تفسيره» (٥/ ٤٠٠) رقم (٥٧٩٧)، وابن الجَوْزي في «العلل» (١/ ٤ ــ ٥)، من الطريق المتقدِّم، بزيادة منكرة هي: «وإنَّه ليقعد عليه فما يفضل منه مقدار أربع أصابع».

وسيأتي تخريجه بذكر هذه الزيادة المنكرة في حديث (١١٥٤).

وقد قال البزَّار بعد روايته له: «هذا الحديث لا نعلمه يُرْوَىٰ بهذا اللفظ عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم إلاّ عن عمر عنه. وقد روىٰ هذا الحديث الثَّوْري عن أبي إسحاق عن عبد الله بن خَلِيفة عن عمر موقوفاً. وعبد الله بن خَلِيفة لم يسند غير هذا الحديث، ولا أسنده عنه إلاّ إسرائيل، ولا حدَّث عن عبد الله بن خَلِيفة إلاّ أبو إسحاق».

وقال الحافظ الخطيب عقب روايته له أيضاً: «قال لنا ابن غالب ــ يعني البَرْقَاني ــ قال أبو الحسن الدَّارَقُطْنِيّ: تفرَّد به القاضي البُورَاني. قال ابن غالب: يقال إنه وهم، والمحفوظ عن ابن قتيبة عن إسرائيل عن أبي إسحاق، وحديث شُعْبَة موقوف».

وقال ابن الجَوْزي في «العلل» (١/ ٥ ـ ٦) عقب روايته له بالزيادة المنكرة المتقدِّمة: «هذا حديث لا يصحّ عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، وإسناده مضطرب جدَّاً... تارة يرويه ابن خَلِيفة عن عمر عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، وتارة يَقِفُهُ على عمر، وتارة يُوقَفُ على ابن خَلِيفة. وتارة يأتي: «فما يفضل منه إلاّ قدر أربع أصابع»، وتارة يأتي: «فما يفضل منه مقدار أربع أصابع»، وكلُّ هذا تخليط من الرواة، فلا يعوّل عليه».

وقال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (١/ ٣١٧): «منهم من يرويه عنه ـ يعني عبد الله بن خَلِيفة ـ عن عمر مرفوعاً، ومنهم من يرويه عن عمر مُرْسَلاً، ومنهم من يزيد في متنه زيادة غريبة، ومنهم من يحذفها».

غريب الحديث:

قوله: «حتى يُسْمَعَ أطيط كأطيط الرَّحْلِ»: الأطيط: صوت الرَّحْلِ، والنِّسْع[1] الجديد، والباب. و (الرَّحْلُ): ما يوضع على ظهر البعير والناقة للركوب، وجمعه أَرْحُلٌ ورِحَالٌ. انظر: «النهاية» (١/ ٥٤)، و «اللسان» مادة (أطط) (٧/ ٢٥٦)، ومادة (رحل) (١١/ ٢٧٤).

* * *

٧٧ ـ أخبرنا أبو نُعَيْم الحافظ قال: نبأنا محمد بن مَعْمَر الذُّهْلِيّ قال: نبأنا محمد بن أحمد بن داود المُؤَدِّب البغدادي قال: نبأنا محمد بن يحيى بن فَيَّاض الزِّمَاني قال: حدَّثني أبي: يحيى بن فَيَّاض قال: نبأنا سفيان قال: حدَّثني جابر، عن ابن سَابِط،

عن عائشة أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم أرسلها إلى امرأة. فقالت: ما رأيتُ طائلاً. فقال: «لقد رأيتِ خَالاً بِخَدِّها اقشعرت منه ذُؤَابتك». فقالت: ما دونك سِرٌّ، ومن يستطيع أن يَكْتُمَكَ؟.

---

(١) النِّسْعُ: «سَيْرٌ يُضْفَرُ على هيئة أَعِنَّةِ النِّعَال، تُشَدُّ به الرِّحَالُ». «اللسان» مادة (نسع) (٨/ ٣٥٢).

(١/ ٣٠٤) في ترجمة (محمد بن أحمد بن داود المُؤَدِّب أبو بكر).

مرتبـة الحديـث:

إسناده ضعيف.

ففيه (جابر) وهو (ابن يزيد الجُعْفي الكوفي أبو عبد الله): ضعيف. وقد كذَّبَهُ ابن مَعِين وغيره، ووثَّقه شُعْبَة فَشَذَّ كما قال الحافظ الذَّهَبِـيُّ. وستأتي ترجمته في حديث (١١٣).

كما أنَّ فيه (يحيى بن فيَّاض الزِّمَاني البَصْري أبو بكر)، وقد ترجم له الذَّهَبِـيُّ في «الكاشف» (٣/ ٢٣٣)، وابن حَجَر في «التهذيب» (١١/ ٢٦٥)، ولم يذكرا فيه جرحاً أو تعديلاً. لكن قال في «التهذيب»: «روى له أبو داود حديثاً عن همّام عن قَتَادة، وقال عقبه: هذا باطل». وذكره في «التقريب» (١/ ٣٥٥) وقال: «ليِّن الحديث، من التاسعة»/ د.

كما أنَّ فيه (محمد بن مَعْمَر بن ناصح الذُّهْلِيّ)، ترجم له أبو نُعَيْم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ٢٨٤ ــ ٢٨٥) ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً.

و (ابن سَابِط) هو «عبد الرحمن بن سَابِط. ويقال: ابن عبد الله بن سَابِط، وهو الصحيح. ويقال: ابن عبد الله بن عبد الرحمن الجُمَحِي المكِّي: ثقة كثير الإرسال، من الثالثة»/ م ت سي ق. «التقريب» (١/ ٤٨٠). وانظر: «التهذيب» (٦/ ١٨٠ ــ ١٨١).

التـخـريـج:

رواه أبو نُعَيْم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ١٨٨) من الطريق التي رواها الخطيب عنه.

ورواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٨/ ١٦٠ ــ ١٦١)، عن محمد بن عمر، عن الثَّوْري، عن جابر، عن عبد الرحمن بن سَابِط قال: «خَطَبَ رسول الله

صلَّى الله عليه وسلَّم امرأة من كَلْبٍ فبعث عائشة تنظر إليها، فذهبت ثم رجعت، فقال لها رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: ما رأيتِ؟ فقالت: ما رأيتُ طائلاً. فقال لها رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: لقد رأيتِ طائلاً، لقد رأيتِ خالاً بخدِّها اقشعرت كلّ شعرة منك. فقالت: يا رسول الله ما دونك سِرٌّ».

أقول: في إسناده (محمد بن عمر) وهو (الوَاقِدِي): متروك، وكذَّبه أحمد وابن رَاهُوْيَه وابن المَدِيني. وستأتي ترجمته في حديث (١٤٥).

* * *

٧٨ ــ أخبرنا محمد بن الحسين بن الفضل القَطَّان قال: أنبأنا أحمد بن كامل القاضي قال: حدَّثنا محمد بن أحمد بن زهير قال: حدَّثنا أبو جعفر أحمد بن جعفر الحَمَّال ــ جار أبي زكريا يحيى بن إبراهيم، وأثنى عليه أبو زكريا بن إبراهيم خيراً ــ قال: حدَّثنا خالد بن عبد الرحمن بن خالد بن سَلَمة المَخْزُومي قال: حدَّثنا سفيان الثَّوْري، عن عَلْقَمَة بن مَرْثَد، عن أبي عَطِيّة،

عن زيد بن أَرْقَم، أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «**مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرَاً بعد حُلُولِ أَجَلِهِ، كانَ لهُ بِكُلِّ يومٍ صَدَقَةٌ**».

(١/٣٠٣ ــ ٣٠٤) في ترجمة (محمد بن أحمد بن أبي خَيْثَمة زهير بن حَرْب أبو عبد الله).

مرتبـة الحديـث:

إسناده ضعيف جدّاً.

ففيه (خالد بن عبد الرحمن بن خالد بن سَلَمَة المَخْزُومي المَكِّي) وقد ترجم له في:

١ ــ «الضعفاء» للعُقَيْلي (٢/٨) وقال: «له غير حديث منكر عن الثقات». وفيه عن البخاري: «مَكِّيٌ ذاهب».

٢ ــ «الجرح والتعديل» (٣/٣٤٢) وفيه عن أبي حاتم: «ذاهب الحديث، تركوا حديثه».

٣ ــ «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٠٣ ــ ١٠٤) وقال: «قال البخاري في «الأوسط»: رَمَاهُ عمرو بن عليّ بالوضع. وقال صالح بن محمد: منكر الحديث». وفيه عن الحاكم أبي أحمد: حديثه ليس بالقائم. وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: ضعيف. وذكر له حديثاً فقال: الحَمْلُ فيه على خالد.

٤ ــ «التقريب» (١/ ٢١٥) وقال: «متروك.. من التاسعة»/ تمييز.

وفيه (أحمد بن كامل بن خَلَف القاضي) قال الذَّهَبِيُّ: «ليّنه الدَّارَقُطْنِيُّ وقال: كان متساهلاً. ومشّاه غيره». وستأتي ترجمته في حديث (٥٠٠).

و (أبو عطية) لم أتبينه.

التخريج:

لم يروه غير الخطيب فيما وقفت عليه.

وعزاه في «الجامع الكبير» (١/ ٧٥٧) إلى الخطيب وحده.

أقول: روى أحمد في «المسند» (٥/ ٣٦٠) ــ واللفظ له ــ، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٣٥٧)، وفي «شُعَب الإيمان» (٧/ ٥٣٨) رقم (١١٢٦٢) ــ ط بيروت ــ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤/ ٧٧٨ ــ مخطوط ــ)، عن بُرَيْدة بن الحُصَيْب قال: سمعت رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يقول: «مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِراً فله بكلِّ يومٍ مِثْلَهُ صَدَقَةٌ. قال ثم سمعته يقول: مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِراً فلهُ بكلِّ يومٍ مِثْلَيْهِ صَدَقَةٌ». قلت: سمعتك يا رسولَ الله تقول: مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِراً فله بكلِّ يومٍ مِثْلَهُ صَدَقَةٌ. ثم سمعتكَ تقولُ: مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِراً فله بكلِّ يومٍ مِثْلَيْهِ صَدَقَةٌ؟ قال: له بكلِّ يومٍ صَدَقَةٌ قَبْلَ أَنْ يَحِلَّ الدَّيْنُ، فإذا حَلَّ الدَّيْنُ فَأَنْظَرَهُ، فلهُ بكلِّ يومٍ مِثْلَيْهِ صَدَقَةٌ».

قال الهيثمي في «المجمع» (٤/ ١٣٥): «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح».

ورواه أحمد في «المسند» (٥/ ٣٥١)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٢٩)،

ـ واللفظ له ـ وابن ماجه في الصدقات، باب إنظار المعسر (٢/٨٠٨) رقم (٢٤١٨)، عن بُرَيْدَة مرفوعاً بلفظ: «مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِراً فلهُ بكلِّ يوم صَدَقَةٌ قَبْلَ أن يَحِلَّ الدَّيْنُ، فإذا حَلَّ الدَّيْنُ فَأَنْظَرَهُ بعد ذلك فله بكلِّ يوم مِثْلَهُ[1] صَدَقَةٌ».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرِّجاه». ووافقه الذَّهَبِيُّ.

أقول: وهو متعقَّب بأنَّه على شرط مسلم وحده، فإنَّ في إسناده (سليمان بن بُرَيْدة) خرَّج له مسلم وحده. انظر «تهذيب الكمال» (١١/ ٣٧٠).

وعزاه البُوْصِيري في «مصباح الزجاجة» (٣/ ٦٦) إلى أبـي بكر بن أبـي شَيْبَة في «مسنده»، وأبـي يَعْلَىٰ المَوْصِلي في «مسنده».

أقول: رواه أبو يَعْلَىٰ في «مسنده الكبير». حيث لم أقف عليه في «المسند» الصغير، ولم يعزه له الهيثمي. وذكره الحافظ ابن حَجَر في «المطالب العالية» (١/ ٤١٨) رقم (١٣٩٢) معزواً له، فدلَّ على أنَّه أخرجه في «الكبير».

ورواه أبو نُعَيْم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ٢٨٦)، عن بُرَيْدَة مرفوعاً بلفظ: «مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِراً فله بكلِّ يومٍ صَدَقَةٌ».

* * *

٧٩ ــ أخبرنا الحسن بن أبـي الحسين النِّعَاليّ قال: حدَّثنا أحمد بن عبد الله الذَّارِع قال: حدَّثنا محمد بن أحمد بن أبـي خَيْثَمة قال: حدَّثنا الحسين بن حُرَيْث قال: حدَّثنا عبد الرحيم بن زيد[2] العَمِّيّ، عن أبيه، عن شَقِيق،

عن عبد الله، عن النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم في قوله تعالى: ﴿فإنَّ اللهَ هو

---

(١) هكذا في المصادر الثلاثة: «مثله». وفي «الترغيب» للمنذري (٢/ ٤٤) معزواً لهم بلفظ: «مثليه». وهو يوافق رواية أحمد المتقدمة.

(٢) صُحِّفَ في المطبوع إلى: «زيدان». والتصويب من مصادر ترجمته المثبتة في مرتبة الحديث.

مَوْلاَهُ وجبريلُ وصالحُ المؤمنينَ﴾ ـ [سورة التحريم: الآية ٤] ـ قال: «مِنْ صَالِحِ المؤمنين أبو بكر وعمر».

(٣٠٤/١) في ترجمة (محمد بن أحمد بن أبي خَيْثَمة زهير بن حَرْب أبو عبد الله).

مرتبة الحديث:

إسناده ضعيف جدًّا.

ففيه (عبد الرحيم بن زيد بن الحَوارِي العَمِّيّ البَصْري أبو زيد) وقد ترجم له في:

١ ـ «تاريخ ابن مَعِين» (٣٦٢/٢) وقال: «ليس بشيء».

٢ ـ «التاريخ الكبير» (١٠٤/٦) وقال: «تركوه».

٣ ـ «أحوال الرجال» للجُوْزَجَانيّ ص ١٩٧ رقم (٣٦٠) وقال: «غير ثقة».

٤ ـ «سؤالات الآجُرِّي لأبي داود» ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧ رقم (٤١١ و ٤١٢) وقال: «لا يُكْتَبُ حديثه... ضعيف».

٥ ـ «الضعفاء» للنَّسَائي ص ١٦١ رقم (٣٨٩) وقال: «متروك».

٦ ـ «الضعفاء» للعُقَيْلي (٧٨/٣ ـ ٧٩) وقال: لا يُتَابَعُ على كثير من حديثه.

٧ ـ «الجرح والتعديل» (٣٣٩/٥ ـ ٣٤٠) وفيه عن أبي حاتم: «تُرِكَ حديثه، كان يفسد أباه يُحَدِّثُ عنه بالطَّامّات». وقال أبو زُرْعَة: «واهي ضعيف الحديث».

٨ ـ «المجروحين» (١٦١/٢ ـ ١٦٢) وقال: «يروي عن أبيه العجائب، لا يَشُكُّ مَن الحديثُ صناعته أنها معمولة أو مقلوبة كلّها...».

٩ ـ «الكامل» (١٩٢٠/٥ ـ ١٩٢١) وقال: «يروي عن أبيه عن شقيق عن

عبد الله غير حديث منكر، وله أحاديث غير ما ذكرت، كلّها ممّا لا يتابعه الثقات عليها».

١٠ ــ «الضعفاء» للدَّارَقُطْنِيّ ص ٢٧٧ رقم (٣٤٢).

١١ ــ «تاريخ بغداد» (١١/ ٨٣ ــ ٨٤) وفيه عن عليّ بن المَدِيني: «ضعيف».

١٢ ــ «الكاشف» (٢/ ١٧٠) وقال: «تركوه».

١٣ ــ «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٠٥ ــ ٣٠٦) وقال: «قال العُقَيْلي: قال ابن مَعِين: كذَّابٌ خبيثٌ»[١].

١٤ ــ «التقريب» ص ٣٥٤ رقم (٤٠٥٥) ــ ط دار الرشيد ــ وقال: «متروك كذَّبه ابن مَعِين، من الثانية»/ ق .

كما أنَّ فيه والده (زيد بن الحَوَارِي العَمِّيّ البَصْري أبو الحَوَارِي) وهو ضعيف. وستأتي ترجمته في حديث (٣٧٤).

و (شَقِيق) هو (ابن سَلَمَة الأَسَدِي الكوفي أبو وائل): ثقة مُخَضْرَم. وستأتي ترجمته في حديث (١١٧٧).

و (عبد الله) هو (ابن مسعود) رضي الله عنه.

التخريج:

رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٢٥٣) رقم (١٠٤٧٧)، من طريق الحسين بن حُرَيْث، عن عبد الرحيم بن زيد العَمِّيّ، عن أبيه، به.

قال الهيثمي في «المجمع» (٧/ ١٢٧) بعد أن عزاه له: «وفيه عبد الرحيم بن زيد العَمِّيّ وهو متروك».

---

(١) أقول: لم أجد هذا القول عن ابن مَعِين في ترجمة (عبد الرحيم) في «الضعفاء» المطبوع للعُقَيْلي.

وعزاه في «الدُّر المنثور» (٨/ ٢٢٣) إلى ابن عساكر، وابن مَرْدُوْيَه، وأبـي نُعَيْم في «فضائل الصحابة»، عن ابن مسعود أيضاً.

وفي «مجمع الزوائد» (٩/ ٥٢): «وعن ابن عمر وابن عبَّاس في قوله تعالى ﴿وصالحُ المؤمنين﴾ قال: نزلت في أبـي بكر وعمر». رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه فُرَات بن السائب وهو متروك».

* * *

٨٠ ـ أخبرنا هلال بـن محمد الحَفَّار قـال: أنبأنا أحمد بـن إسحاق بن محمد بن الفضل الزيَّات قال: حدَّثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الله القِبْطيّ قال: حدَّثنا عثمان بن عبد الله القُرَشيّ قال: حدَّثنا غُنَيْم بن سالم ـ من ولد عليّ بن أبـي طالب ـ قال:

سمعت عليّ بن أبـي طالب يقول: ما صَلَّيْتُ خَلْفَ خَلْقٍ أَخَفَّ صلاةً من رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم في تَمَامٍ.

(١/ ٣١٠) في ترجمة (محمد بن أحمد بن عبد الله القِبْطيّ أبو بكر).

مرتبـة الحديـث:

إسناده تالف. والحديث صحيح من طرق أخرى.

ففي إسناده (غُنَيْم بن سالم) وقد ترجم له في:

١ ـ «المجروحين» (٢/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣) وقال: «شيخ يروي عن أنس بن مالك العجائب، روى عنه المجاهيل والضعفاء، لا يعجبني الرواية عنه، فكيف الاحتجاج به، وكيف يجوز الاحتجاج بمن خالف الثقات في الروايات، ثم لا يوجد من دونه أحد من الأثبات». وذكر أنه روىٰ عن أنس نسخةً موضوعةً لا يحلُّ ذكرها في الكتب فكيف الاحتجاج بها.

٢ ـ «الميزان» (٣/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧) ونقل قول ابن حِبَّان السابق، وقال: «الظاهر أن هذا هو يَغْنُم بن سالم أحد المشهورين بالكذب، وإنما صغّره بعضهم».

٣ ـ «اللسان» (٤/ ٤٢٠ ـ ٤٢١) ورجَّحَ الحافظ ابن حَجَر فيه أنه هو (يَغْنُم بن سالم).

وستأتي ترجمة (يَغْنُم بن سالم بن قَنْبَر) في حديث (٥٥٩).

كما أنَّ فيه (عثمان بن عبد الله بن عمرو القُرَشي الأُمَوي) وهو مُتَّهَم. وستأتي ترجمته في حديث (٩٧٠).

كما أنَّ فيه صاحب الترجمة (محمد بن أحمد القِبْطيّ أبو بكر) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً.

التـخـريـج:

لم يروه غير الخطيب فيما وقفت عليه.

وقد عزاه في «كنز العُمَّال» (٨/ ٢٦٩) رقم (٢٢٨٦٥) إلى الخطيب وحده.

وقد ورد الحديث عن عدد من الصحابة. انظر: «المصنَّف» لابن أبـي شَيْبَة (٢/ ٥٤ ـ ٥٨)، و «المصنَّف» لعبد الرزاق (٢/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤)، و «السنن الكبرى» للبيهقي (٣/ ١١٤ ـ ١١٥)، و «جامع الأصول» (٤/ ٥٩٢)، و «نصب الراية» (٢/ ٢٩)، و «مجمع الزوائد» (٢/ ٧٠ ـ ٧١).

ومن ذلك ما رواه البخاري في الصلاة، باب من أخفَّ الصلاة عند بكاء الصبـي (٢/ ٢٠١ ـ ٢٠٢) رقم (٧٠٨)، ومسلم في الصلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام (١/ ٣٤٤) رقم (٤٧٣)، وغيرهما، عن أنس بن مالك قال: «ما صَلَّيْتُ وراءَ إمامٍ قَطُّ أَخَفَّ صلاةً ولا أتَمَّ من النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم...».

* * *

٨١ ـ أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن جعفر بن محمد السَّلَماسِيّ، وأبو الحسن أحمد بن أبـي جعفر القَطِيْعيّ، قالا: أنبأنا عليّ بن عمر الحَرْبـي قال: نبأنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن سليمان بن أبـي داود

الحَرَّاني ــ واسم أبـي داود: سالم مولى عبد الملك بن مروان. سنة ثمان وثلثمائة قدم علينا للحَجِّ ــ قال: نبأنا عَمِّي سليمان بن عبد الله قال: حدَّثني جَدِّي، عن أبيه، عن عبد الكريم، عن عمرو بن شُعَيْب، عن أبيه،

عن جَدِّه عبد الله بن عمرو، أَنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم سُئِلَ عن الرجل يجامع ولا يُنْزِل؟ فقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: **«إذا التقىٰ الخِتَانَانِ وَجَبَ الغُسْلُ»**.

ثم قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم لمن عنده: **«أيّ المؤمنين أفضل؟»** قال بعضهم: المؤمن الغني الذي يُعْطَىٰ فيتصدق. فقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: **«ليس كذلك، ولكنَّ أَفْضَلَ المؤمنينَ إيماناً الذي إذا سُئِلَ أَعْطَىٰ**[1]**، وإذا لم يُعْطَ اسْتَغْنَىٰ»**.

(١/ ٣١٠ ــ ٣١١) في ترجمة (محمد بن أحمد بن عبد الله الحَرَّاني أبو جعفر).

مرتبـة الحديـث:

إسناده ضعيف جدّاً. والشطر الأول من الحديث: «إذا التقى الخِتَانَانِ وَجَبَ الغُسْلُ» قد صَحَّ من طرق أخرى.

ففي إسناده (سليمان بن أبـي داود الحَرَّاني الجَزَري ــ يعرف بـ (بُومة) ــ) وهو ضعيف الحديث جدّاً. وستأتي ترجمته في حديث (١٤٩٤).

---

(١) هكذا في المطبوع: «إذا سُئِلَ أَعْطَىٰ». وهو موافق لما في «الجامع الكبير» (١/ ١٣١) معزواً للخطيب. وفي «الجامع الصغير» (٢/ ٤٩) بشرح «فيض القدير»، و«الفتح الكبير» (١/ ٢١٣): «إذا سَأَلَ أُعْطِيَ» معزواً للخطيب أيضاً. قال العلاّمة المُنَاوي في «فيض القدير»: « (الذي إذا سأل): بالبناء للفاعل. (أُعْطِيَ): بالبناء للمفعول. أي أعطاه الناس ما طلبه بيسر وسهولة محبة له واعتقاداً فيه. هذا هو المتبادر. وأما ما في نسخ من بناء (سئل) للمفعول و (أَعْطَىٰ) للفاعل، فلا يلائم ما بعده، لأن المحدث بالأفضلية واحد، وعلى النسخ الثانية يصير اثنين».

كما أنَّ فيه صاحب الترجمة (محمد بن أحمد الحَرَّاني أبو جعفر) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً.

و (عبد الكريم) هو (ابن مالك الجَزَري أبو سعيد): ثقة مأمون كثير الحديث، خَرَّج له الستة، وتوفي عام (١٢٧هـ). انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٢/ ٨٤٨) ــ مخطوط ــ، و «التهذيب» (٦/ ٣٧٣ ــ ٣٧٥)، و «التقريب» (١/ ٥١٦).

التــخــريــج:

روى الشطر الأول منه: «إذا التقى الخِتَانَانِ وَجَبَ الغُسْلُ» عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً: أحمد في «المسند» (٢/ ١٧٨)، وابن أبـي شَيْبَة في «مصنَّفه» (١/ ٨٩)، وعنه ابن ماجه في «سننه» في الطهارة، باب ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان (١/ ٢٠٠) رقم (٦١١)، من طريق أبـي معاوية، عن الحجَّاج، عن عمرو بن شُعَيْب، به، بلفظ: «إذا التقى الخِتَانَانِ، وتَوَارَتِ الحَشَفَةُ، فقد وَجَبَ الغُسْلُ».

قال البُوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/ ٨٢): «هذا إسناد ضعيف لضعف حجّاج ــ وهو ابن أَرْطَاة ــ وتدليسه، وقد رواه بالعَنْعَنَة». ثم ذكر له بعض الشواهد.

أقول: (حجّاج بن أَرْطَاة النَّخَعِيّ الكوفي) قال الحافظ ابن حَجَر عنه في «التقريب» (١/ ١٥٢): «صدوق كثير الخطأ والتدليس». وستأتي ترجمته في حديث (١٠١٣).

وفي «نصب الراية» (١/ ٨٤ ــ ٨٥) للزَّيْلَعِي، أنَّ الإمام عبد الله بن وَهْب رواه في «مسنده»، عن الحارث بن النَّبْهَان، عن محمد بن عبيد الله، عن عمرو بن شُعَيْب، عن أبيه، عن جَدِّه عبد الله، أنَّ النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم سُئِلَ ما يُوْجِبُ الغُسْلَ؟ فقال: «إذا التقىْ الخِتَانَانِ وغابت الحَشَفَةُ وَجَبَ الغُسْلُ أَنْزَلَ أو لم يُنْزِلْ».

قال الزَّيْلَعي: «وذكره عبد الحق في «أحكامه» من جهة ابن وَهْب، وكذلك الشيخ تقي الدين في «الإمام». قال عبد الحق: وإسناده ضعيف جدّاً... وكأنه يشير إلى الحارث بن نَبْهَان، وأورده بهذا اللفظ... وقد تقدَّم معنى الحديث في «الصحيحين» عن أبـي هريرة مرفوعاً: «إذا قَعَدَ بين شُعَبِهَا الأَرْبَعِ وَجَهَدَهَا فقد وَجَبَ الغُسْلُ». زاد مسلم في رواية: «وإنْ لَمْ يُنْزِلْ». ولمسلم عن عائشة مرفوعاً نحوه، وفيه: «ومَسَّ الخِتَانُ الخِتَانَ». ». انتهى.

ورواه الطبراني في «الأوسط» ـ كما في «نصب الراية» (١/ ٨٥) ـ عن عبد الله بن محمد الصَّفَّار التُّسْتَرِيّ، حدّثنا يحيـى بن غَيْلان، حدَّثنا عبد الله بن بَزِيع، عن أبـي حَنِيفة، عن عمرو بن شُعَيْب، عن أبيه، عن جَدِّه مرفوعاً بمثل لفظ ابن وَهْب السابق، إلاّ أنّ عنده: «وغُيِّبَتْ» بدلاً من «غابت».

أقول: لم يتكلَّم عليه الزَّيْلَعِيُّ بشيءٍ. مع أنَّ فيه (عبد الله بن بَزِيع الأنصاري قاضي تُسْتَر). وقد ترجم له ابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٥٦٦ ـ ١٥٦٧) وقال: «أحاديثه عمّن يروي عنه ليست بمحفوظة أو عامتها». وقال: «ليس هو عندي ممّن يحتجُّ به». كما ترجم له الذَّهَبِـيُّ في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٩٦) وقال: «قال الدَّارَقُطْنِيُّ: لَيِّنٌ ليس بمتروك». وقال الحافظ ابن حَجَر في ترجمته من «اللسان» (٣/ ٢٦٣): «قال السَّاجِيُّ: ليس بحجّة، روى عنه يحيـى بن غَيْلان مناكير».

كما أنَّ فيه (يحيـى بن غَيْلان بن عِذَار[1] الرَّاسِبِـيّ التُّسْتَرِيّ) لم يوثِّقه غير ابن حِبَّان حيث ذكره في «ثقاته» (٩/ ٢٦٧)، وقال: «مستقيم الحديث». ولذا قال الحافظ عنه في «التقريب» (٢/ ٣٥٥): «مقبول، من الحادية عشرة »/ تمييز.

وللحديث شواهد كثيرة صحيحة، انظرها في: «المصنَّف» لابن أبـي شَيْبَة (١/ ٨٥ ـ ٨٩)، و «الناسخ والمنسوخ» لابن شاهين ص ٤٧ ـ ٥٠، و «نصب الـراية» (١/ ٨٢ ـ ٨٥)، و «التلخيـص الحَبِيـر» (١/ ١٣٤ ـ ١٣٥)، و «جامع

(١) في «تهذيب الكمال» (٣/ ١٥١٤) ـ مخطوط ـ، و «التهذيب» (١١/ ٢٦٤): «عوام».

الأصول» (٧/ ٢٦٨ ـ ٢٧٣)، و «مجمع الزوائد» (١/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧).

أمَّا الشطر الثاني: «أيّ المؤمنين أفضل...».

فإنَّه لم يروه غير الخطيب فيما وقفت عليه. وعزاه في «الجامع الكبير» (١/ ١٣١) إلى الخطيب وحده. وقد ذكره بلفظ: «أفضل المؤمنين إيماناً إذا سئل أعطى، وإذا لم يعط استغنى».

كما ذكره السيوطي في «الجامع الصغير» (٢/ ٤٩) بشرح «فيض القدير» معزواً له وحده.

وقال الشارح المُنَاوي: «كلام المصنِّف ـ يعني السيوطي ـ يُؤْذِنُ بأنَّ هذا لم يتعرض أحد من الستة لتخريجه، وإلاّ لما أبعد النجعة عازياً للخطيب. وهو ذهول، فقد خرَّجه ابن ماجه في الزهد من حديث ابن عمرو هذا، بلفظ: «أفضل المؤمنين المقلّ، إذا سأل أعطى، وإذا لم يعط استغنى».

أقول: بل هو ذهول من المُنَاوي رحمه الله. فإنَّ ابن ماجه لم يروه في «سننه»، وقد راجعت كل أحاديث كتاب الزهد في «السنن» فلم أجده. ولم أقف على من عزاه له، والله سبحانه وتعالى أعلم.

غريب الحديث:

قوله: «الخِتَانَان» قال ابن الأثير في «النهاية» (٢/ ١٠): «هما موضع القَطْعِ من ذَكَرِ الغلام وفَرْجِ الجارية. ويقال لقَطْعِهِمَا: الإعذار والخَفْضُ».

* * *

٨٢ ـ أخبرنا محمد بن أبي السَّرِيّ الوكيل قال: حدَّثنا أبو عبيد الله محمد بن عِمْران المَرْزُبَاني قال: حدَّثنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن عبد الرحيم المؤَدِّب قال: حدَّثني عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد الحاسِب قال: حدَّثني أبي قال: حدَّثني خُزَيْمَة بن خازم قال: حدَّثني أمير المؤمنين المنصور قال: حدَّثني أبي: محمد بن عليّ قال: حدَّثني أبي: عليّ بن عبد الله قال:

حدَّثني أبـي: عبد الله بن العبَّاس قال: كنت أنا وأبـي: العبَّاس بن عبد المُطَّلِب جالِسَيْنِ عند رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، إذ دخل عليٌّ بن أبـي طالب فسلَّم فردَّ عليه رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، وبشَّ به وقام إليه واعتنقه وقبَّل بين عينيه وأجلسه عن يمينه. فقال العبّاس: يا رسول الله أتحبُّ هذا؟ فقال النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: **«يا عمَّ رسول الله، واللهِ للهِ أشدُّ حُبّاً له مِنِّي، إنَّ الله جَعَلَ ذُرِّيَّةَ كلِّ نبـيٍّ في صُلْبِهِ، وجَعَلَ ذُرِّيَّتِيْ في صُلْبِ هذا»**.

(٣١٦/١ ــ ٣١٧) في ترجمة (محمد بن أحمد بن عبد الرحيم المؤدِّب أبو الحسن).

مرتبـة الحديـث:

موضـوع.

ففي إسناده (محمد بن عِمْرَان بن موسى المَرْزُبَاني أبو عبيد الله الكاتب الأخباري) وقد ترجم له في:

١ ــ «تاريخ بغداد» (٣/ ١٣٥ ــ ١٣٦) وقال: «كان صاحب أخبار ورواية للآداب، وصنَّف كتباً كثيرة في أخبار الشعراء المتقدِّمينَ والمُحْدَثِينَ على طبقاتهم، وكتباً في الغَزَل والنوادر، وغير ذلك. وكان حسن الترتيب لما يجمعه غير أنَّ أكثر كتبه لم تكن سماعاً له، وكان يرويها إجازة، ويقول في الإجازة: أخبرنا، ولا يبينها».

وفيه عن أبـي القاسم الأَزْهَري: «كان أبو عبيد الله يضع محبرته بين يديه وقِنِّينَةً فيها نبيذ، فلا يزال يكتب ويشرب». وقال: «كان معتزلياً... وما كان ثقة».

وفيه أنَّ أبا عبيد الله بن الكاتب كان يذكر أبا عبيد الله المَرْزُبَاني ذكراً قبيحاً ويقول: «أشرفت منه على أمر عرفت به أنه كذَّاب». قال الخطيب متعقِّباً: «ليس حال أبـي عبيد الله عندنا الكذب، وأكثر ما عيب به المذهب، وروايته عن إجازات الشيوخ له من غير تبيين الإجازة، فالله أعلم».

وفيه عن العَتِيقيّ: «كان مذهبه التَّشَيُّع والاعتزال، وكان ثقة في الحديث».

٢ ــ «الميزان» (٣/ ٦٧٢ ــ ٦٧٢). ونقل ما في «تاريخ بغداد» ولم يزد.

٣ ــ «اللسان» (٥/ ٣٢٦ ــ ٣٢٧) ولم يزد عمّا في «الميزان».

٤ ــ «المغني» (٢/ ٦٢٠) وقال: «صدوق، لكنه معتزلي جَلْدٌ».

كما أنَّ فيه (عبد الرحمن بن محمد الحَاسِب)، وقد ترجم له الذَّهَبِيُّ في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٥٨٦) وقال: «لا يُدْرَىٰ من ذا، وخبره كذب». ثم ساق له الحديث المتقدِّم عن الخطيب من طريقه.

وأقرّه الحافظ ابن حَجَر في «اللسان» (٣/ ٤٢٩).

كما أنَّ فيه صاحب الترجمة (محمد بن أحمد بن عبد الرحيم المؤدِّب) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً.

وقال ابن الجَوْزي في «العلل المتناهية» (١/ ٢١٠): «من فوق المَرْزُبَاني في الإسناد إلى المنصور، ما بين مجهول وبين من لا يوثق به».

التخريج:

رواه ابن الجَوْزي في «العلل المتناهية» (١/ ٢٠٩ ــ ٢١٠) عن الخطيب من طريقه المتقدِّم، وقال: «هذا حديث لا يصحُّ عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم». وأعلَّه بـ «المَرْزُبَاني».

وعزاه في «الجامع الكبير» (١/ ١٦٥) إلى الخطيب وحده من حديث ابن عبّاس.

وقد روي من حديث جابر بن عبد الله مرفوعاً. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ٣٥) رقم (٢٦٣٠)، وابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٦٥٧) ــ في ترجمة (يحيى بن العلاء الرَّازي) ــ من طريق عُبَادَة بن زياد الأَسَدي، عن يحيى بن العلاء الرَّازي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر، به.

وعن ابن عدي رواه ابن الجَوْزي في «العلل المتناهية» (١/ ٢١٠ ـ ٢١١)، وقال: «هذا لا يصحُّ. قال أحمد بن حنبل: يحيى بن العلاء: كذَّاب يضع الحديث. وكذلك قال الدَّارَقُطْنِيّ: أحاديثه موضوعات».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١٧٢): «رواه الطبراني وفيه يحيى بن العلاء وهو متروك».

وستأتي ترجمة (يحيى بن العلاء البَجَلي الرَّازِيّ) في حديث (٢٠٧٧).

* * *

٨٣ ـ أخبرنا محمد بن أحمد بن رِزْق قال: أنبأنا محمد بن أحمد بن عيسى بن عَبْدَك قال: أنبأنا محمد بن أيوب قال: أنبأنا محمود بن غَيْلان قال: حدَّثنا المُؤَمَّل قال: حدَّثنا حمّاد بن سَلَمَة قال: حدَّثنا يونس بن عُبيد، عن حُمَيْد بن هلال، عن نصر بن عاصم،

عن عُقْبَة بن مالك قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**عُقُوبَةُ هذه الأُمَّةِ بالسَّيْفِ**».

(١/ ٣١٧) في ترجمة (محمد بن أحمد بن عيسى بن عَبْدَك الرَّازِي أبو بكر).

مرتبة الحديث:

حسن لغيره.

ورجال إسناده كلُّهم ثقات عدا (المُؤَمَّل) وهو (ابن إسماعيل البصري أبو عبد الرحمن) فإنه صدوق كثير الخطأ. وستأتي ترجمته في حديث (١٨٥٧).

و (محمد بن أيوب) هو (ابن الضُّرَيْس البَجَلي الرَّازي أبو عبد الله)، وقد ترجم له الذَّهَبِيُّ في «السِّيَر» (١٣/ ٤٤٩ ـ ٤٥٣) ونَعَتَهُ بقوله: «الحافظ المحدِّث الثقة المعمَّر المصنِّف... صاحب كتاب: «فضائل القرآن». مولده في حدود عام مائتين». ونقل توثيقه عن ابن أبي حاتم وأبي يعلىٰ الخليلي. وكانت وفاته سنة (٢٩٤هـ).

وللحديث شاهد من حديث أبـي بُرْدَة عن رجل من المهاجرين يرتقي به.

التـخـريـج:

لم يروه من حديث عقبة بن مالك غير الخطيب فيما وقفت عليه.

وعزاه في «الكنز» (٤/ ٢٨٦) رقم (١٠٥٢١) إلى الخطيب وحده عن عُقْبَة بن مالك.

لكن له شاهد ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٢٤ ــ ٢٢٥) فقال: «وعن أبـي بُرْدَة قال: خرجت من عند عبيد الله بن زياد، فرأيته يعاقب عقوبة شديدة، فجلست إلى رجل من أصحاب النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم فقال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم» فذكره. قال الهيثمي: «رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح».

أقول: لم أجده في «المعجم الكبير» للطبراني المطبوع، وذلك لكون النسخة الخطية التي طبع عنها ناقصة.

وذكره ابن حَجَر في «المطالب العالية» (٤/ ٣١٣) رقم (٤٤٩٧) عن أبـي بُرْدَة عن رجل من المهاجرين مرفوعاً، وعزاه لأبـي يَعْلَىٰ. وعلَّق عليه محققه بقوله: «أخرجه أبو بكر بن أبـي شَيْبَة أيضاً أطول مما هنا كما في «الإتحاف». ».

وذكره الدَّيْلَمِيُّ في «الفردوس» (٣/ ٥٤) رقم (٤١٤٠) عن مَعْقِل بن يَسَار بلفظ: «عقوبة هذه الأُمَّة السيف. والسَّاعة موعدهم والسَّاعة أَدْهَىٰ وأَمَرُّ».

أقول: حديث مَعْقِل بن يَسَار، ذكره في «المجمع» (٧/ ٢٢٤) فقال: «وعن مَعْقِل بن يَسَار أنه دخل على عبيد الله بن زياد يعوده فقال له: وموعدهم السَّاعة والسَّاعة أَدْهَىٰ وأَمَرُّ. رواه الطبراني وفيه عبد الله بن عيسى الخزّاز وهو ضعيف».

قال العلاَّمة المُنَاوي في «فيض القدير» (٤/ ٣١٩) عقب ذكره لحديث الخطيب بلفظه معزواً له عن عُقْبَة بن مالك، وإلى الطبراني عن رجل من الصحابة،

قال: «ظاهر صنيع المصنِّف ـ يعني السيوطي ـ أن هذا هو الحديث بتمامه، والأمر بخلافه، بل بقيته: والسَّاعة موعدهم والسَّاعة أَدْهَىٰ وَأَمَرُّ».

أقول: هذه التتمة ليست في حديث عُقْبَة بن مالك، ولا في حديث أبي بُرْدَة عن رجل من الصحابة.

معنى الحديث:

قال العلّامة المُنَاوي في «فيض القدير» (٤/ ٣١٩): «أي يقتل بعضهم بعضاً في الدنيا بالسيوف، فلا يُعَذَّبُونَ بخَسْفٍ ولا مَسْخٍ كما فُعِل بالأمم السابقة، رَحْمَةً من الله بهم وشفقةً عليهم».

* * *

٨٤ ـ أخبرنا عبد الغفَّار بن محمد بن جعفر المُكْتِب[1] قال: أنبأنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشَّافِعِي قال: نبأنا محمد بن أحمد بن عمرو أبو بكر السِّجِسْتَانيّ قال: حدثني مُؤَمَّل بن إهاب قال: نبأنا عبد الرزاق، عن مَعْمَر، عن الزُّهْرِيّ،

عن أنس قال: سمعت النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم يقول: **«نِعْمَ الإِدَامُ الخَلُّ»**.

(١/ ٣٢٦) في ترجمة (محمد بن أحمد بن عمرو السِّجِسْتَانيّ أبو بكر).

مرتبة الحديث:

إسناده ضعيف. والحديث صحيح من طرق أخرى.

ففيه شيخ الخطيب (عبد الغفَّار بن محمد بن جعفر المُكْتِب المُؤَدِّب أبو طاهر) قال الخطيب في ترجمته في «تاريخ بغداد» (١١/ ١١٦): «كتبت عنه. وسمعت أبا عبد الله الصُّوري يغمزه ويذكره بما يوجب ضعفه».

وترجم له في «اللسان» (٤/ ٤٣) ونقل ما ذكره الخطيب.

---

(١) وقد يُثَقَّل ـ (المُكَتِّب) ـ كما في «تبصير المنتبه» (٤/ ١٣١٥). والمُكْتِبُ: المُعَلِّمُ.

كما أنَّ فيه صاحب الترجمة (محمد بن أحمد بن عمرو السِّجِسْتَاني) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً.

وبقية رجال الإسناد حديثهم حسن.

التـخـريـج:

رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (١/ ٥٥)، و «المعجم الأوسط» (٣/ ١٢٠ ـ ١٢١) رقم (٢٢٤٨)، من طريق أيوب بن سليمان الحَبَطي، حدَّثنا زكريا بن حَكِيم[1] الحَبَطي، عن الشَّعْبيّ، عن أنس مرفوعاً، به.

وقال في «الصغير»: «لم يروه عن الشَّعْبِيّ إلاّ زكريا بن حَكِيم».

أقول: إسناده تالف. فإنّ فيه (زكريا بن حَكِيم البَدِّي الحَبَطي الكوفي أبو يحيى) وهو ضعيف جدّاً. وقال عليّ بن المَدِيني: «هالك». وستأتي ترجمته في حديث (١٣٠٤).

ورواه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ١١٥٤) في ترجمة (سلاَّم بن أبي مطيع البَصْري)، من طريق عبد الرحمن بن عمرو بن جَبَلَة، حَدَّثنا سلاَّم بن أبي مطيع، عن قَتَادة، عن أنس، به. وقال: «لا أعلمه رواه عن قَتَادة غير سلاَّم».

أقول: إسناده أسوأ من الذي قبله، فإنَّ فيه (عبد الرحمن بن عمرو بن جَبَلَة البَاهِلي) وهو كذَّاب. وستأتي ترجمته في حديث (١٦٠٣).

كما أنّ فيه (سلاّم بن أبي مطيع الخُزَاعي البَصْري) وهو ثقة إلاَّ أنَّ حديثه عن قَتَادة بخصوصه ليس بمستقيم كما قال ابن عدي. وستأتي ترجمته في حديث (٧٠٦).

ورواه الخطيب في «تاريخه» (١/ ٣٤٠)، من طريق جُبَارة بن المُغَلِّس، عن كَثير بن سُلَيْم، عن أنس، به.

---

(١) في «المعجم الصغير»: «حكم». والتصويب من «المعجم الأوسط» (٣/ ١٢٠)، و «تاريخ ابن معين»(٢/ ١٧٣)،و «الجرح» (٣/ ٥٩٦)، وغيرها.

أقول: وهو إسناد ضعيف أيضاً. ففيه (كَثير بن سُلَيْم الضَّبِّيّ المَدَائني) وهو ضعيف. وستأتي ترجمته في حديث (٣٦٧).

كما أنَّ فيه (جُبَارة بن المُغَلِّس الحِمَّاني الكوفي) وهو ضعيف أيضاً. وستأتي ترجمته في حديث (٣٢٧).

وقد عزا السيوطي في «الجامع الكبير» (١/ ٨٥٤) حديث أنس إلى أبـي عَوَانة، والحكيم التِّرْمِذِيّ فقط. وفيه قصور لما تقدَّم من تخريج الطبراني وابن عدي له.

أقول: والحديث رواه عدد من الصحابة، انظر مروياتهم في: «المصنَّف» لابن أبـي شَيْبَة (٨/ ١٤٨ ـ ١٤٩)، و «المستدرك» للحاكم (٤/ ٥٤)، و «جامع الأصول» (٧/ ٤٦٩ ـ ٤٧١)، و «المقاصد الحسنة» للسَّخَاوي ص ٤٤٧ وقال: «وأفرد بعض الحُفَّاظ طرقه»، و «الترغيب والترهيب» (٣/ ١٣١).

ومن ذلك ما رواه مسلم في الأشربة، باب فضيلة الخلّ والتأدم به (٣/ ١٦٢٢) رقم (٢٠٥٢)، وأبو داود في الأطعمة، باب في الخلّ (٤/ ١٦٩ ـ ١٧٠) رقم (٣٨٢٠ و ٣٨٢١)، والتِّرْمِذِيّ في الأطعمة، باب ما جاء في الخل (٣/ ٢٧٨) رقم (١٨٣٩)، والنَّسَائي في الأيمان، باب إذا حلف أن لا يأتدم فأكل خبزاً بخل (٧/ ١٤)، وابن ماجه في الأطعمة، باب الائتدام بالخل (٢/ ١١٠٢) رقم (٣٣١٧)، عن جابر بن عبد الله مرفوعاً به.

غريب الحديث:

قوله: «الإِدَام» قال في «النهاية» (١/ ٣١): «الإِدَامُ بالكسر، والأُدْمُ بالضم: ما يُؤْكَلُ مع الخُبْزِ أيّ شيء كان».

* * *

٨٥ ـ أخبرنا أبو الحسن محمد بن طلحة بن محمد النِّعَاليّ قال: حدَّثنا محمد بن أحمد بن عُمَيْر أبو بكر البُخَاري ـ قَدِمَ علينا ـ قال: حدَّثنا أبو جعفر

محمد بن سعيد قال: حدَّثنا حَمْدَان بن ذي النُّون البَلْخي قال: حدَّثنا إبراهيم بن سليمان الزيَّات قال: حدَّثنا عبد الحكم،

عن أنس قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «ثلاثٌ من مَكَارِمِ الأخلاق عند الله». قيل: وما هنّ يا رسول الله؟ قال: «أَنْ تَعْفُوَ عَمَّنْ ظَلَمَكَ، وتُعْطِيَ مَنْ حَرَمَكَ، وتَصِلَ مَنْ قَطَعَكَ».

(١/ ٣٢٩) في ترجمة (محمد بن أحمد بن عُمَيْر البُخَاري أبو بكر).

مرتبـة الحديـث:

إسناده ضعيف جدًّا. وقد روي من حديث عقبة بن عامر بإسناد صحيح دون قوله: «ثلاث من مكارم الأخلاق عند الله».

ففيه (عبد الحكم بن عبد الله القَسْمَلي) الراوي عن أنس، وهو ضعيف جدًّا. روى عن أنس نسخة منكرة لا شيء. وستأتي ترجمته في حديث (٢٢٠).

كما أنَّ فيه (إبراهيم بن سليمان الزيَّات البَلْخي أبو إسحاق) وقد ضُعِّفَ. وستأتي ترجمته في حديث (٢٢٠).

كما أنّ فيه (حَمْدَان بن ذي النُّون بن مَخْلَد بن عبد الوهاب البَلْخي) لم يوثِّقه غير ابن حِبَّان، فقد ذكره في «ثقاته» (٨/ ٢٢٠) وقال: «مستقيم الحديث يُغْرِبُ».

وذكره ابن حَجَر في «اللسان» (٢/ ٣٥٦) ـ وهو من زياداته على «الميزان» ـ ولم يذكر فيه سوى قول ابن حِبَّان السابق.

كما أنَّ فيه صاحب الترجمة (محمد بن أحمد بن عُمَيْر البُخَاري) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً.

التـخـريـج:

رواه ابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٩٧١) في ترجمة (عبد الحكم بن عبد الله القَسْمَلِي)، من طريق عمرو بن منصور، عن عبد الحكم، عن أنس مرفوعاً بلفظ:

«إنَّ من مكارم الأخلاق أن تعفو عمَّن ظلمك، وتصل من قطعك، وتعطي من حرمك».

وللحديث شواهد عِدَّة جلُّها معلولة، انظرها في: «المصنَّف» لابن أبي شَيْبَة (١٤/ ٤٣)، و «الزُّهْد» لوكيع بن الجرَّاح (٤/ ٧١٨ ـ ٧٢٠)، و «الزُّهْد» لهنَّاد بن السَّرِيّ (٢/ ٤٩٣ ـ ٤٩٤)، و «مكارم الأخلاق» لابن أبي الدُّنْيَا ص ٥ ـ ٦، و «مجمع الزوائد» (٨/ ١٨٨ ـ ١٨٩)، و «الترغيب والترهيب» (٣/ ٣٤١ ـ ٣٤٢).

ومن هذه الشواهد ما رواه أحمد في «المسند» (٤/ ١٥٨) ـ مطوَّلاً ـ، وهنَّاد بن السَّرِيّ في «الزهد» (٢/ ٤٩٣) رقم (١٠١٤)، وابن أبي الدُّنْيَا في «مكارم الأخلاق» ص ٥، من طريق إسماعيل بن عيّاش، عن أَسِيدِ بن عبد الرحمن الخَثْعَمِيّ، عن فَرْوة بن مجاهد اللَّخْمِيّ، عن عقبة بن عامر قال: لقيت رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم فقال: «يا عُقْبَةُ بن عامر! صِلْ من قَطَعَكَ...» وذكر الحديث.

أقول: وإسناده صحيح إن شاء الله. وإليه أشار الهيثمي في «المجمع» (٨/ ١٨٨)، ومن قبله المُنذري في «الترغيب والترهيب» (٣/ ٣٤٢) بقولهما: «رُوَاةُ أحد إسنادَيْ أحمد ثقات».

* * *

٨٦ ـ أخبرنا أبو سعيد الحسن بن محمد بن عبد الله بن حَسْنُوْيَه الكاتب بأصبهان قال: حدَّثنا القاضي أبو بكر محمد بن عمر بن سالم الحافظ قال: حدَّثني أبو بكر محمد بن أحمد بن الفرج البغدادي ـ بالأُبُلَّة ـ قال: حدَّثنا سفيان بن محمد المِصِّيْصِيّ قال: حدَّثنا هُشَيْم بن بَشِير، عن يونس بن عُبَيْد، عن الحسن، عن أنس قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: **«مِنْ كرامتي أنِّي وُلِدْتُ مَخْتُوناً، ولم ير أحدٌ سَوْأَتِي»**.

(٣٢٩/١) في ترجمة (محمد بن أحمد بن الفرج أبو بكر).

مرتبة الحديث:

إسناده تالف. وقد روي من طرق عِدَّة، وكلُّها معلولة.

ففيه (سفيان بن محمد الفَزَارِيّ المِصِّيْصِيّ) وقد ترجم له في:

١ ــ «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٣١) وقال: «سمع منه أبي وأبو زُرْعَة وتركا حديثه». وقال أبو حاتم: «هو ضعيف الحديث، كتبت عنه ولا أحدِّث عنه».

٢ ــ «المجروحين» (١/ ٣٥٨) وقال: «يقلب الأخبار، ويأتي عن الثقات بما ليس من حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به».

٣ ــ «الكامل» (٣/ ١٢٥٥ ــ ١٢٥٦) وقال: «يسرق الحديث ويسوِّي الأسانيد». وقال: «في أحاديثه موضوعات وسرقات يسرقها من قوم ثقات، وفي أسانيد ما يرويه تبديل قوم بدل قوم، واتصال الأسانيد، وسرقات يسرقها، وهو بيِّن الضعف».

٤ ــ «سؤالات السُّلَمِيّ للدَّارَقُطْنِيّ» ص ١٩٢ رقم (١٤٦) وقال: «لا شيء».

٥ ــ «تاريخ بغداد» (٩/ ١٨٥ ــ ١٨٦) وفيه عن أبي عليّ صالح جَزَرة: «ليس بشيء». وقال الدَّارَقُطْنِيّ: «كان ضعيفاً سيء الحال في الحديث».

٦ ــ «اللسان» (٣/ ٥٤ ــ ٥٥) وفيه عن الحاكم: «روى عن ابن وَهْب وابن عُيَيْنَة أحاديث موضوعة».

كما أنَّ فيه صاحب الترجمة (محمد بن أحمد بن الفرج البغدادي أبو بكر) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً.

كما أنَّ فيه (هُشَيْم بن بَشِير) وهو «ثقة ثَبْتٌ كثير التدليس والإرسال الخفي»

كما قال الحافظ ابن حَجَر في «التقريب» (٢/ ٣٢٠). وقد عَنْعَنَ في الإسناد ولم يصرِّح بالسماع.

و (الحسن) هو (ابن أبـي الحسن يَسَار البَصْري أبو سعيد): الإمام التابعي الثقة المشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلِّس. خرَّج له الستة، وكانت وفاته سنة (١١٠هـ) وقد قارب التسعين. انظر ترجمته في: «سِيَر أعلام النبلاء» (٤/ ٥٦٣ ـ ٥٨٨)، و «تهذيب الكمال» (٦/ ٩٥ ـ ١٢٧)، و «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٦٣ ـ ٢٧٠)، و «التقريب» (١/ ١٦٥).

التـخـريـج:

رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (٢/ ٥٩)، و «المعجم الأوسط» ـ كما في «مجمع البحرين في زوائد المعجمين» للهيثمي (٦/ ١٢٦) رقم (٣٤٨٤) ـ ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٥٣٧ ـ ٥٣٨) ـ مخطوط ـ ، وابن الجَوْزي في «العلل المتناهية» (١/ ١٦٥ ـ ١٦٦) ـ عن الخطيب ـ، من طريق سفيان بن محمد المِصِّيْصِيّ، عن هُشَيْم بن بَشِير، به.

قال الطبراني: «لم يروه عن يونس إلا هُشَيْم. تفرَّد به سفيان بن محمد الفَزَاري».

وقال الخطيب عقب روايته له: «لم يروه فيما يقال عن يونس غير هُشَيْم، وتفرَّد به سفيان بن محمد».

أقول: قولهما بتفرد (سفيان بن محمد الفَزَاري) به عن (هُشَيْم)، موضع نظر كما سيأتي.

وقال ابن الجَوْزي بعد إعلاله له بـ (سفيان)، وَذِكْرِ بعض أقوال النُّقَّاد فيه: «ولا شك أنه وُلِدَ مَخْتُوناً، غير أنَّ هذا الحديث لا يصحُّ عنه».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٢٤): «رواه الطبراني في «الصغير» و «الأوسط»، وفيه سفيان بن الفَزَاري وهو مُتَّهَمٌ به».

أقول: لكن (سفيان بن محمد الفَزَاري المِصِّيْصي) لم يتفرَّد به، فقد تابعه في روايته له عن (هُشَيْم): (الحسن بن عَرَفَة) ـ وهو صدوق كما في «التقريب» (١/ ١٦٨). وانظر: «التهذيب» (٢/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤) ـ، رواه عنه أبو نُعَيْم في «دلائل النبوة» (١/ ١٩١ ـ ١٩٢) رقم (٩١)، و «الحِلْيَة» (٣/ ٢٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٥٣٨) ـ مخطوط ـ، والضياء المَقْدِسي في «المُخْتَارة» (٥/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣) رقم (١٨٦٤).

لكن لا قيمة لهذه المتابعة، لأنَّ أبا نُعَيْم والضياء إنما يرويانه من طريق نوح بن محمد الأَيْلي[1]، عن الحسن بن عَرَفَة، عن هُشَيْم، به.

و (نوح) هذا، ترجم له الذَّهَبِيُّ في «الميزان» (٤/ ٢٧٩) وقال: «روى عن الحسن بن عَرَفَة حديثاً شبه موضوع». وهو حديثنا هذا، حيث ساقه الحافظ ابن حَجَر في «اللسان» (٦/ ١٧٤ ـ ١٧٥) عقب كلام الذَّهَبِيِّ السابق، وقال: «كلُّهم ثقات ـ يعني رواته ـ إلاّ نوح، فلم أر من وثَّقه. وقد روى هذا الحديث الحافظ ضياء الدين في «المُخْتَارَة» من هذا الوجه، ومقتضاه على طريقته أنَّه حديث حسن»!!.

وقد توبع (نوح بن محمد الأَيْلي) في روايته له عن الحسن بن عَرَفَة، فقد رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٥٣٨) ـ مخطوط ـ، من طريق أبي بكر أحمد بن محمد الأَنْمَاطي، أنبأنا أبو الفضل محمد بن عبد الله المرجاني، ونوح بن محمد بن نوح، قالا: أنبأنا ابن عَرَفَة، عن هُشَيْم، به.

ولم أقف فيما رجعت إليه على من ترجم لـ (أبي الفضل محمد بن عبد الله المرجاني)، وقد قال ابن عساكر عقبه: «هذا إسناد فيه بعض من يجهل حاله وقد

---

(١) تَصَحَّفَ في «المختارة» إلى «الأُبُلّي». والتصويب من «دلائل النبوة» لأبي نُعَيْم (١/ ١٩١)، و «الحِلْية» (٣/ ٢٤)، و «الميزان» (٤/ ٢٧٩)، و «اللسان» (٦/ ١٧٤). والعجيب أن محقق «المختارة» قد عاد إلى «الميزان» و «اللسان» وأثبت ترجمته منهما!.

سرقه ابن الجارود وهو كذَّاب فرواه عن الحسن بن عَرَفَة».

ثم رواه عقبه (١/٥٣٨) ــ مخطوط ــ، من طريق أبـي عمر محمد بن الحسين البَسْطامي، أنبأنا أبو بكر محمد بن عبد الرحمن بن الجارود الرَّقِّي، أنبأنا الحسن بن عَرَفَة، أنبأنا هُشَيْم، به.

ومع هذا الذي تقدَّم نجد أنَّ الضياء المَقْدِسي يصححه كما نقله عنه السيوطي في «الخصائص» (١/ ٥٣)، ومحمد بن يوسف الصالحي الشامي في «سبل الهدى والرشاد» ــ والمعروف باسم «السيرة الشَّامية» (١/ ٤٢٠) ــ.

كما ذكر الإمام محمد بن يوسف الصالحي الشَّامي في كتابه السابق (١/ ٤٢٠)، عن الحافظ مُغَلْطَاي أنَّه قال في كتابه «الزَّهْر»[١]: «سنده جيِّد»!!.

وذكر عنه أيضاً أنه قال في كتابه «دلائل النبوة» عن حديث أنس من طريق أبـي نُعَيْم المتقدِّم: «سنده جيِّد»!!.

أقول: وللحديث شواهد من حديث العبَّاس بن عبد المطلب، وابن عبَّاس، وأبـي هريرة، وعبد الله بن عمر.

أمّا حديث العبَّاس بن عبد المُطَّلِب رضي الله عنه:

فقد رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/ ١٠٣)، وأبو نُعَيْم في «دلائل النبوة» (١/ ١٩٢) رقم (٩٢)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (١/ ١١٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٤٠٣ و ٥٣٧) ــ مخطوط ــ، من طريق يونس بن عطاء الصُّدَائي المَكِّي، عن الحكم بن أَبَان العَدَني، عن عِكْرِمة، عن ابن عبَّاس، عن أبيه العبَّاس قال: «وُلِدَ النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم مَخْتُونَاً مَسْرورا[٢]. قال: وأعجب ذلك عبد المُطَّلِب وحظي عنده، وقال: ليكوننَّ لابني هذا شأن، فكان له شأن».

---

(١) اسم الكتاب بتمامه: «الزَّهْرُ الباسم في سيرة المصطفى أبـي القاسم» كما في «الرسالة المستطرفة» للكتَّاني ص ١٩٧.

(٢) أي مقطوع السُّرَّة من بطن أُمِّه. انظر «النهاية» (٢/ ٣٥٩).

لكن البيهقي وابن عساكر في الموضع الأول، ذكرا (عثمان بن ربيعة الصُّدَائي) بين (يونس بن عطاء) و (الحكم بن أَبَان).

قال الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢/ ٢٦٥): «هذا الحديث في صحته نظر».

أقول: في إسناده (يونس بن عطاء الصُّدَائي المَكِّي) وهو ضعيف جدًّاً. وقال الحاكم وأبو سعيد النقّاش وأبو نُعَيْم: «روى عن حُمَيْد الطويل الموضوعات». وقال ابن حِبَّان: «يروي العجائب، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد». وستأتي ترجمته في حديث (٣٣٤).

والعجيب أنَّ الحافظ مُغَلْطَاي في كتابه «دلائل النبوة» قد حسَّن إسناد ابن سعد المتقدِّم، كما في «سبل الهُدَىٰ والرشاد» (١/ ٤٢٠).

أمّا حديث عبد الله بن عبَّاس رضي الله عنهما:

فقد رواه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٥٧٧) ــ في ترجمة (جعفر بن عبد الواحد الهاشمي) ــ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٥٣٧) ــ مخطوط ــ، من طريق جعفر بن عبد الواحد الهاشمي، عن صفوان بن هُبَيْرَة، ومحمد بن بكر البُرْسَاني، عن ابن جُرَيْج، عن عطاء، عن ابن عبَّاس قال: «وُلِدَ النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم مَسْرُوراً مَخْتُوناً».

قال ابن عدي: هذا حديث باطل.

أقول: في إسناده (جعفر بن عبد الواحد الهاشمي العبَّاسي) وهو متَّهم. وستأتي ترجمته في حديث (١٠٢٥).

وأمّا حديث أبـي هريرة رضي الله عنه:

فقد رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٥٣٧) ــ مخطوط ــ، من طريق محمد بن كثير الكوفي، أنبأنا إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، عن أبـي هريرة: «أنّ النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم ولد مَخْتُوناً».

أقول: في إسناده (إسماعيل بن مسلم المَكِّي أبو إسحاق) قال الذَّهَبِيُّ عنه في «المغني» (١/ ٨٧): «ساقط الحديث متروك قاله النَّسَائي». وقال ابن حَجَر في «التقريب» (١/ ٧٤): «ضعيف الحديث». وستأتي ترجمته في حديث (٣٦٢).

وأمّا حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما:

فقد رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٥٣٨) ــ مخطوط ــ، من طريق عبد الرحمن بن أيوب الحِمْصِيّ، أنبأنا موسى بن أبـي موسى المَقْدِسيّ، حدَّثني خالد بن سَلَمَة، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «وُلِدْتُ مَخْتُوناً مَسْرُوراً».

أقول: في إسناده (موسى بن أبـي موسى المَقْدِسي)، ويغلب عندي أنَّه (موسى بن محمد بن عطاء المَقْدِسي الدِّمْيَاطي البَلْقَاوي أبو الطاهر) ترجم له في «الميزان» (٤/ ٢١٩ ــ ٢٢٠) وقال: «أحد التَّلْفَىٰ. روى عن مالك وشَرِيك... كذّبه أبو زُرْعَة، وأبو حاتم. وقال النَّسَائي: ليس بثقة. وقال الدَّارَقُطْنِيُّ وغيره: متروك».

وإن لم يكن هو، فإنِّي لم أعرفه، والله تعالى أعلم.

و (عبد الرحمن بن أيوب الحِمْصِي) لم أقف على من ترجم له.

وقد قال الإمام الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٦٠٢): «وقد تواترت الأخبار أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وُلِدَ مَخْتُونَاً مَسْرُوراً».

وتعقَّبه الإمام الذَّهَبِيُّ بقوله: «ما أعلم صحة ذلك، فكيف يكون متواتراً»!!.

وقال الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢/ ٢٦٥): «وقد ادَّعىٰ بعضهم صحته لما ورد له من الطرق حتى زعم بعضهم أنَّه متواتر. وفي هذا كلِّه نظر».

وقال الإمام ابن رجب الحنبلي في «مجالس في سيرة النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم» ص ٦٤: «واختلفت الروايات، هل وُلِدَ مَخْتُوناً؟ فروي أنَّه وُلِدَ مَخْتُوناً مَسْرُوراً، ويعني مقطوع السُّرَّة، حتى قال الحاكم: تواترت الروايات بذلك. وروي أنَّ جَدَّه خَتَنَه. وتوقف الإمام أحمد في ذلك. قال المَرْوَزِيّ: سئل أبو عبد الله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ: هل وُلِدَ النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم مَخْتُوناً؟ قال: اللهُ أعلم، ثم قال: لا أدري. قال أبو بكر عبد العزيز بن جعفر من أصحابنا: قد روي أنَّه صلَّى الله عليه وسلَّم وُلِدَ مَخْتُوناً مَسْرُوراً. ولم يجترىء أبو عبد الله على تصحيح هذا الحديث».

وقال الإمام ابن قَيِّم الجَوْزية في «زاد المَعَاد» (١/ ٨١): «وقد اخْتُلِفَ فيه على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنَّه وُلِدَ مَخْتُوناً مَسْرُوراً، وروي في ذلك حديث لا يصحُّ، ذكره أبو الفرج بن الجَوْزي في «الموضوعات»[1]، وليس فيه حديث ثابت، وليس هذا من خواصه، فإنَّ كثيراً من النَّاس يولد مَخْتُوناً[2]. . .

القول الثاني: أنَّه خُتِنَ صلَّى الله عليه وسلَّم يوم شَقَّ قلبه الملائكة عند ظِئْره حَلِيمة.

القول الثالث: أنَّ جَدَّهُ عبد المُطَّلِب خَتَنَهُ يوم سابعه، وصنع له مأدُبَةً وسمَّاه محمَّداً».

أقول: خبر خَتْنِ جبريل للنبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم حين شقّ قلبه، رواه

(١) أقول: لم أقف عليه في «الموضوعات» المطبوع له. فلعله عَنَىٰ «العلل المتناهية» فإنَّه أخرجه فيه كما تقدَّم، والله أعلم.

(٢) أقول: قد عقد ابن الجَوْزي في كتابه «تلقيح فهوم أهل الأثر» ص ٦ فصلاً بعنوان: «أسماءُ مَنْ خُلِقَ مِنَ الأنبياء مَخْتُونَاً»، وذكر منهم: آدم ونوحاً ويوسف وموسىٰ صلوات ربِّي وسلامه عليهم، وغيرهم. فانظره إن شئت.

أبو نُعَيم في «دلائل النبوة» (١/ ١٩٣) رقم (٩٣)، والطبراني في «المعجم الأوسط» ــ كما في «مجمع البحرين» (٦/ ١٢٦ ــ ١٢٧) رقم (٣٤٨٥) ــ ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٥٣٧) ــ مخطوط ــ ، من طريق عبد الرحمن بن عُيَيْنَة البَصْري قال: حدَّثنا عليّ بن محمد السُّلَمي المَدَائني قال: حدَّثنا سَلَمَة بن مُحَارِب بن سَلْم بن زياد، عن أبيه، عن أبـي بَـكْرَة: «أنَّ جبريل خَتَنَ النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم حين طَهَّرَ قلبه».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٢٤): «رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه عبد الرحمن بن عُيَيْنَة، وسَلَمَة بن مُحَارِب ولم أعرفهما، وبقية رجاله ثقات».

وقال الذَّهَبِـيُّ في «تاريخ الإسلام» ــ السيرة النبوية ــ ص ٢٨: «هذا منكر».

وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢/ ٢٦٥): «هذا غريب جدّاً».

وقال الإمام محمد بن يوسف الصَّالِحِي الدِّمَشْقِي في «سبل الهدىٰ والرشاد» (١/ ٤٢٠): «وقيل: إنَّ جبريل خَتَنَهُ صلَّى الله عليه وسلَّم حين شَقَّ صدره. رواه الخطيب عن أبـي بَكْرَة موقوفاً. ولا يصحُّ سنده».

أما خبر خَتْنِ جَدِّه عبد المُطَّلِب له يوم سابعه:

فقد رواه ابن عبد البَرّ كما في «زَادِ المَعَاد» (١/ ٨٢)، حيث ينقل عنه ابن القَيِّم قوله: «وفي هذا الباب حديث مسند غريب حدَّثناه أحمد بن محمد بن أحمد، حدَّثنا محمد بن عيسىٰ، حدَّثنا يحيىٰ بن أيوب العَلَّاف، حدَّثنا محمد بن أبـي السَّرِيّ العَسْقَلَاني، حدَّثنا الوليد بن مُسْلِم، عن شعيب، عن عطاء الخُرَاسَاني، عن عِكْرِمة، عن ابن عبَّاس: «أنَّ عبد المُطَّلِب خَتَنَ النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم يوم سابعه، وجعل له مأدُبة، وسمَّاه محمَّداً صلَّى الله عليه وسلَّم».

قال يحيى بن أيوب: طلبت هذا الحديث فلم أجده عند أحدٍ من أهل الحديث ممن لقيته إلَّا عند ابن أبـي السَّرِيّ» انتهى.

أقول: في إسناده (محمد بن أبـي السَّرِيّ العَسْقَلاني الهاشمي) قال عنه

أبو حاتم: «ليِّن الحديث». وقال ابن عدي: «كثير الغلط». وقال ابن حَجَر: «صدوق عارف له أوهام كثيرة». وستأتي ترجمته في حديث (٣٨٢).

كما أنَّ فيه (الوليد بن مُسْلِم) وهو من أكثر الرواة تدليساً فاحشاً، وقد عَنْعَنَ ولم يصرِّح بالسماع.

وقد نقل الإمام محمد بن يوسف الصَّالِحِي الشَّامي في «سبل الهدىٰ والرشاد» (١/ ٤٢٠) عن الحافظ أبـي الفضل العِرَاقي قوله في هذا الخبر: «وسنده غير صحيح».

وقال الإمام الصَّالحي الشَّامي في كتابه المذكور (١/ ٤٢٠ ــ ٤٢١): «وقد جَزَمَ بأنَّه صلَّى الله عليه وسلَّم وُلِدَ مَخْتُونَاً، جماعة من العلماء منهم: هشام بن محمد بن السَّائب في كتاب «الجامع»، وابن حبيب في «المُحَبَّر»، وابن دُرَيْد في «الوشاح»، وابن الجَوْزي في «العلل» و «التلقيح». ».

ثم نقل قول الحاكم السابق وتعقُّب الذَّهَبِـيّ له، وقال: «وأجيب باحتمال أن يكون أراد بتواتر الأخبار اشتهارها وكثرتها في السِّيَر، لا من طريق السند المصطلح عليه عند أئمة الحديث».

وقال بعد أن ذكر القول الثاني والثالث: «قال الحافظ قطب الدين الخَيْضَري رحمه الله تعالى في «الخصائص»: وأرجحها عندي الأول ــ يعني أنَّه وُلِدَ مَخْتُونَاً مَسْرُوراً ــ ، وأدلته مع ضعفها أمثل من أدلة غيره. قلت ــ القائل محمد بن يوسف الصَّالحي الشَّامي ــ : قد قدَّمنا أنَّ له طريقاً جيدة صحَّحها الحافظ الضياء. وقد قال الزَّرْكَشِيّ: إنَّ تصحيح الضياء أعلى مرتبةً من تصحيح الحاكم».

أقول: هذا الذي ذكره الإمام الصَّالحي من أنَّ له طريقاً جيدة صحَّحها الضياء، مدفوع بما تقدَّم، ويرجح عندي قول من قال بعدم ثبوته. والله سبحانه وتعالى أعلم.

* * *

٨٧ ــ أخبرني أبو القاسم الأَزْهَري قال: حدَّثنا عليّ بن عمر الخُتُّلِيّ قال: حدَّثنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن محمد بن فَضَالة المَرْوَزِيّ قال: حدَّثنا أحمد بن عليّ بن سلمان المَرْوَزِيّ قال: حدَّثنا محمد بن عَبْدَة قال: حدَّثنا خَارِجة، عن أيوب، عن نافع،

عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**مَنْ كانَ له إمامٌ فقراءةُ الإمامِ له قِرَاءةٌ**».

(١/ ٣٣٧) في ترجمة (محمد بن أحمد بن محمد بن فَضَالة المَرْوَزِيّ أبو جعفر).

مرتبة الحديث:

إسناده ضعيف جدًّاً. وقد روي مَتْنُهُ من طرق كثيرة عن عدد من الصحابة لا تخلو من ضعف، يعضِّد بعضها بعضاً، ويكون بها حسناً.

ففيه (خَارِجة) وهو (ابن مصعب بن خَارِجة الضُّبَعِيّ السَّرْخَسِيّ الخُرَاسَانِيّ أبو الحجَّاج) وهو متروك، وكان يدلِّس عن جماعة من الكذَّابين مثل غياث بن إبراهيم وغيره فكثرت المناكير في حديثه. وستأتي ترجمته في حديث (١٩٦٤).

وفيه صاحب الترجمة (محمد بن أحمد المَرْوَزِيّ أبو جعفر) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً.

و (أيوب) هو (ابن كَيْسَان السَّخْتِيَاني البَصْري أبو بكر): إمام ثقة ثبت. وستأتي ترجمته في حديث (١٢٥٦).

وشيخ الخطيب (أبو القاسم الأَزْهَرِي) هو (عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصَّيْرَفيّ): ثقة. وستأتي ترجمته في حديث (٦٧٦).

التخريج:

حديث عبد الله بن عمر روي عنه من طرق:

الأول: من طريق خَارِجة بن مصعب، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.

رواه الدَّارَقُطْنِيُّ في «سننه» (١/ ٤٠٢)، والبيهقي في «القراءة خلف الإمام» ص ١٧٩ و ١٨٠ رقم (٣٩٠ و ٣٩١).

قال الدَّارَقُطْنِيُّ عقبه: «رَفْعُهُ وَهَمٌ، والصواب عن أيوب وعن ابن عُلَيَّة أيضاً». أي وقفه على ابن عمر. حيث رواه عقب قوله هذا من طريق إسماعيل بن عُلَيَّة، حدَّثنا أيوب، عن نافع وأنس بن سيرين أنهما حدَّثا عن ابن عمر أنه قال في القراءة خلف الإمام: تكفيك قراءة الإمام.

وقال البيهقي عقبه نقلاً عن أبي عبد الله الحاكم: «ليس لرفعه أصل من حديث ابن عمر، ولا من حديث نافع، ولا من حديث أيوب السَّخْتِيَاني بوجه».

ونقل البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ١٦١) عن الإمام عَبْدَان بن محمد الحافظ المَرْوَزِيّ[١] قوله: «حديث خَارِجة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم: «من كان له إمام» غلط، وإنما هو عن ابن عمر من قوله. على أنَّه قد روي عن ابن عمر خلافه».

الثاني: من طريق محمد بن الفضل بن عطيّة، عن أبيه، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر مرفوعاً.

رواه الدَّارَقُطْنِيُّ في «سننه» (١/ ٤٠٢)، وعنه البيهقي في «القراءة خلف الإمام» ص ١٨٥ رقم (٤٠٣).

قال الدَّارَقُطْنِيُّ: «محمد بن الفضل متروك».

الثالث: من طريق سُوَيد بن نصر، عن أبي عِصْمة نوح بن أبي مَرْيَم، عن الفضل بن عطيّة، عن سالم، عن ابن عمر مرفوعاً.

---

(١) في «القراءة خلف الإمام» للبيهقي ص ١٨٠: «عبد الله بن محمد الحافظ».

رواه البيهقي في «القراءة خلف الإمام» ص ١٨٤ رقم (٤٠١ و ٤٠٢)، وروىٰ عن أبـي عليّ الحافظ قوله: «هذا كذب باطل وأبو عِصْمة نوح بن أبـي مريم كذَّاب».

الرابع: من طريق سُوَيْد بن سعيد، عن عليّ بن مُسْهِر، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.

رواه البيهقي في «القراءة خلف الإمام» ص ١٨١ رقم (٣٩٣)، وروىٰ عن أبـي عبد الرحمن التَّمِيمي قوله: «أستخير الله تعالى أن أضرب على حديث سُوَيْد كلّه من أجل هذا الحديث الواحد في القراءة خلف الإمام».

ونقل عن الإمام أحمد قوله: «سُوَيْد بن سعيد تغيَّر في آخر عمره، وكثرت المناكير في حديثه، وهذا الحديث عند أصحاب عبيد الله بن عمر موقُوف غير مرفوع».

وقد ذكر له البيهقي في «القراءة خلف الإمام» ص ١٨٢ ـ ١٨٦ طرقاً أخرى عن ابن عمر، وأعلَّها كلّها، فانظرها.

والحديث رواه مالك في «الموطأ» (١/ ٨٦) عن نافع أنَّ عبد الله بن عُمَرَ كان إذا سُئِلَ: هَلْ يقرأُ أحدٌ خلفَ الإمام؟ قال: إذا صلّى أَحَدُكُمْ خَلْفَ الإمام فَحَسْبُهُ قراءةُ الإمام، وإذا صلّى وحْدَهُ فليقرأْ. قال: وكان عبد الله بنُ عُمَرَ لا يقرأُ خلفَ الإمام.

وللحديث طرق كثيرة عن عدد من الصحابة، انظرها في: «شرح معاني الآثار» للطَّحَاوي (١/ ٢١٦ ـ ٢١٨)، و «القراءة خلف الإمام» للبيهقي ص ١٤٧ ـ ٢٠٢، و «السنن الكبرىٰ» له (٢/ ١٥٩ ـ ١٦٣)، و «تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق» لابن عبد الهادي (٢/ ٨٤٢ ـ ٨٤٩)، و «نصب الراية» للزَّيْلَعِيّ (٢/ ٦ ـ ١٤)، و «مجمع الزوائد» للهيثمي (٢/ ١١١)، و «الدِّراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حَجَر (١/ ١٦٢ ـ ١٦٤)، و «إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف

الإمام» لمحمد عبد الحي اللَّكْنَوي ص ١٩٩ ــ ٢١٧، و «إعلاء السنن» لظفر أحمد العثماني التهانوي (٤/ ٤٢ ــ ٩٠)، و «الهداية في تخريج أحاديث البداية» لأحمد الغُمَاري (٣/ ٢٣٧ ــ ٢٤٦)، و «إرواء الغليل» للألباني (٢/ ٢٦٨ ــ ٢٧٩).

قال الإمام أبو البركات مجد الدِّين عبد السلام ابن تيمِيَّة في «مُنْتَقَىٰ الأخبار» (٢/ ٢٢٨) بشرح «نيل الأوطار» عقب ذكره له من حديث عبد الله بن شدَّاد مرفوعاً: «وقد روي مسنداً من طرق كلّها ضِعَاف، والصحيح أنَّه مرسل».

وقال الحافظ ابن حَجَر في «التلخيص الحَبِير» (١/ ٢٣٢): «حديث: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة» مشهور من حديث جابر، وله طرق عن جماعة من الصحابة، وكلّها معلولة».

وقال في «فتح الباري» ــ في كتاب الصلاة في باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلّها في الحضر والسفر. . . ــ (٢/ ٢٤٢): «حديث ضعيف عند الحُفَّاظ، وقد استوعب طرقه وعلله الدَّارَقُطْنِيّ وغيره».

وقال العلاَّمة اللَّكْنَوي في «إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف الإمام» ص ٢١٧: «الحاصل أنَّ طرق الحديث. . . بعضها صحيح أو حسن، وبعضها ضعيف ينجبر ضعفه بغيرها من الطرق الكثيرة. فالقول بأنَّه حديث غير ثابت أو غير محتج به ونحو ذلك: غير معتدٌ به».

وقال الشيخ الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ ٢٦٨): «حسن».

وقال في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٢/ ٥٨): «وهو حديث صحيح عندنا له طرق كثيرة جدّاً. . . وهي وإن كانت لا تخلو من ضعف، ولكنه ضعف منجبر، وقد صحَّ إسناده عن عبد الله بن شدَّاد مُرْسَلاً، والمُرْسَلُ إذا جاء متصلاً فهو حجَّة عند الإمام الشَّافِعِي وغيره».

* * *

٨٨ ــ أخبرنا أبو طالب عمر بن إبراهيم بن سعيد الفقيه قال: نبأنا

محمد بن المُظَفَّر الحافظ ـ إملاءً ـ قال: نبأنا أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن بَخْتُوْيَه البَلْخِي قال: نبأنا أبو بكر أحمد بن محمد بن سهل القاضي قال: حدَّثني إبراهيم بن خُشَيْش البَصري قال: حدَّثني أبي خُشَيْش، عن شُعْبَة بن الحجّاج الوَاسِطِي، عن أبي إسحاق الهَمْدَاني، عن الحارث الأعور،

عن عليّ بن أبي طالب قال: سمعت رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يقول: **«ينبغي للعاقل أن لا يكون شاخصاً إلاّ في ثلاث: طلب لمعاش، أو خطوة لمعاد، أو لذّة في غير محرَّم»**.

(١/٣٣٨) في ترجمة (محمد بن أحمد بن محمد بن بَخْتُوْيَه البَلْخي أبو بكر).

مرتبة الحديث:

إسناده ضعيف جدّاً. وقال ابن الجَوْزي: «لا يصحُّ».

ففيه (الحارث بن عبد الله الهَمْدَاني الأعور)، وقد كذَّبه الشَّعْبِيُّ وابن المَدِيني وغيرهما. وقال الذَّهَبِيُّ في «الميزان» (١/ ٤٣٧): «الجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب، فهذا الشَّعْبِيُّ يكذِّبه، ثم يروي عنه. والظاهر أنَّه كان يكذب في لهجته وحكاياته. وأمَّا في الحديث النبوي فلا، وكان من أوعية العلم». وستأتي ترجمته في حديث (٩٣٧).

كما أنَّ فيه صاحب الترجمة (محمد بن أحمد البَلْخِي أبو بكر) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً.

و (أبو إسحاق الهَمْدَاني) هو (السَّبِيعي، عمرو بن عبد الله): ثقة اختلط بأَخَرَةٍ. وستأتي ترجمته في حديث (١٧٤).

التخريج:

رواه الدَّيْلَمِيُّ في «مسند الفردوس» ـ كما في حاشية محقق «الفردوس»

(٥/ ٥٠١ ـ ٥٠٢) رقم (٨٨٨٨) ـ من طريق محمد بن المُظَفَّر، عن أبي بكر محمد بن أحمد البَلْخي، به.

ورواه ابن الجَوْزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٢٢٠) عن الخطيب من طريقه المتقدِّم، وقال: «هذا حديث لا يصحُّ عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، إنَّما هو مذكور في حِكْمَةِ آل داود. والحارث الأعور كذَّاب وبعده جماعة مجهولون».

* * *

٨٩ ـ كتب إليّ أبو محمد عبد الرحمن بن عثمان الدِّمَشْقِيّ، وحدَّثنيه عبد العزيز بن أحمد الكَتَّاني عنه، قال: نبأنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن عمرو البغدادي ـ إمام جُونِيَة[1] وخطيبها، في سنة إحدى وأربعين وثلثمائة ـ قال: نبأنا أبو بكر السَّرَّاج قال: نبأنا جُبَارَة بن المُغَلِّس، عن كثير ـ يعني ابن سُلَيْم ـ،

عن أنس، أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «**نِعْمَ الإدَامُ الخَلُّ**».

قال الخطيب: «جُونِيَة من أعمال أَطْرَابُلُس».

(١/ ٣٤٠) في ترجمة (محمد بن أحمد بن محمد بن عمرو البغدادي أبو الحسن).

مرتبة الحديث:

إسناده ضعيف. والحديث صحيح من طرق أخرى.

وقد سبق الكلام على إسناده في حديث (٨٤).

التخريج:

تقدَّم تخريجه في حديث (٨٤).

* * *

(١) قال في «مراصد الاطلاع» (١/ ٣٦١): «من أعمال طرابلس، من ساحل دمشق: مدينة».

٩٠ ــ أخبرنا محمد بن أحمد بن رِزْق قال: نبأنا أبو الفضل محمد بن أحمد بن محمد بن سهل النَّيْسَابُوريّ قال: نبأنا إبراهيم بن عبد الله الكَجِّيّ قال: نبأنا الربيع بن يحيى قال: نبأنا عبد الله بن وَاقِد، عن محمد بن مالك قال:

قال لي البَرَاءُ: بينما نحن مع رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم إذ أبصر جماعة من النَّاس فقال: «**علامَ اجتمع هؤلاء**»؟ قيل: على قبر يحفرونه. قال: ففزع النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم، فبدر بين يديٍ أصحابه مسرعاً حتى انتهى إلى القبر، فجثا عليه، واستقبلناه لنبصر ما يصنع، فبكى حتى بَلَّ الثَّرَىٰ من دموعه. قال ثم أقبل عليهم فقال: «**إخواني لمثل هذا اليوم فَأَعِدُّوا**».

(١/ ٣٤٠ ــ ٣٤١) في ترجمة (محمد بن أحمد بن محمد بن سهل الصَّيْرَفِيّ النَّيْسَابُوريّ أبو الفضل).

مرتبة الحديث:

إسناده ضعيف.

ففيه (محمد بن مالك الجُوْزَجَاني أبو المغيرة مولىٰ البَرَاء بن عَازِب) وقد ترجم له في:

١ ــ «التاريخ الكبير» (١/ ٢٢٨ ــ ٢٢٩) وقال: «خادم البَرَاء». ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً.

٢ ــ «الجرح والتعديل» (٨/ ٨٨) وقال: «روىٰ عن البَرَاء بن عَازِب.. سمعت أبي يقول: لا بأس به».

٣ ــ «المجروحين» (٢/ ٢٥٩) وقال: «خادم البَرَاء بن عَازِب، يروي عن البَرَاء بن عَازِب إنْ[١] سمع منه... يخطىء كثيراً، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد لسلوكه غير مسلك الثقات في الأخبار».

---

(١) في المطبوع: «أي». والتصويب من «التهذيب» (٩/ ٤٢٣) حيث ينقل عن ابن حِبَّان في «ثقاته» أنه لم يسمع من البراء.

٤ ــ «الكاشف» (٣/ ٨٢) وقال: «فيه لِيْنٌ».

٥ ــ «التهذيب» (٩/ ٤٢٢ ــ ٤٢٣) وقال: «مولىٰ البراء، ويقال: خادمه... ذكره ابن حِبَّان في «الثقات»[1] وقال: لم يسمع من البَرَاء شيئاً. وذكره في «الضعفاء» أيضاً... روى له أحمد في «مسنده» [٤/ ٢٩٤] قال: رأيت على البراء خاتماً من ذهب... فذكر قصَّة. فهذا ينفي قول ابن حِبَّان أنه لم يسمع من البراء إلاّ أن يكون عنده غير صادق، فما كان ينبغي له أن يورده في كتاب «الثقات». ».

٦ ــ «التقريب» (٢/ ٢٠٤) وقال: «صدوق يخطىء كثيراً، من الرابعة»/ ق.

وباقي رجال الإِسناد حديثهم حسن.

التخريج:

رواه بالتمام الذي عند الخطيب، أحمد في «المسند» (٤/ ٢٩٤)، من طريق أبـي رجاء عبد الله بن وَاقِد الهَرَوي، حدَّثنا محمد بن مالك، عنه، به.

ورواه مختصراً، وببعض خلاف في السياق: ابن أبـي شَيْبَة في «مصنَّفه» (١٣/ ٢٢٦ ــ ٢٢٧)، والبُخَاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٢٢٩)، وابن ماجه في الزهد في باب الحزن والبكاء (٢/ ١٤٠٣) رقم (٤١٩٥) ــ واللفظ له ــ، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٣٦٩)، من طريق أبـي رجاء عبد الله بن وَاقِد، عن محمد بن مالك، عن البَرَاء بن عَازِب قال: «كنَّا مع رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم في جِنَازة فجلس على شَفِير القبر، فبكى، حتى بَلَّ الثَّرَىٰ. ثم قال: «يا إخواني لمثل هذا فأعِدُّوا».

وعندهم جميعاً عدا البُخَاري، أنَّ هذا منه صلَّى الله عليه وسلَّم كان في جِنَازة خرج فيها مع أصحابه.

---

(١) أقول: لم أقف عليه في «الثقات» المطبوع، فالله أعلم.

أمَّا رواية البُخَاري في «التاريخ» عن البَرَاء، فَلَفْظُهَا: «أنَّ النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم وقف على قبر فقال: إخواني لمثل هذا اليوم فأعِدُّوا».

وبسبب اختلاف السياق واختصار الرواية، اعتبرت الحديث من الزوائد.

والجزء المرفوع من الحديث: «إخواني لمثل هذا اليوم فأعِدُّوا» عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (١/ ٢٨) إلى الخطيب وحده عن البراء!!

ومثله في «الفتح الكبير» للنبهاني (١/ ٥٩)، وهو من زوائده على «الجامع الصغير».

وقد ذكره الشيخ الألباني حفظه المولى في «ضعيف الجامع» (١/ ١١٤) رقم (٢٤٥) معزواً للخطيب وحده عن البراء وقال: «ضعيف». وعزا إلى «الضعيفة» رقم (٢٠٧٦).

ثم وجدته يذكره في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٤/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥) رقم (٤٧٥١) بالتمام الذي عند أحمد والخطيب معزواً إلى البُخَاري في «التاريخ»، وابن ماجه، وأحمد، وأبـي بكر الشَّافِعِي في «مجلسان»، والرُّويَاني في «مسنده»، والخطيب، من الطريق المتقدِّم. مع أنَّ رواية البُخَاري في «التاريخ»، وابن ماجه، مختصرة مع خلاف في بعض السياق كما تقدَّم!! وقال: «وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات غير محمد بن مالك. . .» وذكر قول أبـي حاتم، واضطراب ابن حِبَّان فيه ممَّا تقدَّم.

أقول: وهذا منه مخالف لحكمه الأول في «ضعيف الجامع»!!.

والحديث ذكره العلاّمة البُوصِيري في «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» (٤/ ٢٣٤) وقال: «هذا إسناد فيه مقال». وذكر بعض ما تقدَّم في (محمد بن مالك). وعزاه لأبـي يَعْلَىٰ المَوْصلي في «مسنده» من الطريق المتقدِّم. ولم أقف عليه فيه، كما لم أقف عليه في «المطالب العالية»، والله أعلم.

* * *

٩١ ــ أخبرنا طلحة بـن عليّ أبو القاسم الكَتَّاني قـال: نبأنا أبـو العبَّاس محمد بن أحمد بن قُرَيْش المُجَهِّز قال: نبأنا القاسم بن زكريا قال: نبأنا الوليد بن شُجَاع قال: نبأنا يحيى بن سعيد القَطَّان[1]، عن أبـي عِمْرَان سعيد بن مَيْسَرَة،

عن أنس بن مالك، أنَّ النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم كان إذا اشْتَـكَى اقْتَمَحَ كَفًّا من شُونِيز، وشَرِبَ عليه ماءً وعَسَلاً.

(١/ ٣٤٢) في ترجمة (محمد بن أحمد بن محمد البزَّار أبو العبَّاس).

مرتبـة الحديـث:

مـوضـوع.

ففيه (سعيد بن مَيْسَرَة البَكْري البَصْري أبو عِمْرَان)، وقد كذَّبه يحيـى بن سعيد القَطَّان. وقال البخاري: «منكر الحديث». وقال الحاكم: «روى عن أنس موضوعات». وقال ابن عدي: «عامّة ما يرويه عن أنس أحاديث ينفرد هو بها عنه، وما أقلَّ ما يقع فيها ممّا يرويها غيره، وهو مظلم الأمر». وستأتي ترجمته في حديث (٦٢٣).

التـخـريـج:

رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/ ١٠٩) رقم (١٠٩)، من طريق وُهَيْب بن بَيَان المِصْريّ، حدَّثنا يحيـى بن سعيد العطَّار، حدَّثنا أبو عِمْرَان سعيد بن مَيْسَرة، عنه، به. وقال: «لا يُروىٰ هذا الحديث عن النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم إلاَّ بهذا الإسناد».

---

(١) هكذا في المطبوع: «القطَّان». وهو كذلك في «العلل المتناهية» (٢/ ٣٩٦) عن الخطيب من طريقه. وفي «المعجم الأوسط» للطبراني (١/ ١٠٩): «العطَّار». و (يحيـى بن سعيد العطَّار) هو الذي يروي عن سعيد بن مَيْسَرَة، ويروي عنه الوليد بن شُجَاع، كما في «تهذيب الكمال» (٣/ ١٥٠٠) ــ مخطوط ــ. ولم يذكر المِزِّيّ في «تهذيب الكمال» (٣/ ١٤٩٨ ــ ١٤٩٩) في ترجمة (يحيـى بن سعيد القطّان) روايةً له عن سعيد بن مَيْسَرَة، ولا رواية للوليد بن شُجَاع عنه، والله أعلم.

قال الهيثمي في «المجمع» (٥/ ٨٧): «رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه يحيـى بن سعيد العطَّار، وهو ضعيف».

أقول: أعلَّ الهيثمي الحديث بـ (يحيـى بن سعيد العطَّار)، وفاته آفة الحديث: (سعيد بن مَيْسَرَة) كما تقدَّم!!

وستأتي ترجمة (يحيـى بن سعيد العطّار الأنصاري الشَّامي) في حديث (٤٦٦)، وهو ضعيف كما قال الهيثمي.

ورواه ابن الجَوْزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٣٩٦) عن الخطيب من طريقه المتقدِّم، وقال: «هذا حديث لا يصحُّ». وأعلّه بـ (سعيد بن مَيْسَرَة)، وذكر بعض أقوال النقّاد فيه.

وذكره ابن طاهر المَقْدِسي ــ المعروف بابن القَيْسَرَاني ــ في كتابه «معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة» ص ١١٥ رقم (٢١٥)، وقال: «فيه سعيد بن مَيْسَرَة البَكْري وهو كذَّاب».

وقال العلاّمة المُنَاوي في «فيض القدير» (٥/ ١٠٢) بعد عزوه للخطيب: «ورواه عنه أيضاً باللفظ المذكور الطبراني في «الأوسط». قال الهيثمي: وفيه يحيـى بن سعيد العطَّار[1] ضعيف. قال الحافظ العراقي: وفيه الوليد بن شُجَاع، قال أبو حاتم: لا يحتجُّ به».

أقول: ظاهر عبارة المُنَاوي تفيد أنَّ في إسناد الطبراني (الوليد بن شُجَاع)، والأمر ليس كذلك، فهو في إسناد الخطيب وحده، هذا أولاً.

وثانياً: أنَّ الذي في «تخريج أحاديث الإحياء» للعِرَاقي (٤/ ٢٨٥): «وله في «الأوسط» من رواية سعيد بن مَيْسَرَة وهو ضعيف عن أنس» وذكر الحديث. ولم يذكر (الوليد بن شُجَاع)، إلاّ أن يكون كلام العِرَاقي هذا في غير كتابه المتقدِّم.

---

(١) تَصَحَّفَ في «الفيض» إلى «القطَّان». والتصويب من «المعجم الأوسط» و «المجمع».

وثالثاً: أنَّ (الوليد بن شُجَاع السَّكُوني الكوفي): ثقة. كما خلص إليه الحافظ الذَّهَبِيُّ في «المغني» (٢/ ٧٢٢) وفي «معرفة الرواة المتكلَّم فيهم بما لا يوجب الرد» ص ١٨٥ رقم (٣٥٨)، والحافظ ابن حَجَر في «التقريب» (٢/ ٣٣٣). وانظر تفصيل الأقوال فيه في «التهذيب» (١١/ ١٣٥ ـ ١٣٦).

وقد روى البخاري في «صحيحه» في كتاب الطب، باب الحبَّة السوداء (١٠/ ١٤٣) رقم (٥٦٨٨)، ومسلم في «صحيحه» في كتاب السلام، باب التداوي بالحبَّة السوداء (٤/ ١٧٣٥) رقم (٢٢١٥)، عن أبـي هريرة مرفوعاً: «في الحبَّةِ السَّوْدَاءِ شفاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ، إلاّ السَّامَ». قال ابن شِهَاب: «والسَّامُ: الموتُ. والحبّة السوداء: الشُّونِيزُ».

غريب الحديث:

قوله: «اقْتَمَحَ»: أي اسْتَفَّ. «النهاية» (٤/ ١٠٧).

قوله: «الشُّونِيز»: أي الحبَّة السَّوْدَاء. و (الشُّونِيز) هي لغة الفرس. وهي الكَمُّون الأسود، وتسمى الكَمُّون الهِنْدي. انظر: «زاد المَعَاد» (٤/ ٢٩٧)، و «فتح الباري» (١٠/ ١٤٥).

* * *

٩٢ ـ أخبرنا أبو الحسن محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الكِلاَبـي الزاهد قال: أنبأنا أبو بكر محمد بن أحمد بن أبـي صالح البغدادي ـ بِبَلْخ ـ قال: نبأنا أبو شعيب عبد الله بن الحسن بن أحمد الحَرَّاني قال: نبأنا خَلَف بن هشام البزَّار قال: نبأنا حَزْم[1] بن أبـي حَزْم القُطَعِيّ قال: سمعت الحسن يقول:

---

(١) في المطبوع: «حزام». وعلّق المصحح عليه بقوله: «في الأصلين: حزم بن أبـي حزم. وفي الخلاصة: حزام بن أبـي حزم». أقول: ما في الأصلين الخطيين هو الصحيح. وهو الموافق لما في «التاريخ الكبير» للبخاري (٣/ ١١١)، و «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٩٤)، و «تهذيب الكمال» (٥/ ٥٨٨)، وغيرها من كتب الرجال.

سمعت أنس بن مالك يقول: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**أتدرون أيُّ القرآن أعظم**»؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «**اللهُ لا إلهَ إلاّ هوَ الحيُّ القيُّومُ**» إلى آخر الآية [سورة البقرة: الآية ٢٥٥].

(١/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦) في ترجمة (محمد بن أحمد بن محمد بن أبـي صالح البغدادي أبو بكر).

مرتبـة الحديـث:

إسناده ضعيف. والحديث صحيح من طرق أخرى.

ففيه صاحب الترجمة (محمد بن أحمد بن محمد بن أبـي صالح البغدادي أبو بكر) نقل الحافظ الخطيب عن عبد العزيز النَّخْشَبِيّ قوله فيه: «كان واهياً عند أهل بَلْخ، تكلَّم فيه أبو إسحاق المُسْتَمْلي وغيره».

وترجم له الذَّهَبِـيُّ في «الميزان» (٣/ ٤٥٧) فقال: «حدَّث عن أبـي شعيب الحَرَّاني، متكلَّمٌ[1] فيه. واهٍ أتى بخبر منكر». ومثله في «اللسان» (٥/ ٣٨).

وباقي رجال الإسناد حديثهم حسن.

و (الحسن) هو (ابن أبـي الحسن يَسَار البَصْري): الإمام التابعي الفقيه الثقة المشهور. وتقدَّمت ترجمته في حديث (٨٦).

التـخـريـج:

لم يروه غير الخطيب فيما وقفت عليه.

وعزاه في «الدُّرّ المنثور» (٢/ ٦) إلى الخطيب وحده عن أنس.

ومَتْنُ الحديث صحيح، رواه عدد من الصحابة. انظر مروياتهم في: «فضائل القرآن» لابن الضُّرَيْس ص ٥٣ وما بعد، و «شُعَب الإيمان» للبيهقي (٥/ ٣٢٣ ـ

(١) صُحِّفَ في «الميزان» إلى: «فتكلّم فيه». والتصويب من «اللسان» (٥/ ٣٨).

٣٣٣)، و «جامع الأصول» (٨/ ٤٧٤ ـ ٤٧٥)، و «مجمع الزوائد» (٦/ ٣٢١ ـ ٣٢٣)، و «الدُّر المنثور» (٢/ ٤ ـ ٨).

ومن ذلك ما رواه مسلم في صلاة المسافرين، باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي (١/ ٥٥٦) رقم (٨١٠) ـ واللفظ له ـ، وأبو داود في الصلاة، باب ما جاء في آية الكرسي (٢/ ١٥١) رقم (١٤٦٠)، وأحمد في «المسند» (٥/ ١٤٢)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٣/ ٣٧٠)، والطَّيَالسي في «مسنده» ص ٧٤ رقم (٥٥٠)، وعبد بن حُمَيْد في «المنتخب من مسنده» (١/ ١٩٩) رقم (١٧٨)، وابن الضُّرَيْس في «فضائل القرآن» ص ١٥٣ رقم (١٨٧)، والبيهقي في «شُعَب الإيمان» (٥/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤) رقم (٢١٦٨ و ٢١٦٩)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٣٠٤)، والبَغَوي في «شرح السُّنَّة» (٤/ ٤٥٩) رقم (١١٩٥)، عن أُبـيّ بن كعب قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «يا أبا المُنْذِرِ[1]! أتدري أيُّ آيةٍ من كتاب الله معك أعظمُ؟ قال قلت: اللهُ ورسولُهُ أعلم. قال: يا أبا المنذر! أتدري أيُّ آيةٍ من كتاب الله معك أعظمُ؟ قال قلت: اللَّهُ لا إلهَ إلاّ هو الحيُّ القَيُّومُ. قال: فضرب في صدري وقال: والله لِيَهْنِكَ[2] العِلْمُ أبا المنذر».

* * *

٩٣ ـ أخبرنا أبو نُعَيْم الحافظ قال: نبأنا أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد المُفِيد قال: نبأنا أحمد بن عبد الرحمن السَّقَطِيّ قال: نبأنا يزيد بن هارون قال: أنبأنا عاصم الأَحْوَل،

عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**الموتُ كَفَّارَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ**».

(١/ ٣٤٧) في ترجمة (محمد بن أحمد بن محمد المُفيد البغدادي أبو بكر).

---

(١) هي كنية أبـيّ بن كعب رضي الله عنه.

(٢) أي ليكن العلم هنيئاً لك.

مرتبة الحديث:

إسناده تالف. وللحديث طرق عدّة معلولة كلّها.

ففيه صاحب الترجمة (محمد بن أحمد بن محمد المُفيد البغدادي أبو بكر) قال الذَّهَبِيُّ عنه في «المغني» (٢/ ٥٥٠): «محدِّثٌ مشهور، مُجْمَعٌ على ضعفه، واتُّهم». وستأتي ترجمته في حديث (١٦٠٩).

كما أنَّ فيه (أحمد بن عبد الرحمن السَّقَطِيّ) وقد ترجم له في:

١ ــ «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٤٤) وقال: «ليس بمعروف عند أهل النقل». وقال الخطيب أيضاً في «تاريخه» (١/ ٣٤٦) في ترجمة (محمد بن أحمد المُفيد): والسَّقَطِيُّ مجهول. وقال في (١/ ٣٤٧) منه: «لا أعلم أحداً من البغداديين ولا غيرهم عرف أحمد بن عبد الرحمن السَّقَطِيّ هذا، ولا روىٰ عنه سوى المُفيد».

٢ ــ «ميزان الاعتدال» (١/ ١١٦) وقال: «شيخ لا يُعْرَفُ إلاّ من جهة المُفيد، يروي عن يزيد بن هارون، عن حُمَيْد، عن أنس، فذكر حديثاً موضوعاً».

أقول: الحديث الموضوع الذي أشار إليه الذَّهَبِيُّ هو حديث الخطيب المتقدِّم، وقد ذكره ابن حَجَر في «اللسان» (١/ ٢١١) عقب كلام الذَّهَبِيّ هذا. لكن وقع عند الذَّهَبِيّ قوله: «عن حميد»، والصواب: «عن عاصم». وقد جاء على الصواب في «اللسان».

٣ ــ «اللسان (١/ ٢١١ ــ ٢١٢) وقال: «وجدت بِخَطٍّ من يوثق به من المتأخرين: أنَّ الأَزْدِيّ وَهَّاهُ».

التخريج:

أقول: له عن أنس طرق:

الطريق الأول: عن أبي بكر محمد بن أحمد المُفيد، عن أحمد بن عبد الرحمن السَّقَطِيّ، عن يزيد بن هارون، به.

رواه أبو نُعَيْم في «الحِلْية» (٣/ ١٢١)، والبيهقي في «شُعَب الإيمان» (٧/ ١٧١) رقم (٩٨٨٦) ــ ط بيروت ــ .

وعن أبي نُعَيْم رواه الخطيب، وعن الخطيب ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (٣/ ٢١٨).

ورواه ابن حَجَر في «اللسان» (١/ ٢١١) في ترجمة (أحمد بن عبد الرحمن السَّقَطِيّ) عن أبي نُعَيْم من طريقه.

وهو إسناد تالف كما تقدَّم في مرتبة الحديث.

الطريق الثاني: عن مُفَرِّج بن شُجَاع، عن يزيد بن هارون، به.

رواه الدَّارَقُطْنِيُّ في «المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف» (٤/ ٢١٧٣ ــ ٢١٧٤)، والخطيب في «تاريخه» (١/ ٣٤٧)، وعنه ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (٣/ ٢١٨)، والقُضَاعي في «مسند الشِّهَاب» (١/ ١٣٣ ــ ١٣٥) رقم (١٧١ و ١٧٢).

وعزاه الحافظ ابن حَجَر في «اللسان» (١/ ٢١١) من هذا الطريق إلى الدِّيْنَوَرِيّ في «المُجَالَسة» عن أبي عليّ بن الصَّوَّاف، عن يزيد، به. وذكر أنَّه في «فوائد أبي عليّ بن الصَّوَّاف» أيضاً.

أقول: في إسناد هذا الطريق (مُفَرِّج[1] بن شُجَاع المَوْصِليّ)؛ فقد نقل الخطيب عقب روايته له، عن أبي الفتح الأَزْدِيّ قوله فيه: «واهي الحديث». وقال الخطيب: «مُفَرِّج في عداد المجهولين، والحديث عن يزيد شاذ».

وترجم له الذَّهَبِيُّ في «الميزان» (٤/ ١٦٦) ونقل ما تقدَّم عن أبي الفتح والخطيب وقال: «حدَّث عنه بشر بن موسى بخبر باطل». إشارةً منه إلى هذا

(١) تَصَحَّفَ في «اللسان» (٦/ ٨٠)، و «الموضوعات» لابن الجَوْزي (٣/ ٢١٨ و ٢١٩)، و «تنزيه الشريعة» (٢/ ٣٦٤)، إلى «مفرح» بالحاء المهملة. والتصويب من «المؤتلف والمختلف» للدَّارَقُطْنِيّ (٤/ ٢١٧٣)، و «الميزان» (٤/ ١٦٦).

الحديث. حيث إنَّ الخطيب والقُضَاعي قد روياه من طريق بشر بن موسى عن مُفَرَّج بن شُجَاع، به.

الطريق الثالث: عن داود بن المُحَبَّر، عن نصر بن جميل[1]، عن حفص بن عبد الرحمن، عن عاصم الأَحْوَل، عنه، به.

رواه العُقَيْلي في «الضعفاء» (٤/ ٢٩٩) في ترجمة (نصر بن جميل)، وعنه القُضَاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ١٣٥) رقم (١٧٣)، وابن الجَوْزي في «الموضوعات» (٣/ ٢١٩).

قال العُقَيْلي: «نصر بن جميل عن حفص بن عبد الرحمن، مجهولين بالنقل حديثهما غير محفوظ». ثم ساق الحديث من طريقهما، وقال: «ولا يُتَابَعُ عليه إلاّ من طريق فيه ضعف».

ولفظ الحديث عندهم: «الموت كفَّارة للمؤمن».

وقال الذَّهَبِيُّ في «الميزان» (٤/ ٢٥٠) في ترجمة (نصر بن جميل): «لا يُعْرَفُ لا هو ولا شيخه».

أقول: فيه (داود بن المُحَبَّر الطَّائي الثَّقَفِي) وهو متروك. وقد كذَّبه أحمد وصالح جَزَرَة وابن حِبَّان. وستأتي ترجمته في حديث (١٢٦٤).

الطريق الرابع: عن محمد بن صالح بن شُعَيْب اليَمَاني، عن نصر[2] بن عليّ الجَهْضَمِيّ، عن يزيد بن هارون، عن عاصم، عنه، به.

رواه أبو بكر الإسماعيلي في «معجمه» ص٧٨ رقم ١٤٠، وعنه البيهقي في «شُعَب الإيمان» (٧/ ١٧١) رقم (٩٨٨٥) ــ ط بيروت ــ. وبلفظ «الموت كفَّارة لكلِّ مؤمن».

---

(١) تَصَحَّفَ في «الموضوعات» لابن الجَوْزي (٣/ ٢١٩) إلى: «نصر بن حميد».

(٢) تَصَحَّفَ في «المعجم» للإسماعيلي ص٧٨ إلى «يحيى». والتصويب من «شُعَب الإيمان» (٧/ ١٧١)، و «اللسان» (٥/ ٢٠١).

أقول: قال الحافظ الخطيب في «تاريخه» (١/ ٣٤٧) بعد أن أشار إلى رواية نصر بن عليّ الجَهْضَمِيّ عن يزيد هذه: «وليس بثابت عنه».

وقال الحافظ ابن حَجَر في «اللسان» (٥/ ٢٠١) في ترجمة (محمد بن صالح بن شُعَيْب اليَمَاني البَصْري أبو بكر) ــ وهو من زوائده على «الميزان» ــ عقب روايته له بإسناده إلى أبـي بكر الإسماعيلي عن محمد بن صالح بن شُعَيْب اليَمَاني به: «رواته أثبات إلاّ هذا ــ يعني شيخ أبـي بكر الإسماعيلي: (محمد بن صالح بن شُعَيْب اليَمَاني) ــ فما علمت حاله. وقال الخطيب: ليس بمحفوظ عن نصر بن عليّ».

الطريق الخامس: عن عَبْدَان بن أحمد، حدَّثنا محمد بن عيسى الأصبهاني، حدَّثنا أبو سعيد الجُعْفِي، وأبو مَعْمَر، قالا: حدَّثنا حفص بن غياث، عن عاصم الأَحْوَل، عنه، به.

رواه أبو نُعَيْم الأصبهاني في «تاريخ أصبهان» (٢/ ٢٣١).

أقول: في إسناده (محمد بن عيسى الأصبهاني أبو جعفر)، ترجم له أبو نُعَيْم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ٢٣١) ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً. ولم أقف على من ذكره بذلك.

وكذلك (عَبْدَان بن أحمد) لم أقف على من ذكره فيما رجعت إليه.

و (أبو سعيد الجُعْفِي) هو (يحيـى بن سليمان الكوفي المُقرىء) ترجم له في «التهذيب» (١١/ ٢٢٧) وقال: «قال أبو حاتم: شيخ. وقال النَّسَائي: ليس بثقة. وذكره ابن حِبَّان في «الثقات» وقال: ربما أغرب. . . وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: ثقة. وقال مَسْلَمَة بن قاسم: لا بأس به. وكان عند العُقَيْلي ثقة. وله أحاديث مناكير». وقال في «التقريب» (١/ ٣٤٩): «صدوق يخطىء، من العاشرة»/ خ ت. وقال الذَّهَبِـيُّ في «الكاشف» (٣/ ٢٢٦): «صويلح».

و (أبو مَعْمَر) هو (إسماعيل بن إبراهيم بن مَعْمَر الهُذَلي القَطِيعي الهَرَوي): ترجم له في «التقريب» (١/ ٦٥) وقال: «ثقة مأمون، من العاشرة»/ خ م د س.

وانظر ترجمته مطوَّلاً في «تهذيب الكمال» (٣/ ١٩ ـ ٢٣)، و «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤).

و (حفص) و (عاصم): ثقتان.

الطريق السادس: عن حمَّاد بن قِيرَاط، عن أبـي غياث، عن عاصم الأَحْوَل، عنه، به.

رواه أبو سعد المَالِيني في «مسند شيوخ الصوفية» ـ كما في «اللآلىء المصنوعة» (٢/ ٤١٥) ـ .

أقول: فيه (أبو غياث) وهو (أَصْرَم بن غياث النَّيْسَابُورِيّ): منكر الحديث. وستأتي ترجمته في حديث (٩٨٥).

وفيه (حمَّاد بن قِيرَاط النَّيْسَابُورِيّ) ترجم له في «الميزان» (١/ ٥٩٩) وقال: «كان أبو زُرْعَة يمرض القول فيه. وقال ابن حِبَّان: لا تجوز الرواية عنه، يجيء بالطَّامات. وقال ابن عدي: عامّة ما يرويه فيه نظر».

وترجم له في «اللسان» (٢/ ٣٥٢) وذكر أنّ أبا زُرْعَة قال فيه: «صدوق»، وأنّ ابن حِبَّان ذكره في «الثقات» وقال: يخطىء، وأنّ أبا حاتم قال: «مضطرب الحديث يُكْتَبُ حديثه».

وللحديث طريق آخر أشار إليه الحافظ الخطيب عقب روايته للحديث بقوله: «ورواه إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله التَّيْمِي، عن الحسن بن صالح، عن عاصم الأَحْوَل، وإسماعيل كان كذَّاباً».

أقول: وهذا الحديث ممّا اختلفت أقوال العلماء فيه:

حيث صحَّحه القاضي أبو بكر بن العَرَبـي في كتابه «سراج المُرِيدين».

وحسَّنه الحافظ العراقي في رسالته التي ردَّ فيها على الصَّغَاني ما جاء في كتابه

«الدُّر الملتقط» مِنْ حُكْمِه على بعض الأحاديث التي رواها القُضَاعي في «مسند الشهاب» بالوضع ـ وهي مطبوعة في آخر «مسند الشِّهاب» للقُضَاعي (٢/ ٣٦٠) ـ فإنَّه قال بعد أَنْ ذَكَرَ حُكْمَ ابن الجَوْزي والصَّغَاني عليه بالوضع: «وقد رويناه من حديث جماعة من الصحابة يحصل من مجموعها أنَّه حديث حسن... ورواه القاضي أبو بكر بن العَرَبـي في «سراج المُرِيدين» وقال عقبه: إنَّه حديث حسن صحيح. وقد جمعت طرقه في جزء مفرد».

وقال الزُّرْقَاني في «مختصر المقاصد الحسنة» ص ٢٠١ رقم (١١٠٦): «حسن».

وقال السَّخَاوِيُّ في «المقاصد الحسنة» ص ٤٢٥: «قال شيخنا ـ يعني الحافظ ابن حَجَر ـ: إنَّه لا يتهيأ الحكم عليه بالوضع مع وجود هذه الطرق. قال: ومع ذلك ليس هو على ظاهره، بل هو محمول على موت مخصوص إنْ ثَبَتَ الحديثُ».

أقول: ويفهم من كلام السَّخَاوِيِّ أنَّ الحافظ ابن حَجَر رحمه الله يذهب إلى تضعيفه والله أعلم.

وقال بوضعه: ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (٣/ ٢١٩) حيث يقول: «هذا حديث لا يصحُّ عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم».

قال ابن حَجَر في «اللسان» (١/ ٢١١) بعد أن ذكر حكم ابن الجَوْزي عليه بالوضع: «وسبقه إلى ذلك ابن طاهر فبالغ في إنكاره».

وقال السيوطي في «الدُّرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» ص ١٧٦: «وذكره ابن الجَوْزي في «الموضوعات» فأخطأ والله أعلم».

كما تعقَّبه مطوَّلاً في «اللآلىء» (٢/ ٤١٤ ـ ٤١٥)، ولخَّصه عنه ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ٣٩٤).

وقال القَاري في «الموضوعات الكبرى» ص ٢٤٦ رقم (٩٧٦): «وذكره ابن الجَوْزي في «الموضوعات» ولم يُصب فيه».

كما قال بوضعه الإمام الصَّغَاني في «الدُّر الملتقط» ص ٢٠ رقم (٨)، وفي «الموضوعات» له ص ١٣ رقم (٦٢).

وقد تقدَّم عن الحافظ الذَّهَبِيِّ قوله ببطلانه أيضاً.

أقول: الذي يظهر لي من مجموع ما تقدَّم أنَّ الحديث ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم.

* * *

٩٤ ـ حدَّثنا القاضي أبو جعفر السِّمْنَاني ـ من حفظه، بعد أن كُفَّ بصره ـ قال: لَقَّنَنَا أبو القاسم نصر بن أحمد بن الخليل المَوْصِليّ المعروف بابن المَرْجي ـ بالمَوْصِل ـ قال: لَقَّنِني أبو يَعْلَى أحمد بن عليّ بن المثنَّى قال: لَقَّنِني شَيْبَان بن فَرُّوخ الأُبُلِّي قال: لَقَّنِني سعيد بن سُلَيْم قال:

لَقَّنَنِي أنس بن مالك، أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «**يقولُ اللهُ تعالى: إذا أخذتُ كَرِيمَتَيْ العَبْدِ فصبرَ إيماناً واحتساباً لم أَرْضَ له ثواباً دونَ الجنَّةِ**». قيل يا رسول الله: وإنْ كانت واحدةً؟ قال: «**وإنْ كانت واحدةً**».

(١/ ٣٥٥) في ترجمة (محمد بن أحمد بن محمد السِّمْنَاني القاضي أبو جعفر).

مرتبة الحديث:

إسناده ضعيف. والحديث دون قوله: «وإن كانت واحدة» صحيح من حديث أنس وغيره. وهذه الزيادة منكرة.

ففي إسناده: (سعيد بن سُلَيْم الضَّبِّيّ ـ ويقال: الضُّبَعِي ـ أبو عثمان) وهو ضعيف. قال ابن عدي عنه في «الكامل» (٣/ ١٢٣٨): «من أصحاب أنس الذين

يروون عنه ممن ليس هم معروفين[1]، ولا حديثهم بالمعروف الذي يتابعه أحد عليه. وهو في عداد الضعفاء الذين يروون عن أنس». وستأتي ترجمته في حديث (٩٧١).

التخريج:

رواه أبو يَعْلَىٰ المَوْصِلي في «مسنده» (٧/ ٢٣٣ ـ ٢٣٤) رقم (٤٢٣٧) من الطريق التي رواها الخطيب عنه.

ورواه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ١٢٣٨) في ترجمة (سعيد بن سُلَيْم الضُّبَعي)، عن أبي يَعْلَىٰ وغيره، عن شَيْبَان، عن سعيد بن سُلَيْم، عنه، به.

ورواه الذَّهَبِيُّ في «الميزان» (٢/ ١٤٢ ـ ١٤٣) عن أبي يَعْلَىٰ من طريقه أيضاً.

قال الهيثمي في «المجمع» (٢/ ٣١٠): «رواه أبو يَعْلَىٰ وفيه سعيد بن سُلَيْم الضَّبِّي ضعَّفه الأَزْدِيُّ، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات» وقال: يخطىء».

وقال الحافظ ابن حَجَر في «المطالب العالية» (٢/ ٣٤٢) رقم (٢٤٢٧): «رواه البخاري من وجه آخر عن أنس دون قوله: وإن كانت واحدة إلى آخره. وهو زيادة منكرة. وسعيد فيه ضعف».

وقال البُوْصِيري ـ كما في حاشية محقق «المطالب العالية» ـ: «رواه أبو يَعْلَىٰ بسند ضعيف».

أقول: والحديث عن أنس من غير الزيادة المتقدِّمة، رواه البخاري في المرضى، باب فضل من ذهب بصره (١٠/ ١١٦) رقم (٥٦٥٣)، والتِّرْمِذِيّ في الزهد، باب ما جاء في ذهاب البصر (٤/ ٦٠٢) رقم (٢٤٠٠)، وأحمد في

---

(١) هكذا جاءت العبارة في «الكامل»!

«المسند» (٣/ ١٤٤ و ١٥٦ و ٢٨٣)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١/ ١٨٦) رقم (٢٥٢).

وبدون تلك الزيادة روي عن عدد من الصحابة. انظر مروياتهم إن شئت في: «جامع الأصول» (٦/ ٤٣٣ ــ ٤٣٤)، و «الترغيب والترهيب» (٤/ ٣٠١ ــ ٣٠٢)، و «مجمع الزوائد» (٢/ ٣٠٨ ــ ٣١١)، و «المطالب العالية» (٢/ ٣٤٢ ــ ٣٤٣). وسيأتي من حديث ابن عبَّاس برقم (٢١٦٨).

غريب الحديث:

قوله: «كَرِيمَتَيْ العبد»: «يريد عَيْنَيْهِ: أي جارحتيه الكَرِيمتين عليه. وكُلُّ شيء يَكْرُمُ عليك فهو كَرِيمُكَ وكَرِيمتكَ». «النهاية» (٤/ ١٦٧).

* * *

٩٥ ــ أخبرنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن محمد بن عمر قال: أنبأنا أبو الفضل عبد الله بن عبد الرحمن الزُّهْرِيّ، نبأنا جعفر بن محمد الفِرْيَابي، نبأنا قتيبة بن سعيد، نبأنا ابن لَهِيعة، عن مِشْرَح[1] بن هَاعَان،

عن عقبة بن عامر قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: **«أكثرُ مُنَافِقِي أُمَّتي قُرَّاؤُها»**.

(١/ ٣٥٧) في ترجمة (محمد بن أحمد بن محمد المُعَدَّل أبو جعفر).

مرتبة الحديث:

صحيح بمجموع طرقه.

وإسناد الخطيب رجاله كلُّهم ثقات عدا (عبد الله بن لَهِيعة المِصْري) فإنَّه ضعيف إلاّ إذا روى العَبَادِلَةُ عنه: ابن المُبَارك، وابن وَهْب، والمُقْرِىء، فإنّ

(١) تَصَحَّفَ في المطبوع إلى «مشرع» بالعين المهملة. والتصويب من مصادر تخريج الحديث الآتية، ومن مصادر ترجمته المذكورة في مرتبة الحديث.

حديثهم عنه صحيح عند بعض النُّقَّاد كما سيأتي تفصيله في ترجمته في حديث رقم (١٩٦). وسيأتي في التخريج أنّ كلاً من عبد الله بن المبارك وعبد الله بن يزيد المُقْرِىء قد تابعا قتيبة بن سعيد في روايته له عن ابن لَهِيعة. كما أنَّ ابن لَهِيعة نفسه قد توبع كما سيأتي.

وعدا (مِشْرَح بن هَاعَان المَعَافِري المِصْري أبو مصعب) وقد ترجم له في:

١ ـ «تاريخ الدَّارِمي عن ابن مَعِين» ص ٢٠٤ رقم (٧٥٥) وقال: «ثقة». قال عثمان الدَّارِمي: «ومِشْرَح ليس بذاك، وهو صدوق».

٢ ـ «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٣١ ـ ٤٣٢) وفيه عن أحمد بن حنبل: «معروف».

٣ ـ «الثقات» لابن حِبَّان (٥/ ٤٥٢) وقال: «يخطىء ويخالف».

٤ ـ «المجروحين» (٣/ ٢٨) وقال: «يروي عن عقبة بن عامر أحاديث مناكير لا يُتَابَعُ عليها... والصواب في أمره ترك ما انفرد به من الروايات، والاعتبار بما وافق الثقات».

٥ ـ «الكامل» (٦/ ٢٤٦٠) وقال: «أرجو أنَّه لا بأس به».

٦ ـ «الكاشف» (٣/ ١٢٩) وقال: «ثقة».

٧ ـ «المغني» (٢/ ٦٥٩) وقال: «صدوق، لَيَّنَهُ ابن حِبَّان، ووثَّقه ابن مَعِين في رواية عثمان بن سعيد».

٨ ـ «التقريب» (٢/ ٢٥٠) وقال: «مقبول، من الرابعة»/ عخ د ت ق.

أقول: الظاهر أنَّه صدوق كما قال الذَّهَبِيُّ في «المغني». ولم يتفرّد في روايته له عن (عقبة)، حيث تابعه (أبو عُشَّانَة حَيّ بن يُومِن) كما سيأتي.

التخريج:

رواه أبو بكر الفِرْيَابي في «صفة المُنَافِق» ص ٥٥ رقم (٣٢)، وعنه ابن عدي في «الكامل» (٤/١٤٦٦) ـ في ترجمة (عبد الله بن لَهِيعة) ـ، والذَّهَبِيُّ في «المعجم اللطيف» ص ٢٠ رقم (٢)، من الطريق التي رواها الخطيب عنه: قتيبة بن سعيد، عن ابن لَهِيعة، عن مِشْرَح، عنه، به.

وقال الذَّهَبِيُّ: «هذا حديث غاية في العُلُو، لكنَّه ضعيف»!!.

ورواه أحمد في «المسند» (٤/ ١٥٥)، والفِرْيَابي في «صفة المنافق» ص ٥٦ رقم (٣٤)، وابن قُتَيْبَة في «غريب الحديث» (١/ ٤٥٣)، من طريق عبد الله بن يزيد المُقْرِىء أبي عبد الرحمن، عن ابن لَهِيعة، عن مِشْرَح، عنه، به.

ورواه الفِرْيَابي في «صفة المنافق» ص ٥٥ ـ ٥٦ رقم (٣٣)، وعنه الذَّهَبِيُّ في «سِيَر أعلام النبلاء» (٨/ ٣٥٠ ـ ٣٥١)، من طريق عبد الله بن المبارك، عن ابن لَهِيعة، عن مِشْرَح، عنه، به.

ورواه أحمد في «المسند» (٤/ ١٥١)، من طريق أبي سعيد عبد الرحمن بن عبد الله البَصْري مولى بني هاشم، عن ابن لَهِيعة، عن مِشْرَح، عنه، به.

و (أبو سعيد عبد الرحمن البَصْري) قال عنه في «الكاشف» (٢/ ١٥٢): «ثقة». وقال في «التقريب» (١/ ٤٨٧): «صدوق ربما أخطأ، من التاسعة»/ خ صد س ق. وانظر «التهذيب» (٦/ ٢٠٩ ـ ٢١٠).

ورواه تمَّام الرَّازي في «فوائده» (١/ ٥٥٥) رقم (٩٦٠)، من طريق منصور بن عمَّار، عن ابن لَهِيعة، عن مِشْرَح، عنه، به.

و (منصور بن عمَّار الواعظ الخُرَاسَاني أبو السَّرِيّ): منكر الحديث. وستأتي ترجمته في حديث (٧٢٣).

ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ٣٠٥) رقم (٨٤١)، من طريق

أسد بن موسى، ويحيى بن إسحاق السَّيْلَحِيْنِي، وسعيد بن أبي مَرْيَم، قالوا: حدَّثنا ابن لَهِيعة، عن أبي عُشَّانَة، عن عقبة بن عامر به مرفوعاً.

و (أبو عُشَّانَة) هو (حَيّ بن يُومِن المَعَافِرِيّ): ثقة مشهور بكنيته. وستأتي ترجمته في حديث (١٩٦).

و (أسد بن موسى بن إبراهيم الأُمَوي) قال عنه في «التقريب» (١/ ٦٣): «أَسَدُ السُّنَّة، صدوق يُغْرِب، وفيه نَصْب، من التاسعة، مات سنة اثنتي عشرة ــ يعني ومائتين ــ ، وله ثمانون»/ خت د س. وانظر ترجمته مطوَّلاً في: «تهذيب الكمال» (٢/ ٥١٢ ــ ٥١٤)، و «السِّيَر» (١٠/ ١٦٢ ــ ١٦٤) وقال: «الإمام الحافظ الثقة».

و (يحيى بن إسحاق السَّيْلَحِيْنِي أبو زكريا ــ أو أبو بكر ــ) قال عنه في «التقريب» (٢/ ٣٤٢): «صدوق، من كبار العاشرة، مات سنة عشر ومائتين»/ م عم. وانظر ترجمته مفصَّلاً في: «السِّيَر» للذَّهَبِيّ (١١/ ٥٠٥ ــ ٥٠٧) وقال: «الحافظ الإمام الثَّبْتُ»، و «التهذيب» (١١/ ١٧٦ ــ ١٧٧).

و (سعيد بن أبي مَرْيَم) هو (سعيد بن الحكم الجُمَحِيّ المِصْريّ أبو محمد) قال عنه في «التقريب» (١/ ٢٩٣): «ثقة ثَبْت فقيه، من كبار العاشرة، مات سنة أربع وعشرين ــ يعني ومائتين ــ ، وله ثمانون سنة»/ ع. وانظر ترجمته مفصّلاً في: «تهذيب الكمال» (١٠/ ٣٩١ ــ ٣٩٥)، و «السِّيَر» (١٠/ ٣٢٧ ــ ٣٣٠).

ورواه أحمد في «المسند» (٤/ ١٥٥)، والبخاري في «خَلْق أفعال العباد» ص ١٩٤ ــ ١٩٥ رقم (٦١٤)، والفِرْيَابي في «صفة المنافق» ص ٥٦ رقم (٣٥)، والبيهقي في «شُعَب الإيمان» (١٢/ ٢٨٢) رقم (٦٥٦١)، من طريق أبي سَلَمَة منصور بن سَلَمَة الخُزَاعي، عن الوليد بن المغيرة، عن مِشْرَح، عنه، به.

و (منصور بن سلمة الخُزَاعي) و (الوليد بن المغيرة) كلاهما ثقة. انظر: «التقريب» (٢/ ٢٧٦) و (٢/ ٣٣٦)، و «التهذيب» (١٠/ ٣٠٨) و (١١/ ١٥٥).

قال الهيثمي في «المجمع» (٦/ ٢٢٩): «رواه أحمد والطبراني وأحد أسانيد أحمد ثقات أثبات».

أقول: وللحديث شواهد من حديث: عبد الله بن عمرو بن العاص، وابن عبَّاس، وعِصْمَة بن مالك رضي الله عنهم أجمعين.

أمَّا حديث عبد الله بن عمرو بن العاص:

فقد رواه عبد الله بن المبارك في «الزهد» ص ١٥٢ رقم (٤٥١)، وعنه الفِرْيَابـي في «صفة المنافق» ص ٥٦ رقم (٣٦)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٢٥٧)، والبيهقي في «شُعَب الإيمان» (١٢/ ٢٨١) رقم (٦٥٦٠)، والبَغَوي في «شرح السُّنَّة» (١/ ٧٥)، عن عبد الرحمن بن شُرَيْح المَعَافِرِيّ، عن شَرَاحيل بن يزيد، عن محمد بن هَدِيَّة[1]، عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً.

ومن هذا الطريق: رواه أحمد في «المسند» (٢/ ١٧٥)، وابن أبـي شَيْبَة في «مصنفه» (١٣/ ٢٢٨)، والبخاري في «خَلْق أفعال العباد» ص ١٩٤ رقم (٦١٣)، والفَسَويّ في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٥٢٨)، والبيهقي في «شُعَب الإيمان» (١٢/ ٢٨١ ــ ٢٨٢) رقم (٦٥٥٩).

أقول: إسناده حسن.

والعجيب أنَّ الشيخ الألباني حفظه المولى في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢/ ٣٨٧) يقول: «هذا إسناد رجاله ثقات غير محمد بن هَدِيَّة، فلم أر من وثَّقه»!! مع أنَّ العِجْلي ترجم له في «تاريخ الثقات» ص ٤١٥ رقم (١٥١٠) وقال: «مِصري تابعي ثقة». كما ترجم له ابن حِبَّان في «ثقاته» (٥/ ٣٨١). وذكره الفَسَويّ في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٥٢٨) في جملة ثقات التابعين من أهل مِصر. وترجم له الحافظ ابن حَجَر في «التهذيب» (٩/ ٤٩٥)، و «التقريب» (٢/ ٢١٤) وقال: «مقبول»!!.

---

(١) ضُبط في «صفة المنافق» بضم الهاء وفتح الدال، وهو خطأ. قال الحافظ ابن حَجَر في «التقريب» (٢/ ٢١٤): «بفتح الهاء وكسر المهملة وتشديد التحتانية».

قال الهيثمي في «المجمع» (٦/ ٢٣٠): «رواه أحمد والطبراني ورجاله ثقات، وكذلك رجال أحد إسنادي أحمد ثقات».

ورواه أحمد في «المسند» (٢/ ١٧٥) من طريق ابن لَهِيعة، عن درَّاج، عن عبد الرحمن بن جُبَيْر، عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً.

و (ابن لَهِيعة): ضعيف. و (دَرَّاج بن سَمْعَان السَّهْمِيّ أبو السَّمْح) فيه ضعف. وستأتي ترجمته في حديث (٤٩٣).

وأمَّا حديث عبد الله بن عبَّاس:

فقد رواه العُقَيْلي في «الضعفاء الكبير» (١/ ٢٧٤) في ترجمة (حفص بن عمر العَدَني)، من طريق حفص هذا، عن الحَكَم بن أَبَان، عن عِكْرِمَة، عن ابن عبَّاس مرفوعاً. وقال: «لا يُتَابَعُ على هذا أيضاً من حديث ابن عبَّاس. وقد رُوي عن عبد الله بن عمرو عن النبيِّ عليه السلام بإسناد صالح».

أقول: (حفص بن عمر بن ميمون العَدَني): ضعيف. وستأتي ترجمته في حديث (٧٨٤).

وأمَّا حديث عِصْمَة بن مالك:

فقد رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ١٧٩)، وابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٠٤١) في ترجمة (الفضل بن مختار البَصْري)، من طريق الفضل هذا، عن عبد الله بن مَوْهَب، عن عِصْمَة بن مالك مرفوعاً.

قال ابن عدي: لا يُتَابَعُ عليه.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٦/ ٢٣٠): «رواه الطبراني وفيه الفضل بن المختار وهو ضعيف».

وقد أورد الإمام الشَّوْكَانيُّ حديث: «أكثر منافقي أُمَّتي قراؤها» في «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» ص ٢٨٨، وعزاه لأحمد والطبراني. ولم

يصب في إيراده له في كتاب «الموضوعات». وقد علّق عليه محققه العلاّمة اليَماني رحمه الله بقوله: «بأسانيد في كلّ منها مَقَال». وقوله هذا موضع نظر كما يتبين من التخريج السابق.

معنى الحديث:

قال الإمام البَغَوي في «شرح السُّنَّة» (١/ ٧٧): «هو أن يعتاد ترك الإخلاص في العمل، كما جاء: «التَّاجِرُ فَاجِرٌ»[1]، وأراد: إذا اعتاد التاجر الكذب في البيع والشراء، لا أنّ نفس التجارة فجور، بل هي أمر مأذون فيه، مباح في الشرع».

وقال الإمام ابن الأثير في «النهاية» (٤/ ٣١): «أي أنهم يحفظون القرآن نفياً للتهمة عن أنفسهم، وهم معتقدون تضييعَهُ. وكان المنافقون في عصر النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم بهذه الصفة».

وقال الإمام المُنَاوي في «فيض القدير» (٢/ ٨٠): «أي الذين يتأولونه على غير وجهه يضعونه في غير مواضعه، أو يحفظون القرآن تَقِيَّةً للتُّهْمَةِ عن أنفسهم وهم معتقدون خلافه، فكان المنافقون في عصر النبـيّ صلَّى الله عليه وسلَّم بهذه الصفة. ذكره ابن الأثِير. وقال الزَّمَخْشَرِيُّ: أراد بالنفاق الرِّيَاء، لأنّ كلاًّ منهما: إرادة ما في الظاهر خلاف ما في الباطن». ثم استفاض في ذكر تفصيل ذلك نقلاً عن غيره، فانظره فإنه جيِّد.

* * *

٩٦ ــ أخبرنا أبـو القاسم طلحة بـن عليّ بـن الصَّقْر الكَتَّاني قال: نبأنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشَّافِعِي قال: نبأنا محمد بن أحمد بن المهدي أبو عُمَارة قال: نبأنا أبو نافع أحمد بن كثير قال: نبأنا جعفر بن محمد العابد قال: نبأنا أبو يعقوب الأعمىٰ، عن إسماعيل بن مَعْمَر، عن محمد بن عبد الله الدَّغْشِيّ

---

(١) قال محققا «شرح السُّنَّة» في تخريجهما له: «حديث حسن». وعزياه بنحوه مطوّلاً إلى التِّرْمِذِيّ وابن ماجه وأحمد وابن حِبَّان والحاكم.

ـ قَبِيلٌ من اليمن ـ قال: سمعت مُجَالِد بن سعيد يقول: سمعت مَسْرُوقاً يقول:

سمعت عبد الله بن مسعود يقول: سمعت رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يقول: **«القرآنُ كلامُ الله ليس بخَالِقٍ ولا مَخْلُوقٍ، فمن زَعَمَ غير ذلك فقد كَفَرَ بما أَنْزَلَ اللَّهُ على محمّدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم»**.

(١/ ٣٦٠ ـ ٣٦١) في ترجمة (محمد بن أحمد بن المهدي أبو عُمَارة).

مرتبـة الحديـث:

مـوضـوع.

ففيه صاحب الترجمة (محمد بن أحمد بن المهدي أبو عُمَارة) وقد ترجم له في:

١ ـ «السنن» للدَّارَقُطْنِيّ (١/ ٢٠٥) وقال: «ضعيف جدًّا».

٢ ـ «تاريخ بغداد» (١/ ٣٦٠ ـ ٣٦١) وقال: «في حديثه مناكير وغرائب».

٣ ـ «الميزان» (٣/ ٤٥٦ ـ ٤٥٧) وفيه عن الدَّارَقُطْنِيّ: «متروك». وساق الحديث في ترجمته وقال: «هو موضوع على مُجَالِد».

وفيه (مُجَالِد بن سعيد الهَمْدَاني الكوفي) وهو ليس بالقويّ، وقد تغيَّر بأَخَرَةٍ كما قال ابن حَجَر. وستأتي ترجمته في حديث (١٠٢٣).

و (مسروق) هو (ابن الأَجْدَع الهَمْدَاني الوَادِعي): إمام ثقة مُخَضْرَم. وستأتي ترجمته في حديث (٣٤٦).

قال الخطيب عقب روايته له: «هذا الحديث منكر جدًّا. وفي إسناده غير واحد[١] من المجهولين. وقد رواه أحمد بن بشير الكوفي عن مُجَالِد عنه، وهما موقوفان». ثم ساق إسناده إلى ابن مسعود موقوفاً عليه.

---

(١) قوله: «إسناده غير واحد» غير موجود في المطبوع، لأن محله بياض في الأصل. فأثبته من «الموضوعات» لابن الجَوْزي (١/ ١٠٨) حيث نقل نصّ كلام الخطيب.

التـخـريـج :

رواه ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (١/١٠٨) عن الخطيب من طريقه المتقدِّم، ونقل قوله السابق.

وقال ابن الجَوْزي (١/١٠٩): «وقد رُوي في هذا الباب أحاديث عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ليس فيها شيء يثبت عنه».

وذكره السيوطي في «اللآلىء المصنوعة» (١/٤).

وقال الشَّوْكَانِيُّ في «الفوائد المجموعة» ص٣١٣: «وذَكَرَ له ـ يعني السيوطي ـ شواهد، وأطال في غير طائل. فالحديث موضوع، تَجَارَأ على وضعه من لا يستحي من الله تعالى...».

وذكره ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (١/١٣٤ ـ ١٣٥)، وقال عقب نقله لقول الذَّهَبِيِّ السابق: «هو موضوع على مُجَالِد»: «يعني لأنَّ مُجَالِداً روىٰ له مسلم مقروناً بغيره، والله أعلم».

قال الحافظ السَّخَاوِيُّ في «المقاصد الحسنة» ص٣٠٤: إنَّه «من جميع طرقه باطل... ورُوي عن معاذ وابن مسعود وجابر مرفوعاً ولا يصحُّ شيء من ذلك، أسانيده مظلمة لا ينبغي أَنْ يُحْتَجَّ بشيء منها، ولا أَنْ يُسْتَشْهَدَ بها».

* * *

٩٧ ـ أخبرنا محمد بن الحسين القَطَّان قال: نبأنا عبد الباقي بن قَانع قال: نبأنا محمد بن أحمد بن نصر التِّرْمِذِيّ قال: نبأنا إبراهيم بن المنذر قال: نبأنا سعيد بن محمد مولىٰ بني هاشم قال: نبأنا محمد بن المُنْكَدِر،

عن جابر قال: جاء رجل إلى النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم يشكو إليه الفَاقَةَ فأمره أن يتزوَّج.

(١/٣٦٥) في ترجمة (محمد بن أحمد بن نصر التِّرْمِذِيّ أَبو جعفر).

مرتبـة الحديـث:

إسناده ضعيف جداً.

ففيه (سعيد بن محمد بن أَبـي موسى المَدِيني مولىٰ بني هاشم أَبو عثمان) وقد ترجم له في:

١ ــ «الجرح والتعديل» (٤/ ٥٨) وفيه عن أَبـي حاتم: «ليس بشيء».

٢ ــ «المجروحين» (١/ ٣٢٦) وقال: «يقلب الأخبار، روى عن ابن المُنْكَدِر بنسخة منها أشياء مستقيمة تشبه حديث الثقات، وأشياء مقلوبة لا تشبه حديث الأثبات. لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد».

٣ ــ «الميزان» (٢/ ١٥) وذكر تضعيف أَبـي حاتم وابن حِبَّان له فقط. ومثله في «اللسان» (٣/ ٤١).

كما أنَّ فيه (عبد الباقي بن قَانع الأُمَوي البغدادي أبو الحسين) وهو صدوق تغيَّر بأَخَرَةٍ. وستأتي ترجمته في حديث (١٧٦).

التـخـريـج:

لم أقف على من رواه غير الخطيب.

وقد ذكره الذَّهَبِـيُّ في «الميزان» (٢/ ١٥٦)، وابن حَجَر في «اللسان» (٣/ ٤١) في ترجمة (سعيد بن محمد المَدِيني)، من الطريق المتقدِّم.

وقد روت السيدة عائشة عن النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم أنَّه قال: «تَزَوَّجُوا النِّسَاءَ، فإنهنَّ يَأْتينَ بالمَالِ».

والراجح إرساله كما قال الدَّارَقُطْنِـيُّ. وسيأتي تخريجه في حديث (١٣٦٣).

* * *

٩٨ ــ أخبرنا أبو سعد المَالِيني ــ قراءةً ــ قال: أنبأنا أبو بكر أحمد بن يعقوب القُرَشي قال: نبأنا أَبو بكر محمد بن أحمد بن نصر العطَّار البغدادي قال: نبأنا محمد بن سِنَان القَزَّاز البَصْري قال: نبأنا مَرْدُوْيَه بن يزيد، عن الحسن بن أبـي الحسن، أنَّه أخبرهم عن أبـي العَالِيَة البَرَّاء،

عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: **«من اتخذ قوساً في بيته نَفَىْ اللهُ عنه الفَقْرَ أَربعينَ سنةً»**.

قال الخطيب: «كذا أخبرنا أبو سعد بهذا الحديث قال فيه: عن الحسن بن أبـي الحسن، إنما هو ابن أبـي الحسناء، بزيادة ألف». ثم ساق الإسناد من وجه آخر فيه ذكر الاسم على الصواب.

(٣٦٦/١) في ترجمة (محمد بن أحمد بن نصر العطَّار أبوْ بكر).

مرتبـة الحديـث:

موضـوع.

ففيه (أحمد بن يعقوب بن نُقَّاطة القُرَشي أَبو بكر) وقد ترجم له في:

١ ــ «ميزان الاعتدال» (١/ ١٦٤) وقال: «قال الحاكم: كان يضع الحديث، كاشَفْتُهُ ونَصَحْتُهُ واستحييت من فصاحته وبراعته».

٢ ــ «لسـان الميـزان» (١/ ٣٢٦) وقـال: «لعلـه الآتـي» يعنـي (أحمـد بـن يعقوب بن عبد الجبّار الأُمَوي المَرْوَاني الجُرْجَاني)، فقد ترجم له الذَّهَبِـيُّ في «الميزان» (١/ ١٦٥) عقب ترجمة السابق، ونقل عن البيهقي قوله: «روى أحاديث موضوعة، لا أستحل رواية شيء منها». وقال الحاكم: «هو أحمد بن يعقوب بن مقاطر القُرَشي أبو بكر الجُرْجَاني[1]: كان يضع الحديث ويحدِّثهم عن أَبـي حَنِيفة،

---

(١) أقول: ترجم له ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢/ ٢٨٢ ــ ٢٨٣) ــ مخطوط ــ، وذكر نسبه كاملاً، وساق بعض أخباره، وبعض موضوعاته، ونقل في خاتمة ترجمته قول البيهقي السابق الذي نقله عنه الذَّهَبِـيّ.

وعن مجاهد، قَصَدْتُهُ وكاشفْتُهُ ونصحْتُهُ، فرأيت من فصاحته وبراعته ما منع من الزيادة في مكاشفته. مات بالطابَرَان سنة سبع وستين وثلاثمائة».

وفيه (محمد بن سِنَان بن يزيد القَزَّاز البَصْري أبو بكر) وقد ترجم له في:

١ ــ «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٧٩) وقال: «كتب عنه أبـي بالبَصْرة وكان مستوراً في ذلك الوقت وأتيته أنا ببغداد». وفيه عن عبد الرحمن بن خِرَاش: «هو كذَّاب روىٰ حديث وَالآنَ عن رَوْح بن عُبَادة[1] فذهب حديثه».

٢ ــ «سؤالات الحاكم للدَّارَقُطْنِيّ» ص ١٣٤ رقم (١٦٣) وقال: «لا بأس به».

٣ ــ «تاريخ بغداد» (٥/ ٣٤٣ ــ ٣٤٦) وفيه عن الآجُرِّيّ: «وسمعته ــ يعني أبا داود السِّجِسْتَانِيّ ــ يتكلَّمُ في محمد بن سِنَان، يُطْلِقُ فيه الكذب». وفيه عن عبد الرحمن بن يوسف بن خِرَاش: «ليس عندي بثقة».

٤ ــ «المغني» (٢/ ٥٨٩) وقال: «مشهور، رَمَاهُ بالكذب أبو داود وابن خِرَاش».

٥ ــ «التهذيب» (٩/ ٢٠٦ ــ ٢٠٧) وقال: «إنْ كانَ عُمْدَةُ مَنْ كَذَّبَهُ كونه ادَّعى سماع هذا الحديث ــ يعني حديثَ وَالآنَ العَدَوِيّ ــ من ابن عُبَادة، فهو جرح ليِّنٌ، لعله استجاز روايته عنه بالوِجَادَة». وقال مَسْلَمَة في «الصِّلة»: «ثقة».

٦ ــ «التقريب» (٢/ ١٦٧) وقال: «ضعيف، من الحادية عشرة»/ تمييز.

كما أنّ في إسناده صاحب الترجمة (محمد بن أحمد بن نصر العطَّار أبو بكر) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً.

كما أنّ فيه (مَرْدُوْيَه بن يزيد) وهو (عبد الصمد بن يزيد، يعرف بمَرْدُويَه الصَّائغ أبو عبد الله) وقد ترجم له في:

---

(١) أقول: حديث والآن العَدَوِيّ، رواه الخطيب في «تاريخه» (٥/ ٣٤٥). وسيأتي برقم (٧٩٦) و (٧٩٧).

١ ــ «الثقات» لابن حِبَّان (٨/ ٥١٥).

٢ ــ «الكامل» (٥/ ١٩٧٣) وفيه عن أَبـي يَعْلَىٰ: «قال يحيـى بن مَعِين لمَرْدُوْيَه: كيف سمعت كلام فضيل؟ قال: أطرافاً. قال: كنت تقول له: قلت كذا أو قلت كذا، أي ضعَّفه ابن مَعِين». وقال ابن عدي: «لا أعرف له مسنداً فأذكره».

٣ ــ «تاريخ بغداد» (١١/ ٤٠ ــ ٤١) وفيه عن ابن مَعِين ــ رواية ابن الجُنَيْد[1] ــ: «لا بأس به، ليس ممن يكذب».

وقال الحسين بن فَهْم: «كان ثقة من أهل السُّنَّةِ والورعِ، وقد كَتَبَ النَّاسُ عنه». وكانت وفاته سنة (٢٣٥هـ).

٤ ــ «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٢١) وقال: «يروي حكايات».

٥ ــ «اللسان» (٤/ ٢٣ ــ ٢٤) وقال بعد ذكره لما تقدَّم عن أَبـي يَعْلَىٰ مِنْ ظَنِّهِ أَنَّ ابنَ مَعِين ضعَّفه: وهذا الظن يخالف ما رواه ابن الجُنَيْد عن ابن مَعِين من قوله: «لا بأس به ليس ممن يكذب».

و (أَبو سعد المَالِيني) هو (أحمد بن محمد بن أحمد الأنصاري الهَرَوي)، ترجم له الذَّهَبِـيُّ في «السِّيَر» (١٧/ ٣٠١ ــ ٣٠٣) وقال: «الإمام المحدِّث الصادق الزاهد الجَوَّال. . . . له معرفة وفهم، جَمَعَ وصَنَّفَ. . . وكان ذا صدقٍ وورعٍ وإتقانٍ، حَصَّل المسانيد الكبار». وكانت وفاته سنة (٤١٢هـ). كما ترجم له تلميذه الخطيب في «تاريخه» (٤/ ٣٧١ ــ ٣٧٢) مِنْ قَبْلُ وقال: «كان ثقةً صدوقاً متقناً خَيِّراً صالحاً».

التـخـريـج:

عزاه في «الكنز» (٤/ ٣٥٤) رقم (١٠٨٦٤) إلى الشِّيرازي في «الألقاب»، والخطيب عن أنس.

---

(١) لم أجد ترجمته في النسخة المطبوعة من «سؤالات ابن الجُنَيْد لابن مَعِين».

ولم أقف عليه في غيره في كُلِّ ما رجعت إليه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

* * *

٩٩ ــ أخبرنا محمد بن عبد الله بن شَهْرَيار الأصبهاني قال: نبأنا سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني قال: نبأنا محمد بن أحمد بن الوليد البغدادي قال: نبأنا محمد بن أبـي السَّرِيّ العَسْقَلانيّ قال: حدَّثني الوليد بن مسلم قال: حدَّثني محمد بن حمزة بن يوسف بن عبد الله[1] بن سَلاَم، عن أبيه،

عن جَدِّه قال: خرج رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم إلى المِرْبَد، فرأى عثمان بن عفَّان يقود ناقة تحمل دَقِيقاً وسَمْناً وعَسَلاً. فقال له رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «أَنِـخْ» فأَنَاخَ، فدعا بِبُرْمَةٍ فجعل فيها من السَّمْنِ والعَسَلِ والدَّقِيقِ، ثم أمر فأوقد تحتها حتى نضج. ثم قال: «كُلُوا»، فَأَكَلَ منه رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، ثم قال: «**هذا شيءٌ يدعوه أهلُ فارس الخَبِيصَ**».

(١/ ٣٦٨ ــ ٣٦٩) في ترجمة (محمد بن أحمد بن الوليد البغدادي).

مرتبـة الحديـث:

في إسناده صاحب الترجمة (محمد بن أحمد بن الوليد البغدادي) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً.

كما أنَّ فيه (محمد بن أَبـي السَّرِيّ العَسْقَلانيّ) قال الحافظ عنه في «التقريب» (٢/ ٢٠٤): «صدوق عارف له أوهام كثيرة». وقال الذَّهَبِيُّ في «الكاشف» (٢/ ٨٢): «وُثِّقَ، ولَيَّنَهُ أَبو حاتم». وستأتي ترجمته في حديث (٣٨٢).

و (حمزة بن يوسف بن عبد الله بن سَلاَم) ذكره ابن حِبَّان في «الثقات» (٤/ ١٧٠) وقال: «يروي عن أبيه، روى عنه محمد بن حمزة». ولم يوثِّقه غيره.

---

(١) في المطبوع: «عبيد الله»، وهو تصحيف. والتصويب من مصادر التخريج الآتية، ومن مصادر ترجمته المذكورة في مرتبة الحديث.

ولذا قال الحافظ عنه في «التقريب» (١/ ٢٠١): «مقبول». لكنه قال في «التهذيب» (٣/ ٣٥): «له عند ابن ماجه حديث واحد في قصَّة إسلام زيد بن سَعْيَة مختصراً. وقد رواه الطبراني بتمامه وهو حديث حسن مشهور في دلائل النبوة. قلت: ــ القائل ابن حَجَر ــ وقد أخرجه ابن حِبَّان في «صحيحه»، والحاكم».

وقد قال الإمام المِزِّيّ في «تهذيب الكمال» (٧/ ٣٤٧) في ترجمة (حمزة) بعد أن روى حديث قصَّة إسلام زيد بن سَعْيَة عن الطبراني من طريق حمزة: «هذا حديث مشهور في دلائل النبوة».

فظاهر صنيعهما الاحتجاج بحديث (حمزة بن يوسف بن عبد الله بن سَلاَم)، والله أعلم.

أمَّا جَدُّهُ (يوسف بن عبد الله بن سَلاَم) فإنَّه قال عنه في «التقريب» (٢/ ٣٨١): «صحابي صغير، وقد ذكره العِجْلي في ثقات التابعين». وترجم له الحافظ في «الإصابة» (٣/ ٦٧١) وقال: «رأىٰ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم وهو صغير وحفظ عنه».

وباقي رجال الإسناد حديثهم حسن. والوليد بن مسلم ــ وهو مُدَلِّسٌ مشهور مكثر ــ قد صَرَّحَ بالتحديث هنا.

والحديث عَدَّهُ الطبراني والهيثمي والمُتَّقِي الهِنْدِي من «مسند عبد الله بن سَلاَم»، والظاهر أنَّه من مسند (يوسف بن عبد الله بن سَلاَم)، فإنَّ (حمزة بن يوسف بن عبد الله بن سَلاَم) لا رواية له عن جَدِّه (عبد الله)، إنما روايته عن أبيه (يوسف) كما في «الثقات» لابن حِبَّان، و «تهذيب الكمال» (٧/ ٣٤٤) فإنه قال: «روى عن أبيه عن جَدِّه عبد الله بن سَلاَم».

التخريج:

رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (٢/ ٢٤)، و «المعجم الأوسط» ــ كما في «مجمع البحرين في زوائد المعجمين» ــ للهيثمي (٧/ ٨٣ ــ ٨٤) رقم

(٤٠٨٥)، من الطريق التي رواها الخطيب عنه، وقال: «لا يُرْوىٰ عن عبد الله بن سَلاَم إلاّ بهذا الإسناد. تفرَّد به الوليد بن مسلم».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٣٧ ــ ٣٨): «رواه الطبراني في الثلاثة، ورجال الصغير والأوسط ثقات»!.

ولم أقف عليه في «المعجم الكبير» المطبوع، لفقدان مسند (عبد الله بن سَلاَم» من الأصل المخطوط الذي طبع عنه.

ورواه البيهقي في «شُعَب الإيمان» (١٠/ ٤٧٩) رقم (٥٥٣٣)، من طريق الوليد بن مسلم قال: «حدَّثنا محمد بن حمزة بن يوسف بن عبد الله بن سَلاَم، عن أبيه، عن جدِّه أو غيره، به مرفوعاً.

ورواه بنحوه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ١٠٩ ــ ١١٠)، عن عليّ بن حَمْشَاذ العَدْل، حدَّثنا عبيد بن شَرِيك، حدَّثنا محمد بن عبد العزيز الرَّمْلي، حدَّثنا الوليد بن مسلم، عن محمد بن حمزة بن عبد الله بن سَلاَم، عن أبيه، عن جَدِّه. وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يُخَرِّجَاه». ووافقه الذَّهَبِيُّ.

أقول: قوله في الإسناد: «محمد بن حمزة بن عبد الله بن سَلاَم» موضع نظر. فإنَّ (حمزة) هو (ابن يوسف بن عبد الله بن سَلاَم)، بل إنَّه قيل كما في «تهذيب الكمال» (٧/ ٣٤٣ ــ ٣٢٤): «حمزة بن محمد بن يوسف بن عبد الله بن سَلاَم».

كما أنَّ (الوليد بن مسلم) ــ وهو من هو تدليساً وتسويةً ــ قد عَنْعَنَ ولم يُصَرِّح بالسماع، لكنه عند الخطيب وغيره قد صَرَّح بالسماع، والله أعلم.

ورواه ابن الجَوْزي في «العلل المتناهية» (٢/ ١٧٧ ــ ١٧٨) عن الخطيب من طريقه المتقدِّم، وقال: «هذا حديث لا يصحُّ عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم تفرَّد به الوليد، وكان يسقط الضعفاء من الإسناد ويدلِّس».

أقول: لكنه قد صَرَّحَ عند الخطيب وغيره بالتحديث عن (محمد بن حمزة).

والحديث عزاه المُتَّقِي الهِنْدي في «كنز العُمَّال» (١٥/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠) رقم (٤٠٩٨٩) إلى الطبراني في الكبير، والحاكم، والبيهقي في «شُعَب الإيمان» عن عبد الله بن سَلاَم.

هذا وقد ذكر الحافظ ابن حَجَر في «المطالب العالية» (٢/ ٣٢٤) رقم (٢٣٨٢) عن عبيد الله بن أَبـي عبد الله قال: «صنع عثمان بن عفَّان خَبيصاً بالعَسَل والسَّمْن والبُرِّ، فأتىٰ به في قَصْعَةٍ إلى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم فقال: ما هذا؟ قال: هٰذا يا نبـيَّ الله شيء تصنعه الأعاجم من البُرِّ والعسل والسمن، تسميه الخَبيص، قال: فأكل». وعزاه ابن حَجَر للحارث بن أَبـي أُسَامة في «مسنده». وعلَّق عليه محققه بقوله: «قال البُوصيري: رواه الحارث بإسناد منقطع».

غريـب الحديـث:

قوله: «المِرْبَد»: هو «الموضع الذي تحبس فيه الإبل والغنم، وبه سُمِّي مِرْبَدُ المدينة والبصرة، وهو بكسر الميم وفتح الباء، من ربد بالمكان: إذا أقام فيه. وَرَبَدَهُ إذا حَبَسَهُ». «النهاية» (٢/ ١٨٢).

قوله: «بُرْمَة»: «هي القِدْر مطلقاً. وجمعها بِرَام. وهي في الأصل المتخذة من الحجر المعروف بالحجاز واليمن». «النهاية» (١/ ١٢١).

* * *

١٠٠ ــ أخبرني محمد بن عبد الله بن شَهْرَيَار قال: أنبأنا سليمان بن أحمد الطبراني قال: أنبأنا محمد بن أحمد بن هشام السِّجْزِيّ ــ ببغداد ــ قال: نبأنا عبد الله بن عمر بن أَبَان قال: نبأني حسين بن عليّ الجُعْفِي، عن زَائِدَة، عن هشام بن حسَّان، عن محمد بن سِيرين،

عن أبـي هريرة قال: قيل يا رسول الله: هَلْ نَصِلُ إلى نِسَائِنَا في الجَنَّةِ؟ فقال: «**إنَّ الرَّجُلَ لَيَصِلُ في اليوم إلى مائةِ عَذْرَاءَ**».

(١/ ٣٧١) في ترجمة (محمد بن أحمد بن هشام السِّجْزِيّ).

مرتبـة الحديـث:

صحيـح لغيـره.

ورجال إسناده كلُّهم ثقات عدا صاحب الترجمة (محمد بن أحمد بن هشام السِّجْزيّ) فإنّ الخطيب لم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً، ولم أجد من ذكره بذلك، لكنه قد تُوبِعَ كما سيأتي.

و (زَائِدَة) هو (ابن قُدَامة الكوفي أبو الصَّلْت): ثقة ثَبْت. وستأتي ترجمته في حديث (١٤٧٥).

التـخـريـج:

رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (٢/ ١٢ ــ ١٣) من الطريق التي رواها الخطيب عنه، وقال: «لم يروه عن هشام إلاّ زائدة، تَفَرَّدَ به الجُعْفِيّ».

ورواه أَبو نُعَيْم في كتاب «صفة الجنَّة» (٣/ ٢١٣ ــ ٢١٤) رقم (٣٧٣)، من الطريق المتقدِّم بإسنادين، أحدهما عن الطبراني.

ورواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/ ٤٠٦ ــ ٤٠٧) رقم (٧٢٢)، عن أحمد بن علي الأبَّار، حدَّثنا أَبو هَمَّام الوليد بن شُجَاع، حدَّثنا حسين بن عليّ الجُعْفِيّ، به. وقال: «لم يرو هذا الحديث عن هشام إلاّ زائدة».

أقول: إسناده صحيح.

والحديث ذكره ابن القَيِّم في «حادي الأرواح» ص ٢٢٥ عن الطبراني من طريقَيْه، ونقل عن الإمام محمد بن عبد الواحد المَقْدِسي قوله: «رجال هذا الحديث عندي على شرط الصحيح».

ونقله عن المَقدِسي أيضاً: ابن كثير في «الفتن والملاحم» ص ٤٧٨.

وقال ابن القَيِّم في «حادي الأرواح» ص ٢٢٩ : «إسناده صحيح»[١].

ورواه البزَّار في «مسنده» (٤/ ١٩٨) رقم (٣٥٢٥) ــ من كشف الأستار ــ ، عن محمد بن ثَوَاب، حدَّثنا حسين بن عليّ، به، وقال: «لا نعلم رواه عن هشام إلاّ حسين[٢]».

أقول: إسناد البزَّار حسن، فرجاله كلُّهم ثقات، عدا (محمد بن ثَوَاب بن سعيد الهَبَّاري الكوفي) فإنَّه صدوق كما قال الذَّهَبِيُّ في «الكاشف» (٣/ ٢٤)، وابن حَجَر في «التقريب» (٢/ ١٤٩). وانظر «التهذيب» (٩/ ٨٦ ــ ٨٧).

قال الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٤١٧) بعد عزوه له إلى البزَّار والطبراني في «الصغير» و «الأوسط»: «رجال هذه الرواية رجال الصحيح غير محمد بن ثَوَاب وهو ثقة».

وللحديث شاهد من حديث ابن عبَّاس، رواه أبو يَعْلَى في «مسنده» (٤/ ٣٢٦) رقم (٢٤٣٦)، وهنَّاد بن السَّرِيّ في «الزهد» (١/ ٨٧) رقم (٨٨)، وعنه أَبو نُعَيْم في «صفة الجنَّة» (٣/ ٢١٤ ــ ٢١٥) رقم (٣٧٤)، والبيهقي في «البعث والنشور» ص ٢٢٢ رقم(٣٦٥)، من طريق هشام بن حسَّان، عن زيد بن الحَوَارِي، عن ابن عبَّاس مرفوعاً.

قال في «المجمع» (١٠/ ٤١٦): «رواه أبو يَعْلَىٰ وفيه زيد بن الحَوَارِي وقد وُثِّقَ على ضَعْفٍ، وبقية رجاله ثقات».

---

(١) وقد أعلَّه أبو حاتم في «العلل» (٢/ ٢١٣) بأنَّ (حسيناً) أخطأ فيه، وإنما هو عن هشام عن زيد بن الحَوارِي عن ابن عبَّاس. أقول لا دليل على هذا الخطأ. فحسين موصوف بالإتقان. قال محمد بن عبد الرحمن الهَرَوي كما في «تهذيب الكمال» (٦/ ٤٥١ ــ ٤٥٢): «ما رأيتُ أتقنَ من حسين الجُعْفِيّ، رأيت في مجلسه أحمد بن حنبل، ويحيى بن مَعِين، وخَلَف بن سالم المَخْزُومي».

(٢) هكذا في المطبوع، والصواب: «إلاَّ زائدة».

أقول: إسناده ضعيف لضعف (زيد بن الحَوَارِي العَمِّيّ البَصْري) وستأتي ترجمته في حديث (٣٧٤).

* * *

١٠١ ــ أخبرنا محمد بن عبد الله بن شَهْرَيَار قال: أنبأنا سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني قال: نبأنا محمد بن أحمد بن يزيد النَّرْسِيّ البغدادي قال: نبأنا أَبو عمر حفص بن عمر الدُّوري المُقْرِىء، عن أَبي محمد اليَزِيدي، عن أَبي عمرو بن العلاء، عن مجاهد،

عن ابن عبَّاس: أنه كان يُنْكِرُ على من يقرأ ﴿وما كان لِنَبِيٍّ أن يُغَلَّ﴾ [سورة آل عمران: الآية ١٦١]. ويقول: كيف لا يكون له أن يُغَلَّ وقد كان له أن يُقْتَلَ؟ قال الله تعالى: ﴿ويَقْتُلُونَ الأنبياءَ بغير حَقٍّ﴾ [سورة آل عمران: الآية ١١٢]. ولكن المنافقين اتهموا النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم في شيء من الغنيمة، فأنزل الله: ﴿وما كانَ لِنَبِيٍّ أن يَغُلَّ﴾.

(١/ ٣٧٢ ــ ٣٧٣) في ترجمة (محمد بن أحمد بن يزيد النَّرْسِيّ).

مرتبة الحديث:

رجال إسناده كلُّهم ثقات عدا شيخ الطبراني صاحب الترجمة (محمد بن أحمد بن يزيد النَّرْسِيّ) فإنَّ الخطيب لم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً، ولم أقف على من ذكره بذلك.

و (أبو محمد اليَزِيدي) هو (يحيى بن المبارك بن المغيرة العَدَوي البَصْري النَّحْوي أبو محمد)، وقد ترجم له الخطيب في «تاريخه» (١٤/ ١٤٦ ــ ١٤٨) وقال: «كان اليَزِيدي: ثقة، وكان أحد القُرَّاء العظماء، عالماً بلغات العرب..». كما ترجم له الذَّهَبِيُّ في «السِّيَر» (٩/ ٥٦٢ ــ ٥٦٣) وقال: «شيخ القرَّاء . . . وقد أَدَّبَ المأمون، وعظم حاله، وكان ثقةً، عالماً حُجَّةً في القراءة، لا يدري ما الحديث، لكنَّه أخباري، نَحْوي. . .».وكانت وفاته سنة (٢٠٢هـ).

و (أبو عمرو بن العلاء المَازِني القارىء النَّحْوي): اختُلِفَ في اسمه، والأشهر أنه (زَبَّان)، وهو أحد الأئمة القرَّاء السبعة، ثقة، من علماء العربية، قليل الحديث. انظر ترجمته في: «سِيَر أعلام النبلاء» (٦/ ٤٠٧ ـ ٤١٠)، و «تهذيب التهذيب» (١٢/ ١٧٨ ـ ١٨٠)، و «التقريب» (٢/ ٤٥٤).

و (مجاهد) هو (ابن جَبْر المَكِّي): إمام في القراءة والتفسير، ثقة حجَّة. وستأتي ترجمته في حديث (٣٩٩).

التــخــريــج:

رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (٢/ ١٥) من الطريق التي رواها الخطيب عنه، وقال: «لم يروه عن أَبـي عمرو بن العلاء إلاّ اليَزِيدي، تفرَّد به أبو عمر الدُّوري».

أقول: والحديث بدون ذكر إنكار ابن عبَّاس قراءة (يُغَلَّ)، وبشيء من المغايرة في بعض اللفظ فيما تبقى، رواه أبو داود في «سننه» في الحروف والقراءات (٤/ ٢٨٠) رقم (٣٩٧١)، والتِّرْمِذِيّ في تفسير القرآن، باب ومن سورة آل عمران (٥/ ٢٣٠) رقم (٣٠٠٩)، وابن جَرِير الطبري في «تفسيره» (٧/ ٣٤٨) رقم (٨١٣٦)، من طريق عبد الواحد بن زياد، عن خُصَيْف، عن مِقْسَم، عن ابن عبَّاس قال: «نزلت هذه الآية: ﴿وما كان لِنَبِـيٍّ أَنْ يَغُلَّ﴾ في قَطِيفَةٍ حَمْرَاءَ فُقِدَتْ يوم بَدْرٍ، فقال بعض النّاس: لعل رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم أخذها، فأنزل الله عز وجلّ ﴿وما كان لِنَبِـيٍّ أَنْ يَغُلَّ﴾ إلى آخر الآية».

قال التِّرْمِذِيُّ: «هذا حديث حسن غريب».

أقول: إسناده ضعيف، ففيه (خُصَيْف بن عبد الرحمن الجَزَري أبو عون) وهو كما قال الحافظ في «التقريب» (١/ ٢٢٤): «صدوق سيء الحفظ خلط بأَخَرَةٍ». وستأتي ترجمته في حديث (٧٢٠).

قال الإمام ابن الجَوْزي في «زاد المَسِير» (١/ ٤٩١): «واختلف القُرَّاءُ في «يغلّ» فقرأ: ابن كثير وعاصم وأبو عمرو: بفتح الياء وضم الغين، ومعناها: يخون. وفي هذه الخيانة قولان. أحدهما: خيانة المال على قول الأكثرين. والثاني: خيانة الوحي على قول القُرَظِيّ وابن إسحاق. وقرأ الباقون: بضم الياء وفتح الغين، ولها وجهان: أحدهما: أن يكون المعنى يُخَان، قاله الحسن وابن قُتَيْبَة. والثاني: يُخَوَّن، قاله: الفرَّاء، وأجازه الزَّجّاج، ورَدَّه ابنُ قُتَيْبَة، فقال: لو أراد: يخون، لقال: يغلل، كما يقال: يفسق، ويخون، ويفجر».

وانظر لمزيد تفصيل حول القراءتين وتوجيههما: «تفسير ابن أبي حاتم» (٢/ ٦٣٦ ـ ٦٤٠)، و «تفسير الطبري» (٧/ ٣٤٨ ـ ٣٥٥)، و «تفسير ابن كثير» (١/ ٤٣٠).

* * *

١٠٢ ـ أخبرنا أبو نُعَيْم الحافظ قال: نبأنا أبو الطيِّب محمد بن أحمد بن يوسف بن جعفر المُقْرىء البغدادي ـ قَدِمَ علينا ـ قال: نبأنا إدريس بن عبد الكريم الحدَّاد قال: قرأتُ على خَلَف فلما بلغت هذه الآية **﴿لو أنزلنا هذا القرآنَ على جَبَلٍ﴾** [سورة الحشر: الآية ٢١] قال: ضع يدك على رأسك، فإني قرأتُ على سليم فلما بلغت هذه الآية قال: ضع يدك على رأسك، فإني قرأت على حمزة فلما بلغت هذه الآية قال: ضع يدك على رأسك، فإني قرأت على الأَعْمَش فلما بلغت هذه الآية قال: ضع يدك على رأسك، فإني قرأت على عَلْقَمَة والأسود فلما بلغت هذه الآية قالا: ضع يدك على رأسك، فإنّا قرأنا على عبد الله فلمّا بلغنا هذه الآية قال: ضَعَا أيديكما على رؤوسكما، فإني قرأت على النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، فلمّا بلغتُ هذه الآية قال لي: **«ضع يدك على رأسك، فإنَّ جبريل لما نَزَلَ بها إليَّ، قال لي: ضَعْ يَدَكَ على رَأْسِكَ فإنّها شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إلاّ السَّامُ، والسَّامُ: الموتُ»**.

(١/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨) في ترجمة (محمد بن أحمد بن يوسف المُقْرِىء أبو الطيِّب يعرف بغلام ابن شَنَبُوذ).

مرتبـة الحديـث:

مـوضـوع.

ففيه صاحب الترجمة (محمد بن أحمد بن يوسف المُقْرِىء أبو الطيِّب، غلام ابن شَنَبُوذ): لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً. وذكره الذَّهَبِـيُّ في «الميزان» (٣/ ٤٦٢) وقال: «زعم أنَّه قرأ على إدريس بن عبد الكريم، ورَوىٰ عنه حديثاً باطلاً بإسناد ما فيهم مُتَّهَمٌ، فالآفة هو. روى عنه أبو نُعَيْم». قال ابن حَجَر في «اللسان» (٥/ ٥٢): «والحديث الذي أشار إليه أورده الخطيب في ترجمته». ثم ساقه ابن حَجَر عن الخطيب بتمامه. وقال ابن حَجَر قَبْلُ: «وقد كرره المؤلف ـ يعني الذَّهَبِيّ ـ سهواً، وهو (محمد بن أحمد المُقْرِىء) المذكور قبل قليل».

أقول: قد ترجم الذَّهَبِـيُّ في «الميزان» (٣/ ٤٦١ ـ ٤٦٢) لـ (محمد بن أحمد بن إبراهيم المُقْرِىء أبو الفرج الشَّنبُوذِي غلام ابن شَنَبُوذ) وقال: «أساء الثناءَ عليه الدَّارَقُطْنِـيُّ. وقال أبو بكر الخطيب: تكلَّم النَّاس في رواياته. فحدَّثني أحمد بن سليمان الوَاسِطي المُقْرِىء قال: كان الشَّنَبُوذي يذكر أنَّه قرأ على الأُشْنَاني فتكلَّموا فيه. قلت ـ القائل الذَّهَبِيّ ـ : مولده سنة ثلاثمائة. والأُشْنَاني فمات سنة سبع وثلاثمائة...».

ونقل هذا عنه في «اللسان» (٥/ ٥١) ثم قال: «وقال الخطيب في ترجمته: خرج من بغداد وتَغَرَّبَ[1]، وحدَّث بأَصْبَهَان عن إدريس بن عبد الكريم وأبي الحسن بن الشَّنَبُوذ...».

أقول: ما ذكره ابن حَجَر في «اللسان» نقلاً عن الخطيب، إنما قاله في ترجمة (محمد بن أحمد بن يوسف المُقْرِىء أبو الطيِّب غلام ابن شَنَبُوذ). والذي ذكره الذَّهَبِـيُّ هو في (محمد بن أحمد بن إبراهيم المُقْرِىء أبو الفرج الشَّنَبُوذي غلام ابن شَنَبُوذ). وقد ترجم له الخطيب في «تاريخه» (١/ ٢٧١ ـ ٢٧٢) ترجمة مستقلة،

(١) تَصَحَّفَ في «اللسان» إلى: «ويعرف». والتصويب من «تاريخ بغداد» (١/ ٣٧٧).

وذكر إساءة ثناء الدَّارَقُطْنِيِّ عليه، وقال الخطيب: «تكلَّم النَّاس في رواياته». فالظاهر من ذلك أنهما عند الخطيب والذَّهَبِيِّ شخصان مختلفان. فاسم الجدِّ مختلف، والكُنية كذلك. بينما هما عند الحافظ ابن حَجَر شخص واحد، والله أعلم.

التخريج:

رواه أبو نُعَيْم في «تاريخ أصبهان» (١/ ١٥٤) من الطريق التي رواها الخطيب عنه.

وذكره ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة المرفوعة» (١/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦) ـ في الفصل الثالث، وهو ما زاده السيوطي على ابن الجَوْزي ـ فقال بعد أن ذكر ما تقدَّم عن الذَّهَبِيِّ من حكمه ببطلانه: «وأخرجه الدَّيْلَمي من طريقين عن حمزة عن الأَعْمَش. قلت ـ القائل ابن عَرَّاق ـ : وقع في أحدهما: عن الأَعْمَش فإني قرأت على عليّ بن أبي طالب إلى آخره. قال الدَّيْلَمِيُّ عقب إخراجه: قوله: (قرأت على عليّ بن أبي طالب) لا يصحّ. لأنه إنما قرأه على يحيى بن وثَّاب، وهو قرأه على عَلْقَمَة، وهو قرأه على ابن مسعود، وهو قرأه على رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم. انتهى. ثم الراوي له عن حمزة في الطريق الأولى (عليّ بن الفضل) لم أقف له على ترجمة. وفي الطريق الثانية: سليمان بن عيسى، وأظنه السِّجْزِيّ الكذَّاب، والله أعلم».

وذكره الشَّوْكَانِيُّ في «الفوائد المجموعة» ص ٣١٢ ـ ٣١٣، وذكر قول الذَّهَبِيّ ببطلانه، ورواية الدَّيْلَمِيّ له من طريقين، وقال: «ولم يعرف كيف حال رجالهما». فَعَلَّقَ المحقق العلاَّمة اليَمَاني عليه بقوله: «قد ساقهما السيوطي في «الذَّيْل» ـ يعني «ذيل اللآلىء المصنوعة» ـ ، وهما مُظْلِمَانِ، وفي النسخة تحريف وسقط».

وقد رواه العلاَّمة محمد عبد الباقي الأيوبي في كتابه «المناهل السلسلة في

الأحاديث المسلسلة» ص ٧٣ ـ ٧٤ بإسناده من الطريق المتقدِّم، وقال: «المسلسل أورده أبو نُعَيْم وابن مَنْدِي[1] في مسلسلاتهما، وتبعهما من بعدهما». ثم ذكر قول الذَّهَبِيِّ ببطلانه وقال: «رواة الحديث المسلسل المذكور ثقات فلا أعلم وجه بطلانه»!!

أقول: قد بَيَّنَ الذَّهَبِيُّ فيما تقدَّم عنه وجه بطلانه. والله سبحانه وتعالى أعلم.

* * *

١٠٣ ـ أخبرنا محمد بن أحمد بن يوسف القارىء ـ في جامع المهدي ـ قال: نبأنا محمد بن المُظَفَّر الحافظ قال: نبأنا أبو عَرُوْبَة الحَرَّاني قال: نبأنا أحمد بن سليمان الرُّهَاوي قال: نبأنا أبو قَتَادة عبد الله بن وَاقِد، عن سفيان الثَّوْري، عن مُطَرِّف، عن أَبِي الجَهْم،

عن البَرَاء بن عَازِب قال: قَنَتَ رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم قَبْلَ الرُّكُوعِ، ثم كَبَّرَ ورَكَعَ.

(٦٧٨/١) في ترجمة (محمد بن أحمد بن يوسف البزَّار أبو منصور).

مرتبة الحديث:

إسناده ضعيف جدّاً. وقد صَحَّ عنه صلَّى الله عليه وسلَّم أنَّه قَنَتَ قبل الركوع.

ففيه (عبد الله بن وَاقِد الحَرَّاني أبو قَتَادة) وهو متروك. وستأتي ترجمته في حديث (١٠٥٦).

و (أبو عَرُوبَة الحَرَّاني) هو (الحسين بن محمد بن أبي مَعْشَر السُّلَمِيّ

(١) هو (محمد بن يوسف بن موسى بن يوسف بن مَنْدِي الأَزْدي المُهَلَّبي الأندلسي أبو بكر): حافظ علاَّمة رحَّال، له تصانيف كثيرة وتوسع في العلوم وتفنن، وفيه تشيّع وبدعة، (ت٦٦٣هـ). انظر ترجمته في «تذكرة الحفّاظ» (١٤٤٨/٤ ـ ١٤٥٠)، و «طبقات علماء الحديث» لابن عبد الهادي (٢٣٤/٤ ـ ٢٣٥)، و «لسان الميزان» (٤٣٧/٥ ـ ٤٣٨).

الجَزَريّ)، ترجم له الحافظ الذَّهَبِيُّ في «السِّيَر» (١٤/ ٥١٠ ـ ٥١٢) وقال: «الإمام الحافظ المُعَمَّر الصادق. . . صاحب التصانيف». توفي عام (٣١٨هـ).

و (أبو الجَهْم) هو (سليمان بن الجَهْم الأنصاري الجُوْزَجَاني مولىٰ البراء)، قال عنه في «التقريب» (١/ ٣٢٢): «ثقة، من الثالثة»/ د س ق . وانظر في ترجمته مفصَّلاً: «تهذيب الكمال» (١١/ ٣٨١ ـ ٣٨٢)، و «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٧٧).

و (مُطَرِّف) هو (ابن طَرِيف الحارثي الكوفي): ثقة. وستأتي ترجمته في حديث (٣٦٩).

وباقي رجال الإسناد حديثهم حسن.

التـخـريـج:

لم يروه غير الخطيب فيما وقفت عليه.

ومسألة القنوت قبل الركوع وبعده مسألة خلافية، وقد وردت الآثار الكثيرة التي تدل لكلا القولين. انظر: «نصب الراية» (٢/ ١٢٢ ـ ١٢٥)، و «التلخيص الحَبِير» (١/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧)، و «تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (٢/ ١٠٨٦ ـ ١٠٨٨)، و «جامع الأصول» (٥/ ٣٨٤) وما بعد، و «مجمع الزوائد» (٢/ ١٣٨ ـ ١٣٩)، و «إرواء الغليل» (٢/ ١٥٩ ـ ١٧٠).

ومن الأحاديث الواردة في قنوت النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم قبل الركوع، ما رواه النَّسَائي في قيام الليل، باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر أُبَـيّ بن كعب في الوتر (٣/ ٢٣٥)، وابن ماجه في إقامة الصَّلاة، باب ما جاء في القنوت قبل الركوع وبعده (١/ ٣٧٤) رقم (١١٨٢) ـ واللفظ له ـ عن أُبَـيّ بن كعب: «أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم كانَ يُوتِرُ فَيَقْنُتُ قَبْلَ الرُّكُوعِ».

أقول: وإسناده صحيح.

* * *

١٠٤ ــ أخبرنا ابن رِزْق قال: نبأنا أبو بكر محمد بن أحمد بن يحيى بن زكريا بن الربيع ــ المعروف بابن الصَّوَّاف البزَّاز ــ قال: نبأنا أبو بكر محمد بن يحيى بن الحسين العَمِّيّ البَصْري ــ ببغداد ــ قال: نبأنا محمد بن مهدي قال: نبأنا مهدي بن هِلَال، عن عيسى بن المُطَّلِب الزُّهْرِيِّ، عن الزُّهْرِيِّ[1]، عن سعيد بن المسيَّب، عن عبد الله بن عمرو، عن عثمان بن عفَّان،

عن أَبي بكر الصِّدِّيق قال: قال النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: «**النجاةُ من هذا الأمر، ما أوصيتُ عليه عَمِّي أبا طالب عند الموت، شهادة أن لا إله إلَّا الله**».

(١/ ٣٧٩) في ترجمة (محمد بن أحمد بن يحيى البزَّاز أَبو بكر يعرف بابن الصَّوَّاف).

مرتبة الحديث:

إسناده تالف. وقد ورد من طرق أخرى معلولة أيضاً.

ففيه (مهدي بن هلال البَصْري أبو عبد الله) وقد ترجم له في:

١ ــ «تاريخ ابن مَعِين» (٤/ ١٢٤) وقال: «كذَّاب».

٢ ــ «سؤالات محمد بن عثمان بن أَبي شَيْبَة لعليّ بن المَدِيني» ص ١٦٨ رقم (٢٤٥) وقال: «كان يُتَّهمُ بالكذب».

٣ ــ «التاريخ الكبير» (٧/ ٤٢٥) وفيه عن يحيى بن سعيد القَطَّان: «غير ثقة».

٤ ــ «سؤالات الآجُرِّي لأبي داود السِّجِسْتَاني» ص ٢٨٢ رقم (٤٠٠) وقال: «كان كذَّاباً».

---

(١) في المطبوع: «عن [ابن منهال] الزهري». ولا أدري من أين أقحم المصحح قوله: «ابن منهال». فقد رواه ابن عدي كما سيأتي من ذات الطريق، ولم يذكر: «ابن منهال». وقد أشار الخطيب من قبل في (١/ ٢٧٣) من «تاريخ بغداد» أن عيسى بن المطلب المَدِيني يرويه عن الزُّهْرِيّ عن سعيد بن المسيَّب به.

٥ ـ «الضعفاء» للنَّسَائي ص ٢٢٧ رقم (٥٩٢) وقال: «متروك الحديث».

٦ ـ «الضعفاء» للعُقَيْلي (٤/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨) وقال: «كان يرى القَدَر».

٧ ـ «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧) وفيه عن يحيى بن سعيد القَطَّان: «يكذب في الحديث».

٨ ـ «المجروحين» (٣/ ٣٠) وقال: «كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، والمعضلات عن الثقات، حتى خرج عن حَدِّ الاحتجاج به بحال».

٩ ـ «الكامل» (٦/ ٢٤٥٨ ـ ٢٤٥٩) وقال: «عامّة ما يرويه لا يُتَابَعُ عليه، وليس على حديثه ضوء ولا نور، لأنه كان يدعو النَّاس إلى رَأْيِهِ وبِدْعَتِهِ».

وفيه عن ابن مَعِين: «من المعروفين بالكذب ووضع الحديث: مهدي بن هلال».

١٠ ـ «الضعفاء» للدَّارَقُطْنِيّ ص ٣٥٧ رقم (٥٠١) وقال: «يضع».

١١ ـ «اللسان» (٦/ ١٠٦ ـ ١٠٧) وفيه أَنَّ النَّسَائي قال في «التمييز»: «كذَّاب». وقال العِجْلي: «متروك الحديث، قَدَرِيٌّ». وعن أبـي نُعَيْم الأصبهاني أنَّ أحمد بن حنبل كَذَّبَهُ.

كما أنَّ فيه: (عيسى بن المُطَّلِب الزُّهْرِيّ المَدِني أبو هارون) وقد ترجم له في:

١ ـ «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٩٨) ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً.

٢ ـ «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٨٩) ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً.

٣ ـ «الثقات» لابن حِبَّان (٨/ ٤٩٠) وقال: «يروي المقاطيع».

٤ ـ «العلل» للدَّارَقُطْنِيّ (١/ ١٧١) وقال: ضعيف.

٥ ـ «اللسان» (٤/ ٤٠٦) وقال: «وذكر ـ يعني الدَّارَقُطْنِيّ ـ في «غرائب مالك» أنه روى عن الزُّهْرِيّ حديثاً منكراً».

كما أنّ فيه صاحب الترجمة (محمد بن أحمد البزّاز، ابن الصَّوّاف) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً.

التـخـريـج:

رواه ابن عدي في «الكامل» (٦/٢٤٥٨) في ترجمة (مهدي بن هلال)، من طريق محمد بن مهدي بن هلال، عن مهدي بن هلال، به.

والحديث قد تقدَّم تخريجه موسعاً برقم (٧١).

* * *

١٠٥ ــ أخبرني أحمد بن عمر بن رَوْح قال: أنبأنا أحمد بن إبراهيم بن الحسن البزّار قال: نبأنا أبو عبد الله البُرْزَاطِي قال: نبأنا محمد بن عبد الملك بن زَنْجُوْيَه قال: نبأنا الجَارُود أبو الضَّحَّاك النَّيْسَابُوري، عن بَهْز، عن أبيه،

عن جدِّه، عن النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «**أَتَرِعُونَ عَنْ ذِكْرِ الفَاجِرِ؟ أُذْكُرُوه بما فيه يَحْذَرْهُ النَّاسُ**».

(١/ ٣٨٢) في ترجمة (محمد بن أحمد البُرْزَاطِيّ أبو عبد الله).

مرتبـة الحديـث:

مـنـكـر.

ففي إسناده (الجارود بن يزيد النَّيْسَابُورِيّ العَامِرِيّ أبو الضَّحَّاك، وقيل: أَبو علي) وقد ترجم له في:

١ ــ «تاريخ ابن مَعِين» (٢/ ٧٦ ــ ٧٧) وقال: «ليس بشيء».

٢ ــ «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٣٧) وقال: «منكر الحديث. كان أبو أسامة يرميه ــ يعني بالكذب ــ».

٣ ــ «الضعفاء» للنَّسَائي ص ٧٢ رقم(١٠٢) وقال: «متروك الحديث».

٤ ــ «الضعفاء» للعُقَيْلي (١/ ٢٠٢).

٥ ــ «الجرح والتعديل» (٢/ ٥٢٥) وفيه عن أَبـي حاتم: «هو منكر الحديث، لا يُكْتَبُ حديثه، كذَّاب».

٦ ــ «المجروحين» (١/ ٢٢٠ ــ ٢٢١) وقال: «يتفرّد بالمناكير عن المشاهير، ويروي عن الثقات ما لا أصل له».

٧ ــ «الكامل» (٢/ ٥٩٥ ــ ٥٩٦) وقال: «بيِّنُ الأمر في الضَّعْفِ».

٨ ــ «الضعفاء» للدَّارَقُطْنِيِّ ص ١٧٤ ــ ١٧٥ رقم (١٥١) وقال: «متروك».

٩ ــ «تاريخ بغداد» (٧/ ٢٦١ ــ ٢٦٤) وفيه عن أبـي داود: «غير ثقة».

وفيه صاحب الترجمة (محمد بن أحمد البُرْزَاطِيّ أبو عبد الله) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً، ولم أقف على من ذكره بذلك.

وجَدُّ (بَهْز بن حَكِيم) هو الصحابـي الجليل: معاوية بن حَيْدَة رضي الله عنه.

التخريج:

رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/ ٤١٨) رقم (١٠١٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢١)، وفي «شُعَب الإيمان» (٧/ ١٠٩) رقم (٩٦٦٦) و (٩٦٦٧) ــ ط بيروت ــ، وابن أَبـي الدُّنْيَا في كتاب «الصَّمْت» ص ١٢٨ رقم (٢٢٠)، وكتاب «الغِيبة والنَّمِيمة» ص ٧٨ رقم (٨٣)، والخطيب في «تاريخه» (٣/ ١٨٨) و (٧/ ٢٦١ ــ ٢٦٢ و ٢٦٨)، وفي «الكفاية في علم الرواية» ص ٤٢ ــ ط الهند ــ، والعُقَيْلي في «الضعفاء» (١/ ٢٠٢)، وابن حِبَّان في «المجروحين» (١/ ٢٢٠)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٥٩٥) ــ ثلاثتهم في ترجمة (الجارود بن يزيد) ــ، من طُرُقٍ، عن الجارود بن يزيد، عن بَهْزٍ، به.

ورواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/ ١٣) ــ مخطوط ــ من طريق أبـي الحسن عليّ بن الحسن بن عبد المؤمن الخَوْلاني، عن محمد بن سليمان المِنْقَرِي، عن محمد بن يحيـى النَّيْسَابُوري، عن عبد الرزاق، عن مَعْمَر، عن بَهْز بن حَكِيم، به.

أقول: (عليّ بن الحسن الخَوْلاني) و (محمد بن سليمان المِنقَري)، لم أقف على من ترجم لهما فيما رجعت إليه.

ورواه الطبراني في «الصغير» (٢/ ٢١٤ ــ ٢١٥)، و «الأوسط» ــ كما في «المقاصد الحسنة» ص ٣٥٤ ــ ، من طريق عبد الوهاب بن همَّام ــ أخي عبد الرزاق الصَّنْعَاني ــ ، عن مَعْمَر، عن بَهْز بن حَكِيم، به.

أقول: (عبد الوهاب بن هَمَّام الصَّنْعَاني) تُكُلِّمَ فيه. انظر «اللسان» (٤/ ٩٣ ــ ٩٤). وقال السَّخَاويُّ في «المقاصد» ص ٣٥٤: «كذَّاب»! . ولم يَذْكُرْ في «اللسان» تكذيبه عن أحد.

ورواه ابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٧٨٤) في ترجمة (عمرو بن الأَزْهَر العَتَكي)، من طريق حسين بن سيَّار، عن عمرو بن الأَزْهَر، عن بَهْز بن حَكِيم، بــه.

وقال: «هذا يعرف بالجَارود بن يزيد. وقد رواه عمرو بن الأَزْهَر وغيره عن بَهْز بن حَكِيم، عن أبيه، عن جَدِّه. ورُوي عن الثَّوْري من رواية ضعيفٍ عنه. وكلُّ من روىٰ هذا الحديث فهو ضعيف».

أقول: (عمرو بن الأَزْهَر العَتَكي الحدَّاد البَصْري): كذَّابٌ كما.قال أحمد وابن مَعِين وغيرهما. وستأتي ترجمته في حديث (٧٤٠).

كما رواه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ١١٣٧) في ترجمة (سليمان بن عيسى السِّجْزِي)، من طريق سهل بن عمَّار، عن سليمان بن عيسى السِّجْزِي، عن سفيان الثَّوْري، عن بَهْز بن حَكِيم، به.

وقال: «هذا عن الثَّوْري عن بَهْز: باطل. وإنما يروي هذا الحديث جارود بن يزيد، وقد سرقه من الجارود ضعفاء مثل عمرو بن الأَزْهَر وغيره».

قال العُقَيْلي في «الضعفاء الكبير» (١/ ٢٠٢): «ليس له من حديث بَهْزٍ أصلاً، ولا من حديث غيره ولا يُتَابَعُ عليه».

وقال البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢١): «هذا حديث يُعْرَفُ بالجارود بن يزيد النَّيْسَابُوري، وأنكره عليه أهل العلم بالحديث. سمعت أبا عبد الله الحافظ يقول: سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ غير مَرَّةٍ يقول: كان أبو بكر الجَارُودي إذا مرَّ بقبر جَدِّه في مقبرة الحسين بن معاذ يقول: يا أَبَتِ لو لم تحدِّث بحديث بَهْز بن حَكِيم لزرتك.

قال الشيخ: وقد سرقه عنه جماعة من الضعفاء، فرووه عن بَهْز بن حَكِيم، ولم يصحّ فيه شيء».

وقال البيهقي في «شُعَب الإيمان» (٧/ ١٠٩) ـ ط بيروت ـ: «هذا يُعَدُّ في أفراد الجارود بن يزيد عن بَهْز. وقد روي عن غيره، وليس بشيء. وهو إنَّ صحَّ فإنما أراد به فاجراً مُعْلِناً بفجوره، أو فاجراً يأتي بشهادة، أو يعتمد عليه في أمانة، فيحتاج إلى بيان حاله لئلا يقع الاعتماد عليه. وبالله التوفيق».

ونقل ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٥٩٥) عن أحمد بن حنبل قوله في الحديث: إنه منكر.

وروى الخطيب في «تاريخه» (٧/ ٢٦٢) عن أحمد بن حنبل أنه قيل له: رواه غيره ـ يعني الجارود ـ؟ فقال: ما علمت.

وقال الخطيب عقبه: «روي أيضاً عن سفيان الثَّوْري، والنَّضْر بن شُمَيْل، ويزيد بن أبي حَكِيم، عن بَهْز. ولا يثبت عن واحدٍ منهم ذلك. والمحفوظُ أنَّ الجارود تفرَّد برواية هذا الحديث».

وروى في (٧/ ٢٦٣) منه، عن عليّ بن المَدِيني وعمرو بن عليّ الفلاَّس قولهما في الحديث: إنه منكـر.

ونقل المُنَاوي في «فيض القدير» (١/ ١١٦) عن الدَّارَقُطْنِيِّ في «علله» قوله: «هو من وَضْعِ الجَارود، ثم سَرَقَهُ منه جَمْعٌ».

لكن نقل الإمام الزَّرْكَشِي في «اللآلىء المنثورة في الأحاديث المشهورة» ص ٤٥ عن شيخ الإسلام الهَرَوي قوله في كتابه «ذمّ الكلام»: «هذا حديث حسن من حديث بَهْز بن حَكِيم. وزعم بعض النَّاس أنَّ الجارود تفرَّد به، وقد وهم».

قال الإمام السَّخَاوي في «المقاصد» ص ٣٥٤ متعقباً الإمام الهَرَوي في قوله: «إنَّه حسن»: «وليس كذلك».

وبما تقدَّم يُرَدُّ أيضاً على قول الهيثمي في «المجمع» (١/١٤٩): «رواه الطبراني في الثلاثة وإسناد «الأوسط» و «الصغير» حسن رجاله موثقون، واختلف في بعضهم اختلافاً لا يضر».

وقد أورد ابن طاهر المَقْدِسي الحديث في كتابه «معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة» ص ٨٥. وأعلَّه بـ (الجَارود).

أقول: وقد روى الطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/٤١٨) رقم (١٠١١)، والقُضَاعي في «مسند الشِّهاب» (٢/٢٠٢) رقم (٧٤٨)، وابن عدي في «الكامل» (٥/١٨٦٣) في ترجمة (العلاء بن بِشْر)، والخطيب في «الكفاية» ص ٤٢ ــ ط الهند ــ، من طريق جُعْدُبَة بن يحيى اللَّيْثي، عن العلاء بن بِشْر، عن سفيان بن عُيَيْنَة، عن بَهْز بن حَكِيم، عن أبيه، عن جَدِّه مرفوعاً بلفظ: «ليس للفَاسِقِ غِيبَةٌ».

قال ابن عدي عقبه: «وهذا معروف بالعلاء بن بِشْر. ومنهم من قال: عن العلاء بن بِشْر، عن سفيان الثَّوْري، عن بَهْز بن حكِيم. وإنما هو: ابن عُيَيْنَة. فلو كان ما رواه الجارود بن يزيد عن بَهْز بن حَكِيم: «أَتَرِعُونَ عن ذِكْرِ الفَاجِرِ» لو كان حَقَّاً لكنت أقول: إنَّ العلاء بن بِشْر في هذه الرواية أراد به حديث الجارود ولفظ حديث الجارود. والعلاء بن بِشْر. . . مقدار ما يرويه لا يُتَابَعُ عليه».

وقال السَّخَاويُّ في «المقاصد» ص ٣٥٤ عقب نقله لكلام ابن عدي هذا مختصراً: «وكذا قال الحاكم فيما نقله البيهقي في «الشُّعَب» عنه عقب إيراده له: إنه غير صحيح ولا معتمد. قال الدَّارَقُطْنِيُّ: وابن عُيَيْنَة لم يَسْمَع من بَهْز».

وقال ابن حِبَّان في «المجروحين» (١/ ٢٢١) بعد ذكره لرواية الجارود المتقدِّمة وبعض من رواه عن بَهْزٍ وبيان حالهم: «ورواه العلاء بن بِشْر لمَّا اتصل عن ابن عُيَيْنَة عن بَهْز وقَلَبَ مَتْنَهُ، ورواه شيخ من أهل الأُبُلَة يقال له: نوح بن محمد، رأيته وكان غير حافظ للسانه عن أبـي الأشعث عن مُعْتَمِر عن بَهْز. والخبر في أصله باطل، وهذه الطرق كلّها بواطيل لا أصل لها».

أقول: و (جُعْدُبَة بن يحيـى) ترجم له الحافظ ابن حَجَر في «اللسان» (٢/ ١٠٥ ـ ١٠٦)، ونقل عن الدَّارَقُطْنِيِّ قوله فيه: «متروك». وقال ابن حِبَّان في «الثقات» (٨/ ٥٠٤) في ترجمة (العلاء بن بِشْر): «روى عنه جُعْدُبَة[1] بن يحيـى المناكير».

و (العلاء بن بِشْر العَبْشَمِيّ) ترجم له ابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٨٦٣) وقال: «لا أعرف له تمام خمسة أحاديث، ومقدار ما يرويه لا يُتَابَعُ عليه». وترجم له ابن حِبَّان في «الثقات» (٨/ ٥٠٤) وقال: «شيخ، يروي عن ابن عُيَيْنَة، روى عنه جُعْدُبَة بن يحيـى مناكير». كما ترجم له في «اللسان» (٤/ ١٨٣) وفيه: «ضعَّفه أبو الفتح الأَزْدِيّ».

غريـب الحديـث:

قوله: (أَتَرِعُون) قال في «فيض القدير» (١/ ١١٥): «بفتح همزة الاستفهام والمثناة فوق وكسر الراء: أي أَتَتَحرجُون وتكفُّون وتتورعون».

قال السَّخَاويُّ في «المقاصد» ص ٣٥٥: «قال البيهقي: ولو صَحَّ فهو في

---

(١) في «الثقات»: «جعدية» بالياء. وفي «اللسان»، ومصادر التخريج: «جُعْدُبَة» بالباء.

الفاسق المُعْلِن بفسقه. وأخرج في «الشُّعَب» له، بسند جيِّد، عن الحسن أنه قال: ليس في أصحاب البدع غيبة. ومن طريق ابن عُيَيْنَة أنه قال: ثلاثة ليست لهم غِيبة: الإمام الجائر، والفاسق المُعْلِن بِفِسْقِهِ، والمُبْتَدِعُ الذي يدعو النَّاس إلى بِدْعَتِهِ. ومن طريق زيد بن أسلم قال: إنما الغيبة لمن لم يعلن بالمعاصي...».

وانظر في شرح الحديث: «فيض القدير» (١/ ١١٥ ــ ١١٦)، و «نوادر الأصول» للحكيم التِّرْمِذِيّ ص ٢١٣.

* * *

١٠٦ ــ أخبرنا الحسن بن أَبي طالب قال: نبأنا أحمد بن محمد بن عِمْران بن عُرْوَة قال: نبأنا أبو سعيد محمد بن أحمد الأصبهاني ــ صاحب عَضُد الدَّوْلَة، مِنْ حِفْظِهِ، ولم يكن عنده حديث غيره ــ قال: نبأنا أبو جعفر محمد بن عمر بن حفص الأصبهاني قال: نبأنا أبو هُدْبَة،

عن أنس بن مالك، عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم: **«أَحَبُّكُم إلى الله أَحَاسِنُكُم أخلاقاً، المُوَطَّؤونَ أَكْنَافاً، الذين يَأْلَفُونَ ويُؤْلَفُونَ، وإنَّ أَبْغَضَكُمْ إلى الله المَشَّاؤونَ بالنَّمِيمَةِ، والمُفَرِّقُونَ بينَ الإخوانِ، الملتمسونَ لهم العَثَرَاتِ»**.

(١/ ٣٨٢) في ترجمة (محمد بن أحمد المَطْبَخِيّ الأَصْبَهَانيّ أبو سعيد).

مرتبة الحديث:

إسناده تالف. ولِمَتْنِهِ شواهد عدَّة يحسن بمجموعها.

ففيه (أبو هُدْبَة) وهو (إبراهيم بن هُدْبَة الفارسي البَصْري)، قال ابن حِبَّان عنه في «المجروحين» (١/ ١١٤): «دجَّال من الدجاجلة، وكان رقَّاصاً بالبَصْرة يُدْعَىٰ إلى الأعراس فيرقص فيها، فلمَّا كبر جعل يروي عن أنس ويضع عليه». وستأتي ترجمته في حديث (٩٠٩).

وفيه صاحب الترجمة (محمد بن أحمد المَطْبَخِيّ الأَصْبَهَانيّ أبو سعيد) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً.

التخريج:

لم يروه من حديث أنس إلاَّ الخطيب فيما وقفت عليه.

وقد عزاه في «كنز العُمَّال» (٣/ ١٣) رقم (٥١٩٨) إليه وحده.

لكن للحديث شواهد من حديث أبي هريرة، وعبد الرحمن بن غَنْم، وأسماء بنت يزيد، وعُبَادة بن الصَّامِت.

أمّا حديث أبي هريرة:

فقد رواه عنه بلفظ حديث أنس: الطبراني في «الصغير» (٢/ ٢٥)، و «الأوسط» ـ كما في «مجمع البحرين» (٥/ ٢٤٢) رقم (٢٩٩٤) ـ، وابن أبي الدُّنْيَا في «الصَّمْت» ص ١٤١ ـ ١٤٢ رقم (٢٥٣)، و «الغِيبة والنَّمِيمة» ص ٩٤ رقم (١١٧)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٣٨١). وإسناده ضعيف، لضعف (صالح بن بشير المُرِّي). وسيأتي من حديث أبي هريرة برقم (٧٥٦).

وحديث عبد الرحمن بن غَنْم:

رواه أحمد في «المسند» (٤/ ٢٧٧)، عن سفيان، عن ابن أبي الحسين، عن شَهْر بن حَوْشب، عن عبد الرحمن بن غَنْم يبلغ به النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم: «خيار عباد الله الذين إذا رُؤوا ذُكِرَ اللَّهُ، وشِرَارُ عبادِ اللَّهِ المشاؤون بالنَّمِيمة المفرِّقُونَ بينَ الأحِبَّة، البَاغُونَ البُرَآءَ العَنَتَ».

قال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ٩٣) بعد أن عزاه له: «فيه شَهْر بن حَوْشب، وبقية رجاله رجال الصحيح».

وقال المُنْذِري في «الترغيب والترهيب» (٣/ ٤٩٩): «رواه أحمد عن شَهْرٍ عنه، وبقية إسناده محتج بهم في الصحيح».

أقول: (شَهْر بن حَوْشب) قال عنه في «التقريب» (١/ ٣٥٥): «صدوق كثير الإرسال والأوهام». وستأتي ترجمته في حديث (٢٣٩).

وحديث أسماء بنت يزيد:

رواه أحمد في «المسند» (٦/ ٤٥٩)، والبخاري في «الأدب المفرد» ص ١٢٠ رقم (٣٢٤)، وابن أبـي الدُّنْيَا في «الصَّمْت» ص ١٤٢ رقم (٢٥٥)، و «الغِيْبَة والنَّمِيْمَة» ص ٩٥ رقم (١١٩)، من طريق عبد الله بن عثمان بن خُثَيْم، عن شَهْر بن حَوْشب، عن أسماء بنت يزيد مرفوعاً بلفظ: «ألا أخبركم بخياركم؟ قالوا: بلى يا رسول الله. قال: الذين إذا رُؤوا ذُكِرَ اللَّهُ تعالى. ثم قال: ألا أخبركم بشراركم: المشاؤون بالنَّمِيمة، المفسدون بين الأحبَّة، البَاغُونَ للبُرَآءِ العَنَتَ».

والشطر الأول من الحديث ليس عند ابن أبـي الدُّنْيَا في كتابَيْه.

قال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ٩٣): «رواه أحمد، وفيه شَهْر بن حَوْشب، وقد وثَّقه غير واحد، وبقية رجال أحد أسانيده رجال الصحيح».

وعزاه المُنْذِري في «الترغيب والترهيب» (٣/ ٤٩٩ ـ ٥٠٠) إلى ابن أبـي شَيْبَة أيضاً وقال: «حديث عبد الرحمن ـ يعني (ابن غَنْم) المتقدِّم ـ : أصحّ. وقد قيل إنَّ له صُحْبَة»[1].

وقال العِرَاقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٢/ ١٨٥): «رواه أحمد من حديث أسماء بنت يزيد بسند ضعيف».

وحديث عُبَادَة بن الصَّامِت:

رواه الطبراني في «المعجم الكبير» بنحو لفظ الشاهدين المتقدِّمين. قال في «المجمع» (٨/ ٩٣) بعد أن عزاه له: «وفيه يزيد بن ربيعة وهو متروك».

---

(١) قال ابن حَجَر في «التقريب» (١/ ٤٩٤) في ترجمة (عبد الرحمن بن غَنْم الأشعري): «مختلف في صحبته، وذكره العِجْلِي في كبار ثقات التابعين». وانظر: «الإصابة» (٢/ ٤١٧ ـ ٤١٨) وفيه: أن البخاري وابن يونس والليث بن سعد وابن لَهِيعة وعبد الرحمن بن الحارث قالوا بأنّ له صحبة. وهو ما مال إليه الحافظ ابن حَجَر رحمه الله.

أقول: (مسند عُبَادة بن الصامت) غير موجود في «المعجم الكبير» المطبوع لفقدانه من الأصل الخطي الذي طبع عنه.

والشطر الأول من حديث أنس: «أحبكم إلى الله أحاسنكم أخلاقاً، الموطؤون أكنافاً، الذين يألفونَ ويُؤلفونَ». له شواهد عِدَّة من غير حديث أبي هريرة، انظرها في: «مجمع الزوائد» (٨/ ٢١)، و «الترغيب والترهيب» (٣/ ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤١٢).

ومن هذه الشواهد، ما رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (١/ ٢١٨)، عن عبد الله بن أبي داود السِّجِسْتَاني، حدَّثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم، حدَّثنا يعقوب بن أبي عبَّاد القَلْزَمِيّ، حدَّثنا محمد بن عُيَيْنَة، عن محمد بن عمرو بن عَلْقَمَة، عن أبي سَلَمَة بن عبد الرحمن، عن أبي سعيد الخُدْري مرفوعاً: «أكمل المؤمنين إيماناً أحاسنهم أخلاقاً، الموطؤون أكنافاً، الذي يألفون ويؤلفون، ولا خير فيمن لا يَأْلَفُ ولا يُؤْلَفُ».

وعن الطبراني رواه أبو نُعَيْم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ٦٧).

قال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ٢١): «رواه الطبراني في «الأوسط» و «الصغير»... وفيه يعقوب بن أبي عبَّاد القَلْزَمِيّ ولم أعرفه».

أقول: إسناد الحديث حسن إن شاء الله. و (يعقوب بن أبي عبَّاد القَلْزَمِيّ) هو: (يعقوب بن إسحاق بن أبي عبَّاد القَلْزَمِيّ العَبْدي المَكِّي) ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٠٣) وقال: «سألت أبي عنه، فقال: كان يسكن قَلْزَم، قدمت قَلْزَمَ وهو غائب فلم أكتب عنه، ومحلّه الصدق لا بأس به». كما ترجم له السَّمْعَاني في «الأنساب» (١٠/ ٢١٦ ــ ٢١٧) وقال: «كان ثقة، وبالقَلْزَمِ كانت وفاته، نحو سنة عشرين ومائتين».

و (محمد بن عُيَيْنَة) هو (ابن أبي عِمْران الهِلاَلي ــ أخو سفيان ــ) وقد ترجم له في:

١ ــ «تاريخ الثقات» للعِجْلي ص ٤١٠ وقال: «كان صدوقاً[1]. وكان له فِقْهٌ».

٢ ــ «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٢) وفيه عن أبـي حاتم: «لا يحتجُّ بحديثه يأتي بالمناكير».

٣ ــ «الثقات» لابن حِبَّان (٧/ ٤١٦) وقال: «كان من العُبَّادِ».

٤ ــ «التقريب» (٢/ ١٩٩) وقال: «صدوق له أوهام، من الثامنة»/ تمييز.

غريــب الحديــث:

قوله: «المُوَطَّؤونَ أكنافـاً» قال ابن الأثير في «النهاية» (٥/ ٢٠١): «الأكناف: الجوانب. أراد الذين جوانبهم وطيئةٌ، يتمكن فيها من يصاحبهم ولا يتأذى».

* * *

١٠٧ ــ حدَّثني عبد العزيز بن عليّ الورَّاق ــ لفظاً ــ قال: أنبأنا أبو موسى هارون بن عيسى بن المُطَّلِب بن إبراهيم بن عبد العزيز الخطيب الهاشمي قال: نبأنا أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الصمد بن موسىٰ بن محمد بن إبراهيم الهاشمي قال: نبأنا أبـي قـال: نبأنا جَدِّي محمد بـن إبراهيم الإمام ــ [وساق قِصَّة] ــ عـن عبد الصمد بن عليّ قال: حدَّثني أبـي،

عن جَدِّي عبد الله بن العبَّاس، عن النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم أنَّه قال: «**إنَّ البِرَّ والصِّلَةَ ليُطِيلانِ الأعْمَارَ، ويُعْمِرَانِ الدِّيَارَ، ويُثْرِيَانِ الأموالَ، ولو كانَ القومُ فُجَّاراً**».

(١/ ٣٨٥ ــ ٣٨٦) في ترجمة (محمد بن إبراهيم بن محمد بن عليّ الإمام).

---

(١) في «التهذيب» (٩/ ٣٩٥): «قال العِجْلي: ثقة».

مرتبـة الحديـث :

إسنـاده ضعيـف.

ففيه (عبد الصمد بن موسى الهاشمي) وهو ضعيف. قال الذَّهَبِـيّ: «يروي مناكير عن جَدِّه محمد بن إبراهيم الإمام». وستأتي ترجمته في حديث (٢٧٤).

وفيه أيضاً (عبد الصمد بن عليّ بن عبد الله بن العبَّاس) وهو ضعيف كذلك. وستأتي ترجمته في حديث (٢٧٤).

التـخـريـج :

رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠/ ٣٣٧) ـ مخطوط ـ، من طريق أبـي الحسن عليّ بن معروف، عن إبراهيم بن عبد الصمد، عن أبيه، به.

ورواه الشَّجَري في «أماليه» (٢/ ١٢٨)، من طريق عبد الصمد بن موسى، عن أبيه، به.

وعزاه في «الجامع الكبير» (١/ ١٩٢) إلى أبـي الحسن بن معروف في «فضائل بني هاشم»، والدَّيْلَمِـيِ، من الطريق المتقدِّم.

وذكره الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٠/ ١٨٦) في ترجمة (عبد الصمد بن عليّ) من الطريق المتقدِّم، ولم يعزه لأحد.

* * *

١٠٨ ـ حدَّثني عبد العزيز بن عليّ الورَّاق ـ لفظاً ـ قال: أنبأنا أبو موسى هارون بن عيسى بن المُطَّلِب بن إبراهيم بن عبد العزيز الخطيب الهاشمي قال: نبأنا أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الصمد بن موسى بن محمد بن إبراهيم الإمام الهاشمي قال: نبأنا أبـي قال: أنبأنا جَدِّي محمد بن إبراهيم الإمام ـ [وساق قِصَّةً] ـ، عن عبد الصمد بن عليّ قال: حدَّثني أبـي،

عن جدِّي عبد الله بن العبَّاس قال: قال النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: «إنَّ البِرَّ

والصِّلَةَ لَيُخَفِّفَانِ سُوءَ الحسابِ يومَ القيامةِ». ثم تلا رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: ﴿والذينَ يَصِلُونَ ما أمرَ اللهُ به أن يُوصَلَ ويَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ويَخَافُونَ سُوءَ الحِسَابِ﴾ [سورة الرعد: الآية ٢١].

(١/ ٣٨٦) في ترجمة (محمد بن إبراهيم بن محمد بن عليّ الإمام).

مرتبـة الحديـث:

إسنـاده ضعيـف.

ففيه (عبد الصمد بن موسى الهاشمي) وهو ضعيف. قال الذَّهَبِيُّ: «يروي مناكير عن جَدِّه محمد بن إبراهيم الإمام». وستأتي ترجمته في حديث (٢٧٤).

وفيه أيضاً (عبد الصمد بن عليّ بن عبد الله بن العبَّاس) وهو ضعيف كذلك. وستأتي ترجمته في حديث (٢٧٤).

التـخـريـج:

رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠/ ٣٣٧) ــ مخطوط ــ، من طريق أبـي الحسن علي بن معروف، عن إبراهيم بن عبد الصمد، عن أبيه، به.

وعزاه في «الجامع الكبير» (١/ ١٩٢) إلى أبـي الحسن بن معروف في «فضائل بني هاشم»، والدَّيْلَمِيّ، عن عبد الصمد، عن أبيه، عن جَدِّه.

وذكره الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٠/ ١٨٦) في ترجمة (عبد الصمد بن عليّ) من الطريق المتقدِّم، ولم يعزه لأحد.

* * *

١٠٩ ــ حدَّثني عبد العزيز بن عليّ الورَّاق ــ لفظاً ــ قال: أنبأنا أبو موسى هارون بن عيسى بن عبد المُطَّلِب بن إبراهيم بن عبد العزيز الخطيب الهاشمي قال: نبأنا أبو إسحاق إبراهيم بـن عبد الصمد بـن موسى بـن محمد بن إبراهيم الإمام الهاشمي قال: نبأنا أبـي قال: نبأنا جَدِّي محمد بن إبراهيم الإمام ــ[وساق قِصَّةً] ــ عن عبد الصمد بن عليّ قال: حدَّثني أبـي،

عن جدِّي، عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم: «إنَّه كان في بني إسرائيل مَلِكَان أَخَوان على مدينتين، وكان أحدهما بارّاً بِرَحِمِهِ، عادلاً على رعيته. وكان الآخر عاقّاً بِرَحِمِهِ، جائراً على رعيته، وكان في عصرهما نبيٌّ، فأوحىٰ الله تعالى إلى ذلك النبيِّ: أنه قد بقي من عُمُرِ هذا البارّ ثلاث سنين، وبقي من عُمُرِ هذا العَاقّ ثلاثون سنة. قال: فأخبر النبيّ رَعِيَّةَ هذا ورَعِيَّةَ هذا، فَأَحْزَنَ ذلك رَعِيَّةَ العادل، وأَحْزَنَ ذلك رَعِيَّةَ الجَائرِ. قال: ففرَّقوا بين الأطفال والأمهاتِ، وتركوا الطعام والشراب، وخرجوا إلى الصحراء يدعون الله أن يمتعهم بالعادل، وأن يُزِيلَ عنهم أَمْرَ الجائر، فأقاموا ثلاثاً، فأوحىٰ الله إلى ذلك النبيّ: أَنْ أَخْبِرْ عبادي أنّي قد رحمتُهم وأَجَبْتُ دُعَاءَهُمْ، فجعلتُ ما بقيَ من عُمُرِ هذا البارِّ لذلك الجائر، وما بقي من عُمُرِ الجائر لهذا البارّ. قال: فرجعوا إلى بيوتهم وماتَ العاقُّ لتمام ثلاث سنين، وبقي العادلُ فيهم ثلاثين سنةً. ثم تلا رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: ﴿وما يُعَمَّرُ من مُعَمَّرٍ ولا يُنْقَصُ من عُمُرِهِ إلاّ في كتابٍ، إنَّ ذلك على الله يسيرٌ﴾ [سورة فاطر: الآية ١١]. ».

(٣٨٦/١) في ترجمة (محمد بن إبراهيم بن محمد بن عليّ الإمام).

مرتبة الحديث:

إسناده ضعيف.

ففيه (عبد الصمد بن موسى الهاشمي) وهو ضعيف. قال الذَّهَبِيُّ: «يروي مناكير عن جَدِّه محمد بن إبراهيم الإمام». وستأتي ترجمته في حديث (٢٧٤).

كما أنَّ فيه (عبد الصمد بن عليّ بن عبد الله بن العبَّاس) وهو ضعيف أيضاً. وستأتي ترجمته في حديث (٢٧٤).

التخريج:

رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣٧/١٠) ـ مخطوط ـ، من طريق أبي الحسن عليّ بن معروف، عن إبراهيم بن عبد الصمد، عن أبيه، به.

وعزاه في «الجامع الكبير» (١/ ٦١٥) إلى أبـي الحسن بن معروف، وابن عساكر، من الطريق المتقدِّم.

* * *

١١٠ ــ حدَّثني عبد العزيز بن عليّ الورَّاق ــ لفظاً ــ قال: أنبأنا أبو موسى هارون بن عيسى بن المُطَّلِب بن إبراهيم بن عبد العزيز الخطيب الهاشمي قال: نبأنا أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الصمد بن موسى بن محمد بن إبراهيم الإمام الهاشمي قال: نبأنا أبـي قال: نبأنا جَدِّي محمد بن إبراهيم الإمام ــ [وساق قِصَّةً] ــ، عن جعفر بن محمد قال: حدَّثني أبـي، عن جَدِّي، عن أبيه،

عن عليّ بن أبـي طالب قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: **«ما من مَلِكٍ يَصِلُ رَحِمَهُ وذا قَرَابَتِهِ، ويَعْدِلُ على[1] رعيته، إلاّ شَدَّ اللَّهُ لهُ مُلْكَهُ، وأَجْزَلَ له ثَوَابَهُ، وأَكْرَمَ مآبَهُ، وخَفَّفَ حِسَابَهُ»**.

(١/ ٣٨٦ ــ ٣٨٧) في ترجمة (محمد بن إبراهيم بن محمد بن عليّ الإمام).

مرتبـة الحديـث:

إسنـاده ضعيـف.

ففيه (عبد الصمد بن موسى الهاشمي) وهو ضعيف. قال الذَّهَبِـيُّ: «يروي مناكير عن جَدِّه محمد بن إبراهيم الإمام». وستأتي ترجمته في حديث (٢٧٤).

و (جعفر بن محمد) هو (جعفر بن محمد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبـي طالب) وهو إمام ثقة. وستأتي ترجمته في حديث (٤١٨).

التـخـريـج:

رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠/ ٣٣٧ ــ ٣٣٨) ــ مخطوط ــ، من طريق أبـي الحسن عليّ بن معروف، عن إبراهيم بن عبد الصمد، عن أبيه، به.

---

(١) في «الفردوس» (٤/ ٣٠)، و «كنز العُمَّال» (٦/ ٧٨) رقم (١٤٩١٨): «ويعدل في رعيته».

ورواه الدَّيْلَمِيُّ في «مسند الفردوس» ـ كما في حاشية «الفردوس» (٤/ ٣٠) رقم (٦٠٩٢) ـ عن الخطيب من طريقه المتقدِّم.

وعزاه في «الجامع الكبير» (١/ ٧٣٠) إلى أبـي الحسن بن معروف عن عليّ رضي الله عنه.

* * *

١١١ ـ أخبرنا أبـو الحسن عبد الرحمن بـن محمد بـن عبد الله الهَمْدَاني الأَصْبَهَاني ـ بها ـ قال: نبأنا سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني قال: نبأنا أحمد بن القاسم بن مُسَاوِر الجَوهَري قال: نبأنا محمد بن إبراهيم أخو أبـي مَعْمَر قال: نبأنا سفيان بن عُيَيْنَة، عن إبراهيم بن مَيْسَرَة، عن طاوس،

عن ابن عبَّاس قال: أَرْسَلَ إليَّ عمرُ بن الخطَّاب يدعوني إلى السَّحُورِ، وقال: إنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم سَمَّاهُ الغَدَاءَ المُبَارَكَ.

(١/ ٣٨٧) في ترجمة (محمد بن إبراهيم بن مَعْمَر الهُذَلي أبو بكر).

مرتبـة الحديـث:

رجال إسناده كلُّهم ثقات عدا شيخ الخطيب (أبـي الحسن عبد الرحمن بن محمد الهَمْدَاني الأَصْبَهَاني) فإني لم أقف له على ترجمة فيما عدت إليه من المصادر.

وعدا صاحب الترجمة (محمد بن إبراهيم بن مَعْمَر الهُذَلي أبو بكر) فإنّه «صدوق لا بأس به» كما قال موسى بن هارون، ونقله عنه الخطيب في ترجمته.

وَمَتْنُهُ صحيح مروي من طرق عِدَّة.

التـخـريـج:

رواه الطبراني في «الأوسط» (١/ ٣٠٨) رقم (٥٠٥) من الطريق التي رواها الخطيب عنه، وقال: «لا يُرْوَىٰ هذا الحديث عن عمر إلاّ من هذا الوجه، ولا نعلم

رواه عن ابن عُيَيْنَةَ إلاّ محمد بن إبراهيم أخو أبـي مَعْمَر عيسى بن السَّرِيّ الحَجْواني كوفي».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ١٥١): «رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه محمد بن إبراهيم أخو أبـي مَعْمَر. وهو محمد بن إبراهيم بن مَعْمَر بن الحسن أبو بكر الهُذَلي. قال موسى بن هارون الحمَّال: صدوق لا بأس به. وسئل ابن مَعِين عن أبـي مَعْمَر فقال: مثلُ أبـي مَعْمَر لا يُسْأَلُ عنه، وهو وأخوه من أهل الحديث. وبقية رجاله رجال الصحيح».

وعزاه في «كنز العُمَّال» (٨/ ٦٢٨) رقم (٢٤٤٥٦) إلى ابن أبـي شَيْبَة، والدَّارَقُطْنِيّ في «الأفراد»، وسعيد بن منصور.

أقول: لم أجده في مظانه في «المصنَّف» لابن أبـي شَيْبَة، والله أعلم.

وللحديث شواهد عن عدد من الصحابة، انظرها في: «جامع الأصول» (٦/ ٣٦٣)، و «مجمع الزوائد» (٣/ ١٥١)، و «الترغيب والترهيب» (٢/ ١٣٧ ــ ١٣٨)، و «المطالب العالية» (١/ ٢٨٥ ــ ٢٨٦)، و «المصنَّف» لابن أبـي شَيْبَة (٣/ ٩).

ومن هذه الشواهد، ما رواه أحمد في «المسند» (٤/ ١٣٢)، والنَّسَائي في الصوم، باب تسمية السحور غداء (٤/ ١٤٦)، عن المِقْدَام بن مَعْدِ يَكْرِبَ مرفوعاً: «عليكم بغَدَاءِ السَّحُورِ فإنَّه هو الغَدَاءُ المُبَارَكُ».

وإسناده صحيح.

* * *

١١٢ ــ أخبرنا عليّ بن عبد العزيز الطَّاهِرِي قال: أنبأنا عيسى بن حامد بن بِشْر قال: نبأنا قاسم بن زكريا قال: نبأنا محمد بن إبراهيم بن قَحْطَبَة المؤدِّب قال: نبأنا إسحاق بن إبراهيم الحُنَيْنِيّ قال: نبأنا مالك، عن الزُّهْرِيّ،

عن أنس بن مالك قال: رأيتُ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وهو مُتَوَجِّهٌ إلى خَيْبَرَ على حِمَارٍ يُصَلِّي يُومِىءُ إيماءً.

(١/ ٣٨٩) في ترجمة (محمد بن إبراهيم بن محمد المؤدِّب القَحْطَبِيّ أبو عبد الله).

مرتبة الحديث:

إسناده ضعيف. والحديث صحيح من طرق أخرى.

ففيه (إسحاق بن إبراهيم الحُنَيْنِيّ المَدَني أبو يعقوب) وقد ترجم له في:

١ ــ «التاريخ الكبير» (١/ ٣٧٩) وقال: «في حديثه نظر».

٢ ــ «الضعفاء» للنَّسَائي ص ٥٢ رقم (٤٦) وقال: «ليس بثقة».

٣ ــ «الضعفاء» للعُقَيْلي (١/ ٩٧ ــ ٩٨).

٤ ــ «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٠٨) وفيه عن أبي حاتم: «رأيت أحمد بن صالح لا يَرْضَىٰ الحُنَيْنِيّ». وقال أبو زُرْعَة: «صالح».

٥ ــ «الثقات» لابن حِبَّان (٨/ ١١٥) وقال: «كان ممن يخطىء».

٦ ــ «الكامل» (١/ ٣٣٤ ــ ٣٣٥) وقال: «الحُنَيْنِيُّ مع ضعفه يُكْتَبُ حديثه».

٧ ــ «التهذيب» (١/ ٢٢٢ ــ ٢٢٣) وفيه عن أبي الفتح الأَزْدِيّ: «أخطأ في الحديث». وقال الحاكم أبو أحمد: «في حديثه بعض المناكير». وقال البزَّار: «كُفَّ بصره فاضطرب حديثه». وقال عبد الله بن يوسف التِّنِّيسِيّ: «كان مالك يعظمه ويكرمه».

٨ ــ «التقريب» (١/ ٥٥) وقال: «ضعيف.. من التاسعة»/ د ق.

وقال الحافظ الخطيب عقب روايته له: «روى هذا الحديث أبو الحسن الدَّارَقُطْنِيّ عن أبي محمد بن السَّبِيْعِيّ عن قاسم. ويقال: إنَّ الحُنَيْنِيّ تفرَّد بروايته عن مالك، وتفرَّد به أيضاً القَحْطَبِيّ عنه. وقد تابعه عليّ بن زيد الفَرَائضي فرواه عن

الحُنَيْنِيّ كذلك، وهو وَهَمٌ. إنّما حَدَّثَ به مالك عن عمرو بن يحيى عن أبي الحُبَاب سعيد بن يَسَار عن ابن عمر. كذلك هو في «الموطأ». ».

التخريج:

رواه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٣٣٥) في ترجمة (إسحاق بن إبراهيم الحُنَيْنِيّ)، عن صالح بن أحمد بن يونس، عن محمد بن إبراهيم بن الحسن بن قَحْطَبَة، عن إسحاق بن إبراهيم الحُنَيْنِيّ، به.

وقال: هذا الحديث لا يرويه عن مالك غير الحُنَيْنِيّ هذا.

وقال الحافظ ابن حَجَر في «فتح الباري» (٢/ ٥٧٦) ـ في تقصير الصلاة، باب صلاة التطوع على الحمار ـ: «روىٰ السرَّاج من طريق يحيى بن سعيد عن أنس أنَّه رأى النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم يُصَلِّي على حمار وهو ذاهب إلى خيبر. إسناده حسن».

وقد روى مالك في «الموطأ» (١/ ١٥٠ ـ ١٥١)، وعنه مسلم في «صحيحه» في صلاة المسافرين، باب جواز صلاة النافلة على الدَّابة في السفر حيث توجهت به (١/ ٤٨٧)، عن عمرو بن يحيى المَازِني، عن أبي الحُبَاب سعيد بن يَسَار، عن عبد الله بن عمر أنّه قال: «رأيتُ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يُصَلِّي وهو على حمارٍ، وهو مُتَوَجِّهٌ إلى خَيْبَرَ».

وروى مالك في «الموطأ» (١/ ١٥١)، عن يحيى بن سعيد قال: «رأيت أنس بن مالك في السفر، وهو يُصَلِّي على حمار، وهو مُتَوَجِّهٌ إلى غير القِبْلَةِ، يركع ويسجد إيماءً، من غير أن يضع وجهه على شيء».

وقد رواه البخاري في تقصير الصلاة، باب صلاة التطوع على الحمار (٢/ ٥٧٦) رقم (١١٠٠)، ومسلم في صلاة المسافرين، باب جواز صلاة النافلة على الدَّابة في السفر حيث توجهت (٢/ ٤٨٨) رقم (٧٠٢)، من طريق هَمَّام، عن أنس بن سِيرين قال: «اسْتَقْبَلْنَا أنساً حين قدم من الشَّام، فلقيناه بعين

التمر[1]، فرأيته يُصَلِّي على حمارٍ ووجهه من ذا الجانب ـ يعني عن يسار القبلة ـ فقلت: رأيتك تُصَلِّي لغير القِبْلة، فقال: لولا أني رأيت رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم فعله لم أَفْعَلْهُ».

وروى البخاري في تقصير الصلاة، باب الإيماء على الدَّابة (٢/ ٥٧٤) رقم (١٠٩٦)، عن عبد الله بن دينار قال: «كان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يُصَلِّي في السفر على راحلته أينما توجهت يومىء. وذكر عبد الله أنَّ النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم كان يفعله».

وانظر شواهد أخرى في: «جامع الأصول» (٥/ ٤٧٦ ـ ٤٨٢)، و «التلخيص الحَبِير» (١/ ٢١٤)، و «مجمع الزوائد» (٢/ ١٦١ ـ ١٦٢).

* * *

١١٣ ـ أخبرنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن موسى بن هارون بن الصَّلْت الأَهْوَازي ـ غير مرَّة ـ قال: نبأنا القاضي أبو عبد الله الحسن بن إسماعيل المَحَامِلِيّ قال: نبأنا محمد بن إبراهيم الطَّرَسُوسِيّ قال: نبأنا إسحاق بن منصور السَّلُوليّ قال: نبأنا إسرائيل، عن جابر، عن ابن بُرَيْدَة،

عن أبيه قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: **«ما أُصِيبَ عَبْدٌ بَعْدَ ذَهَابِ دِينه بأشدَّ مِنْ ذَهَابِ بصرِه، وما ذَهَبَ بَصَرُ عَبْدٍ فصبرَ إلاّ دَخَلَ الجَنَّةَ»**.

(١/ ٣٩٤) في ترجمة (محمد بن إبراهيم بن مسلم الطَّرَسُوسيّ البغدادي أبو أُمَيَّة).

مرتبـة الحديـث:

إسنـاده ضعيـف.

ففيه (جابر) وهو (ابن يزيد بن الحارث الجُعْفِي الكوفي أبو عبد الله) وقد ترجم له في:

---

(١) بلدة في طريق العراق مما يلي الشام، في طرف البادية على غربـي الفرات. انظر: «مراصد الاطلاع» (٢/ ٩٧٧)، و «فتح الباري» (٢/ ٥٧٦).

١ ــ «تاريخ ابن مَعِين» (٧٦/٢) وفيه عن أبي حَنِيفة: «ما رأيت أحداً أكذب من جابر الجُعْفي». وقال ابن مَعِين: «ليس بشيء». وقال مرَّةً: «كان كذَّاباً». وقال في أخرى: «لا يُكْتَبُ حديثه ولا كرامة». وفيه عن زائدة: «كان كذَّاباً يؤمن بالرَّجْعَةِ».

٢ ــ «التاريخ الكبير» (٢/ ٢١٠ ــ ٢١١) وقال: «تركه عبد الرحمن بن مهدي». وفيه عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشَّعْبِيّ: «يا جابر لا تموت حتى تكذب على رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم. قال إسماعيل: فما مضت الأيام والليالي حتى اتُّهِمَ بالكذب».

٣ ــ «أحوال الرجال» ص ٥٠ رقم (٢٨) وقال: «كَذَّابٌ».

٤ ــ «الضعفاء» للنَّسَائي ص ٧١ رقم (١٠٠) وقال: «متروك».

٥ ــ «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٩٧ ــ ٤٩٨) وفيه عن سفيان الثَّوْري: «كان جابر ورعاً في الحديث، ما رأيت أورع في الحديث من جابر». وقال شُعْبَة: «صدوق في الحديث». وقال أبو حاتم: «يُكْتَبُ حديثه على الاعتبار ولا يحتجُّ به». وقال أبو زُرْعَة: «لَيِّنٌ».

٦ ــ «المجروحين» (١/ ٢٠٨ ــ ٢٠٩) وقال: «كان سَبَئِياً من أصحاب عبد الله بن سَبَأ. وكان يقول: إنَّ عليّاً عليه السلام يرجع إلى الدنيا»!!

٧ ــ «الكامل» (٢/ ٥٣٧ ــ ٥٤٣) وقال: «لم أر له أحاديث جاوزت المقدار في الإنكار، وهو مع هذا كلِّه أقرب إلى الضَّعْفِ[1] منه إلى الصدق».

٨ ــ «الكاشف» (١/ ١٢٢) وقال: «وثَّقَهُ شُعْبَةُ فَشَذَّ، وتَرَكَهُ الحُفَّاظُ».

٩ ــ «المغني» (١/ ١٢٦) وقال: «مشهور عالم، قد وثَّقه شُعْبَة والثَّوْري

(١) قوله: «إلى الضعف» سقط من المطبوع. والاستدراك من «التهذيب» (٢/ ٤٨).

وغيرهما. وقال أبو داود: ليس عندي بالقويّ. وقال النَّسَائي: متروك. وكذَّبه بعضهم. وقال ابن مَعِين: لا يُكْتَبُ حديثه».

١٠ ــ «التقريب» (١/ ١٢٣) وقال: «ضعيف رافضي، من الخامسة، مات سنة سبع وعشرين ومائة، وقيل: سنة اثنتين وثلاثين ــ يعني ومائة ــ»/ د ت ق.

وقد أعلَّ المُنَاوي في «فيض القدير» (٥/ ٤٢٣) الحديث بصاحب الترجمة (محمد بن إبراهيم الطَّرَسُوسيّ) وقال: «قال الحاكم: كثير الوَهَم. ورواه الدَّيْلَمِيّ أيضاً وفيه إبراهيم المذكور».

أقول: إعلال الحديث بـ (محمد بن إبراهيم الطَّرَسُوسيّ) موضع نظر، وإنما عِلَّة الحديث: (جابر الجُعْفي) كما قدَّمت، ولم يعلّه به المُنَاوي.

و (الطَّرَسُوسيّ) قد ترجم له في:

١ ــ «الثقات» لابن حِبَّان (٩/ ١٣٧) وقال: «كان من الثقات، دخل مِصْرَ فحدَّثهم من حفظه من غير كتاب بأشياء أخطأ فيها، فلا يعجبني الاحتجاج بخبره، إلاّ ما حَدَّثَ من كتابه».

٢ ــ «تاريخ بغداد» (١/ ٣٩٤ ــ ٣٩٦) وفيه عن أبي داود: «ثقة». وقال أبو بكر الخلاَّل: «رجل رفيع القدر جداً، كان إماماً في الحديث مقدَّماً في زمانه». وقال أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى: «حسن الحديث». وكانت وفاته (٢٧٣هـ).

٣ ــ «سِيَر أعلام النبلاء» (١٣/ ٩١ ــ ٩٣) وقال: «الإمامُ، الحافظُ، المُجَوِّدُ، الرَّحَّالُ».

٤ ــ «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٤٧) وقال: «محدِّث رحَّال ثقة. قال الحاكم: كثير الوَهَم. قلت ــ القائل الذَّهَبِيّ ــ: وثَّقَهُ أبو داود».

٥ ــ «المغني في الضعفاء» (٢/ ٥٤٥) وقال: «حافظ، ثقة. قال الحاكم: كثير الوَهَم».

٦ ــ «التهذيب» (٩/ ١٥ ــ ١٦) وفيه عن الحاكم: «صدوق كثير الوَهَم». وقال مَسْلَمَة بن قاسم: «أنكرت عليه أحاديث ولج فيها وحدَّث، فتكلَّم النَّاس فيه». وقال في موضع آخر: «روى عنه غير واحد وهو ثقة».

٧ ــ «التقريب» (٢/ ١٤١) وقال: «صدوق، صاحب حديث، يهم، من الحادية عشرة »/ س .

و (ابن بُرَيْدة) هو (عبد الله بن بُرَيْدة بن الحُصَيْب الأَسْلَمِي): ثقة. وستأتي ترجمته في حديث (٥٥٤).

و (إسرائيل) هو (ابن يونس بن أبي إسحاق السَّبِيعي): ثقة. وستأتي ترجمته في حديث (٧٣٧).

التـخـريـج:

رواه البـزَّار فـي «مسنـده» (١/ ٣٦٥ ــ ٣٦٦) رقـم (٧٦٩) ــ مـن كشـف الأستار ــ ، عن الفضل بن سهل، والحسن بن يونس، عن إسحاق بن منصور، عن إسرائيل، عنه، به، بلفظ: «لن يُبْتَلىٰ عبد بشيء أشدّ عليه من الشرك بالله، ولن يبتلى عبد بشيء بعد الشرك بالله أشدّ عليه من ذهاب بصره، ولن يبتلى عبد بذهاب بصره فيصبر إلاّ غُفِرَ له».

قال الهيثمي في «المجمع» (٢/ ٣٠٨): «رواه البزَّار وفيه جابر الجُعْفي وفيه كلام كثير وقد وثِّق».

وذكره الدَّيْلَمِيُّ في «الفردوس» (٤/ ١٢٢) رقم (٦٣٧٧) عن بُرَيْدة بلفظ الخطيب.

وعزاه في «الجامع الكبير» (١/ ٦٩٢) إلى الخطيب والدَّيْلَمِيّ فحسب.

وله شاهد من حديث زيد بن أَرْقَم رواه البزَّار عقب حديث بُرَيْدَة رقم (٧٧٠)، من طريق إسرائيل، عن جابر، عن خَيْثَمة، عن زيد بن أرقم مرفوعاً بنحوه. وإسناده ضعيف أيضاً لضعف (جابر الجُعْفي).

* * *

١١٤ ــ أخبرنا هلال بن محمد بن جعفر الحَفَّار قال: نبأنا إسماعيل بن عليّ بن عليّ أبو القاسم الخُزَاعي قال: نبأنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن كثير الصَّيْرَفِي ببغداد ــ بباب الشَّام سنة ثلاث وسبعين ومائتين ــ قال: نبأنا أبو نُوَاس الحسن بن هانىء قال: نبأنا حمَّاد بن سَلَمَة، عن يزيد الرَّقَاشي،

عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: **«لا يَمُوتَنَّ أحدُكُم حتى يُحْسِنَ ظَنَّهُ بالله، فإنَّ حُسْنَ الظَنِّ بالله ثمن الجَنَّةِ»**.

(٣٩٦/١) في ترجمة (محمد بن إبراهيم بن كثير الصَّيْرَفي البَابَشَامِيّ أبو عبد الله).

مرتبـة الحديـث:

إسناده تالف. والشطر الأول منه: «لا يموتن أحدكم حتى يحسن ظنّه بالله»، صحيح من حديث جابر بن عبد الله كما سيأتي.

ففيه (إسماعيل بن عليّ الخُزَاعي أبو القاسم) وهو مُتَّهَمٌ يأتي بأوابد كما قال الذَّهَبِيُّ. وستأتي ترجمته في حديث (٩٣٩).

كما أن فيه (الحسن بن هانىء الحَكَمي أبو نُوَاس الشَّاعر) وقد ترجم له في:

١ ــ «ميزان الاعتدال» (٥٨١/٤) وقال: «شِعْرُهُ في الذروة، ولكن فسقه ظاهر، وتهتكه واضح، فليس بأهلٍ أن يُرْوَىٰ عنه. له رواية عن حمَّاد بن سَلَمَة وغيره. توفي سنة نيِّف وتسعين ومائة».

٢ ــ «اللسان» (٧/ ١١٥ ــ ١١٦).

٣ ــ «السِّيَر» (٩/ ٢٧٩ ــ ٢٨١).

كما أنَّ فيه (يزيد بن أَبَان الرَّقَاشي البَصْري) وهو ضعيف. وستأتي ترجمته في حديث (٤١٦).

التـخـريـج:

رواه ابن جُمَيْع الصَّيْدَاوي في «معجم الشيوخ» ص ٣٠١ رقم (١٢٦)، وعنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤/٦٠٦) ــ مخطوط ــ، عن عبد الله بن عليّ الخُزَاعي أبـي القاسم، عن إبراهيم بن كثير، عن الحسن بن هانىء، عن حمَّاد بن سَلَمَة، عن ثابت البُنَاني، عن أنس مرفوعاً.

قال ابن عساكر عقبه: «أظن أنّ ابن جُمَيْع حفظ كنية الخُزَاعي، ولم يحفظ اسمه فسمَّاه (عبد الله)، وهو عندي (إسماعيل بن عليّ). وقد ذكر أبو بكر الخطيب: أنّ ابن جُمَيْع روىٰ عن إسماعيل هذا. فلعل الوهم ممن خرَّج المعجم لابن جُمَيع، لا منه، والله أعلم».

وقال الحافظ ابن حَجَر في «التلخيص الحَبِير» (٢/١٠٤) عند كلامه على حديث جابر مرفوعاً: «لا يموتن أحدكم إلاّ وهو يحسن الظنَّ بالله». قال: «وفي الباب عن أنس رويناه في «الخِلَعِيَّات»[1] بسند فيه نظر».

أقول: والشطر الأول من الحديث، رواه مسلم في صفة الجنَّة، باب الأمر بحسن الظن بالله تعالى عند الموت (٤/٢٢٠٥) رقم (٢٨٧٧) ــ واللفظ له ــ، وأبو داود في الجنائز، باب ما يستحب من حسن الظن بالله عند الموت (٣/٤٨٤ ــ ٤٨٥) رقم (٣١١٣)، وأحمد في «المسند» (٣/٢٩٣، ٣٣٠) وغير موضع، وابن حِبَّان في «صحيحه» (٢/١٥ ــ ١٦) رقم (٦٣٥ و ٦٣٦)، وأبو يعلى في «مسنده»

---

(١) هي (عشرون) جزءاً حديثياً للإمام القاضي الفقيه مسند الديار المصرية أبـي الحسن عليّ بن الحسن بن الحسين الخِلَعِي (ت ٤٩٢هـ)، جمعها وخرَّجها له أبو نصر أحمد بن الحسين الشيرازي وسمّاها (الخِلَعِيَّات). انظر «سِيَر أعلام النبلاء» (١٩/٧٤)، و «الرسالة المستطرفة» ص ٩١ ــ ٩٢.

رقم (١٩٠٧ و ١٩٤٢ و ٢٠٥٣)، وأبو داود الطيالسي في «مسنده» ص ٢٤٦ رقم (١٧٧٩)، وابن ماجه في الزهد، باب التوكل واليقين (٢/ ١٣٩٥) رقم (٤١٦٧)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢/ ٢٥٥)، وابن أبـي الدُّنْيَا في كتاب «حسن الظن بالله عزّ وجلّ» ص ١٣ رقم (١)، والقُضَاعي في «مسند الشِّهاب» (٢/ ٨٦) رقم (٩٣٨)، وابن المبارك في «الزهد» ص ٣٦٦ رقم (١٠٣٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٣٧٨)، وفي «شُعَب الإيمان» (٣/ ٢٣٤) رقم (٩٨٠)، وفي «الآداب» ص ٤٦٩ رقم (١٠٦٠)، وابن الجَعْد في «مسنده» (٢/ ١٠٧٠) رقم (٣٠٩٧)، وأبو نُعَيْم في «الحِلْيَة» (٨/ ١٢١)، عن جابر بن عبد الله قال: سمعت النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم قبل وفاته بثلاث يقول: **«لا يَمُوتَنَّ أحدُكُمْ إلاّ وهو يُحْسِنُ بالله الظَنَّ»**.

* * *

١١٥ ــ أخبرنا هلال بـن محمد الحَفَّار قـال: نبأنا أبـو جعفر محمد بن عمرو بن البَخْتَرِيّ الرَّزَّاز ــ إملاءً ــ قال: نبأنا محمد بن إبراهيم الحُلْواني قال: نبأنا محمد بن إسماعيل بن عيَّاش قال: حدَّثني أبـي قال: نبأنا ضَمْضَم بن زُرْعَة، عن شُرَيْح بن عُبَيْد[1]، عن عبد الرحمن بن عَائِذ، أَنَّ أبا بُرْدَةَ[2] بن أبـي موسى حدَّثه،

عن أبيه، أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال: **«رأيتُ رجالاً تُقْرَضُ جلودهم بمقاريض من نار، قلت: ما شأن هؤلاء؟ فقال: هؤلاء الذين يتزينون إلى ما لا يحلّ لهم. ورأيت جُبّاً[3] خبيث الريح وفيه صياح، فقلت: ما هذا؟ قال: هُنَّ**

---

(١) صُحِّفَ في المطبوع إلى «شريح عن عبيد». والتصويب من «تهذيب الكمال» (١٢/ ٤٤٦)، وغيره.

(٢) صُحِّفَ في المطبوع إلى «أن أبا برزة». والتصويب من «تاريخ دمشق» (١٤/ ٧٦٤) ــ مخطوط ــ، و «الجامع الكبير» (١/ ٥٣١)، و «الكنز» (١٤/ ٥٤٣).

(٣) صُحِّفَ في المطبوع إلى: «حباً» بالحاء المهملة. والتصويب من «تاريخ دمشق» (١٤/ ٧٦٤) ــ مخطوط ــ، و «الجامع الكبير» (١/ ٥٣١)، و «الكنز» (١٤/ ٥٤٣). وقد صُحِّفَ في =

نساءً يتزيَّنّ إلى ما لا يحلّ لهنّ. ورأيت قوماً اغتسلوا في ماء الحياة، قلت: ما هؤلاء؟ قال: هم قوم خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً».

(٣٩٨/١ ـ ٣٩٩) في ترجمة (محمد بن إبراهيم بن عبد الحميد الحُلْواني أبو بكر).

مرتبـة الحديـث:

إسنـاده ضعيـف.

ففيه انقطاع بين (محمد بن إسماعيل بن عيّاش) وبين أبيه (إسماعيل)، فإنَّه لم يسمع منه. و (محمد بن إسماعيل) ووالده (إسماعيل) قد تُكَلِّم فيهما.

وقد ترجم لـ (محمد بن إسماعيل بن عيَّاش) في:

١ ـ «الجرح والتعديل» (٧/ ١٨٩ ـ ١٩٠) وفيه عن أبي حاتم: «لم يسمع من أبيه شيئاً، حملوه على أن يُحَدِّثَ عنه فَحَدَّثَ».

٢ ـ «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٨١) وفيه: «قال أبو داود: لم يكن بذاك».

٣ ـ «التهذيب» (٩/ ٦٠ ـ ٦١) وفيه أنّ أبا داود سأل عمرو بن عثمان عنه: فذمَّه.

٤ ـ «التقريب» (٢/ ١٤٥) وقال: «عابوا عليه أنّه حدَّث عن أبيه بغير سماع، من العاشرة »/ ق .

أمَّا والده (إسماعيل بن عيّاش بن سُلَيْم العَنْسِيّ الحِمْصِيّ أبو عُتْبَة) فقد ترجم له في:

١ ـ «تاريخ ابن مَعِين» (٢/ ٣٦) وقال: «ثقة».

٢ ـ «العلل» لأحمد ـ رواية المَرُّوْذِيّ وغيره ـ ص ١٤١ رقم (٢٤٩)

= «الدُّرّ المنثور» للسيوطي (٤/ ٢٨٠) إلى: «خباء»!!.

وقال: «حسن روايته عن الشَّاميين. وقال: هو عنهم أحسن حالاً عمَّا روى عن المَدَنيين وغيرهم».

٣ ــ «التاريخ الكبير» (١/ ٣٦٩ ــ ٣٧٠) وقال: «ما روىٰ عن الشَّاميين فهو أصحُّ».

٤ ــ «الضعفاء» للنَّسَائي ص ٤٩ رقم (٣٦) وقال: «ضعيف».

٥ ــ «الجرح والتعديل» (٢/ ١٩١ ــ ١٩٢) وفيه عن أبـي حاتم: «هو لَيِّنٌ يُكْتَبُ حديثه لا أعلم أحداً كفّ عنه إلاّ أبو إسحاق الفَزَاري». وقال أبو زُرْعَة: «صدوق إلاّ أنه غلط في حديث الحِجَازيين والعِرَاقيين». وقال أحمد: «في روايته عن أهل العراق وأهل الحِجَاز بعض الشيء، وروايته عن أهل الشَّام كأنه أثبت وأصحّ».

٦ ــ «المجروحين» (١/ ١٢٤ ــ ١٢٦) وقال: «كان من الحفَّاظ المتقنين في حَدَاثته، فلما كبر تغيَّر حفظه. . .».

٧ ــ «الكامل» (١/ ٢٨٨ ــ ٢٩٦) وقال: «ومن حديث العراقيين إذا رواه ابن عيَّاش عنهم فلا يخلو من غلط يغلط فيه، إمّا أن يكون حديثاً برأسه، أو مرسلاً يوصله، أو موقوفاً يرفعه. وحديثه عن الشَّاميين إذا روى عنه ثقة فهو مستقيم. وفي الجملة إسماعيل بن عيَّاش ممّن يُكْتَبُ حديثه، ويحتجُّ به في حديث الشَّاميين خاصة».

٨ ــ «المغني» (١/ ٨٥) وقال: «صدوق في حديث أهل الشَّام، مضطرب جدَّاً في حديث أهل الحِجَاز. . .».

٩ ــ «التقريب» (١/ ٧٣) وقال: «صدوق في روايته عن أهل بلده، مُخَلِّطٌ في غيرهم، من الثامنة، مات سنة إحدى ــ أو اثنتين ــ وثمانين ــ يعني ومائة ــ، وله بضع وسبعون سنة»/ ي عم.

أقول: وروايته هنا عن أهل بلده، حيث يروي الحديث عن (ضَمْضَم بن زُرْعَة بن ثُوَب الحَضْرَمِيّ الحِمْصِيّ).

وباقي رجال الإسناد حديثهم حسن.

التـخـريـج:

رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤/ ٧٦٣ ـ ٧٦٤) ـ مخطوط ـ، عن الخطيب من طريقه المتقدِّم.

وعزاه في «الجامع الكبير» (١/ ٥٣١)، و «الكنز» (١٤/ ٥٤٣) رقم (٣٩٥٥٩) إلى ابن عساكر فقط.

وعزاه في «الدُّرِّ المنثور» (٤/ ٢٨٠) إلى الخطيب فحسب.

* * *

١١٦ ـ أخبرنا أبو الحسن عليّ بن يحيى بن جعفر الإمام بأصبهان قال: نبأنا سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني قال: نبأنا الحسن[1] بن عليّ المَعْمَرِيّ قال: نبأنا إبراهيم بن سعيد الجَوْهَري قال: نبأنا الأَحْوَص بن جَوَّاب قال: نبأنا سفيان، عن عاصم بن عبيد الله، عن سالم،

عن ابن عمر قال: كُفِّنَ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم في ثلاثة أثواب: ثوبين سَحُوليين، وبُرْدِ حِبَرَةٍ.

(١/ ٤٠١) في ترجمة (محمد بن إبراهيم الرَّفَّاء).

مرتبـة الحديـث:

إسنـاده ضعيـف.

ففيه (عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب العَدَوي) وقد ترجم له في:

---

(١) صُحِّفَ في المطبوع إلى: «الحسين». والتصويب من «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٦٩)، و «السِّيَر» (١٣/ ٥١٠ ـ ٥١١).

١ ـ «تاريخ ابن مَعِين» (٢/ ٢٨٣) وقال: «ضعيف».

٢ ـ «الضعفاء الصغير» للبخاري ص ١٨٠ رقم (٢٨١) وقال: «منكر الحديث».

٣ ـ «أحوال الرجال» ص ١٣٨ رقم (٢٣٦) وقال: «ضعيف الحديث، غمز ابن عُيَيْنَة في حفظه».

٤ ـ «تاريخ الثقات» للعِجْلي ص ٢٤١ رقم (٧٤٠) وقال: «لا بأس به».

٥ ـ «الضعفاء» للنَّسَائي ص ١٨١ رقم (٤٦١) وقال: «ضعيف».

٦ ـ «الضعفاء» للعُقَيْلي (٣/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤).

٧ ـ «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨) وفيه عن ابن عُيَيْنَة أنه كان لا يحمد حفظ عاصم. وقال أحمد: «ليس بذاك». وقال ابن مَعِين: «ضعيف لا يحتجُّ به». وقال أبو زُرْعَة: «منكر الحديث في الأصل، وهو مضطرب الحديث». وقال أبو حاتم: «منكر الحديث، مضطرب الحديث، ليس له حديث يعتمد عليه».

٨ ـ «المجروحين» (٢/ ١٢٧ ـ ١٢٩) وقال: «كان سيء الحفظ، كثير الوَهَم، فاحش الخطأ، فَتُرِكَ من أجل كثرة خطئه».

٩ ـ «الكامل» (٥/ ١٨٦٦ ـ ١٨٦٩) وفيه أنَّ عبد الرحمن بن مهدي كان ينكر حديث عاصم أشدَّ الإنكار. وقال ابن عدي: «احتمله النَّاس، وهو مع ضعفه يُكْتَبُ حديثه».

١٠ ـ «تهذيب الكمال» (١٣/ ٥٠٠ ـ ٥٠٦) وفيه عن يعقوب بن شَيْبَة: «قد حَمَلَ النَّاس عنه، وفي أحاديثه ضعف، وله أحاديث مناكير». وقال ابن خِرَاش وغير واحد: «ضعيف الحديث». وقال أبو بكر بن خُزَيْمَة: «لست أحتجُّ به لسوء حفظه». وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: «مَدِيني يترك، وهو مُغَفَّلٌ».

١١ ـ «التقريب» (١/ ٣٨٤) وقال: «ضعيف، من الرابعة»/ عخ د ت سي ق.

التـخـريـج:

لم أقف عليه من حديث ابن عمر في كُلِّ ما رجعت إليه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وهذه الرواية عن ابن عمر تخالف ما رواه عنه ابن ماجه في الجنائز باب ما جاء في كفن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم (١/ ٤٧٢) رقم (١٤٧٠)، من طريق حفص بن غَيْلان، عن سليمان بن موسى، عن نافع، عنه، أنَّه قال: «كُفِّنَ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم في ثلاث رِيَاطٍ[1] بيضٍ سَحُولِيَّة».

قال البُوصيري في «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» (٢/ ٢٧): «هذا إسناد حسن... وأصله في «الصحيحين» من حديث عائشة وابن عبَّاس».

ورواه ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٢٨٢) عن أنس بن عِيَاض، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: «أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم كُفِّنَ في ثلاثة أثواب بيض يَمَانية».

وقد روى البخاري في الجنائز، باب الثياب البيض للكفن (٣/ ١٣٥) رقم (١٢٦٤)، ومسلم في الجنائز، باب في كفن الميت (٢/ ٦٤٩ ـ ٦٥٠) رقم (٩٤١)، وغيرهما، عن السيدة عائشة: «أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم كُفِّنَ في ثلاثة أثواب يَمَانيةٍ بِيضٍ سَحُوليةٍ من كُرْسُفٍ[2] ليس فيهن قميصٌ ولا عِمَامةٌ».

زاد مسلم: «أمَّا الحُلَّةُ فإنما شُبِّهَ على النَّاس فيها، أنها اشْتُرِيَتْ له ليُكَفَّنَ

---

(١) قال في «النهاية» (٢/ ٢٨٩): «الرَّيْطَةُ: كلُّ مُلاءة ليست بلفقين. وقيل كلّ ثوبٍ رقيق ليّن. والجمع رَيْطٌ ورياط».

(٢) «الكُرْسُفُ: «القُطْنُ. وقد جعله وصفاً للثياب وإن لم يكن مشتقاً». «النهاية» (٤/ ١٦٣).

فيها، فَتُرِكَتِ الحُلَّةُ، وكُفِّنَ في ثلاثة أثوابٍ بِيضٍ سَحُولِيَّةٍ...».

ووقع عند النَّسَائي في الجنائز، باب كفن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم (٢/ ٣٦)، وأبي داود في الجنائز، باب في الكفن (٣/ ٥٠٧) رقم (٣١٥٢): «فَذُكِرَ لعائشة قولهم: في ثوبين وبُرْدٍ من حِبَرَةٍ. فقالت: قد أُتي بالبُرْدِ، ولكنهم ردوه ولم يُكَفِّنُوهُ فيه».

قال التِّرْمِذِيُّ في الجنائز، باب ما جاء في كفن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم (٣/ ٣١٣): «حديث عائشة حديث حسن صحيح. وقد روي في كفن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم روايات مختلفة. وحديث عائشة أصحُّ الأحاديث التي رويت في كفن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم».

وقال الشَّوْكَانيُّ في «نيل الأوطار» (٤/ ٤١): «قال الحاكم: إنّها تواترت الأخبار عن عليّ وابن عبَّاس وابن عمر وعبد الله بن مُغَفَّل وعائشة في تكفين النبيِّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم في ثلاثة أثواب بيض ليس فيها قميص ولا عِمَامة».

أقول: وأمَّا ما ذكره الحافظ ابن حَجَر في «فتح الباري» (٣/ ١٤٥) ـ في الجنائز، باب الثياب البيض للكفن ـ من أنّ أبا داود قد أخرج بإسناد حسن من حديث جابر: «أنَّه عليه الصَّلاة والسَّلام كُفِّنَ في ثوبين وبُرْدٍ حِبَرَةٍ». فإنَّه وهم من الحافظ رحمه الله، فإنِّي لم أجده في «سنن أبي داود»، ولم يذكره المِزِّيُّ في «تحفة الأشراف»، ولا ابن الأثير في «جامع الأصول». وقد تابعه على وهمه هذا نقلاً عنه، الشَّوْكَاني في «نيل الأوطار» (٤/ ٤٠ ـ ٤١)، والتهانوي في «إعلاء السنن» (٨/ ١٩٥)، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وقد ذكر ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥) بعض الأخبار المرسلة عن عدد من التابعين أنَّه صلَّى الله عليه وسلَّم كُفِّنَ في ثوبين وبُرْدَة حِبَرَة. فانظرها إن شئت.

غريب الحديث:

قوله: «سَحُولِيين». قال في «النهاية» (٢/ ٣٤٧): «يروى بفتح السين وضمها، فالفتح منسوب إلى السَّحُول، وهو القَصَّار، لأنه يَسْحَلُها: أي يغسِلُها. أو إلى سَحُول، وهي قرية باليمن. وأما الضم: فهو جمع سَحْل، وهو الثوب الأبيض النقي، ولا يكون إلاّ من قُطْنٍ، وفيه شذوذ لأنه نسب إلى الجمع. وقيل: إنَّ اسم القرية بالضم أيضاً».

قوله: «بُرْد». قال في «النهاية» (١/ ١١٦): «نوع من الثياب معروف، والجمع أَبْرَادٌ وبُرُود. والبُرْدَة: الشَّمْلَةُ المخططةُ...».

قوله: «حِبَرَة». قال في «النهاية» (١/ ٣٢٨): «الجيِّد من البرود: ما كان مَوْشِيّاً مخططاً».

* * *

١١٧ ــ أخبرنا الحسن بن الحسين النِّعَالي قال: أنبأنا عمر بن محمد بن عبد الله البُنْدَار المعروف بابن قَيُّوما المُعَدَّل ــ بالنَّهْرَوان ــ قال: نبأنا أبو نصر محمد بن إبراهيم السَّمَرْقَنْدِيّ قال: نبأنا أبو عبد الله محمد بن أيوب ــ ببيت المَقْدِس ــ قال: نبأنا جعفر بن محمد قال: نبأنا سليمان بن عبد العزيز بن عِمْران[١] قال: حدَّثني أبي، عن محمد بن عبد الله بن الحسن، عن عليِّ بن الحسين، عن أبيه،

أنَّ عليّاً قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**طَلَبُ العِلْمِ فريضةٌ على كُلِّ مُسْلِمٍ**».

(١/ ٤٠٧ ــ ٤٠٨) في ترجمة (محمد بن إبراهيم الكِسَائي السَّمَرْقَنْدِيّ أبو نصر).

---

(١) صُحِّفَ في المطبوع إلى: «مروان». والتصويب من «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٩٠)، و «التهذيب» (٦/ ٣٥٠)، وغيرهما.

مرتبــة الحديــث :

إسناده ضعيف جدًّاً. والحديث قد روي من طرق كثيرة جدًّاً عن عدد من الصحابة، تدلُّ على أنَّ له أصلاً، وهو بمجموعها يبلغ رتبة الحسن، والله أعلم.

ففيه (عبد العزيز بن عِمْرَان الزُّهْرِيّ المَدَني الأَعْرَج، يعرف بابن أبي ثابت) وهو متروك. وقد تقدَّمت ترجمته في حديث (٦٣).

كما أنَّ فيه صاحب الترجمة (محمد بن إبراهيم الكِسَائي السَّمَرْقَنْدِيّ أبو نصر) وقد ترجم له في:

١ ــ «تاريخ بغداد» (١/ ٤٠٧ ــ ٤٠٨) ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً.

٢ ــ «العلل المتناهية» (١/ ٦٢) وقال: «السَّمَرْقَنْدِيُّ يُحَدِّثُ بالمناكير».

٣ ــ «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٤٩) وقال: «شيخ لأبي عمرو بن السَّمَّاك، حدَّث عنه بتلك الوصية المكذوبة عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم لعليّ رضي الله عنه، فلعله هو الذي وضعها».

ومثله في «اللسان» (٥/ ٢٤) ولم يضف شيئاً.

٤ ــ «المغني» (٢/ ٥٤٦) وقال: «طَيْرٌ غريب، لا يُدْرَىٰ من هو». وفي حاشيته أنَّ الذَّهَبِيّ قال في «ذيل ديوان الضعفاء»: «هالك».

كما أنَّ فيه (محمد بن أيوب أبو عبد الله) و (جعفر بن محمد)، وقد قال عنهما ابن الجَوْزي في «العلل المتناهية» (١/ ٦٢): «هما في غاية الضعف». ولم أتبينهما.

أقول: وقد فات ابن الجَوْزي في «العلل»، إعلال الحديث بـ (عبد العزيز بن عِمْران الزُّهْرِيّ).

التــخــريــج :

أقول: للحديث عن عليّ بن أبي طالب خمسة طرق فيما وقفت عليه.

الطريق الأول: طريق الخطيب المتقدِّم.

وقد رواه ابن الجَوْزي في «العلل» (١/ ٥٤) عن الخطيب.

الطريق الثاني: عن عبَّاد بن يعقوب، عن عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن عليّ بن أبي طالب قال: أخبرني أبي، عن أبيه، عن جَدِّه، عن عليّ مرفوعاً.

رواه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقِّه» (١/ ٤٤)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٨٨٣) ــ في ترجمة (عيسى بن عبد الله) ــ. وعن ابن عدي رواه ابن الجَوْزي في «العلل المتناهية» (١/ ٥٥).

ولفظه عند الخطيب وابن عدي: «طلب الفقه فريضة على كلّ مسلم». بينما هو عند ابن الجَوْزي بلفظ: «طلب العلم الفقه فريضة على كل مسلم»!!.

أقول: وإسناد هذا الطريق تالف، ففيه (عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن عليّ بن أبي طالب) قال ابن حِبَّان فيه: «يروي عن أبيه عن آبائه أشياء موضوعة». وستأتي ترجمته في حديث (٦٠٨).

وقد أَعَلَّ ابن الجَوْزي في «العلل» (١/ ٦٢) هذا الطريق بـ (عبَّاد بن يعقوب) أيضاً، فقال: «قال ابن حِبَّان: يروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك».

أقول: لا يصحُّ إعلال الحديث بـ (عبّاد بن يعقوب الأَسَدِي. الرَّواجِنيّ أبو سعيد الكوفي). فقد قال الحافظ ابن حَجَر عنه في «التقريب» (١/ ٣٩٤ ــ ٣٩٥): «صدوق رافضي، حديثه في البخاري مقرون، بالغ ابن حِبَّان فقال: يستحق الترك». وانظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٤/ ١٧٥ ــ ١٧٩)، و «المجروحين» لابن حِبَّان (٢/ ١٧٢).

الطريق الثالث: عن عليّ بن موسى بن جعفر بن محمد بن عليّ بن الحسين بن علي بن أبي طالب، عن أبيه موسى، عن أبيه جعفر، عن أبيه محمد، عن أبيه عليّ، عن أبيه الحسين، عن أبيه عليّ بن أبي طالب مرفوعاً به.

رواه ابن النَّجَّار في «تاريخه» ــ كما في «جزء فيه طرق حديث طلب العلم فريضة على كلّ مسلم» للسيوطي ص ٣٠.

أقول: في إسناده (عليّ بن موسى الرضا) قال عنه ابن حِبَّان في «المجروحين» (٢/١٠٦): «يروي عن أبيه العجائب... كأنه كان يهم ويخطىء». وقال السَّمْعَاني في «الأنساب» (٦/١٣٤) عقب ذكره لكلام ابن حِبَّان السابق: «والخلل في رواياته من رواته، فإنَّه ما روىٰ عنه ثقة إلا متروك. والمشهور من رواياته الصحيفة، وراويها عنه مطعون».

وقال الحافظ ابن حَجَر عنه في «التقريب» (٢/٤٤ ــ ٤٥): «صدوق، والخلل ممن روىٰ عنه». وانظر ترجمته موسعاً في: «سِيَر أعلام النبلاء» (٩/٣٨٧ ــ ٣٩٣)، و «التهذيب» (٧/٣٨٧ ــ ٣٨٩).

الطريق الرابع: عن إسحاق بن إبراهيم الحَرَازِيّ، حدَّثنا إبراهيم بن محمد المَقْدِسي، حدَّثنا محمد بن عبد الرحمن، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن عليّ مرفوعاً به.

رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/٤٣٨) ــ مخطوط ــ.

أقول: إسناده ضعيف، ففيه (إبراهيم بن محمد المَقْدِسي أبو إسحاق) وقد ترجم له في:

١ ــ «التاريخ الكبير» (١/٣٢٢) وفيه عن أبي حفص عمرو بن أبي سَلَمَة التِّنِّيسي: «ثقة».

٢ ــ «الجرح والتعديل» (٢/١٢٨) وفيه عن أبي حاتم: «ضعيف الحديث، مجهول».

٣ ــ «الثقات» لابن حِبَّان» (٦/١٥).

٤ ــ «الميزان» (١/ ٦٢) وقال: «شيخ روىٰ عنه عبد الله بن محمد المُسْنَدي. ضعَّفه أبو حاتم».

و (محمد بن عبد الرحمن) لم أعرفه.

الطريق الخامس: عن أبي رجاء محمد بن حَمْدُوْيَه، حدَّثنا محمد بن عَبيدة النَّافَقَاني، حدَّثنا الصبَّاح بن موسى، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن مكحول، عن سعيد بن المسيَّب، عن عليّ بن أبي طالب مرفوعاً.

رواه الخطيب البغدادي في «تلخيص المتشابه في الرسم» (١/١٠٦) رقم (١٥٢)، وفي «الفقيه والمتفقِّه» (١/٤٣ ــ ٤٤). ولفظه فيهما: «طلب العلم فريضة على كلِّ مؤمن: أَنْ يعرفَ الصومَ والصَّلاةَ والحرامَ والحدودَ والأحكامَ».

أقول: إسناده ضعيف. ففيه (الصَّبَّاح بن موسى) قال الذَّهَبِيُّ عنه في «الميزان» (٢/٣٠٦): «ليس بذاك القويّ، مشَّاه بعضهم».

كما أنَّ فيه (محمد بن عَبيدة المَرْوَزِي النَّافَقَاني) ترجم له ابن مَاكُولا في «الإكمال» (٦/٥٥ ــ ٥٦) وقال: «صاحب مناكير». كما ترجم له في «اللسان» (٥/٢٧٧) و «الميزان» (٣/٦٤٠) ولم يذكرا في نسبته (النَّافَقَاني).

وقد ذكر الدَّيْلَمِيُّ في «الفردوس» (٢/٤٣٧) رقم (٣٩٠٨) الحديث عن عليّ بن أبي طالب مرفوعاً بلفظ: «طلب العلم فريضة على كلِّ مؤمن، فاغْدُ أيها العبد عالماً أو متعلماً ولا خير فيما بين ذلك».

وقد عزاه له السُّيُوطيُّ في «جزئه» المتقدِّم ص ٢٨ ــ ٢٩، ولم يذكر إسناده فيه.

أقول: حديث: «طلب العلم فريضة على كل مسلم». ممَّا اختلفت أنظار العلماء وأقوالهم في أمر قبوله وردِّه.

فَمِنْ قائلٍ: بعدم صحته:

ففي «العلل» لابن الجَوْزي: (١/٦٦) عن الإمام أحمد: «لا يثبت عندنا في هذا الباب شيء».

وفي «المقاصد الحسنة» للسَّخاوي ص ٢٧٦ عن الإمام إسحاق بن رَاهُوْيَه: «إنَّه لم يصحّ».

وقال الإمام أبو عليّ الحسين بن عليّ النَّيْسَابُوريّ الحافظ: «إنَّه لم يصحّ عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم فيه إسناد».

وقال ابن حِبَّان في «المجروحين» (١/ ١٤١): «ليس بصحيح».

وقال ابن الجَوْزي في «العلل المتناهية» (١/ ٦٢) بعد أن ساقه من طرق عن عليّ، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عبَّاس، وجابر، وأنس، وأبي سعيد، رضي الله عنهم: «هذه الأحاديث كلُّها لا تثبت».

وقال السَّخَاويُّ في «المقاصد» ص ٢٧٦: «ومَثَّلَ به ابن الصلاح[١] للمشهور الذي ليس بصحيح، وتبع في ذلك أيضاً الحاكم[٢]».

ومِنْ قائلٍ: بضعفه:

قال الزَّرْكَشِيُّ في «اللآلىء المنثورة» ص ٤٣: «قال البزَّار في «مسنده»: روي عن أنس بأسانيد واهية، وأحسنها: ما رواه إبراهيم بن سلام، عن حمَّاد بن أبي سليمان، عن إبراهيم النَّخَعِي، عن أنس بن مالك».

وقال البيهقي في «شُعَب الايمان» (٤/ ٢٩١) عقب روايته له من حديث أنس مرفوعاً بلفظ: «اطلبوا العلم ولو بالصين، فإنَّ طلب العلم فريضة على كُلِّ مسلم»: «هذا حديث مَتْنُهُ مشهور، وإسناده ضعيف، وقد روي من أوجه كلُّها ضعيف».

وقال في «المَدْخَلِ إلى السنن الكبرى» ص ٢٤٢: «هذا حديث مَتْنُهُ مشهور، وأسانيده ضعيفة، لا أعرف له إسناداً يثبت بمثله الحديث، والله أعلم».

وقال ابن عبد البَرّ في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٩) عقب روايته عن

---

(١) في كتابه «علوم الحديث» ص ٢٣٩.

(٢) في كتابه «معرفة علوم الحديث» ص ٩٢.

إسحاق بن رَاهُوْيَه أنّه قال: «طلب العلم واجب، ولم يصحّ فيه الخبر». قال: «يريد إسحاق، والله أعلم أنَّ الحديث في وجوب طلب العلم في أسانيده مقال لأهل العلم بالنَّقْل، ولكن معناه صحيح عندهم».

وقال النووي في «فتاويه» ص ٢٥٩: «هو حديث ضعيف، وإن كان معناهُ صحيحاً، رواه أبو يَعْلَى المَوْصِلي في «مسنده»[١] بإسناده عن أنس عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، وإسناده ضعيف، فيه حفص بن سليمان وهو ضعيف».

ومن قائل: بحُسْنِه:

قال السَّخَاويُّ في «المقاصد» ص ٢٧٩: «قال ابن القَطَّان صاحب ابن ماجَهْ في كتاب «العلل» عقب إيراده له من جهة سلاَّم الطويل عن أنس: إنَّه غريب حسن الإسناد».

وفي «اللآلىء المنثورة» للزَّرْكَشِيِّ ص ٤٣: «قال الحافظ جمال الدين المِزِّيّ: هذا حديث روي من طرق تبلغ رتبة الحسن».

وقال الزَّرْكَشِيُّ في المصدر السابق ص ٤٢: «في كلِّ طرقه مقال، وأجودها طريق قتادة وثابت عن أنس، وطريق مجاهد عن ابن عمر[٢]. وقد أخرجه ابن ماجه في «سننه»[٣] عن كَثير بن شِنْظِير عن محمد بن سِيرِين عن أنس بن مالك عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «طلب العلم فريضة على كُلِّ مسلم، وواضع العلم عند غير أهله كمقلِّد الخنزير الجواهر واللؤلؤ والذهب». وكَثير بن شِنْظِير مختلف فيه، فالحديث حسن»[٤].

---

(١) (٥/ ٢٢٣) رقم (٢٨٣٧).

(٢) انظر هذه الطرق الثلاثة على التوالي في «تخريج أحاديث مشكلة الفقر» ص ٤٩ و ٥١ و ٥٧. وانظر طريق عاصم عن أنس في ص ٥٤ ـ ٥٥ منه، فإنه أحسن الطرق عن أنس.

(٣) في المقدِّمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (١/ ٨١) رقم (٢٢٤).

(٤) أقول: فات الإمام الزَّرْكَشِيّ أنّ حديث (كَثير بن شِنْظير) إنما يرويه عنه (حفص بن سليمان)، وهو متروك. وستأتي ترجمته في حديث (٦٣٦).

وقال في ص ٤٣ ــ ٤٤: «وأخرجه ابن الجَوْزي في كتاب «منهاج القاصدين» من جهة أبـي بكر بن أبـي داود، حدَّثنا جعفر بن مسافر، حدَّثنا يحيى بن حسَّان، عن سليمان بن قَرْم[1]، عن ثابت البُنَاني، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «طلب العلم فريضة على كُلِّ مسلم». ثم قال ابن أبـي داود: «سمعت أبـي[2] يقول: ليس في أنّ طلب العلم فريضة أصحّ من هذا الحديث».

وقال ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٢٥٨): «أخرجه الحافظ العراقي الشَّافِعِي في «أماليه» من حديث أنس من غير طريق ابن ماجَه، ثم قال: حديث حسن غريب من هذا الوجه. قال: وهو مشهور من حديث أنس، رويناه من رواية عشرين رجلاً من التابعين عنه».

وقال ابن عَرَّاق في الموطن نفسه: «وفي «تلخيص الواهيات» للذَّهَبـيّ: روي عن عليّ، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عبَّاس، وجابر، وأنس، وأبـي سعيد، وبعض طرقه أوهـىٰ من بعض، وبعضها صالح، والله أعلم».

ونقل العَجْلُوني في «كشف الخفاء» (٢/ ٤٤) عن الحافظ ابن حَجَر في «اللآلىء» له: تحسينه.

ومِنْ قائلٍ: بصحته:

قال السَّخَاويُّ في «المقاصد الحسنة» ص ٢٧٩: «قال العِرَاقي: قد صحَّح بعض الأئمة بعض طرقه كما بينته في تخريج الإحياء».

وقال السَّخَاويُّ رحمه الله في المصدر السابق ص ٢٧٨: عقب ذكره له من طريق ابن مَاجَه المتقدِّم: «له شاهد عند ابن شاهين في «الأفراد»، ورويناه في ثاني

---

(١) صُحِّفَ في «اللآلىء» إلى «قرة». والتصويب من «تهذيب الكمال» (١٢/ ٥١)، و «نظم المتناثر» ص ٢٦.

(٢) صُحِّفَ في «اللآلىء» إلى: «سمعت أبـي يعقوب يقول». والتصويب من «المقاصد الحسنة» ص ٢٧٩، و «الدُّرر المنتثرة» للسيوطي ص ١٣٠، وغيرهما.

السَّمْعُونِيَّات[1] من حديث موسى بن داود، حدَّثنا حمَّاد بن سَلَمة، عن قَتَادة، عن أنس، به وقال ابن شاهين: إنه غريب. قلت: ورجاله ثقات».

وقال المُنَاوي في «فيض القدير» (٤/٢٦٧) نقلاً عن السيوطي: «جمعت له خمسين طريقاً، وحكمت بصحته لغيره، ولم أصحِّح حديثاً لم أُسْبَقْ لتصحيحه سواه».

وقال العلاَّمة محمد بن جعفر الكَتَّاني رحمه الله في «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» ص ٢٧ حيث عدَّ هذا الحديث فيه من المتواتر: «وفي «التعليقة المنيفة» له ـ أعني السيوطي ـ: وعندي أنّه بلغ رتبة الصحيح، لأني رأيت له نحو خمسين طريقاً وقد جمعتها في جزء»[2].

وقال ـ يعني السيوطي ـ في «تبييض الصحيفة»... قال الحافظ جمال الدين المِزِّيّ: روي من طرق تبلغ رتبة الحسن. قلت ـ القائل السيوطي ـ: وعندي أنَّه بلغ رتبة الصحيح...» انتهى.

وممن حكم بصحته من المعاصرين: الشيخ أحمد الغُمَاري رحمه الله في كتابه «المُسْهِم في طرق حديث طلب العلم فريضة على كلِّ مسلم». انظر حاشية «المقاصد» ص ٢٧٦.

وكذلك قال بصحته الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه المولىٰ في «تخريج أحاديث مشكلة الفقر» ص ٤٨، وفي «صحيح الجامع الصغير» (٤/ ١٠) رقم (٣٨٠٨).

---

(١) نسبة إلى الإمام (ابن سَمْعُون) وهو (محمد بن أحمد بن إسماعيل البغدادي أبو الحسين). ترجم له الذَّهَبِيّ في «السِّيَر» (١٦/ ٥٠٥ ـ ٥١١) وقال: «الشيخ الإمام الواعظ الكبير المحدِّث... شيخ زمانه ببغداد... وسَمْعُون: هو لقب جدِّه: إسماعيل. سمع أبا بكر بن أبي داود وهو أعلى شيخ له، ومحمد بن مَخْلَد العطّار، ومحمد بن عمرو بن البَخْتَري، و.... أملى عنهم عشرين مجلساً، سمعناها عالية». وكانت وفاته عام (٣٨٧هـ).

(٢) وقد طبع هذا الجزء مؤخراً بعنوان: «جزء فيه طرق حديث طلب العلم فريضة على كُلِّ مسلم» بتحقيق الأستاذ علي حسن عبد الحميد.

وثمَّة تنبيه مهم ذكره الحافظ السَّخَاويُّ في «المقاصد الحسنة» ص ٢٧٧ في آخر كلامه على الحديث، فقال: «قد أَلْحَقَ بعض المصنِّفين بآخر هذا الحديث: «ومُسْلِمَة»، وليس لها ذكر في شيء من طرقه، وإن كان معناها صحيحاً».

وسيأتي تخريج الحديث من حديث أبـي سعيد الخُدْري برقم (٦٤٣)، ومن حديث الحسين بن عليّ برقم (٧٤٦).

وانظر في شرح الحديث ومعناه: «المَدْخَل إلى السنن الكبرى» للبيهقي ص ٢٤٢ ــ ٢٤٣، و «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البرّ (١/ ٩ ــ ١٣)، و «المقاصد الحسنة» ص ٢٧٦، و «فيض القدير» (٤/ ٢٦٧).

* * *

١١٨ ــ أخبرنا أبو الفرج عبد الوهاب بن الحسين بن عمر بن بُرْهان البغدادي ــ بِصُوْر ــ قال: أنبأنا محمد بن عبد الله بن خَلَف بن بُخَيْت الدَّقَّاق قال: نبأنا أبو هشام محمد بن إبراهيم بن العبَّاس الطَّائي المَلَطي ــ بعُكْبَرا ــ قال: نبأنا إبراهيم بن عبد الله بن زاذ فَرُّوخ الفارسي قال: نبأنا يحيى بن شَبِيب السُّلَمي قال: نبأنا حُمَيْد الطويل،

عن أنس بن مالك قال: قال النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: **«دخلت الجنَّة فتناولت تفاحةً وكسرتها، فخرج منها حوراء، أَشْفَارُ عينيها كريش النسر، قلت لمن أنت؟ قالت: لعثمان بن عفَّان»**.

(١/ ٤٠٩) في ترجمة (محمد بن إبراهيم بن العبَّاس الطَّائي المَلَطي أبو هشام).

مرتبـة الحديـث:

مـوضـوع.

ففيه (يحيىٰ بن شَبِيب السُّلَمي اليَمَامي) وقد ترجم له في:

١ ــ «المجروحين» (٣/ ١٢٨ ــ ١٢٩) وقال: «يروي عن الثَّوْري ما لم يحدِّث به قطّ، لا يجوز الاحتجاج به بحال».

٢ ــ «الضعفاء» لأبـي نُعَيْم ص ١٣٦ رقم (٢٧٨) وقال: «روى عن الثَّوْري الموضوعات».

٣ ــ «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٠٦ ــ ٢٠٧) وقال: «حدَّث بسُرَّ مَنْ رَأىٰ عن حُمَيْد الطويل وسفيان الثَّوْري، روى عنه محمد بن السَّرِي بن سهل الدُّوري وعليّ بن محمد بن الفتح العَسْكَري وغيرهما أحاديث باطلة».

٤ ــ «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٨٥) وساق الحديث في ترجمته وقال: «هذا كذب». وأقرَّه ابن حَجَر في «اللسان» (٦/ ٢٦٢).

٥ ــ «لسان الميزان» (٦/ ٢٦١ ــ ٢٦٢) وفيه: «قال الحاكم وأبو سعيد النَّقَّاش: يروي عن الثَّوْري وغيره أحاديث موضوعات».

وصاحب الترجمة (محمد بن إبراهيم الطَّائي المَلَطي) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً.

التخريج:

رواه ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (١/ ٣٣٠) عن الخطيب من طريقه المتقدِّم.

كما رواه في (١/ ٣٣١) منه، بنحوه، من طريق محمد بن السَّرِيّ القَنْطَرِيّ، عن يحيى بن شَبيب، به، وقال: «هذا حديث لا يصحُّ عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم». وأعلَّه بـ (يحيى بن شَبِيب السُّلَمي).

وذكره ابن حِبَّان بنحوه في كتابه «المجروحين» (٢/ ١٩١) في ترجمة (العبَّاس بن محمد العَلَوي)، عنه، عن عمَّار بن هارون المُسْتَمْلي، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن ثابت، عن أنس مرفوعاً.

وقال: «هذا شيء لا أصل له من كلام رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، ولا من حديث أنس، ولا ثابت، ولا حمّاد بن سَلَمة».

ومن هذا الطريق ذكره ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (١/ ٣٣١) أيضاً.

وقد تعقَّب السيوطي في «اللآلىء المصنوعة» (١/ ٣١٣ ـ ٣١٥) ـ ولخَّص تعقيبه ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥) ـ ابن الجَوْزي في حكمه عليه بالوضع، بأنّ الحديث قد ورد من بعض الطرق مما ليس فيه مُتَّهم.

وردَّه الإمام الشَّوْكَانيُّ في «الفوائد المجموعة» ص ٣٤٠ بقوله: «وقد ذكر له في «اللآلىء»، طرقاً كثيرة لا يصحُّ منها شيء».

وسيأتي برقم (٧٧٢) من حديث ابن عمر، وبرقم (١٤٥٩) من حديث عقبة بن عامر.

* * *

١١٩ ـ أخبرنا محمد بن أحمد بن رِزْق قال: نبأنا أبو العبَّاس محمد بن إبراهيم بن محمد المَرْوَزِيّ ـ يعرف بابن الشِّيْرَجي[1] ـ من لفظه وحفظه قال: نبأنا أبو بكر بن أبي داود السِّجِسْتَاني قال: حدَّثني أبي قال: قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: تعرف لأبي العُشَرَاء الدَّارِمي حديثاً غير: «لو طَعَنْتَ في فَخِذِهَا لأَجْزَأَ عنك»؟ قال: لا!

فقلتُ: حدَّثنا محمد بن عمرو الرَّازي قال: حدَّثنا عبد الرحمن بن قيس قال: حدَّثنا حمَّاد بن سَلَمة، عن أبي العُشَرَاء الدَّارِمي،

عن أبيه قال: ذُكِرَتِ العَتِيْرَةُ لرسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم فَحَسَّنَهَا.

فقال لابنه: ما أحسنه! يشبه أن يكون صحيحاً لأنه من كلام الأعراب، وقال لابنه: هات الدواة والورقة، فكتبه عني.

(١/ ٤١٢ ـ ٤١٣) في ترجمة (محمد بن إبراهيم بن محمد أبو العبَّاس يعرف بابن الشِّيْرَجي).

---

(١) قال السَّمْعَاني في «الأنساب» (٧/ ٤٥٤): «هذه النسبة إلى بيع دهن «الشِّيْرَج» وهو دهن السِّمْسِم».

مرتبـة الحديـث:

إسنـاده ضعيـف جـدّاً.

ففيه (أبو العُشَرَاء الدَّارِمي) قال الحافظ ابن حَجَر في «التقريب» (٢/ ٤٥١): «قيل اسمه: أسامة بن مالك بن قِهْطِم، وقيل: عُطارد، وقيل يسار، وقيل: سنان بن بَرْز أَو بَلْز، وقيل: اسمه: بلال بن يَسَار».

وقد ترجم له في:

١ ــ «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٧/ ٢٥٤) وقال: «من بني تَميم واسمه أسامة بن مالك بن قِهْطِم... وكان أعرابياً ينزل الحفر بطريق البَصْرة، وهو مجهول».

٢ ــ «التاريخ الكبير» للبخاري (٢/ ٢١ ــ ٢٢) وقال: «في حديثه واسمه وسماعه من أبيه نظر».

٣ ــ «المعرفة والتاريخ» للفَسَوي (٢/ ١٥٢) وذكر الاختلاف في اسمه.

٤ ــ «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٨٣) باسم (أسامة بن مالك بن قِهْطِم أبو العُشَرَاء الدَّارِمِي) وقال: «روى عن أبيه، ولأبيه صحبة». وذكر الاختلاف في اسمه. كما ذكره في (٧/ ٣٣) باسم (عُطارد بن بَرْز أبو العُشَرَاء الدَّارِمي). ولم يذكر في الموطنين جرحاً فيه أو تعديلاً.

٥ ــ «الثقات» لابن حِبَّان (٥/ ١٨٩) وقال: «اسمه عامر بن أسامة بن مالك بن قِهْطِم، يروي عن أبيه، وله صحبة».

٦ ــ «الكاشف» (٣/ ٣١٧) وقال: «لَيَّنَهُ البخاري. وقال أحمد: حديثه عندي غلط».

٧ ــ «الإصابة» (٣/ ٣٥٣) في ترجمة أبيه (مالك بن قِهْطِم التَّمِيميّ) وقال: «إنَّ أبا العُشَرَاء مختلف في اسمه، وفي اسم أبيه، والأشهر: أسامة بن مالك بن قِهْطِم، جزم بذلك أحمد بن حنبل».

٨ ــ «التقريب» (٢/ ٤٥١) وقال: «أعرابـي مجهول، من الرابعة»/ عم.

كما أنَّ فيه (عبد الرحمن بن قيس الضَّبِّيّ الزَّعْفَرَانيّ الوَاسِطِيّ أبو معاوية) وقد ترجم له في:

١ ــ «التاريخ الكبير» (٥/ ٣٣٨) وقال: «ذهب حديثه».

٢ ــ «الضعفاء» للنَّسَائي ص ١٥٩ رقم (٣٨٣) وقال: «متروك الحديث».

٣ ــ «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٧٨) وفيه عن أحمد بن حنبل: «ليس حديثه بشيء، متروك الحديث، حديثه حديث ضعيف». وقال أبو حاتم: «ذهب حديثه». وقال أبو زُرْعَة: «كان كذَّاباً».

٤ ــ «المجروحين» (٢/ ٥٩ ــ ٦٠) وقال: «كان ممن يقلب الأسانيد، وينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات، تركه أحمد بن حنبل».

٥ ــ «الكامل» (٤/ ١٦٠٠ ــ ١٦٠٢) وقال: «عامّة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه».

٦ ــ «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٥٠ ــ ٢٥٢) وفيه: «كان عبد الرحمن بن مهدي يكذِّبه». وقال مسلم بن الحجَّاج: «ذاهب الحديث». وقال السَّاجي: «ضعيف».

٧ ــ «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٥٨) وفيه عن الحاكم: «روى عن محمد بن عمرو وحمَّاد بن سَلَمة أحاديث منكرة، منها حديث: «من كرامة المؤمن على الله أن يغفر لمشيعيه». قال: وهذا عندي موضوع، وليس الحَمْلُ فيه إلاّ عليه»[1].

٨ ــ «التقريب» (١/ ٤٩٦) وقال: «متروك. كذَّبه أبو زُرْعَة وغيره، من التاسعة»/ تم.

---

(١) من العجيب أنَّ الحافظ الذَّهَبِـيّ في «الميزان» (٢/ ٥٨٣) في ترجمة (عبد الرحمن بن قيس) يقول: «وخرَّج له الحاكم في «المستدرك» ــ (١/ ٥٠٧ ــ ٥٠٨) ــ حديثاً منكراً وصحَّحه». ثم ذكر الحديث وهو عن جابر مرفوعاً: «ما أنعم الله على عبد نعمة فقال الحمد لله إلاّ أدّى شكرها» الحديث.

التـخـريـج:

رواه تمَّام الرَّازي في جزء «حديث أبـي العُشَرَاء الدَّارِمي» ص ٣٥ رقم (٣٣)، عن أبيه قال: حدَّثنا أبو داود سليمان بن داود القطَّان الرَّازي، حدَّثنا أبو غسان محمد بن عمرو زُنَيْج الرَّازِي، عن عبد الرحمن بن قيس، به.

كما رواه عقبة في ص ٣٦ رقم (٣٤)، عن محمد بن عبد الله الرَّبَعي، أنبأنا ابن[1] أبـي داود، حدَّثنا أبـي، به.

ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧/ ٢٠٠) رقم (٦٧٢٢)، والخطيب في «تاريخه» (١/ ٤١٣)، من طريق أبـي مسعود أحمد بن الفُرَات، عن عبد الرحمن بن قيس الضَّبِّـي، به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٢٨): «رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه عبد الرحمن بن قيس الضَّبِّـي ولم أجد من ترجمه!! وبقية رجاله ثقات».

أقول: تقدمت ترجمة (عبد الرحمن بن قيس الضَّبِّـي) ومصادرها، وأنَّه متروك. وقد صُحِّفَ في «المجمع»: «أبو العُشَرَاء» إلى «أبـي المغراء»!

ورواه ابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٦٠١) في ترجمة (عبد الرحمن بن قيس الضَّبِّـي)، من طريق أحمد بن الفُرَات، عن أبـي معاوية، عن عبد الرحمن بن قيس، به، وقال: «هذا لا أعلم يرويه عن حمَّاد بن سَلَمَة غير عبد الرحمن بن قيس».

ورواه الذَّهَبِـيُّ في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٥٨٣) في ترجمة (عبد الرحمن بن قيس الزَّعْفَرَاني)، من طريق عبد الرحمن بن يحيى بن مَنْدَه، حدَّثنا أحمد بن

---

(١) سقط لفظ «ابن» من المطبوع.

الفُرَات، حدَّثنا عبد الرحمن بن قيس، به، وقال: «رواه أبو داود في غير «سننه» عن زُنَيْج[1]، عن عبد الرحمن بن قيس...».

وقد أشار إليه الحافظ ابن حَجَر في «فتح الباري» (٩/ ٥٩٨) ــ في الذبائح والصيد، باب العَتِيرة ــ فقال: «وقد أخرج أبو داود من حديث أبـي العُشَرَاء عن أبيه: أنَّ النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم سئل عن العَتِيرة فَحَسَّنَها».

أقول: كلام الحافظ رحمه الله يوهم بأنَّ أبا داود أخرجه في «سننه»، لأنه أطلق. والأمر ليس كذلك. وقد قال الحافظ نفسه رحمه الله في «التهذيب» (١٢/ ١٦٧) في ترجمة (أبـي العُشَرَاء): «روى أبو داود في غير «السنن» عن محمد بن عمرو الرَّازي...» وذكر الحديث.

أمَّا الحديث الذي ذكره أبو داود في سياق سؤاله للإمام أحمد، وهو «لو طعنت في فخذها لأجزأ عنك»، فقد رواه أحمد في «المسند» (٤/ ٣٣٤)، وأبو داود في «السنن» في الأضاحي، باب ما جاء في ذبيحة المتردية (٣/ ٢٥٠ ــ ٢٥١) رقم (٢٨٢٥)، والتِّرْمِذِيّ في الأطعمة، باب في الذَّكاة في الحَلْق واللَّبَّة، (٤/ ٧٥) رقم (١٤٨١)، والنَّسَائي في الضحايا، باب ذكر المتردية في البئر التي لا يوصل إلى حلقها (٧/ ٢٢٨)، وابن مَاجَهْ في الذبائح، باب زكاة النادِّ من البهائم (٢/ ١٠٦٣) رقم (٣١٨٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧/ ١٩٩ ــ ٢٠٠) رقم (٦٧١٩ و ٦٧٢٠ و ٦٧٢١)، وتمَّام الرَّازي في «جزء حديث أبـي العُشَراء الدَّارِمي» ص ١٨ ــ ٣٣ من رقم (١) وإلى رقم (٢٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٢٤٦)، والدَّارِمي في «سننه» (٢/ ٨٢)، وأبو نُعَيْم في «حِلْية الأولياء» (٦/ ٢٥٧)، والخطيب في «تاريخه» (١٢/ ٣٧٧).

---

(١) صُحِّفَ في «الميزان» إلى: «زبَنَّج». والتصويب من «المؤتلف والمختلف» للدَّارَقُطْنِيّ (٢/ ١١٠٣)، و «التقريب» (٢/ ١٩٥). وهو (محمد بن عمرو بن بكر الرَّازي أبو غسان). وقال الدَّارَقُطْنِيّ وابن حَجَر عنه: «ثقة».

ولفظ الحديث بتمامه كما عند أبـي داود في «السنن»: «عن أبـي العُشَرَاء عن أبيه أنه قال: «يا رسول الله، أما تكون الذَّكَاةُ إلاّ من اللَّبَّة أو الحَلْقِ؟ قال: فقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: لو طَعَنْتَ في فَخِذِهَا لأَجْزَأَ عنكَ».

قال أبو داود عقبه: «وهذا لا يصلح إلاّ في المتردية والمتوحش».

وقال الخطَّابـي في «معالم السنن» (٤/ ١١٧): «هذا في ذكاة غير المقدور عليه. فأمَّا المقدور عليه فلا يذكيه إلاّ قطع المذابح، لا أعلم فيه خلافاً بين أهل العلم. وضعَّفوا هذا الحديث لأنَّ راويه مجهول. وأبو العُشَراء الدَّارمي لا يُدْرَىٰ من أبوه؟ ولم يرو عنه غير حمَّاد بن سَلَمَة. . .».

وقال التِّرمِذِيُّ: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلاّ من حديث حمَّاد بن سَلَمَة ولا نعرف لأبـي العُشَرَاء عن أبيه غير هذا الحديث».

أقول: بل له غيره، وقد بلغت سبعة أحاديث كما في «جزء حديث أبـي العُشَرَاء الدَّارِمي» لتمَّام الرَّازي.

وقال المُنْذِري في «مختصر سنن أبـي داود» (٤/ ١١٧): «وقد وقع من حديثه عن أبيه عدّة أحاديث جمعها الحافظ أبو موسى الأَصْبَهَاني».

غريب الحديث:

قوله: «العَتِيرة»: قال ابن الأثير في «النهاية» (٣/ ١٧٨): «كان الرجل من العرب يَنْذُر النذر، يقول: إذا كان كذا وكذا، أو بلغ شاؤُه كذا، فعليه أن يذبح من كل عشرة منها في رجب كذا، وكانوا يسمونها العتائر. وقد عَتَرَ يَعْتِرُ عَتْراً إذا ذبح العتيرة. وهكذا كان في صدر الإسلام وأوَّله، ثم نسخ. . . قال الخطّابـي: العتيرة تفسيرها في الحديث: أنها شاة تذبح في رجب. وهذا هو الذي يشبه الحديث ويليق بحكم الدين. وأمَّا العتيرة التي كانت تَعْتِرُها الجاهلية فهي الذبيحة التي كانت تذبح للأصنام، فَيُصَبُّ دمها على رأسها».

* * *

١٢٠ ــ أخبرنا عليّ بن أحمد بن عمر المُقرىء قال: حدَّثنا إبراهيم بن أحمد القِرْمِيسِينيّ[١] قال: نبأنا عمر بن عبد الله بن الحسن الأصبهاني المعدَّل قال: حدَّثنا أبو مسعود ــ يعني أحمد بن الفُرَات ــ قال: أخبرنا عبد الرحمن بن قيس، عن حمَّاد بن سَلَمَة، عن أبـي العُشَرَاء الدَّارِمي،

عن أبيه قال: سُئل رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم عن العَتِيْرَةِ فَحَسَّنَهَا.

(١/ ٤١٣) في ترجمة (محمد بن إبراهيم بن محمد أبو العبَّاس، يعرف بابن الشِّيْرَجي).

مرتبـة الحديـث:

إسنـاده ضعيـف جـدّاً.

وقد سبق الكلام عليه في الحديث الذي قبله رقم (١١٩).

التـخـريـج:

تقدَّم تخريجه في الحديث السابق رقم (١١٩).

* * *

١٢١ ــ أخبرنا أبو نُعَيْم قال: حدَّثنا محمد بن إبراهيم الفَرْوي قال: حدَّثنا أبو مسلم الكَجِّي قال: نبأنا مِسْوَر بن عيسى قال: حدَّثنا القاسم بن يحيـى قال: حدَّثنا ياسين الزَّيَّات، عن أبـي الزُّبَيْر،

عن جابر، عن النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «**إنَّ مِنْ مَعَادِنِ التَّقْوىٰ تَعَلُّمَكَ إلى ما قد عَلِمْتَ عِلْمَ ما لم تَعْلَمْ، والنَّقْصُ فيما قد عَلِمْتَ قِلَّةُ الزِّيَادَةِ فيه. وإنّما يُزَهِّدُ الرَّجُلَ في عِلْمِ ما لم يَعْلَمْ، قِلَّةُ الانتفاعِ بما قَدْ عَلِمَ**».

(١/ ٤١٤) في ترجمة (محمد بن إبراهيم الفَرْوي).

---

(١) قال السَّمْعَاني في «الأنساب» (١٠/ ١١٠): «هذه النسبة إلى (قِرْمِيسِين) وهي بلدة بجبال العراق، على ثلاثين فرسخاً من هَمَذَان عند دِينَوَر».

مرتبـة الحديـث:

إسنـاده ضعيـف جـدّاً.

ففيه (ياسين بن معاذ الزَّيَّات الكوفي أبو خَلَف) وهو متروك. وستأتي ترجمته في حديث (١٤٣).

و (أبو مسلم الكَجِّي) هو (إبراهيم بن عبد الله بن مسلم البَصْري) ترجم له الذَّهَبِيُّ في «السِّيَر» (١٣/ ٤٢٣ ـ ٤٢٥) وقال: «الشيخ، الإمام، الحافظ، المعمَّر، شيخ العصر... صاحب السنن». وقال: «وثَّقه الدَّارَقُطْنِيّ وغيره». توفي عام (٢٩٢هـ).

و (أبو الزُّبَيْر) هو (محمد بن مسلم بن تَدْرُس الأَسَدي): ثقة مدلِّس. وستأتي ترجمته في حديث (٣٠٩).

التـخـريـج:

رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/ ٢٤٠) رقم (٢٥١٣)، وابن عبد البَرّ في «جامع بيان العلم» (١/ ٩٥)، وابن جُمَيْع الصَّيْدَاوي في «المعجم» ص ٣٤٠، وابن الجَوْزي في «العلل المتناهية» (١/ ٨٥ ـ ٨٦) ـ عن الخطيب ـ، من طريق أبـي مسلم الكَجِّي، عن مِسْوَر بن عيسى، به[١].

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبـي الزُّبَيْر إلاّ ياسين».

وقال ابن الجَوْزي: «هذا حديث لا يصحُّ، والمُتَّهَمُ به ياسين. قال يحيى: ليس حديثه بشيء. وقال النَّسَائي: متروك الحديث».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ١٣٦): «رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه ياسين الزَّيَّات، وهو منكر الحديث».

* * *

---

(١) صُحِّفَ السند في «جامع بيان العلم» تصحيفاً فاحشاً في مواضع عدَّة.

١٢٢ ـ أخبرنا الأَزْهَرِي، والقاضي أبو العلاء محمد بن عليّ، قالا: أنبأنا أبو الفتح محمد بن إبراهيم بن محمد بن يزيد الطَّرَسُوسي قال: نبأنا الحسن بن عبد الرحمن بن زُرَيْق ـ بِحِمْص ـ قال: نبأنا محمد بن سِنَان الشِّيْرَزِيّ قال: نبأنا إبراهيم بن حيَّان بن طلحة قال: نبأنا شُعْبَة، عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ،

عن أبي الدَّرْدَاء قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: **«شفاعتي لأهل الذنوب من أُمَّتي»**. قال أبو الدَّرْدَاء: وإنْ زَنَىٰ وإنْ سَرَقَ؟ فقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: **«نعم، وإن زنى وإن سرق، على رَغْمِ أَنْفِ أبي الدَّرْدَاء»**.

(٤١٦/١) في ترجمة (محمد بن إبراهيم بن محمد بن يزيد البزَّاز الطَّرَسُوسي أبو الفتح، ويعرف بابن البَصْري).

مرتبة الحديث:

إسناده ضعيف. وقوله صلَّى الله عليه وسلَّم: **«شفاعتي لأهل الذنوب من أُمَّتي»** قد صَحَّ من طرق أخرى.

ففيه (محمد بن سِنَان الشِّيْرَزِيّ) وقد ترجم له في:

١ ـ «الميزان» (٥٧٥/٣) وقال: «صاحب مناكير». وفيه: «الشيرازي» بدلاً من «الشِّيْرَزِيّ».

٢ ـ «اللسان» (١٩٣/٥) مثله. وفيه: «الشيزري» بتقديم الزاي على الراء.

كما أنَّ فيه (إبراهيم بن حِبَّان بن طلحة) و (الحسن بن عبد الرحمن بن زُرَيْق الحِمْصِي) لم أقف لهما على ترجمة فيما عدت إليه من المصادر.

وفيه (القاضي أبو العلاء محمد بن عليّ الوَاسِطِي المُقْرِىء) وهو ضعيف مُخَلِّطٌ. وستأتي ترجمته في حديث (٤٣٠). لكن قد تابعه الأَزْهَرِي في نفس الإسناد.

و (الأَزْهَرِي) هو (عبيد الله بن أحمد الصَّيْرَفي أبو القاسم): ثقة. وستأتي ترجمته في حديث (٦٧٦).

و (الحَكَمُ) هو (ابن عُتَيْبَة الكِنْدِي الكوفي أبو محمد): تابعي صغير ثقة فقيه. وستأتي ترجمته في حديث (٢٦١).

وبقية رجال الإسناد ثقات.

وقد أعلَّه المُنَاوي في «فيض القدير» (٤/ ١٦٣) إلى جانب (محمد بن سِنَان) بـ (محمد بن إبراهيم الطَّرَسُوسي) وقال: «قال الحاكم: كثير الوَهَم».

أقول: (محمد بن إبراهيم الطَّرَسُوسي) الذي قال فيه الحاكم: «كثير الوَهَم»، هو غير الموجود في إسناد الخطيب. فالذي ضَعَّفَهُ الحاكم هو (محمد بن إبراهيم بن مسلم الطَّرَسُوسي أبو أُمَيَّة) وقد ترجمه الذَّهَبِيّ في «ميزانه» (٣/ ٤٤٧) ونقل قول الحاكم فيه. ـ أقول: وهو صدوق. وقد تقدَّمت ترجمته في حديث (١١٣) ـ. أمّا الذي في إسناد الخطيب، فإنَّه صاحب الترجمة: (محمد بن إبراهيم بن محمد بن يزيد البزَّاز الطَّرَسُوسي أبو الفتح) وهو ثقة كما قاله الأزهري ونقله عنه الخطيب في آخر ترجمته.

التـخـريـج:

لم أقف عليه بهذا اللفظ من حديث أبـي الدَّرْدَاء في كُلِّ ما رجعت إليه.

وعزاه في «الجامع الكبير» (١/ ٥٥٦) إلى الخطيب وحده.

ورواه البزَّار في «مسنده» (١/ ١١) رقم (٥) ـ من «كشف الأستار» ـ، والنَّسَائي في «عمل اليوم والليلة» ص ٦٠١ رقم (١١٢٤) ـ واللفظ له ـ، والبيهقي في «البعث والنشور» ص ٧٠ رقم (٢٩)، من طريق عبد الواحد بن زياد، عن الحسن بن عبيد الله، عن زيد بن وَهْب، عن أبـي الدَّرْدَاء قال: قال رسول الله

صلَّى الله عليه وسلَّم: «من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنَّة. قلت: يا رسول الله وإن زنى وإن سرق؟ قال: نعم، وإن زنى وإن سرق ـ مرتين أو ثلاثاً ـ وإن رغم أنف أبـي الدَّرْداء».

أقول: إسناده صحيح.

ورواه أحمد مطوَّلاً في «المسند» (٦/ ٤٤٢)، عن الحسن، عن ابن لَهِيعة، عن واهِب بن عبد الله، عن أبـي الدَّرْدَاء مرفوعاً.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٦): «رواه أحمد والبزَّار والطبراني في «الكبير» و «الأوسط»، وإسناد أحمد صحيح، وفيه ابن لَهِيعة وقد احتجَّ به غير واحد».

أقول: (ابن لَهِيعة) ليس في إسناد البزَّار كما تقدَّم. كما أنَّ تصحيح الهيثمي لإسناد أحمد مع وجود (عبد الله بن لَهِيعة المِصْري) فيه، موضع نظر، وهو من تساهله المعروف به. فإنَّ (ابن لَهِيعة) كما قال الذَّهَبِـيُّ في «الكاشف» (٢/ ١٠٩): «العمل على تضعيف حديثه». وستأتي ترجمته في حديث (١٩٦).

والشطر الأول من حديث أبـي الدَّرْدَاء له شواهد عِدَّة، انظرها في: «جامع الأصول» (١٠/ ٤٧٥ ـ ٤٧٧)، و «مجمع الزوائد» (١٠/ ٣٧٨)، و «المقاصد الحسنة» ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣، و «السُّنَّة» لابن أبـي عاصم (٢/ ٣٩٨ ـ ٤٠٠)، و «الفتن والملاحم» لابن كثير ص ٣٩٩ ـ ٤١٨.

ومن ذلك ما رواه البخاري في الدعوات، باب لكل نبـي دعوة (١١/ ٩٦) رقم (٦٣٠٤)، ومسلم في الإيمان، باب اختباء النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم دعوة الشفاعة لأمته (١/ ١٨٩) رقم (١٩٩) ـ واللفظ له ـ ، والتِّرْمِذِيّ في الدعوات (٥/ ٥٨٠) رقم (٣٦٠٢)، وابن ماجه في الزهد، باب ذكر الشفاعة (٢/ ١٤٤٠) رقم (٤٣٠٧) عن أبـي هريرة مرفوعاً: «لِكُلِّ نبـيٍّ دَعْوَةٌ مستجابةٌ، فَتَعَجَّلَ كُلُّ نبـيٍّ

دَعْوَتَهُ، وإني اختبأتُ دعوتي شفاعةً لأُمَّتي يومَ القيامةِ، فهي نَائِلَةٌ إنّ شاءَ اللهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لا يُشْرِكُ باللهِ شيئاً».

وروى أبو داود في السنة، باب في الشفاعة (٥/ ١٠٦) رقم (٤٧٣٩)، والتِّرْمِذِيّ في صفة القيامة، باب ما جاء في الشفاعة (٤/ ٦٢٥) رقم (٢٤٣٥)، وابن خُزَيْمَة في «التوحيد» ص ٢٧٠، وابن حِبَّان في «صحيحه» (٨/ ١٣٢) رقم (٦٤٣٤)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٢/ ٣٩٩) رقم (٨٣١)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٦٩)، عن أنس بن مالك مرفوعاً: «شفاعتي لأهل الكبائر من أُمَّتي».

قال التِّرْمِذِيُّ: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه».

وصحَّحه ابن خُزَيْمَة، وابن حِبَّان، والحاكم. وقال البيهقي: إنه إسناد صحيح. كما في «المقاصد» ص ٥٩٥.

ورواه التِّرْمِذِيُّ في الموضع السابق رقم (٢٤٣٦) ـ وقال: «حسن غريب» ـ، وابن ماجه في الموضع السابق رقم (٤٣١٠)، وابن حِبَّان في «صحيحه» (٨/ ٣١) رقم (٦٤٣٣)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٦٩)، وابن خُزَيْمَة في «التوحيد» ص ٢٧١، عن جابر بن عبد الله مرفوعاً بلفظ حديث أنس.

* * *

١٢٣ ـ حدَّثنا أحمد بن موسى أبو بكر الحافظ قال: نبأنا أبو عمرو بن حَكِيم قال: نبأنا محمد بن يعقوب الفَرَجي قال: نبأنا محمد بن عبد الملك بن قُرَيْب الأَصْمَعي قال: نبأنا أبي، عن أبي مَعْشَر، عن أبي سعيد المَقْبُرِيّ،

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «السُّرْعَةُ في المشي تُذْهِبُ بَهَاءَ المُؤْمِنِ».

(١/ ٤١٧) في ترجمة (محمد بن إبراهيم بن عليّ العطَّار الأَصْبَهَاني أبو بكر).

مرتبـة الحديـث:

منكـر.

ففي إسناده (محمد بن عبد الملك بن قُرَيْب الأَصْمَعِي)، قال الخطيب عقب روايته للحديث: «لم أسمع لمحمد بن الأَصْمَعِي ذكراً إلاَّ في هذا الحديث».

وترجم له الذَّهَبِيُّ في «الميزان» (٢/ ٦٣٢) ونقل قول الخطيب السابق وقال: «حديث منكر جدًّا» ثم ذكره، وقال: «وهذا غير صحيح».

كما أنَّ فيه (أبا مَعْشَر نَجِيح بن عبد الرحمن السِّنْدِي) وهو ضعيف. وستأتي ترجمته في حديث (٧٨٩).

و (أبو سعيد المَقْبُرِيّ) هو (كَيْسَان، صاحب العَبَاء، مولى أُمِّ شَرِيك): ثقة كثير الحديث، روى له الستة، وكانت وفاته سنة (١٠٠هـ). انظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» (٧/ ١٦٦)، و «التهذيب» (٨/ ٤٥٣ ـ ٤٥٤)، و «التقريب» (٢/ ١٣٧) ـ ووقع فيه تصحيف في غير موضع ـ.

التـخـريـج:

رواه أبو نُعَيْم في «حِلْيَة الأولياء» (١٠/ ٢٩٠)، وابن الجَوْزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٢١٨ ـ ٢١٩) ـ عن الخطيب ـ، من طريق أبـي عمرو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن حَكِيم، حدَّثنا محمد بن يعقوب الفَرَجي، به.

قال الحافظ ابن حَجَر في «الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف» ص ١٣٠: «إسناده ضعيف».

ورواه ابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٧٢٧) ـ في ترجمة (عمَّار بن مطر العَنْبَري الرُّهَاوي) ـ، وعنه ابن الجَوْزي في «العلل» (٢/ ٢١٩)، من طريق عبد الله بن سالم، حدَّثنا عمَّار بن مَطَر الرُّهَاوي ـ وكان حافظاً للحديث ـ حدَّثنا ابن أبـي ذِئْب، عن المَقْبُرِيّ، عنه، به.

أقول: وهذا طريق ضعيف جدّاً، من أجل (عمّار بن مَطَر العَنْبَرِي الرُّهَاوي أبو عثمان) وقد ترجم له في:

١ ــ «الضعفاء» للعُقَيْلي (/ ٣/ ٣٢٧ ــ ٣٢٨) وقال: «يُحَدِّثُ عن الثقات بمناكير».

٢ ــ «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٩٤) وفيه عن أبـي حاتم: «كتبت عنه وكان يكذب».

٣ ــ «المجروحين» (٢/ ١٩٦) وقال: «يسرق الحديث ويقلبه».

٤ ــ «الكامل» (٥/ ١٧٢٧ ــ ١٧٢٨) وقال: «متروك الحديث». وقال أيضاً: «الضعف على رواياته بيِّنٌ».

٥ ــ «الميزان» (٣/ ١٦٩ ــ ١٧٠) وقال: «هالك، وثَّقه بعضهم، ومنهم من وصفه بالحفظ». وفيه عن الدَّارَقُطْنِيّ: «ضعيف».

وله طريق ثالث ذكره ابن عدي عقب روايته للطريق الثاني هذا، حيث يقول: «قال ــ يعني محمد بن حمدان ــ فكان الناس ينكرون هذا الحديث على عمّار بن مطر، حتى حدَّثنا أبو شهاب عبد القدوس بن عبد القاهر سمعه من صَدَقَةَ بن أبـي الليث الحِصْني ــ من حِصْنِ مَسْلَمَة، وكان من الثقات ــ عن ابن أبـي ذِئْب، حدَّثه بمثل ذلك».

أقول: وهذا طريق تالف، فإنَّ فيه (عبد القدوس بن عبد القاهر أبو شهاب) وقد ترجم له الذَّهَبِيّ في «ميزانه» (٢/ ٦٤٣) وقال: «عن ابن أبـي ذِئْب، لا يُعْرَفُ، والخبر باطل، بل له أكاذيب وضعها على عليّ بن عاصم تبينت ذلك».

كما ترجم له ابن حَجَر في «اللسان» (٤/ ٤٨) وذكر الحديث المتقدِّم من طريقه، وقال: «وهذا إنما يعرف برواية عمّار بن مطر، عن ابن أبـي ذِئْب. وكان النَّاس ينكرونه على عمّار. وقد ظهر أنه لا يُرْوَىٰ عن ابن أبـي ذئب إلاَّ بواسطة».

والحديث مروي أيضاً عن ابن عمر، وابن عبَّاس، وأنس، من طرق معلولة كذلك، انظرها والكلام عليها في: «العلل المتناهية» لابن الجَوْزِي (٢/ ٢١٨ ــ ٢٢٠) وقال: «هذا حديث لا يصحُّ عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم»، و «الكامل» (٥/ ١٦٧٣)، و «الجامع لأخلاق الراوي» للخطيب (١/ ٨٥) و (٢/ ٤٠ ــ ٤١)، و «الكافي الشاف» ص ١٣٠ رقم (١٨١)، و «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١/ ٧٠ ــ ٧٤).

أقول: ويردُّ هذا الحديث، مخالفته لحال النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم وهَدْيِهِ في المشي، فقد كان عليه الصَّلاة والسَّلام سريع المشي كما ثبت ذلك عنه. انظر الأحاديث الواردة في ذلك: «الشمائل المحمدية» للتِّرْمِذِيّ ص ١١٥، و «الطبقات الكبرى» لابن سعد (١/ ٣٧٩ ــ ٣٨٠)، و «زاد المَعَاد في هدي خير العِبَاد» لابن قَيِّم الجَوْزِيَّة (١/ ١٦٧ ــ ١٦٩)، و «سبل الهدىٰ والرشاد في سيرة خير العِبَاد» للإمام محمد بن يوسف الصَّالِحي الشَّامي (٢/ ١٢٣ ــ ١٢٤)، و «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٨١)، و «الخصائص الكبرى» للسيوطي (١/ ٦٩).

ومن ذلك ما رواه أحمد في «المسند» (١/ ٣٢٨) ــ واللفظ له ــ، والبزَّار في «مسنده» (٣/ ١٢٤) رقم (٢٣٩١) ــ من كشف الأستار ــ، عن ابن عبَّاس: «أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم كان إذا مشى مشى مُجْتَمِعاً ليس فيه كَسَلٌ».

وإسناده صحيح.

قال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ٢٨١): «رواه أحمد والبزَّار وزاد: «لم يلتفت، يعرف في مشيه أنَّه غير كسل ولا وهن». ورجال أحمد رجال الصحيح. إلاّ أنَّ التابعي غير مسمَّى. وقد سمَّاه البزَّار، وهو عِكْرِمة، وهو من رجال الصحيح أيضاً».

وقوله في الحديث: «مجتمعاً»: «أي شديد الحركة، قويّ الأعضاء، غير مُسْتَرْخٍ في المشي». قاله ابن الأثير في «النهاية» (١/ ٢٩٧).

وسيأتي كذلك من حديث أبـي هريرة برقم (١٣٣٦).

وقال السَّخَاويُّ في «المقاصد الحسنة» ص ٢٤٠: «في «الطبقات» لابن سعد ـ [٣/ ٢٩٠] ـ من رواية سليمان بن أبـي حَثْمَة قال: قالت الشِّفَاءُ ابنة عبد الله وهي أُمُّ سليمان: كان عُمَرُ إذا مشىٰ أسرع».

* * *

١٢٤ ـ أخبرنا عليّ بن محمد بن الحسن المالكي، وأبو الحسن محمد بن عبد الواحد بن محمد بن جعفر، قالا: نبأنا عمرو بن محمد بن عليّ النَّاقِد قال: نبأنا أحمد بن محمد بن عمر الحَرَّاني قال: نبأنا محمد بن إسماعيل بن مُحْرِز أبو جعفر البغدادي ـ في سكة قريش ـ قال: نبأنا حفص بن غياث النَّخَعِي، عن لَيْث، عن أبـي فَزَارَة، عن يزيد بن الأَصَمِّ،

عن ابن عبَّاس قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: **«ثلاثٌ من كُنَّ ـ يعني فيه ـ فإنَّ اللهَ يَغْفِرُ له ما سوى ذلك: مَنْ مَاتَ لا يُشْرِكُ باللهِ شيئاً، ولم يكن ساحراً يَتَّبِعُ السَّحَرَةَ، ولم يَحْقِدْ على أخيه».**

(٤/ ٢) في ترجمة (محمد بن إسماعيل بن مُحْرِزِ البغدادي أبو جعفر).

مرتبـة الحديـث:

إسنـاده ضعيـف.

ففيه (ليث) وهو (ابن أبـي سُلَيْم بن زُنَيْم القُرَشي) وقد ترجم له في:

١ ـ «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٦/ ٣٤٩) وقال: «كان رجلاً صالحاً عابداً، وكان ضعيفاً في الحديث».

٢ ـ «سؤالات ابن الجُنَيْد لابن مَعِين» ص ٤٨٣ رقم (٨٥٩) وقال: «ليس بذاك القوي».

٣ ـ «أحوال الرجال» للجُوْزَجَانِيّ ص ٩١ رقم (١٣٢) وقال: «يُضَعَّفُ حديثه، ليس بثَبْت».

٤ ــ «الضعفاء» للنَّسَائي ص ٢٠٩ رقم (٥٣٦) وقال: «ضعيف».

٥ ــ «الجرح والتعديل» (٧/ ١٧٧ ــ ١٧٩) وفيه عن أحمد بن حنبل: «مضطرب الحديث، ولكن حَدَّثَ النّاس عنه». وقال ابن مَعِين: «ليس حديثه بذاك، ضعيف». وقال أبو حاتم: «يُكْتَبُ حديثه وهو ضعيف الحديث». وقال أبو حاتم وأبو زُرْعَة: «لا يُشْتَغَلُ به هو مضطرب الحديث».

٦ ــ «المجروحين» (٢/ ٢٣١ ــ ٢٣٤) وقال: «كان من العُبَّاد، ولكن اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدِّث به، فكان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، ويأتي عن الثقات بما ليس من حديثهم».

٧ ــ «الكامل» (٦/ ٢١٠٥ ــ ٢١٠٨) وقال: «مع الضعف الذي فيه يُكْتَبُ حديثه».

٨ ــ «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين ص ١٩٦ رقم (١١٨٨) وفيه عن عثمان بن أبي شَيْبَة: «ثقة صدوق، وليس بحجّة».

٩ ــ «الكاشف» (٣/ ١٣) وقال: «فيه ضعف يسير من سوء حفظه.. وبعضهم احتجَّ به».

١٠ ــ «التهذيب» (٨/ ٤٦٥ ــ ٤٦٨) وفيه عن يحيى بن مَعِين: «لا بأس به». وقال البزَّار: «كان أحد العبَّاد إلاّ أنَّه أصابه اختلاط فاضطرب حديثه وإنّما تكَلَّمَ فيه أهل العلم بهذا، وإلاّ فلا نعلم أحداً ترك حديثه». وقال السَّاجي: «صدوق فيه ضعف، كان سيء الحفظ، كثير الغلط، كان يحيى القطَّان بأَخَرَةٍ لا يُحَدِّثُ عنه».

١١ ــ «التقريب» (٢/ ١٣٨) وقال: «صدوق، اختلط أخيراً، ولم يتميز حديثه فترك»/ خت م عم.

وصاحب الترجمة (محمد بن إسماعيل البغدادي) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً.

و (أبو فَزَارة) هو (راشد بن كَيْسَان العَبْسِي): ثقة. انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٩/ ١٣ ــ ١٦)، و «التقريب» (١/ ٢٤٠).

التــخــريــج:

رواه البخاري في «الأدب المفرد» ص ١٤٩ رقم (٤١٥)، وعبد بن حُمَيْد في «المنتخب من المسند» (١/ ٥٨١ ــ ٥٨٢) رقم (٦٨٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٢٤٣ ــ ٢٤٤) رقم (١٣٠٠٤)، و «المعجم الأوسط» (١/ ٥٠١) رقم (٩٢١)، وأبو نُعَيْم في «الحِلْية» (٤/ ٩٩ ــ ١٠٠)، من طريق أبـي شهاب الحنَّاط عبد رَبِّه بن نافع، عن لَيْث[1] بن أبـي سُلَيْم، عن أبـي فَزَارة، به.

قال الطبراني في «الأوسط»: «لم يرو هذا الحديث عن أبـي فَزَارة إلاّ ليثٌ، تفرَّد به أبو شهاب. ولا يُرْوَىٰ عن ابن عبَّاس، إلاّ بهذا الإسناد».

أقول: لم يتفرَّد به أبو شهاب فقد تابعه (حفص بن غياث النَّخَعِي) ــ وهو ثقة ــ عند الخطيب.

وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٠٤): «رواه الطبراني في «الكبير» و «الأوسط»، وفيه ليث بن أبـي سُلَيْم».

ورواه البيهقي في «شُعَب الإيمان» (١٢/ ١٧ ــ ١٨) رقم (٦١٩٠) من ذات الطريق المتقدِّم، موقوفاً على ابن عبّاس من قوله.

* * *

١٢٥ ــ أخبرنا أبو حازم العَبْدَوي قال: سمعت الحسن بن أحمد الزَّنْجوي يقول: سمعت أحمد بن حمدُون الحافظ يقول: كنَّا عند محمد بن إسماعيل

---

(١) وقع في «الأدب المفرد»: «عن كثير عن أبـي فزارة». والذي يفهم من كلام المِزِّيّ في «تهذيب الكمال» (٩/ ١٥) حيث روى الحديث، أنه عند البخاري كما عند من أخرجه: «عن ليث عن أبـي فَزَارة». وقد صُحِّفَ في «الحِلْيَة» إلى: «عن ليث بن أبـي فَزَارة».

البُخَاري ـ [وذكر قِصَّةً وقعت له مع مسلم بن الحجَّاج] ـ فقال: حدَّثنا موسى بن إسماعيل قال: نبأنا وُهَيْب قال: حدَّثني موسى بن عُقْبَة،

عن عَوْن بن عبد الله قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**كَفَّارَةُ المجلس**».

(٢/ ٢٨ ـ ٢٩) في ترجمة (محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعْفِي البُخَاري أبو عبد الله).

مرتبـة الحديـث:

مرسل. والحديث قد صَحَّ من طرق أخرى متصلاً.

فـ (عون بن عبد الله بن عتبة الهُذَليّ): تابعي ثقة كثير الإرسال. انظر ترجمته في: «التهذيب» (٨/ ١٧١ ـ ١٧٣) و «التقريب» (٢/ ٩٠).

و (أبو حازم العَبْدَوي) هو (عمر بن أحمد بن إبراهيم بن عَبْدُوَيه الهُذَلِيّ المَسْعُوديّ النَيْسَابُوريّ)، ترجم له الخطيب في «تاريخه» (١١/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣) وقال: «كان ثقة صادقاً عارفاً حافظاً...». وانظر: «السِّيَر» (١٧/ ٣٣٣ ـ ٣٣٧).

و (وُهَيْب) هو (ابن خالد بن عَجْلان البَاهِلِي البَصْري أبو بكر)، قال الحافظ ابن حَجَر عنه في «التقريب» (٢/ ٣٣٩): «ثقة ثَبْت، لكنه تغيَّر قليلاً بأَخَرَةٍ، من السابعة»/ ع. وانظر: «التهذيب» (١١/ ١٦٩ ـ ١٧٠).

وبقية رجال الإسناد ثقات عدا (الحسن بن أحمد الزَّنْجَوي) فإنِّي لم أهتد إلى ترجمته.

التـخـريـج:

رواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص ١١٣ ـ ١١٤، وفي «تاريخ نَيْسَابُور»، وعنه البيهقي في «المَدْخَل إلى السنن الكبرى» ـ كما في «هدي السَّاري» لابن حَجَر ص ٤٨٨ ـ.

وعن البيهقي والخطيب، رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥/ ٨٥ ــ ٨٦) ــ مخطوط ــ .

ورواه الخَلِيلي في كتابه «الإرشاد» (٣/ ٩٥٩ ــ ٩٦١)، جميعهم من طريق البخاري، عن موسى بن إسماعيل، عن وُهَيْب، به، مرسلاً.

رووه ضمن سياق خبر بيان الإمام البخاري للإمام مسلم عن علَّة هذا الحديث من طريق ابن جُرَيج، عن موسى بن عُقْبَة، عن سهيل بن أبـي صالح، عن أبيه، عن أبـي هريرة مرفوعاً. حيث رجَّح البخاري طريق وُهَيْب، عن موسى بن عُقْبَة، عن عون بن عبد الله مرسلاً، على الطريق الأول، وقال: «هذا أولىٰ، فإنَّه لا يُذْكَرُ لموسى سَماعٌ من سهيل».

والحديث من طريق ابن جُرَيْج، عن موسى بن عقبة، عن سهيل، عن أبيه، عن أبـي هريرة مرفوعاً بلفظ: «مَنْ جَلَسَ في مجلس فَكَثُرَ فيه لَغَطُهُ فقال قبل أن يقوم من مجلسه ذلك: سبحانكَ اللَّهُمَ وبِحَمْدِكَ، وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلاَّ أَنْتَ أستغْفِرُكَ وأتوبُ إليكَ، إلاَّ غُفِرَ له ما كانَ في مَجْلِسِه ذلك»: رواه التِّرْمِذِيّ في الدعوات، باب ما يقول الرجل إذا قام من مجلسه (٥/ ٤٩٤) رقم (٣٤٣٣)، والنَّسَائي في «عمل اليوم والليلة» ص ٣٠٨ ــ ٣٠٩ رقم (٣٩٧)، وابن السُّنِّيّ في «عمل اليوم والليلة» ص ٢١٢ ــ ٢١٣ رقم (٤٤٧)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٥٣٦ ــ ٥٣٧)، وابن حِبَّان في «صحيحه» (١/ ٣٩٨) رقم (٥٩٣)، والطَّحَاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٢٨٩)، والبيهقي في «شُعَب الإيمان» (٢/ ٥٣٠ ــ ٥٣١) رقم (٦١٩)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ١٣٢) رقم (١٤٠١)، والبَغَويّ في «شرح السُّنَّة» (٥/ ١٣٤) رقم (١٣٤٠).

ومن طريق إسماعيل بن عيَّاش، عن سهيل، عن أبيه، عن أبـي هريرة: رواه أحمد في «المسند» (٢/ ٣٦٩) مختصراً بلفظ: «كفَّارة المجلس أن يقول العبد سبحانك اللهم وبحمدك أستغفرك وأتوب إليك».

أقول: إسماعيل بن عيَّاش مُضَعَّفٌ في روايته عن غير الشَّاميين، وسهيل شيخه هنا مَدَني.

وقال التِّرْمِذِيُّ: «هذا حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه».

وقد توسَّع الإمام الحافظ ابن حَجَر رحمه الله للغاية في بيان عِلَّةِ هذا الحديث من هذا الطريق في «نُكَتِهِ على مقدمة ابن الصلاح» (٢/ ٧١٥ ـ ٧٢٦) فانظره فإنَّ فيه الفوائد الغاليات. وقد ختم كلامه في بيان علله مؤيداً ما ذهب إليه البخاري في ذلك، بقوله: «وبهذا التقرير يتبين عظم موقع كلام الأئمة المتقدِّمين وشدة فحصهم، وقوة بحثهم، وصحة نظرهم، وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك، والتسليم لهم فيه. وكلُّ من حكم بصحة الحديث مع ذلك إنما مشى فيه على ظاهر الإسناد: كالتِّرْمِذِيّ كما تقدَّم، وكأبـي حاتم ابن حِبَّان، فإنّه أخرجه في «صحيحه»، وهو معروف بالتساهل في باب النقد، ولا سيما كون الحديث المذكور في فضائل الأعمال، والله أعلم».

والحديث قد صَحَّ من طرق أخرى، فإنَّه رُوي من حديث خمسة عشر صحابياً، استوفى تخريجها عنهم وبيان طرقها والكلام عليها، الإمام الحافظ ابن حَجَر رحمه الله في «نُكَتِهِ على مقدمة ابن الصلاح» (٢/ ٧٢٦ ـ ٧٤٣)، واختصره في آخر كتابه «فتح الباري» (١٣/ ٥٤٥ ـ ٥٤٦)، وأشار إلى الموطن الأول فقال: «وقد استوعبت طرقها وبينت اختلاف أسانيدها وألفاظ متونها فيما علَّقته على «علوم الحديث» لابن الصلاح، في الكلام على الحديث المعلول».

كما ورد من مراسيل جماعة من التابعين منهم: الشَّعْبِيّ، ويزيد الفَقِير[1]، وجعفر أبو سلمة، ومجاهد، وعطاء، ويحيى بن جَعْدَة، وحسَّان بن عطية. وقد

(١) هو (يزيد بن صهيب الكوفي أبو عثمان، المعروف بالفقير)، قيل له ذلك لأنه كان يشكو فَقَار ظهره، كما قاله الحافظ ابن حَجَر في «نزهة الألباب في الألقاب» (٢/ ٧٢)، وفي «التقريب» (٢/ ٣٦٦).

خرَّجها جميعها الحافظ رحمه الله في كتابيه السابقين في الموطنين المشار إليهما. وقال في «الفتح» (١٣/ ٥٤٦): «وأسانيد هذه المراسيل جِيَادٌ».

وانظر كذلك في شواهده: «عمل اليوم والليلة» للنَّسَائي ص ٣٠٨ ـــ ٣١٠، و «الدُّعـاء» للطبراني (٣/ ١٦٥٦ ـ ١٦٦١)، و «جامع الأصـول» (٤/ ٢٧٦ ـــ ٢٧٨)، و «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٤١ ـــ ١٤٢)، و «الأذكار» للنووي ص (٤٦٨).

ومن شواهد الحديث، ما رواه أحمد في «المسند» (٣/ ٤٥٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧/ ١٨٣) رقم (٦٦٧٣)، والطَّحَاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٢٨٩)، من طريق الليث بن سعد، عن يزيد بن الهَاد، عن إسماعيل بن عبد الله بن جعفر قال: بلغني أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «ما من إنسانٍ يكون في مجلس فيقول حين يريد أن يقوم: سبحانك اللهم وبحمدك، لا إله إلاّ أنت، أستغفرك وأتوب إليك، إلاّ غُفِرَ له ما كان في ذلك المجلس».

قال يزيد بن الهَاد: «فحدَّثت بهذا الحديث يزيد بن خُصَيْفة فقال: حدَّثني السَّائب بن يزيد عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم».

قال الحافظ ابن حَجَر في «نُكَتِه على مقدمة ابن الصلاح» (٢/ ٧٣٢) ـــ بعد أن زاد في عزوه إلى «فوائد سَمُّوْيَه[١]» ـــ : «صحيح، والعجب أنَّ الحاكم لم يستدركه، مع احتياجه إلى مثله، وإخراجه لما هو دونه».

وقال في «فتح الباري» (١٣/ ٥٤٥) بعد عزوه للطَّحَاوي والطبراني فقط: «إسناده صحيح».

أقول: وقد فات الحافظ رحمه الله في كلا الكتابين عزوه للإمام أحمد، كما فات محقق «النُّكَت» أيضاً.

---

(١) هو الإمام الحافظ الثقة إسماعيل بن عبد الله بن مسعود العَبْدي (ت ٢٦٧هـ). انظر ترجمته في «السِّيَر» للذَّهَبِيّ (١٣/ ١٠ ـــ ١٢).

قال الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ١٤١): «رواه أحمد والطبراني ورجالهما رجال الصحيح».

وسيأتي تخريجه من حديث أنس بن مالك مرفوعاً برقم (١٦٩٣).

* * *

١٢٦ ــ أخبرني محمد بن عليّ بن أحمد المُقْرِىء قال: أنبأنا محمد بن عبد الله النَّيْسَابُوري الحافظ قال: نبأنا أبو بكر محمد بن أبـي الهيثم المُطَّوِّعي ــ ببُخَارَىٰ ــ قال: حدَّثنا محمد بن يوسف الفَرَبْرِيّ قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل يقول: أمّا أفعال العِبَاد فمخلوقة، فقد حدَّثنا عليّ بن عبد الله قال: حدَّثنا مروان بن معاوية قال: حدَّثنا أبو مالك، عن رِبْعِيّ بن حِرَاش،

عن حذيفة قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**إنَّ اللهَ يَصْنَعُ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنْعَتَهُ**».

(٢/ ٣٠ ــ ٣١) في ترجمة (محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعْفِيّ البُخَاري أبو عبد الله).

مرتبـة الحديـث:

رجاله كلُّهم ثقات عدا شيخ الخطيب: (محمد بن عليّ بن أحمد الوَاسِطي المُقْرِىء أبو العلاء) فإنَّه ضعيف مُخَلِّطٌ. وستأتي ترجمته في حديث (٤٣٠).

وعدا (أبـي بكر محمد بن أبـي الهيثم المُطَّوِّعي) فإنِّي لم أقف على ترجمته فيما رجعت إليه من المصادر.

و (أبو مالك) هو (سعد بن طارق بن أَشْيَم الأَشْجَعي): ثقة. وستأتي ترجمته في حديث (١٤٦٨).

والحديث صحيح من طرق أخرى.

التـخـريـج :

رواه البخاري في «خَلْق أفعال العباد» ص ٣٩ ـ ٤٠ رقم (١١٧)، من الطريق التي رواها الخطيب عنه. لكن عنده في آخره زيادة قوله: «وتلا بعضهم عند ذلك: ﴿والله خَلَقَكُم وما تعملونَ﴾ ـ [سورة الصافات: الآية ٩٦] ـ .» .

وإسناد البخاري صحيح.

وعن البخاري، رواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (١/ ٣٩٨).

ورواه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٣١)، من طريق عثمان بن سعيد الدَّارِمي، عن عليّ بن المَدِيني، عن مروان بن معاوية، به. ولفظه عنده: «إنَّ الله خالق كلّ صانع وصنعته».

وعن الحاكم، رواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ١٢٩)، و «الاعتقاد والهداية» ص ٩٣.

أقول: لفظه عند البيهقي في كتابيه كلفظ الخطيب، مع كونه يرويه عن الحاكم من طريقه السابق!

ورواه البزَّار في «مسنده» (٣/ ٢٨) رقم (٢١٦٠) ـ من كشف الأستار ـ ، والبيهقي في «شُعَب الإيمان» (١/ ٥٠١ ـ ٥٠٢) رقم (١٨٧)، وابن أبـي عاصم في «السُّنَّة» (١/ ١٥٨) رقم (٣٥٨)، واللاَّلِكَائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة» (٣/ ٥٣٩) رقم (٩٤٣)، من طرق، عن مروان بن معاوية، عن أبـي مالك الأَشْجَعي، به.

قال الهيثمي في «المجمع» (٧/ ١٩٧): «رواه البزَّار، ورجاله رجال الصحيح غير أحمد بن عبد الله أبو الحسين[1] بن الكردي، وهو ثقة».

ورواه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٣١ ـ ٣٢)، وابن أبـي عاصم في «السُّنَّة»

---

(١) أقول: «الذي في إسناد البزَّار: «أحمد بن عبد الله بن الحسين».

(١/ ١٥٨) رقم (٣٥٧)، وابن عدي في «الكامل»[1] (٦/ ٢٠٤٦)، من طريق الفُضَيْل بن سليمان النُّمَيْري، عن أبـي مالك الأَشْجَعي، به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يُخَرِّجَاهُ». ووافقه الذَّهَبِـيُّ.

أقول: في إسناده (الفُضَيْل بن سليمان النُّمَيْرِي) ضَعَّفَهُ أبو حاتم وأبو زُرْعَة وابن مَعِين وغيرهم. وقال الحافظ ابن حَجَر عنه في «التقريب» (٢/ ١١٢): «صدوق له خطأ كثير». وستأتي ترجمته في حديث (٥٤٠). وقد توبع كما تقدَّم.

* * *

١٢٧ ــ أخبرنا أبو الحسن عليّ بن محمد بن محمد الطِّرَازي ــ بنَيْسَابُور ــ قال: أنبأنا أبو حامد أحمد بن عليّ بن حَسْنُوْيَه المُقْرِىء قال: أنبأنا أبو جعفر الصَّايِـغ البغدادي ــ واسمه محمد بن إسماعيل بن سالم ــ قال: نبأنا شَبَابَة بن سَوَّار قال: نبأنا شُعْبَة، عن سِمَاك،

عن عياض الأشعري قال: لما نزلت هذه الآية **﴿فسوفَ يأتي اللهُ بقومٍ يُحِبُّهُم ويُحِبُّونَه﴾** ــ [سورة المائدة: الآية ٥٤] ــ أومأ النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم إلى أبـي موسى الأشعري. فقال: «**هُمْ قَوْمُ هذا**».

(٢/ ٣٩) في ترجمة (محمد بن إسماعيل بن سالم الصَّايِـغ أبو جعفر).

مرتبـة الحديـث:

إسناده تالف. والحديث صحيح من طرق أخرى.

ففيه (أبو حامد أحمد بن عليّ بن حَسْنُوْيَه المُقْرىء النَّيْسَابُوري) وقد ترجم له في:

---

(١) حُرِّفَ متن الحديث في «الكامل» المطبوع تحريفاً فاحشاً. فقد جاء فيه هكذا: «إنَّ الله يضع كل صنعة بصنعته»!!.

١ ــ «سؤالات حمزة السَّهْمِي للدَّارَقُطْنِيّ وغيره من المشايخ» ص ١٥٠ رقم (١٥٣) قال حمزة: «سألت أبا زُرْعَةَ محمَّداً بن يوسف الجُرْجَاني المعروف بالكَشِّي عن أحمد بن عليّ بن الحسن الحَسْنَوي المُقْرِىء حَدَّثَ بجُرْجَان؟ فقال: هو كَذَّابٌ يحضرني».

٢ ــ «الأنساب» (٤/ ١٤٤ ــ ١٤٧): وفيه عن الحاكم: «حَدَّثَ عن جماعة من أئمة المسلمين أَشْهَدُ بالله أنَّه لم يسمع منهم». وقال: «لا أعلم له حديثاً وضعه أو أدخل إسناداً في إسناد، وإنما المنكر من حاله روايته عن قوم تقدم موتهم... وهو في الجملة غير محتجٍّ بحديثه، غير أنَّ النفس تأبى عن ترك مثله! والله المستعان».

٣ ــ «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢/ ٢٠ ــ ٢٢) ــ مخطوط ــ.

٤ ــ «ميزان الاعتدال» (١/ ١٢١) وفيه عن الخطيب: «لم يكن بثقة».

٥ ــ «المغني» (١/ ٤٨) وقال: «ساقط مُتَّهَمٌ».

٦ ــ «اللسان» (١/ ٢٢٣ ــ ٢٢٤) وقال: «أمَّا ابن حَزْم فقال في حديث جاء ذكره فيه: أحمد بن عليّ بن حَسْنُوْيَه: مجهول. وهذه عادته فيمن لا يعرف».

أقول: وتجهيل ابن حَزْم له هو في كتابه «المُحَلَّى» (٩/ ٢٩٦).

وشيخ الخطيب (عليّ بن محمد بن محمد الطِّرَازي البغدادي أبو الحسن) ترجم له في «السِّيَر» (١٧/ ٤٠٩) وقال: «الشيخ الكبير مسند خُرَاسَان». ولم ينقل فيه جرحاً أو تعديلاً. وكانت وفاته (٤٢٢هـ).

و (عياض بن عمرو الأشعري) اخْتُلِفَ في صُحْبَتِهِ. ففي «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٦/ ٤٠٧) عن أبيه أنَّه قال: «روىٰ عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم مرسلاً، أنه قرأ (فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه). وهو تابعي. وروى عن أبي موسى الأشعري عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم. روى بعضهم عن شعبة، عن

سِمَاك، عن عياض، عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم. ومنهم من يروي عن شعبة، عن سِمَاك، عن عياض، عن أبي موسى عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم» انتهى.

وقال الحافظ ابن حَجَر في ترجمته من «التهذيب» (٨/ ٢٠٢): «مختلف في صحبته». وقال بعد أن ذكر عن أبي حاتم عدم اعتباره من الصحابة: «جاء عنه حديث يقتضي التصريح بصحبته ذكره البَغَوي في «معجمه» وفي إسناده لين. واختلف على شَرِيك في اسمه. ثم قال البَغَوي: يشك في صحبته. وقال ابن حِبَّان: له صحبة».

وقال الخطيب البغدادي في ترجمته من «التاريخ» (١/ ٢٠٧): «وقد ذكره غير واحد من العلماء في جملة الصحابة، وأُخْرِجَ حديثه في المسند».

وقال الذَّهَبِيُّ في «السِّيَر» (٢/ ٣٨٤) في ترجمة (أبي موسى الأشعري): «والأظهر أنَّ لعياض بن عمرو صحبة».

وقال ابن حَجَر في «التقريب» (٢/ ٩٦): «صحابي، له حديث واحد. وجزم أبو حاتم بأنَّ حديثه مرسل، وأنَّه رأىٰ أبا عبيدة بن الجرَّاح، فيكون مُخَضْرَمَاً»/ م ق.

و (سِمَاك) هو (ابن حَرْب بن أَوْس الذُّهْلِي): ثقة ساء حفظه، ورواية شُعْبَة عنه قديمة قبل اختلاطه. انظر: «الكواكب النَّيِّرات» ص ٢٤٠. وستأتي ترجمته في حديث (١٣١٢).

وباقي رجال الإسناد حديثهم حسن.

التخريج:

رواه ابن أبي شَيْبَة في «مصنَّفه» (١٢/ ١٢٣)، وابن سعد في «الطبقات» (٤/ ١٠٧)، وابن جرير في «تفسيره» (١٠/ ٤١٤ ـ ٤١٥) رقم (١٢١٨٨ و ١٢١٩١ و ١٢١٩٢)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣١٣)، والطبراني في «المعجم الكبير»

(١٧/ ٣٧١) رقم (١٠١٦)، وأبو نُعَيم في «تاريخ أَصْبَهَان» (١/ ٥٩)، من طرق، عن شُعْبَة، عن سِمَاك، عنه، به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يُخَرِّجَاهُ». ووافقه الذَّهَبِيُّ.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٧/ ١٦): «رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح».

وقال البُوصيري كما في حاشية محقق «المطالب العالية» (٣/ ٣٢٤) معزواً لابن أبـي شَيْبَة: «رواته ثقات».

ورواه الطبري في «تفسيره» (١٠/ ٤١٥) رقم (١٢١٨٩)، عن محمد بن المثنَّى قال: حدَّثنا أبو الوليد قال: حدَّثنا شُعْبَة، عن سِمَاك بن حَرْب قال: سمعت عياضاً يحدِّث عن أبـي موسى: «أنَّ النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم قرأ هذه الآية: (فسوف يأتي الله بقومٍ يُحِبُّهُمْ ويُحِبُّونَهُ)، قال يعني قوم أبـي موسى».

أقول: رجال إسناده ثقات. و (أبو الوليد) هو (الطَّيَالسي، هشام بن عبد الملك): إمام حافظ ناقد حجَّة. توفي عام (٢٢٧هـ)، وحديثه في الكتب الستة. انظر ترجمته في «السِّيَر» (١٠/ ٣٤١ ــ ٣٤٧)، و «التهذيب» (١١/ ٤٥ ــ ٤٧)، و «التقريب» (٢/ ٣١٩).

ولم يتكلَّم الشيخ أحمد شاكر رحمه الله، عليه في تخريجه لأحاديث تفسير الطبري.

ورواه البيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ٣٥١)، من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبـي مَعْمَر، عن عبد الله بن إدريس، عن أبيه، عن سِمَاك بن حرب، عن عياض الأشعري، عن أبـي موسى قال: «تلوت عند النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم: (فسوف يأتي الله بقومٍ يُحِبُّهُمْ ويُحِبُّونَهُ). فقال لي رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «هُمْ قَوْمُكَ يا أبا موسى أهل اليمن». ».

وقد روى الطبري في «تفسيره» (١٠/٤١٦) رقم (١٢١٩٤)، عن شُرَيْح بن عبيد مرسلاً قال: «لما أنزل الله: ﴿يا أيها الذين آمنوا من يَرْتَدَّ منكم عن دِينِهِ﴾ إلى آخر الآية ـ [سورة المائدة: الآية ٥٤] ـ، قال عمر: أنا وقومي هم يا رسول الله؟ قال: لا بل هذا وقومه: يعني أبا موسى الأشعري».

* * *

١٢٨ ـ أخبرنا عليّ بن محمد بن عبد الله المُعَدَّل قال: أنبأنا محمد بن عمرو البَخْتَرِيّ الرَّزَّاز قال: حدَّثنا محمد بن إسماعيل السُّلَمِي.

وأخبرنا أبو سعيد محمد بن موسى بن الفضل الصَّيْرَفي ـ بنَيْسَابُور، واللفظ له ـ قال: حدَّثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أحمد الصَّفَّار الأَصْبَهَاني قال: حدَّثنا محمد بن إسماعيل التِّرْمِذِيّ قال: حدَّثنا محمد بن عبد الله الأنصاري، عن هشام بن حسَّان، عن محمد بن سِيرين،

عن أبـي هريرة، عن النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «إنَّ اللهَ وِتْرٌ يُحِبُّ الوِتْرَ، فأوتروا يا أَهْلَ القُرْآنِ».

(٢/٤٣ ـ ٤٤) في ترجمة (محمد بن إسماعيل بن يوسف السُّلَميّ التِّرْمِذِيّ أبو إسماعيل).

مرتبـة الحديـث:

رجال الطريقين كلُّهم ثقات. وللحديث شواهد من حديث عليّ، وابن مسعود، وغيرهما، من طرق صَحَّ بعضها.

التـخـريـج:

لم أجده بتمام لفظ الخطيب عن أبـي هريرة عند أحدٍ في كُلِّ ما رجعت إليه.

وقد عزاه في «الجامع الكبير» (١/١٧٩) إلى الخطيب وحده عنه.

لكن الشطر الأول منه: «إنَّ اللهَ وِتْرٌ يُحِبُّ الوِتْرَ». قد رواه عنه مطوَّلاً

البخاري في الدعوات، باب لله عزّ وجلّ مائة اسم غير واحد (١١/ ٢١٤) رقم (٦٤١٠)، ومسلم في الذكر والدعاء، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها (٤/ ٢٠٦٢) رقم (٢٦٧٧)، وابن ماجه في الدعاء، باب أسماء الله عزّ وجلّ (٢/ ١٢٦٩) رقم (٣٨٦١)، والطبراني في «الدعاء» (٢/ ٨٢٨) رقم (١٠٧ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١).

ورواه عنه مختصراً بذكر هذا الشطر وحده: عبد الرزاق في «مصنَّفه» (٥/ ٤٩٨) رقم (٩٨٠١)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٧٧ و ٢٩٠ و ٤٩١)، وابن أبـي شَيْبَة في «مصنَّفه» (٢/ ٢٩٧)، وابن خُزَيْمَة في «صحيحه» (٢/ ١٣٨) رقم (١٠٧١)، وأبو نُعَيْم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ١١٩ ــ ٢٢٠).

وهو عند أحمد في الموضع الثاني والثالث، وعند ابن أبـي شَيْبَة وأبـي نُعَيْم وابن خُزَيْمَة، من طرق، عن هشام بن حسَّان، عن محمد بن سِيرين، عن أبـي هريرة مرفوعاً.

وحديث الخطيب بتمامه له شواهد عِدَّة، انظرها في: «المصنَّف» لابن أبـي شَيْبَة (٢/ ٢٩٧ ــ ٢٩٨)، و «جامع الأصول» (٦/ ٤٣ ــ ٤٤)، و «مجمع الزوائد» (٢/ ٢٤٠)، و «الترغيب والترهيب» (١/ ٤٠٦).

ومن تلك الشواهد، ما رواه ابن خُزَيْمَة في «صحيحه» (٢/ ١٣٦ ــ ١٣٧) رقم (١٠٦٧)، وأحمد في «مسنده» (١/ ١١٠) وغير موضع، وأبو داود في الصلاة، باب استحباب الوتر (٢/ ١٢٧ ــ ١٢٨) رقم (١٤١٦)، والتِّرْمِذِيّ في الصلاة، باب ما جاء أنَّ الوتر ليس بِحَتْمٍ (٢/ ٣١٦) رقم (٤٥٣)، والنَّسَائي في قيام الليل، باب الأمر بالوتر (٣/ ٢٢٨ ــ ٢٢٩)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب في الوتر (١/ ٣٧٠) رقم (١١٦٩)، وأبو داود الطَّيَالسي في «مسنده» ص ١٦ رقم (٨٨)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٣٣٠)، والبَغَوي في «شرح السُّنَّة» (٤/ ١٠٢) رقم (٩٧٦)، عن عليّ بن أبـي طالب مرفوعاً: «إنَّ اللهَ وِتْرٌ يُحِبُّ الوِتْرَ، فأوتروا يا أهلَ القرآنِ».

قال التِّرْمِذِيُّ: «حديث حسن».

وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على «المسند» (٢/ ١٦٤) رقم (٨٧٧): «إسناده صحيح».

* * *

١٢٩ ـــ أخبرنا أبو عمرو محمد بن محمد بن علي بن خُبَيْش التَّمَّار، وأبو الحسن محمد بن الحسين بن الفضل القَطَّان، قالا: نبأنا إسماعيل بن محمد الصَّفَّار ـــ إملاءً ـــ قال: وجدتُ في كتاب أبي بخطِّه أنَّ عاصم بن عليّ حدَّثهم قال: نبأنا أبو مَعْشَر.

قال إسماعيل: وحدَّثنا محمد بن عليّ الورَّاق قال: نبأنا عاصم بن عليّ قال: نبأنا أبو مَعْشَر، عن إبراهيم بن عبيد بن رِفَاعة بن رافع بن مالك بن العَجْلان الأنصاري، عن أبيه،

عن جَدِّه قال: أقبلنا من بَدْرٍ، ففقدنا رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، ونادت الرفاق بعضها بعضاً: أفيكم رسول الله؟ حتى جاء رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ومعه عليّ بن أبي طالب. فقالوا: يا رسول الله فقدناك؟ فقال: «**إنَّ أبا حسنٍ وجد مَغْصاً في بطنه فتَخَلَّفْتُ عليه**».

(٢/ ٤٤ ـــ ٤٥) في ترجمة (محمد بن إسماعيل بن صالح الصَّفَّار).

مرتبـة الحديـث:

إسناده ضعيف.

ففيه (أبو مَعْشَر نَجِيح بن عبد الرحمن السِّنْدِي) وهو ضعيف، وقد أَسَنَّ واختلط. وستأتي ترجمته في حديث (٧٨٩).

والطريق الأول روي وِجَادَةً، وهي طريقٌ ضعيفٌ من طرق التحمل. قال الحافظ العِرَاقي في «شرحه لألفيته» (٢/ ١١٣): «كلُّ ما ذُكِرَ من الرواية بالوِجَادَةِ منقطع، سواء وثق بأنه خطّ من وجده عنه أم لا».

وقال الإمام ابن الصلاح في «علوم الحديث» ص ١٥٨: «هو من باب المنقطع والمرسل، غير أنّه أخذ شَوْبَاً من الاتصال بقوله: وجدت بخطِّ فلان».

التخريج:

رواه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٢٣٢)، والطبراني في «الكبير» (٥/ ٣٩ ــ ٤٠) رقم (٤٥٤٨)، من طريق عاصم بن عليّ، عن أبي مَعْشَر، به.

ولم يتكلَّم عليه الحاكم أو الذَّهَبِيّ في «تلخيص المستدرك» بشيء.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٦/ ٦٩): «رواه الطبراني وفيه أبو مَعْشَر نَجِيح وهو ضعيف يُكْتَبُ حديثه».

وذكره العِرَاقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٢/ ٣٦٦) وعزاه للحاكم فقط، ولم يتكلَّم عليه بشيء.

* * *

١٣٠ ــ أخبرنا إبراهيم بن مَخْلَد بن جعفر قال: حدَّثني إسماعيل بن عليّ الخُطَبِي قال: نبأنا محمد بن إسماعيل بن الغُصْن المَوْصِلي قال: نبأنا عبد الغفَّار بن عبد الله بن الزُّبَيْر المَوْصِلي قال: نبأنا عليّ بن مُسْهِر، عن مسلم الأعور، عن مجاهد،

عن ابن عبَّاس قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**إنَّ المَيِّتَ لَيَسْمَعُ خَفْقَ نِعَالِهِم حين يُوَلُّونَ عنه**».

(٢/ ٤٦) في ترجمة (محمد بن إسماعيل بن الغُصْن المَوْصِلي).

مرتبة الحديث:

إسناده ضعيف. والحديث صحيح من طرق أخرى.

ففيه (مسلم بن كَيْسَان الضَّبِّي المُلائي الأعور) وهو واه. وستأتي ترجمته في حديث (٧٣١).

كما أنَّ فيه صاحب الترجمة (محمد بن إسماعيل بن الغُصْن المَوْصِلي) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً.

و (مجاهد) هو (ابن جَبْر المَكِّي): إمام في القراءة والتفسير، حجَّة. وستأتي ترجمته في حديث (٣٩٩).

التـخـريـج:

رواه الطبراني في «الكبير» (١١/ ٨٧) رقم (١١١٣٥)، وتمَّام الرَّازي في «فوائده» (٢/ ٨٠٤) رقم (١٤٢٠)، من طريق مسلم الضَّبِّي، عن مجاهد، عنه، به.

قال الهيثمي في «المجمع» (٣/ ٥٤): «رواه الطبراني في «الكبير» ورجاله ثقات»!!.

وقال محقق «فوائد تمَّام» الدكتور عبد الغني التميمي: «إسناده صحيح»!!.

أقول: في إسناده كما تقدَّم (مسلم بن كَيْسَان الضَّبِّي الأعور) وهو ضعيف، تركه أحمد بن حنبل ويحيى بن مَعِين وغيرهما، ولم أقف على توثيق لأحد فيه!! وسيأتي بيان حاله تفصيلاً في حديث (٧٣١).

وللحديث شواهد عِدَّة، انظرها في: «جامع الأصول» (١١/ ١٧٣ ـ ١٧٥ و ١٨٠)، و «مجمع الزوائد» (٣/ ٥٤)، و «الترغيب والترهيب» (٤/ ٣٦٣ ـ ٣٦٥)، و «فتح الباري» (٣/ ٢٠٦).

ومن تلك الشواهد، ما رواه البخاري مطوَّلاً في الجنائز، باب الميت يسمع خفق النِّعَال (٣/ ٢٠٥) رقم (١٣٣٨)، وباب ما جاء في عذاب القبر (٣/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣) رقم (١٣٧٤)، ومسلم في الجنَّة، باب عرض مقعد الميت من الجنَّة أو النَّار عليه... (٤/ ٢٢٠٠ ـ ٢٢٠١) رقم (٢٨٧٠) ـ مطوَّلاً ومختصراً ـ ، وابن حِبَّان في «صحيحه» (٥/ ٤٩) رقم (٣١١٠) ـ مطوَّلاً ـ ، وغيرهم، عن أنس بن مالك

مرفوعاً: «إنَّ العبد إذا وُضِعَ في قَبْرِهِ وتولَّىٰ عنه أصحابه، إنَّه ليسمع قَرْعَ نعالهم».

وسيأتي من حديث أبـي هريرة برقم (١٦٩١).

* * *

١٣١ ــ أخبرني الحسن بن عليّ التَّمِيميّ قال: نبأنا علي بن محمد بن لؤلؤ الورَّاق قال: نبأنا محمد بن إسماعيل الدَّقَّاق ــ جارنا ــ قال: نبأنا محمد بن يزيد أبو هشام الرِّفَاعي قال: نبأنا حَفْص ــ يعني ابن غِيَاث ــ، عن مُجَالِد، عن الشَّعْبِـيِّ،

عن جابر قال: خَطَّ لنا رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم خَطّاً، فقال: «هكذا سبيلُ اللهِ». ثم خَطَّ خطوطاً، فقال: «هذه سُبُلُ الشيطان فما منها سبيلٌ إلاَّ عليه شيطانٌ يدعو إليه. فاعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تَفَرَّقُوا».

مرتبـة الحديـث:

إسناده ضعيف. والحديث قد روي بنحوه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه بإسناد حسن.

ففيه (مُجَالِد بن سعيد الهَمْدَاني الكوفي أبو عمرو) وهو ضعيف وقد تغيَّر في آخر عمره. وستأتي ترجمته في حديث (١٠٢٣).

وفيه صاحب الترجمة (محمد بن إسماعيل الدَّقَّاق) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً.

و (الشَّعْبِـيّ) هو (عامر بن شَرَاحِيل): إمام ثقة. وستأتي ترجمته في حديث (٢٦٤).

التـخـريـج:

رواه مختصراً: أحمد في «المسند» (٣/ ٣٩٧)، وابن ماجه في المقدِّمة (١/ ٦) رقم (١١) ــ واللفظ له ــ، وابن أبـي عاصم في «السُّنَّة» (١/ ١٣) رقم (١٦)، وعبد بن حُمَيْد في «المنتخب من المسند» (٣/ ٧٢ ــ ٧٣) رقم (١١٣٩)،

والآجُرِّي في «الشريعة» ص ١٢، وأبو نُعَيْم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ٦٦)، و «السُّنَّة» لمحمد بن نصر المَرْوَزِيّ ص ١٠ رقم (١٣)، من طرق، عن مُجَالِد بن سعيد، عن الشَّعْبِـيّ، عن جابر قال: «كنَّا عند النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، فَخَطَّ خَطًّاً، وخَطَّ خَطَّيْنِ عن يمينه، وخَطَّيْنِ عن يساره، ثم وضع يده في الخَطِّ الأوسط، فقال: **هذا سبيلُ الله**. ثم تلا هذه الآية: **﴿وأنَّ هذا صِراطي مستقيماً فاتَّبِعُوهُ ولا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فتفرَّقَ بِكُمْ عن سَبِيلِهِ﴾** [سورة الأنعام: الآية ١٥٣]. ».

ولفظ أبـي نُعَيْم: «خَطَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم خَطًّاً ثم شَعَّبَ منه شُعَباً ثم قال: **هذه سبيلُ الله، وهذه سُبُلٌ فيها ـ أو منها ـ شياطين، فاعتصموا بحبل الله جميعاً**».

كما عزاه ابن كثير في «تفسيره» (٢/ ١٩٨) إلى البزَّار، وابن مَرْدُوْيَه، من الطريق السابق[١].

وعزاه في «الدُّرِّ المنثور» (٣/ ٣٨٥) إلى أحمد، وابن ماجه، وابن أبـي حاتم، وابن مَرْدُوْيَه فقط.

وقد روى أحمد في «المسند» (١/ ٤٣٥ و ٤٦٥) ـ واللفظ له ـ ، والدَّارِمي في «سننه» (١/ ٦٧ ـ ٦٨)، وابن حِبَّان في «صحيحه» (١/ ١٠٥) رقم (٦ و ٧)، وأبو داود الطَّيَالسي في «مسنده» ص ٣٣، والطبري في «تفسيره» (١٢/ ٢٣٠) رقم (١٤١٦٨)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣١٨)، والآجُرِّي في «الشريعة» ص ١٠، وابن أبـي عاصم في «السُّنَّة» (١/ ١٣) رقم (١٧)، ومحمد بن نصر المَرْوَزِيّ في «السُّنَّة» ص ١٠ ـ ١١ رقم (١١)، والبزَّار في «مسنده» (٣/ ٤٩) رقم (٢٢١٠) ـ من كشف الأستار ـ ، والبَغَوي في «شرح السُّنَّة» (١/ ١٩٦ ـ ١٩٧) رقم (٩٧)، كلُّهم ـ عدا الآجُرِّي[٢] ـ من طريق عاصم بن بَهْدَلة، عن أبـي وائل،

---

(١) وصُحِّف «مجالد» فيه إلى «مجاهد».

(٢) فإنَّه من طريق عاصم بن بَهْدَلة، عن زِرّ بن حُبَيْش، عن ابن مسعود مرفوعاً.

عن ابن مسعود قال: «خَطَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم خَطَّاً بيده، ثم قال: هذا سبيلُ الله مستقيماً. قال ثم خَطَّ عن يمينه وشماله، ثم قال: هذه السُّبُلُ ليس فيها سبيلٌ إلاّ عليه شيطانٌ يدعو إليه، ثم قرأ: **﴿وأنَّ هذا صِرَاطِي مستقيماً فاتَّبِعُوهُ ولا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾** [سورة الأنعام: الآية ١٥٣]. ».

قال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيح الإسناد ولم يُخَرِّجاه. وشاهده لفظاً واحداً حديث الشَّعْبِـيِّ عن جابر من وجه غير معتمد». ووافقه الذَّهَبِـيُّ.

أقول: إسناده حسن من أجل (عاصم بن بَهْدَلة ــ وهو ابن أبـي النَّجُود ــ) فإنَّ حديثه لا يرتقي إلى الصحة. وستأتي ترجمته في حديث (٥٩٢).

وقد اخْتُلِفَ فيه على عاصم، وذكر هذا الاختلاف وتوسع فيه ابن كثير في «تفسيره» (٢/ ١٩٧ ــ ١٩٨)، وقال: «ولعل هذا الحديث عن عاصم بن أبـي النَّجُود عن زِرّ، وعن أبـي وائل شَقِيق بن سَلَمَة، كلاهما عن ابن مسعود، به، والله أعلم».

وقد ذكر ابن كثير حديث جابر المتقدِّم وقال: «لكن العمدة على حديث ابن مسعود مع ما فيه من الاختلاف إنْ كان مؤثِّراً، وقد رُوي موقوفاً عليه».

* * *

١٣٢ ــ أخبرنا أبو الحسن عليّ بن أحمد بن محمد الرَّزَّاز ــ من أصل كتابه ــ قال: أنبأنا أبو الحسن محمد بن إسماعيل بن موسى الرَّازِي قال: نبأنا أبو عامر عمرو بن تَمِيم بن سيَّار الطبري قال: نبأنا هَوْذَة بن خَلِيفة البَكْرَاوي، عن ابن جُرَيْج، عن عطاء،

عن أبـي هريرة قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**إنْ سَرَّكُمْ أَنْ تَزْكُو صَلَاتُكُمْ، فَقَدِّمُوا خِيَارَكُمْ**».

(٢/ ٥١) في ترجمة (محمد بن إسماعيل بن موسى الرَّازي أبو الحسين).

مرتبة الحديث:

إسناده تالف. وقد روي من حديث مَرْثَد الغَنَوي بنحوه، وإسناده ضعيف.

ففيه صاحب الترجمة (محمد بن إسماعيل بن موسى الرَّازي المُكْتِب أبو الحسن) وقد ترجم له في:

١ ــ «سؤالات السَّهْمِي للدَّارَقُطْنِيّ وغيره من المشايخ» ص ١٠٠ ــ ١٠١ رقم (٥١) وقال: سمعت أبا محمد بن غلام الزُّهْرِيّ يقول: «ضعيف».

٢ ــ «تاريخ بغداد» (٢/ ٥٠ ــ ٥٣) وقال: «كان غير ثقة». وفيه أنَّ أبا القاسم هِبَةَ الله بن الحسن الطبري الحافظ قد كَذَّبه في روايته عن موسى بن نصر.

وقال الحافظ الخطيب عقب روايته للحديث: «هذا حديث منكر بهذا الإسناد، ورجاله كلُّهم ثقات، والحَمْلُ فيه على الرازي».

و (ابن جُرَيج) هو (عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج المَكِّي): إمام حافظ ثقة، شيخ الحَرَم، وأَوَّل من دَوَّنَ العلم بمكَّة، ــ ت١٥٠هـ ــ. انظر ترجمته في: «السِّيَرَ» (٦/ ٣٢٥ ــ ٣٣٦)، و «التهذيب» (٦/ ٤٠٢ ــ ٤٠٦).

التـخـريـج:

رواه ابن الجَوْزي في «العلل المتناهية» (١/ ٤٢٠ ــ ٤٢١) عن الخطيب من طريقه المتقدِّم، ونقل قوله السابق.

ورواه الدَّارَقُطْنِيُّ في «سننه» (١/ ٣٤٦)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٩١٢) ــ في ترجمة (خالد بن إسماعيل المَخْزُومي) ــ، من طريق خالد بن إسماعيل هذا، عن ابن جُرَيْج، عن عطاء، عنه، به.

قال الدَّارَقُطْنِيُّ: «خالد بن إسماعيل ضعيف».

وقال ابن عدي: «هذا الحديث عن ابن جُرَيْج بهذا الإسناد منكر».

وقال عن خالد بن إسماعيل المَخْزُومي: «يضع الحديث على ثقات المسلمين». وستأتي ترجمته في حديث (٩٧٠).

وللحديث شاهد ضعيف من حديث مَرْثَد بن أبـي مَرْثَد الغَنَوي مرفوعاً بلفظ: «إنْ سَرَّكُمْ أَنْ تُقْبَلَ صَلاَتُكُمْ فَلْيَؤُمُّكُمْ خِيَارُكُمْ، فإنَّهم فيما بَيْنَكُمْ وبينَ رَبِّكُمْ عزَّ وجلَّ».

رواه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٢٢٢)، والدَّارَقُطْنِيُّ في «سننه» (٢/ ٨٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ٣٢٨) رقم (٧٧٧).

وفي إسناده عندهم: (يحيـى بن يَعْلَىٰ الأَسْلَمي)، قال عنه الحافظ ابن حَجَر في «التقريب» (٢/ ٣٦١): «ضعيف».

كما أن في إسناده عندهم: (عبد الله بن موسى) وهو ضعيف أيضاً.

ولذا قال الدَّارَقُطْنِيُّ عقب روايته له: «إسناده غير ثابت، وعبد الله بن موسى ضعيف».

وحديث مَرْثَد ذكره القَاري في «الموضوعات الكبرى» ص ١٤٨ وقال: «وللحاكم والطبراني بسند ضعيف» ثم ذكره.

وقال الشَّوْكَانيُّ في «الفوائد المجموعة» ص ٣٢: لم يصحّ.

* * *

١٣٣ ــ أخبرنا عليّ بن أحمد الرَّزَّاز قال: أنبأنا محمد بن إسماعيل الرَّازي قال: نبأنا أبو عبد الله محمد بن أيوب بن يحيـى بن الضُّرَيْس قال: أنبأنا هَوْذَة قال: نبأنا ابن جُرَيْج، عن عطاء،

عن ابن عبَّاس قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «من بلغه القرآنُ فكأنما شافهته». ثم قرأ: ﴿وأُوحيَ إليّ هذا القرآنُ لأُنْذِرَكُمْ به ومَنْ بَلَغَ﴾ [سورة الأنعام: الآية ١٩].

(٢/ ٧١) في ترجمة (محمد بن إسماعيل بن موسى الرَّازِي المُكْتِب أبو الحسين).

مرتبة الحديث:

إسناده تالف.

ففيه صاحب الترجمة (محمد بن إسماعيل بن موسى الرَّازي) وهو مُتَّهَمٌ. وسبقت ترجمته في الحديث السابق رقم (١٣٢).

وقال الخطيب عقب روايته له: هذا الحديث بهذا الإسناد باطل. على أنَّا لا نعلم أنَّ محمد بن أيوب روىٰ عن هَوْذَة بن خَلِيفة شيئاً قطّ، ولا سمع منه. لأنَّ هَوْذَة مات في سنة ست عشرة ومائتين، وطَلَبَ محمد بن أيوب الحديثَ في سنة عشرين ومائتين.

و (هَوْذَة بن خَلِيفة بن عبد الله الثَّقَفِي البَكْرَاوي أبو الأَشْهَب)، قال الذَّهَبِيُّ عنه في «الكاشف»: (٣/ ٢٠٠): «صدوق». وبمثل قوله قال الحافظ ابن حَجَر في «التقريب» (٢/ ٣٢٢). وانظر لمزيد توسع في بيان حاله: «الميزان» (٤/ ٣١١)، و «التهذيب» (١١/ ٧٤ ــ ٧٥).

و (ابن جُرَيْج) قد تقدَّمت ترجمته في الحديث السابق رقم (١٣٢).

التخريج:

عزاه السيوطي في «الدُّرِّ المنثور» (٣/ ٢٥٧) إلى ابن مَرْدُوْيَه، وأبـي نُعَيْم، والخطيب، عن ابن عبَّاس، وقال: «وأخرج ابن أبـي شَيْبَة، وابن الضُّرَيْس، وابن جرير، وابن المُنْذِر، وابن أبـي حاتم، وأبو الشيخ، عن محمد بن كعب القُرَظي في قوله تعالى ﴿وأُوحيَ إليّ هذا القرآنُ لأُنْذِرَكُمْ به ومن بَلَغَ﴾ قال: من بلغه القرآن فكأنما رأى النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم. وفي لفظ: «من بلغه القرآن حتى يفهمه ويعقله كان كمن عاين رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وكلَّمه».

* * *

١٣٤ ــ أخبرنا عليّ قال: أنبأنا محمد قال: نبأنا محمد بن أيوب قال: نبأنا هَوْذَة بن خَلِيفة قال: نبأنا ابن جُرَيْج، عن أبي صالح،

عن أبي هريرة قال: رأيت معاذ بن جَبَل يُديم النظر إلى عليّ بن أبي طالب، فقلت: مالك تديم النظر إلى عليٍّ كأنك لم تره؟ فقال: سمعت رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يقول: «النَّظَرُ إلى وَجْهِ عليٍّ عِبَادَةٌ».

(٢/ ٥١) في ترجمة (محمد بن إسماعيل بن موسى الرَّازي المُكْتِب أبو الحسين).

مرتبة الحديث:

موضوع.

ففيه صاحب الترجمة (محمد بن إسماعيل الرَّازي) وهو مُتَّهَمٌ. وقد تقدَّمت ترجمته في حديث (١٣٢).

وقال الخطيب عقب روايته له: هذا الحديث بهذا الإسناد باطل، على أنَّا لا نعلم أنَّ محمد بن أيوب روىٰ عن هَوْذَة بن خَلِيفة شيئاً قطّ، ولا سمع منه، لأن هَوْذَة مات في سنة ست عشرة ومائتين، وطَلَبَ محمد بن أيوب الحديثَ في سنة عشرين ومائتين.

وشيخ الخطيب: (عليّ) هو (ابن أحمد الرَّزَّاز أبو الحسن)، ترجم له في «تاريخه» (١١/ ٣٣٠ ــ ٣٣١) وقال: «إلى الصدق ما هو». وستأتي ترجمته في حديث (٦٣٩).

و (محمد بن أيوب) هو (ابن الضُّرَيْس): إمام حافظ ثقة مُعَمَّر. وسبقت ترجمته في حديث (٨٣).

و (ابن جُرَيْج) تقدَّمت ترجمته في حديث (١٣٢).

و (أبو صالح) هو (ذَكْوان السَّمَّان الزَّيَّات المَدَني): ثقة ثَبْت. وستأتي ترجمته في حديث (١٧٤).

وقال الذَّهَبِيُّ في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٨٥) بعد أن روى الحديث عن الخطيب من طريقه المتقدِّم: «المُتَّهَمُ بوضعه الرَّازي، ثم إنَّ محمد بن أيوب بن الضُّرَيْس لم يُدْرِكْ هَوْذَة ولا ابن جُرَيْج ولا أبا صالح»(١).

التـخـريـج:

رواه ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (١/ ٣٥٩) عن الخطيب من طريقه المتقدِّم. وأعلَّه بقوله في (١/ ٣٦٢) منه: «فيه محمد بن أيوب، ولا يُعْرَفُ أنه سمع من هَوْذَة ولا روىٰ عنه. قال ابن حِبَّان: يروي الموضوع لا يحلّ الاحتجاج به»!!

أقول: عِلَّةُ الحديث (محمد بن إسماعيل الرَّازي) كما تقدَّم، و (محمد بن أيوب ـ ابن الضريْس ـ): إمام ثقة، كما تقدَّم أيضاً. وما نقله ابن الجَوْزي عن ابن حِبَّان من قوله فيه: «يروي الموضوع لا يحلّ الاحتجاج به»، وَهَمٌ من ابن الجَوْزي، فإنّ ابن حِبَّان لم يقل ذلك فيه!! وقوله هذا إنما قاله في (محمد بن أيوب بن سُوَيد الرَّمْلِي) كما في «المجروحين» (٢/ ٢٩٩) له.

والحديث له طرق كثيرة عن عدد من الصحابة، ذكرها ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (١/ ٣٥٨ ـ ٣٦٣) وأعلَّها كلّها، وقال: «هذا حديث لا يصحُّ من جميع طرقه».

وقال الإمام ابن كثير في «البداية والنهاية» (٧/ ٣٥٨) بعد أن ذكر أسماء من

---

(١) هكذا في «الميزان» و «اللسان» (٥/ ٨١): «ولا ابن جُرِيج ولا أبا صالح». وأظن أنّ العبارة هكذا: «ولا ابن جُرَيْج، أبا صالح». إلاّ أنه يرد على ذلك أن (أبا صالح ذكوان) قد توفي سنة (١٠١هـ) كما في «التقريب» (١/ ٢٣٨)، ووفاة (ابن جُرَيْج عبد الملك بن عبد العزيز) كانت سنة (١٥٠هـ) أو بعدها وقد جاوز السبعين، وقيل: جاوز المائة، ولم يثبت كما قاله الحافظ في «التقريب» (١/ ٥٢٠). وهذا يعني أنَّ (ابن جُرَيْج) قد أدرك (أبا صالح) بغض النظر عن تحمله عنه أو عدمه.

رواه من الصحابة: «ولكن لا يصحُّ شيء منها. فإنّه لا يخلو كل سَنَدٍ منها عن كذَّاب أو مجهول لا يُعْرَفُ حاله. وهو شيعي».

وقد ذهب الحاكم إلى صحته، فقد قال بعد روايته له في «المستدرك» (٣/ ١٤١) من حديث عِمْرَان بن حُصَيْن مرفوعاً: «هذا حديث صحيح الإسناد، وشواهده عن عبد الله بن مسعود صحيحة». فتعقَّبه الذَّهَبِيُّ بقوله: «ذا موضوع».

ورواه عقبه من طريقين من حديث ابن مسعود. وقال الذَّهَبِيُّ عنه (٢/ ١٤٢): «وذا موضوع».

كما أنَّ السيوطي في «اللآلىء المصنوعة» (١/ ٣٤٢ ــ ٣٤٦) تعقَّب ابن الجَوْزي في الحكم عليه بالوضع، ولخَّص تعقيبه ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٣٨٢ ــ ٣٨٣) وقال في نهايته: «والحديث المنكر إذا تعددت طرقه ارتقى إلى درجة الضعيف القريب، بل ربما يرتقي إلى الحسن، وهذا الحديث ورد من رواية أحد عشر صحابياً بعدة طرق، وتلك عدة التواتر في رأي قوم!! قلت ــ القائل ابن عَرَّاق ــ: وقال الحافظ العَلاَئي الشَّافِعِي، بعد أن حكى عن بعضهم إبطال الحديث: الحكم عليه بالبطلان فيه بُعْدٌ، ولكنَّه كما قال الخطيب: غريب».

وقد مَالَ الشَّوْكَانيُّ في «الفوائد المجموعة» ص ٣٦١ إلى جعله من الحسن لغيره، فقال بعد أن ذكر طرقه على سبيل الاختصار: «فظهر بهذا أنَّ الحديث من قسم الحسن لغيره، لا صحيحاً كما قال الحاكم، ولا موضوعاً كما قال ابن الجَوْزي».

وعلَّق عليه العلاَّمة اليَمَاني رحمه الله في حاشيته على الكتاب بقوله: «خفي على المؤلف حال بعض الروايات، فظنها قوية، والأمر على خلاف ذلك، كما رأيت».

وكان الشيخ اليَمَاني رحمه الله قد أبان عن علل بعض الطرق مما خفي على الشَّوْكَاني. انظر ص ٣٥٩ ــ ٣٦١ منه.

أقول: والصواب فيه ما قاله ابن كثير واليَمَاني رحمهما المولى تعالى، ومن قبلهما ابن الجَوْزي، والله سبحانه وتعالى أعلم.

* * *

١٣٥ ــ أخبرنا عليّ بن أبي عليّ المُعَدَّل، وأحمد بن أبـي جعفر القَطِيْعِيّ، قالا: نبأنا الحسين بن محمد بن إسحاق السَّوْطي قال: نبأنا أبو الحسين محمد بن إسماعيل بن هارون الرَّازي قال: نبأنا أبو حاتم محمد بن إدريس قال: نبأنا أبو نُعَيْم قال: نبأنا الأعْمَش، عن حُمَيْد،

عن أنس قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**إنّما الأمَلُ رَحْمَةٌ مِنَ اللهِ لأُمَّتي، لولا الأمَلُ ما أَرْضَعَتْ أُمٌّ وَلَدَاً، ولا غَرَسَ غَارِسٌ شَجَرَاً**».

(٢/ ٥١ ــ ٥٢) في ترجمة (محمد بن إسماعيل بن موسى الرَّازي المُكْتِب أبو الحسين).

مرتبـة الحديـث:

مـوضـوع.

ففيه صاحب الترجمة (محمد بن إسماعيل الرَّازي) وهو مُتَّهَمٌ. وقد تقدَّمت ترجمته في حديث (١٣٢).

وقال الخطيب عقبه: هذا الحديث بهذا الإسناد باطل، لا أعلم جاء به إلاّ محمد بن إسماعيل الرَّازي.

وقال الذَّهَبِـيُّ في «الميزان» (٣/ ٤٨٤) في ترجمة (محمد بن إسماعيل الرَّازي): «عن أبـي حاتم بحديث باطل».

و (حُمَيْد) هو (ابن أبـي حُمَيْد الطويل): ثقة مدلِّس. وستأتي ترجمته في حديث (٢٦٥).

و (الأَعْمَش) هو (سليمان بن مِهْران الكَاهِلي الأَسَدي أبو محمد): إمامٌ ثقة حافظ. وستأتي ترجمته في حديث (١٩٠).

و (أبو نُعَيْم) هو (الفضل بن دُكَيْن): ثقة ثَبْت. وستأتي ترجمته في حديث (٤٣٧).

التـخـريـج:

رواه ابن الجَوْزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٣٣٠) عن الخطيب من طريقه المتقدِّم. ونقل قول الخطيب السابق.

وذكره الدَّيْلَمِيّ في «الفردوس» (١/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣) رقم (١٣٦٩) عن أنس.

وعزاه في «الجامع الكبير» (١/ ٢٩٥) إلى ابن النَّجّار أيضاً.

* * *

١٣٦ ـ أخبرنا أحمد بن جعفر قال: نبأنا الحسين بن محمد السَّوْطي قال: نبأنا محمد بن إسماعيل الرَّازي قال: نبأنا أبو حاتم محمد بن إدريس قال: نبأنا أبو نُعَيْم قال: نبأنا الأَعْمَش، عن حُمَيْد،

عن أنس، أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال: **«من تظاهرت عليه النِّعَمُ فليكثر الحمد لله، ومن كثرت همومه فعليه بالاستغفار، ومن أَلَحَّ عليه الفَقْرُ فليكثر من قول: لا حول ولا قوّة إلاّ بالله»**.

(٢/ ٥٢) في ترجمة (محمد بن إسماعيل بن موسى الرَّازي المُكْتِب أبو الحسين).

مرتبـة الحديـث:

موضوع.

ففيه صاحب الترجمة (محمد بن إسماعيل الرَّازي) وهو مُتَّهَمٌ. وقد تقدَّمت ترجمته في حديث (١٣٢).

وقال الخطيب عقبه: هذا الحديث بهذا الإسناد باطل، لا أعلم جاء به إلاّ محمد بن إسماعيل الرَّازي.

و (أبو نُعَيْم)، و (الأَعْمَش)، و (حُمَيْد)، قد تقدَّم الكلام عليهم في حديث (١٣٥).

التـخـريـج:

رواه ابن الجَوْزي في «العلل المتناهية» (٢/ ١٠٠) عن الخطيب من طريقه المتقدِّم، ونقل قوله السابق.

والحديث عزاه في «الجامع الكبير» (١/ ٧٦٤) إلى الخطيب فقط.

* * *

١٣٧ ـ أخبرنا أحمد بن أبي جعفر قال: نبأنا الحسين بن محمد السَّوْطي قال: نبأنا محمد بن إسماعيل الرَّازي قال: نبأنا أبو حاتم محمد بن إدريس قال: نبأنا أبو نُعَيْم قال: نبأنا الأَعْمَش، عن حُمَيْد،

عن أنس، عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ قال: «**ما نُزِعَت الرَّحْمَةُ إلاّ مِنْ شَقِيٍّ**».

(٢/ ٥٢) في ترجمة (محمد بن إسماعيل بن موسى الرَّازي المُكْتِب أبو الحسين).

مرتبـة الحديـث:

إسناده تالف. وهو حسن من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ففيه صاحب الترجمة (محمد بن إسماعيل الرَّازي) وهو مُتَّهَمٌ. وتقدَّمت ترجمته في حديث (١٣٢).

وقال الخطيب عقبه: هذا الحديث بهذا الإسناد باطل، لا أعلم جاء به إلاّ محمد بن إسماعيل الرَّازي.

و (أبو نُعَيم)، و (الأَعْمَش)، و (حُمَيْد)، قد تقدَّم الكلام عليهم في حديث (١٣٥).

التـخـريـج:

رواه ابن الجَوْزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٢٤٥) عن الخطيب من طريقه

السابق، ونقل قوله المتقدِّم. وقال: «قد رُوي لنا بإسنادٍ صالحٍ من حديث أبـي هريرة قد ذكرته في شرح الشهاب».

والحديث قد روي عن أبـي هريرة مرفوعاً، أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٣٠١ و ٤٤٢ و ٤٦١ و ٥٣٩)، وأبـو داود فـي الأدب، بـاب فـي الـرحمـة (٥/ ٢٣٢) رقم (٤٩٤٢)، والتِّرْمِذِيّ في البر والصلة، باب ما جاء في رحمة المسلمين (٤/ ٣٢٣) رقم (١٩٢٣)، وابن أبـي شَيْبَة في «المصنَّف» (٨/ ٣٣٩)، والبخاري فـي كتابـه «الأدب المفـرد» ص ١٣٦ رقـم (٣٧٦)، وابـن حِبَّان فـي «صحيحه» (١/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤) رقم (٤٦٣ و ٤٦٥)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩)، وأبو داود الطَّيالسي في «مسنده» ص ٣٣٠ رقم (٢٥٢٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١٦١)، والبَغَوي في «شرح السُّنَّة» (١٣/ ٣٧ ـ ٣٨) رقم (٣٤٥٠)، والدُّولابـي في «الكُنَـىٰ» (١/ ٣)، والقُضَاعي في «مسند الشهـاب» (٢/ ٦) رقـم (٧٧٢)، والخطيـب البغـدادي فـي «تـاريخـه» (٦/ ١٧١) و (٧/ ١٨٣).

قال التِّرْمِذِيّ: «هذا حديث حسن».

وقال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٣/ ٢٠٣) عقب نقله لتحسين التِّرْمِذِيّ: «وفي بعض النسخ: حسن صحيح».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد» ووافقه الذَّهَبِـيّ.

ولفظ أوله عند أكثرهم: «لا تُنْزَعُ الرَّحْمَةُ...»

* * *

١٣٨ ـ أخبرنـا محمـد بـن أحمـد بـن رِزْق قـال: نبأنـا أبـو بكـر محمـد بـن إسماعيل بن محمد القاضي قال: نبأنا الحسن بن الطيِّب بن حمزة قال: نبأنا محمد بن يحيى الحَجَرِيّ القاضي قال: نبأنا عبد الله بن الأَجْلَح الكِنْدِيّ، عن أبيه، عن عِكْرِمة،

عن ابن عبَّاس قال: جاء رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم إلى العبَّاس يعوده،

فدخل عليه والعبَّاس على سريرٍ له، فأخذ بيد النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم فأقعده في مكانه. فقال له النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: «**رَفَعَكَ اللَّهُ يا عَمِّ**».

(٢/ ٥٣) في ترجمة (محمد بن إسماعيل بن محمد القاضي أبو بكر).

مرتبـة الحديـث:

إسناده ضعيف.

ففيه (محمد بن يحيـى الحَجَرِيّ القاضي) وهو ضعيف. وستأتي ترجمته في حديث (٨٦٨).

كما أنّ فيه صاحب الترجمة (محمد بن إسماعيل القاضي) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً.

التـخـريـج:

سيأتي تخريجه موسعاً في حديث (٨٦٨).

* * *

١٣٩ ــ أخبرنا أبو نُعَيْم الحافظ قال: نبأنا عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس قال: نبأنا يونس بن حَبِيب قال: نبأنا أبو داود قال: نبأنا جعفر بن سليمان، عن النَّضْر بن حُمَيْد[1] الكِنْدِي ــ أو العَبْدِي ــ، عن الجارود، عن أبـي الأَحْوَص،

عن عبد الله قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**لا تَسُبُّوا قُرَيْشاً، فإنّ عالِمَهَا يملأُ الأرضَ عِلْمَاً. اللَّهُمَّ إنّك أَذَقْتَ أَوَّلَهَا عذاباً، أو وَبَالاً، فَأَذِقْ آخرها نَوَالاً**».

---

(١) صُحِّفَ في المطبوع إلى: «سعيد». وصُحِّفَ في «مسند أبـي داود الطَّيالسي»، و «الحِلْية»، و «تاريخ دمشق» إلى: «معبد». والتصويب من «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٧٦)، و «الضعفاء» للعُقَيْلي (٤/ ٢٨٩)، و «مناقب الشَّافِعِي» (١/ ٢٦).

(٢/ ٦٠) في ترجمة (محمد بن إدريس بن العبَّاس الشَّافِعِي الإمام أبو عبد الله).

مرتبة الحديث:

إسناده ضعيف جدّاً. والشطر الثاني من الحديث «اللهم إنَّك أذقت أوَّلها...» حديث حسن، ورد من حديث ابن عبَّاس.

ففيه (النَّضْر بن حُمَيْد الكِنْدِي) وقد ترجم له في:

١ ــ «الضعفاء» للعُقَيْلي (٤/ ٢٨٩) وفيه عن البخاري: «منكر الحديث».

٢ ــ «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٧٦ ــ ٤٧٧) وسمَّاه: «النضر بن حُمَيْد أبو الجارود». وفيه عن أبـي حاتم: «متروك الحديث».

٣ ــ «الميزان» (٤/ ٢٥٦) وقال: «النَّضْر بن حُمَيْد، أبو الجارود... وهو النَّضْر بن حُمَيْد الكِنْدي». وذكر قول البخاري وأبـي حاتم فيه، وساق الحديث في ترجمته. وتابعه الحافظ ابن حَجَر في «اللسان» (٦/ ١٥٩ ــ ١٦٠).

و (الجارود) لم أعرفه. وقال الحافظ السَّخَاويُّ في «المقاصد الحسنة» ص ٢٨١: «الجارود: مجهول». لكنَّه قال: «والرَّاوي عنه مختلف فيه».

أقول: ليس مختلفاً فيه كما تقدَّم، ولم يُذْكَرْ توثيقه عن أحد.

و (أبو داود) هو (الطَّيَالسي سليمان بن داود البَصْري): إمام حافظ ثقة، صاحب «المسند». وستأتي ترجمته في حديث (٢٠٣٩).

و (أبو الأَحْوَص) هو (عَوْف بن مالك بن نَضْلَة الجُشَمي): ثقة. وستأتي ترجمته في حديث (٣٠٥).

و (عبد الله) هو (ابن مسعود) رضي الله عنه.

التــخــريــج :

رواه أبو داود الطَّيَالسي في «مسنده» ص ٣٩ ــ ٤٠ رقم (٣٠٩)، وعنه أبو نُعَيْم في «الحِلْية» (٦/ ٢٩٥) و (٩/ ٦٥).

وعن أبـي نُعَيْم، رواه الخطيب، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤/ ٨١٧) ــ مخطوط ــ ، من طريق جعفر بن سليمان، عن النَّضْر بن حُمَيْد، به.

ومن هذا الطريق رواه العُقَيْلي في «الضعفاء» (٤/ ٢٨٩) مطوَّلاً بزيادة في آخره ــ في ترجمة (النَّضْر بن حُمَيْد الكِنْدي) ــ ، والبيهقي في «مناقب الشَّافِعِي» (١/ ٢٦).

وقال العُقَيْلِي: «لا يُتَابَعُ عليه إلاَّ من طريق يقاربه».

وقال الإمام ابن كثيـر في «البداية والنهاية» (١٠/ ٢٥٣) بعد أن ذكره من الطريق المتقدِّم: «وهذا غريب من هذا الوجه».

والشطر الثاني من الحديث: «اللَّهم إنك أذقت أوَّلها عذاباً. . .»، رواه أحمد في «المسند» (١/ ٢٤٢)، والتِّرمِذِيّ في المناقب في فضل الأنصار وقريش (٥/ ٣١٥) رقم (٣٩٠٨)، وغيرهما، من طريق طارق بن عبد الرحمن، عن سعيد بن جُبَيْر، عن ابن عبَّاس مرفوعاً بلفظ: «اللَّهم أذقتَ أَوَّلَ قريشٍ نكَالاً، فَأَذِقْ آخِرَهُمْ نَوَالاً».

وقال التِّرْمِذِيّ: «هذا حديث حسن صحيح غريب».

وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على «المسند» (٤/ ٢٨) رقم (٢١٧٠): «إسناده صحيح».

أقول: الظاهر أنّ إسناده حسن. فإنَّ (طارق بن عبد الرحمن البَجَليّ الأَحْمَسي الكوفي)، ترجم له الذَّهَبِيّ في «الكاشف» (٢/ ٣٦) وقال: «وثَّقوه. وقال أحمد: ليس حديثه بذاك». وقال الحافظ ابن حَجَر في «التقريب» (١/ ٣٧٦): «صدوق له أوهام، من الخامسة»/ ع.

* * *

١٤٠ ــ أخبرنا أبو سعد إسماعيل بن عليّ الإسْتِرابَاذِيّ قال: نبأنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ ــ بنَيْسَابُور ــ قال: نبأنا محمد بن إبراهيم المؤذِّن قال: نبأنا عبد الملك بن محمد ــ هو أبو نُعَيْم ــ قال: نبأنا محمد بن عَوْف قال: نبأنا الحَكَم بن نافع قال: نبأنا ابن عيَّاش، عن عبد العزيز بن عبيد الله، عن وَهْب بن كَيْسَان،

عن أبي هريرة، عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم أنَّه قال: «**اللَّهُمَّ اهد قريشاً، فإنَّ عَالِمَهَا يملأُ طباق الأرض عِلْمَاً. اللَّهُمَّ كما أذقتهم عذاباً فأذقهم نَوَالاً** ــ دعا بها ثلاث مرات ــ».

(٢/ ٦٠ ــ ٦١) في ترجمة (محمد بن إدريس بن العبَّاس الشَّافِعِي الإمام أبو عبد الله).

مرتبة الحديث:

إسناده ضعيف. والشطر الثاني من الحديث: «اللَّهم كما أذقتهم عذاباً فأذقهم نَوَالاً» حديث حسن، ورد من حديث ابن عبَّاس.

ففيه (عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة بن صهيب الحِمْصِيّ) وقد ترجم له في:

١ ــ «تاريخ ابن مَعِين» (٤/ ٤٢٩) وقال: ضعيف لم يحدِّث عنه إلَّا إسماعيل بن عيَّاش.

٢ ــ «أحوال الرجال» ص ١٧١ رقم (٣٠٦) وقال: «غير محمود الحديث».

٣ ــ «الضعفاء» للعُقَيْلي (٣/ ٢١ ــ ٢٢).

٤ ــ «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٨٧ ــ ٣٨٨) وفيه عن أبي حاتم: «لم يرو عنه غير إسماعيل بن عيَّاش، وهو عندي عجيب، ضعيف الحديث، منكر الحديث، يُكْتَبُ حديثه، يروي أحاديث مناكير، ويروي أحاديث حساناً». وقال أبو زُرْعَة: «مضطرب الحديث، واهي الحديث».

٥ ــ «الكامل» (٥/ ١٩٢٣ ــ ١٩٢٤) وقال بعد أن ذكر له بعض حديثه: «وهذه الأحاديث التي ذكرتها لعبد العزيز هذا مناكير كلّها، وما رأيت أحداً يحدِّث عنه غير إسماعيل بن عيَّاش».

٦ ــ «سنن الدَّارَقُطْنِيّ» (١/ ٣٤٩) وقال: «ليس بالقويّ». و (٤/ ٢٦٨) وقال: «ضعيف لا يحتجُّ به».

٧ ــ «الكاشف» (٢/ ١٧٧) وقال: «واهٍ».

٨ ــ «التهذيب» (٦/ ٣٤٨ ــ ٣٤٩) وفيه عن أبـي داود: «ليس بشيء». وقال النَّسَائي: «ليس بثقة ولا يُكْتَبُ حديثه». وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: «متروك».

٩ ــ «التقريب» (١/ ٥١١) وقال: «ضعيف، لم يرو عنه إلاّ إسماعيل بن عيَّاش، من السابعة»/ ق.

التـخـريـج:

رواه البيهقي في «مناقب الشَّافِعِي» (١/ ٢٧)، عن أبـي عبد الله الحافظ، عن محمد بن إبراهيم المؤذِّن، به.

وذكره ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤/ ٨١٧) ــ مخطوط ــ، عن الخطيب من الطريق المتقدِّم دون أن يرويه عنه. فقال: «قال الخطيب أنبأنا أبو سعد إسماعيل. . .».

وعزاه في «الجامع الكبير» (١/ ٣٨٢) إلى الخطيب وابن عساكر عنه. وقد تقدَّمت الإشارة إلى أن ابن عساكر ذكره عن الخطيب ولم يروه عنه.

وبلفظ حديث أبـي هريرة، رواه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٨١) ــ في ترجمة (إسماعيل بن مسلم المَكِّي) ــ، وأبو نُعَيْم في «الحِلْيَة» (٩/ ٦٥)، من طريق إسماعيل بن مسلم المَكِّي، عن عطاء، عن ابن عبَّاس مرفوعاً.

أقول: (إسماعيل بن مسلم المَكِّي) قال الحافظ عنه في «التقريب» (١/ ٧٤): «ضعيف الحديث».

وقال الذَّهَبِيُّ عنه في «المغني» (١/ ٨٧): «ساقط الحديث متروك قاله النَّسَائي». وستأتي ترجمته في حديث (٣٦٢).

أمَّا الشطر الثاني من الحديث: «اللَّهُمَّ كما أذقتهم عذاباً فأذقهم نَوَالاً»، فإنّه حديث حسن وقد تقدم تخريجه في الحديث السابق (١٣٩).

* * *

١٤١ ــ أخبرنا أبو عمر عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن مهدي قال: نبأنا محمد بن مَخْلَد العَطَّار قال: نبأنا أبو حاتم الرَّازي محمد بن إدريس قال: نبأنا عبد العزيز بن الخطَّاب، عن قيس بن الربيع، عن شُعْبَة، عن عمرو بن دينار، عن رجل من الأنصار،

عن أبيه قال: وُلِدَ لي غلام فأتيت النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم فقلت: ولد لي غلام فما أسميه؟ قال: «سَمِّه بأحبِّ النَّاس إليَّ: حمزة».

(٢/ ٧٣ ــ ٧٤) في ترجمة (محمد بن إدريس بن المنذر الحَنْظَلي الرَّازي أبو حاتم).

مرتبـة الحديـث:

إسناده ضعيف.

ففيه جهالة من حدَّث عنه عمرو بن دينار.

كما أنّ فيه (قيس بن الربيع الأَسَدي الكوفي أبو محمد) وقد ترجم له في:

١ ــ «تاريخ ابن مَعِين» (٢/ ٤٩٠) وقال: «ليس بشيء». وقال مرَّةً: «لا يُساوي شيئاً».

٢ ــ «التاريخ الكبير» (٧/ ١٥٦ ــ ١٥٧) وقال: «قال عليّ: كان وكيع يضعِّفه».

٣ ــ «أحوال الرجال» ص ٦٦ رقم (٧٣) وقال: «ساقط».

٤ ــ «الضعفاء» للنَّسَائي ص ٢٠٢ رقم (٥٢٤) وقال: «متروك الحديث».

٥ ــ «الضعفاء» للعُقَيْلي (٣/ ٤٦٩ ــ ٤٧٢).

٦ ــ «الجرح والتعديل» (٧/ ٩٦ ــ ٩٨) وفيه عن أبـي حاتم: «محلُّه الصدق وليس بقوي، يُكْتَبُ حديثه ولا يُحْتَجُّ به». وقال أبو زُرْعَة: «فيه لِينٌ».

٧ ــ «المجروحين» (٢/ ٢١٦ ــ ٢١٩) وقال: «اختلف فيه أئمتنا، فأمَّا شُعْبَة فَحَسَّنَ القول فيه وحثَّ عليه، وضعَّفه وكيع، وأمَّا ابن المبارك فَفَجَّعَ القول فيه، وتركه يحيـى القطَّان، وأمَّا يحيـى بن مَعِين فكذَّبه، وحدَّث عنه عبد الرحمن بن مهدي ثم ضرب على حديثه، وإني سأجمع بين قدح هؤلاء فيه وضد الجرح منهم فيه إن شاء الله»؛ فقال: «قد سَبَرْتُ أخبار قيس بن الربيع من رواية القدماء والمتأخرين وتتبعتها فرأيته صدوقاً مأموناً حيث كان شاباً، فلما كبر ساء حفظه، وامتحن بابن سُوء فكان يُدْخِلُ عليه الحديث فيجيب فيه، ثقةً منه بابنه، فلما غلب المناكير على صحيح حديثه ولم يتميز استحق مجانبته عند الاحتجاج، فكلّ من مدحه من أئمتنا وحثَّ عليه كان ذلك منهم لما نظروا إلى الأشياء المستقيمة التي حدَّث بها عن سماعه، وكلُّ من وهّاه منهم فكان ذلك لما علموا مما في حديثه من المناكير التي أَدْخَلَ عليه ابنه وغيره».

٨ ــ «الكامل» (٦/ ٢٠٦٣ ــ ٢٠٧٠) وفيه عن أحمد: «كان يتشيَّع، وكان كثير الخطأ في الحديث». وقال ابن المبارك: «في حديثه خطأ». وقال ابن عدي: «والقول فيه ما قاله شُعْبَة وأنّه لا بأس به».

٩ ــ «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٥٦ ــ ٤٦٢) وفيه عن عَفَّان بن مُسْلِم: «كان قيس ثقة، يُوَثِّقُهُ الثَّوْري وشُعْبَة». وفيه أنَّ عليّ بن المَدِيني قد ضعَّفه جداً.

١٠ ــ «المغني» (٢/ ٥٢٦ ــ ٥٢٧) وقال: «صدوق سيء الحفظ».

١١ ــ «التقريب» (٢/ ١٢٨) وقال: «صدوق، تغيَّر لما كبر، أَدْخَلَ عليه ابنه

مـا ليس مـن حديثـه فَحَدَّثَ بـه، مـن السـابعة، مـات سنـة بضـع وستيـن ــ يعني ومائة ــ»/ د ت ق.

وباقي رجال الإسناد ثقات.

التـخـريـج:

رواه الحاكم في «المستدرك» (٣/١٩٦)، من طريق يعقوب بن حُمَيْد بن كَاسِب، حدَّثنا سفيان بن عُيَيْنَة، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: «وُلِدَ لرجلٍ منّا غلام، فقالوا: ما نسمِّيه فقال النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: سمُّوه بأحبِّ الأسماء إليّ: حمزة بن عبد المطلب».

قال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يُخَرِّجَاه». وتعقَّبه الذَّهَبِـيُّ بقوله: «يعقوب ضعيف».

ثم رواه الحاكم، من طريق يوسف بن سلمان المازني، حدَّثنا سفيان بن عُيَيْنَة، عن عمرو بن دينار سمع رجلاً بالمدينة يقول: جاء جدِّي بأبـي إلى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، فقال: هذا ولدي فما أسمِّيه؟ قال: «سمِّه بأحبِّ النَّاس إليَّ: حمزة بن عبد المطلب».

قال الحاكم: «قد قصر هذا الراوي المجهول برواية الحديث عن ابن عُيَيْنَة. والقول فيه قول يعقوب بن حُمَيْد. وقد كان أبو أحمد الحافظ يناظرني: أنّ البخاري قد روى عنه في «الجامع الصحيح»، وكنت آبـى عليه».

ولم يتكلَّم الذَّهَبِـيّ عليه بشيء في «تلخيص المستدرك».

أقول: في إسناده (يعقوب بن حُمَيْد بن كَاسِب المَدَني) وقد ترجم له في:

١ ــ «تاريخ ابن مَعِين» (٢/ ٦٨١) وقال: «ليس بشيء».

٢ ــ «الضعفاء» للنَّسَائي ص ٢٤٥ رقم (٦٤٥) وقال: «ليس بشيء».

٣ ــ «الضعفـاء» للعُقَيْلـي (٤/ ٤٤٦ ــ ٤٤٧) وفيـه عـن زكـريـا بـن يحيـى

الحُلْوَاني: «قال: رأيت أبا داود السِّجِسْتَاني ــ صاحب أحمد بن حنبل ــ، قد ظاهر بحديث ابن كاسب وجعله وقايات على ظهور كتبه[1]، فسألته عنه فقال: رأينا في مسنده أحاديث أنكرناها فطالبناه بالأصول فدافعها ثم أخرجها بعد، فوجدنا الأحاديث في الأصول مُغَيَّرَةً بخط طَرِيّ، كانت مراسيل فأسندها وزاد فيها».

٤ ــ «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٠٦) وفيه عن أبي حاتم: «ضعيف الحديث». وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زُرْعَة عن يعقوب بن كاسب، فحرَّك رأسه. قلت: كان صدوقاً في الحديث؟ قال: هذا شروط[2]. وقال في حديث رواه يعقوب: قلبي لا يسكن على ابن كاسب». وفيه عن أبي بكر بن أبي خَيْثَمَة: «سمعت يحيى بن مَعِين يقول وذكر ابن كاسب، فقال: ليس بثقة. قلت: من أين قلت ذاك؟ قال: لأنه محدود. قلت: أليس هو في سماعه ثقة؟ قال: بلى».

٥ ــ «الثقات» لابن حِبَّان (٩/ ٢٨٥) وقال: كان ممن يحفظ، من جمع وصنَّف[3]، واعتمد على حفظه، فربما أخطأ في الشيء بعد الشيء، وليس خطأ الإنسان في شيء يهم فيه ما لم يفحش ذلك منه بِمُخْرِجِهِ عن الثقات إذا تقدَّمت عدالته».

٦ ــ «الكامل» (٧/ ٢٦٠٨ ــ ٢٦٠٩) وقال: «لا بأس به وبرواياته، وهو كثير الحديث، كثير[4] الغرائب».

٧ ــ «ميزان الاعتدال» (٤/ ٤٥٠ ــ ٤٥١) وفيه عن البخاري: «لم نر

(١) صُحِّفَ في «الضعفاء» إلى: «ركبته»!! والتصويب من «ميزان الاعتدال» (٤/ ٤٥١)، و «هدي الساري» ص (٤٥٤)، و «التهذيب» (١١/ ٣٨٤). وقد وقع تصحيف أيضاً في قول الحُلْواني في «التهذيب» في غير موضع.
(٢) في «التهذيب» (١١/ ٣٨٣): «لهذا شروط».
(٣) هكذا العبارة في «الثقات». ولعل صوابها «ممن جمع وصنف». ففي «هدي الساري» لابن حَجَر ص ٤٥٤: «قال ابن حِبَّان: كان ممن يحفظ ويصنف، وربما أخطأ».
(٤) سقطت هذه الكلمة من المطبوع. وهي مستدركة من «التهذيب» (١١/ ٣٨٤).

إلاّ خيراً، هو في الأصل صدوق». وقال الذَّهَبِيُّ: «كان من علماء الحديث، لكنّه له مناكير وغرائب، وحديثه في «صحيح البخاري» في موضعين: في الصلح، وفيمن شهد بدراً».

٨ ــ «تغليق التعليق» لابن حَجَر (٢/ ٢٣) وقال: «ضُعِّفَ».

٩ ــ «التهذيب» لابن حَجَر (١١/ ٣٨٣ ــ ٣٨٥) وحقق فيه مسألة رواية البخاري عنه من عدمها، ورَجَّحَ أنّه روى عنه في الموضعين السابقين المشار إليهما في كلام الذَّهَبِيّ، وقد توبع عليهما. وانظر: «هدي الساري» ص ٤٥٣ ــ ٤٥٤، و «المغني» (٢/ ٧٥٨).

١٠ ــ «التقريب» (٢/ ٣٧٥) وقال: «صدوق ربما وهم، من العاشرة»/ عخ ق.

* * *

١٤٢ ــ أخبرنا عليّ بن عبد العزيز الظَّاهِرِي قال: نبأنا أبو الفضل عبيد الله بن عبد الرحمن الزُّهْرِيّ قال: نبأنا محمد بن هارون بن حُمَيْد بن المُجَدَّر قال: نبأنا محمد بن أَبَان البَلْخِي قال: نبأنا عبد الرزاق، عن سفيان الثَّوْري، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن مُحَرَّر بن أبي هريرة،

عن أبيه، عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال: **«ما أَهَلَّ مُهِلٌّ قَطُّ إلاّ آبت الشمسُ بذنوبه»**.

(٢/ ٧٩) في ترجمة (محمد بن أَبَان بن وزير البَلْخِي أبو بكر، مُسْتَمْلِي وكيع).

مرتبة الحديث:

رجال إسناده كلُّهم ثقات عدا (مُحَرَّر بن أبي هريرة الدَّوْسيّ) فإنّه لم يوثِّقه غير ابن حِبَّان. انظر «الثقات» له (٥/ ٤٦٠).

وترجم له البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٢٢) ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً.

وقال ابن حَجَر في «التقريب» (٢/ ٢٣١): «مقبول». يعني حيث يتابع.

وقال الخطيب عقب روايته له: «تفرّد بروايته محمد بن أَبَان عن عبد الرزاق عن الثَّوْري، وخالفه الحسن بن أبـي الربيع الجُرْجَاني، فرواه عن عبد الرزاق عن ياسين الزَّيَّات عن ابن المُنْكَدِر». ثم ساقه من هذا الطريق، وهو الحديث التالي. وإسناده ضعيف جدًّا من أجل (ياسين الزَّيَّات).

التـخـريـج:

رواه البيهقي في «شُعَبِ الإيمان» (٧/ ٥٨٠ ـ ٥٨١) رقم (٣٧٤٠)، من طريق أبـي بكر الإسماعيلي، عن محمد بن هارون بن حُمَيْد بن المُجَدَّر، به.

والحديث رواه الطبراني في «الأوسط» ـ كما في «مجمع البحرين في زوائد المعجمين» (٣/ ٢١٧ ـ ٢١٨) رقم (١٧٠٦) ـ، من طريق زيد بن عمر بن عاصم، عن سهيل بن أبـي صالح، عن أبيه، عن أبـي هريرة مرفوعاً بلفظ: «ما أَهَلَّ مُهِلٌّ قَطُّ إلاّ بُشِّرَ، ولا كَبَّرَ مُكَبِّرٌ قَطُّ إلاّ بُشِّرَ. قيل يا رسول الله: بالجنَّة؟ قال: نعم».

ورواه عقبه برقم (١٧٠٧)، من طريق عبيد الله بن عمر، عن أبـي صالح، عن أبـي هريرة مرفوعاً بنحوه.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٢٢٤): «رواه الطبراني في «الأوسط» بإسنادين، رجال أحدهما رجال الصحيح».

ويمثل قول الهيثمي قال المنذري مِنْ قَبْلُ في «الترغيب والترهيب» (٢/ ١٨٩)، إلاّ أنّه وقع في المطبوع: «رواه الطبراني في «الأوسط» بإسنادين رجال الصحيح»!.

* * *

١٤٣ ـ أخبرنا ابن رَبَاح البَصْري قال: أنبأنا أحمد بن محمد بن إسماعيل المُهَنْدِس ـ بمِصْر ـ قال: نبأنا عبد الله بن محمد بن جعفر القَزْويني قال: حدَّثني الحسن بن أبـي الربيع قال: أنبأنا عبد الرزاق قال: حدَّثنا ياسين، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن مُحَرَّر بن أبـي هريرة،

عن أبيه قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**ما أَهَلَّ مُهِلٌّ إلاّ آبت الشمسُ بذنوبه**».

(٧٩/٢) في ترجمة (محمد بن أَبَان بن وزير البَلْخِي أبو بكر، مُسْتَمْلِي وكيع).

مرتبـة الحديـث:

إسناده ضعيف جدّاً.

وقد تقدَّم في الحديث الذي قبله بإسناد رجاله كلّهم ثقات عدا (مُحَرَّر بن أبـي هريرة) فإنَّه لم يوثِّقه غير ابن حِبَّان.

وفي إسناده هنا (ياسين بن معاذ الزَّيَّات الكوفي أبو خَلَف) وقد ترجم له في:

١ ـ «تاريخ ابن مَعِين» (٦٣٩/٢) وقال: «ضعيف». وقال مرَّةً: «ليس حديثه بشيء».

٢ ـ «التاريخ الكبير» (٨/ ٤٢٩) وقال: «يتكلَّمون فيه، منكر الحديث».

٣ ـ «الضعفاء» للنَّسَائي ص ٢٥٦ رقم (٦٨٣) وقال: «متروك الحديث».

٤ ـ «الجرح والتعديل» (٩/ ٣١٢ ـ ٣١٣) وفيه عن أبـي حاتم: «كان رجلاً صالحاً لا يَعْقِلُ ما يحدِّث به، ليس بقوي، منكر الحديث». وقال أبو زُرْعَة: «ضعيف الحديث».

٥ ـ «المجروحين» (١٤٢/٣ ـ ١٤٣) وقال: «كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات، ويتفرّد بالمعضلات عن الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال».

٦ ـ «الكامل» (٧/ ٢٦٤١ ـ ٢٦٤٢) وقال: «كلُّ رواياته أو عامّتها غير محفوظة».

٧ ـ «الإرشاد» للخَلِيلي (١/ ٣٥٢ ـ ٣٥٣) وقال: «ضعيف جدًّا».

٨ ـ «السنن» للدَّارَقُطْنِيّ (٢/ ١١) وقال: «ضعيف».

التـخـريـج:

تقدَّم تخريجه في الحديث السابق رقم (١٤٢).

* * *

١٤٤ ـ أخبرنا أحمد بن محمد بن غالب قال: أنبأنا أبو بكر الإسماعيلي قال: نبأنا أحمد بن حفص السَّعْدِي ـ إملاءً ـ قال: نبأنا محمد بن أَبَان المُخَرِّمي قال: نبأنا داود بن مِهْران قال: نبأنا سَيْف بن محمد، عن سفيان، عن سَلَمَة بن كُهَيْل، عن الأَغَرّ،

عن سلمان، عن النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «**أوَّلكم واردةً على الحوض، أوَّلكم إسلاماً: عليّ بن أبي طالب**».

(٢/ ٨١) في ترجمة (محمد بن أَبَان المُخَرِّمي».

مرتبـة الحديـث:

إسناده تالف.

ففيه (سَيْف بن محمد ابن أخت سفيان الثَّوْري) وقد ترجم له في:

١ ـ «تاريخ يحيى بن مَعِين» (٢/ ٢٤٦) وقال: «ليس بثقة». وقال مرَّةً: «ضعيف».

٢ ـ «تاريخ الدَّارِمي عن ابن مَعِين» ص ١١٨ ـ ١١٩ رقم (٣٦٧) وقال: «كان شيخاً هاهنا كذَّاباً خبيثاً».

٣ ـ «العلل» لأحمد بن حنبل (١/ ٨٨) وقال: «لا يُكْتَبُ حديث سيف...

ليس سيف بشيء، وكان سيف يضع الحديث».

٤ ــ «التاريخ الكبير» (٤/ ١٧٢) وقال: «ضعَّفه أحمد».

٥ ــ «أحوال الرجال» ص ٨٧ رقم (١٢١) وقال: ليس بالقويِّ في الحديث ولا قريب.

٦ ــ «الضعفاء» للنَّسَائي ص ١٢٣ رقم (٢٧٠) وقال: «ليس بثقة ولا مأمون، متروك».

٧ ــ «الضعفاء» للعُقَيْلي (٢/ ١٧٢ ــ ١٧٣).

٨ ــ «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٧٧) وفيه عن أبي حاتم: «ضعيف، لا يُكْتَبُ حديثه، ذاهب الحديث».

٩ ــ «المجروحين» (١/ ٣٤٦ ــ ٣٤٧) وقال: «كان شيخاً صالحاً متعبِّداً إلاّ أنّه يأتي عن المشاهير بالمناكير، كان ممن يُدْخَلُ عليه فيجيب، إذا سمع المرء حديثه شهد عليه بالوضع».

١٠ ــ «الكامل» (٣/ ١٢٦٧ ــ ١٢٧١) وقال: «هو بيِّنُ الضعف جدّاً».

١١ ــ «الضعفاء» للدَّارَقُطْنِيّ ص ٢٤١ ــ ٢٤٢ رقم (٢٨١) وقال: «كوفي ضعيف متروك».

١٢ ــ «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٢٦ ــ ٢٢٧) وفيه عن عمرو بن عليّ الفَلَّاس: «ضعيف». وقال أبو داود: «كذَّاب». وقال زكريا السَّاجي: «يضع الحديث».

١٣ ــ «الكاشف» (١/ ٣٣٣) وقال: «كذَّابٌ، والعجب من التِّرمِذِيّ يُحَسِّنُ له».

١٤ ــ «التقريب» (١/ ٣٤٤) وقال: «كذَّبوه، من صغار الثامنة»/ ت.

كما أنَّ فيه صاحب الترجمة (محمد بن أَبَان المُخَرِّمي) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً.

و (الأغرّ) الظاهر أنَّه (سلمان الأَغَرّ المَدَني) وهو ثقة. انظر «تهذيب الكمال» (١١/ ٢٥٦ ـ ٢٥٨).

التخريج:

رواه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ١٣٦)، من طريق سَيْف بن محمد، حدَّثنا سفيان الثَّوْري، عن سَلَمة بن كُهَيْل، عن أبي صادق، عن الأَغَرّ، عن سلمان، به. ولم يتكلَّم الحاكم أو الذَّهَبِيُّ في «تلخيص المستدرك» عليه بشيء.

ورواه ابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٦٠١) ـ في ترجمة (عبد الرحمن بن قيس الضَّبِّي أبو معاوية الزَّعْفَرَاني) ـ، وعنه ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (١/ ٣٤٦ ـ ٣٤٧)، من طريق إسماعيل بن عبد الله بن ميمون، عن أبي معاوية الزَّعْفَراني عبد الرحمن بن قيس، عن سفيان الثَّوْري، عن سَلَمة بن كُهَيْل، عن أبي صادق، عن سلمان[1] مرفوعاً.

وقال عقبه: «وهذا يرويه أبو معاوية الزَّعْفَراني عن سفيان الثَّوْري. ورواه مع أبي معاوية: سَيْف بن محمد ابن أخت الزُّهْرِيّ، وسيفٌ لعلّه أشرُّ من أبي معاوية الزَّعْفَرَاني».

وقال ابن الجَوْزي: «هذا حديث لا يصحُّ». وأعلَّه بأبي معاوية الزَّعْفَرَاني، ثم نقل قول ابن عدي السابق.

أقول: (أبو معاوية الزَّعْفَرَاني عبد الرحمن بن قيس الضَّبِّي): كذَّبه أبو زُرْعَة وابن مهدي وصالح جَزَرَة. وتقدَّمت ترجمته في حديث (١١٩).

ورواه ابن الجَوْزي في «العلل المتناهية» (١/ ٢٠٧)، عن أبي بكر بن مَرْدُوْيَه، عن أحمد بن القاسم بن صَدَقَة المِصْري، عن محمد بن أحمد الوَاسِطي،

---

(١) هكذا في المطبوع من «الكامل»، و«الموضوعات»: «عن أبي صادق عن سلمان». وفي «اللآلىء» للسيوطي (١/ ٣٢٦): ذكر بينهما (عُلَيْم الكِنْدي).

عن إسحاق بن الضَّيْف[1]، عن محمد بن يحيى المَأْرِبي، عن سفيان الثَّوْري، عن قيس بن مسلم الجَدَلي، عن عُلَيْم الكِنْدي، عن سلمان مرفوعاً.

قال ابن الجَوْزي عقبه: «محمد بن يحيى: منكر الحديث وأحاديثه مظلمة منكرة».

وقال العلاَّمة عبد الرحمن المُعَلِّمي اليَمَاني رحمه الله في تعليقه على «الفوائد المجموعة» للشَّوْكَاني ص ٣٤٧: «وأمَّا خبر ابن مَرْدُوْيَه ففي سنده محمد بن أحمد الوَاسِطي، أراه المذكور في «لسان الميزان» (٥/ ٥٣) رقم (١٧٩) وهو تالف، هو صاحب حديث: «النظر في مِرْآة الحَجَّام دَنَاءة»، رواه عن إسحاق بن الضَّيْف وهو صدوق يخطىء، عن محمد بن يحيى المَأْرِبي وثَّقه الدَّارَقُطْنِيّ، وقال ابن عدي: «أحاديثه مظلمة منكرة»... ثم مَدَارُ الخبر على (عُلَيْم الكِنْدي) وهو مجهول لم يرو عنه إلاَّ زَاذَان، وَذِكْرُ ابن حِبَّان له في «الثقات» ـ (٥/ ٢٨٦) ـ لا ينفي الجَهَالَةَ، لما عُرِفَ من قاعدة ابن حِبَّان ـ يعني في توثيقه للمجاهيل ـ».

ورواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده»، من طريق يحيى بن هاشم السِّمْسَار، عن سفيان الثَّوْري، به. كما في «اللآلىء» (١/ ٣٢٦).

و (يحيى بن هاشم السِّمْسَار الغَسَّاني أبو زكريا): كذَّاب. وستأتي ترجمته في حديث (٦٤٣).

وحديث الحارث ذكره معزواً له: الحافظ ابن حَجَر في «المطالب العالية» (٤/ ٥٧) رقم (٣٩٥٢).

ورواه الحافظ عبد الغني بن سعيد في «إيضاح الإشكال»، من طريق أبي الهيثم السِّنْدي، عن عمر بن أبي قيس، عن شعيب بن خالد، عن سَلَمة بن كُهَيْل، عن أبي صادق الأَسَدي قال: سمعت عليّاً قال: قال سلمان: «إنَّ أوَّل هذه

---

(١) صُحِّفَ في «العلل» إلى: «الصيف» بالصاد المهملة. والتصويب من «تهذيب الكمال» (٢/ ٤٣٧)، و «التقريب» (١/ ٥٨) حيث نص ابن حَجَر فيه على أنه بالضاد المعجمة.

الأُمَّة وروداً على نبيها الحوض أوَّلها إيماناً: عليّ بن أبـي طالب». كما في اللآلىء» (١/ ٣٢٧).

قال العلاّمة اليَمَاني في تعليقه على «الفوائد المجموعة» ص ٣٤٧: «في سنده: السِّنْدي بن عَبْدُوْيَه: مجهول الحال. وذكره ابن حِبَّان في «الثقات» ـ (٨/ ٣٠٤) ـ ، ثم نقض ذلك بقوله: «يغرب». وهو أيضاً عن سلمان من قوله».

ورواه الطبـرانـي فـي «المعجـم الكبيـر» (١٦/ ٣٢٥) رقـم (٦١٧٤)، عـن إبراهيم بن محمد بن بَرَّة الصَّنْعَاني، والحسن بن عبد الأعلىٰ البَوْسي، قالا: أخبرنا عبد الرزاق، أخبرنا الثَّوْري، عن سَلَمة بن كُهَيْل، عن أبـي صادق، عن عُلَيْم، عن سلمان موقوفاً عليه من قوله.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١٠٢): «رواه الطبراني ورجاله ثقات».

وتعقَّبه محقق «المعجم الكبير» الشيخ حمدي السَّلَفِي بقوله: «إنَّ إبراهيم والحسن من الرواة عن عبد الرزاق بعد اختلاطه».

أقول: في إسناده (عُلَيْم الكِنْدي) وهو مجهول لم يرو عنه إلاّ زَاذَان كما تقدَّم. ولم يوثِّقه غير ابن حِبَّان. وستأتي ترجمته في حديث (٢٠٣٢).

أما كونه روي موقوفاً على سلمان رضي الله عنه، فقد قال السيوطي في «اللآلىء» (١/ ٣٢٦): «ولا يضر إيراده بصيغة الوقف لأنَّ له حكم الرفع».

وقد ردَّ العلاّمة اليَمَاني في تعليقه على «الفوائد المجموعة» ص ٣٤٧ على ذلك فقال: «قول السيوطي: إنَّ له حكم الرفع، مردود. إذ لا مانع أن يستشعر سلمان أنَّ السَّبْقَ إلى الإسلام يقتضي السَّبْقَ في الورود».

أقول: في هذا التأويل بعض بُعْدٍ كما لا يخفىٰ. والأولى إعلاله بما تقدَّم، والله سبحانه وتعالى أعلم.

* * *

١٤٥ ــ أخبرنا محمد بن أسد قال: أنبأنا أحمد بن سلمان النَّجّاد قال: قُرِىء على أبـي جعفر بن الخليل البُرْجُلاَني ــ وأنا أسمع ــ قال: نبأنا محمد بن عمر الوَاقِدِي قال: أنبأنا أبو بكر بن أبـي سَبْرة، عن خالد بن رَبَاح، عن المُطَّلِب بن عبد الله بن حَنْطَب، عن ابن مرسا قال:

سمعت العبَّاس بن عبد المُطَّلِب يقول: كَسَا رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم البيت الحِبَرَات.

(٢/ ٨٣) في ترجمة (محمد بن أسد بن عليّ الكاتب المُقْرىء أبو الحسن).

مرتبـة الحديـث:

إسناده تالف.

ففيه (محمد بن عمر بن واقِد الأَسْلَمي الوَاقِدِي) وقد ترجم له في:

١ ــ «تاريخ ابن مَعِين» (٢/ ٥٣٢) وقال: «ليس بشيء».

٢ ــ «التاريخ الكبير» (١/ ١٧٨) وقال: «سكتوا عنه، تركه أحمد وابن نُمَيْر».

٣ ــ «الضعفاء» للنَّسَائي ص ٢١٧ رقم (٥٥٧) وقال: «متروك الحديث».

٤ ــ «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٠ ــ ٢١) وفيه عن الشَّافِعِي: «كُتُبُ الوَاقِدِيِّ كَذِبٌ». وقال أحمد: «يقلب الأحاديث». وقال إسحاق بن رَاهُوْيَه: «عندي ممن يضع الحديث». وقال أبو حاتم: «متروك الحديث». وقال أبو زُرْعَة: «ضعيف».

٥ ــ «المجروحين» (٢/ ٢٩٠ ــ ٢٩١) وقال: «كان ممن يحفظ أيام النَّاس

وسيرهم، وكان يروي عن الثقات المقلوبات، وعن الأثبات المعضلات، حتى ربما سبق إلى القلب أنه كان المتعمد لذلك. وكان أحمد بن حنبل يكذِّبه».

٦ ــ «الكامل» (٦/ ٢٢٤٥ ــ ٢٢٤٧) وقال: «من يروي عنه الوَاقِدِي من الثقات فتلك الأحاديث غير محفوظة عنهم، إلاّ من رواية الوَاقِدِي، والبلاء منه، ومتون أخبار الوَاقِدِي غير محفوظة، وهو بَيِّنُ الضعف».

٧ ــ «الضعفاء» للدَّارَقُطْنِيّ ص ٣٤٧ رقم (٤٧٧) وقال: «مُخْتَلَفٌ فيه، فيه ضعف بَيِّنٌ على حديثه».

٨ ــ «تاريخ بغداد» (٣/ ٣ ــ ٢١) وفيه عن مصعب الزُّبَيْري: «ثقة مأمون». وقال المُسَيَّبِيّ: «ثقة مأمون». وبمثل قولهما قال أبو يحيى الزُّهْرِيّ. وقال يزيد بن هارون: «ثقة». وقال عليّ بن المَدِيني: «عن الوَاقِدي عشرون ألف حديث لم يُسْمَعْ بها». وقال أيضاً: «ليس بموضع للرواية ولا يُرْوىَ عنه» وَضعَّفَهُ. وقال بُنْدَار بن بشَّار: «ما رأيتُ أَكْذَبَ شَفتَيْنِ من الوَاقِديّ». وقال البُخَاري: «متروك الحديث». وقال زكريا السَّاجي: «مُتَّهَمٌ».

٩ ــ «ميزان الاعتدال» (٣/ ٦٦٢ ــ ٦٦٦) وفيه عن عليّ بن المَدِيني: «يضع الحديث». وقال الذَّهَبِيُّ: «استقر الإجماع على وهن الوَاقِدِي».

١٠ ــ «المغني» (٢/ ٦١٩) وقال: «مجمعٌ على تركه».

١١ ــ «التقريب» (٢/ ١٩٤) وقال: «متروك مع سَعَةِ عِلْمِهِ، من التاسعة، مات سنة سبع ومائتين، وله ثمان وسبعون»/ ق.

كما أنَّ فيه (أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سَبْرَة القُرَشي العَامِري ــ وقد اختلف في اسمه فقيل: عبد الله، وقيل: محمد، وقد ينسب إلى جدِّه ــ) وقد ترجم له في:

١ ــ «تاريخ ابن مَعِين» (٢/ ٦٩٥) وقال: «ليس حديثه بشيء». وقال مَرَّةً: «ليس بشيء».

٢ ــ «التاريخ الكبير» (٨/ ٩) ــ الكُنَىٰ ــ وقال: «ضعيف».

٣ ــ «الضعفاء» للنَّسَائي ص ٢٦٢ رقم (٦٩٧) وقال: «متروك الحديث».

٤ ــ «المجروحين» (٣/ ١٤٧) وقال: «كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحلُّ كتابة حديثة ولا الاحتجاج به بحال. كان أحمد بن حنبل يكذِّبه».

٥ ــ «الكامل» (٧/ ٢٧٥٠ ــ ٢٧٥٢) وفيه عن أحمد بن حنبل: «ليس بشيء، كان يضع الحديث ويكذب». وقال البخاري: «منكر الحديث». وقال ابن عدي: «عامَّة ما يرويه غير محفوظ... وهو في جملة من يضع الحديث».

٦ ــ «الكاشف» (٣/ ٢٧٥) وقال: «عالم مكثر لكنه متروك».

٧ ــ «التهذيب» (١٢/ ٢٧ ــ ٢٨) وفيه عن ابن المَدِيني: «كان ضعيفاً في الحديث». وقال مرَّةً: «كان منكر الحديث». وقال الجُوْزَجَانِـيّ: «يُضَعَّفُ حديثه». وقال الحاكم أبو عبد الله: «يروي الموضوعات عن الأثبات مثل هشام بن عُرْوَةَ وغيره».

٨ ــ «التقريب» (٢/ ٣٩٧) وقال: «رموه بالوضع، وقال مصعب الزُّبَيْرِيّ: كان عالماً، من السابعة، مات سنة اثنتين وستين ــ يعني ومائة ــ »/ ق.

و (ابن مرسا) لم أعرفه.

التـخـريـج:

لم أقف عليه في كُلِّ ما رجعت إليه من المصادر.

وقد روى الأَزْرَقي في «أخبار مكة» (١/ ٢٥٣)، عن محمد بن يحيى، عن الوَاقِدِي، عن إسماعيل بن إبراهيم بن أبـي حَبِيبة، عن أبيه قال: «كُسي البيت في الجاهلية الأنطاع[١]، ثم كَسَاهُ النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم الثياب اليمانية...».

---

(١) النِّطْعُ، والنَّطَعُ: بِسَاطٌ من الجلد. انظر «المعجم الوسيط» مادة (نطع) ص ٩٣٠، =

وروى عبد الرزاق في «مصنَّفه» (٥/ ٨٩)، عن ابن جُرَيْج قال: «أُخْبِرْتُ أنَّ عمر بن الخطَّاب كان يكسوها القَبَاطِيّ[1]. قال: وأخبرني غير واحد أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم كَسَاهَا القَبَاطيّ والحِبَرَات، وأبو بكر، وعمر، وعثمان. . .».

وانظر في أمر كِسْوَةِ الكعبة: «أخبار مكَّة» (١/ ٢٥٢ ــ ٢٥٧)، و «المصنَّف» لعبد الرزاق (٥/ ٨٨ ــ ٨٩)، و «فتح الباري» (٣/ ٤٥٨ ــ ٤٦٠) ــ في كتاب الحجّ، باب كِسْوَة الكعبة ــ .

غريب الحديث:

قوله: «الحِبَرَات»: جمع حِبَرَة، وهي ضرب من بُرود اليمن مُنَمَّر. والحبير من البُرود: ما كان مَوْشيّاً مُخَطَّطاً. انظر «النهاية» (١/ ٣٢٨)، و «لسان العرب» مادة (حبر) (٤/ ١٥٩).

* * *

١٤٦ ــ أخبرنا عبد الملك بن محمد بن عبد الله الواعظ قال: أنبأنا أبو عليّ أحمد بن الفضل بن العبَّاس بن خُزَيْمَة قال: نبأنا أبو جعفر محمد بن الأَزْهَر الكاتب قال: نبأنا سليمان الشَّاذَكُوني قال: نبأنا عليّ بن هاشم بن البَرِيد ويونُس بن بُكَيْر، قالا: نبأنا عليّ بن الحَزَوَّر، عن أبي مريم قال:

سمعت عمَّار بن ياسر يقول لأبي موسى الأشعري: أما علمت أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «مَنْ كَذَبَ عليَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»؟ قال: نعم».

(٢/ ٨٣ ــ ٨٤) في ترجمة (محمد بن أزهر الكاتب أبو جعفر).

= و «القاموس المحيط» ذات المادة ص ٩٩١.

(١) القُبْطِيَّة: الثوب من ثياب مِصْر رقيقة بيضاء. وكأنه منسوب إلى القِبْط وهم أهل مِصر. وضم القاف من تغيير النَّسب. وهذا في الثياب، فأمَّا في النَّاس فَقِبْطِيٌّ بالكسر. «النهاية» (٤/ ٦).

مرتبة الحديث :

إسناده ضعيف جدًّاً. ومَتْنُهُ متواتر.

ففيه (عليّ بن الحَزَوَّر الكوفي ــ وهو: عليّ بن أبي فاطمة ــ): متروك. وستأتي ترجمته في حديث (١٣٣١).

كما أنَّ فيه (أبو مريم) وهو (قيس الثَّقَفِي المَدَائني): مجهول. وستأتي ترجمته في حديث (٢٠٤٢).

التخريج :

رواه أبو يعلى في «مسنده» (٣/٢٠٣ ــ ٢٠٤) رقم (١٦٣٦) ــ مطوّلاً ــ ، والطبراني في «جزء طرق حديث من كذب عليّ» ص ٦٥ رقم (٤٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/١٦٨)، والقُضَاعي في «مسند الشهاب» (١/٣٢٧) رقم (٥٥٥)، وابن عدي في «الكامل» (٥/١٨٣٢) مطوّلاً، في ترجمة (عليّ بن الحَزَوَّر)، وابن الجَوْزي في «الموضوعات» (١/٦٦ ــ ٦٧) ــ من طريقين، أحدهما عن الخطيب مختصراً ــ ، من طريق عليّ بن الحَزَوَّر، عن أبي مريم، عنه، به.

وذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٢٩٢) من الطريق المتقدِّم.

وعزاه الهيثمي في «المجمع» (١/١٤٦) للطبراني في «الكبير»، وأعلَّه بـ (عليّ بن الحَزَّور). ولم أجده في «المعجم الكبير» المطبوع؛ لفقدان (مسند عمَّار) من النسخة الخطية التي طبع عنها.

وقد وقع عندهم في آخره: «فسكت أبو موسى ولم يقل شيئاً».

والحديث متواتر. وانظر في طرق الحديث والكلام عليه: «جزء طرق حديث من كذب عليَّ متعمِّداً» للطبراني، حيث رواه عن (٦٠) من الصحابة، و «الموضوعات» لابن الجَوْزي (١/ ٥٥ ــ ٩٢)، و «الأسرار المرفوعة» لعليّ القَاري ص ١٢ ــ ٢٨، و «الأزهار المتناثرة» للسيوطي ص ٢٣ ــ ٢٧، و «لقط اللآلىء

المتناثرة» للزَّبِيْدِي ص ٢٦١ ــ ٢٨٢، و «نظم المتناثر» للكَتَّاني ص ٢٠ ــ ٢٤.

وسيأتي تخريجه عن عدد من الصحابة. انظر حديث (١١٦٦) و (١٢٥٩) و (١٢٨٥) و (١٥٣٩)، وغيرها.

غريــب الحديــث:

قوله: «فَلْيَتَبَوَّأْ»: قال الحافظ ابن حَجَر في «فتح الباري» (١/ ٢٠١) ــ كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ : «أي: فليتخذ لنفسه مَنْزِلاً. يقال: تَبَوَّأَ الرجل المكان: إذا اتخذه سَكَناً، وهو أمرٌ بمعنى الخبر أيضاً، أو بمعنى التهديد، أو بمعنى التهكم، أو دعاء على فاعل ذلك، أي: بوأه الله ذلك... وَأَوَّلُهَا أَوْلاَهَا، فقد رواه أحمد بإسناد صحيح عن ابن عمر بلفظ: «بُني له بيتٌ في النَّار». ».

* * *

١٤٧ ــ أخبرني عبد العزيز بن عليّ الورَّاق قال: نبأنا محمد بن إسماعيل الورَّاق ــ إملاءً ــ قال: نبأنا أبو الحسن محمد بن الأشعث بن أحمد بن محمد بن العبَّاس الطَّائي المَرْوَزِيّ ــ قَدِمَ علينا للحَجِّ ــ قال: نبأنا الحسين بن محمد بن مصعب السِّبَخي قال: نبأنا عليّ بن المثنَّى الطُّهَوي قال: نبأنا عبيد الله بن موسى قال: حدَّثني مَطَر بن أبـي مَطَر،

عن أنس بن مالك قال: كنت عند النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، فرأى عليّاً مُقْبِلاً، فقال: «**أنا وهذا حجَّة على أُمَّتي يوم القيامة**».

(٢/ ٨٨) في ترجمة (محمد بن الأشعث بن أحمد الطَّائي المَرْوَزِيّ أبو الحسن).

مرتبــة الحديــث:

موضــوع.

ففيه (مَطَر بن أبـي مَطَر) وهو: (مَطَر بن ميمون المحَارِبـي الإسْكَاف أبو خالد) وقد ترجم له في:

١ ــ «التاريخ الكبير» (٧/ ٤٠١ ــ ٤٠٢) وقال: «منكر الحديث».

٢ ــ «المعرفة والتاريخ» للفَسَوي (٣/ ١٤٠) وقال: «ضعيف.. شيعي، وإن قال قائل: رافضي، لم أُنكِرْ عليه. وهو منكر الحديث».

٣ ــ «الضعفاء» للعُقَيْلي (٤/ ٢١٩ ــ ٢٢٠).

٤ ــ «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٨٧) وفيه عن أبي حاتم: «منكر الحديث».

٥ ــ «المجروحين» (٣/ ٥) وقال: «كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، يروي عن أنس ما ليس من حديثه في فضل عليّ بن أبي طالب وغيره. لا تحلُّ الرواية عنه».

٦ ــ «الكامل» (٦/ ٢٣٩٣ ــ ٢٣٩٤) وقال: «هو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق».

٧ ــ «الضعفاء» للدَّارَقُطْنِيّ ص ٣٧٢ رقم (٥٣٠).

٨ ــ «الضعفاء» لأبي نُعَيم ص ١٤٨ رقم (٢٤١) وقال: «وضَّاعٌ للأحاديث في الفضائل».

٩ ــ «الميزان» (٤/ ١٢٧ ــ ١٢٨) واتَّهَمَهُ.

١٠ ــ «التهذيب» (١٠/ ١٧٠) وفيه عن أبي نُعَيْم والحاكم: «روى عن أنس الموضوعات». وقال النَّسَائي: «ليس بثقة». وقال مَرَّةً: «منكر الحديث».

١١ ــ «التقريب» (٢/ ٢٥٣) وقال: «متروك، من الخامسة»/ ق.

وفيه صاحب الترجمة (محمد بن الأشعث الطَّائي) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً.

التخريج:

رواه ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٣٩٣) في ترجمة (مطر بن ميمون المُحَارِبي)، من طريق عليّ بن المثنَّى، عن عبيد الله بن موسى، عن مطر، عنه، به.

ورواه ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (١/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣)، عن الخطيب من طريقه، وقال: «هذا حديث موضوع، والمُتَّهَمُ بوضعه مَطَر». ونقل بعض قول ابن حِبَّان السابق.

وأقرَّه السيوطي في «اللآلىء» (١/ ٣٦٦)، وتابعه ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٣٦٠).

وذكره الذَّهَبِيُّ في «الميزان» (٤/ ١٢٦) في ترجمة (مطر بن ميمون)، من طريق عبد الرحمن بن سراج، حدَّثنا عبد الله بن موسى، عن مطر، عنه، به.

وقال: المُتَّهَمُ به (مطر)، فإنَّ عبيد الله: ثقة شيعي، ولكنَّه أثم برواية هذا الإفْكِ.

وروى الذَّهَبِيُّ قبله في (٤/ ١٢٥) منه، من طريق عليّ بن المثنَّى، حدَّثنا عبيد الله بن موسى، حدَّثني مطر، عن أنس قال: كنت عند النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم فرأىٰ عليّاً مُقْبِلاً، فقال: «يا أنس، هذا حُجَّتي على أُمَّتي يوم القيامة».

قال الذَّهَبِيُّ عقبه: «وهذا باطل».

* * *

١٤٨ ـ أخبرنا أبو القاسم طلحة بن عليّ بن الصَّقْر الكَتَّاني قال: نبأنا أبو سليمان محمد بن الحسين بن عليّ الحَرَّاني قال: نبأنا النُّعْمَان بن مُدْرِك ـ برأس العَيْن ـ قال: نبأنا محمد بن بِشْر البغدادي قال: نبأنا إسحاق بن نَجِيح، عن عطاء،

عن ابن عبَّاس قال: كَتَبَ النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم إلى معاذ بن جَبَل وهو والٍ باليمن: «من محمَّدٍ رسول الله إلى معاذ بن جَبَل: سلامٌ عليك، إنِّي أحمدُ إليك اللَّهَ الذي لا إلهَ إلاّ هو. أمّا بعد: فإنّ ابنكَ فلاناً قد تُوفي في يوم كذا وكذا، فَأَعْظَمَ اللَّهُ لكَ الأجرَ، وألْهَمَكَ الصَّبْرَ، وَرَزَقَكَ الصَّبْرَ عند البلاءِ، والشُّكْرَ عند الرَّخَاءِ، أَنْفُسُنَا وأموالُنَا وأَهْلُونَا من مواهب الله الهنيةِ، وعَوَارِيهِ المُسْتَوْدَعَةِ، يُمَتِّعُنَا

بها إلى أجلٍ معدودٍ، ويقضيها لوقتٍ معلومٍ، وحقّه علينا هناك إذا أبلانا الصبر. فعليك بتقوى الله وحسن العَزَاء، فإنَّ الحزنَ لا يَرُدُّ مَيْتاً، ولا يؤخِّر أَجَلاً، وإنَّ الأسفَ لا يَرُدُّ ما هو نازلٌ بالعِبَادِ».

(٢/ ٨٩) في ترجمة (محمد بن بِشْر البغدادي).

مرتبة الحديث:

موضوع.

ففي إسناده (إسحاق بن نَجِيح المَلَطي أبو صالح ـ ويقال أبو يزيد ـ) وقد ترجم له في:

١ ـ «العلل» لأحمد بن حنبل (١/ ٢٤٣) وقال: «هو من أكذب الناس، يحدِّث عن البَتِّي عن ابن سِيرين برأي أبـي حنِيفة»[١].

٢ ـ «التاريخ» لابن مَعِين (٢/ ٢٧) قال الدُّوري: «سمعت يحيى وَذَكَرَ إسحاق بن نَجِيح المَلَطي فضعَّفه. قال: لا رحمه الله».

٣ ـ «التاريخ الكبير» للبخاري (١/ ٤٠٤) وقال: «منكر الحديث».

٤ ـ «أحوال الرجال» للجُوْزَجَانيّ ص ١٧٨ رقم (٣٢٠) وقال: «غير ثقة ولا من أوعية الأمانة».

٥ ـ «المعرفة والتاريخ» للفَسَوي (٢/ ٤٥١) وقال: «لا يُكْتَبُ حديثه».

٦ ـ «الضعفاء» للنَّسَائي ص ٥٣ رقم (٥٠) وقال: «متروك الحديث».

٧ ـ «الضعفاء» للعُقَيْلي (١/ ١٠٥).

---

(١) هكذا العبارة في «العلل». وفي «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٢/ ٢٣٥) عن الإمام أحمد: «من أكذب الناس، يحدِّث عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم برأي أبـي حَنِيفة». وذكر العبارة عنه الخطيب في «تاريخه» (٦/ ٣٢٣) كما هو مثبت في «العلل» له.

٨ ـ «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦) وفيه عن ابن مَعِين: «ليس بشيء».

٩ ـ «المجروحين» (١/ ١٣٤) وقال: «دجَّالٌ من الدجاجلة، كان يضع الحديث على رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم صراحاً».

١٠ ـ «الكامل» (١/ ٣٢٣ ـ ٣٢٥) وقال: «هو ممن يضع الحديث».

١١ ـ «الضعفاء» للدَّارَقُطْنِيّ ص ١٤٣ رقم (٩٣) وقال: «متروك».

١٢ ـ «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٢١ ـ ٣٢٤) وفيه عن صالح جَزَرَة: «كان يضع الحديث». وقال ابن مَعِين: «كَذَّابٌ». وفيه أنّ عليّ بن المَدِيني قد ضَعَّفَهُ. وقال عمرو بن عليّ الفَلَّاس: «كذَّاب كان يضع الحديث».

١٣ ـ «التقريب» (١/ ٦٢) وقال: «كذَّبوه، من التاسعة»/ تمييز.

كما أنَّ فيه صاحب الترجمة (محمد بن بِشْر البغدادي) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً.

و (عطاء) هو (ابن أبـي مسلم الخُرَاساني): صدوق، وروايته عن ابن عبَّاس مرسلة. انظر: «التهذيب» (٧/ ٢١٢ ـ ٢١٥)، و «المراسيل» لابن أبـي حاتم ص ١٣٠، و «المغني» (٢/ ٤٣٤). وستأتي ترجمته في حديث (١٣٢١).

التـخـريـج:

ذكره ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (٣/ ٢٤٢)، والسيوطي في «اللآلىء» (٢/ ٤٢٦)، من طريق إسحاق بن نَجِيح، عن عطاء، عنه، به. وأَعَلَّهُ بـ (إسحاق).

وعزاه في «الجامع الكبير» (١/ ٨٤٨) إلى الخطيب وحده من حديث ابن عبَّاس.

والحديث رواه بنحوه: الطبراني في «الدعاء» (٣/ ١٣٦٩ ــ ١٣٧٠) رقم (١٢١٥)، و «المعجم الكبير» (٢٠/ ١٥٥ ــ ١٥٦) رقم (٣٢٤)، و «المعجم الأوسط» (١/ ٩٢) رقم (٨٣)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٢٧٣)، وأبو نُعَيْم في «الحِلْيَة» (١/ ٢٤٣)، من طريق مُجَاشِع بن عمرو الأَسَدي، عن الليث بن سعد، عن عاصم بن عمر بن قَتَادة، عن محمود بن لَبِيد، عن معاذ بن جَبَل.

قال الطبراني في «الأوسط»: «لا يُرْوَىٰ هذا الحديث عن معاذ إلاّ بهذا الإسناد، تفرّد به مُجَاشِع».

وقال الحاكم: «غريب حسن، إلاّ أنَّ مُجَاشِع بن عمرو ليس من شرط هذا الكتاب». وتعقَّبه الذَّهَبِيُّ بقوله: «ذا من وضع مُجَاشِع».

أقول: «مُجَاشِع بن عمرو الأَسَدي»: مُتَّهَمٌ. وستأتي ترجمته في حديث (١٧٢٨).

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٢): «رواه الطبراني في «الكبير» و «الأوسط»، وفيه مُجَاشِع بن عمرو وهو ضعيف».

ورواه بنحوه: أبو نُعَيْم في «الحِلْيَة» (١/ ٢٤٢ ــ ٢٤٣)، وابن الجَوْزي في «الموضوعات» (٣/ ٢٤١ ــ ٢٤٢)، من طريق عبد الله بن عبد الرحمن القُرَشي، عن محمد بن سعيد، عن عُبَادة بن نُسَيّ، عن عبد الرحمن بن غَنْم قال: شهدت معاذ بن جَبَل رضي الله تعالى عنه حين أُصيب بولده واشتد وَجْدُهُ عليه، فبلغ ذلك النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم فكتب إليه. وذكر كِتَابَ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم بنحو ما في حديث ابن عبّاس، وبذكر زيادات ليست فيه.

قال أبو نُعَيْم: «وروي من حديث ابن جُرَيْج، عن أبي الزُّبَيْر، عن جابر نحوه. . . وكلٌّ هذه الروايات ضعيفة لا تثبت، فإنّ وفاة ابن معاذ كانت بعد وفاة النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم لسنين، وإنما كَتَبَ إليه بعض الصحابة، فوهم الراوي

فنسبها إلى النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم. . . وليس محمد بن سعيد ولا مُجَاشِـع، ممن يعتمد على روايتهما ومفاريدهما».

وقال ابن الجَوْزي: «هذا حديث موضوع. ومحمد بن سعيد هو الكذَّاب الذي صُلِبَ في الزَّنْدَقَة. . . وكلُّ هذه الروايات باطلة، وإنما كانت وفاة ابن معاذ في سنة الطاعون، سنة ثمان عشرة، بعد موت رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم بسبع سنين، وإنما كتب إليه بعض الصحابة يُعَزِّيه».

* * *

١٤٩ ــ أخبرنا عثمان بن محمد بن يوسف العلاَّف قال: أنبأنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشَّافِعِي قال: أنبأنا أحمد بن محمد بن بكر القَصِير قال: نبأنا أبـي قال: نبأنا يعقوب بن داود، عن ابن بليدان[1]، عن القاسم،

عـن عـائشـة قـالت: قـال رسـول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**هاجروا تُوَرِّثوا أبناءكم مَجْدَاً**».

(٢/ ٩٤) في ترجمة (محمد بن بكر بن خالد القَصِير أبو جعفر ــ كاتب أبـي يوسف القاضي ــ).

مرتبـة الحديـث:

إسنـاده ضعيـف.

ففيه (ابن بليدان) وهو (موسى بن أبـي بكر)، ترجم له ابن أبـي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ١٣٨) وفيه عن أبـي حاتم: «روى عن القاسم بن محمد، روى عنه أبو عبيدة الحدَّاد وأبو نُعَيْم». وقال أبو حاتم: «هو شيخ».

---

(١) صُحِّفَ في المطبوع إلى: «تليدان» بالتاء المثناة. والتصويب من «الجرح والتعديل» (٨/ ١٣٨)، و «الثقات» لابن حِبَّان (٧/ ٤٥٠). وقد صُحِّفَ في حاشية محقق «الفردوس» (٤/ ٣٢٥) إلى «ابن تليد».

وترجم له ابن حِبَّان في «الثقات» (٧/ ٤٥٠) وقال: «موسى بن بليدان، يروي عن القاسم بن محمد، روى عنه عبد الحميد بن واصل».

أقول: هكذا في «الثقات»: «روى عنه عبد الحميد بن واصل». وأظن أن الصواب: «عبد الواحد بن واصل». فإنَّ (أبا عبيدة الحدَّاد) الذي ذكره أبو حاتم بأنَّه يروي عن (موسى بن أبـي بكر) هو (عبد الواحد بن واصل) كما في «التهذيب» (٦/ ٤٤٠). أما قول مصحح «الجرح والتعديل» (٨/ ١٣٨): «وعبد الحميد بن واصل هو أبو عبيدة الحدَّاد» فإنَّه موضع نظر، صوابه «عبد الواحد» كما قدَّمت، والله أعلم.

و (يعقوب بن داود) لم أتبينه.

و (القاسم) هو (ابن محمد بن أبـي بكر الصِّدِّيق): إمام ثقة حُجَّة قدوة، أحد فقهاء المدينة السبعة، توفي عام (١٠٦) للهجرة على الصحيح، وحديثه مخرَّج في الكتب الستة. انظر ترجمته في: «السِّيَر» (٥/ ٥٣ ـ ٦٠)، و «التهذيب» (٨/ ٣٣٣ ـ ٣٣٥).

و (محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشَّافِعِي البزَّاز أبو بكر): ترجم له الذَّهَبِيُّ في «السِّيَر» (١٦/ ٣٩ ـ ٤٤) وقال: «الإمام المحدِّث المتقن الحُجَّةُ الفقيه مُسْنِدُ العراق». وهو من شيوخ الدَّارَقُطْنِيّ، وكانت وفاته سنة (٣٥٤) للهجرة. وانظر ترجمته أيضاً في: «تاريخ بغداد» (٥/ ٤٥٦ ـ ٤٥٨)، و «سؤالات السَّهْمي للدَّارَقُطْنِيّ وغيره من المشايخ» ص ٢٧٦ رقم (٤٠٣)، و «تذكرة الحُفَّاظ» (٣/ ٨٨٠ ـ ٨٨١).

وشيخ الخطيب (عثمان بن محمد بن يوسف العلاَّف) ترجم له في «تاريخه» (١١/ ٣١٤) وقال: «كان صدوقاً». توفي عام (٤٢٨هـ).

وصاحب الترجمة (محمد بن بكر القَصِير) قال عنه الخطيب: «ثقة».

وولده (أحمد) ترجم له في «تاريخه» (٤/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠) وقال: «ثقة».

التـخـريـج:

رواه الدَّيْلَمِيّ في «مسند الفردوس» عن الخطيب من طريقه المتقدِّم، كما في «زهر الفردوس» (٤/ ١٣٣) لابن حَجَر، ونقله عنه محقق «الفردوس» (٤/ ٣٢٥).

وذكره السيوطي في «الجامع الصغير» (٦/ ٣٥١) بشرح «فيض القدير»، وعزاه للخطيب عن عائشة فقط، ورمز إلى ضعفه. ولم يتكلَّم المُنَاوي في «الفيض» عليه بشيء.

وذكره في «كنز العُمَّال» (١٦/ ٢٩٦) رقم (٤٤٥٦٤) وعزاه للخطيب فحسب.

* * *

١٥٠ ــ أخبرنا أبو العلاء محمد بن الحسن بن محمد الورَّاق قال: نبأنا إسماعيل بن محمد الصفَّار ــ إملاءً ــ قال: نبأنا محمد بن إسحاق الصَّاغَاني قال: حدَّثنا محمد بن بُكَيْر الحَضْرَمي قال: نبأنا شَرِيك، عن عاصم بن أبـي النَّجُود، وعطاء بن السَّائب، عن أبـي عبد الرحمن،

عن عبد الله ــ رفعه ــ: «خَيْرُكُمْ مَنْ قَرَأَ القُرْآنَ وأَقْرَأَهُ».

(٢/ ٩٥ ــ ٩٦) في ترجمة (محمد بن بُكَيْر بن واصل الحَضْرَمي أبو الحسين).

مرتبـة الحديـث:

إسناده ضعيف. والحديث صحيح من طرق أخرى.

ففيه (شَرِيك بن عبد الله النَّخَعِيّ الكوفي) وهو صدوق يخطىء كثيراً، وقد اختلط. والراوي عنه (محمد بن بُكَيْر الحَضْرَمي) لم يُذْكَرْ فيمن روىٰ عنه قبل اختلاطه. انظر «الكواكب النيِّرات» ص ٢٥٠ ــ ٢٥٧. وستأتي ترجمته في حديث (٦٧٢).

وقد خالف رواية جماعةٍ من الثقات في روايتهم له عن أبـي عبد الرحمن عن عثمان بن عفَّان كما سيأتي.

و (عاصم بن أبـي النَّجُود ــ وهو عاصم بن بَهْدَلَة الأَسَدِيّ المُقْرِىء ــ): صدوق له أوهام. وستأتي ترجمته في حديث (٥٩٢).

(عطاء بن السَّائب الثَّقَفِي): ثقة اختلط بأَخَرَةٍ. انظر ترجمته في: «التهذيب» (٧/ ٢٠٣ ــ ٢٠٧)، و «الكوكب النَّيِّرات» ص ٣١٩ ــ ٣٣٤، و «الكاشف» (٢/ ٢٣٢).

و (أبو عبد الرحمن) هو (عبد الله بن حبيب بن ربيعة السُّلَمِي الكوفي): إمام مُقْرِىء ثقة ثَبْتٌ، مشهور بكنيته، ولأبيه صُحْبَةٌ. وستأتي ترجمته في حديث (١٣٩٨).

و (عبد الله) هو (ابن مسعود) كما صُرِّحَ به عند ابن الضُّرَيْس في «فضائل القرآن» ص ١٣٣.

التــخــريــج:

رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٢٠٠) رقم (١٠٣٢٥)، و «المعجم الأوسط» ــ كما في «مجمع البحرين في زوائد المعجمين» للهيثمي (٦/ ١١٩) رقم (٣٤٧٣) ــ ، وابن الضُّرَيْس في «فضائل القرآن» ص ٣٣ رقم (١٣٨)، من طريق شَرِيك، عن عاصم، عن أبـي عبد الرحمن، عنه، به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٦٦): «رواه الطبراني في «الكبير» و «الأوسط»، وإسناده فيه شَرِيك وعاصم، وكلاهما ثقة وفيهما ضعف».

والحديث من هذا الطريق ذكره الدَّارَقُطْنِيُّ في «العلل» (٥/ ٣٣٣) رقم (٩٢٥) بلفظ: «خيركم من تعلَّم القرآن وعلَّمه». وقال: «يرويه شَرِيك، عن عاصم، عن أبـي عبد الرحمن، عن عبد الله. وخالفه حفص بن سليمان فرواه عن عاصم، عن

أبـي عبد الرحمن، عن عثمان. وكذلك رواه سعد بن عبيدة، وعَلْقَمة بن مَرْثَد، والحسن بن عبيد الله، وعطاء بن السَّائب، وسَلَمَة بن كُهَيْل، عن أبـي عبد الرحمن السُّلَمِيّ، عن عثمان، وهو الصواب».

أقول: وهؤلاء الذين رووه عن أبـي عبد الرحمن السُّلَمِيّ عن عثمان على الوجه، كلُّهم ثقات، عدا (حفص بن سليمان الأَسَدِي) فإنَّه ضعيف جدّاً. وستأتي ترجمته في حديث (٦٣٦).

وقد تقدَّمت الإشارة إلى أنَّ (عطاء بن السَّائب): ثقة اختلط بأَخَرَةٍ.

وعزاه الحافظ ابن حَجَر في «فتح الباري» (٩/ ٧٥) ــ في فضائل القرآن، باب خيركم من تعلَّم القرآن وعلَّمه ــ إلى ابن أبـي داود من الطريق المتقدِّم.

ويغلب على ظني أنَّ ابن أبـي داود قد رواه في كتابه «شريعة المقارىء». حيث ذكر الحافظ ابن حَجَر في «الفتح» (٩/ ٧٤ و ٧٥) أنَّ أبا العلاء العطَّار قد أطنب في تخريج طرقه في كتابه «الهادي في القرآن». كما أنَّ أبا بكر بن أبـي داود أكثر من تخريج طرقه في أول كتابه «الشريعة».

والكتاب باسم «شريعة المقارىء» ذكره الذَّهَبِيُّ في ترجمته من «السِّيَر» (١٣/ ٢٢٣).

وعزاه في «الجامع الكبير» للسيوطي (١/ ٥١٩) إلى ابن مَرْدُوْيَه في كتاب «أولاد المحدِّثين»، وابن النَّجَّار، من حديث ابن مسعود.

والحديث قد روي عن عدد من الصحابة، انظر مروياتهم في: «فضائل القرآن» لابن الضُّرَيْس ص ١٣٢ ــ ١٣٤، و «شُعَبِ الإيمان» للبيهقي (٤/ ٤٨٩ ــ ٤٩٣)، و «مسند الشِّهَاب» للقُضَاعي (٢/ ٢٢٦ ــ ٢٢٧)، و «جامع الأصول» (٨/ ٥٠٧ ــ ٥٠٨)، و «مجمع الزوائد» (٧/ ١٦٦ ــ ١٦٧)، و «الجامع الكبير» (١/ ٥١٩).

وقد رواه البخاري في فضائل القرآن، باب خيركم من تعلَّم القرآن وعلَّمه (٩/ ٧٤) رقم (٥٠٢٧)، وأحمد في «المسند» (١/ ٥٧ و ٥٨ و ٦٩) ــ وغير موضع ــ، وأبو داود في الصلاة، باب في ثواب قراءة القرآن (٢/ ١٤٧) رقم (١٤٥٢)، والتِّرْمِذِيّ في ثواب القرآن، باب ما جاء في تعليم القرآن (٥/ ١٧٣ ــ ١٧٤) رقم (٢٩٠٧ و ٢٩٠٨ و ٢٩٠٩)، والنَّسَائي في كتابه «فضائل القرآن» ص ٨٧ ــ ٨٨ رقم (٦١ و ٦٢ و ٦٣)، وابن ماجه في المقدِّمة، باب فضل من تعلم القرآن وعلمه (١/ ٧٦ ــ ٧٧) رقم (٢١١ و ٢١٢)، وغيرهم، عن عثمان بن عفَّان مرفوعاً بلفظ: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ القرآنَ وعَلَّمَهُ». وعند بعضهم: «أفضلكم».

* * *

١٥١ ــ أخبرني الحسين بن عليّ الصَّيْمَرِيّ قال: نبأنا عبد الله بن محمد بن عبد الله الحُلْوَاني قال: نبأنا أبو العبَّاس أحمد بن محمد بن سعيد قال: حدَّثني أحمد بن يوسف بن يعقوب قال: نبأنا محمد بن بَيَان ــ وهو ابن حِمْرَان المَدَائني ــ قال: نبأنا أبي، ومروان بن شُجَاع، وسعيد بن مَسْلَمَة، عن أبي حَنِيفة، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن عثمان بن محمد،

عن طلحة بن عبيد الله قال: تذاكرنا لَحْمَ الصَّيْدِ يأكله المُحْرِمُ، والنبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم نائم، فارتفعت أصواتنا، فاستيقظ فقال: «فيم تنازعون؟» قلنا في لحم الصَّيْدِ. فأمرنا بأكله.

قال: وحدَّثنا أبي قال: نبأنا ابن جُرَيْج، وسفيان الثَّوْري، عن ابن المُنْكَدِر، عن عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان، عن أبيه، عن طلحة بن عبيد الله، عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، مثله.

(٢/ ٩٦ ــ ٩٧) في ترجمة (محمد بن بَيَان بن حُمْرَان المَدَايني).

مرتبة الحديث:

إسناده ضعيف. وقد صَحَّ عنه صلَّى الله عليه وسلَّم من طرق أخرى إباحته

للمُحْرِمِ أكل صيد غير المُحْرِمِ.

ففيه صاحب الترجمة (محمد بن بَيَان بن حُمْرَان المَدَايني) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً. وترجم له الذَّهَبِيُّ في «ميزانه» (٣/ ٤٩٤) وقال: «عن حمَّاد بن زيد ومروان بن شُجَاع، وعنه أحمد بن يوسف بن يعقوب الجُعْفِيّ وحده، بخبر منكر في أكل المُحْرِمِ لحم الصيد». وأقرَّه الحافظ ابن حَجَر في «اللسان» (٥/ ٩٧) وزاد: «أورده الخطيب في ترجمته».

وأبوه (بَيَان بن حُمْرَان المَدَائني) ترجم له الخطيب في «تاريخه» (٧/ ١١١) ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً، ولم أقف على من ذكره بذلك.

و (عثمان ين محمد) ترجم له الحافظ ابن حَجَر في «تعجيل المنفعة» ص ١٨٨ باسم (عثمان بن محمد بن أبـي سُوَيد) وذكر عن الحُسَيْني قوله: «عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه، وعنه الزُّهْرِيّ ومحمد بن المُنْكَدِر، ليس بمشهور. قلت ــ القائل ابن حَجَر ــ: ذكره ابن حِبَّان في التابعين من «الثقات»، وقال: يروي المراسيل».

بينما قال الحافظ ابن حَجَر في «الإيثار بمعرفة رواة الآثار» ــ يعني كتاب «الآثار» لمحمد بن الحسن الشَّيْبَاني ــ ص ١٨ رقم (١٦٥): «عثمان بن محمد عن طلحة بن عبيد الله في الصيد، وعنه ابن المُنْكَدِر. كذا فيه ــ يعني كتاب «الآثار» للإمام محمد، وسيأتي ــ. وإنما رواه ابن المُنْكَدِر عن معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان التَّيْمِيّ، عن أبيه، عن طلحة. هكذا هو عند مسلم على الصواب، وزعم الحُسَيْني في رجال العشرة أنَّه عثمان بن محمد بن أبـي سُوَيد، الذي روى قصة إسلام غَيْلان بن سَلَمَة الثَّقَفِي وتحته عشرة نِسْوة، وروىٰ عنه الزُّهْرِيّ، وقال الحُسَيْني: روى عن طلحة بن عبيد الله، وعنه الزُّهْرِيّ ومحمد بن المُنْكَدِر، فإنَّ ابن أبـي سُوَيد لا يعرف إلاّ في رواية الزُّهْرِيّ هذه، واختلف عليه فيه اختلافاً كثيراً، والله أعلم».

أقول: ترجم الإمام البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/٢٤٨ ـ ٢٤٩) لـ (عثمان بن محمد بن أبـي سُوَيد) وذكر رواية ابن شهاب الزُّهْرِيّ عنه فقال: «عن ابن شِهَاب بلغنا عن عثمان بن محمد أنَّ النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال لغَيْلان بن سَلَمَة الثَّقَفِي حين أسلم وتحته عشر نِسْوة...» ثم ذكر الاختلاف فيه عليه. ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً.

وباسم (عثمان بن محمد بن أبـي سُوَيْد) ترجم له ابن حِبَّان في «ثقاته» (٥/١٥٨) وقال: «يروي المراسيل، روى عنه الزُّهْرِيّ».

التخريج:

رواه الإمام أبو حَنِيفة النُّعْمَان في «مسنده» ص ٢١٢ بشرح عليّ القَارِي، من الطريق التي رواها الخطيب عنه.

ورواه محمد بن الحسن الشَّيْبَاني في «الآثار» ص ٧٤ رقم (٣٦١)، عن أبـي حَنِيفة من الطريق المتقدِّم، وقال: «وبهذا نأخذ إذا ذَبَحَ الحلال الصيد فلا بأس بأن يأكله مُحْرِمٌ، وإن كان ذبحه من أجله، وهو قول أبـي حَنيفة رحمه الله تعالى. قال محمد: وأراهم في هذا الحديث قد تنازعوا في الفقه، فارتفعت أصواتهم، فاستيقظ النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم لذلك، فلم يعبه عليهم».

وقال الإمام مُلاّ عليّ القَارِي في شرحه لـ «مسند أبـي حنيفة» ص ٢١٣: «وأخرجه أبو نُعَيْم عن محمد بن المُنْكَدِر قال: حدَّثنا شيخ لنا، عن طلحة بن عبيد الله قال: سألنا النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم عن لحم صيد صاده حلال لا يأكله المُحْرِمُ؟ قال: لا بأس به، أو قال نعم».

وقد عزا السُّيُوطيُّ في «الجامع الكبير» (٢/٢٢٤) هذه الرواية التي ذكرها القَاري، إلى ابن جَرِير الطبري.

وقد روى مسلم في الحجّ، باب تحريم الصيد للمُحْرِمِ (٢/٨٨٥) رقم

(١١٩٧)، والنَّسَائي في الحجّ، باب ما يجوز للمُحْرِم أكله من الصيد (٥/ ١٨٢)، وأحمد في «المسند» (١/ ١٦١ و ١٦٢)، وعنه أبو نُعَيْم في «الحِلْية» (٨/ ٣٨٤)، من طريق يحيى بن سعيد، عن ابن جُرَيْج، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان التَّيْمِيّ، عن أبيه قال: كنّا مع طلحة بن عبيد الله ونحن حُرُمٌ، فَأُهْدِيَ له طَيْرٌ، وطلحةُ راقدٌ، فمنّا من أكل، ومنّا من تَوَرَّعَ. فلما استيقظ طلحةُ وَفَّقَ[1] من أكله، وقال: أكلناه مع رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم».

وقد صَحَّ عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم من حديث عدد من الصحابة إباحته لأكل الصيد للمُحْرِمِ إذا اصطاده غير المُحْرِمِ. انظر: «جامع الأصول» (٣/ ٥٥ ـ ٦٠ و ٦٥ ـ ٦٧)، و «مجمع الزوائد» (٣/ ٢٢٩ ـ ٢٣١)، و «التلخيص الحَبِير» (٢/ ٢٧٦ ـ ٢٧٨)، و «فتح الباري» (٤/ ٢٦ ـ ٣٤).

* * *

١٥٢ ـ أخبرني أبو القاسم الأَزْهَرِي قال: حدَّثنا محمد بن عبيد الله بن الشُّخَّير قال: حدَّثنا أبو العبَّاس محمد بن بَيَان بن مسلم الثَّقَفِي ـ المعروف بابن البَخْتَرِيّ في مجلس ابن أبـي داود، سنة ست عشرة. قال ابن الشُّخَّير: وكان ثقة. أملىٰ علينا من أصله ـ قال: حدَّثنا الحسن بن عَرَفَة قال: حدَّثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن مالك بن أنس، عن الزُّهْرِيّ،

عن أنس قال: لما نزلت سورة (التِّين) على رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم فَرِحَ لها فَرَحاً شديداً، حتى بَانَ لنا شدّة فَرَحِهِ. فسألنا ابن عبَّاس بعد ذلك عن تفسيرها فقال:

أما قول الله تعالى: ﴿والتِّين﴾: فبلاد الشَّام.

﴿والزيتون﴾: فبلاد فِلَسْطِين.

﴿وطُورِ سِينِين﴾: فَطُورُ سِينا الذي كَلَّمَ الله عليه موسى.

---

(١) أي صوبه. كما في «شرح النووي على صحيح مسلم» (٨/ ١١٣).

﴿وهذا البلدِ الأمين﴾: فبلد مَكَّة.

﴿لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم﴾: محمد صلَّى الله عليه وسلَّم.

﴿ثم رددناهُ أسفلَ سافلين﴾: عبَّاد اللاَّت والعُزَّىٰ.

﴿إلاّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾: أبو بكر وعمر.

﴿فلهم أجرٌ غيرُ مَمْنُونٍ﴾: عثمان بن عفّان.

﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بالدِّينِ﴾: عليّ بن أبـي طالب.

﴿أليس اللَّهُ بأحْكَمِ الحَاكِمِينَ﴾: بعثك فيهم نبياً وجمعكم[1] على التقوى يا محمد.

(٩٧/٢) في ترجمة (محمد بن بيَان بن مسلم الثَّقفِي أبو العبَّاس).

مرتبـة الحديـث:

مـوضـوع.

قال الخطيب عقب روايته له: «هذا الحديث بهذا الإسناد باطلٌ لا أصل له يصحُّ فيما نعلم، والرجال المذكورون في إسناده كلُّهم أئمة مشهورون غير محمد بن بيَان، ونرى العلَّة من جهته، وتوثيق ابن الشِّخِّير له ليس بشيء، لأنّ من أورد مثل هذا الحديث بهذا الإسناد قد أغنى أهل العلم عن أن ينظروا في حاله، ويبحثوا عن أمره. ولعلَّه كان يتظاهر بالصلاح فأحسن ابن الشِّخِّير به الظن وأثنى عليه لذلك. وقد قال يحيـى بن سعيد القطَّان: ما رأيت الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث».

وقد ترجم لـ(محمد بن بيَان بن مسلم الثَّقفي) في «الميزان» (٣/٤٩٣ ـ ٤٩٤)، و«اللسان» (٥/٩٦ ـ ٩٧)، وأوردا الحـديث في ترجمته مع حُكْمِ الخطيب عليه بالوضع. وقال ابن حَجَر في آخر ترجمته من «اللسان»: «وأبوه ضبطه ابن مَاكُولا بنونين».

---

(١) هكذا في المطبوع. وفي «الموضوعات» لابن الجَوْزي، و«اللآلىء»، و«الدُّر المنثور» للسيوطي، و«تنزيه الشريعة» لابن عَرَّاق: «وجمعك»، معزواً للخطيب.

التخـريـج:

رواه ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (١/ ٢٤٩) عن الخطيب من طريقه المتقدِّم، وقال: «هذا حديث موضوع، بارد الوضع، بعيد عن الصواب. فالحَمْلُ فيه على ابن بَيَان الثَّقَفِي، فكأنه قد تلاعب بالقرآن». ثم ذكر خلاصة قول الخطيب المتقدِّم.

وأقرَّه السيوطي في «اللآلىء» (١/ ٢٣٦ ــ ٢٣٧)، وابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٢٨٦ ــ ٢٨٧).

وقد ذكره السيوطي في «الدُّرِّ المنثور» (٨/ ٥٥٤)، وعزاه للخطيب، وابن عساكر، وقال: «بسند فيه مجهول عن الزُّهْرِي عن أنس».

أقول: ليس في إسناده مجهول كما تقدَّم، بل فيه (محمد بن بَيَان الثَّقَفِي) وهو آفة الحديث، والله أعلم.

* * *

١٥٣ ــ أخبرنا أبو عبد الله أحمد بن محمد بن عليّ بن عثمان الأَنْمَاطِيّ قال: نبأنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشَّافِعِي ــ إملاءً ــ قال: نبأنا أحمد بن زَنْجُوْيَه القَطَّان قال: نبأنا محمد بن بشير الكِنْدِي الدَّعَّا، قال: نبأنا قُرَّان بن تَمَّام، عن أبـي طاهر مولىٰ الحسن بن عليّ،

عن أنس بن مالك، عن النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «**إنّ الله اختارني، واختارَ لي أصحاباً، واختارَ لي منهم أصهاراً وأنصاراً، فمن حَفِظَنِي فيهم حَفِظَهُ اللَّهُ، ومن آذاني فيهم آذاهُ اللَّهُ عزَّ وجلَّ**».

(٢/ ٩٩) في ترجمة (محمد بن بشير بن مروان الكِنْدِي أبو جعفر).

مرتبـة الحديـث:

إسنـاده ضعيـف.

ففيه صاحب الترجمة (محمد بن بشير بن مروان الكِنْدِي القَاصّ الواعظ أبو جعفر، المعروف بابن الدَّعَّا) وقد ترجم له في:

١ ــ «سؤالات ابن الجُنَيْد لابن مَعِين» ص ٣٥٣ رقم (٣٢٧) وقال: «ليس بثقة».

٢ ــ «تاريخ بغداد» (٢/ ٩٨ ــ ٩٩) وفيه عن عبد الله بن محمد البَغَوي: «صدوق». وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: «ليس بالقويِّ في حديثه». وكانت وفاته سنة (٢٣٦هـ).

٣ ــ «المغني» (٢/ ٥٥٩) وقال: «ضُعِّفَ».

٤ ــ «الميزان» (٣/ ٤٩١) وقال: «تُكُلِّمَ فيه».

و (قُرَّان بن تَمَّام الأَسَدي الكوفي) قال الحافظ ابن حَجَر عنه في «التقريب» (٢/ ١٢٤): «صدوق ربما أخطأ». وستأتي ترجمته في حديث (١٩١٥).

وقال الخطيب عقبه: «رواه غيره عن قُرَّان عن أبي عياض مولى الحسن بن علي عن أنس».

أقول: وهو في الإسناد: (عن أبي طاهر مولى الحسن بن عليّ)، ولم أتبينه.

التـخـريـج:

سيأتي تخريجه من حديث أنس مطوَّلاً برقم (١١٨٦).

وبلفظه هنا عزاه في «الجامع الكبير» (١/ ١٥٩) إلى الخطيب وحده.

* * *

١٥٤ ــ أخبرنا أبو بكر البَرْقَاني قال: أنبأنا عمر بن بِشْرَان، ومحمد بن خَلَف بن جَيَّان الخلاَّل.

وأخبرنا القاضيان: أبو العلاء محمد بن عليّ الوَاسِطي، وعليّ بن المُحَسِّن

أبو القاسم التَّنُوخِيّ، قالا: نبأنا محمد بن خَلَف بن جَيَّان قال: نبأنا أبو عبيد الله محمد بن بابِشَاذ البَصْري ـ زاد ابن بِشْران: مولى أمير المؤمنين عمر بن الخطَّاب. وقال القاضيان في حديثهما: ببغداد ـ.

وحدَّثنا أبو طالب يحيى بن عليّ بن الطيِّب الدَّسْكَرِيّ ـ لفظاً بحُلْوان ـ قال: أنبأنا أبو بكر بن المُقْرِىء ـ بأَصْبَهان ـ قال: نبأنا محمد بن بابِشَاذ ـ أخو سهل الجُبَّائي، ببغداد ـ قال: نبأنا الحسن بن الحسين الأَسْوَاري قال: نبأنا سفيان بن سعيد الثَّوْري[1]، عن آدم بن عليّ،

عن ابن عمر قال: كنت عند النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم وعنده أبو بكر الصِّدِّيق، عليه عَبَاءة قد خَلَّها على صدره بخلال. فنزل عليه جبريل فقال: ما لي أرى أبا بكر عليه عَبَاءة قد خَلَّها على صدره بخلال. قال: **«أنفق ماله عليَّ قبل الفتح»**. قال: فأقرئه عن الله السلام، وقل له: يقول لك ربك: يا أبا بكر أراض أنت عني في فقرك هذا أم ساخط؟ قال: فالتفت النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم إلى أبي بكر فقال: **«يا أبا بكر هذا جبريل يقرئك عن الله السلام ويقول لك: أراضٍ أنت عني في فقرك أم ساخط»**؟ قال: فبكى أبو بكر وقال: أعلى ربي أسخط!! أنا عن ربي راض، أنا عن ربي راض، أنا عن ربي راض.

وأخبرنا التَّنُوخِيّ قال: حدَّثنا محمد بن خَلَف بن جَيَّان قال: حدَّثنا محمد بن بابِشَاذ قال: حدَّثنا عمر بن حفص بن صَبِيح اليَمَاني الشَّيْبَاني قال: حدَّثنا العلاء بن عمرو الحَنَفِي قال: نبأنا الأَشْجَعِي، عن الثَّوْري، عن آدم بن عليّ، عن ابن عمر، عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم بمثله.

قال الشيخ أبو بكر ـ (يعني الخطيب) ـ رواه أيضاً محمد بن الحسين الحُنَيْنِيّ، وغيره، عن العلاء بن عمرو الشَّيْبَاني، عن أبي إسحاق الفَزَاري، عن الثَّوْري.

---

(١) صُحِّف في المطبوع إلى: «التوزي».

(٢/ ١٠٥ ـ ١٠٦) في ترجمة (محمد بن بابِشَاذ البَصْري أبو عبيد الله).

مرتبـة الحديـث:

مـوضـوع.

ففي إسناده صاحب الترجمة (محمد بن بابِشَاذ البَصْري أبو عبيد الله) وقد ترجم له في:

١ ـ «تاريخ بغداد» (٢/ ١٠٥ ـ ١٠٧) وقال: «في حديثه غرائب ومناكير». وكانت وفاته سنة (٣٠٦هـ).

٢ ـ «الميزان» (٣/ ٤٨٨ ـ ٤٨٩) وقال: «وثَّقه الدَّارَقُطْنِيّ، ولكنَّه أتى بطامة لا تتطيب». ثم ساق من طريقه حديثاً في فضل أبـي بكر غير حديث ابن عمر هذا وقال: «الظاهر أنَّه دُسَّ على ابن بابِشَاذ هذا فروىٰ حديثاً موضوعاً راج عليه ولم يهتد».

٣ ـ «لسان الميزان» (٥/ ٨٨ ـ ٨٩) وأقرَّ الذَّهَبِـيَّ فيما تقدَّم عنه، وزاد بذكر قول الخطيب السابق فيه.

و (الحسن بن الحسين الأَسْوَاري) لم أقف على ترجمته.

و (آدم بن عليّ) هو (العِجْلي الشَّيْبَاني): ثقة، خَرَّجَ له البخاري والنَّسائي. انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٢/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩)، و «الكاشف» (١/ ٥٥)، و «التقريب» (١/ ٣٠).

كما أنَّ في إسناده من الطريق الآخر (العلاء بن عمرو الحَنَفي الكوفي) قال الذَّهَبِيُّ عنه في «الميزان» (٣/ ١٠٣): «متروك». وستأتي ترجمته في حديث (١٢٠٤).

التـخـريـج:

رواه أبو نُعَيْم في «الحِلْية» (٧/ ١٠٥) من طريقين:

الأول: عن محمد بن عمر بن سَلْم، حدَّثنا محمد بن نَهْشَل عبد الواحد البَصْري ــ وما سمعته إلاّ منه ــ، حدَّثنا الحسن بن الحسين أبو عليّ الأَسْوَاري، عن الثَّوْري، به.

والثاني: من طريق عمر بن حفص الشَّيْبَاني، عن العلاء بن عمرو، عن أبـي إسحاق الفَزَاري، عن الثَّوْري، به.

وقال: «غريب من حديث الثَّوري لم نكتبه إلاّ من حديث الفَزَاري. وحديث الأَسْوَاري لم نكتبه إلاّ عن محمد بن عمر بن سَلْم».

ورواه ابن حِبَّان في «المجروحين» (٢/ ١٨٥) في ترجمة (العلاء بن عمرو)، من طريق عمر بن حفص الشَّيْبَاني، عن العلاء بن عمرو، عن أبـي إسحاق الفَزَاري، عن الثَّوْري، به.

وقال عن (العلاء): «شيخ يروي عن أبـي إسحاق الفَزَاري العجائب، لا يجوز الاحتجاج به بحال».

وقد ذكره الذَّهَبِـيُّ في ترجمته من «الميزان» (٣/ ١٠٣)، من هذا الطريق، وقال: «هو كذب». وأقرَّه ابن حَجَر في «اللسان» (٤/ ١٨٥).

كما ذكره العِرَاقي في «تخريج أحاديث إحياء علوم الدِّين» (٢/ ١٦٦) وقال: «أخرجه ابن حِبَّان والعُقَيْلي في «الضعفاء». قال الذَّهَبِـيُّ في «الميزان»: هو كذب».

وقد عزاه في «الكنز» (١٢/ ٥٠٩) رقم (٣٥٦٥٨) إلى أبـي نُعَيْم في «فضائل الصحابة» عن ابن عمر فقط.

وبنحو حديث ابن عمر ذكره في «الكنز» (١٢/ ٥٠٥) رقم (٣٥٦٤٩)، من حديث أبـي هريرة. وعزاه إلى أبـي نُعَيْم في «فضائل الصحابة» وقال: «قال ابن كثير: فيه غرابة شديدة. وشيخ الطبراني عبد الرحمن بن معاوية العُتْبِـي، وشيخه

محمد بن نصر الفارسي، لا أعرفهما، ولم أر أحداً ذكرهما».

غريب الحديث:

قوله: «قد خَلَّها على صدره بخلال»: «أي جمع بين طرفيه بخلال من عود أو حديد». «النهاية» (٢/ ٧٣).

* * *

١٥٥ ــ قرأت في كتاب أبي الحسن بن الفُرَات ــ بخطِّه ــ، أخبرنا محمد بن الحسين الأَزْدِيّ قال: حدَّثنا أبو بكر محمد بن ثُمَامة بن وكيع السرَّاج ــ ببغداد ــ قال: حدَّثنا محمد بن سعيد الأَيْلِي قال: حدَّثنا سعيد بن سَلَّام العَطَّار.

وأخبرنا عليّ بن يحيى بن جعفر الأَصْبَهَاني قال: نبأنا سليمان بن أحمد بن أيوب اللَّخْمِي[١] قال: نبأنا محمد بن الحسن بن كَيْسَان المِصِّيْصِيّ قال: نبأنا سعيد بن سلَّام العطَّار قال: نبأنا سفيان الثَّوْري، عن الأَعْمَش، عن إبراهيم، عن عَابِس بن ربيعة قال:

سمعت عمر بن الخطَّاب يقول: يا أيها النَّاس تواضعوا، فإنِّي سمعتُ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يقول:

«من تواضع لله رفعه الله». وقال: «انْتَعِشْ رفعك[٢] الله، فهو في نَفْسِه صغيرٌ، وفي أَعْيُنِ النَّاس عظيمٌ، ومَنْ تكَبَّرَ خَفَضَهُ اللهُ». وقال: «اخسأ خفضك الله فهو في أعين النّاس صغيرٌ وفي نَفْسِهِ كَبِيرٌ، حتى يكونَ أهون عليهم من كلب». «لفظ حديث ابن كَيْسَان».

---

(١) هو الطبراني.

(٢) هكذا في المطبوع: «انتعش رفعك الله». وهو موافق لما في «الحِلْية» و«العلل». وفي «مجمع البحرين» (٥/ ٣٠٨)، و«مجمع الزوائد» (٨/ ٨٢)، و«الترغيب والترهيب» (٣/ ٥٦٠): «انتعش نعشك الله». وجاء في حاشية محقق «الترغيب» شرحه بقوله: «أي ارتفع وانهض من عثرتك».

(٢/ ١١٠) في ترجمة (محمد بن ثُمَامة بن وكيع السرَّاج أبو بكر).

مرتبـة الحديـث:

موضوع. والشطر الأول منه: «من تواضع لله رفعه الله»، صحيح من طرق أخرى.

ففي إسناده (سعيد بن سلاَّم بن سعيد العطَّار البَصْري أبو الحسن) وهو متروك، وكذَّبه أحمد وابن نُمَيْر. وقال البخاري: «يُذْكَرُ بوضع الحديث». وستأتي ترجمته في حديث (٣٦٣).

والطريق الأول فضلاً عن وجود (سعيد بن سلاَّم) فيه، فإنّه قد روي وِجَادَةً، وفيه كذلك (محمد بن الحسين الأَزْدِيّ المَوْصِلي أبو الفتح) وهو ضعيف، وفي حديثه غرائب ومناكير. وستأتي ترجمته في حديث (٢٨٢).

التـخـريـج:

رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» ــ كما في «مجمع البحرين في زوائد المعجمين» للهيثمي (٥/ ٣٠٧ ــ ٣٠٨) رقم (٣١١٩) ــ، من طريق إبراهيم بن المُسْتَمِرّ العُرُوقي، عن سعيد بن سلاَّم العطار، به، وقال: «لم يروه عن الأَعْمَش إلاَّ الثَّوْري، تفرَّد به سعيد».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٨٢) بعد أن عزاه له: «في إسناده سعيد بن سلاَّم العطَّار وهو كذَّاب».

وعن الطبراني من طريقه الذي رواه عنه الخطيب، رواه أبو نُعَيْم في «الحِلْية» (٧/ ١٢٩) وقال: «غريب من حديث الثَّوْري، تفرَّد به سعيد بن سلاَّم».

وبمثل قوله هذا قال الخطيب عقب روايته له.

وعن الخطيب، رواه ابن الجَوْزي في «العلل» (٢/ ٣٢٥ ــ ٣٢٦)، ونقل قول الخطيب المشار إليه، وأعلَّه بـ (سعيد).

ورواه القُضَاعي في «مسند الشِّهاب» (٢/ ٢١٩ ـ ٢٢٠) رقم (٣٣٥)، عن أبـي سعيد أحمد المَالِيني، حدَّثنا أحمد بن جعفر بن حمدان، حدَّثنا محمد بن يونس بن موسى، حدَّثنا سعيد بن سلاَّم العطَّار، به، وبزيادة ونقص يسيرين في متنه.

والشطر الأول من الحديث: «من تواضع لله رفعه الله»، رواه أحمد في «المسند» (١/ ٤٤)، والبزَّار في «مسنده» (٤/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣) رقم (٣٥٨٠) ـ من كشف الأستار ـ ، من طريق يزيد بن هارون، عن عاصم بن محمد بن زيد، عن أبيه، عن ابن عمر، عن عمر ـ لا أعلمه إلاَّ رفعه ـ قال: «قال الله عزّ وجلّ: من تواضع لي هكذا ـ وأشار بباطن كَفِّهِ إلى الأرض ـ رفعته كذا ـ وأشار بباطن كَفِّهِ إلى السماء ـ ».

قال البزَّار: «لا يُرْوىٰ عن النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم بهذا اللفظ إلاّ عن عمر بهذا الإسناد، وليس عن عمر بهذا الإسناد إلاّ هذا الحديث».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ٨٢): «رواه أحمد والبزَّار. ورجال أحمد والبزَّار رجال الصحيح».

وروى مسلم في البرّ والصِّلة، باب استحباب العفو والتواضع (٤/ ٢٠٠١) رقم (٢٥٨٨)، ومالك في «الموطأ» (٢/ ١٠٠٠)، والتِّرْمِذِيّ في البر والصلة، باب ما جاء في التواضع (٤/ ٣٧٦) رقم (٢٠٢٩)، عن أبـي هريرة مرفوعاً ـ وفيه ـ : «وما تواضع أحدٌ لله إلاّ رَفَعَهُ اللَّهُ».

وانظر شواهد أخرى للشطر الأول هذا في: «فتح الباري» (١١/ ٣٤٧) ـ في الرِّقاق في آخر باب التواضع ـ ، و «الترغيب والترهيب» (٣/ ٥٦٠ ـ ٥٦١) و (٤/ ١٩٧)، و «المجمع» (٨/ ٨٢ ـ ٨٣).

* * *

١٥٦ ـ أخبرنا عليّ بن محمد بن عبد الله المُعَدَّل قال: أنبأنا إسماعيل بن

محمد الصفَّار قال: نبأنا عبَّاس بن محمد الدُّوري قال: نبأنا محمد بن جعفر أبو جعفر المَدَائني قال: نبأنا مسلم بن سعيد، عن منصور بن زَاذَان، عن معاوية بن قُرَّة،

عن مَعْقِل بن يَسَار قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**العَمَلُ في الهَرْجِ كالهِجْرَةِ إليَّ**».

(٢/ ١١٦) في ترجمة (محمد بن جعفر المَدَائني أبو جعفر).

مرتبـة الحديـث:

في إسناده (مسلم بن سعيد) وهو (الوَاسِطِي ابن أخت منصور بن زَاذَان)[1]، لم أقف على من ترجم له.

كما أنَّ في إسناده صاحب الترجمة (محمد بن جعفر الثَّقَفِي البزَّاز المَدَائني) وهو صدوق فيه لين. وستأتي ترجمته في حديث (١٠٢٨).

وباقي رجال الإسناد كلُّهم ثقات.

والحديث في «الصحيح» للإمام مسلم بلفظ: «العبادة» بدلاً من «**العمل**».

التـخـريـج:

رواه أحمد في «المسند» (٥/ ٢٥)، عن أبـي كامل[2]، حدَّثنا حمَّاد بن زيد، حدَّثنا المعلَّى بن زياد القُرْدُوسي، عن معاوية بن قُرَّة، عنه، به.

وهذا إسناد حسن من أجل (المعلَّى بن زياد) فإنَّه صدوق كما قال ابن حَجَر في «التقريب» (٢/ ٢٦٥). وقال الذَّهَبِيُّ في «الكاشف» (٣/ ١٤٤): «وثَّقُوه». وانظر «التهذيب» (١٠/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨).

---

(١) انظر: «تاريخ وَاسِط» للإمام بَحْشَل ص ٨٣، و «التهذيب» (١٠/ ٣٠٦).

(٢) هو (فضيل بن حسين الجَحْدَري البَصْري): ثقة. حديثه مخرَّج في «الصحيحين». انظر «التهذيب» (٨/ ٢٩٠ ـ ٢٩١).

ورواه الطبراني في «المعجم الصغير» (٢/ ٥٨)، من طريق أيوب بن سُوَيْد، عن الفُرَات بن سليمان، عن الأَعْمَش، عن معاوية بن قُرَّة، عنه، به. ولفظه عنده: «العمل في الهرج والفتنة كالهجرة إليّ».

وقال: «لم يروه عن الفرات إلاّ أيوب، ولا رواه عن الأَعْمَش إلاّ الفرات وسعد بن الصَّلْت».

والحديث قد رواه مسلم في الفتن، باب فضل العبادة في الهَرْج (٤/ ٢٢٦٨) رقم (٢٩٤٨)، والتِّرْمِذِيّ في الفتن، باب ما جاء في الهَرْج والعبادة فيه (٤/ ٤٨٩) رقم (٢٢٠١)، من طريق حمَّاد بن زيد، عن معلَّى بن زياد، عن معاوية، عن مَعْقِل مرفوعاً بلفظ: «العِبَادَةُ في الهَرْجِ كهجرةٍ إليّ».

وقال مسلم: «وحدَّثنيه أبو كاملٍ، حدَّثنا حمَّاد بهذا الإسناد نَحْوَهُ».

وبلفظ مسلم، رواه ابن ماجه في الفتن، باب الوقوف عند الشبهات (٢/ ١٣١٩) رقم (٣٩٨٥)، من طريق جعفر بن سليمان، عن المعلَّى بن زياد، عن معاوية، به.

وبلفظ: «العبادة» أيضاً، رواه أحمد في «المسند» (٥/ ٢٧)، من طريق مسلم بن سعيد الثَّقَفِيّ، عن منصور بن زَاذَان، عن معاوية، به.

أقول: (مسلم بن سعيد الثَّقَفِي) عند أحمد في إسناده المتقدِّم، هو (مسلم بن سعيد) عند الخطيب. وذكرتُ أنّه (الوَاسِطي ابن أخت منصور بن زَاذَان) ولم أقف على من ترجم له. ولم يذكره الحافظ في «تعجيل المنفعة» مع أنّه على شرطه.

وممّا يلاحظ أنَّ كلا اللفظين: «العبادة» و«العمل»، قد رُويا من طريق حمَّاد بن زيد، عن المعلَّى، عن معاوية، عن مَعْقِل. وأنَّ لكلِّ واحدٍ من اللفظين متابع أيضاً. فلا أدري إن كان ذلك من تصرف الرواة، أو أنَّ كلاًّ منهما محفوظ، والله أعلم.

والحديث لم يذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» مع أنَّه على شرطه.

غريب الحديث:

قوله: «الهَرْج»: الفتنة في آخر الزمان. وأصل الهَرْج: الكثرة في الشيء والاتساع. انظر: «اللسان» مادة (هرج) (٢/ ٣٨٩)، و «النهاية» (٥/ ٢٥٧).

* * *

١٥٧ ــ أخبرنا محمد بن أحمد بن رِزْق، ومحمد بن أحمد بن الرُّوزبهاني، قالا: نبأنا عثمان بن أحمد الدَّقَّاق قال: نبأنا إسحاق بن إبراهيم الخُتُّلِيّ قال: حدَّثني محمد بن جعفر البغدادي قال: نبأنا داود بن صَغِير قال: حدَّثني كَثِير النَّوَّا،

عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**قلت: لجبريل حين أُسري بي إلى السماء يا جبريل: أعلى أُمَّتي حساب؟**» قال: كلُّ أُمّتك عليها حساب، ما خلا أبا بكر الصديق، فإذا كان يوم القيامة قيل: يا أبا بكر ادخل الجنّة. قال: ما أدخل حتى أُدْخِلَ معي من كان يُحِبُّني في الدُّنْيَا.

(٢/ ١١٨) في ترجمة (محمد بن جعفر البغدادي أبو جعفر).

مرتبة الحديث:

موضوع.

ففيه (داود بن صَغِير بن شَبِيب البُخَاري) وهو ضعيف. وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: «منكر الحديث». وستأتي ترجمته في حديث (١٢٥٥).

كما أنَّ فيه (كَثِير النَّوَّا) وهو (كَثِير بن إسماعيل النَّوَّا التَّيْمِيّ الكوفي أبو إسماعيل) وقد ترجم له في:

١ ــ «التاريخ الكبير» (٧/ ٢١٥) وقال: «مولى بني تَيْم الله، كوفي». ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً.

٢ ــ «أحوال الرجال» ص ٥٠ رقم (٢٧) وقال: «زائغ».

٣ ــ «الضعفاء» للنَّسَائي ص ٢٠٦ رقم (٥٣٢) وقال: «ضعيف».

٤ ــ «الجرح والتعديل» (٧/ ١٥٩ ــ ١٦٠) وقال: «وفيه عن أبـي حاتم: «ضعيف الحديث بَابَة سعد بن طَرِيف».

٥ ــ «الثقات» لابن حِبَّان (٧/ ٣٥٣ ــ ٣٥٤) كثير بن قَارَوَنْد أبو إسماعيل النَّوَّاء من أهل الكوفة».

٦ ــ «الكامل» (٦/ ٢٠٨٦ ــ ٢٠٨٧) وقال: «كان غالياً في التَّشَيُّع مُفْرِطاً فيه».

٧ ــ «موضِّح أوهام الجمع والتفريق» للخطيب (٢/ ٣٣٢ ــ ٣٣٣) وذكر أنه هو (كثير بن قَارَوَنْدا)، وهو (كَثِير أبو إسماعيل الكوفي).

٨ ــ «الكاشف» وقال: (٣/٣) وقال: «شِيعِيٌّ جَلْدٌ، ضَعَّفُوهُ، ومشَّاهُ ابن حِبَّان».

٩ ــ «التهذيب» (٨/ ٤١١) وفيه عن العِجْلي: «لا بأس به».

١٠ ــ «التقريب» (٢/ ١٣١) وقال: «ضعيف، من السادسة»/ ت.

أقول: لكن يُشْكِلُ هنا، أنَّ الخطيب قد ساق في «تاريخه» (٨/ ٣٦٧) حديثاً من طريق داود بن صَغِير، عن أبـي عبد الرحمن النَّوَّا الشَّامي، عن أنس. و (كَثير النَّوَّا) تقدَّم أنَّ كُنْيَتَهُ (أبـو إسماعيـل) وهـو (تَيْمي كـوفـي). بينمـا يُكْنِيـه هنـا بـ (أبـي عبد الرحمن) ويجعله (شَامِيًّا). وظاهر صنيع ابن الجَوْزي فيما سيأتي وفي (١/ ٣٦) من كتابه «العلل»: أنهما واحد، والله أعلم. ولم أقف على من ترجم (لأبـي عبد الرحمن النَّوَّا الشَّامي).

كما أنَّ فيه صاحب الترجمة (محمد بن جعفر البغدادي) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً. وقد ترجم له الذَّهَبِـيُّ في «ميزانه» (٣/ ٥٠٠) وقال: «عن داود بن صَغِير بخبر كذب، عن كَثِير النَّوَّاء». ثم ذكر الحديث وقال: «ثم إنَّ داود:

واه». وأقرّه في «اللسان» (٥/ ١٠٥ ــ ١٠٦) وقال: «وكذا شيخه ــ يعني كَثير النَّوَّا ــ ، لم يصل إلى محمد بن جعفر إلاّ على لسان ضعيفين، فما ذنبه! وحدَّث به إسحاق الحبلي[1] وهو ضعيف أيضاً».

التـخـريـج:

رواه ابن الجَوْزي في «العلل المتناهية» (١/ ١٨٥ ــ ١٨٦)، عن الخطيب من طريقه المتقدِّم.

كما رواه عن الخطيب من طريقه الآخر في «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٦٧) ــ وسيأتي برقم (١٢٦٧) ــ عن داود، عن أبـي عبد الرحمن النَّوَّاء الشَّامي، عن أنس. وقال: «هذا حديث لا يصحُّ». وأعلَّه بـ (داود) و (كَثِير) وقال: «والعجب كيف روى هذا، ولا أحسب البلاء إلاّ من داود».

والحديث ذكره ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» (١/ ٣٨٨) ــ في القسم الثالث، وهو من الزيادات على ابن الجَوْزي ــ ، وعزاه للخطيب من الطريق المتقدِّم وقال: «وأورده ابن الجَوْزي في «الواهيات» ــ يعني في كتابه «العلل» ــ وقال: (كَثِير) ضعيف. ولا أحسب البلاء إلاّ من داود. قلت ــ القائل ابن عَرَّاق ــ: مَرَّ في الفصل الذي قبله أنّ (كَثيراً) وثِّق، و (داود) لم أرهم اتَّهموه، وإنّما قال الخطيب: ضعيف. وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: منكر الحديث. فالحق أنَّ الحديث من الواهيات لا من الموضوعات، والله أعلم».

أقول: إسناد الحديث وإن لم يكن فيه مُتَّهم، إلاّ أنَّ نَكَارَة مَتْنِه لا تَخْفَىٰ، ومن ثَمَّ قال الحافظ الذَّهَبِـيُّ: «كذب» كما تقدَّم عنه، والله أعلم.

* * *

١٥٨ ــ أخبرنا أبو بكر البَرْقَاني قال: أنبأنا إبراهيم بن محمد بن يحيـى المُزَكِّي قال: نبأنا محمد بـن إسحاق بـن خُزَيْمَة قال: نبأنا محمد بـن جعفر بن

---

(١) هكذا في «اللسان». وصوابه فيما يظهر لي «الخُتُّلي»، والله سبحانه وتعالى أعلم.

الحارث الخزَّاز ــ بقَنْطَرَةِ بَرَدَان ــ قال: نبأنا خالد بن عمرو القُرَشي قال: نبأنا سهل بن يوسف بن سهل بن مالك، عن أبيه،

عن جَدِّه قال: لما رجع رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم من حَجَّة الوداع إلى المدينة، صعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «**يا أيها النَّاس: إنَّ أبا بكر لم يسؤني قطّ فاعرفوا له ذلك.**

يا أيها النَّاس: إني راضٍ عن عمر، وعثمان، وعليّ، وطلحة، والزُّبَيْر، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقَّاص، والمُهَاجِرين الأولين، فاعرفوا ذلك لهم.

يا أيها النَّاس: إنّ الله قد غفر لأهل بَدْرٍ والحُدَيْبِيَة.

يا أيها النَّاس: لا تتبعون[1] في أصحابي وأَخْتَاني وأصهاري.

يا أيها النَّاس: لا يطلبنكم الله بمظلمة أحد منهم، فإنَّها ممَّا لا يُوهب.

يا أيها النَّاس: ارفعوا ألسنتكم عن المسلمين، وإذا مات الرجل منهم فقولوا خيراً».

(١١٨/٢ ــ ١١٩) في ترجمة (محمد بن جعفر بن الحارث الخزَّاز القَنْطَري).

مرتبة الحديث:

موضوع.

ففي إسناده (خالد بن عمرو بن محمد القُرَشي الأُمَوي السَّعِيديّ الكوفي أبو سعيد) وقد ترجم له في:

١ ــ «تاريخ ابن مَعِين» (٢/ ١١٤) وقال: «ليس حديثه بشيء».

---

(١) وفي «المعجم الكبير» للطبراني (٦/ ١٢٦): «احفظوني».

٢ ــ «التاريخ الكبير» (٣/ ١٦٤) وقال: «منكر الحديث».

٣ ــ «الضعفاء» لأبـي زُرْعَة (٢/ ٤٣٤) وقال: «واهي الحديث».

٤ ــ «سؤالات الآجُرِّي لأبـي داود» ص ١١٢ وقال: «ليس بشيء».

٥ ــ «الضعفاء» للنَّسَائي ص ٩٥ رقم (١٧٤) وقال: «ليس بثقة».

٦ ــ «الضعفاء» للعُقَيْلي (٢/ ١٠ ــ ١١) وفيه عن أحمد: «ليس بثقة، يروي أحاديث بواطل».

٧ ــ «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٤٣ ــ ٣٤٤) وفيه عن أحمد: «منكر الحديث». وعن أبـي زُرْعَة: «منكر الحديث». وقال أبو حاتم: «متروك الحديث ضعيف».

٨ ــ «المجروحين» (١/ ٢٨٣) وقال: «كان ممن ينفرد عن الثقات بالموضوعات لا يحلُّ الاحتجاج بخبره. تركه يحيـى بن مَعِين».

٩ ــ «الكامل» (٣/ ٩٠٠ ــ ٩٠٣) وقال: «[أحاديثه] كلُّها أو عامّتها موضوعة، وهو بيِّن الأمر في الضعفاء».

١٠ ــ «الضعفاء» للدَّارَقُطْنِيّ ص ١٩٩ رقم (٢٠١).

١١ ــ «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٩٩ ــ ٣٠٠) وفيه عن ابن مَعِين: «كان كذَّاباً يكذب، حدَّث عن شُعْبَة أحاديث موضوعة». وقال أبو عليّ صالح جَزَرَة: «كان يضع الحديث». وقال زكريا السَّاجِيّ: «منكر الحديث».

١٢ ــ «الكاشف» (١/ ٢٠٦) وقال: «تركوه».

١٣ ــ «التقريب» (١/ ٢١٦) وقال: «رماه ابن مَعِين بالكذب، ونسبه صالح جَزَرَة وغيره إلى الوضع، من التاسعة»/ د ق.

كما أنَّ فيه (سهل بن يوسف بن سهل بن مالك الأنصاري) ترجم له ابن حَجَر

في «اللسان» (٣/ ١٢٢ ـ ١٢٣) وقال: «مجهول الحال. قال ابن عبد البَرّ: لا يُعْرَفُ، ولا أبوه».

كما أنَّ فيه صاحب الترجمة (محمد بن جعفر بن الحارث الخزَّاز القَنْطَري) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً.

التخريج:

رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦/ ١٢٦) رقم (٥٦٤٠)، من طريق محمد بن عمر بن عليّ المُقَدَّمي، حدَّثنا عليّ بن محمد بن يوسف بن سِنَان بن مالك بن مِسْمَع، حدَّثنا سهل بن يوسف بن سهل، عن أبيه، عن جَدِّه مرفوعاً به.

وليس عنده قوله: «يا أيها النَّاس إنَّ الله قد غفر لأهل بَدْرٍ والحُدَيْبِيَة».

قال الحافظ ابن حَجَر في «الإصابة» (٢/ ٩٠): «وقع للطبراني فيه وَهَمٌ، فإنَّه أخرجه من طريق المُقَدَّمي، عن عليّ بن محمد بن يوسف[1]، عن سهل بن يوسف. واغتر الضياء المقدسي بهذه الطريق، فأخرج الحديث في «المُخْتَارة». وهو وَهَمٌ لأنه سقط من الإسناد رجلان: فإنَّ عليّ بن محمد بن يوسف إنّما سمعه من قَنَان بن أبـي أيوب[2]، عن خالد بن عمرو عن سهل. وقد جزم الدَّارَقُطْنِيُّ في «الأفراد»: بأنَّ خالد بن عمرو تفرَّد به عن سهل. لكن طريق سيف بن عمر ترد عليه».

وقال الحافظ ابن حَجَر في «اللسان» (٣/ ١٢٢) بعد أن ساقه من طريقين: الأول: عن الطبراني من طريقه المتقدِّم، والثاني: من الطريق الذي صوَّبه في «الإصابة» بزيادة راويين بين (عليّ) و (سهل): «هكذا أخرجه سيف بن عمر في

(١) في «الإصابة»: «عن عليّ بن يوسف بن محمد». والتصويب من «المعجم الكبير» (٦/ ١٢٦).

(٢) هكذا في «الإصابة». وفي «الضعفاء» للعُقَيْلي (٤/ ١٤٨)، و «اللسان» (٣/ ١٢٣): «قَنَان بن أبـي ثَوَاب». لكن صُحِّفَ (قَنَان) في «اللسان» إلى «منان».

«الفتوح» عن سهل بن يوسف. وهو أولى من السند الذي قبله».

أقول: لم يذكر الحافظ مَتْنَ الحديث عند سياقه للطريق الأول، وعِنْدَ سِيَاقِهِ لِلْمَتْنِ من الطريق الثاني ذَكَرَهُ مختصراً.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٩/ ١٥٧): «رواه الطبراني وفيه جماعة لم أعرفهم».

ورواه العُقَيْلي في «الضعفاء» (٤/ ١٤٧ ـ ١٤٨) في ترجمة (محمد بن يوسف المِسْمَعِيّ)، مختصراً، عن إبراهيم بن يوسف، حدَّثنا محمد بن عمر المُقَدَّمي، حدَّثنا محمد بن يوسف، عن محمد بن شَيْبَان بن مالك بن سميع[1]، حدَّثنا قَنَان بن أبي ثَوَاب بن عمر المُخَرِّمي، أخبرنا خالد بن سعيد الأُمَوي، به.

وقال العُقَيْلي: «إسناده مجهول، ولا يُتَابَعُ عليه من جهة، ولا يُعْرَفُ إلاّ به».

وقال الحافظ ابن عبد البرّ في «الاستيعاب» (٢/ ٩٩): «منكر موضوع... وفي إسناد حديثه مجهولون ضعفاء معروفون، يدور على سهل بن يوسف بن مالك بن سهل عن أبيه عن جَدِّه، وكلُّهم لا يُعْرَفُ».

وقد ذكره الحافظ ابن حَجَر في «الإصابة» (٢/ ٩٠) في ترجمة (سهل بن مالك بن كعب الأنصاري ـ أخو كعب بن مالك الشاعر المشهور ـ) وعزاه إلى ابن شاهين، وأبي نُعَيْم من طريق سهل بطوله. وإلى ابن مَنْدَه من طريق خالد بن عمرو الأُمَوي عن سهل به، وقال: «غريب لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه».

* * *

(١) هكذا سياق الإسناد في المطبوع، وفيه تحريف يعلم من مقابلته بما تقدَّم، فضلاً عن تسمية (المِسْمَعِي) هنا (محمد بن يوسف)، وهو عند من تقدَّم (علي بن محمد بن يوسف). ثم وجدت الحافظ ابن حَجَر في «اللسان» (٣/ ١٢٣) في ترجمة (سهل بن يوسف الأنصاري) يقول بعد عزوه للعُقَيْلي في ترجمة (محمد بن يوسف): «وقد ظهر من رواية غيره أن الرواية لـ (علي) ولده». وانظر «اللسان» (٥/ ٤٣٥) كذلك.

١٥٩ ــ أخبرنا أبو الفرج محمد بن عبد الله بن أحمد بن شَهْرَيَار الأَصْبَهَاني قال: أنبأنا أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني قال: نبأنا محمد بن جعفر الرَّازي ــ ببغداد ــ قال: نبأنا الوليد بن شُجَاع بن الوليد قال: نبأنا عَوْبَد[١] بن أبي عِمْرَان الجَوْني، عن أبيه، عن عبد الله بن الصَّامت،

عن أبي ذَرٍّ قال: قال لي رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: **«إذا سُئلتَ أيّ الأجلين قضىٰ موسى عليه السلام؟ فقل: خَيْرَهُمَا وَأَبَرَّهُمَا. وإن سُئلتَ أيّ المرأتين تَزَوَّجَ؟ فقل: الصُّغْرَىٰ منهما، وهي التي جاءت فقالت: يا أبتِ استأجره إنَّ خير من استأجرتَ القَوِيُّ الأمينُ. فقال: ما رأيتِ من قُوَّتِهِ؟ قالت: أخذَ حَجَراً ثقيلاً فألقاه عن البئر. قال: وما الذي رأيتِ من أمانته؟ قالت: قال لي: امشي خَلْفِي ولا تمشي أمامي»**.

(٢/ ١٢٨) في ترجمة (محمد بن جعفر بن محمد، يعرف بابن الرَّازي).

مرتبـة الحديـث:

إسناده ضعيف جدّاً.

ففيه (عَوْبَد[٢] بن أبي عِمْرَان الجَوْني البَصْري) وقد ترجم له في:

١ ــ «تاريخ ابن مَعِين» (٢/ ٤٦٠) وقال: «ليس بشيء».

٢ ــ «التاريخ الكبير» (٧/ ٩٢) وقال: «منكر الحديث».

٣ ــ «أحوال الرجال» ص ١٠٧ رقم (١٦٧) وقال: «آية من الآيات».

٤ ــ «سؤالات الآجُرِّي لأبي داود» ص ٣٣٢ رقم (٥٢٥) وقال: «عَوْبَد أحاديثه البواطيل»[٣].

---

(١) صُحِّفَ في المطبوع إلى «عويد» بالياء. والتصويب من «التاريخ» لابن مَعِين (٢/ ٤٦٠)، و «الجرح والتعديل» (٧/ ٤٥)، وغيرهما.

(٢) ذُكِرَ في بعض المصادر التي ترجمت له باسم «عويد» بالياء، وفي بعضها «عوبذ» بالباء والذال. والصواب والأكثر على أنه بالباء والدَّال المُهْمَلَة.

(٣) هكذا جاء النصُّ في المصدر المذكور! وجاء في «اللسان» (٤/ ٣٨٧) نقلاً عنه: «حديثُهُ شِبْهُ البواطيل».

٥ ــ «الضعفاء» للنَّسَائي ص ١٨٢ رقم (٤٦٥) وقال: «متروك الحديث».

٦ ــ «الضعفاء» للعُقَيلي (٣/ ٤٢٣ ــ ٤٢٤) وذكر له حديثاً وقال: «لا يُتَابَعُ عليه».

٧ ــ «الجرح والتعديل» (٧/ ٤٥) وفيه عن أبي حاتم وأبي زُرْعَة: «ضعيف الحديث». وزاد أبو حاتم: «منكر الحديث».

٨ ــ «المجروحين» (٢/ ١٩١ ــ ١٩٢) وقال: «كان ممن ينفرد عن أبيه بما ليس من حديثه توهماً، على قلّة روايته، فبطل الاحتجاج بخبره».

أقول: وقد ترجم له ابن حِبَّان في «الثقات» (٨/ ٥٢٦) بقلَّة توفيق كما قال ابن حَجَر في «اللسان» (٤/ ٣٨٧).

٩ ــ «الكامل» (٥/ ٢٠١٨ ــ ٢٠١٩) وقال: وعَوْبَدُ بيِّنٌ على حديثه الضعف».

١٠ ــ «الضعفاء» لأبي نُعَيْم ص ١٢٦ رقم (١٨٥) وقال: «أحاديثه منكرة قاله البُخَاري».

١١ ــ «اللسان» (٤/ ٣٨٦ ــ ٣٨٧).

التخريج:

رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (٢/ ١٩)، و «المعجم الأوسط» ــ كما في «مجمع البحرين في زوائد المعجمين» للهيثمي (٦/ ٢٠٧) رقم (٣٥٩٧) ــ ، من الطريق التي رواها الخطيب عنه، وقال في «الصغير»: «لم يروه عن أبي عِمْرَان إلاّ ابنه».

ورواه مختصراً البزَّار في «مسنده» (٣/ ٦٣) رقم (٢٢٤٤) ــ من كشف الأستار ــ من طريق إسحاق بن إدريس، عن عَوْبَد، به، وقال: «لا نعلمه يُرْوَىٰ عن أبي ذَرٍّ إلاّ بهذا الإسناد».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤): «رواه الطبراني في «الصغير» و «الأوسط»، والبزَّار باختصار. وفي إسناد الطبراني: عَوْبَد بن أبـي عِمْرَان الجَوْني ضَعَّفَهُ ابن مَعِين وغيره، ووثَّقه ابن حِبَّان، وبقية رجال الطبراني ثقات».

وقال في (٧/ ٨٨) منه بعد ذكر رواية البزَّار المختصرة: «فيه إسحاق بن إدريس وهو متروك، ورواه الطبراني في «الصغير» و «الأوسط» أطول من هذا، وإسناده حسن»!!.

أقول: هذا الذي قاله الهيثمي موضع نظر كما لا يخفى. فإنَّ في إسناد الطبراني والبزَّار معاً (عَوْبَد)، لا في إسناد الطبراني وحده كما قال، هذا أولاً.

وثانياً: إنّ ابن حِبَّان تناقض فيه كما تقدَّم، فإنَّه ذكره في «المجروحين» وقال: «بطل الاحتجاج بخبره».

وثالثاً: من أين لإسناده الحُسْنُ، وفيه (عَوْبَد) وهو متروك كما تقدَّم!!

والشطر الأول من الحديث المتعلِّق بأبر الأجلين قضاءً من موسى عليه السلام، له شواهد عِدَّة انظرها في: «المستدرك» (٢/ ٤٠٧ ـ ٤٠٨)، و «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٠٤) و (٧/ ٨٧ ـ ٨٨)، و «كشف الأستار» (٣/ ٦٣)، و «الدُّر المنثور» (٦/ ٤٠٩ ـ ٤١٠)، و «تفسير ابن كثير» (٣/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨) ـ في تفسير سورة (القصص) الآيات ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ ـ .

وقال ابن كثير في «التفسير» (٣/ ٣٩٨) بعد ذكره لرواية البزَّار المختصرة، «وقد رواه ابن أبـي حاتم من حديث عَوْبَد بن أبـي عِمْرَان وهو ضعيف».

* * *

١٦٠ ـ أخبرنا محمد بن عبد الله بن شَهْرَيَار قال: أنبأنا سليمان بن أحمد الطبراني قال: نبأنا محمد بن جعفر بن أَعْيَن البغدادي ـ بمِصر ـ قال: نبأنا

عاصم بن عليّ قال: نبأنا عبد الحكيم بن منصور الوَاسِطي، عن عبد الملك بن عُمَيْر، عن عبد الرحمن بن أبـي ليلىٰ،

عن معاذ بن جَبَل قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**إنّي أخافُ عليكم ثلاثاً وهنّ كائنات: زَلّةُ عَالِمٍ، وجِدَالُ مُنَافِقٍ، ودُنْيَا تُفْتَحُ عليكم**».

(٢/ ١٢٩) في ترجمة (محمد بن جعفر بن محمد بن أَعْيَن البغدادي أبو بكر).

مرتبـة الحديـث:

إسناده ضعيف جدًّاً. وقد صَحَّ بعض الحديث من طرق أخرى.

ففيـه (عبـد الحكيـم[1] بـن منصـور الـوَاسِطـي الخُـزَاعـي أبـو سهـل ــ أو أبو سفيان ــ) وقد ترجم له في:

١ ــ «تاريخ ابن مَعِين» (٢/ ٣٤١) وقال: «كذَّاب». وقال مَرَّةً: «ليس حديثه بشيء».

٢ ــ «التاريخ الكبير» (٦/ ١٢٥) وقال: «كذَّبه بعضهم، فيه نظر».

٣ ــ «الضعفاء» للنَّسَائي ص ١٧٠ رقم (٤٢٠) وقال: «متروك الحديث».

٤ ــ «الضعفاء» للعُقَيْلي (٣/ ١٠٤).

٥ ــ «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٥) وفيه عن أبـي حاتم: «لا يُكْتَبُ حديثه».

٦ ــ «المجروحين» (٢/ ١٤٤) وقال: «كان شيخاً مغفَّلاً يحدِّث بما لا يَعْلَمُ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد».

٧ ــ «الكامل» (٥/ ١٩٧٢) وقال: «ولعبد الحكيم أحاديث لا يتابعه الثقات عليها».

(١) صُحِّفَ في «الكامل»، و«التقريب» إلى: «عبد الحكم».

٨ ــ «التهذيب» (٦/ ١٠٨) وفيه عن أبي داود: «ضعيف». وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: «متروك». وقال الحاكم أبو أحمد: «ذاهب الحديث». وذكره السَّاجِيُّ في «الضعفاء».

٩ ــ «التقريب» (١/ ٤٦٦) وقال: «متروك، كذَّبه ابن مَعِين، من السابعة»/ ت.

كما أنَّ فيه انقطاعاً بين (عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ) وبين (معاذ بن جَبَل). ففي «التهذيب» (٦/ ٢٦٢) في ترجمة (عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ): «قال ابن المَدِيني: ولم يسمع من معاذ بن جَبَل. وكذا قال التِّرْمِذِيُّ في «العلل الكبير»، وابن خُزَيْمَة».

التخريج:

رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (٢/ ٨٥)، و «المعجم الأوسط» ــ كما في «مجمع البحرين في زوائد المعجمين» للهيثمي (١/ ٢٤٠ ــ ٢٤١) رقم (٢٦٩) ــ ، من الطريق التي رواها الخطيب عنه، وقال: «لم يروه عن عبد الملك إلَّا عبد الحكيم[1] بن منصور. ولا يُرْوَىٰ عن معاذ إلَّا بهذا الإسناد».

ورواه في «المعجم الكبير» (٢٠/ ١٣٨ ــ ١٣٩) رقم (٢٨٢) عن عليّ بن أحمد الأَزْدِيّ، عن عاصم بن عليّ، به.

وفيه: «وجِدَالُ منافق بالقرآن».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٨٦): «رواه الطبراني في الثلاثة، وفيه عبد الحكيم بن منصور وهو متروك الحديث».

والحديث ذكره الدَّارَقُطْنِيُّ في «العلل» (٦/ ٨١) رقم (٩٩٢)، عن عبد الله بن

(١) صُحِّفَ في «المعجم الصغير» إلى: «عبد الحليم».

سَلِمَة، عن معاذ مرفوعاً بلفظ: «أخوف ما أخاف عليكم ثلاث: جِدَالُ منافقٍ بالقرآن، وزَلَّةُ عَالِمٍ، ودُنْيَا[1] تَقْطَعُ أعناقكم».

وقال: «يرويه عمرو بن مُرَّة، عن عبد الله بن سَلِمَة عن معاذ. ورواه الأَعْمَشُ عن عمرو بن مُرَّة مرفوعاً، تفرّد به عنه مَعْمَرُ بن زائدة[2] وكان قائداً الأَعْمَش عنه. وَوَقَفَهُ شُعْبَة وغيره عن عمرو بن مُرَّة عن ابن سَلِمَة[3] عن معاذ، والموقوف هو الصحيح».

وذكره ابن الجَوْزي في «العلل المتناهية» (١/ ١٣١ ـ ١٣٢) عن الدَّارَقُطْنِيّ. وذكر قوله الأخير.

ورواه الطبراني في «الأوسط» ـ كما في «مجمع البحرين» (١/ ٢٤٢) رقم (٢٧١) ـ ، من طريق عبد الله بن صالح، عن الليث، عن يحيى بن سعيد، عن أبي حازم، عن عمرو بن مُرَّة، عن معاذ مرفوعاً بلفظ: «إياكم وثلاثة: زَلَّةُ عَالِمٍ، وجِدَالُ منافقٍ بالقرآن، ودُنْيَا تَقْطَعُ أعناقكم. فأمَّا زلَّة عالم: فإن اهتدى فلا تقلدوه دينكم، وإن زَلَّ فلا تقطعوا عنه آمالكم. وأمَّا جدال منافق بالقرآن: فإنّ للقرآن مناراً كمنار الطريق، فما عرفتم فخذوه، وما أنكرتم فردوه إلى عالمه. وأمَّا دنيا تقطع أعناقكم: فمن جعل الله في قلبه غنى فهو الغنيُّ».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٨٧) بعد أن ذكره معزواً له: «وعمرو بن مُرَّة لم يسمع من معاذ. وعبد الله بن صالح كاتب الليث، وثَّقه عبد الملك بن شعيب بن الليث ويحيى في رواية عنه، وضعَّفه أحمد وجماعة».

---

(١) في «العلل» للدَّارَقُطْنِيّ: «ودينا». وفي «العلل» لابن الجَوْزي ـ وهو يذكره عن الدَّارَقُطْنِيّ ـ : «ودينار»!!.

(٢) ترجم له العُقَيْلي في «الضعفاء» (٤/ ٢٠٦) وقال: «عن الأعمش ولا يتابع على حديثه».

(٣) أقول: (عبد الله بن سَلِمَة المُرَادي): صدوق، لكنه تغيَّر بأَخَرَةٍ. وستأتي ترجمته في حديث (١٤١٦).

أقول: وللشطر الأول من الحديث شواهد تُكُلِّمَ فيها، فقد روى الطبراني في «الكبير» (١٧/ ١٧) رقم (١٤)، والبزَّار في «مسنده» (١/ ١٠٣) رقم (١٨٢) ــ من كشف الأستار ــ من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المُزَني، عن أبيه، عن جَدِّه مرفوعاً: «إني أخاف على أُمَّتي من ثلاثٍ: مِنْ زَلَّةِ عَالِمٍ، ومِنْ هَوىً مُتَّبَعٍ، ومِنْ حُكْمٍ جَائِرٍ».

قال المُنْذِري في «الترغيب والترهيب» (١/ ٨٦): «رواه البزّار والطبراني من طريق كثير بن عبد الله، وهو واهٍ، وقد حَسَّنَها التِّرْمِذِيّ في مواضع، وصحَّحها في موضع، فَأُنْكِرَ عليه. واحتجَّ بها ابن خُزَيْمَة في «صحيحه». ».

وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٨٧): «رواه البزَّار وفيه كثير بن عبد الله بن عوف وهو متروك. وقد حَسَّنَ له التِّرْمِذِيّ».

وقال في (٥/ ٢٣٩) منه: «رواه الطبراني وفيه كثير بن عبد الله المُزَني وهو ضعيف، وبقية رجاله ثقات».

أقول: قال الحافظ ابن حَجَر عن (كثير) في «التقريب» (٢/ ١٣٢): «ضعيف، أفرط من نسبه إلى الكذب».

وقال الحافظ الذَّهَبِيُّ في «الكاشف» (٣/ ٥): «واهٍ. قال أبو داود: كذَّاب».

وله شاهد أيضاً من حديث أبـي الدَّرْدَاء مرفوعاً بلفظ: «أخاف على أُمَّتي ثلاثاً: زَلَّةُ عَالِمٍ، وجِدَالُ منافقٍ بالقرآن، والتكذيب بالقَدَر».

قال الهيثمي في «المجمع» (٧/ ٢٠٣): «رواه الطبراني وفيه معاوية بن يحيى الصَّدَفِيّ وهو ضعيف»[1].

أمَّا قوله صلَّى الله عليه وسلَّم: «وجدال منافق، ودنيا تفتح عليكم». فلكل من الصفتين شواهد عدّة تُثْبِتُ صحتهما. فانظر في الصفة الأولى: «وجدال

---

(١) وستأتي ترجمته في حديث (٤٦٩).

منافق»: «صحيح ابن حِبَّان» (١/ ١٤٨) رقم (٨٠)، و «مجمع الزوائد» (١/ ١٨٦ ــ ١٨٧). وانظر في الصفة الثانية: «ودنيا تفتح عليكم»: «جامع الأصول» (٤/ ٥٠١)، و «الترغيب والترهيب» (٤/ ١٨٠ ــ ١٨٤).

* * *

١٦١ ــ أخبرنا الحسن بن الحسين بن العبَّاس النِّعَالي قال: أنبأنا أحمد بن نصر بن عبد الله الذَّارِع قال: نبأنا أبو جعفر محمد بن جعفر الرَّاشِدِي قال: نبأنا عبد الأعلى بن حماد النَّرْسِيّ قال: نبأنا مسلم بن خالد، عن عبيد الله، عن نافع،

عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم رَخَّصَ لِرُعَاةِ الإبل أن يَرْمُوا بالليل.

(٢/ ١٣١) في ترجمة (محمد بن جعفر بن عبد الله الرَّاشِدِي أبو جعفر).

مرتبة الحديث:

إسناده تالف.

ففيه شيخ الخطيب (الحسن بن الحسين النِّعَالي)، وقد ترجم له في «تاريخه» (٧/ ٣٠٠ ــ ٣٠١) وقال: «كتبنا عنه وكان كثير السماع إلاّ أنَّه أفسد أمره بأن ألحق لنفسه السماع في أشياء لم تكن سماعه».

كما أنَّ فيه (أحمد بن نصر بن عبد الله الذَّارِع) وهو مُتَّهَمٌ. وستأتي ترجمته في حديث (٢٩٨).

وفيه أيضاً (مسلم بن خالد المخزومي الزَّنْجِيّ) قال الحافظ ابن حَجَر عنه في «التقريب» (٢/ ٢٤٥): «صدوق كثير الأوهام». وقال الحافظ الذَّهَبِيُّ في «الكاشف» (٣/ ١٢٣ ــ ١٢٤): «وثِّق، وضعَّفه أبو داود لكثرة غلطه». وستأتي ترجمته في حديث (٨٧٤).

التـخـريـج:

رواه البزَّار في «مسنده» (٢/ ٣٢) رقم (١١٣٩) ـ من كشف الأستار ـ، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٥١)، من طريق عبد الأعلى بن حمَّاد، عن مسلم بن خالد، به.

وقال البزَّار: «لا نعلمه عن ابن عمر إلاّ من هذا الوجه. تفرَّد به مسلم بن خالد».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٢٦٠): «رواه البزَّار وفيه مسلم بن خالد الزَّنْجِيّ وهو ضعيف وقد وثِّق».

وقال الحافظ الزَّيْلَعِيُّ في «نصب الراية» (٣/ ٨٦) عقب ذكره له عن البزَّار من الطريق المتقدِّم: «قال ابن القَطَّان: ومسلم بن خالد الزَّنْجِيّ شيخ الشَّافِعِي، ضعَّفه قوم ووثَّقه آخرون. قال البُخَاري وأبو حاتم: منكر الحديث».

ومع ذلك نجد الحافظ ابن حَجَر في «التلخيص الحَبِير» (٢/ ٢٦٣) يقول: «رواه البزَّار بإسناد حسن، والحاكم والبيهقي».

ولم أقف على الحديث في مظانِّه من «مستدرك» الحاكم.

وللحديث شاهد من حديث ابن عبَّاس، رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ١٦٦) رقم (١١٣٧٩)، من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبـي فَرْوَة، عن عطاء، عن ابن عبَّاس: «أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم رَخَّصَ للرعاة أن يرموا ليلاً».

أقول: إسناده ضعيف جدّاً، ففيه (إسحاق بن عبد الله بن أبـي فَرْوة الأُمَوي) وهو متروك. وستأتي ترجمته في حديث (٧٩٤).

ورواه عنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٥١) من طريق عمر بن قيس، عن عطاء، عن ابن عبَّاس مرفوعاً بلفظ: «الرَّاعي يرمي بالليل ويَرْعَىٰ بالنهار».

أقول: وإسناده ضعيف جدّاً أيضاً، ففيه (عمر بن قيس المَكِّي) وهو متروك. وستأتي ترجمته في حديث (١٩٤٠).

ورواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٥١) من حديث عطاء، وأبي سَلَمَة بن عبد الرحمن مُرْسَلاً.

وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، رواه الدَّارَقُطْنِيُّ في «سننه» (٢/ ٢٧٦)، من طريق بكر بن بكَّار، عن إبراهيم بن يزيد، عن سليمان الأَحْوَل، عن عمرو بن شُعَيْب، عن أبيه، عن جَدِّه: «أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم رَخَّصَ للرُّعَاء أن يَرْمُوا بالليل، وأي ساعة من النهار شاءوا».

قال الزَّيْلَعِيُّ في «نصب الراية» (٣/ ٨٦): «قال ابن القَطَّان في «كتابه»: وإبراهيم بن يزيد هذا إن كان هو الخُوزِيّ فهو ضعيف، وإن كان غيره فلا يُدْرَىٰ من هو؟ وبكر بن بكَّار قال فيه ابن مَعِين: ليس بالقويّ».

وقال الحافظ ابن حَجَر في «التلخيص الحَبِير» (٢/ ٢٦٣): «رواه الدَّارَقُطْنِيُّ وإسناده ضعيف».

وانظر «المصنَّف» لابن أبي شَيْبَة (٤/ ٢٩ ــ ٣٠) في آثار أخرى في ذلك.

* * *

١٦٢ ــ أخبرنا أبو سعد المَالِيني ــ قراءةً ــ قال: أنبأنا محمد بن أحمد بن المُفيد قال: نبأنا محمد بن جعفر البغدادي ــ بحَلَب، إملاءً من كتابه ــ قال: نبأنا مجاهد بن موسى قال: نبأنا معن بن عيسى قال: نبأنا مالك، عن نافع،

عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: **«إذا جاء أحدُكم إلى مجلسٍ فَأُوسِعَ له فَلْيَجْلِس، فإنّها كَرَامَةٌ أكرمَهُ اللَّهُ بها وأخوهُ المسلمُ، فإن لم يُوَسَّعْ له فلينظر أَوْسَعَها مكاناً فليجلس فيه»**.

(٢/ ١٣٣) في ترجمة (محمد بن جعفر البزَّاز).

مرتبة الحديث:

إسناده تالف. والحديث ضعيف.

ففي إسناده صاحب الترجمة (محمد بن جعفر البزّاز البغدادي) وقد ترجم له في:

١ ــ «تاريخ بغداد» (٢/١٣٣) وقال: «روى عنه أبو بكر المُفيد حديثاً منكراً أخبرنيه أبو سعد المَالِيني قراءة». ثم ساق الحديث المتقدِّم.

٢ ــ «ميزان الاعتدال» (٣/٥٠١) وقال: «لا يُعْرَفُ. روى عنه المُفيد خبراً موضوعاً» ثم ذكره. وأقرَّه الحافظ ابن حَجَر في «اللسان» (٥/١٠٨).

ثم وجدتُ الحافظ ابن حَجَر في «اللسان» (١/١٤٤ ــ ١٤٥) يترجم له باسم (أحمد بن جعفر بن محمد أبو بكر البزّاز) ويقول: «نزيل حَلَب، روىٰ الدَّارَقُطْنِيّ في «غرائب مالك» من طريقه حديثاً مَتْنُهُ: «إذا جاء أحدكم إلى القوم فأوسع له فليجلس» الحديث. رواه عن مجاهد بن موسى، عن معن بن عيسى، عن مالك. قال: وهذا غير محفوظ. وقيل لي: إنَّ هذا الشيخ لم يكن به بأس. فلعله شُبِّه عليه». ثم ذكر ابن حَجَر بعض من روىٰ عنهم، وبعض من روىٰ عنه، وقال: «ذكره الخطيب في «تاريخه» فلم ينقل فيه جرحاً أو تعديلاً».

أقول: ترجم له الخطيب في «تاريخه» (٤/٦٢ ــ ٦٣) بنفس الاسم الذي ترجم له ابن حَجَر، وساق له حديثاً من طريق أبـي بكر بن المُقْرىء عنه، وسمَّاه فيه (أحمد بن جعفر الوزَّان البغدادي ــ نزيل حَلَب ــ).

وبيِّنٌ ممَّا تقدَّم أنهما واحد. والعجيب أنَّ الخطيب وابن حَجَر لم يشيرا إلى ذلك عند ترجمتهما لهما بأحد الاسمين المتقدمين، فالحمد لله على توفيقه.

كما أنَّ فيه (أبو بكر محمد بن أحمد بن يعقوب المُفيد) وهو مُجْمَعٌ على ضَعْفِهِ، واتُّهم. وستأتي ترجمته في حديث (١٦٠٩).

و (مالك) هو (ابن أنس).

و (نافع) هو (مولى ابن عمر).

التخـريـج :

رواه الدَّارَقُطْنِيُّ في «غرائب مالك» من الطريق المتقدِّم، وقال: «هذا غير محفوظ». كما تقدَّم عن «اللسان» (١/ ١٤٤).

وعزاه في «الجامع الكبير» (١/ ٥٢) إلى الخطيب وحده عن ابن عمر.

وللحديث شاهد، رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧/ ٣٦٠) رقم (٧١٩٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨/ ١٥٣) ــ مخطوط ــ ، من طريق محمد بن سليمان لُوَيْن، عن سفيان بن عُيَيْنَة، عن عبد الله بن زُرَارَة، عن مصعب بن شَيْبَة، عن أبيه مرفوعاً بلفظ: «إذا انتهى أحدكم إلى المجلس فإن وُسِّعَ له فليجلس، وإلاّ فلينظر إلى أوسع مكان يرى فليجلس».

قال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ٥٩): «رواه الطبراني وإسناده حسن».

أقول: بل هو ضعيف. فإنَّ فيه (مصعب بن شَيْبَة بن جُبَيْر بن شَيْبَة بن عثمان بن أبي طلحة العَبْدَرِي المَكِّي الحَجَبِي)، وقد ترجم له ابن حَجَر في «التهذيب» (١٠/ ١٦٢) وفيه عن أحمد: «روىٰ أحاديث مناكير». وقال ابن مَعِين: «ثقة». وقال أبو حاتم: «لا يحمدونه وليس بقوي». وقال النَّسَائي: «منكر الحديث». وقال مَرَّةً: «في حديثه شيء». وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: «ليس بالقويّ ولا بالحافظ». وقال ابن عدي: «تكلَّموا في حفظه». وقال العِجْلي: «ثقة».

وقال ابن حَجَر في «التقريب» (٢/ ٢٥١): «لَيِّنُ الحديث، من الخامسة»/ م عم.

وقال الذَّهَبِيُّ في «الكاشف» (٣/ ١٣٠ ــ ١٣١): «فيه ضعف».

كما أنَّ فيه عِلّةَ أخرى لم ينتبه لها الهيثمي وهي الإرسال. فإنَّ (مصعباً) يرويه عن أبيه. وأبوه هو (شَيْبَة بن جُبَيْر بن شَيْبَة بن عثمان بن أبي طلحة)، ولم أقف

على من ترجم له. وقد تُرْجِمَ لجدِّه الأعلى (شَيْبَة بن عثمان بن أبـي طلحة)، فقد ترجم له في «التقريب» (١/ ٣٥٧) وقال: «من مُسْلِمَةِ الفتح، وله صحبة وأحاديث، مات سنة تسع وخمسين».

لكن يَرِدُ على ذلك أنَّه في «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٨/ ١٥٢) ــ مخطوط ــ، و «تهذيب الكمال» للمِزِّيّ (١٢/ ٦٠٥)، و «التهذيب» (٤/ ٣٧٦)، وفي «الإصابة» (٢/ ١٦١) في ترجمة (شَيْبَة بن عثمان بن أبـي طلحة) قد ذكروا أنَّ ممن روى عنه: ابنه (مصعب بن شَيْبَة)!!.

وتجد في «التهذيب» (١٠/ ١٦٢) في ترجمة (مصعب بن شَيْبَة بن جُبَيْر بن شَيْبَة بن عثمان) قوله: «روىٰ عن أبيه... وعنه ابنه زُرَارَة، وحفيده عبد الله بن زُرَارَة..»!!.

وقد حسَّن الشيخ الألباني حفظه الله في «صحيح الجامع الصغير» (١/ ١٨٥ ــ ١٨٦) رقم (٤٧٥) و (٤٧٦) الحديث، من طريق ابن عمر معزواً للخطيب، ومن طريق مصعب بن شَيْبَة معزواً للبخاري في «التاريخ الكبير»، والبيهقي في «شُعَب الإيمان»!!.

وقد ذَكَرَ الحديثَ في «سلسلته الصحيحة» (٣/ ٣١٢ ــ ٣١٤) رقم (١٣٢١)، وذكر ضعف إسناد حديث مصعب بن شَيْبَة، وكذا ضعف إسناد حديث ابن عمر، ونقل حكم الذَّهَبِيّ عليه بالوضع وقول الخطيب أنَّه منكر، وقال: «ولست أرى ما ذهبا إليه من أنَّ الحديث موضوع، لأنَّ له شاهداً من حديث مصعب بن شَيْبَة كما تقدَّم، وهو وإن كان ضعيف الإسناد فإنّه كاف في إبعاد حكم الوضع عليه، والله أعلم. ثم رأيت له شاهداً آخر يقويه، ويأخذ بعضده، وقد قوَّاه الذَّهَبِيُّ نفسه! أخرجه الحارث بن أبـي أُسامة عن أبـي شَيْبَة الخُدْري مرفوعاً به كما في «الجامع الصغير»، وقال شارحه المُنَاوي: قال الذَّهَبِيُّ: حديث جَيّد، ورمز المؤلف لحسنه».

فهو يذهب إلى حُسْنِهِ لذلك، بل يعتبر حديث الحارث بن أبـي أُسامة صالحاً بنفسه ناقلاً كلام المُنَاوي مقرّاً له. وهذا كلُّه موضع نظر عندي.

فالشاهد الذي اعتبره أنّه يقوِّيه ويأخذ بعضده، وهو حديث الحارث بن أبـي أُسامة عن أبـي شَيْبَة الخُدْري، ما هو في حقيقة الأمر إلاَّ حديث مصعب بن شَيْبَة المتقدِّم!!.

وقد ذكره الحافظ ابن حَجَر في «المطالب العالية» (٣/ ٣٣) رقم (٢٨٠٥) ونصُّه فيه: «ابن أبـي شَيْبَة أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «إذا دخل أحدكم إلى القوم فأوسع له فليجلس، فإنما هي كرامة من الله أكرمه بها أخوه المسلم، فإن لم يوسع له فلينظر أوسعها مكاناً فليجلس فيه». للحارث».

أقول: قوله «ابن أبـي شَيْبَة» خطأ. ففي «العلل» للدَّارَقُطْنِيِّ (٧/ ٣٨ ــ ٣٩): «وسُئل عن حديث أبـي شَيْبَة ــ وقال بعضهم: ابن شَيْبَة ــ عن النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «إذا أتى أحدكم القوم فوسَّع له أخوه فليقعد فإنها كرامة أكرمه الله بها، وفيه: ثلاث يصفين لك، ودّ أخيك». فقال ــ يعني الدَّارَقُطْنِيّ ــ: يرويه حمَّاد بن سَلَمَة، عن عبد الملك بن عُمَيْر عنه. ورواه موسى بن عبد الملك بن عُمَيْر عن أبيه فقال: عن شَيْبَة الحَجَبـي عن عَمِّه. قاله أبو المُطَرِّف بن أبـي الوزير، عن موسى بن عبد الملك. فإن كان حفظه فقد وصل إسناده وأغرب به، والله أعلم».

وقد علَّق محقق «المطالب العالية» الشيخ الأعظمي رحمه الله على قوله: «ابن أبـي شَيْبَة»: «كذا في الأصلين، والصواب عن ابن شَيْبَة كذا رواه حمَّاد بن سَلَمَة». وذَكَرَ ما تقدَّم عن الدَّارَقُطْنِيّ نقلاً عن الحافظ ابن حَجَر في «الإصابة» (٤/ ١٠٤) الذي أورده.

وممَّا يؤكِّد أنَّ حديث الحارث بن أبـي أُسامة عن ابن شَيْبَة، هو ذات حديث (مصعب بن شَيْبَة) المتقدِّم، أنَّ الإمام البُخَاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٣٥٢) في ترجمة (مصعب بن شَيْبَة بن جُبَيْر بن شَيْبَة بن عثمان القُرَشي الحَجَبـي) قال: «قال

موسى، حدَّثنا حماد بن سَلَمَة، عن عبد الملك بن عُمَيْر، عن ابن شَيْبَة عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم: «إذا جاء أحدكم فأوسع له أخوه فإنما هي كرامة أكرمه الله بها». وعن أبي عَوَانة، عن عبد الملك، عن مصعب ــ خازن البيت ــ نحوه.
وقال لي عبد الله بن محمد، حدَّثنا محمد بن أبي الوزير البَصْري سمع موسى بن عبد الملك بن عُمَيْر، عن أبيه، عن شَيْبَة الحَجَبي، عن عَمِّه عثمان بن طلحة، عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «ثلاث يصفين لك ودّ أخيك: فسلِّم عليه إذا لقيته، وتوسع له في المجلس، وتدعوه بأحب أسمائه إليه».» انتهى.

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٢٦١ ــ ٢٦٢): «سألت أبي عن حديث رواه محمد بن أبي الوزير، عن موسى بن عبد الملك بن عُمَيْر، عن أبيه، عن شَيْبَة الحَجَبي عن عَمِّه قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «ثلاثة يصفين لك ودّ أخيك: تسلِّم عليه إذا لقيته، وتوسع له في المجلس، وتدعوه بأحب الأسماء إليه». قال أبي: هذا حديث منكر، وموسى ضعيف الحديث».

أقول: و(عبد الملك بن عُمَيْر القُرَشي) وإن كان ثقةً إلاّ أنَّ حفظه قد تغيَّر بأَخَرَةٍ. انظر «التهذيب» (٦/ ٤١١ ــ ٤١٣) و«التقريب» (١/ ٥٢١).

أمَّا ما جاء في «الجامع الصغير» (١/ ٣٣٨) بشرح «فيض القدير» من عزوه للحارث عن أبي شَيْبَة الخُدْري، ومتابعة المُنَاوي والألباني له، فإنّه خطأ لما تقدَّم، فضلاً عن أنَّ (أبا شَيْبَة الخُدْري) هذا، قد ترجم له ابن حَجَر في «الإصابة» (٤/ ١٠٤) وقال نقلاً عن ابن السَّكَن: «له حديث واحد ولا يعرف اسمه». ثم ذكر الحديث وهو: «من شهد أن لا إله إلاّ الله مخلصاً بها قلبه دخل الجنَّة».

وأمَّا ما نقله المُنَاوي في «فيض القدير» (١/ ٣٣٨) عن الذَّهَبِيِّ من قوله: «حديث جيد»، وأنَّ السيوطي رمز لحسنه، وإقرار الشيخ الألباني لهم، فإنَّه غير جيِّد، وقد علمت ما فيه من العلل.

ثم وجدت الإمام السُّيُوطيَّ في «الجامع الكبير» (١/ ٥٧)، بَعْدُ، يذكر

الحديث ويعزوه إلى الحارث عن أبـي شَيْبَة الخُدْري ويقول: «ورواته ثقات»!!.

وممّا تقدَّم يُعْلَمُ أنَّ الحديث ضعيف، والله سبحانه وتعالى أعلم، وله الحمد والمِنَّة على ما يسَّر ووفَّق.

وقد يَسَّرَ الله بعد أن كتبتُ ما تقدَّم، الوقوف على كتاب «بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث بن أبـي أسامة» للإمام الهيثمي، فتأكَّد لي ما قد وصلت إليه وسجَّلته آنفاً.

ففي (٤/ ١١١٠) رقم (٩٠١) منه، قال الحارث بن أبـي أُسامة: «حدَّثنا يزيد ــ يعني ابن هارون ــ حدَّثنا حمَّاد بن سَلَمة، عن عبد الملك بن عُمَيْر، عن ابن شَيْبَة أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال: إذا دخل أحدكم إلى القوم...» وذكر الحديث كما في «المطالب العالية».

وقد سرىٰ الوهم إلى محققه أيضاً تبعاً لمن سبقه، علماً أنه ذكر كلام الدَّارَقُطْنِيّ السابق نقلاً عن ابن حَجَر. وأتبعه بكلام البُوصيري في «الإتحاف» (٤/ ٢٠): «هذا الإسناد رواته ثقات»!! ثم نقل كلام السيوطي والمُنَاوي والذَّهَبِـيّ السابق وسكت عنه!.

* * *

١٦٣ ــ أخبرني عبد الغَفَّار بن محمد بن جعفر المُكْتِب قال: أنبأنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم قال: حدَّثنا محمد بن جعفر بن أبـي داود الأَنْبَاري قال: حدَّثني يوسف بن يعقوب الخُوَارِزْمِيّ ــ بدالية مالك بن طوق ــ قال: حدَّثنا عفَّان قال: حدَّثنا حمَّاد، عن عاصم،

عن أنس قال: حدَّثني ابناي عني، عن النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم: كانَ يَكْرَهُ أن يُجْعَلَ فَصُّ الخَاتَمِ ممّا سواه.

(٢/ ١٣٤) (محمد بن جعفر بن أبـي داود الأَنْبَاري).

مرتبـة الحديـث :

إسناده ضعيف .

ففيه شيخ الخطيب (عبد الغفَّار بن محمد المُؤدِّب المُكْتِب) وهو ضعيف. وقد تقدَّمت ترجمته في حديث (٨٤).

كما أنَّ فيه صاحب الترجمة (محمد بن جعفر الأَنْبَاري) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً، ولم أقف على من ذكره بذلك.

كما أنَّ فيه (يوسف بن يعقوب الخُوَارِزْمِيّ) لم أقف على من ترجم له.

و (عفَّان) هو (ابن مسلم البَاهِلِي الصَّفَّار): ثقة ثَبْت. وستأتي ترجمته في حديث (١٠٢٩).

و (حمَّاد) هو (ابن زيد الجَهْضَمي البَصْري أبو إسماعيل): إمام فقيه ثقة ثَبْت، توفي عام (١٧٩هـ)، وحديثه مخرَّج في الكتب الستة. انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٣٩ ــ ٢٥٢)، و «السِّيَر» (٧/ ٤٥٦ ــ ٤٦٦)، و «التهذيب» (٣/ ٩ ــ ١١).

و (عاصم) هو (ابن سليمان الأَحْوَل): ثقة. وستأتي ترجمته في حديث (١٣٤٤).

و (محمد بن عبد الله بن إبراهيم) هو (الشَّافِعِي أبو بكر): إمام حجَّة. وتقدَّمت ترجمته في حديث (١٤٩).

التـخـريـج :

لم يروه غير الخطيب فيما وقفت عليه.

وقد ذكره الإمام ابن رَجَب الحَنْبَلي في كتابه «أحكام الخواتيم» ص ٥٢ بإسناد الخطيب المتقدِّم معزواً له وحده. وقال: «ورواه ــ يعني الخطيب ــ من حديث عن الحسن بن أبي طالب، حدَّثنا محمد بن عبد الله الشَّيْبَاني، حدَّثنا

محمد بن جعفر بن ملاس[1]، حدَّثنا إبراهيم بن يعقوب الجُوزَجَاني، حدَّثني عفَّان، عن[2] حمَّاد، عن عليّ بن زيد[3]، عن أنس قال: حدَّثني ابني عني أنّ النبـيّ صلَّى الله عليه وسلَّم كره أن يُجْعَلَ فَصُّ الخَاتَم من غيره. قال ــ يعني الخطيب ــ : كذبٌ. رواه هذا عن عفَّان، عن حمَّاد، عن عليّ بن زيد[3] لا عن عاصم، فالله أعلم».

أقول: (عليّ بن زيد) هو (ابن جُدْعان التَّيْمِيّ البَصْري) وهو ضعيف. وستأتي ترجمته في حديث (٢٤١).

ولم أقف على هذه الرواية في النسخة المطبوعة من «تاريخ بغداد». فلعل الخطيب قد رواها في كتاب آخر له، والله أعلم.

وقد روىٰ الإمام البخاري في اللباس، باب فَصّ الخَاتَم (١٠/ ٣٢٢) رقم (٥٨٧٠) عن أنس رضي الله عنه: «أنَّ النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم كان خَاتَمُهُ من فِضَّةٍ، وكان فَصُّهُ منه».

قال الحافظ ابن حَجَر في «فتح الباري» (١٠/ ٣٢٢): «لا يعارضه ما أخرجه مسلم وأصحاب السنن من طريق ابن وَهْب، عن يونس، عن ابن شِهَاب، عن أنس: كان خَاتَمُ النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم من وَرِقٍ وكان فَصُّهُ حَبَشِياً. لأنَّه إمّا أَنْ يُحْمَلَ على التعدد، وحينئذٍ فمعنى قوله «حبشي»: أي كان حَجَراً من بلاد الحَبَشَة،

---

(١) صُحِّفَ في المطبوع إلى: «ملاسن» بالنون. والتصويب من «تهذيب الكمال» (٢/ ٢٤٨)، وذكر اسمه كاملاً، وهو (محمد بن جعفر بن هشام بن ملاس النُّمَيْري).

(٢) صُحِّفَ في المطبوع إلى: «عفَّان بن حمّاد».

(٣) صُحِّفَ في المطبوع إلى: «يزيد». والصواب ما أثبت، فإن (عليّ بن زيد بن جُدْعان) هو من يروي عن أنس، ويروي عنه عفّان. انظر: «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٤١)، و «تهذيب التهذيب» (٧/ ٣٢٢).

أو على لون الحبشة، أو كان جَزْعَاً[1] أو عقيقاً، لأنَّ ذلك قد يؤتىٰ به من بلاد الحبشة، ويحتمل أن يكون هو الذي فصّه منه، ونسب إلى الحبشة لصفة فيه إمَّا الصياغة وإمَّا النقش».

* * *

١٦٤ ــ أخبرنا عليّ بن أبي عليّ المُعَدَّل قال: نبأنا محمد بن أحمد بن عِمْرَان الجُشَمِيّ قال: نبأنا أبو نُعَيْم محمد بن جعفر بن محمد ــ بالرَّمْلَة ــ .

وأخبرنا القاضي أبو العلاء محمد بن عليّ الوَاسِطي قال: نبأنا أبو القاسم عليّ بن أحمد بن إبراهيم بن ثابت الحافظ الرَّازي ــ ببغداد ــ قال: أنبأنا أبو نُعَيْم محمد بن جعفر بن محمد الحافظ ــ بالرَّمْلَة، وما سمعته إلاّ منه ــ قال: أنبأنا محمد بن غالب قال: نبأنا نوح بن ميمون المَضْرُوب قال: نبأنا سفيان الثَّوْري قال: أخبرني وكيع بن الجرَّاح، عن داود بن عبد الله، عن ابن جُدْعَان، عن جَدَّته،

عن أُمِّ سَلَمَةَ: أنَّ النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم دعا وصيفةً له فأبطأت عليه فقال: «**لولا مخافةُ القِصَاص لأوجَعْتُكِ بهذا السِّوَاكِ**».

(٢/ ١٤٠ ــ ١٤١) في ترجمة (محمد بن جعفر بن محمد البغدادي أبو نُعَيْم).

مرتبة الحديث:

إسناده ضعيف.

ففيه جَهَالَةُ جَدَّةِ ابن جُدْعَان.

كما أنّ فيه: (داود بن عبد الله) وهو (مولى بني هاشم) وقد ترجم له في:

١ ــ «العلل الكبير» للتِّرمِذِيّ (٢/ ٩٧٨) وفيه عن البُخَاري: «مُقَارِبُ الحديث».

---

(١) «الجَزْعُ»: «ضرب من العقيق يعرف بخطوطٍ متوازية مستديرة مختلفة الألوان، والحجر في جملته بلون الظُّفُر». «المعجم الوسيط» مادة (جزع) ص ١٢١.

٢ ــ «الثقات» لابن حِبَّان (٦/ ٢٨٣).

٣ ــ «تهذيب الكمال» (٨/ ٤١٢ ــ ٤١٣) وقد أشار محققه الفاضل الدكتور بشَّار عوَّاد معروف، إلى قول البخاري فيه، فجزاه الله خيراً.

٤ ــ «التهذيب» (٣/ ١٩١) ولم يذكر سوى توثيق ابن حِبَّان له.

٥ ــ «الكاشف» (١/ ٢٢٢) وقال: «وثِّق».

٦ ــ «التقريب» (١/ ٢٣٣) وقال: «مقبول، من السابعة»/ بخ ت.

كما أنَّ فيه صاحب الترجمة (محمد بن جعفر البغدادي أبو نُعَيْم) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً، ولم أقف على من ذكره بذلك.

و (ابن جُدْعَان) هو (عبد الرحمن بن محمد) كما صُرِّح به عند البخاري في «الأدب المفرد» ص ٧٦، وعند أبـي يَعْلَىٰ في «المسند» (١٢/ ٣٧٣) ــ لكن وقع عنده: (محمد بن عبد الرحمن)! ــ .

وقد ترجم له ابن حِبَّان في «الثقات» (٥/ ١٠٢)، ومن قبله البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٣٤٥ ــ ٣٤٦) ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً.

وترجم له الحافظ ابن حَجَر في «التهذيب» (٦/ ٢٦٧ ــ ٢٦٨) وقال: «وثَّقه النَّسَائي وابن حِبَّان». وترجم له في «التقريب» (١/ ٤٩٧) وقال: «عبد الرحمن بن محمد، عن جَدَّته، عن أُمِّ سَلَمَة. وعنه داود بن أبـي عبد الله مولى بني هاشم، كذا وقع في رواية البخاري، وبيَّن في «التاريخ» أنه عبد الرحمن بن محمد بن زيد بن جُدْعَان. وعند التِّرْمِذِيّ عن ابن جُدْعان، فنسبه إلى جَدِّ أبيه. وثَّقه النَّسَائي، من الرابعة»/ بخ ت.

وقد وَهِمَ الشيخ الألباني حفظه المولى في «غاية المرام» ص ١٥٥ عندما قال: «وهذا سند ضعيف، داود هذا مجهول الحال لم يوثِّقه غير ابن حِبَّان. وابن جُدْعان هو عليّ بن زيد وهو ضعيف». فإنَّ (داود) كما تقدَّم قد قال البخاري فيه: «مقاربُ الحديث».

وأمَّا (ابن جُدْعَان) فإنّه (عبد الرحمن بن محمد) وهو ثقة كما تقدَّم، وليس (عليّ بن زيد) ــ الضعيف ــ كما قال الشيخ. ومرد وهمه في الموطن الثاني أنّه عندما خَرَّجَ الحديث، عزاه لابن سعد، وإلى الطبراني نقلاً عن المنذري فقط. وفاته ذكر جماعة من الأئمة خَرَّجُوه ونَصَّ بعضهم في طرقهم على أنَّه (عبد الرحمن بن محمد).

وقد وقع محقق «مسند أبي يعلى» الأستاذ حسين الأسد، في ذات ما وقع فيه الشيخ الألباني من قوله: بأنّ (ابن جُدْعَان) هو (عليّ بن زيد)، وضَعَّفَ إسناد الحديث من أجله، كما في (١٢/ ٣٢٩ و ٣٦٠) رقم (٦٩٠١ و ٦٩٢٨) منه. مع أنَّ أبا يعلى قد صَرَّحَ في «مسنده» (١٢/ ٣٧٣) رقم (٦٩٤٤) بأنه (محمد بن عبد الرحمن بن جُدْعَان القرشي)!! والعجيب أنه قد أحال على الموضعين السابقين.

التـخـريـج:

رواه البخاري في «الأدب المفرد» ص ٧٦ رقم (١٨٤)، وابن سعد في «الطبقات» (١/ ٣٨٢)، وأبو يَعْلَىٰ في «مسنده» رقم (٦٩٠١) و (٦٩٤٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ٣٧٦) رقم (٨٨٩)، وأبو نُعَيْم في «الحِلْية» (٨/ ٣٧٨)، من طريق داود بن أبي عبد الله، عن ابن جُدْعَان، عن جَدَّتِهِ، عن أُمِّ سَلَمَة، به.

وأتمُّ السِّيَاقات، سياقة البخاري، وأبي يَعْلَىٰ برقم (٦٩٤٤)، ولفظها عنده: «عن أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم قالت: كان رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم في بيتي وكان بيده سِوَاكٌ فَدَعَا وصيفةً له ــ أو: لها ــ حتى استأثر الغضبُ في وجهه، فخرجت أُمُّ سَلَمَةَ إلى الحُجُرَاتِ، فوجدت الوصيفةَ وهي تلعبُ ببهيمةٍ، فقالت: ألا أَرَاكِ تلعبينَ بهذه البهيمةِ ورسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم يَدْعُوكِ؟ فقالت: لا والذي بَعَثَكَ بالحَقِّ ما سَمِعْتُكَ. فقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «لولا خشيةُ القَوَدِ لأوجَعْتُكِ بهذا السِّوَاكِ». ».

ولفظه عند أبـي نُعَيْم: «لولا مخافة اللوم يوم القيامة لأوجعتك بهذا السِّوَاكِ».

وفي لفظٍ عند أبـي يَعْلَىٰ برقم (٦٩٠١): «لأوجعتكِ بهذا السَّوْطِ».

وقال أبو نُعَيْم: «داود هو أخو شقيق بن أبـي عبد الله. و (ابن جُدْعَان): عبد الرحمن بن زيد بن جُدْعَان، تفرَّد به عند داود».

وقد ذكره ابن حَجَر في «المطالب العالية» (٢/ ١٢٤ ــ ١٢٥) رقم (١٨٣٤ و ١٨٣٥)، وعزا الأول إلى أبـي بكر بن أبـي شَيْبَة، والثاني لأبـي يَعْلَىٰ. وفي حاشية محققه نقلاً عن البُوصيري: «رواه ابن أبـي شَيْبَة وأبو يَعْلَى والطبراني بسند ضعيف لجهالة التابعي».

قال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٤/ ٤٠٣): «رواه أبو يَعْلَى بأسانيد أحدها جيِّد».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٣٥٣): «إسناده جيِّد عند أبـي يَعْلَىٰ والطبراني».

أقول: قولهما بجودة إسناده موضع نظر لما تقدَّم.

وقد قال الحافظ العِرَاقي في «تخريج أحاديث إحياء علوم الدِّين» (٣/ ١٧٣): «أخرجه أبـو يَعْلَىٰ مـن حـديث أُمِّ سَلَمَة بسند ضعيف».

أمَّا قول المُنْذِري في «الترغيب» (٣/ ٢١٧): «رواه أحمد بأسانيد أحدها جيِّد، واللفظ له، ورواه الطبراني بنحوه».

فالغالب أنه سبق ذهن من الحافظ المُنْذِري، فبدلاً من أن يقول: «رواه أبو يَعْلَى» قال: «رواه أحمد». يدل عليه قوله السابق من عزوه له لأبـي يَعْلَىٰ دون أحمد. كما أنَّ الهيثمي لم يعزه لأحمد كذلك. ولم أقف عليه في مسند أُمِّ سَلَمَة عند أحمد، والله سبحانه وتعالى أعلم.

* * *

١٦٥ ــ أخبرنا أبو معاذ عبد الغالب بن جعفر الضَّرَّاب قال: نبأنا محمد بن إسماعيل الورَّاق قال: حدَّثني محمد بن جعفر بن محمد بن الحسن بن جعفر العَلَوي قال: أنبأنا سليمان بن عليّ الكاتب قال: حدَّثني القاسم بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن عمر بن عليّ بن أبي طالب قال: حدَّثني أبي، عن أبيه، عن جَدِّه محمد بن عمر، عن أبيه عمر بن عليّ،

عن أبيه عليّ بن أبي طالب قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**شفاعتي لأُمَّتي مَنْ أَحَبَّ أَهْلَ بَيْتي وهم شِيعتي**».

(٢/١٤٦) في ترجمة (محمد بن جعفر بن محمد العَلَوي أبو الحسن، يعرف بأبي قيراط).

مرتبـة الحديـث:

إسناده ضعيف.

ففيه (القاسم بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر بن عليّ بن أبي طالب) وقد ترجم له في:

١ ــ «تاريخ بغداد» (١٢/٤٤٣ ــ ٤٤٤) وقال: «قدم بغداد وحَدَّثَ بها عن أبيه عن جَدِّه عن آبائه نسخة أكثرها مناكير».

٢ ــ «ميزان الاعتدال» (٣/٣٦٩) وقال: «روى عن آبائه نسخة أكثرها مناكير».

كما أنَّ فيه (محمد بن إسماعيل بن العبَّاس الورَّاق المُسْتَمْلِي أبو بكر)، وهو حافظٌ إلاَّ أنَّه ليِّنٌ في الرواية كما قال الأَزْهَرِي ووافقه الخطيب. وستأتي ترجمته في حديث (١٠٦١).

كما أنَّ فيه صاحب الترجمة (محمد بن جعفر العَلَوي) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً.

و (سليمان بن عليّ الكاتب) لم أقف على من ترجم له.

التـخـريـج :

لم يروه غير الخطيب فيما وقفت عليه.

وعزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (١/ ٥٥٦) إليه وحده. وكذلك فعل في «الجامع الصغير» (٤/ ١٦٣) بشرح «فيض القدير».

ولم يتكلَّم عليه المُنَاوي في «الفيض» بشيء. لكنه في «التيسير بشرح الجامع الصغير» (٢/ ٧٨) بعد أن عزاه للخطيب قال: إسناده ضعيف.

* * *

١٦٦ ــ أخبرنا بُشْرَىٰ بن عبد الله الرُّومي قال: نبأنا أبو بكر محمد بن جعفر الفَامِي ــ المعروف بغُنْدَر، مولى فَاتِن المُقْتَدِرِي، في سنة ستين وثلثمائة ــ قال: قُرِىء على أبـي شاكر مسرَّة بن عبد الله ــ مولى المتوكِّل على الله ــ قال: نبأنا الحسن بن يزيد قال: نبأنا عبد الله بن المُبَارَك قال: نبأنا سليمان بن مِهْران، قال إبراهيم بن جعفر الأنصاري ــ المعروف بالرَّاهب ــ،

عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**إنَّ الله إذا أراد أن يجعل عبداً للخلافة مَسَحَ يده على جبهته**».

(٢/ ١٥٠) في ترجمة (محمد بن جعفر القاضي أبو بكر، يعرف بغُنْدَر).

مرتبـة الحديـث :

مـوضـوع.

ففيه (مسرَّة بن عبد الله الخادم أبو شاكر مولى المتوكِّل على الله) وقد ترجم له في:

١ ــ «تاريخ بغداد» (١٣/ ٢٧١ ــ ٢٧٢) واتَّهمه الخطيب بالوضع، وقال: «كان غير ثقة». وفيه عن أبـي الفتح عبيد الله بن أحمد النَّحْوي: «كان يُضَعَّفُ».

وقال الخطيب عقب روايته للحديث: «مسرَّة بن عبد الله: ذَاهِبُ الحديث».

٢ ــ «الميزان» (٤/ ٩٦) ونقل قول الخطيب السابق: «ليس بثقة». وقال: «من موضوعاته» ثم ساق له حديثاً الحَمْلُ فيه عليه.

٣ ــ «اللسان» (٦/ ٢٠) وأقرَّ الذَّهَبِيَّ، ثم ساق له حديثاً آخر من موضوعاته وقال: «هذا مَتْنٌ باطلٌ وإسنادٌ مُخْتَلَقٌ».

٤ ــ «تنزيه الشريعة المرفوعة» (١/ ١١٧) وقال: «كان يضع الحديث».

كما أنَّ فيه صاحب الترجمة (محمد بن جعفر القاضي) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً.

التـخـريـج:

رواه ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (٣/ ٩٧)، عن الخطيب من طريقه المتقدِّم، وقال: «هذا حديث لا يصحُّ عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم». وأعلَّه بـ (مسرَّة).

كما رواه ابن الجَوْزي من حديث أبي هريرة، وكعب بن مالك، وأعلَّهما.

وتعقَّبه السيوطي في «اللآلىء» (١/ ١٥٤) بأنَّ له من الشواهد ما يَدْفَعُ عنه الحكم عليه بالوضع، ثم ذكرها. ولا يسلم له تعقبه، فهي شواهد واهية، مِثْلُهَا لا يُسْمِنُ ولا يُغْنِي. وانظر في حال هذه الشواهد: «تنزيه الشريعة» (١/ ٢٠٨)، و «الفوائد المجموعة» ص ٤٨٨ ــ ٤٨٩.

وقد عزاه في «الجامع الكبير» (١/ ١٦٠) إلى الخطيب وحده من حديث أنس وضَعَّفَهُ!.

أقول: روى الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٣٣١) عن ابن عبَّاس مرفوعاً: «إنَّ الله إذا أراد أن يخلق خَلْقَاً للخِلافَة مَسَحَ يده على ناصيته، فلا تقع عليه عينٌ إلاّ أحبَّته».

قال الحاكم: «رواة هذا الحديث عن آخرهم كلُّهم هاشميون معروفون بشرف الأصل». وتعقَّبه الذَّهَبِيُّ بقوله: «ليسوا بمعتمدين».

أقول: في إسناد الحاكم: (محمد بن هارون بن عيسى الهاشمي، ويعرف بابن بُرْيَه)، ترجم له الخطيب في «تاريخه» (٣/ ٣٥٦) وقال: «في حديثه مناكير كثيرة». وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: «لا شيء». وقال الخطيب في «تاريخه» (٧/ ٤٠٣) عنه: «ذَاهِبُ الحديث يُتَّهَمُ بالوضع». كما اتَّهمه ابن عساكر بالوضع أيضاً كما في «اللسان» (٥/ ٤٠٩). وستأتي ترجمته في حديث (٤١٦).

وسيأتي برقم (١٥٠٤) من حديث أبي هريرة بإسناد تالف.

* * *

١٦٧ ــ أخبرنا أبو نُعَيْم الحافظ قال: نبأنا أبو بكر محمد بن جعفر بن الحسين بن محمد بن زكريا غُنْدَر الورَّاق البغدادي ــ قَدِمَ علينا ــ قال: حدَّثني محمد بن سعيد بن عبد الرحمن أبو عليّ الحافظ قال: نبأنا عبد الله بن محمد بن سعيد بن عَيْشُون قال: نبأنا محمد بن سليمان بن أبي داود قال: نبأنا داود بن الزِّبْرِقَان، عن مَطَر الورَّاق، عن هارون بن عَنْتَرَة، عن عبد الله بن السَّائب، عن زَاذَان،

عن عبد الله بن مسعود، عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال: **«ذهابُ البصرِ مغفرةٌ للذنوبِ، وذهابُ السَّمْعِ مغفرةٌ للذنوبِ، وما نَقَصَ من الجَسَدِ فعلى قَدْرِ ذلك»**.

(٢/ ١٥٢) في ترجمة (محمد بن جعفر بن الحسين الورَّاق أبو بكر).

مرتبة الحديث:

موضوع.

ففيه (داود بن الزِّبْرِقَان الرَّقَاشي البَصْري أبو عمرو) وقد ترجم له في:

١ ــ «تاريخ ابن مَعِين» (٢/ ١٥٢) وقال: «ليس بشيء». وقال مَرَّةً: «ليس حديثه بشيء».

٢ ـ «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٤٣) ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً.

٣ ـ «أحوال الرجال» ص ١١١ رقم (١٧٦) وقال: «كذّاب».

٤ ـ «سؤالات الآجُرِّيّ لأبي داود» ص ١٦٧ رقم (١٥٨) وقال: «ضعيف».

٥ ـ «الضعفاء» للنَّسَائي ص ٩٩ رقم (١٨٩) وقال: «ليس بثقة».

٦ ـ «الجرح والتعديل» (٣/ ٤١٢ ـ ٤١٣) وفيه عن أبي حاتم: «ضعيف الحديث ذاهب الحديث».

٧ ـ «المجروحين» (١/ ٢٩٢) وقال: «كان شيخاً صالحاً يحفظ الحديث ويذاكر به، ولكنَّه كان يهم في المذاكرة ويغلط في الرواية إذا حدَّث من حفظه، ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم. . . وداود بن الزِّبْرِقَان عندي صدوق فيما وافق الثقات إلاّ أنَّه لا يحتج به إذا انفرد». وقال: «اختلف فيه الشيخان: أمَّا أحمد فحسَّن القول فيه، ويحيى وهَّاه».

٨ ـ «الكامل» (٣/ ٩٦١ ـ ٩٦٥) وقال: «عامّة ما يرويه عن كلٍّ من روىٰ عنه ممّا لا يتابعه أحد عليه، وهو في جملة الضعفاء الذين يُكْتَبُ حديثهم». وفيه عن البُخَاري: «مُقَارِبُ الحديث».

٩ ـ «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٥٧ ـ ٣٥٩) وفيه أنَّ عليّ بن المَدِيني ضعَّفه جدّاً. وقال أبو زُرْعَة ويعقوب بن شَيْبَة: «متروك الحديث». وقال أبو داود: «تُرِكَ حديثه». وقال يعقوب بن سفيان الفَسَويّ: «ضعيف». وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خِرَاش: «ضعيف الحديث».

١٠ ـ «التقريب» (١/ ٢٣١) وقال: «متروك، كذَّبه الأَزْدِيُّ، من الثامنة»/ د ق.

كما أنَّ فيه (مَطَر بن طَهْمَان الورَّاق)،وهو صدوق كثير الخطأ كما قال الحافظ

عنه في «التقريب» (٢/ ٢٥٢). وستأتي ترجمته في حديث (٤٣٠).

و (زَاذَان) هو (الكِنْدِي البزَّاز الكوفي الضَّرير، أبو عمر، ويُكْنَىٰ أبا عبد الله أيضاً): تابعي ثقة يُرْسِلُ، وكان كثير الحديث، توفي عام (٨٢هـ)، وخرَّج له مسلم والأربعة. انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٩/ ٢٦٣ ــ ٢٦٥)، و «التهذيب» (٣/ ٣٠٢ ــ ٣٠٣)، و «الكاشف» (١/ ٢٤٦)، و «التقريب» (١/ ٢٥٨).

التـخـريـج:

رواه أبو نُعَيْم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ٢٩٦) من الطريق التي رواها الخطيب عنه.

ورواه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٩٦٣) ــ في ترجمة (داود بن الزِّبْرِقَان) ــ ، من طريق محمد بن سليمان بن أبي داود، عن داود بن الزِّبْرِقَان، به، وقال: «هذا منكر المتن والإسناد».

ورواه ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (٣/ ٢٠٣ ــ ٢٠٤) عن الخطيب من طريقه المتقدِّم، ونقل قول ابن عدي السابق. وأعلَّه بـ(داود بن الزِّبْرِقَان) و (هارون بن عَنْتَرَة) ونقل عن ابن حِبَّان قوله فيه: «لا يجوز الاحتجاج به».

أقول: آفةُ الحديث (داود بن الزِّبْرِقَان). أمَّا (هارون بن عَنْتَرَة بن عبد الرحمن الشَّيْبَاني) فقد قال عنه الحافظ في «التقريب» (٢/ ٣١٢): «لا بأس به». وقال الذَّهَبِيُّ في «الكاشف» (٣/ ١٨٩): «وثَّقوه». وانظر «التهذيب» (١١/ ٩ ــ ١٠).

وأقرَّ السُّيُوطيُّ في «اللآلىء» (٢/ ٤٠٢)، ابن الجَوْزِيِّ في الحُكْمِ عليه بالوضع. وتابعه ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ٣٥٢) وقال: «هارون: من رجال أبي داود والنَّسَائي، ووثَّقه أحمد وابن مَعِين. . . وقد أورد الحافظ الذَّهَبِيُّ في «طبقات الحفَّاظ» هذا الحديث من جهة الخطيب وقال: غريبٌ جدَّاً».

وذكره الدَّيْلَمِيُّ في «الفردوس» (٢/٢٤٦) رقم (٣١٦١) عن ابن مسعود، دون قوله: «وما نَقَصَ مِنَ الجَسَدِ فعلى قَدْرِ ذلك».

* * *

١٦٨ ــ أخبرنا عليّ بن أبي عليّ المعدَّل قال: نبأنا أبو الفرج محمد بن جعفر بن الحسن بن سليمان بن عليّ ــ صاحب المصلَّىٰ، مِنْ حِفْظِه ــ قال: نبأنا محمد بن محمد بن سليمان البَاغَنْدِيّ قال: نبأنا أبو نُعَيْم عبيد بن هشام الحَلَبِـي قال: نبأنا مالك بن أنس، عن الزُّهْرِيّ،

عن أنس، عن النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «**انْتِظَارُ الفَرَجِ عِبَادَةٌ**».

(٢/ ١٥٤ ــ ١٥٥) في ترجمة (محمد بن جعفر بن الحسن صاحب المصلَّىٰ أبو الفرج).

مرتبـة الحديـث:

إسناده ضعيف جدًّا. وله شواهد عدَّة معلولة كلّها.

ففي إسناده صاحب الترجمة (محمد بن جعفر بن الحسن أبو الفرج صاحب المصلَّىٰ) وقد ترجم له في:

١ ــ «سؤالات السَّهْمِيّ للدَّارَقُطْنِيّ وغيره من المشايخ» ص ٩٥ ــ ٩٦ رقم (٤٢). قال السَّهْمِيّ: «ضعيف لا يحتجُّ بحديثه، ما رأيت له أصلاً جيِّداً، ولا رأيت أحداً يُثني عليه خيراً. سمعت جماعةً يحكون أنَّه غَصَبَ كُتُبَ أبـي مسلم بن مِهْرَان البغدادي وحدَّث بها ولم يكن له بها سماع». وسمَّاه السَّهْمِيُّ: (أبو الفرج محمد بن صالح بن جعفر البغدادي).

٢ ــ «تاريخ بغداد» (٢/ ١٥٤ ــ ١٥٦) وقال: «حدَّثنا أبو الحسن النُّعَيْمِيّ والقاضي أبو القاسم التَّنُوخي أحاديثُ تدلُّ على سوء ضبطه وضَعْفِ حاله». ونقل قول السَّهْمِيّ السابق.

٣ ــ «ميزان الاعتدال» (٣/ ٥٠١) وقال: «ضَعَّفَهُ حمزة السَّهْمِيّ جدًّاً. وقال الخطيب: ضعيف».

وترجم له في «الميزان» (٣/ ٥٠٠) باسم (محمد بن جعفر بن صالح) وقال: «تُكُلِّمَ فيه. وقيل: محمد بن صالح بن جعفر، وفيه جَهَالَةٌ».

٤ ــ «اللسان» (٥/ ١٠٤ و ٢٠٣).

وقال الخطيب عقب روايته له: «وَهِمَ هذا الشيخ على البَاغَنْدِيّ وعلى من فوقه في هذا الحديث وهماً قبيحاً. لأنَّه لا يُعْرَفُ إلاّ من رواية سليمان بن سَلَمَة الخَبَائِري، عن بقيَّة بن الوليد، عن مالك. وكذلك حَدَّثَ به البَاغَنْدِيّ». وساق الحديث من هذا الطريق، وهو الحديث الآتي برقم (١٦٩)، وقال نقلاً عن أبي بكر البَاغَنْدِيّ: «أنكرته عليه أشدَّ الإنكار وقلت: ليس من هذا شيء البتة. وكان أمر سليمان هذا شيئاً عجيباً، الله أعلم به. وقد رواه شيخ كَذَّابٌ كان بعسكر مُكْرَم عن عيسى بن أحمد العَسْقَلاني عن بقيَّة، وأفحش في الجرأة على ذلك لأنَّه معروف أنَّ الخَبَائِري تفرَّد به، والله أعلم».

أقول: (سليمان بن سَلَمَة الخَبَائِري) متروك، وكذَّبه عليّ بن الحسين بن الجُنَيْد. وستأتي ترجمته في الحديث الآتي رقم (١٦٩).

التخريج:

رواه البزَّار في «مسنده» (٤/ ٣٨) رقم (٣١٣٨) ــ من كشف الأستار ــ، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٥٠٨) ــ في ترجمة (بقيَّة بن الوليد الحِمْصِي) ــ، و (٣/ ١١٤١) ــ في ترجمة (سليمان بن سَلَمَة الخَبَائِري) ــ، وعنه البيهقي في «شُعَب الإيمان» (٧/ ٢٠٥) رقم (١٠٠٠٦) ــ ط بيروت ــ، والقُضَاعي في «مسند الشِّهاب» (٢/ ٢٤٥) رقم (٧٩٧)، والخطيب في «تاريخه» (٢/ ١٥٥)، وابن الجَوْزي في «العلل» (٢/ ٣٨١)، من طريق سليمان بن سَلَمَة الخَبَائِري الحِمْصِي أبو أيوب، عن بقيَّة بن الوليد، عن مالك بن أنس، عن الزُّهْرِيّ، عنه، به.

وقد صرَّح (بقيَّة) بالإخبار عند ابن عدي في الموضع الأول، والخطيب. لكن لا قيمة لذلك لأنَّه من طريق (الخَبَائِريّ) التالف.

ولفظه عند البزَّار: «إنّ أفضل العِبَادة، انتظار الفرج من الله».

ولفظ القُضَاعي: «أفضل العِبَادة انتظار الفرج».

ولفظ الخطيب: «العِبَادة انتظار الفرج من الله».

قال البزَّار: «إنّما يُعْرَفُ عن غير مالك عن الزُّهْرِيّ، ولم يروه هكذا إلاّ بقيَّة، ولعلَّه سمعه من غير ثقة عن مالك، فأسقط الضعيف».

وقال ابن عدي في الموضع الأول: «هذا حديث باطل عن مالك بهذا الإسناد، لا يُرْوَىٰ عن غير بقيَّة».

وقال في الموضع الثاني: «لا أعلم يرويه عن بقيَّة غير سليمان، وهو منكر من حديث مالك».

وقال ابن الجَوْزي: «هذا حديث لا يثبت». وأعلَّه بـ (سليمان الخَبَائِري)، وقال: «ثم قد اختلف عن (بقيَّة) فرواه نُعَيْم بن حمَّاد ــ وهو مجروحٌ أيضاً ــ عن بقيَّة، عن مالك، عن الزُّهْرِيّ مُرْسَلاً. قال الدَّارَقُطْنِيُّ: ولا يصحُّ هذا عن مالكٍ بوجه».

وقال الإمام الخَلِيلي في «الإرشاد» (١/ ٤٥١ ــ ٤٥٢): «حديث بقيَّة، عن مالك، عن الزُّهْرِيّ، عن أنس، عن النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم: «انتظار الفرج عِبَادة». لم يروه غير بقيَّة، وأسنده ابن سَلَمَة عنه. ورواه أبو حاتم، عن نُعَيْم بن حمَّاد، عن بقيَّة، عن مالك، عن الزُّهْرِيّ، عن النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم مُرْسَلاً، وهو أشبه».

أقول: طريق أبـي حاتم الرازي، عن نُعَيْم بن حمّاد، عن بقيَّة، عن مالك بن أنس، عن الزُّهْرِيّ مرسلاً، وبلفظ «انتظار الفرج من الله عزَّ وجلَّ عبادة»، رواه

البيهقي في «شُعَب الإيمان» (٧/ ٢٠٤) رقم (١٠٠٠٥) ــ ط بيروت ــ ، وقال: «هذا مرسل». وقال: «أسنده سليمان بن سَلَمَة الخَبَائِري، والأوَّل بالإرسال أَوْلَىٰ».

والعجيب أنه في المطبوع قد جُعل متصلاً عن الزُّهْرِيّ عن أنس! ولم يتنبه محققه لذلك، مع قول البيهقي السابق عقبه: «هذا مرسل»!!.

وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ١٤٧): «رواه البزَّار، وفيه من لم أعرفه».

وقال الذَّهَبِيُّ في «الميزان» (٢/ ٢١٠) في ترجمة (سليمان بن سَلَمَة الخَبَائِري): «سمع منه البَاغَنْدِيّ حديثاً فأنكره عليه». ثم ساق هذا الحديث.

أقول: والحديث روي من حديث ابن عمر، وابن مسعود، وابن عبَّاس، وعليّ بن أبي طالب أيضاً، من طرق ضعيفة يغلب عليها الوهن الشديد، والتلف. انظر في ذلك: «سنن التِّرْمِذِيّ» في الدعوات، باب في انتظار الفرج وغير ذلك (٥/ ٥٧٥ ــ ٥٦٦) رقم (٣٥٧١)، و «المعجم الكبير» (١٠/ ١٢٤ ــ ١٢٥) رقم (١٠٠٨٨)، و «مسند الشِّهاب» (١/ ٦٢ ــ ٦٣)، و «تخريج أحاديث الإحياء» للعِرَاقي وقال: «كلُّها ضعيفة»، و «المقاصد الحسنة» ص ٩٩، و «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٤/ ٧٢ ــ ٧٥)، و «كشف الخفاء» (١/ ٢٠٦ ــ ٢٠٧).

* * *

١٦٩ ــ أخبرني أبو القاسم الأَزْهَرِيّ ــ من أصل كتابه ــ قال: أنبأنا محمد بن المُظَفَّر قال: أنبأنا محمد بن محمد بن سليمان أبو بكر الوَاسِطي قال: حدَّثنا سليمان بن سَلَمَة الخَبَائِري قال: نبأنا بقيَّة بن الوليد قال: نبأنا مالك بن أنس الأَصْبَحِيّ المَدِينيّ قال: أخبرني ابن شِهَاب الزُّهْرِيّ،

عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «**العِبَادَةُ انتظارُ الفَرَجِ مِنَ اللَّهِ**».

(٢/ ١٥٥) في ترجمة (محمد بن جعفر بن الحسن صاحب المصلَّىٰ أبو الفرج).

مرتبـة الحديـث:

إسناده ضعيف جدًّاً.

ففيه (سليمان بن سَلَمَة الخَبَائِري الحِمْصِي أبو أيوب) وقد ترجم له في:

١ ــ «الضعفاء» للنَّسَائي ص ١٢٢ رقم (٢٦٨) وقال: «ليس بشيء».

٢ ــ «الجرح والتعديل» (٤/ ١٢١ ــ ١٢٢) وفيه عن أبـي حاتم: «متروك الحديث لا يُشْتَغَلُ به». وقال عليّ بن الحسين بن الجُنَيْد: «كان يكذب، ولا أُحَدِّثُ عنه بعد هذا».

٣ ــ «الكامل» (٣/ ١١٤٠ ــ ١١٤١) وقال: «ولسليمان بن سَلَمَة أحاديث صالحة غير ما ذكرته عن محمد بن حرب وبقيَّة وغيرهما، وله عن ابن حرب عن الزُّبَيْدِيّ غير حديث أُنْكِرَتْ عليه».

٤ ــ «اللسان» (٣/ ٩٣ ــ ٩٤).

التـخـريـج:

تقدَّم تخريجه في الحديث السابق (١٦٨).

* * *

١٧٠ ــ أخبرنا عليّ بن أبـي عليّ قال: نبأنا محمد بن جعفر الصَّالِحِي قال: نبأنا أحمد بن محمد بن بشَّار بن أبـي العَجُوز قال: نبأنا الحسن بن هارون بن عَقَّار قال: نبأنا جَرِير بن عبد الحميد، عن عبد الملك بن عُمَيْر،

عن جابر بن سَمُرَة، عن النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال: **«لا يُمْلِي مَصَاحِفَنَا إلاَّ غِلْمَانُ بني هاشم»**.

(٢/ ١٥٥) في ترجمة (محمد بن جعفر بن الحسن صاحب المصلَّىٰ أبو الفرج).

مرتبـة الحديـث:

إسناده ضعيف جدّاً. والمحفوظُ وقْفُهُ على عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه مِنْ قوله.

ففيــه صــاحــب الترجمـة (محمـد بــن جعفـر بــن الحسـن صـاحـب المصلَّى، أبو الفرج) وهو ضعيف جدّاً. وقد تقدَّمت ترجمته في حديث (١٦٨).

وقد وَهِمَ مع ضعفه الشديد في مَتْنِهِ أيضاً. قال الحافظ الخطيب عقب روايته له: «وقد وهم الصَّالِحِي أيضاً في مَتْنِ هذا الحديث. وصوابه عن ابن أبـي العَجُوز [ما] أخبرنا أبو طاهر عبد الغفَّار بن محمد بن جعفر المؤدِّب قال: أنبأنا أبو الفتح محمد بن الحسين الأَزْدي قال: نبأنا أحمد بن محمد بن أبـي العَجُوز ــ ببغداد، وما كتبناه إلاَّ عنه ــ قال: نبأنا الحسن بن هارون ــ ابن أخي سَلَمَة بن عَقَّار ــ قال: نبأنا جَرِير بن عبد الحميد، عن عبد الملك بن عُمَيْر، عن جابر بن سَمُرَة قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «لا يُمْلِيَنَّ مَصَاحِفَنَا إلاَّ غِلْمَانُ قُرَيْشٍ، أو غِلْمَانُ ثَقِيفٍ». وهكذا رواه محمد بن المُظَفَّر، عن ابن أبـي العَجُوز. وهذا الحديث تفرَّد برفعه ابن أبـي العَجُوز، وهو محفوظٌ من قول عمر بن الخطَّاب».

وقال رحمه الله في «تاريخه» (٧/ ٤٤٩ ــ ٤٥٠) في ترجمة (الحسن بن هارون بن عَقَّار[1] ابن أخي سَلَمَة بن عَقَّـار[1]) بعـد أَنْ ساق الحديث المتقدِّم من طريقه: «هكذا رواه الحسن بن هارون، عن جَرِير، عن عبد الملك بن عُمَيْر، عن جابر بن سَمُرَة مرفوعاً. ورواه سعيد بن منصور، عن جَرِير، عن عبد الملك، عن جابر بن سَمُرَة، عن عمر بن الخطَّاب قوله. وخالفه جَرِير بن حازم فرواه عن

---

(١) صُحِّفَ في «التاريخ» إلى «عفان» بالفاء والنون. والتصويب من «المؤتلف والمختلف» للدَّارَقُطْنِيّ (٣/ ١٥٣١ ــ ١٥٣٢)، و «تاريخ بغداد» (٢/ ١٥٥)، و «تصحيفات المحدِّثين» لأبـي أحمد العَسْكَري (٣/ ٢/ ١٠٦٥)، و «الثقات» لابن حِبَّان (٨/ ١٧٤).

عبد الملك بن عُمَيْر، عن عبد الله بن مَغْقِل، عن عمر بن الخطَّاب».

ثم ساق رحمه الله حديث سعيد بن منصور بإسناده، وأعقبه بسوق حديث جَرِير بن حازم، عن عبد الملك بن عُمَيْر، عن عبد الله بن مَغْقِل، عن عمر موقوفاً عليه[1] بإسناده كذلك.

وصاحب الترجمة (الحسن بن هارون ابن أخي سَلَمَة بن عَفَّار) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً. وترجم له ابن حِبَّان في «ثقاته» (٨/ ١٧٤) وقال: «يروي عن أبـي خالد الأحمر الغرائب». ولم أر من وثَّقه غيره.

وشيخ الخطيب (عليّ بن أبـي عليّ) هو (عليّ بن المُحَسِّن بن عليّ التَّنُوخيّ أبو القاسم) وكان صدوقاً. وستأتي ترجمته في حديث (١١١٥).

وباقي رجال الإسناد ثقات؛ إلاّ أنَّ (عبد الملك بن عُمَيْر القُرَشي) قد تغيَّر حفظه كما في «التقريب» (١/ ٥٢١). وانظر: «التهذيب» (٦/ ٤١١ ـ ٤١٣).

التـخـريـج:

عزاه في «كنز العُمَّال» (١٤/ ٧٧) رقم (٣٧٩٨٣) إلى أبـي نُعَيْم عن جابر بن سَمُرَة مرفوعاً بلفظ: «لا يُملي مصاحفنا إلاَّ غِلْمانُ قُرَيْشٍ وغِلْمَانُ ثَقِيفٍ».

ولم أقف عليه في أطراف أحاديث كتابـي أبـي نُعَيْم: «الحِلْية» و «تاريخ أصبهان».

ورواه الإمام أبو بكر عبد الله بن أبـي داود السِّجِسْتَانِيّ في كتابه «المصاحف»

(١) حُرِّفَ في «التاريخ» المطبوع إلى: «عن عبد الله بن معقل قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم...». والصواب ما أثبت إن شاء الله. يدل عليه قول الخطيب نفسه قبل: «وخالفه جرير بن حازم فرواه عن عبد الملك بن عُمَيْر، عن عبد الله بن مَغْقِل، عن عمر بن الخطَّاب. وثانياً: إنَّ الخطيب يرويه عن الإمام أبـي بكر بـن أبـي داود من طريقه في كتابه «المصاحف» ص ١٧. وهو فيه على الصواب الذي أثبت.

ص ١٧ عن عبد الله بن محمد الزُّهْرِيّ قال: حدَّثنا وَهْب بن جَرِير بن حازم قال: حدَّثنا أبـي قال: سمعت عبد الملك بن عُمَيْر يحدِّث عن عبد الله بن مَعْقِل قال: قال عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه: «لا يُمْلِيَنَّ في مَصَاحِفِنَا إلاَّ غِلْمانُ قُرَيْشٍ وثَقِيفٍ».

ثم قال: «حدَّثَنا إسحاق بن إبراهيم قال: حدَّثَنا سليمان قال: حدَّثنا جَرِيرٌ بهذا».

ثم رواه في ص ١٧ ــ ١٨ عن عبد الله بن محمد بن خَلَّاد قال: حدَّثنا يزيد قال: أخبرنا شَيْبَان، عن عبد الملك بن عُمَيْر، عن جابر بن سَمُرَة قال: سمعت عمر بن الخطَّاب يقول: «لا يُمْلِيَنَّ في مَصَاحِفِنَا هذه إلاّ غِلْمانُ قُرَيْشٍ أو غِلْمَان ثَقِيفٍ».

* * *

١٧١ ــ أخبرنا أبو طاهر عبد الغفَّار بن محمد بن جعفر المؤدِّب قال: أنبأنا أبو الفتح محمد بن الحسين الأَزْدِيّ قال: نبأنا أحمد بن محمد بن أبـي العَجُوز ــ ببغداد، وما كتبناه إلاَّ عنه ــ قال: نبأنا الحسن بن هارون ــ ابن أخي سَلَمَة بن عَفَّار ــ قال: نبأنا جَرِير بن عبد الحميد، عن عبد الملك بن عُمَيْر،

عن جابر بن سَمُرَة قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: **«لا يُمْلِيَنَّ مَصَاحِفَنَا إلاّ غِلْمَانُ قُرَيْشٍ، أو غِلْمَانُ ثَقِيفٍ»**.

(٢/ ١٥٥ ــ ١٥٦) في ترجمة (محمد بن جعفر بن الحسن صاحب المصلَّى أبو الفرج).

مرتبـة الحديـث:

إسناده ضعيف. والمحفوظُ وَقْفُهُ على عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه من قوله.

ففيه (أبو الفتح محمد بن الحسين الأَزْدِيّ المَوْصِلي) وهو ضعيف. وستأتي ترجمته في حديث (٢٨٢).

كما أنَّ فيه شيخ الخطيب (عبد الغفَّار بن محمد المؤدِّب المُكْتِب أبو طاهر) وهو ضعيف أيضاً. وقد سبقت ترجمته في حديث (٨٤).

و (الحسن بن هارون بن عَقَّار) لم يوثِّقه غير ابن حِبَّان. وقد تقدَّمت ترجمته في الحديث السابق رقم (١٧٠).

وقد سبق في الحديث الذي قبله رقم (١٧٠) الكلام عليه وبيان أنَّ المحفوظ وقفه على عمر رضي الله عنه.

التـخـريـج:

تقدَّم تخريجه في الحديث السابق برقم (١٧٠).

* * *

١٧٢ ــ حدَّثنا عبد الغفَّار بن محمد ــ مِنْ حِفْظِهِ ــ قال: نبأنا أبي: أبو الطَّيِّب محمد بن جعفر المُكْتِب قال: نبأنا عبد الله بن محمد البَغَوي قال: نبأنا طَالُوت بن عبَّاد قال: نبأنا فَضَّال بن جُبَيْر،

عن أبي أُمَامَة، عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال: «**أَوَّلُ الآياتِ طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا**».

(١٥٦/٢) في ترجمة (محمد بن جعفر بن زيد المُكْتِب أبو الطَّيِّب).

مرتبـة الحديـث:

إسناده ضعيف. وقد صَحَّ من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

ففيه شيخ الخطيب (عبد الغفَّار بن محمد بن جعفر المُكْتِب) وهو ضعيف. وقد تقدَّمت ترجمته في حديث (٨٤).

كما أنَّ فيه (فَضَّال بن جُبَيْر البَصْري الغُدَاني أبو المُهَنَّد) وقد ترجم له في:

١ ــ «المجروحين» (٢٠٤/٢) وقال: «شيخ من أهل البَصْرة، كان يزعم أنَّه

سمع أبا أُمَامَة، روى عنه البَصْريون، يروي عن أبي أُمَامة ما ليس من حديثه، لا يحلُّ الاحتجاج به بحال».

٢ ــ «الكامل» (٦/ ٢٠٤٧) وقال: «ولفَضَّال بن جُبَيْر عن أبي أُمَامَة قَدْرَ عشرة أحاديث كلُّها غير محفوظة». وعَدَّ منها حديثه هذا.

٣ ــ «الميزان» (٣/ ٣٤٧ ــ ٣٤٨) وقال: «وروىٰ الكَتَّاني عن أبي حاتم الرَّازي قال: ضعيف الحديث».

أقول: وليس له ترجمة في «الجرح والتعديل» لابنه.

٤ ــ «اللسان» (٤/ ٤٣٤) وقال: «أخرج الحاكم في «مستدركه» حديثاً له في الشواهد».

كما أنَّ فيه صاحب الترجمة (أبو الطيِّب محمد بن جعفر المُكْتِب) لم يذكر الخطيب فيه جرحاً أو تعديلاً.

التخريج:

رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ٣١٥) رقم (٨٠٢٢)، وابن حِبَّان في «المجروحين» (٢/ ٢٠٤)، وابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٠٤٧) ــ كلاهما في ترجمة (فَضَّال بن جُبَيْر) ــ من طريق طَالُوت بن عبَّاد، عن فَضَّال بن جُبَيْر، عنه، به.

قال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ٩): «رواه الطبراني في «الكبير»[1] وفيه فَضَّال[2] بن جُبَيْر وهو ضعيف، وأُنْكِرَ هذا الحديث».

وعزاه في «الجامع الكبير» (١/ ٣٣٩) إلى البَغَوي وابن النَّجَّار أيضاً.

(١) في «المجمع»: رواه الطبراني في «الأوسط». وهو خطأ، الله أعلم مصدره. ويؤكده أنَّ الهيثمي لم يذكره في «مجمع البحرين في زوائد المعجمين» ــ الصغير والأوسط ــ .

(٢) تَصَحَّفَ في المطبوع إلى: «فضالة». والتصويب من مصادر ترجمته المذكورة في مرتبة الحديث.

والحديث صحيح من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص. رواه عنه مسلم في الفتن، باب خروج الدَّجَّال ومكثه في الأرض... (٤/ ٢٢٦٠) رقم (٢٩٤١)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٠١)، وأبو داود في الملاحم، باب أمارات الساعة (٤/ ٤٩٠ ـ ٤٩١) رقم (٤٣١٠)، وابن أبـي شَيْبَة في «مصنَّفه» (١٤/ ١٢٤ ـ ١٢٥)، وابن ماجه في الفتن، باب طلوع الشمس من مغربها (٢/ ١٣٥٣) رقم (٤٠٦٩).

* * *

١٧٣ ـ أخبرنا الحسن بن الحسين النِّعَالي قال: نبأنا محمد بن الخَضِر بن زكريا الدَّقَّاق قال: نبأنا أبو بكر أحمد بن محمد بن شَبِيب قال: نبأنا أبو عبد الله محمد بن هشام المَرْوَرُّوذِيّ قال: نبأنا محمد بن الحسن الهَمْدَاني، عن عَائِذ المُكْتِب، عن عطاء بن أبـي رَبَاح،

عن عائشة قالت: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: **«مَنْ ماتَ في هذا الوَجْهِ مِنْ حَاجٍّ أو مُعْتَمِرٍ، لم يُعْرَضْ ولم يُحَاسَبْ، وقيل له: ادْخُلِ الجَنَّةَ»**.

(٢/ ١٧٠) في ترجمة (محمد بن الحسن بن أبـي يزيد الهَمْدَاني المِغْشَارِيّ أبو الحسن).

مرتبـة الحديـث:

إسناده ضعيف جدّاً.

ففيه صاحب الترجمة (محمد بن الحسن بن أبـي يزيد الهَمْدَاني المِغْشَارِيّ أبو الحسن) وهو متروك. وكذَّبه ابن مَعِين في رواية، وأبو داود. وستأتي ترجمته في حديث (٧٤٣).

كما أنَّ في إسناده (عائذ بن نُسَيْر المُكْتِب العِجْلِي) وقد ترجم له في:

١ ـ «تاريخ ابن مَعِين» (٢/ ٢٩١) وقال: «ليس به بأس، ولكنه روىٰ أحاديث مناكير».

٢ ـ «تاريخ الدَّارِميّ عن ابن مَعِين» ص ١٦٨ رقم (٦٠٢) وقال: «ضعيف».

٣ ـ «الضعفاء» للعُقَيْلي (٣/ ٤١٠) وقال: «منكر الحديث».

٤ ـ «المجروحين» (٢/ ١٩٤) وقال: «كثير الخطأ على قِلَّتِهِ، بطل الاحتجاج بما انفرد لمّا غلب على صحيح حديثه الخطأ».

٥ ـ «الكامل»[1] (٥/ ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣) وسرد بعض مناكيره.

٦ ـ «اللسان»[1] (٣/ ٢٢٦).

كما أنَّ في إسناده أيضاً شيخ الخطيب (الحسن بن الحسين بن العبَّاس النَّعَالي)، وقد سَمَّعَ لِنَفْسِهِ ما لم يَسْمَعْ. وستأتي ترجمته في حديث (١٣٤٦).

التـخـريـج:

رواه أبو يَعْلَىٰ في «مسنده» (٨/ ٧٩) رقم (٤٦٠٨)، وأبو نُعَيْم في «الحِلْيَة» (٨/ ٢١٥ ـ ٢١٦)، والبيهقي في «شُعَبِ الإيمان» (٨/ ٤٣ ـ ٤٤ و ٤٥) رقم (٣٨٠٣ و ٣٨٠٤)، والعُقَيْلي في «الضعفاء الكبير» (٣/ ٤١٠)، وابن حِبَّان في «المجروحين» (٢/ ١٩٤)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٩٩٢) ـ في ترجمة (عائذ بن نُسَيْر) ـ من طرق، عن عَائِذ، عن عطاء، عنها، به.

ورواية العُقَيْلي، وابن عدي، وأبـي نُعَيْم، والبيهقي الثانية، فيها بعض اختصار، وأوَّلُ الحديث عندهم: «من مات في طريق مَكَّة».

ورواه الطبراني في «المعجم الأوسط» ـ كما في «مجمع البحرين في زوائد المعجمين» (٣/ ١٨٧) رقم (١٦٥٣) ـ ، من طريق محمد بن صالح العَدَوي، عن

---

(١) تَصَحَّفَ فيه «نُسَيْر» إلى «بشير». والتصويب من «الإكمال» لابن مَاكُولا (١/ ٣٠٢)، و «تبصير المنتبه» لابن حَجَر (١/ ٩٢).

حسين بن عليّ الجُعْفِي، عن جعفر بن بُرْقَان، عن الزُّهْرِيّ، عن عُرْوَة، عن عائشة مرفوعاً به. وأوَّله عنده: «من خرج في هذا الوجه لحجٍّ أو عمرة فمات...».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٢٠٨): «رواه أبو يَعْلَىٰ والطبراني في «الأوسط»، وفي إسناد الطبراني محمد بن صالح العَدَوي ولم أجد من ذكره، وبقيَّة رجاله رجال الصحيح، وإسناد أبي يَعْلَىٰ فيه عائِذ بن نُسَيْر[1]، وهو ضعيف».

ورواه البيهقي في «شُعَب الإيمان» (٨/ ٤٢ ـ ٤٣) رقم (٣٨٠٢)، والخطيب في «تاريخه» (٥/ ٣٦٩)، من طريق محمد بن صَبِيح بن السَّمَّاك، عن عَائِذ العِجْلي، عن محمد بن عبد الله البَصْري، عن عطاء، عنها، به. بَيْدَ أنَّ الخطيب لم يسق لفظه.

أقول: في إسناده إلى جانب (عَائِذ): (محمد بن عبد الله بن زياد البَصْري الأنصاري أبو سَلَمَة) وقد كُذِّبَ. وستأتي ترجمته في حديث (٥١٩).

ورواه البيهقي في «شُعَب الإيمان» (٨/ ٤٤) مُرْسَلاً، من طريق حسين الجُعْفي، عن سفيان بن عُيَيْنَة، عن رجل، عن عطاء، عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، مثله.

ورواه العُقَيْلي في «الضعفاء» (٣/ ٤١٠) ـ في ترجمة (عائذ بن نُسَيْر) ـ مُرْسَلاً، من طريق مَنْدَل، عن عَائِذ، عن محمد البَصْري، عن عطاء قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «من مات في هذا الوجه ذاهبٌ أو جائي، بعثه الله فلم يحاسبه وأدخله الجنَّة».

قال العُقَيْلي: «هذا أولى». يعني الرواية المُرْسَلَة.

---

(١) تَصَحَّفَ فيه «نُسَيْر» إلى «بشير». والتصويب من «الإكمال» لابن مَاكُولا (١/ ٣٠٢)، و «تبصير المنتبه» لابن حَجَر (١/ ٩٢).

وللحديث شاهد من حديث جابر بن عبد الله مرفوعاً بلفظ: «من مات في طريق مكَّة لم يعرضه الله عزّ وجلّ يوم القيامة ولم يحاسبه». رواه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٣٣٦) ـ في ترجمة (إسحاق بن بِشْر الكَاهِلي) ـ من طريقه، وقال عنه: «هو في عِدَادِ من يضع الحديث». وستأتي ترجمته في حديث (٩٤٩).

وعن ابن عدي من طريقه، رواه ابن الجَوْزي في «الموضوعات» (٢/ ٢١٧ ـ ٢١٨)، وقال: «هذا حديث لا يصحُّ، والمُتَّهَمُ به إسحاق بن بِشْر... وقد روىٰ هذا الحديث عائذ بن نُسَيْر، عن عطاء، عن عائشة، عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم»[1]. ثم ذكر بعض أقوال الأئمة السابقة في (عَائِذ).

وتَعقَّبَ السُّيُوطيُّ في «اللآلىء» (٢/ ١٢٨ ـ ١٢٩) ابنَ الجَوْزِيِّ في حُكْمِهِ عليه بالوضع، ولخَّص تعقيبه ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ١٧٢ ـ ١٧٣)، وملخصه: أنَّ (عائذاً) لم يُتَّهَمْ وهو ضعيف، بل إنَّ ابن مَعِين قال فيه: «ليس به بأس». وأنَّ له شاهداً من حديث جابر أخرجه الحارث في «مسنده» إلاّ أنَّ فيه داود بن المُحَبَّر[2]، وله شاهد آخر من حديث ابن عمر أخرجه أبو عبد الله بن مَنْدَه في «تاريخ أصبهان» لكن فيه عليّ بن قَرِين وهو مُتَّهَمٌ. وأنَّ الطبراني رواه في «الأوسط» من طريق جعفر بن بُرْقَان، عن الزُّهْرِيّ، عن عروة، عن عائشة، وقال الطبراني: «لم يروه عن الزُّهْرِيّ إلاّ جعفر، تفرَّد به حسين بن عليّ الجُعْفِي».

أقول: لم يتكلَّم ابن عَرَّاق عن طريق الطبراني هذا، ولم أقف على ذكر هذا الطريق في كلام السيوطي في تعقبه في «اللآلىء» المطبوع. وعلى كلٍّ فإنَّ فيه (محمد بن صالح العَدَوي) قال الهيثمي فيما تقدَّم عنه: «لم أجد من ذكره». أقول: وفي إسناده أيضاً: (جعفر بن بُرْقَان الكِلاَبي الرَّقِّي) وهو صدوق يهم في حديث

(١) وقع تصحيف وتحريف كثير في المطبوع، قوّمته مما سبق.

(٢) وهو متروك، وكذَّبه ابن مَعِين وصالح جَزَرَة وابن حِبَّان. وستأتي ترجمته في حديث (١٢٦٤).

الزُّهْرِيّ كما قال ابن حَجَر في «التقريب» (١/ ١٢٩). وستأتي ترجمته في الحديث التالي برقم (١٧٤).

وقد ذكره المنذري في «الترغيب» (٢/ ١٧٩) عن جابر مرفوعاً، وعزاه للأصبهاني، بصيغة التضعيف.

كما ذكره الدَّيْلَمِيُّ في «الفردوس» (٣/ ٥٠٤) رقم (٥٥٦٠) عن جابرٍ أيضاً.

بعون الله، تمَّ المجلد الأول